



أصول الشرح أما الكتاب أقسام النظم والمعنى أما الخاص ومنه العام وموجبه
ولا يقتضي التكرار ولا يعتمد وإنما من العبادات وحكم الأثر أداء وقضاء والاداء أنواع
والقضاء أنواع ولا بد للامور من صفة الحسن والقدر المكنة والبيزة والامتياز
عن الزمان أو مقيد به طائفة الخطاب للكفار ومنه النهي وهو يقتضي صفة الفج
أما العام وهو يوجب الحكم فيما يشاء له قطعا فان لفظة خصوص معلوم أو مجهول
المعوم أما ان يكون بالصيغة والمعنى أو بالمعنى من هذا وكل وكلمة الجمع
والنكرة في موضع النفي ادنى الجمع ثلثة المشترك والمماثل والظاهر
والنص والمفتر والمحكم والمخفى والمنكسر والمجمل والمثبته
والحقيقة والمجاز والحقيقة عن المجاز ويستحيل اجتماعها بحفظ واحد ريب
واذا كانت الحقيقة متعذرة أو لا يجوز والحقيقة تنزك بدلالة العادة
النجيم المضاف الى الاعيان حروف المعاني قالوا والقاء
وتم وبن واو وحتى ومنها حروف الجر الباء والهمزة
دالي وني ومع وبعد وعند وغير وسوى ومنها حروف الشرط الهمزة
وماذا وكيف وكيف حيث واين وأما الصريح وأما الكناية
وأما الاستدلال بعبارة النص وبإشارة النقص وأما الثابت بدلالة النص
وأما الثابت باقتضاء النص التنصيص على الشيء باسم العلم والحكم اذا انفصل الى مستق
والمطلق مجمل والعام اذا انفج مجزئ المستبعدات على نوعين وهذه
ورخصة الامر والنهي بانها كتاب السنة كقصة الاتقان

مكتبة العصر مطبع المصطفى
سولي الكساره

العقل

أو أقبل تاتل معناه ان في هذا الحقل دقة واذا قيل فساتل يكون
 معناه ان في هذا الحقل ايراد اذ على الدقة بنفسها لا كثرة
 الحروف بل على كثرة المعنى وكذا قيل تاتل واذا قيل فنية كانت
 اعظم من ان يكون في هذا الحقل تحقيق ونسب ورجل على التماسيب بالمثل واذا
 قيل فيه فخر وذلك يستعمل الروم تتل الف رزوه سيد عثمان روي

على علاه و سر بريرة و بناتنه و حبيبته
 ما كان ما قبلها و ما بعد ما قبلها
 ما كان ما قبلها و ما بعد ما قبلها
 ما كان ما قبلها و ما بعد ما قبلها

منار الأصول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة على من اختارنا الله
وعلى الذين قاموا بنصرة الدين العظيم **اعلم** أن أصول الشريعة ثلاثة الكتاب
والسنة وإجماع الأمة والأصل الرابع القياس **الكتاب** فالقرآن المنزل
على الرسول عليه السلام المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلاً متواتراً
بلا شبهة وهو اسم للنظم والمعنى وإنما يوفى أحكام الشريعة بموقف أقامها
وذلك أربعة **الأول** في وجوه النظم صيغة ولغة وهو أربعة الخاص والعام
والمشترك والمأثور **الثاني** في وجوه البيان بذلك النظم وهو أربعة أيضاً
الظاهر والنقص والمضنة والمحكم وهذه الأربعة أربعة تقابلها وصح الخفي
المشكل والمجهول والمتشابه **الثالث** في وجوه استعمال ذلك النظم وهو أربعة أيضاً
الحقيقة والمجاز والصريح والكنابة **الرابع** في موقفة وجوه الوقوف على المراد
والمعاني وهو أربعة أيضاً الاستدلال بجارية النص وبإشارته وبإدالته وبإ
افتراضه **وقسم** خاص بكل أصل وهو أربعة أيضاً معرفة مواضعها وترتيبها
ومعانيها وأحكامها **أما** الخاص بكل لفظ المعنى معلوم على الأفراد وهو أيضاً
أن يكون خصوص الجنس أو خصوص النوع أو خصوص العين كالأشياء وال
وزيد وحكمه أنه يتناول المخصوص قطعاً ولا يشمل البيان كونه شيئاً من
الحاق التعديل بأمر الركوع والجمود على سبيل الفرض وبطلان شرط الولاء و
الترتيب والتسمية والنية في آية الوضوء والطهارة في آية الحج الطواف
والتأويل بالطهارة في آية النقص ومحللية الزوج الثاني بحديث العسكرة
بقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره وبطلان العصمة عن السرور بقوله تعالى
جهنم لا بقوله فاقطعوا ولذا كذا صرح النحاة في بيان الأصل في بعد الخلع

لا بد من معرفة
الاسم
وضم

بعد الخلع ووجب من المثل بنفس العقد في الموقفة وكان المراد من هذا ما غير مضاف
إلى العبد عملاً بقوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد أن تنكحوا بغير ما كنتم
ما فرضنا عليهم **ومن** الأمر وهو قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء أو فعل
والمقتضى مراده بصفة لازمة حتى لا يكون الفعل موجباً خلافاً لبعض أصحاب
القول فمقتضى المنع عن الوصال وخلع النكاح والوجوب استيفاء بقوله عليه
السلام صدقوا كما أنتمولى أصلي باللفظ وسعى الفعل به لأنه سببه وموجبه
الوجوب لا الدية والاباحة والتوقف سواء كان بعد الخطأ أو قبله لأنشاء غيره
عن المأمور بالامتناع واستحقاق الوعيد لتاركه وكذا دلالة الإجماع والمقول
به لأن عليه وإذا أريد به الاباحة والذب فمقتضى حقيقة لانه بعضه وقيل لا
لأنه جاز أصلاً ولا يقتضي التكرار ولا يحتمل سواء كان معلقاً بالشرط أو مخصوصاً
بالوصف أو لم يكن لكنه يقع على أقل جنبه ويحمل كله حتى إذا قال لها طلقني نفسك
يقع الطلاق على الواحدة لأن بيني الثلاث ولا تعمل بنية التثنية لأن تكرر
المرأة أمة لأن صيغة الأمر مختصة عن طلب الفعل بالمصدر الذي هو **المراد**
ومعنى التوقيد مراعى في الفاظ الوعدان وذلك بالقرينة والجنسية والمقتضى
بموجب منهن وما تكرر من العبادات فيسببها لا بالاولى وعندك في لما
احتمل التكرار تملك أن تطلقا تنتين إذا نوى الزوج وكذا اسم الفاعل
يدل على المصدر ولا يحتمل العدد حتى لا يرد بآية السدقة الماسقة وأخذ
وبالفعل الواحد لا يقطع الآية واحدة **وحكم** الأمر من عان أداء وهو تسليم
عين الزوج به وقضاء وهو تسليم مثل الزوج به ويستعمل أحدهما مكان
الآخر مجازاً حتى يجوز الأداء بنية القضاء وبالعكس في الصحيح والقضاء يجب
بما يجب به الأداء عند المحققين خلافاً للبعض وفيما إذا نذر أن يعكف شهر
عن مضان فصام ولم يعكف إنما وجب القضاء بصوم مقصود لعود شرطه
إلى الحال الأصلية لأن القضاء وجب بسبب **والله** أنواع كامل وقاصر

نشد

وما هو شبيه بالقضاء كالصلوة بالجماعة والصلوة منفردا وفعل الداعي بعد
فراغ الإمام حتى لا يتغير فرضه بنية الإقامة **ومنها** رذعين المخصوص وردة
مستغفلا بالجماعة وامهارة بعد غيره وتسلمه بعد الشراء حتى تجبر على القبول وينفذ
اعتناقه فيه دون اعتناقهها **والقضاء** انواع ايضا قضاء بمثل معقول وبمثل
غير معقول وما هو في معنى الاداء كالصوم للصوم والغذية له وقضاء
تكبيرات العبد في الركوع وجوب الغذية في الصلوة لا احتياط بل تصديق
بالقيمة عند فوات ايام التضحية لا احتياط ومنها ضمان المخصوص بالمثل
وهو السابق او بالقيمة وضمان النفس والامراف بالمال واداء القيمة كلها
اذا تزوج على عبد بغير عينة حتى تجبر على القبول كما لو اتاحا بالمستی وعنه
هذا قال ابو حنيفة رحمه الله في القطع ثم القتل بعد اللوى فلهما وخالفاه
في الاول ولا يضمن المثل بالقيمة اذا انقطع المثل الا يوم الخصومة
قلنا المنافع لا تضمن بالاداء والقصاص لا يضمن بقتل القاتل ولا
الكفاح لا يضمن بالشهادة بالطلاق بعد الدخول ولانها لما موربه
من صفة الحسن ضرورة ان الامر حكيم وهو اما العينة وهو اما لا يقبل
السقوط او يقبله او يكون ملحقا بهذا القسم لكنه مشابه لما حسن
لمعنى في غيره كالنصديق والصلوة والزكوة وغيره وهو اما ان لا
يتأدى بنقض المامور به او يتأدى او يكون حسنا حسن في شرطه بعد
ما كان حسنا لمعنى في نفسه او ملحقا به كالوضوء والجهاد والغذية
التي يتمكن بها العبد من اداء ما لزمه وهي نوعان مطلق وهودى
ما يتمكن به المامور من اداء ما لزمه وهو شرط في اداء كل امر والشروط
نوعه لا حقيقة حتى اذا بلغ الصبي او سلم الكافر او طهرت الكائنة في
آخر الوقت لزمه الصلوة لتوهم الامتداد في الوقت بوقف الشمس
وكامل وهو القدرة الميتة للاداء ودوام هذه القدرة شرط لدوام

دوام الواجب حتى بطل الزكوة والغنى واخراج بحدك المال بخلاف الاول حتى
لا يسقط الحج وصلة الفطر بحدك المال وحل ثبت صفة الجواز للمامور به اذا
انتهى به قال بعض المتكلمين لا يثبت والصحيح عند الفقهاء انه يثبت به صفة الجواز
والنقاء والكراهة واذا عدم صفة الوجوب للمامور به لا يبقى صفة الجواز عندنا
خلافا لثاني رحمه الله **والامر** نوعان مطلق عن الوقت كالزكوة وصلة
الفطر وهو على التراخي خلافا للآخر في رحمه الله لئلا يعود على موضوعه بالنقض
بمقتضيه وهو اما ان يكون الوقت ظرفا للمؤدى بشرط الاداء وسببا
للوجوب كوقت الصلوة وهو اما ان يضاف الى الجزء الاول او ما يلي ابتداء
الشيء او الى الجزء الناقص عند حيق الوقت او الى جملة الوقت فلهذا
لا يتأدى بمصرافه في الوقت الناقص بخلاف مصرافه ومن حكمه ان شرط
بنية التعيين ولا يسقط بضيق الوقت ولا يتعين بالتعيين الا بالاداء
كما كانت او يكون معيارا له وسببا لوجوبه كشر رمضان فيصير غيره منقضا
ولا يثبت بنية التعيين ويصاب بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصف الى في
المسافر ينوي واجبا اخر عند ابي حنيفة رحمه الله بخلاف الرضي وفي النفل روي ان
او يكون معيارا لسبب القضاء رمضان والنذر المطلق وينتد ط فيه بنية
التعيين وهذا لا يحتمل الفوات بخلاف الاولين او يكون متكللا بنسبة المعيار
والظرف كالحج وينتد شهر الحج من العام الاول عند ابي يوسف رحمه الله خلا
لمحمد رحمه الله ويتأدى بمطلق البنية النفل والكفاح حتى يطبون
بالامر بالايمان وبالشرعيات من العقوبات وبالمعاملات وبالائيع في حكم
المواخاة في الآخرة بخلاف واماني وجوب الاداء في احكام فكل ذلك عند
البعض والصحيح انهم لا يطالبون باداء ما يحتمل السقوط من العبادات
ومنه النهي وهو قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء لا يفعل وانه يقتضى
صفة القبح للنهي عند ضرورة حكمه الناهي وهو اما ان يكون قبيحا لعينه

الدين

وذلك لو كان وصفا مجازا كما كفر وبيع المحرم وصوم يوم النحر والبيع وت
النساء والنهي عن الافعال المحترمة يقع على القسم الاول وعن الامور المحترمة
على الذي اتصل به وصفا لان القبح يثبت افتضاء فلا يتحقق على وجه
يبطل به المقتضى وهو النهي ولهذا كان الزبا وسائر البيوع الفاسدة
وصوم يوم النحر مشروعا باصله غير مشروعه بوصفه لتعلق النهي بالوصف
لا بالاصل والنهي عن بيع المحرم والمضامين والملاقيح وكلها المحرم مجازا عن
النهي فكان نسخا لعدم محله وقال كذا في حقه الله في البابين ينصرف الى القسم الاول
قولا بكمال القبح كما قلنا في الحسن في الامر لان النهي في افتضاء القبح حقيقة كالا
في افتضاء الحسن ولان النهي عنه معصية فلا يكون مشروعا عالميا بينهما من التشديد
ولذلك قال لا تثبت حرمة المصاهرة بالزنا ولا بفيد الفصيص الملك ولا يكون
سفر المعصية سببا للخصومة ولا يملك الكافر مال المسلم بالقتل **واما العام**
فما يتناول افراد متفقة الحدود على سبيل الشمول وانه يوجب الحكم فيها
يتناول قطعا حتى يجوز نسخ الخاص به كحديث العريثين نسخ بقوله عليه
السلام استنزهوا من البول واذا اوصى بالخاتم لثان ثم بالفض منه لغير
ان الحلقه الاول والفض بينهما ولا يجوز تخصيص قوله تعالى ولا تأطوا ما
لم يذكر اسم الله عليه ومن دخله كان امنا بالقياس وخبر الواحد لانها لا
بمخصوصين فان حقه مخصوص معلوم او مجهول لا يثبت قطعا كنه لا يسقط
الاحتجاج به عملا بسبب الاستثناء والنسخ فصار كما اذا باع عبدين بالفسخ على انه
بالاختيار في احدهما بعينه وسعى ثمنه وقيل انه يسقط الاحتجاج به كاستثناء
المجهول لان كلا منهما لبيان انه لم يدخل فصار كالبيع للمضاف الى حرمة عتق
واحد وقيل انه يبقى كما كان اعتبارا بالناسخ لان كل واحد منهما مستقل بنفسه
بخلاف الاستثناء فصار كما اذا باع عبدين فحلك احدهما قبل التيسير **والعموم**
اما ان يكون بالصيغة والمعنى او بالمعنى لا غير كرجال وقوم ومن وما

بجملان العموم والخصوص والاصل فهما العموم ومن في ذوات من يعقل كما
في ذوات ما لا يعقل فاذا قال من شاء من عبدي العتق فهو حرفا
بجميعا معتقوا وان حال لامته ان كان ما في بكلك غلاما فالت حرة قوله
غلاما وجارية لم يعتق وما تجني بمعنى من وتدخل على صفات من يعقل ايضا
وكل للاحاطة على سبيل الافراد وصي تصحب الاسماء فتعريفها فان دخلت
على المنكر او جبت عموم افرادها وان دخلت على الموصوف او جبت عموم
اجزائه حتى فرقوا بين قولهم كل مكان مأكول وكل الرمان مأكول با
لصدق والكذب فاذا وصلت بما او جبت عموم الافعال وثبت عموم
الاسماء فيه ضمنا كعموم الافعال في كل **وطئة الجميع** توجب عموم الاجتماع
دون الافراد حتى اذا قال جميع من دخل هذا الحصن او لا فله من النفل
كذا فدخل عشرة معا ان لم يفل واحد بينهم جميعا **وفي طئة كل** يجب لكل رجل
منهم النفل **وفي طئة بطل النفل** والتكرار في موضع النفي نعم وفي الاثبات
تخص لكنها مطلقة وعندك في نعم حتى قال بعموم الترتيب المذكورة في
الظهار واذا وصفت بصفة عامة نعم كقوله لا اكلم احدا الا رجلا كوفيا
وانه لا اقر بها الا يوما اقر بها فيه ولهذا اذا قال اتى عبدي ضربك فهو صر
تخص بوجه انهم ينتظون عليه وكذا اذا دخلت لام المعرفة فيما لا يخل
التعريف بمعنى العهد او جبت العموم حتى يسقط اعتبار الجمعية اذا دخلت
على الجميع عملا بالذليلين فيجوز تزوج امرأة في قوله لا يزوج النساء
والعبرة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى **والمعرفة**
اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى ... واذا اعيدت معرفة
كانت الثانية عين الاولى والتكرار في المعرفة كان الثانية غير الاولى وما

والا اعيدت معرفة كانت الثانية غير الاولى

ينتهي اليه الخصوص نوعان الواحد فيما هو فرد بصيغة او ملحق له كالمائة والنساء
والثلاثة فيما اذا كان جمعا صيغة ومعنى لان ادنى الجمع ثلاثة باجماع اهل
التفة وقوله صلى الله عليه وسلم الاثنان فما فوقهما جماعة محمول على الكثرة
والموارث او على سنة تقدم الامام **واما النسخ** فما يتناول افراد مختلفة
المحدود على سبيل البذل كالقراء للحيض والطره وحكمة التوقف فيه بشرط
التأمل ليرتفع بعض وجوه العمل به ولا عموم له **واما المنازل** فما ترجح
من المشترك بعض وجوهه بغالب الراي وحكمة العمل به على احتمال الغلط
به **واما الظاهر** فاسم لكلام ظهر المراد له بصيغة وحكمة وجوب
العمل بالذي ظهر منه **واما النص** فما زاد وضوحا على الظاهر
بمعنى من التكامل لاني نفس الصيغة وحكمة وجوب العمل بما وضع على القمائل
ما ويل هو في حيز المجاز **واما المفتر** فما زاد وضوحا على النص على وجه
لا يبقى معه احتمال التأويل وحكمة وجوب العمل به على احتمال النسخ
واما الحكم فما احكم المراد به عن احتمال النسخ والتعبد وحكمة وجوب
العمل به من غير احتمال كقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا فسيجد
الملائكة كلامهم يجمعون ان الله بكل شئ عليم ويظهر التفات عند التعارض
ليصير الداني متروكا بالاحتمال حتى قلنا اذا تزوج امرأة الى شهرانه متعة
واما الخفي فما خفي مراده بعارض غير الصيغة لا يبالى به بالطلب وحكمة
النظر فيه ليعلم ان اختفاء المزية او نقصان فيظهر المراد كاتية الترتيب في حق الظاهر
والقباش **واما الشكل** فهو الداخل في شكله وحكمة اعتقاد حقيقة فيما هو
المراد ثم الاقبال على الطلب والتأمل فيه الى ان يتبين المراد **واما المجمل** فما
ازدحم فيه المعاني واشتبه المراد بمتباها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع

5
بل بالرجوع الى الاستفسار ثم الطلب والتأمل وحكمة اعتقاد حقيقة فيما هو
المراد والتوقف فيه الى ان يتبين المراد ببيان المجمل منه كالصلوة والزكاة
واما المتمايز فهو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه وحكمة اعتقاد
الحقيقة قبل الاصابة وهذا المقطعات في اوائل التوراة **واما الحقيقة**
فاسم لكل لفظ اريد به ما وضع له وحكمها وجودها وضع له خاصة كما
او عاما **واما الجار** فاسم لما اريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما وحكمه
وجودها مستعير له خاصا كان او عاما وقال الثالث في رحمه الله لا عموم
للمجاز لانه ضروري وانا نقول ان عموم الحقيقة لم يكن لكونه حقيقة بل
له لالة زائدة على ذلك وكيف يقال انه ضروري وقد ذكر ذلك في كتابي
تعالى ولهذا جعلنا لفظة الضاع في حديث ابن عمر رضي الله عنهما عامتا
فيما يحمله والحقيقة ان المستحق للمجاز ومتى امكن العمل بها سقط
المجاز فيكون العقد لما ينفع حقيقة دون العزم والفلاح للموطني
دون العقد ويسجل احدهما مرادين بلفظ واحد كما يقال ان يكون
الثوب الواحد على الدبس ملكا وعارية في زمان واحد حتى ان الوصية
للمواليا لا تتناول مواليا المواليا اذا كان له معتق ولحق النصف ولا يلحق
غيره بخبر بالخبر ولا يراد بنو البية بالوصية لابنائهم ولا يراد المتس باليد في قوله تعالى
اولا ستم النساء لان الحقيقة فيما سوى الاخير والمجاز فيه مراد علم سبق الاخر
مرادا وفي الاستيمان على الابناء والمواليا يدخل الفروع لان ظاهر الاسم
صاحبه بغيره بخلاف الاستيمان على الاباء والامهات حيث لا تدخل الاجداد و
الحجرات لان ذلك بطريق التبعية فيلحق بالفروع دون الاصول وانما يقع
على الملك والاعبارة والدخول حافيا ومتنقلا فيها اذا حلف لا يرفع قد

في دار طمان باعتبار عموم المجاز وهو الدخول ونسبة التكني وانما يجتنب المخالف ليد
او بخلاف في قوله عبده حريم يوم يقدم فذل لان المراد باليوم الوقت وهو عام وانما
اريد النذر واليمين اذا قال الله على صوم يجب ونوى به اليمين لانه نذر بصيغة
يمين بموجبه فهو كشيء القريب تملك بصيغته تحريمه موجب وطريق الاستعارة
الاتصال بين الشئين صورة او معنى كما في تسمية الشجاع اسدا والمطر سماء
وفي الشئ عيات الاتصال في المعنى المشع وكيف يشع نظير المعنى والاول
على نوعين احدهما اتصال الحكم بالعلية كاتصال الحكم بالملك بالشاء وانما يوجب
الاستعارة من الطرفين حتى اذا قال ان يترتب عبدا فهو حر ونوى به الملك
قال ان ملكك ونوى به الشاء يصدق فيهما ديانة والثاني اتصال السببية
بالمستتبع كاتصال زوال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة فتصح استعارة
السبب للحكم دون عكسه واذا كانت الحقيقة متعذرة او مبهمة صير الى
المجاز بالاجماع كما اذا حلف لا ياكل من هذه الفخلة او لا يضع قدمه في
دار فلان والمجاز يشترط كمال الجور عادة حتى ينصرف التوكيد بالخصوصية
الى كواب الى كواب مطلقا واذا حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد بزمان
صباه فان كانت الحقيقة مستعملة والمجاز مستعار فافهم اولى عند الحقيقة
رحمة الله خلا فالها كما اذا حلف لا ياكل من هذه الخنطة او لا يترتب من الزوات
وهذا بناء على ان الحقيقة في الكلام عنده وعندهما في الحكم وبطلان خلاف في قوله
لعبده وهو اكبر ستا منه هذا بنى وقد يتعذر الحقيقة والمجاز معا اذا كان الحكم
ممنوعا كما في قوله لامراته هذه بنتي وهي معروفة النسب ويولد لأمه او لغيره
سنا حتى لا يقع الحرام بذلك ابدا **والحقيقة** شتركة بدلالة العادة كالنذر
بالصلوة والنج وببدلالة اللفظ في نفسه كما اذا حلف لا ياكل لحما وقوله

وقوله كل مملوكك وعكس الحلف باكل الفاكهة وبدلالة سياق النظم كقوله
طلق امرأتى ان كنت رجلا وبدلالة معنى يرجع الى المتكلم كما في يمين الفور
وبدلالة محل الكلام كقوله عليه السلام الاعمال بالنيات ورجم عن امتي الخطاء
والنيان **والترجم** المضاف الى الايمان كالمحارم وانما حقيقة عندنا
خلا فاللبعض ويتصل بما ذكرنا من وف المعاني **قالوا** لمطلق العطف
من غير فرض لمقارنة ولا ترتيب وفي قوله لغير الموطوءة ان دخلت
الدار فانت طالق وطالق وطالق انما تطلق واحدة عند ابي حنيفة ^{لله}
لان موجب اللفظة اق فل يتغير بالواو وقالوا موجبه الاجتماع فلا يتغير بالواو
واذا قال لغير الموطوءة انت طالق وطالق وطالق انما تبين بواحدة لان
الاول وقع قبل التكلم بالثاني فسقطت ولايته لغوات الحمل التزم واذا
زوج امرأتين من رجل بغير اذن مولاها وبغير اذن الزوج ثم قال المولى
هذه حرة وهذه مقصود انما يبطل نكاح الثانية لان عتق الاولى يبطل محلبة الرقبة
في حق الثانية قبل التكلم بعقدها واذا زوج رجلا امرأتين في عقدتين بغير اذن
الزوج فبطلت فقال اجزت نكاح هذه وهذه بطل كما اذا اجازها معا
وان اجازها متوقفا بطل الثاني لان صدر الكلام يتوقف على آخره
اذا كان في آخره ما يتغير اوله كما في الشرط والاستثناء وقد يكون الواو للحال
كقوله لعبده اذ الى الفاء وانت حر حتى لا يعنى بالبالاداء وقد يكون للعطف
الجملة فلا يجب به المشاركة في آخر كقوله هذه طالق ثلاثا وهذه طالق
فتطلق الثانية واحدة وكذا في قولها طلقني ولك الله حتى لا يجب في
وقال اخا للحال ففرضه طارعا ولا يجب الالف **والفاء** للوصول والتعقيب
فتبرأ من المعطوف عن المعطوف عليه بزمان وان لطف فاذا قال

فبطل نكاح الثانية

وكانت حواشي في الغاية

ان دخلت هذه الدار فانت طالق فالت طان ان تدخل الثانية بعد الاولى ^{في هذه الدار} وتعمل في احكام العلق فاذا قال بعت منك هذا العبد بكذا اخذت الاخر فهو حر فيكون قبوله للبيع وقد دخل على العلق اذا كان تمامه يوم كقوله اذ الى الفلانك حر فيعتق للبحال فربحي بمعنى الواو في قوله على درهم قدرهم حتى يلزمه درهمان **وتم للراخي** بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف الكلام وعندهما للراخي في الحكم مع الوصل في الكلام حتى اذا قال لغير المدخولة انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فعنده يضع الاول ويلغو ما بعده ولو قدم الثالث طلق الاول ووقع الثاني ولغا الثالث وقال يخلق جميعا وينزلن على الرقيب وفي قوله عليه السلام فليكفر عن يمينه ثم ليأت بالذي هو خير استغفر لمعنى الواو عملا بالرواية الاخرى واجراء للمار على حقيقة **وبل** لاثبات ما بعده والاعراض بما قبله على سبيل التذكير فتطلق فلانا اذا قال لامرأة المدخولة انت طالق واحدة بل تثبتن لانه لم يملك ابطال الاول فيقعان بخلاف قوله على الف درهم بل الفان **ولكن** لا يستدرك بعد النفي غير ان العطف انما يصح عند انقضاء الكلام والانهو مستأنف كالامة اذا تزوجت بغير اذن مولاه بمائة درهم فقال لا اجيز النكاح ولكن اجيزه بمائة درهم وخمسين ان هذا فسخ للنكاح وجعل لكن مبتدأ لان هذا نفي فعل واثباته بعينه **واو** لاحد المذكورين وقوله هذا واو هذا كقوله احد كما وهذا الكلام انما يحتمل الخبر فاوجب التخيير على احتمال انه بيان وجعل البيعة انشأ من وجوه اظهر من وجه واذا دخلت الواو في الوكالة تصح بخلاف البيع والاجارة الا ان يكون من الخيار معلوما في اثنين او ثلاثة فيصح استحسانا وفي المهر كذلك

النفي

كذلك عندهما ان صح النفي وفي النفيين يجب الاقل وعندة يجب المثل وفي الكفارات يجب احدا لا شيئا عندهما خلافا للبعض وفي قوله ان يقتلوا او يصلبوا للتخيير عندهما وعندهما بمعنى بل يصلبوا اذا انقضت المحاربة يقتل النفس واخذ المال بل تقطع ايديهم اذا اخذوا المال فقط بل ينفوا من الارض اذا خافوا الطريق وقالوا اذا قال لعبد ودابته هذا حر او هذا باطل لانه اسم لاحد منهما غير عين وذاك غير محل للنفي وعنده هو كذلك لكن على احتمال النفيين حتى لازمة التعيين في مسئلة العبدين والعمل بالاحتمال اولى من الالتهار فجعل ما وضع حقيقة مجازا عما يحتمل وان استحال حقيقة وهما ينكران الاستحالة عند استحالة الحكم ويستعار للعموم فيضرب بمعنى واو العطف لا عينه وذلك اذا كانت في موضع النفي او في موضع الاية كقوله والله لا اكلم فلانا او فلانا حتى اذا اكلم احدهما بجنث ولو كلمها لم بجنث الامر واحدة ولو حلف لا يكلم احدا فلانا او فلانا فله ان يكلمهما ويستعار لمعنى حتى اذا ف العطف لا اختلاف الكلام وتحمل ضرب الغاية كقوله تعالى ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم **وحني** للغاية كالي ويستعمل للعطف مع قيام معنى الغاية كقوله استفت الفضا عنى القرعى ومواضعها في الافعال ان تجعل غاية بمعنى الى او غاية هي جملة مبتدأة وعلامة الغاية ان يحتمل الصدر الامتداد وان يصلح الآخر دلالة على الانتهاء فان لم يستقم فلم يجزاة بمعنى لام كي فان تعذر جعل مستعار للعطف المحض وبطل معنى الغاية وعلى هذا مسائل الزوائد كان لم اضرب حتى تصيح ان لم اترك حتى تغربني ان لم آت حتى اتغدى عنده **ومنها** حر وفاجر فالبااء لا لصاق ولا صواب انما ت

وقوامه مقام حتى استغنى العزيمة **واما الكناية** فما استمر المراد ولا يفهم الا
 بقرينة حقيقة كان او مجازا مثل الفاظ الضمير وحكمها ان لا يجب العمل
 بها الا بالنية وكنايات الطلاق سميت مجازا حتى كانت بواطن الا
 اعتدى واستثير في حكمه وانت واحدة والاصل في الكلام الصحيح في
 الكناية تصور وظاهر هذا التفاوت فمما يندري بالبحر **واما الاستدلال**
 بعبارة النقص فهو العمل بظاهر ما سبق الكلام له **واما الاستدلال** بانه
 النقص هو العمل بما ثبت بنظره لغة لكنه غير مقصود ولا سبق له النقص فليكن
 من كل وجه وهذا كقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن سينى لاثبات النفقة
 وفيه اشارة الى ان النسب الى الاباء وهما سواء في ايجاب الحكم الا ان الاول
 احق عند التعارض وللاشارة عموم كما للعبارة **واما الثابت** بدلالة النقص
 فما ثبت بمعنى النقص لغة لا اجتهدا كما انتهى عن التافيف بوقفه على حرمة
 الضرب بدون الاجتهاد والثابت به كالثابت بالاشارة الا عند التعارض
 ولقد اصح اثبات الحدود والكفارات بدلالة النصوص دون القياس والاشارة
 به لا يحتمل التخصيص لانه لا عموم له **واما الثابت** باقتضاء النقص فمالم يعمل
 النقص الا بشروط تقدم عليه فان ذلك امر اقتضاه النقص لصحة ما تناوله
 فصار بالنقص وعلمته ان يصح بالمذكور ولا يلحق عند ظهوره بخلاف
 المحذوف ومثاله الامر بالتحريم للتكفير محقق للملك ولم يذكروا الثابت به كما
 لثابت بدلالة النقص الا عند المعارضة ولا يجوز له منعنا حتى اذا قال
 ان اكلت بعدى هو ونوى طعاما دون طعام لا يصدق عندنا وكذا اذا قال
 انت طالق او طلقك ونوى الثلث لا يصح بخلاف قوله طلق نفسي وانت
 بائن على اختلاف التخيير **فصل** التخصيص على الشيء باسمه العلم بدل على خصوص

هذا ما استدل به النقص
 بوجوه المقتضى
 كما ثبت

على الخصوص عند البعض كقوله عليه السلام الماء من الماء فهم الانصار رضى
 الله عنهم عدم وجوب الاغتسال لعدم الماء وعندنا لا يقتضيه سواء كان
 مقرونا بالعدد او لم يكن لان النقص لم يتناول له فكيف بوجوب نفي او اثباتنا
 والاستدلال منهم بحرف الاستقواء وعندنا هو كذلك فيما يتعلق بعين الماء غير
 ان الماء ثبت مرة عيانا وطورا دلالة **فصل** اذا اضيف الى مستحق وصف
 خاص او علق بشروط كان دليلا على نفيه عند عدم الوصف والشروط
 عندنا ان فعي رحمه الله حتى لم يجوز كالحالة عند طول الحره ونكاح الامة
 الكتابية لغوات الشرط والوصف المذكورين في النقص وحاصله انه كحق
 الوصف بالشرط واعتبر التعليق بالشرط عاملا في منه الحكم دون السبب
 حتى يبطل تعليق العتاق والطلاق بالملك ويجوز التكفير بالملك قبل كنه
 وعندنا المعلق بشرط لا ينفقه سببا لان ايجابه لا يوجد الا بركنه ولا
 يثبت الا في محله وصرها الشرط حال بينه وبين المحل فبقي غير مضاف اليه
 وبدون الاتصال بالمحل لا ينفقه سببا **والعلم** بحمل على المقيد وان كانا
 في حادثتين عندنا فعي رحمه الله مثل كفارة القتل وسائر الكفارات
 لان قيد الايمان زيادة وصف بجري مجرى الشرط فيوجب النفي عن عدمه
 في المنصوص وفي نظيره من الكفارات لما يحتاج من واحد والطعام في البمين
 لم يثبت في القتل لان التفاوت ثابت بالاسم العلم وهو لا يوجب الا الوجوه
 وعندنا لا يحمل المطلق على المقيد وان كانا في حادثة لا مكان العمل
 بهما الا ان يكونا في حكم واحد مثل صوم كفارة البمين لان الحكم وهذه الصوم
 لا يقبل وصفين متضادين فلا ثبت ثقبه بطل الطلاق وفي صدقة الفطر
 ورد النضان في السبب ولا مزاحمة في الاسباب فوجب الجمع ولا يتم ان المقيد

منه من وجوب النفق والنفق كان صحيح

بمعنى الشرط ولئن كان قائما يصح الاستدلال به على غيره ان لو صحت الممانعة
وليس كذلك فان القتل اعظم الكبائر قولا ما قيد الاسامة والعدالة فلم يوجب
النفق لكن السنة المعروفة في ابطال الزكوة عن العوامل او يجب نسخ الاطلاق
والامر بالتبث في بناء الفاسق او يجب نسخ الاطلاق وقيل ان
القرآن في التظلم بوجوب القرآن في الحكم فلا تجب الزكوة على الضبي لما قرأها با
لصلوة واعتبروا بالجملة الناقصة وقتنا ان عطف الجملة على الجملة لا يوجب
الشركة لان الشركة انما وجدت في الجملة الناقصة لا فتقارحها الى ما يتم به فاذا
تم بنفسه لم يجب الشركة الا فيما يقتضيه **والعام** اذا خرج منجز الجزاء او خرج
الجواب ولم يردواكم بتقل بنفسي يختص بسببه فان زاد على ذلك الجواب لا يختص
بالسبب ولا يصير مبتدأ حتى تلغى الزيادة خلافا للبعض وقيل الكلام المذكور
للدخول والزم لا عموم له وعندنا هذا فاسد وقيل الجمع المضاف الى جماعة
حكمه حقيقة الجماعة في حق كل واحد وعندنا يقتضي مقابلة الاحاد بالاجزاء
حتى ان قال المراد منه اذا ولدتما ولدان فانما طالقان فولدت كل واحدة
ولدا طلقتا وقيل الامر بالشيء يقتضي النهي عن ضده والنهي عن الشيء
يكون امرا بضده وعندنا الامر بالشيء يقتضي كراهة ضده والنهي عن
الشيء يقتضي ان يكون ضده في معنى سنية وليجته وفائدة هذا الاصل
ان المحرم لما لم يكن مقصودا لم يقتضه الا من حيث يفوت الامر فاذا لم
يفوت كان مكرها كما لا امر بالقيام ليس ينهي عن القعود **فصل** في معنى اذا
قعدتم قام لم تنف صلاته بنفس القعود ولكنه يكره ولهذا قلنا ان المحرم
لما نهى عن كس الخيط كان من السنة ليس بالازار والرداء ولهذا قال ابو
يوسف ان من سجد على مكان نجس لم يفسد صلاته لانه غير مقصود بالني

بالنهي انما المأمور به فعل التمجيد على مكان طاهر فاذا اعاذها على مكان
طاهر جاز عنده وقال اب جدد على الجنب منزلة الاحمال له والنظر عن رجل
النجاسة فرض دائم فبصير ضده موقوف للفرض كالاكل للصوم **فصل** في
المسرة ومات على نوحين عزيمته وهو اسم لما هو اصل كل شيء فيه متعلق بالعدا
وهو اربعة انواع فريضة وهي لا تحمل زيادة ولا نقصا ما ثبت بدليل لا
فيه كالايمان والاركان الاربعة وحكمه الاثوم علما وتصديقا بالقلب
او عملا باليدن حتى يكفر جاحده ويفسق تاركه بلا عذر **وقيل** وهو ما ثبت
بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر والاصحية وحكمه الاثوم عملا لا عملا على الظن
حق لا يكفر جاحده ويفسق تاركه اذا استخفص بانخبار الاحاد فاما ما
فقد **وسنة** وهي الطريقة المسلوكة في الدين وحكمها ان يطالب المرء باقامتها
من غير افتراض ولا وجوب الا ان السنة قد تقع على طريقتين النبي عليه السلام
ونوعان **سنة** لحدى وتاركها يستوجب ساءة كاجتماعه والاذان
وزوائد وتاركها لا يستوجب اساءة كسنة النبي عليه السلام في لباسه
وقيامه وقعوده **ونفل** وهو ما يتأبى المرء على فعله ولا يجاقب على تركه
والزوائد على الركعتين للسا فونفل ولهذا قال الشافعي رحمه الله لما شرع
النفل على هذا الوصف وجب ان ينفخ كذلك وقتنا ان ما اداه وجبت
صيانته ولا سبيل اليه الا بالالزام الباقى وهو كاللذر صارنه تعالى شحيمة
لا فعل ثم لما وجب لصيانته ابتداء الفعل فلان وجب لصيانة ابتداء الفعل
بقاؤه اولى **والنوع الثاني** الرخصة وهو اربعة انواع نوعان من الحقيقة احدهما
انتم من الاخر اما حق نوعي كحقيقة فما استيج مع قيام المحرم وقيام كالمكره
على اجراء الكفر وانطاره في رمضان وانذافه مال الغير وترك الخائف على

منه من وجوب النفق والنفق كان صحيح

من المجاز واحد عام

الامر بالمعروف ونهية على الاحرام وتناول المضطر ما لا فيه وحكمة ان الاخذ
 بالعزيمة اولى حتى لو صبر كان شهيدا **والثاني** ما استيج مع قيام السبب لكن الحكم
 يتراخي عنه كالمسافر فخص له الفطر وحكمة ان الاخذ بالعزيمة اولى كمال
 سببه وتردد في الرخصة فالعزيمة تؤدي معنى الرخصة من وجه آخر ان
 يضعف الصوم **واما** اتم نوعي المجاز فما وضع عنا من الاصر والاعمال
 فيستحق ذلك رخصة مجاز لان الاصل لم يبق مشروعا **والنوع الرابع**
 ما سقطت عن العباد مع كونه مشروعا في الجملة كقصر الصلوة في السفر
 وسقوط حمة الخمر والميتة في حق المضطر والمكره وسقوط غسل
 الرجل في مدة المسح **فصل** الامر والنهي ياقبهما الطلب
 الامام المشروعة ولها اسباب تضاف اليها من حدود العالم و
 الوقت ومكان المال وايام شهر رمضان والراس الذي يمونه وبني عليه البيت
 والارض النامية بالحاج تحقيقا ونقديرا والصلوة ولعلنا البقاء
 بتعاطيها للامان والصلوة والزكاة والصوم وصدقة الفطر والحج والعمرة
 وانحراج والطهارة والمعاملات واسباب العقوبات والحدود والكفارات
 من قتل وزنا وسرقة وامر دائرين كحظر والاباحة كالقتل خطأ والافطار
 صمما وانما يعرف السبب بنسبة الحكم اليه وتعلقه به لان الاصل في اضافة
 الشيء الى الشيء ان يكون سببا له وانما يضاف الى الشرط محلا كصدقة الفطر
 وحجة الاسلام **باب بيان اقسام السنة** اقسام السنة اقسام التي سبق ذكرها ثمانية
 في السنة وهذا الباب لبيان ما يخص به السن وذلك اربعة اقسام **الاول**
 في كيفية الاتصال بنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اما ان
 يكون كاملا كالماتواتر وهو الخبر الذي رواه قوم لا يحصى عددهم ولا ينهم

ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب ويبدو من هذا الخبر فيكون اخره كاقوله واوله
 كآخره واوسط كطرفيه كنقل القرآن والصلوات الخمس وانه يوجب علم اليقين
 كاليقين علمنا ضروريا او يكون اتصال فيه شبهة صوزة كالمشهور وهو
 ما كان من الاتحاد في الاصل ثم انتشر حتى ينقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على
 الكذب وهم القرن الثاني ومن بعدهم وانه يوجب علم طمانينة او يكون
 اتصالا فيه شبهة صوزة ومعنى كثر الوجد وهو كل خبر يرويه الواحد والثناء
 فصا عدا لا عبرة للمعد فيه بعد ان يكون دون المشهور والمتواتر وانه
 يوجب العمل دون اليقين بالكتاب والسنة والجماع والمعتد وقيل لا عمل الا
 علم بالنقل فلما يوجب العمل لا يتضاءل الا لازم او لثبوت المذموم **والثاني** او يوجب العلم
 ان عرف بالفقه والتقدم في الاجتهاد كاخلفاء الرشدين والعبادة
 رضي الله عنهم اجمعين كان حديثه حجة بتركه به القياس خلا لما كان
 عرف بالعدالة دون الفقه كالكس والي حريرة رضي الله عنهما ان وافق
 حديثه القياس عمل به وان خالف لم يترك الا بالضرورة كحديث المصرة
 وان كان مجهولا بان لم يعرف الاجتهاد او حديث كوابسته بن معبد
 فان روى عنه السلف واختلفوا فيه او سكتوا عن الطعن صار
 كالمعروف وان لم يظهر من السلف الا الرد كان مستفرا لا يقبل وان
 لم يظهر في السلف فلم يقابل برة ولا قبول بحوز العمل به ولا يجب وانما
 جعل خبر العدل حجة بشرائط في الراوي وهو اربعة العقل وهو نوري يضي
 به طريقه ينداء به من حيث ينتهي اليه درك كواس فيجذب في المطلوب للقلب
 فيدركه القلب بتأمله يتوفيق الله تعالى والشدة الكاملة منه وهو
 عقل البالغ دون القاصر منه وهو عقل الضبي **والثالث** وهو سماع

الكلام كما يحق سماعه ثم فهمه بمعناه الذي اراد به ثم حفظه بهذا الوجه وادله ثم
الثبات عليه بمحافظته حدوده ومراقبته بمذاكرته على اساءة الظن بنفسه
الى حين ادائه **والعلم** وصلى الاستقامة والمعتد هنا كماله وهو مدحان جهة
الدين والعقل على جهة الطوى حتى اذا ارتكب كبيرة او اصر على صغيرة
سقطت عدالته دون القاصر وهو ما ثبت بظاهر الاسلام واعتدال
العقل **والسلام** وهو التصديق والاقرب اليه كما هو باسماؤه وصفاته
وقبول احكامه ونشر ايعه والشرط فيه البيان اجمال كما ذكرنا فلهذا
لا يقبل خبر الكافر والفاسق والضيق والمعتوه والذي استندت غفلته
والشأن في الانقطاع وهو نوعان ظاهر وباطن **الظاهر** فالمرسل
من الاخبار وهو ان كان من الصحابي يقبل بالاجماع ومن القرن الثاني
والثالث كذلك وارسال من دون هؤلاء كذلك عند الكرخي خلا فالدون
أما ان والذي ارسل من وجه لاسند من وجه مقبول عند العامة **ولما**
البيان فان كان لنقصات في الناقل فهو على ما ذكرنا وان كان بالفرض
فان خالف الكتاب والسنة المعروفة او كاذبة او اعرض عنها لائمة
من الصدوق الا قول كان مردودا منقطعا **والثالث** في بيان محل الخبر
الذي جعل فيه حجة فان كان من حقوق الله تعالى يكون غير الواحد فيها
حجة خلا فالكرخي في العقوبات وان كان من حقوق العباد مما فيه الزام
محض يشترط فيه سائر شرائط الاخبار مع العدد والفظه الشهادة
والولاية وان كان لا الزام فيه اصلا ثبت باخبار الاحاديث بشرط التمييز
دون العدالة وان كان فيه الزام بوجه دون وجه يشترط فيه احد شطري
الشهادة عند ابى حنيفة رحمه الله **والسابع** في بيان نفس الخبر وهو

12
وهو اربعة قسم بحيط العلم بكذبه كدعوى فرعون الربوبية وقسم بحيط العلم
بصدقه كخبر الرسل عليهم السلام وقسم بحملها على التساوي كخبر الفاسق وقسم
تخرج احدا احتماليه على الآخر كخبر العدل المستجمع بشرايط الرواية ولهذا النوع
اطراف ثلثة طرف التسماع وذلك ما ان يكون عزيمية وهو ما يكون من جنس
الاسماع بان تقرأ على المحدث او يقرأ عليك او يكتب اليك كتابا على رسم
الكتب ويذكر فيه حديثي فلان عن فلان الى آخره ثم يقول اذ بلغك كتابي
هذا فممنه فحدثت عني وهذا من الغائب كالمخطاب وكذلك الرسالة على
هذا الوجه فيكونان حجتين اذا ثبتا بالحجة او يكون رخصة وهو الذي لا اجماع
فيه كالاجازة والمناولة والمجازلة ان كان عالما به يصح الاجازة ولا
فلا وطرفا يحفظ والعزيمة فيه ان يحفظ المسموع الى وقت الاداء والخاصة
ان يعتمد الكتاب فان نظر فيه وتذكر يكون حجة والافلا عند ابى حنيفة
رحمه الله وطرف الاداء والعزيمة ان يؤدي على الوجه الذي سمع بلفظه
ومعناه والرخصة ان ينقله بمعناه فان كان محكما لا يحتمل غيره يجوز
نقله بالمعنى لمن له بصيرة في وجوه اللغة وان كان ظاهرا يحتمل غيره فلا
يجوز نقله بالمعنى الا للفقهاء المجتهدين وما كان من جوامع الكلام او المشكل
او المشتركة او الجمل لا يجوز نقله بالمعنى للكل والروى عنه اذا ائتم الرواية
او عمل بخلافه بعد الرواية مما هو خلافه يتعين بسقط العمل به فان كان
قبل الرواية او لم يعرف تاريخه لم يكن حجة وتعيين بعض محله لا يمنع
العمل به والامتناع عن العمل به مثل العمل بخلافه وعمل الصحابي
بخلافه يوجب الطعن اذا كان الحديث ظاهرا لا يحتمل اخفاء عليهم والطعن
المبهم من ائمة الحديث لا يخرج الراوى الا اذا وقع مخرجه بما هو مرجع متفق

عليه ممن أشهر بالنصيحة دون التعصب حتى لا يقبل الطعن بالتدليس والتبليس و
الارسال وركض الدابة والمزاج وحدثة السن وعدم الاعتقاد بالرواية واستكثار
مسائل الفقه **فصل** وقد يقع التعارض بين الحجج فيما بينها لجهلنا فلا بد من بيانه
فكرت المعارضة تقابل بحجتين على السواء لا مزية لاحدهما في حكمين متضادين
ونشرطها اتحاد المحل والوقت مع تضاد الحكم وحكمها بين الآيتين المصير الى السنة
وبين السنتين المصير الى اقوال الصحابة او القياس وعند العجز يجب تقرير الاصول
كما في سؤار الحمار لما تعارضت الدلائل وجب تقرير الاصول فقبل ان الماء
عرف طاهرا فلا يتنجس ولم يزل به احدث للتعارض ووجب ضم التيمم اليه وسبى
مشكلا لهذا لان معنى الجهل واما اذا وقع التعارض بين القياسين فلم يسقط
بالتعارض لوجوب العمل بالحال بل يعمل المجتهد بايهما شاء بشهادة عليه لا يختص
عن المعارضة اما ان يكون من قبل الحجة بان لا يعتد لا او من قبل الحكم بان
بان يكون احدهما حكم الدنيا والآخر حكم العقبى كما يتبين في سورة البقرة
والمائدة او من قبل الحال بان يحمل احدهما على حالة والآخر على حالة
كما في قوله تعالى حتى يطهرن بالتخفيف والتشديد او من قبل اختلاف الزمان
صريح كقوله تعالى واولات الاحمال جلهن ان يضعن حملهن نزلت بعد
التي في سورة البقرة والذين يتوفون منكم الماية او دلالة كاخضر و
المبيح والمثبت اولى من النافي عند الكرخي وعند ابن ابيان يتعارضان
والاصل فيه ان النفي ان كان من جنس ما يعرف به ليل او كان تماثله
حاله لكن عرف ان الراوى اعتمد على المعرفة كان مثل الاثبات والافدا
النفي في حديث بريه وهو ما روى اخا اعتقت وزوجها عبد تما لا يعرف
الابن بظاهر الحال فلم يعارض الاثبات وهو ما روى اخا اعتقت وزوجها

وزوجها حرو في حديث يهونه وهو ما روى انه عليه السلام تزوجها وهو محرم مما يعرف
به ليله وهو حينئذ المحرم فعارض الاثبات وهو ما روى انه تزوجها وهو حلال
وجعل رواية ابن عباس اولى من رواية يزيد بن الاصم لانه لا يعتد به في الضبط
والاثقان وطهارة الماء وحل الطعام من جنس ما يعرف به ليله كالنجاسة
واحرمته فوقع التعارض بين الخبرين فوجب العمل بالاصل والترجيح لا يقع
بفضل عدد الرواة وبالدكورة واخرية وان كان في احد الخبرين زيادة فانه
كان الراوى واحدا يؤخذ بالمثبت للزيادة كما في الخبر المروى في التحالف
فاما اذا اختلف الراوى فيجعل كاخبرين ويعمل بهما كما هو مذاهبنا في ان
المطلق لا يحمل على المفيد في حكمين **فصل** وهذه الحجج تجتمعت البيان وهو
اما ان يكون بيان تقرير وهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز او بخصوص
او بيان تفسير كبيان الجمل والمشارك وانما يصحان موصولا ومفصولا و
عند بعض المتكلمين لا يصح بيان الجمل والمشارك موصولا او بيان تفسير كالتيقن
بالشرط والاستثناء وانما يصح ذلك موصولا فقط واختلف في خصوص العموم
فعندنا لا يقع من اخصا وعندنا ان نفي مجوز ذلك وهذا بناء على ان العموم
مثل اخصوص عندنا في ايجاب الحكم وبعد اخصوص لا يبقى القطع فكان
تغيير من القطع الى الاحتمال فيتقيد بشرط الوصل وعنده ليس بتغيير بل هو
تقرير فيصح موصولا ومفصولا وبيان بقرة بنى اسرائيل من قبيل تقييد
المطلق فكان نسخا فصيح من اخصا والاصل لم يتنا ولا ابن لانه خص بقوله
انه ليس من اهلك وقوله تعالى وما تعبدون من دون الله لم يتنا ولا عيسى عليه السلام
لانه خص بقوله تعالى ان الذين سبقتم لهم منا الحسنى والاستثناء يمنع التعلم
بحكمه بقدر المستغنى فيجعل نكاحا بالباقي بعده وعندنا ان نفي ان يمنع الحكم بطريق

المعارضة لاجتماع اصل اللغة ان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات
نفي ولان قوله لا اله الا الله للتوحيد ومعناه النفي والاثبات فلو كان
تكلما بالباقي لكان نفيًا لغيره لا اثباتا له ولنا ان قوله تعالى ثبت فيهم
الف سنة الا خمسين عاما وسقوط الحكم بطريق المعارضة في الارجاب
لا في الاخبار ولان اصل اللغة قالوا الاستثناء اخرج وتكلم بالباقي بعد
الشيء فنقول انه تكلم بالباقي واثباتا بشارته وهو نوعان متصل
وهو الاصل ومنفصل وهو ما لا يصح استخراج من الصدر فجعل مبتداء
قال الله تعالى فانهم عدوا لي الارب العالمين والاستثناء متى تعقب كلمات
معطوفة بعضها على بعض ينصرف الى الجميع كالثبت عند التثنية وعندنا
الى ما يليه بخلاف الشرط لانه مبدل او بيان ضرورة وهو نوع بيان
يقع بما لم يوضع له وهو اما ان يكون في حكم المنطوق كقوله تعالى
وورثه ابواه فلما تم الثلث او ثبت بدلالة حال المتكلم ككوت
صاحب الشريعة عند امر نبيانه عن التغيير او ثبت ضرورة دفع الضرر
ككوت المولى حين راي عبده يبيع ويشترى او ثبت ضرورة تطويل
الكلام كقوله على مائة درهم بخلاف قوله على مائة وثوب او بيان
تبدل وهو النسخ وهو بيان لمدة الحكم المطلق الذي كان معلوما
عند الله تعالى الا انه اطلقه فصا رطا صره البقاء في حق البشر فكان
تبدل في حقنا بياننا محض في حق صاحب الشريعة وهو جائز عندنا
بالنقص خلافا لليهود لعنهم الله وحله حكم يحمل الوجود والعدم في نفسه
لم يلحق به ما بنا في النسخ من توقيت او تاييد ثبت نصا او دلاله بشرطه
التمكن من عقد القلب عند نادون التمكن من الفعل خلافا للمعزلة لما ان

لما ان حكمه بيان المدة لعمل القلب عندنا اصلا ولعمل البدن تابعا وعندهم
هو بيان مدة العمل بالبدن والقياس لا يصلح ناسخا وكذا الاجماع عند
الكهنة وانما يجوز النسخ بالكتاب والسنة متضا ومختلفا خلافا لثاني
في المختلف والمنسوخ انواع التلاوة والحكم واليحكم دون التلاوة والتلاوة
دون الحكم ونسخ وصف في الحكم وذلك مثل الزيادة على النص فانها نسخ
عندنا وعندك فهي تخصيص حتى اثبت زيادة النفي على الجدة بخبر الواحد
وزيادة قيد الايمان في كفارة اليمين والظهار بالقياس **فصل** في افعال
النبي صلى الله عليه وسلم سوى الزمة اربعة اقسام مباح ومستحب وجب
وفرض والصحيح عندنا ان ما علمنا من افعال النبي صلى الله عليه وسلم واقعا
على جهة نفدي به في ايقاعه على تلك الجهة وما لم نعلم على اتي جهة فعل قلنا
فعله على ادنى منازل افعاله وهو الاباحة **والوحى** نوعان ظاهر وباطن
والظاهر ما ثبت ببيان الملك فوقع في سمعه بعد علمه بالمبلغ بآية قاطعة
وهو الذي انزل عليه ببيان الروح الامين او ثبت عنده بآية الملك
من غير بيان بالكلام او تبديلي لقلبه بلا شجة بالحام من الله تعالى بان
اراه بنور من عنده والباطن بالاجتهاد بالتأمل في الاحكام المنصوصة فابى
بعضهم ان يكون هذا من حفظه عليه السلام وعندنا هو ما موريات نظام الوحى
فيما لم يوح اليه ثم العمل بالراى بعد انقضاء مدة الانتظار الا انه عليه السلام
معصوم عن القرار على خطأ بخلاف ما يكون من غيره من البيان بالراى
وهذا كالحام فانه حجة قاطعة في حقه وان لم يكن في حق غيره بهذه الصفة
وشرايع من قبلنا تزل منا اذا قصص الله ورسوله من غير انكار على انه شريعة
لرسولنا ونقليد الصحابي واجب يترك به القياس لاحتمال السماع وقال

الذكر في لا يجب تقليده الا فيما يركب بالقياس وقال ان في لا يقيد احد منهم وقد
اتفق عمل اصحابنا بالتقليد فيما لا يعقل بالقياس كما في اقل الخيول ونشر ما باع
باقل مما باع واختلف علمهم في غيره كما في اعلام قدر راس المال والاجير للسكر
وهذا الاختلاف في كل ما ثبت من غير خلاف بينهم ومن غير ان ثبت ان ذلك غير
بلغ غير فائدة فسكت مستلما لما التابى فان ظهرت فتواه في من الصحابة
كثير كان مثلهم عند البعض وهو الصحيح والله اعلم **باب الاجماع** ركن
الاجماع نوعان عزيمية وهو التكلم منهم بما يوجب الاتفاق او شرعهم
في الفعل ان كان من بابيه ورخصة وهو ان يتكلم او يفعل البعض دون
البعض وفيه خلاف في اصل الاجماع من كان مجتهدا ليس فيه ^{بعض الاجماع}
صوى ولا فسق وكونه من الصحابة لا يشترط وكذا اصل المدينة والفتنة
وانقراض العصر وقيل يشترط للاجماع اللاحق لعدم الاختلاف من التابى
عنه ابي حنيفة وليس كذلك في الصحيح والشرط اجتماع الكل وخلاف
الواحد مانع خلاف اكثر وحكمه في الاصل ان ثبت المراد به شرعا على سبيل
اليقين والداعي قد يكون من اخبار الاحاد والقياس واذا انتقل اجماع
السلف باجماع كل عصر على نقله كان كتنقل الحديث المتواتر واذا انتقل
بالافراد وكان نقل السنة بالاحاد ثم هو على مراتب فالأقوى اجماع الصحابة
نصا فانه مثل الآية وانجبر المتواتر ثم كذا في بعض وسكت الباقيون ثم اجماع
من بعدهم على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم منه مخالف ثم اجماعهم على
قول سبقهم فيه مخالفة والائمة اذا اختلفوا على اقوال كان اجماعهم على
ان ما عداها باطل وقيل هذا في الصحابة رضي الله عنهم خاصة **باب القياس**
القياس في اللغة هو التقدير وفي الشرع تقدير الفرج بالاصل في الحكم والعلة

والعلة وانما هي نفع العقل اما النقل فاعتبروا يا اولي الابصار وحدثت معاذ
معروف واما العقل فهو ان الاعتبار واجب وهو التماثل فيما اصاب من قبلنا
من المثلثات بسباب نقلت منهم لعكف عنها احترازا عن مثلها من الجاهل وكذا كمال التماثل
في حقايق اللغة لاستعانة غير ما سابع والقياس نظيره وببانه في قوله عليه السلام
الخطبة بالخطبة اي سيعوا وخطبة بكييل قوين بجنه وقوله مثل بمثل حاله لما سبي
والاحوال شروط اي سيعوا بهذا الوصف واللام للوجوب والبيع مباح
فيصرف الامر الى حال التي هي شرط والمآد بالمثل القدر بديل ما ذكر في حديث
آخر كيد بكييل والمآد بالفضل على القدر فصاح حكم النص وجوب التسوية
بينهما في القدر ثم احرمة بناء على فوات حكم الامر هذا حكم النص والداعي اليه
القدر والجنس لان ايجاب التسوية بين هذه الاموال يقتضي ان يكون امثالا
متساوية ولن يكون كذلك الا بالقدر والجنس لان المماثلة تقوم بالصورة
والمعنى وذلك بالقدر والجنس وسقطت قيمة الجوده بالنص هذا حكم النص وحده
الارز وغيره امثالا متساوية فكان الفضل على المماثلة فيها فضلا خاليا عن
العوض في عقد البيع مثل حكم النص بدلتاوت فلزم من اثباته على طريق الاعتبار
وهو نظرية المشتدات فان الله تعالى قال هو الذي يخرج الذين كفروا من اصل الكفا
من ديارهم لا اول اخره فالأخر اخرج من الديار عقوبة كالقتل والكفر يصلح داعيا
اليه واول اخره يدل على تكرار هذه العقوبة ثم دعانا الى الاعتبار بالتماثل
في معاني النص للعمل به فيما لا نص فيه وكذا كمال صحتها والاصول في الاصل
معلولة لان الله لا يدعي ذلك من دلالة التيميز ولا بد قبل ذلك من قيام الدليل
على انه للحال شاهد ثم للقياس تفسير لغة وشرعية كما ذكرنا وشرط وركن
وحكم ودفع فشرطه ان لا يكون الاصل مخصوصا بمكة بنص اخر كراهة

مخزومة وأن لا يكون معد ولا به عن القياس ببقاء الصوم مع الاكل ناسيا وأن
 يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنقض بعينه الى فرع هو نظيره ولا نقض فيه فلا يتم
 التعليل لاثبات اسم الزنا لتواطئة لانه ليس حكم شرعي ولا لصحة نظاره الذي
 لكونه تغيير للهوية المتناهيته بالكفارة في الاصل الى اطلاقها في الفروع عن الغاية
 ولا لتعدية الحكم من الناسي في الفطر الى المكروه والخاطي لان عذرهما دون
 عذره ولا شرط الايمان في رتبة كفارة البمين والظهار لانه تعدية الى ما
 فيه نقض بتغييره والشرط الرابع ان يتبع حكم النص بعد التعليل على ما كان او كما
 خصصنا القليل من قوله عليه السلام لا تتبعوا الطعام بالطعام الا
 سواء بسواء لان الاستثناء حالة التاوي على عموم صدره في الاحوال
 ولن يثبت ذلك الا في الكيفية فصلا التغيير بالنقض مصاحبا للتعليل لايه وانما
 سقط حق الفطر في الصورة بالنقض بالتعليل لانه تعالى وعذر اوراق
 الفطر ثم اوجب ما لا مستحق على لا غنى، لنفسه ثم امر بالاجازة الموعودة
 من ذلك المستحق وذلك لا يمتد مع اختلاف المواعيد فكان اذا نال استدلال
 وركنه ما جعل علما على حكم النص مما اشتمل عليه النص وجعل الفطر نظير
 له في حكمه بوجوده وهو جائز ان يكون وصفا لازما وعارضا واسما جليا
 ومخفيا وحكما وفردا وعددا ويجوز في النص وغيره اذا كان ثابتا به ودلالة
 كون الوصف علة صلاحه وعدا لغيره في جنس الحكم المعطى به وتبقى
 بصلاح الوصف ملازمة وهو ان يكون على موافقة العلة المنقولة عن رسول
 صلى الله عليه وسلم وعن السلف كتعليلنا بالصوم في ولاية المناسك كما
 به من العجز فانما يتصل به من الضرورة دون الاطراد وجودا
 او وجودا وعدما لان الوجود قد يكون اتفاقا ومثله التعليل بالنفي لان

لان انتقضاء العدم لا يمنع الوجود من وجه آخر كقولنا ان نفي في الكفاية بشهادة
 النساء مع الرجال لانه ليس بما لا ان يكون السبب معينا كقول محمد في ولد
 الغنص ان لم يضمن لانه لم يغصب والا احتجاج باستصحاب كمال لان المثبت
 ليس بمقتضى وذلك في كل حكم عرف وجوده بدليله ثم وقع الشك في زواله كان استصحابا
 حال البقاء على ذلك موجبا عندنا نفي وعندنا لا يكون حجة موجبة لكنها
 حجة دافعة حتى قلنا في النقص اذ ابيع من الدار وطلب الشريك الشفعة
 فانكر المشتري ملك الطالب فيما في يده ان القول قوله ولا تجب الشفعة ان
 يبيته وقال ان في تجب بغير بيته والاحتجاج بتعارض الشبهة كقول
 زفر في المرافق ان من الغابات ما تدخل ومنها ما لا تدخل فلا تدخل بانك
 وهذا عمل بغير دليل لان الشك امر حادث فلا يثبت بغير علة والاحتجاج بما لا
 يستقل الا بوصف يقع به الفرق كقولهم في من الذكر انه من الفرج فكان حد
 كما اذا امت وهو يبول والاحتجاج بالوصف المختلف فيه كقولهم في الكتابة
 اكتابة انه عقد لا يمنع من التكفير فكان فاسدا ككتابة بالخر والاحتجاج
 بما لا يشك في فاداه كقولهم الثلث ناقص للعدد على سبعة فلا يتأدى بالصلوة
 كما دون الآية والاحتجاج بدليل وجلة ما يقتل له اربعة اثبات الموجب
 او وصفه واثبات الشرط او وصفه واثبات الحكم او وصفه كقولهم ان الحسن
 بانفاده محرم النساء وصفه الصوم في زكوة الانعام واليهود في الكفاية
 ونشرط العدالة والذكورة فيها والبيته، وصفه الوتر والرابع تعدية حكم
 النص الى ما نص فيه ليثبت فيه بغالب الراي فالتعدية حكم لازم عندنا
 جائز عندنا نفي لانه يجوز التعليل بالعلة القاصرة كالتعليل بالثبوت
 والتعليل بدافع م التلثة الاولى ونفيها باطل ولم يبق الا الرابع وال

مخزومة مخزومة النساء

يكون باللائز والاجتماع والضرورة والقياس الخفى كالمسح والاستفلاء وتطهير الاواني
 وطهارة سائر البائع ^{التي} لما صارت العلة عندنا علة بانزها قدمنا على القياس
 الاستحسان الذي هو القياس الخفى اذا قوى اثره وقدمنا القياس لصحة اثره الباطن
 على الاستحسان الذي ظهر اثره وخفى فساد كذا اذا تلى آية السجدة في صلته فانه
 يركع بها قياسا وفي الاستحسان لا يجزيه ثم للتحقق بالقياس الخفى يصلح تعدية
 بخلاف الآخر لا ترى ان الاختلاف في الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب بين البائع
 قياسا ويوجب استحقاقا وهذا حكم تعدى الى الوارثين واللازمة وانما بعد
 القبض فلم تجب بين البائع واللائز فلم يصح تعديته ونشرط الاجتهاد
 ان يحوى علم الكتاب بمعانيه ووجوهه التي قلنا وعلم السنة بطرقها وان
 يعرف وجوه القياس وحكمه الاصابة بغالب الراى حتى قلنا ان المجتهد قد يخطئ
 ويصيب والحق في موضع الخلاف واخذ بان ابن مسعود رضى الله عنه في المفوضة
 وقالت المعزلة كل مجتهد مصيب والحق في موضع الخلاف متعدد وهذا الحكم
 في النقلات لاني العقلية لا على قول بعضهم ^{ثم} المجتهد اذا اخطأ كان مخطئا
 ابتداء وانتهاء عند البعض والمختار انه مصيب ابتداء مخطئ وانتهاء ولهذا
 قلنا لا يجوز تخصيص العلة لانه يؤدي الى تصويب كل مجتهد خلافا للبعض
 وذلك ان يقول كانه على توجب ذلك لكنه لم يجب مع قيامها للمانع فصار
 مخصوصا من العلة بهذا الدليل وعندنا عدم الحكم بناء على عدم العلة وان
 ذلك في النائم اذا صب الماء في حلقه انقضت الصوم لفوات ركنه ولزم
 عليه الناسي فمن اجازا لخصوص قال امتنع حكم هذا التعليل ^{ثم} للمانع وهو
 اللائز وقيل بعدم عدم العلة لان فعل الناسي مشوب الى صاحب الشئ
 فسقط عنه الجنائية وبقي الصوم لبقائه ركنه للمانع مع فوات ركنه

ركنه وبنيها تقسيم الموانع وهي ثمة مانع يمنع انعقاد العلة كبيع المحرم وما منع
 يمنع تمام العلة كبيع عبد الغير وما منع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشط وما منع
 يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية وما منع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب ^{ثم} العلة
 نوعان طردية ومؤثرة وعلى كل قسم ضرب من الدفع اما الطردية فوجوه
 دفعها اربعة القول بموجب العلة وهو التام ما يلزمه المعلن بتعليله كقولهم
 في صوم رمضان انه صوم فرض فلا يتأدى الى التبعين اليه فنقول عندنا
 لا يصح الا بالتعيين انما تجوز باطلا فالنية على انه تعيين **والممانعة**
 وهي اما ان يكون في نفس الوصف او في صلاحه للحكم مع وجوده او في
 نفس الحكم او في نسبتته الى الوصف **فكاد** ^و الوضعية كتعليدهم لا يجاب
 الفرقه باسدام احد الزوجين **والممانعة** كقول الشافعي في الوضوء
 واليتم انها طهارتان فكيف افترقا في النية قلنا تنقضي بفعل الثوب اما
المؤثرة فليس لاسائل فربما بعد الممانعة الا المعارضة لانها لا تحمل الممانعة
 وفاد الوضوء بعد ما ظهر اثرها بالكتاب والسنة لكنه اذا تصور منافضة
 يجب دفعه بطرق اربعة كما نقول في الخارج من غير السيلين انه نجس خارج فكذا
 حدثنا كالبول فيورد عليه ما اذا لم يسكن فندفعه اولا بالوصف وهو انه
 ليس بخارج ثم بالمعنى الثابت بالوصف دلالة وهو وجوب فصل ذلك
 الموضوع فيه صار الوصف ^{فعدم} الحكم لعدم العلة ويورد عليه صاحب
 البحر السائل فندفعه بالحكم ببيان انه حدث موجب للتطهير بعد خروج
 الوقت وبالفرض فان غرضنا التوضيح بين التيمم والبول وذلك حدث
 فاذا اذ لم صار عفو القيام الوقت كذا هنا واما المعارضة في نوعان معارضة
 فيها منافضة وهي القلب وهو نوعان احدهما قلب العلة حكما والحكم علة

نسخة من بحث ان وجوب
 التطهير في البول باعته بالاول
 لا يخرى وهذا كما يجزى عن ذلك
 الموضوع

كقولهم الكفار يحضن بجلد بكم مائة فترجم فيهم كالمسلمين فنقول المسلمون
 انما يجلد بكم مائة لانهم يترجمون فيهم والمخلص منه ان يخرج الكلام مخرج الاستدلال
 فانه يمكن ان يكون الشيء دليلا على شيء وذلك الشيء يكون دليلا عليه والتالي
 قلب الوصف شاهد على الخصم بعد ان يكون شاهدا له كقولهم في صوم
 رمضان انه صوم فرض قد يتأذى الى الاستعيين البنية كصوم القضاء فقلنا
 لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين البنية بعد تحيد كصوم القضاء
 لكنه انما يتعين بالثبوت وهذا تعين قيل وقد قلب العلة من وجه آخر
 وهو ضعف كقولهم انه عبادة لا تمضي في فاسد ما فلا يلزم بالثبوت كقولهم
 فيقال لهم لما كان كذلك وجب ان يستوى فيه عمل النذر والشروع ويستوي
 حكم والثاني المعارضة الخالصة وهي نوعان احدهما في حكم الفرع وهو
 صحيح سواء عارضه بضد ذلك الحكم بل زيادة او بزيادة هي تفسير او تغيير
 او في حكم غير الاول لكن فيه نفى الاول والثاني في علة الاصل وذلك باطل
 سواء كانت بمعنى لا يتعدى او يتعدى او يتعدى الى حكم مجمع عليه او مختلف
 فيه وكل كلام صحيح في الاصل يترك على سبيل المفارقة فاذا ذكره على سبيل التهمة
 وادامت المعارضة كان السبيل فيه الترجيح وهو عبارة عن فضل احد المتكلمين
 على الآخر وصفا حتى لا يترجح القياس بقياس اخر وكذا الحديث والكتاب
 وانما يترجح بقوة فيه وكذا صاحب الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة
 حتى يكون الدية نصفين وكذا الشفيعان في الشفيعات تابع المبيع بهين
 متفاوتين سواء وما يقع به الترجيح اربعة بقوة الاثر كالاستحسان في
 معارضة القياس وبقوة ثبوت على حكم المشهود به كقولنا في صوم رمضان
 انه متعين اولى من قولهم صوم فرض لان هذا مخصوص في الصوم بخلاف

والثاني المعارضة الخالصة وهي نوعان احدهما في حكم الفرع وهو صحيح سواء عارضه بضد ذلك الحكم بل زيادة او بزيادة هي تفسير او تغيير او في حكم غير الاول لكن فيه نفى الاول والثاني في علة الاصل وذلك باطل سواء كانت بمعنى لا يتعدى او يتعدى او يتعدى الى حكم مجمع عليه او مختلف فيه وكل كلام صحيح في الاصل يترك على سبيل المفارقة فاذا ذكره على سبيل التهمة وادامت المعارضة كان السبيل فيه الترجيح وهو عبارة عن فضل احد المتكلمين على الآخر وصفا حتى لا يترجح القياس بقياس اخر وكذا الحديث والكتاب وانما يترجح بقوة فيه وكذا صاحب الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة حتى يكون الدية نصفين وكذا الشفيعان في الشفيعات تابع المبيع بهين متفاوتين سواء وما يقع به الترجيح اربعة بقوة الاثر كالاستحسان في معارضة القياس وبقوة ثبوت على حكم المشهود به كقولنا في صوم رمضان انه متعين اولى من قولهم صوم فرض لان هذا مخصوص في الصوم بخلاف

صحيح

بخلاف التعيين فعدت تعدى الى الودائع والمغضوب ورة البيع الفاسد وبكثرة
 اصوله وبالعدم عند عدم وهو العكس واذا تعارض ضربا ترجيح كان الترجيح
 في الذات احق منه في الحال لان الحال قائمة بالذات تابعة له فينقطع حقها
 بالطبخ والحق لان الصنعة قائمة بذاتها من كل وجه والعين حاككة من وجه
 وكذا يتأدى صوم رمضان بنية من النحر وقال كذا في صاحب الاصل
 احق لا الصنعة قائمة بالمصنوع تابعة له وقد غلب على ذلك في هذا الحجة
 وهو معذور في مذهب القدم والترجيح بغلبة الاشياء وبالعموم وقلة
 الاوصاف فاسد واذا ثبت دفع العمل بما ذكرنا كانت غايته انه يلجى الى
 الانتقال وهو اما ان ينتقل من علة الى اخرى لاثبات الاولى او ينتقل
 من حكم الى حكم اخر بالصلة الاولى او ينتقل الى حكم اخر وعلة اخرى او ينتقل
 من علة الى علة اخرى لاثبات الحكم الاول لاثبات العلة الاولى وهذه
 الاربعة صحيحة الا الرابع وتحتاج الى تحليل عليها السلام مع التعيين ليس من
 هذا القبيل لان الحجة الاولى كانت لازمة الا انه انتقل دفعا لاثباته **فصل**
 بجملة ما ثبت بالبرهان التي سبق ذكرها شيئا من الاحكام وما يتعلق به الاحكام
واما الكلام فاربعة حقوق الله تعالى خالصة وحقوق الله العباد خالصة وما جمعا
 فيه وحقوق الله غالب كحق القذف وما اجتمعا فيه وحقوق العبد غالب كالقصاص
 وحقوق الله تعالى ثمانية عبادات خالصة كالايمان وفروعه وهي انواع
 اصول ولواحق وزوائد وعقوبات كاملة كاحدود وعقوبات قاصرة
 كحرمان الميراث وحقوق دائرة الكفارات وعبادة فيها معنى المؤنة
 كصدقة الفطر ومؤنة فيها معنى العقوبة كالخراج ومؤنة فيها معنى العباد
 كاللغو وحقوق قائم بنفسه كحسن الغنائم والمعادن وحقوق العباد كبدل

المستلزمات والمقصوبات وغيرهما وهذه الحقوق تنقسم الى اصل وخلف فالأصل
 أصله التصديق والافراز ثم صار الاقرار أصلا مستبدا خلفا عن التصديق
 في احكام الدين ثم صار الأخذ بالبرين في حق الصغير خلفا عن ادائه ثم صار
 تبعية اصله الى خلفا عن تبعية الما برين في انبات السلام وكذلك
 الطهارة بالماء اصل والتميم خلفا عنه كمن هذا الخلف عندنا مطلق وعند
 ابن فتي ضرورتين لكن الخلافة بين الماء والزاب في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 وعند محمد وزفرين الوضوء والتميم ويتبين عليه مسئلة امامة المتيمم
 المتوضئين والخلافة لا تثبت الا بالنقض او دلالة ونشرطها عدم الاصل
 على احتمال الرجوع بسبب منقضاء الاصل فيصح الخلف فاما اذا لم
 يمتل الاصل الوجود فلا ويظهر هذا في بين النفوس والخلف على مثل الماء واما
 القسم الثاني فاربعة السبب وهو اقسام سبب حقيقي وهو ما يكون طريقا
 الى الحكم من غير ان يضاف اليه وجوب ولا وجود ولا يعقل فيه معاني العلل ولكن
 بينه وبين الحكم علة لا تضاف الى السبب كدلالة ان تاليسر في مال ان او
 ليقتله فان اضيفت العلة اليه صار للسبب حكم العلل كسوق الدابة وقودها
 واليمين بانه يستسي سبيها مجازا لكن كنهية الحقيقة حتى يبطل النسخ التعليق
 لان قد ما وجد من الشبهة لا يبقى الا في محلة كالحقيقة لا تنفي عن المحل
 فاذا افات المحل تبطل بخلاف تعليق الطلاق بالملك في المطلقة ثلاثا لان ذلك
 الشرط في حكم العلل فصار معارضا لهذه الشبهة السابقة عليه والايجاب
 المضاف سبب للحال وهو من اقسام العلل والثاني العلة وهو ما يضاف
 اليه وجوب الحكم ابتداء وهو سبعة اقسام علة اسمها لا حكما ولا معنى كاجاب
المعلق بالشرط وعلة اسمها ومعنى لا حكما كالبيع بشرط اختيار والبيع الموقوف

او بالطلاق او بالعنف

وهو علة اسمها ومعنى كايح المطلقة ثلاثا

الموقوف والايجاب المضاف الى وقت ونصاب الزكوة وعقد الاجازة وعلة
 في بين الاسباب لها شبهة بالاسباب كسنة القريب ومرض الموت والركبة
 عند ابي حنيفة رحمه الله وكذلك كل ما هو علة العلة ووصف له شبهة
 العلة كاحد وصفي العلة وعلة اسمها وحكما لا معنى كالسفر والنوم للخص
 والمحدث وليس من صفة العلة الحقيقية تغدما على الحكم بل الوجه في انها
 معال استطاعة يمنع الفعل وقد يقام السبب الداعي والدليل مقام العلة
 والمدلول ذلك اما لدفع الضرورة والعجز كما في الاستبراء وغيره او لاجتناب
 كما في تحريم الدواعي او لدفع الجرح كما في السفر والطير والثالث الشرط وهو
 ما يتعلق به الوجود دون الوجوب وهو شرط محض كدخول الدار
 للتعطيق المعلق به ونشرط في حكم العلل كشق الزرق وحفر البئر ونشرط له حكم
 الاسباب كما اذا حل قيد عبدة حتى ابقى ونشرط اسمها لا حكما كقول الشرطين
 في حكم فعلق بهما كقوله ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق ونشرط
 هو كالعلامة الخالصة كالا حصان في الزنا واما يوف الشرط بصيغة كوفي
 الشرط او دلالة كقوله المرأة التي تزوج طالق ثلثا فانه بمعنى الشرط لوضع
 الوصف في النكرة ولو وقع العين لما صلح دلالة ونص الشرط بجمع الكوين
 والرابع العلامة وهو ما يوف الوجود من غير ان يتعلق به وجوب ولا
 ولا وجود كالا حصان حتى لا يضمن شهوده اذا رجعوا بحال **فصل**
 في بيان الاصلية وتفسير العقل وقد مر في قسم السنة العقل معتبر لاثبات
 الاصلية وانه خلق متفانا **وقالت** الاشعرية لا عبرة للعقل اصلا دون
 السمع واذا جاز السمع فله العبرة دون العقل **وقال** المعتزلة انه علة
 موجبة لما استحسنه محزنة لما استنقذت فوق العلل الشرعية فلم يثبتوا بدليل

ط وعلة معنى وكما اسمها
 كآخر وصفي العلة مع

الشرع ما لا يدركه العقول وقالوا لا حد لمن عقل في الوقف عن الطلب و
ترك الايمان والصبي العاقل مكلف كباي الايمان ومن لم تبلغ الدعوة اذا
لم يعتقد ايمانا ولا كفر كان من اصل النار **ونحن** نقول في الذي لم تبلغ الدعوة
انه غير مكلف بحمد العقل فانه اذا لم يعتقد ايمانا ولا كفر كان معذورا
واذا اعانته الله تعالى بالتجربة وامهله لدرك العقاب لم يكن معذورا وان
لم تبلغ الدعوة **وعند** الاشورية ان غفل عن الاعتقاد حتى هلك لم يعتقد
الشرع ولم تبلغ الدعوة كان معذورا ولا يصح ايمان الصبي العاقل **عندهم**
والعلمية نوحان اصلية وجوب وهو بناء على قيام الذمة والآدمي يولد
وله ذمة صالحة للوجوب غير ان الوجوب غير مقصود بنفسه فجاز ان
يبطل لعدم حكمه **في** كان من حقوق العباد من التزم والعوض ونفقة
الزوجات **لزمه** وما كان عقوبة لم يجب عليه وحقوقه لا يجب حتى يصح القول
بحكمه كالغنة والخراج ومتى بطل القول بحكمه لا يجب كالعبادات الخالصة
والعقوبات **والعلمية** اداء وحى نوحان قاصرة تبتني على القدرة **الخاصة** من
العقل القاصر والبدن الناقص كالصبي العاقل والمعتوه البالغ وتبتني عليها
صحة الاداء وكاملة تبتني على القدرة الكاملة من العقل الكامل والبدن
الكامل وتبتني عليها وجوب الاداء وتوجبها الخطاب **والاحكام** بنفقة
في هذا الحقوقي انه تعالى ان كان حسنا لا يجمل غيره كالايان وجب القول
بصحته من الصبي بل لزوم اداء وان كان قبيحا لا يجمل غيره كالكفر لا يجعل
عقوا وما هو بين الامر كالصلوة ونحوها يصح الاداء من غير عهدة
وما كان من غير حقوق **ان** كان نفعا محضا كقبول الهبة يصح مباشرة
وفي الضار المحض كالطلاق والوصية يبطل اصله وفي الدائر بينهما كالبيع

وكان لم يكن مكلفا به

والمتن

كالبيع ونحوه بملكه برأى الوقي وقال الشافعي كل منفعة يمكن تحصيلها له بمباشرة
وليه لا يعتبر عبارته فيه كالبيع والاسلام ومالا يمكن تحصيله له بمباشرة ولله
يعتبر عبارته فيه كالوصية واختيار احد الابوين **والامو** المعترضة على اهليته
نوعان سماوي وهو عشرة **الصغر** وهو اول احواله كاجنون لكنه
اذا عقل فقد اصاب ضربا من اهليته الاداء فسقط به ما لا يجمل التسقوط
عن البالغ ولا يسقط عنه فرضية الايمان حتى اذا كان فرضا ووضع عنه
الزام الاداء وبجملته الامان توضع عنه العهدة ويصح منه وله ما لا عهدة
فيه فلا يحرم عن الميراث بالقتل بخلاف الكفر والرق **والجذون** تسقط به كل العبادات
لكن الاجنون اذا لم يمتد الحق بالنوم وحده الامتداد في الصلوات ان يزيده على
يوم وليلة وفي الصوم باستفراق الشهر وفي الزكاة باستفراق الحول **وابو يوسف**
اقام اكثر الحول مقام العقل **والعته** بعد البلوغ وهو كالصبي في العقل في كل
الاحكام حتى لا يمنع صحة القول والفعل لكنه يمنع العهدة واما ضمان ما
يستهلك من الاموال فليس بعهدة وكونه صبيا معذورا او معتوها لا ينافي
عصمة المحل ويوضع عنه الخطاب كالصبي ويولي عليه ولا يلي على غيره
والنيان وهو لا ينافي الوجوب في حق الله تعالى لكن اذا كان غالبا كما في الصلوة
والتحيمية في الذبيحة وسلام الناس يكون عفو ولا يجعل عذرا في حقوق
العباد **والنوم** وهو يحجز عن استعمال القدرة فاجب تأخير الخطاب ولم
يمنع الوجوب وينافي الاختيار اصله حتى بطلت عبارته في الطلاق
والعتاق والاسلام والردة ولم يتعلق بقراشته وكلامه ونقصته في الصلوة
حكم حتى لا يفد ولا يكون حدنا **والانما** وهو ضرب مرض وفوت قوة
بضعف الراي ولا يزال يحجز عن استعمال القدرة فانه يزيده وهو كالنوم حتى يطلت

عبارة بل شئ منه وكان حذوا بكل حال وقد يحمل الامتداد فيسقط به الاداء
 كما في الصلوة اذا زاد على يوم وليمة باعتبار الصلوات عند مجده وباعتبار
 الساعات عندهما وامتداده في الصوم نادرا فلا يعتبر **والرقا** وهو عجز
 حكى شرع جزا في الاصل لكنه في البقاء صار من الامور الحكمية به بغيره
 عرصة للملك **والبنه** وهو وصف لا يخرج كالعنف الذي هو صفة
 وكان اعتناق عندهما للثلايلام النازب ون المؤثر والمؤثر به وبنه لا
 وقال ابو حنيفة انه ازالة الملك تجزئ لا سقوط الرق اثبات العتق
 حتى تنج ما قلتم والرق ينال في ملكية المال لقيام المملوكية مالا حتى
 لا يملك العبد والمكاتب التشرى ولا يصح منهما حجة الاسلام ولا ينال في
 ملكية غير المال كالنكاح والدم وينال في كمال الحال في اهلية الكرامات
 كالذمة والولاية واكمل وانه لا يؤثر في عصمة الدم لان العصمة المؤتمنة
 والمقومة بداره والعبد فيه كالحرة وانما يؤثر في قيمته ولهذا يقتل الحر
 بالعبد وصح امان الماذون واقراره باحدود والعصا ص والرسالة
 المستحكمة والقائمة في المحجور **والله** وانه لا ينال في اهلية
 الحكم والعبارة ولكنه لما كان سبب الموت وانه عجز خالص كان الرض
 من سباب العجز فسترعت العبادات عليه بقدر المكنة ولما كان الله
 علة الخلافة كان الرض من سباب تعلق حق الوارث والغريم به فليكون
 من سباب العجز بقدر ما يتعلق به صيانة الحق اذا اتصل بالموت مستندا
 الى اوله حتى لا يؤثر المرض فيما لا يتعلق به حق الغريم **والله** فيصح
 في الحال كل تصرف يحتمل الفسخ كالبهة والمجبات ثم ينقض ان يفسخ الله وما
 لا يحتمل النقص كالمسكن بالموت كالاعتناق اذا وقع على حق غريم او وارث

الحق

او وارث بخلاف اعتناق الراهن حيث بنفذ لان حق المرحوم في اليد دون الرقبة
والجنيح **والنهم** وهما لا بعد ما ان اهلية لكن الطهارة للصلوة شرط وفي ثبوت
 الشرط الاداء وقد جعلت الطهارة عنهما شرط الصحة الصوم نصا بخلاف
 الفيس فلم ينعقد الا الى القضاء مع انه لا جرح في قضائه بخلاف الصلوة **والتم**
 وانه ينال في احكام الدنيا تامة فيه تكليف حتى بطلت الزكوة وسائر القرب
 عنه وانما يبقى عليه الماشم وما شرع عليه لحاجة غيره فان كان حقا
 متعلقا بالعين يبقى ببقائه وان كان دينيا لم يبق بحج الذمة حتى يضم
 اليه مال او ما يؤكده الذم وهو ذمة الكفيل ولهذا قال ابو حنيفة
 ان الكفالة بالدين عن الميت المفلس لا تقع بخلاف العبد المحجور بقرب الدين
 لان ذمته في حقه كاملة وان كان حقا له يبقى له ما تنقضي به الحاجة
 ولذلك قدم جهازه ثم ديونه ثم وصاياه من ثلثه ثم وجبت الموارث عنه
 بطريق الخلافة عنه نظرا له فيصرف الى من يتصل به نسبيا او دينيا بالنسب
 وسبب ولهذا بقيت الكفالة بعد موت المولى وبعد موت المكاتب عن وفاء
 وقتلنا نفس المرأة زوجها في عدها لبقاء ملك النكاح في العدة بخلاف ما
 اذا ماتت المرأة لانها مملوكة وقد بطلت اهلية المملوكية بالموت ومالا
 يصلح لحاجة كالتقصاص لانه شرع عفو به لدرك الثأر وقد وثقت الجناية
 على وليائه من وجه لا تتفادهم بحياة فواجبنا التقصاص للورثة ابتداء
 والسبب انفق للميت فيصح عفو المحجور ويصح عفو الوارث قبل موت المحجور
 وقال ابو حنيفة انه غير موقوف لما قلنا واذا انقلب مالا صار موقفا
 ووجب التقصاص للزوجين كما في الدية وله حكم الاحياء في احكام الآخرة
ومكاتب وهو انواع الاول جهل وهو انواع **جمل** باطل لا يصلح عذرا

وما شرع صلة كنفة للمسلم
 يطل بالموت الا ان توصى
 فتصح من الثلث

في الآخرة كجهل الكافر وجهل صاحب الهوى في صفات الله تعالى واحكام الآخرة
 وجهل الباغي حتى يضمن مال العادل اذا اتلفه وجهل من خالف اجتهاده بالفتا
 والسنة كالفتوى ببيع امهات اولاده ونحوه **والثاني** الجهل في موضع الاداء
 الصحيح او موضع الشبهة وانه يصلح عذرا كما لم يجز اذا افطر على ظن انهما
 فطرته ولم يكن رغبة بآريته والدته على ظن انها تحمل له **والثالث** الجهل في
 دار الحرب من مسلم لم يهاجر وان يكون عذرا ويحقق به جعل الشفيع وجهل
 الامة بالاعتناق او باختيار وجهل البكر بالتحاوي وجهل الوكيل و
 الماذون بالاطلاق وضده **والسكر** وهو ان كان من مباح
 كشراب الدواء وشرب المكره والمضطر فهو كالانماء فيمنع صحة الطلاق
 والعتاق وسائر التصرفات وان كان من محظور فلا ينافي في الخطأ
 ويلزمه احكام الشرع ويصح عبارته بالطلاق والعتاق والبيع والشراء
 والاقراء والردة والاقراء باحد ودخا لصة **والهزل** وهو ان يرد
 ان يرد بالتبني ما لم يوضع له ولما يصلح اللفظ له استعارة وهو ضده الجدة وهو
 ان يرد بالتبني ما وضع وانه ينافي في اختيار الحكم والرضى به ولا ينافي الرضا
 بالمباشرة واختيار المباشرة فصا ر بمعنى خيار الشرط في البيع وقطره
 ان يكون صريحا مشتهر وطا بالثبات لانه لا يشترط ذكره في العقد بخلاف
 خيار الشرط **والتميز** كالهزل ولا ينافي في الاهلية وجوب الاحكام
 فان توافضا على الهزل باصل البيع يفسد البيع باختيار ابا وان اتفقا
 على الاعراض فالبيع صحيح والهزل باطل وان اتفقا انه لم يحضرهما شيئا او
 في البناء والاعراض فالعقد صحيح عند ابي حنيفة خلا فاطها فجعل صحة البيع
 اولى وهما اعتبر المواضعة الا ان يوجد ما ينقضها وان كان ذلك في القدر

والاقرار به
 طه وما يصلح اللفظ

في القدر فان اتفقا على الاعراض كان الثمن الفين اتفقا انه لم يحضرهما شيئا
 او اختلفا فالهزل باطل والتسمية صحيحة عنده وعندهما العمل بالمواضعة
 واجب والالف التي هو لا به باطل وان اتفقا على البناء على المواضعة فالثمن
 الفان عنده وان كان ذلك في الجنس فالبيع جائز على كل حال وان كان في الذي
 لا مال فيه كالطلاق والعتاق واليمين فذلك صحيح والهزل باطل بالحدوث
 وان كان المال فيه يتبع كالتكاح فان هزلا باصلا فالعقد لازم والهزل
 باطل وان هزلا بالقدر فان اتفقا على الاعراض فالمره الفان وان
 اتفقا على البناء فالمره الف وان اتفقا انه لم يحضرهما شيئا او اختلفا
 فالنكاح جائز بالف وقيل بالفين وان كان ذلك في الجنس فان اتفقا على
 الاعراض فالمره ما سميها وان اتفقا على البناء واتفقا انه لم يحضرهما شيئا
 او اختلفا يجب له للثمن وان كان للمال فيه مقصودا كالتخلع والعتق على
 مال فان هزلا باصلا واتفقا على البناء فالطلاق واقع والمال
 لازم عندهما وعنده لا يقع الطلاق وان اعرضا وقع الطلاق ووجب
 المال وان اختلفا فالقول لم يدرى الا على من وان سكتا فهو جائز لازم
 اجماعا فان كان في القدر فان اتفقا على البناء فعندهما الطلاق واقع
 والمال لازم وعنده يجب ان يتعلق به الطلاق باختيارها وان اتفقا انه
 لم يحضرهما شيئا وقع الطلاق لوجوب المال وان كان ذلك في الجنس يجب
 المستحق عندهما بكل حال وعنده ان اتفقا على الاعراض وجب المستحق
 وان اتفقا على البناء توقف الطلاق وان اتفقا انه لم يحضرهما شيئا وجب
 المستحق ووقع الطلاق وان اختلفا فالقول لم يدرى الاعراض وان كان
 ذلك في الاقرار بما لا يجهل الفسخ او بما يجهله فالهزل باطل والهزل بالردة

لان الهزل لا ينافي في التلغ
 اصلا عندهما ولا يخلو
 افعال بالبناء او بالاعراض
 او بالاختلاف

المشهور	الغريب	المقبول	والمردود	الفرد المطلق	الفرد النسبي
المرسل الخفي	الموضوع	المزك	المزك	المزك	المزك
المحتل	المديح	ومدرج المتن	المصحف	مجهول العين	تم البديعة
تم السناد	الضجائي	المرفوع	والموقوف	والمقطوع	
الانثر	والمسند	العلق النسبي	المصانعة		

تمت بحمد الله العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يزل عالما قادرا له وصلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس كافة بنبي اوفى برأيه على الله
وصحبه وسلم تكميلا كبيرا **اما بعد** فان التصانيف في اصطلاح اصل الحديث قد كثرت وبسطت واخضرت فاني
بعض الاخوان ان اخصص لهم من ذلك ما جرت الى سؤاله رجاء الله ان يوفقني في ذلك ما كان لي من
له طرق بلا عدد معين او مع حصر باقوا الاثنين او لهما او بواحد ما كان ذلك المتواتر وهو المفيد للعلم البقيني بنحو
والثاني المشهور وهو المستفيض على ابي جماعة والثالث العزيز وليس ثمرة طالع صحيح خلافا لما في غيره والراجح
الغريب وكذا سوي الاول واحد وفيها المقبول والمردود لتوقف الاستدلال على البحث عن احوال
رواها دون الاول وقد جمع ليها ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار ثم الغاية اما ان يكون في اصل السند او لا
فالاول الفرد المطلق والثاني الفرد النسبي وتفضل طلاق الفردية عليه وخير الا حاد بنقل عدل تام الضبط متصل
السند غير معقل ولا ينادي هو الصحيح لذاته غيبه ونسبته سبب تفاوته هذه الاوصاف ومن
ثمرة قدم صحيح البخاري ثم مسلم ثم شريها قال خفف الضبط فهو كحسن لذاته ونجدة طرفة يصح فان جمعا فلهذا
في السافل حيث التفرد وان فيها اعتبارا سنادا وزيادة لهما مقبولة مالم يقع منافاة كمن هو اوثق فان
خولف بارجح فالراجح المحفوظ ومقابله التذقان وتعتبه الضعيف فالراجح الموقوف ومقابله المشكك
الفرد النسبي ان قد اوقفه لغيره هو المتابع وان وجد من يشبهه هو التحد وتنتج الطرق له لا اعتبار ثم
المقبول بل بسم من المعارضة فهو الحكم وان عارضه غيره فان امكن الجمع فهو مختلف اكدت ونسب المتأخره فهو
التاسيع والاخر المتسوع والافترج ثم التوقف عن العمل ثم الرد واما ان يكون لسقط او قطع فالتسقط
اما ان يكون من مبادي كمن مصنف او من آخره بعد التام ابي وغير ذلك فالاول المعلق والثاني المزل
والثالث ان كان باثنين فصاعدا مع التوالي فهو المنفصل والاول المنقطع ثم قد يكون واضحا او
خفيا فالاول يدرك بعدم التام ومن ثم احتج الى التام والتام في المدس ويرد بصفة التمثل
اللتقي كمن قال وكذا المرسل الخفي من معاصم لم يبق كمن خفف التام بسم ثم القطع اما ان يكون كذا في الراوي
او بجمعه بذلك او غلطه او غفلته او سخطه او وجهه او مخالفته او جهالة او بدعيه او سبي حفظه فالاول الموضع
والثاني هو المزك والثالث المشكك على ابي وكذا الرابع والخامس ثم اوجه ان اطلع عليه بالقرائن وجميع الطرق المعلق
ثم الخافه ان كانت بتفسير السباق كمدج السناد او بوجه موقوف برفوع كمدج المتن او بتقديم واما حيزه فالتفرد
او بزيادة او بالمد متصل السناد او ببداله ولا مرجح فالتفرد وقد يقع البديل على الاستحالة او بغيره
مع بقاء السباق فالتصحيح بالخرف ولا يجوز ثم تغيب المتن بالنقص المرافة الى العالم وما يحتل فان خفي المعاني
احتج الى شرح الغريب وبيان المشكك في جهالة وسببها ان الراوي في كبره لغوته لئلا يكتفي به لغيره
وصنفه في الموضع وقد يكون مفقدا لكثير الاخذ عنه وصنفه فيه الوحيد او ليس في اختصاصا ووجه
المبهمات وكذا قيل المبهمة لو اهتم بلطف التعديل على الاصح فان سمي والفرد علمه في كبره المعين واثنان فصاعدا
ولم يوثق فجهول كمال وهو المستور ثم اليد عند المكيك او محقق فالاول لا يقبل صاحبها المشهور والثاني
لم يكن ذا صفة الى بدعيه في الاصح الا ان روي ما يقوى بدعيه فلهذا على المختار وبه صرح البحر جاني في
سواء كحفظ ان كان لازما كانت ذ على ابي وطرايا فالتفرد ومتى توبع السبي اكتفى بمعتبره كذا المشهور
والمدس صار مدعيهم حسنا لذاته بل باعتبار الجمع ثم السناد اما ان ينسب الى النبي عليه السلام لغيره او لغيره
او فعله او من تفرده او الى الصحابي كذلك وهو من لقي النبي عليه السلام مؤمنا به ومات على الاسلام ولو غفلت

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الامام العالم الحافظ وحيد دهره واوانه وفريد عصره فرياد
 شهاب الملة والدين ابو الفضل احمد بن علي العقلاي الشهير بابن حجر انا به الجنة بفضلته وكرمه الحمد لله الذي
 العقلاي يفتح العين وسكون السين المهملين وفتح القاف نسبة الى بلد سحل
 اثم على القاري
 اليك يورى بفتح السين المهمة نسبة الى بلد مشهور
 بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين بحواسنا شرح

تجربة الفكر

قال سيدنا وسيدنا شيخ الاسلام وعلم الامم شهاب الملة والدين ابو الفضل
 احمد بن علي بن محمد العقلاي الشهير بابن حجر ففتح الله في مدته ونفعنا بفضله الحمد لله
 الذي لم يزل عالما قديرا حيا قتيوما سميعا بصيرا واشهد ان لا اله الا الله وحده
 لا شريك واكبره تكبيرا وصلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس كافة بلينا
 ونذيرا وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا اما بعد فان التصانيف في اصطلاح
 اهل الحديث قد كثرت لا ائمة في القديم والحديث فمن اهل من صنف في ذلك
 القاضي ابو محمد الرامهرمزي كتابه المحدث الفاضل لكنه لم يستوعب والحاكم ابو
 عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب ولم يرتب وتلاه ابو نعيم الا صهبا في فعل
 على كتابه مسخر جارا وابقى شيئا للتعقيب ثم جاء بعدهم الخطيب ابو بكر البغدادي
 فنصنف في فوائذ الرواية كتابا سماه الكفاية وفي ادبها كتابا سماه الجوامع
 لا داب الشيخ والسامع وقل قرن من فنون الحديث الا وقد صنف فيه كتابا
 مفردا فكان كاقال الحافظ ابو بكر نقطة كل من انصف علم ان المحدثين بعده
 الخطيب نيبال على كتيبه ثم جاء بعدهم من تأخر عن الخطيب فآخذ من العلم
 بنصيب فجمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه الالماس وابو حفص الميمني
 جزء سماه مال السبع المحدث جهله وامثال ذلك من التصانيف التي كثرت
 وبسطت لبنو قريظها واقتضرت لبنو قريظها الى جاء الحافظ الفقيه تقي الدين
 ابو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الكندي ورتي منزلة في مشقة جمع لما
 وتلى تدريس الحديث بالمدرسة الاشرفية كتابه المشهور في رتب سائر فنونه
 واملأه شيئا بعد شي في فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب والتمني
 بتصانيف الخطيب المفردة فجمع شتات مقاصدها وضم اليها من غيرها ما

لا وهي نسخة مستوردة من قريبا
 على اثار النور في التفسير
 شرح

فوالله ما جتمع في شأبه ما فوق في غير هذا عكف الناس عليه وسائر ما يشبهه ولا يصح
 كمن ظلم له ويختصر مستدرك عليه ومقتصر معارض له وينتصر في بعض الاخوان
 ان المختص له منهم من ذلك للخصصة في اوراق لطيفة سميتها نخبة الفكر في مصطلح اصل
 المائر على ترتيب ابتكرته وسبيل الترتيب مع ما ضمنت اليه من شوارذ الخرائد وزوائد
 فرغب الى ثانيا ان اصنع عليها نهجا يجل رموزها ويفتح كنوزها ويوضح ما خفي
 على المبتدئ ذلك فاجبت الى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك فيما لغت في حرا
 في الايضاح والتوجيه ونهت على خبايا زواياها لان صاحبها لا يرى بها
 فيه وظاهر لي ان ايراده على صورة البسط البين ودورها ضمن توضيحها اوفق
 فسكت هذه الطريق القليلة التاك فاقول طالبا من انه التوفيق لهما هذا
 انجز عند علماء هذا الفن مراد الحديث وقيل الحديث ما جاء عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وانجز ما جاء عن غيره ومن ثم قيل لمن يشغل بالتواريخ وما
 كلها الاخبار ومن يشغل بالسنة ومن يشغل بالسنة النبوية الحديث وقيل
 بهما عموم وخصوص مطلق فكل حديث خبر من غير عكس وعبرنا بالخبر ليكون اشمل
 فهو باعتبار وصوله اليها اما ان يكون له طرفان سائده كثيرة لان طابع طريقي
 وفصيل في الكثرة جمع على فعلين في الفعل على افعلة والمراد بالطرق الاساليب
 والاسناد حكاية طريق المتن في تلك الكثرة احد شروط التواتر اذا وردت بلا حصر عدد
 معين بل تكون العادة قد اختلفت في احوالهم على الكذب وكذا وقوعه منهم اتفاقا
 عن غير قصد للا معنى لتعيين العدد على الصحيح ومنهم من عينه في الاربعة وقيل
 في الخمسة وقيل في السبعة وقيل في العشرة وقيل في الانفي عشر وقيل في الاربعة
 وقيل في السبعين وقيل غير ذلك وتلك كل قائل بدليل جاء فيه ذلك العدد فانما
 العلم وان لم يلبز ان يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص فاذا ورد الخبر كذا

اعلم ان علم الحديث رواية ودراسة
 ورواية الحديث رواية وحفظه رواية
 او قضية على ما ليس بالعلم فلا بد من
 قبل التدرج في تدرج العلم
 الجدية لما بسط في تدرج العلم
 وسائر تلك جهات العلم
 رواية علم الحديث على نقل الحديث
 رواية علم الحديث على نقل الحديث
 وهو ضرورة من حيث انه ينبغي
 عليه وسلك الدارين
 العلم بعادة العلم بغير
 الحديث رواية علم الحديث
 حال الرواية والرواية من حيث
 النبوة والرواية من حيث
 الرواية والرواية من حيث
 وثانية معرفة ما يقبل وما
 يرد من ذلك العلم
 العلم وسائر الرواية من حيث
 ينبغي في اوضاع
 وموقع تدرج
 العلم في الرواية

كذلك وانضاف اليه ان يستوي الامر في الكثرة المذكورة من ابتداء الى انتهائها
 والمراد بالاستواء ان لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع لان لا يزيد
 اذ الزيادة صحتها مطلوبة من باب الاولى وان يكون مستند انتهائها الامر الثالث
 او المسموع لا ما ثبتت بقضية العقل الصرف فاذا جمع هذه الشروط الاربعة
 وهي عدد وكثير احوال العادة توافقتهم وتوافقهم على الكذب وروا ذلك
 عن متعلم من الابداء الى الانتهاء وكان مستند انتهائها علم بحسب والاضافي ذلك
 اي يصح خبرهم فاذا العلم ساعده فلهذا هو للتواتر وما خلفت فاذا العلم
 عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر مشهور من غير عكس وقد يقال ان الشروط
 الاربعة اذا حصلت استلزامت حصول العلم وهو كذا في الغالب لكن قد
 عن البعض لما في وقد وضع بذلك تعريف التواتر وخلافه قد يراد به حصر ايضا
 لكن مع فقد بعض الشروط او مع حصر ما فوق الاثنين اي بثنائه فصاعدا
 ما لم يجمع شروط التواتر او بهما اي باثنين فقط او بواحد والمراد بقولنا ان يرد
 باثنين ان لا يرد باقل منهما فان ورد باكثر في بعض المواضع من السند الواحد
 لا يضر اذا قل في هذا يقضي على الاكثر فالاول للتواتر وهو المفيد للعلم يقيني
 فخرج النظر على ما ياتي تقريره به وطه التي تقدمت واليقين هو الاعتقاد
 الجازم المطابق وهذا هو المعنى ان خبر التواتر يفيد العلم الضروري وهو الذي
 يضطر الانسان اليه بحيث لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم الاضرويا
 وليس بجي لان العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعاجز
 النظر ترتيب امور معلومة او منظونة يتوصل بها الى معلوم او منظون وسبب
 في العامى اهلية ذلك فلو كان نظرا لما حصل لهم ولا يجد الفرق
 بين العلم الضروري والعلم النظري اذ الضروري يفيد العلم بلا استدلال

والنظري يفيد كمن مع الاستدلال على الفادة وان الضروري يحصل لكل سامع
والنظري لا يحصل الا لمن فيه اهلية النظر وانما اهتمت بمرور المتواتر في الاصل لانه
على هذه ليس من مباحث علم السناد اذ علم السناد يبحث فيه عن صحة حديث
او ضعفه ليعمل به او يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الاداء والمتواتر لا يبحث
عن رجاله بل بحجب العمل به من غير بحث **فائدة** ذكر ابن الصلاح ان مثال المتواتر على
التفسير المتقدم بغير وجوده الا ان يدعى ذلك في حديث من كذب على وما ادعى
من العزة ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من العدم لان ذلك نشأ من قلة اطلاق
على كثرة الطرق واحوال الرجال وصفاتهم المستضبة لاجداد العادة ان يتواطوا
على الكذب او يحصل منهم اتفاقا ومن احسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا
وجود كثرة في الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة بايدي اهل العلم شرقا و
غربا المقطوع عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت على اخراج حديث
وتعددت طرقه نقدا وتحليل العادة تواطئهم على الكذب الى اخره وطا فاد العلم
الليقيني بصحة نسبته الى قائله ومثله في الكتب المشهورة كثيرة والثاني وهو اول
اقسام الاحاد ماله طرق محصورة باكثر من اثنين وهو المشهور عند المحدثين
سمي بذلك لوضوحه وهو المستفيض على رأي جماعة من ائمة الفقهاء سمي بذلك
لانتشاره من فاض الماء بفيض فيض ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور
بان المستفيض يكون في ابتدائه الى انتهائه سواء والمشهور اعلم من ذلك ومنهم
من غاير على كيفية اخرى وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور يطلق على ما
حررهنا وعلى ما اشهر على الارسنة فيشتمل ماله اسناد واحد فصاعدا بل يطلق
على ما لا يوجد له اسناد اصلا والثالث العزيز وهو ان لا يرويه اقل من اثنين
عن اثنين سمي بذلك اما لقلة وجوده واما لكونه محمدا في قوى الجبهة من طرق

من طريق آخر وليس شرط الصحيح خلافا لمن زعمه وهو ابو علي الجبائي من المعترزة
والسيد يوحى كلام احكام ابي عبد الله في علوم الحديث حيث قال الصحيح هو الذي
يرويه الصحابي الاصل عنه اسم الجاهل بان يكون له راويان ثم يتداول اصل الحديث
الى وقتنا كالتسادة على الشهادة وصرح القاضي ابو بكر بن العربي في نزهة البخاري بان
ذلك شرط البخاري واجاب عما اورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فان
قبل حديث الاعمال بالنبات فرد لم يروه عن عمه الا علقته قال قلنا قد خطب
به عمر على المنبر بحضرة الصحابة فلو لا انهم يعرفونه لانكروه كذا قال وتعب بان
لا يرام من كونهم سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه من غيره وبان هذا لو سلم في عمر
منع في تفرد علقته منه ثم تفرد محمد بن ابراهيم به عن علقته ثم تفرد يحيى بن سعيد
عن محمد بن علي ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين وقد وردت لهم متابعات لا يعتبرها
وكذا لا سلم جوابه في غير حديث عمر رضي الله عنه قال ابن رشيد ولقد كان يكفي
القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري اول حديث مذكور فيه وادعى
ابن حبان نقض عوايه فقال ان رواية اثنين عن اثنين الى ان ينتهي بالتوحيد
اصلا قلت ان اراد ان رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد اصل يمكن
ان يستلزم واما صورة العزيز التي حرمناها فموجودة بان لا يرويه اقل من
اثنين ومثاله ما رواه الشيخان من حديث انس رضي الله عنه والبخاري من
حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن
احدكم حتى يكون له حب الية من والده وولده ما حديث ورواه عن انس رضي الله عنه
مقتادة وعبد العزيز بن صهيب ورواه من قتادة شعبه وسعيد ورواه
عن عبد العزيز بن اسمعيل بن علكية وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة
والرابع العزيز وهو ما يتفرد به رواية شخص واحد في اقل موضع وقع

التفردية من التمسك على ما تنقسم اليه الغريب المطلق والغريب النسبي وكلها هي
 الاقسام الاربع المذكورة سوى الاول وهو المتواتر اعادة ويقال لكل منها
 خبر واحد ونحوه كقولنا في اللغة ما يرويه شخص واحد وفي الاصطلاح ما لم يجمع
 شروط التواتر وفيها اي في الاتحاد المقبول وهو ما يجب العمل به عند الجمهور
 وفيها المددود وهو الذي لم يترجح صدق الخبر به لتوقف الاستدلال بها على
 البحث عن اسوال رواها دون الاول وهو المتواتر فكله مقبول لا فائدة
 القطع بصدق خبره بخلاف غيره من اخبار الاتحاد ولكن انما وجب العمل بالمقبول
 منها لانها اما ان يوجد فيها اصل صفة القبول وهو ثبوت صدق الناقل او
 اصل صفة الرد لثبوت كذب الناقل او لا فالاول يغلب على الظن بثبوت
 صدق الخبر لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن بثبوت كذب
 الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح والثالث ان وجدت فيه قرينة لاحقه بالحدس
 الحق به والا فتوقف فيه واذا توقف عن العمل به صار كالمردود ولكن لا ثبوت
 صفة الرد بل كونه لم يوجد فيه صفة توجب القبول واسه اعلم وقد يقع بها
 اي في اخبار الاتحاد المنقصة الى مشهور وعزيز وغريب ما يفيد العلم النظري
 بالقرائن على المختار فكل من ابي ذلك واختلاف في التحقيق لفظي اي من
 جواز اطلاق العلم فيه بكونه نظريا وهو حاصل عن الاستدلال من ابي
 الاطلاق خص لفظ العلم بالمتواتر وما عداه صله ظني لكنه لا ينبغي
 انما انحق بالقرائن انما تخلف عنها واخبر المحتف بالقرائن انواع منها ما
 اخرج الشبان في صحيحهما تمام يبلغ حد التواتر فانه احتف به قرائن منها
 جلا لفظي حد الشان ونقدتهما في تبينه الصحيح على غيرهما وتلقى العلماء
 فكتبا بهما بالقبول وبهذا التلقي وحده اقوى في افادة العلم من مجرد ذكره

ط نسبة الى الاسوان بحمد الهمة وسكون السين الممهدة
 وفتح الفاء والراء وكسر الغنية وبعد صانوزة بجران بنواحي نيسابور
 في نصف الطريق الى جرجان وهو من ائمة المنكلمين كافي نسخة

كثرة الطرق القاصرة عن التواتر الا ان هذا يختص بما لم ينقده احد من الحفاظ
 فلما في الكتابين وبما لم يقع التباين بين مدلوليهما وقع في الكتابين حيث
 لا ترجيح لاستحالة ان يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لاحدهما
 على الآخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته فان قيل انما
 انقصوا على وجوب العمل بكل ما صح ولولم يخرج الشبان فلم يبق للصححين في هذا
 مرتبة والاجمال حاصل على ان لهما مرتبة فيما يرجع الى نفس الصحة ومن يترج
 بافادته ما خرج الشبان العلم النظري الاستاذ ابو اسحق الاشعري وهو من محدثي اربعم
 ائمة المنكلمين ومن ائمة الحديث ابو عبد الله الحميدي وابو الفضل بن طاهر
 وغيرهما ويحتمل ان يقال المزية المذكورة كون احاديهما اصح الصحيح ومنها
 المشهور اذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعدل ومن يترج
 بافادته العلم النظري الاستاذ ابو منصور البغدادي والاستاذ ابو بكر بن فورك
 وغيرهما ومنها المسلسل بالائمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غيرا كما حدث
 الذي يرويه احمد بن حنبل مثلا واثركه في غيره عن ابي ركة وغيره عن
 ما كثر بن الحسن فانه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواه
 وان فهم من الصفات الدائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير
 من غيرهم ولا يشك من له ادنى ممارسة بالعلم واخبار الناس ان ما كان مثله لو
 بخبرانه صادق فيه فاذا انضاف اليه من هو في تلك الدرجة ازداد قوة وبعد
 عما يفتي عليه من السهو وهذه الانواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدقها
 الا للعالم بالحديث المتبحر فيه العارف باحوال الرواية المطلع على العلل وكون
 غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينبغي حصول
 العلم للنبذة المذكورة وانه اعلم ومحصل الانواع الثلاثة التي ذكرناها ان الاول

مختص بالصحة والثاني بما له طرف متعددة والثالث بما رواه الجماعة ويمكن اجتماع
الثلاثة في حديث واحد فلا يبعد القطع بصحته والله اعلم ثم الغاية اما ان
في اصل السند في الموضوع الذي به والاسناد عليه ويرجع ولو تعددت
الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي ولا يكون كذلك بان يكون التفرد في انشاء
كان يرويه عن الصحابي اكثر من واحد ثم يتفرد به وانيته عن واحد منهم شخص واحد
فالاول الفرد المطلق كحديث النهي عن بيع الولاء وعن صلبته تفرد به عبد الله بن
دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما وقد يتفرد به راو عن ذلك التفرد كحديث شبيب
اليمان تفرد به ابو صالح عن ابي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن ابي صالح
وقد يسمي التفرد في جميع رواته او اكثرهم وفي مسند البزار والمجمع الاوسط
للطبراني امثلة كثيرة لذلك والثاني الفرد النسبي سمي نسبيا لكون التفرد فيه
حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان كحديث في نفسه مشهورا ويقبل اطلاق
الفرد عليه لان الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا الا ان الاصطلاح
غايير وابينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد اكثر ما يطلقونه على الفرد
المطلق والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث اطلاق
الاسم عليهما واما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون
في المطلق والنسبي تفرد به فلان او غريب به فلان وقريب من هذا اختلافهم
في المنقطع والمرسل حللها متغايران اولا فافكر المحدثين على التباين لكنه
عند اطلاق الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق فيقولون المرسل فيقطع
فيقولون ارسله فلان سواء كان ذلك مرسل او منقطعا ومن ثم اطلق
غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين اهم لا يغايرون بين
المرسل والمنقطع وليس كذلك لما حذرناه وقل من نبتة على النكتة في ذلك وخبر

وغيره الا حاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معطل ولا شاذ هو الصحيح
لذاته وهذا قول نعيم المقبول الى اربعة انواع لانه اما ان يشتمل من صفات
القبول على اعلاها اول الاوّل هو الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبر
ذلك القصور ككثرة الطرق فهو الصحيح لكن لالذاته وحيث لا جبر ان لم يكن
لذاته وان فوات فريضة ترجح جانب قبول ما يتوقف عليه فهو حسن ايضا
لكن لالذاته وقدم الكلام على الصحيح لذاته لعلو مرتبته والمراد بالعدل
من لم يملكه تحمله على ملازمة التقوى والبر والكرامات التقوى اجنبيا لا العمل
النسبة من ترك او فسق او بدعة والضبط ضبط صدق وهو ان ثبت ما سمع
بحديث يتمكن من استحضاره متى شاء وطبط كتاب وهو صيانة له
من سماع فيه وصححي الى ان يؤدي منه وقيد بالتمام الشارة الى الرتبة العليا
في ذلك والمتصل ما سلم اسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع
ذلك المروي من شيخه والسند تقدم ثبوته والمعتل لغة ما فيه علة واصطلاحا
ما فيه علة غفيرة قاذرة والتاذلة الفرد واصطلاحا ما يخالف فيه
الراوي من هو ارجح منه وله تفسير آخر سياتي **تنبه** قوله وغيره الاحاد
كما يحسن وباتي فيوده كالفصل وقوله بنقل عدل احتراز عما ينقله غير العدل
وقوله هو سمي فضلا بنو سبط بين المبتدأ والخبر يؤذن بان ما بعده خبر عما
قبله وليس بنفوت له وقوله لذاته يخرج ما يستحق صحيجا بام خارج عنه كما
تقدم ويتفاوت رتبة اي الصحيح بسبب تفاوت هذه الاوصاف المقتضية
للتصحيح في القوة فانها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار
الصحة اقتضت ان تكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية
واذا كان كذلك فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر

وسائر الصفات التي توجب الترتيب كان اصح الكسانيد كالزهرى فمن الرتبة
العلية في ذلك ما اطلق عليه بعض الائمة ان اصح الكسانيد كالزهرى بن سالم
بن عبد الله بن عمر عن ابيه ومحمد بن سيرين عن عبيدة بن عمير والسماني عن علي
وكابرهم الخفي عن علقمة عن ابن مسعود وودوخا في الرتبة كرواية بريد بن
عبد الله بن ابي بريدة عن جده عن ابيه ابي موسى ومحمد بن سلمة عن ثابت عن
انس وودوخا في الرتبة كسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة وكا لعلي بن
عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان الجميع بشمهم اسم العدالة والضبط
لما ان في الرتبة الاولى من الصفات المرحمة ما يقتضي تقديم روايتهم على التي
تليها وفي التي يليها من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على الثالثة وهي مقدمة
على روايت ما بعده ما يتفرد به حنا محمد بن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر وعمر
بن شعيب عن ابيه عن جده وقس على هذه المراتب ما يشهد بالمرتبة الاولى
هي التي اطلق عليها بعض الائمة انها اصح الكسانيد وللمقدم عدم الاطلاق
لترجمة معينة منها نعم يستفاد من مجموع ما اطلق الائمة عليه ذلك الترجمة
على ما لم يطلقوه ويتحقق بهذا التفاضل ما اتفق الشيوخ على تخرجه بالنسبة
الى ما انفرد به احدها وما انفرد به البخاري بالنسبة الى ما انفرد به مسلم
لاتفاق العلماء بعدها على تلقي كتابيهما بالقبول واختلاف بعضهم في آيهما
ارجح لما اتفقا عليه ارجح من هذه الحجة وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري
في الصحة ولم يوجد عن احد التصريح بنقيضه وانما ما نقل عن ابي علي التستري
انه قال ما تحت اديم السماء اصح من كتاب مسلم فلم يصح بكونه اصح من صحيح
البخاري لانه انما نفي وجود كتاب اصح من كتاب مسلم اذ المنفي انما هو ما يقتضيه
صيغة افضل من زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة بمتازة الزيادة

بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة وكذلك ما نقل عن بعض المخاربة انه فضل
صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك لما يرجع الى حسن التباين وجودة الوضع و
الترتيب ولم يفصح احد منهم بان ذلك راجع الى الاصححة ولو افصحوا به لرد عليهم
شاهد الوجود فالصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري انما منها في
كتاب مسلم وسد ونشرطه فيها اقوى ومنه امارحجانه من حيث الاتصال
فلما شئنا ان يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة واكتفى
بمسلم بطلاق المعاصرة والزم البخاري بانه يحتاج ان لا يقبل العنقنة اصلا
وما الزم به ليس يلزم لان الراوي اذا ثبت له اللقاء مرة فلا يجزى في روايته
احتمال ان لا يكون قد سمع لانه يلزم من جريانه ان يكون ممدكا والمصلحة
مفروضة في غير المدس واما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان
الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم
من رجال البخاري مع ان البخاري لم يكن من اخراج حديثهم بل غالبهم من شيوخ
الذين اخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الامرين واما رجحانه من
حيث عدم الشذوذ والاعلال فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث
اقل عدد ما انتقد على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري
كان اجل من مسلم في العلوم واعرف بصناعة الحديث منه وان مسلما
تلميذه وخبرجه ولم يزل يستفيد منه العلوم ويتبع آثاره حتى قال الدارقطني
لولا البخاري لما راج مسلم ولا جاء ومن ثم ان هذه الحجة وهي ارجحية
البخاري على غيره قدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة في الحديث
ثم صحيح مسلم لما رآه في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول
ايضا سوى ما عطل ثم قدم في الارجحية من حيث الاصححة ما وافقه نظرهما

صلح احدهما ما خرجه البخاري ومسلم وهو الذي يعبر عنه بالمتفق عليه فاما فيها ما انفرد البخاري وما انفرد به
مسلم ورابعهما ما هو على شرطهما ولم يخرجه واحد منها وخامسها ما هو على شرط البخاري وحده وسادسها ما هو على شرط
مسلم وحده ثلثة منها اصول وثلثة منها فروع تخرج

لان المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح ورواتهما قد حصل الاتفاق على القول
بتعديلهما بطريقين الاول فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل لا يخرج
عنه الا بدليل فان كان الخبر على شرطهما معا كان دون ما خرجه مسلم او غيره
وان كان على شرط احدهما فيقدم شرط البخاري على شرط مسلم وحده
تبع الاصل كل منهما فخرج لنا من هذه الكثرة اقسام يتفاوتت درجاتها في القوة
وثمة قسم سابع وهو ما ليس على شرطهما اجتماعا وانفرادا وهذه التفاوت
انما هو بالنظر الى كينونة المذكورة اتم ارجح قسم على ما هو فوقه بامور اخرى
تقتضي الترجيح لانه يقدم على ما فوقه اذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا
كما لو كان الحديث عند مسلم مثلاً وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن
حقته قرينة صار بها يفيد العلم لانه يقدم على الحديث الذي خرجه البخاري
اذا كان فردا مطلقا وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجه من ثمة وصفت
بكونها اصح الاسانيد كما لك عن نافع عن ابن عمر فانه يقدم على ما انفرد به
احدهما مثلاً لا سيما اذا كان في سنده من فيه مقال فان حفظ الضبط
اي قل يقال حفظ القوم خفوا فقلوا والمراد ببقية الشروط المتقدمة في حجة
الصحيح فهو الحسن لذاته لا بشئ خارج وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتناء
بمحدث المستور اذا تعدت طرقه وخرج بان شرطه باقي الاوصاف
الضعيف وهذا القسم من الحسن مشترك للصحيح في الاحتجاج به وان
كان دونه ومثابه له في انقسامه الى مراتب بعضها فوق بعضها وبكثرة طرقه
يصح وانما يصح حكمه بحكمه له بالصحة عند تعدد الطرق لان للصورة المجمعة
قوة تجبر القدر الذي قصره ضبطها والحسن عن راوي الصحيح ومن ثمة
يطلق الصحيح على السناد الذي يكون حسنة لانه لو انفرد اذا تعدت وهذا

وهذا حيث ينفرد الوصف فان جمعا الى الصحيح والحسن في وصف حديث واحد
كقول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فله تردد واكحاصل من المجتهد في التأمل
صل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الدابة
وعرف بهذا جواب من يشكك في الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح في
الجمع بين الوصفين اثبات لذلك القصور ونفيه وحصل الجواب ان تردد ائمة
الحديث في حال تعلقه اقتضى للجهل ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن
باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتباره وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه
حذف منه حرف التردد لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف العطف
من الذي بعده وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان كبر
اقوى من التردد وهذا من حيث التفرد والاي وان لم يحصل التفرد فاطلاق
الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار اسنادين احدهما صحيح والاخر
حسن وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان
فردا لان كثرة الطرق تقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن التزوي
من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا تعرفه الا من هذا
الوجه فاجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرف بنوع خاص
منه في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة اخرى وذلك ان يقول
في بعض الاحاديث حسن وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها
حسن غريب وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب وتوقعه
انما وقع على الاول فقط وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال في آخر كتابه
وما قلنا في كتابنا حديث حسن فانما اردنا به حسن سنده عندنا فكل
حديث يزوي ولا يكون راويه متهما بكذب ويروي من غير وجه فذلك لا يكون

شأنهم عندنا حديث حسن فوقف بهذا انه انما عرفنا الذي يقول فيه حسن فقط
واما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم يدر على
توقيفه كمال يوجب على توقيفه ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط وكأنه ترك
ذلك استغناء لشهده عن اهل الفن واقتصر على توقيفه ما يقول في كتابه حسن
فقط اما لموضعه واما لانه اصطلاح جديد ولذلك فيده بقوله عندنا ولم
ينسب الى اهل الحديث كما فعل الخطابي وبهذا التفسير يندفع كثير من الالبيدات التي
طال البحث فيها ولم يسفر وجه توجيهها وتنه الحمد على ما اهتم وعلم وزيادة روايتها
اي الصحيح والحسن مقبولة ما لم تنفع منافية لرواية من هو اوثق ممن لم يذكر
تلك الزيادة لان الزيادة اما ان تكون لانتفاء في بينها وبين رواية من لم يذكرها
فهذه تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي يتفرد به الثقة ولا يرويه
عن شيخه واما ان تكون منافية بحيث يلام من قبولها ردة الرواية الاخرى فهذه
هي التي تقع الترجيح بينها وبين معارضتها فيقبل الرابع ويرد المرجوح وتنتهي عن
جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا يشأت في ذلك
عن طريق المحدثين الذين يثبتون في متن الصحيح لا يكون شاذ اتم بقترون
الشذوذ بخالفة الثقة من هو اوثق منه والعجب من ان غفل ذلك منهم مع
اعترافهم بانسقاط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح وكذا الحسن
والمتقول عن ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان
والحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وابي زرعة الرازي
وابي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبارا بالترجيح فيما يتعلق بالزيادة
وغيرها ولا يعرف عن احد منهم اطلاق قبول الزيادة والعجب من ذلك اطلاق
كثير من الشافعية القول بقبول الزيادة الثقة مع ان نص الثابت في يد

يدل على خلاف ذلك فانه في انتفاء كلامه المشتمل على ما يعترض به حال الراوي في الضبط وما
نقصه ويكون اذا ترك احد من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه النقص
كان في ذلك دليل على صحة تخرجه حديثه ومتى خالف ما وصفت اضرة ذلك بحديثه
انتهى كلامه ومقتضاه انه اذا خالف فوجد حديثه ازيد اضرة ذلك بحديثه فدل على
ان زيادة العدل عنده لا يلام قبولها مطلقا وانما تقبل من الحفاظ فانه اعتبر
ان يكون حديث هذا المخالف النقص من حديث من خالف من الحفاظ وجعل نقص
هذا الراوي من الحديث دليلا على صحته لانه يدل على تحريه وجعل ما عدا ذلك
مضرا بحديثه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده مقبولة مطلقا لم تكن مضرة
بحديث صاحبها واسد اعلم فان حولها يدرج اي الراوي منه لا يرد ضبط او كثرة
عدد او غير ذلك من وجوه الترجيحات فالراجح يقال له المحفوظ ومقابلته
المرجوح يقال له الشاذة مثال ذلك ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه عن
طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس ان رجلا توفى على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولى هو اعتقه
الحديث وتابع ابن عيينة على وصلة ابن جريح وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه
عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال ابو حاتم المحفوظ حديث
ابن عيينة انتهى فحمد بن زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك رجع ابو حاتم
رواية من هم اكثر عددا منه وعرف من هذا التقرير ان الشاذة ما رآه المقبول
مخالفا لمن هو اولى منه وهذا هو المعتمد في توقيفاتنا بحسب الاصطلاح وان
وقعت المخالفة سمع الضعف فالراجح يقال له الموقوف ومقابلته يقال له المنكر مثال
ما رواه ابن ابي حاتم من طريق جبيب بن جبيب وهو اخو حمزة الزيات المقر في
عن ابي اسحق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

الفرد النسبي كبر النون وسكون السين نسبة الى النسبة المقابلة
للتحققة التي يبرهنها المحدثون بالفرد المطلق

قال من قام الصلوة وآتى الزكاة وحج وصام وقرأ الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم
هو منكر لان غيره من النقا رواه عن ابي اسحق موقوف وهو الموقوف وعرف بهذا ان
بين التاذ والمفكر عموما وخصوصا من وجه لان بينهما اجتماعا في انتزاع المخالفة
وافترقا في ان التاذ رواية ثقة او صدوق والمفكر رواية ضعيف وقد غفل عن
سوى بينهما والله اعلم وما تقدم ذكره من الفرد النسبي ان وجد بعد ظن كونه
فردا قد وافقه غيره فهو المتابع بكلمة الموحدة والمتابعة على مراتب ان حصلت
للاوى نظيره في التامة وان حصلت لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة ويشاهد
منها التقوية مثال المتابعة ما رواه الت في الام عن مالك عن مالك عن عبد الله
بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشهرت وعنه ون
فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فامكوا
العدة ثلثين فخذوا الحديث بهذا اللفظ ظلت قوم ان الت في فردية عن مالك
فعدوه في غرابيه لان اصحاب مالك رواه عنه بهذا الاسناد بلفظ فان
غم عليكم فافدروا له لكن وجدنا الت في متابعها وهو عبد الله بن سكرة
القعقي كذلك اخبره البخاري عنه عن مالك هذه متبعة تامة ووجدنا له ايضا
متابعة قاصرة في صحيح بن حزيمة من رواية عامر بن محمد عن ابيه محمد بن زيد
عن جده عبد الله بن عمر بلفظ فامكوا ثلثين وفي صحيح مسلم من رواية عبد
بن عمرو عن نافع عن ابن عمر بلفظ فاقدروا ثلثين ولا اقتصار في هذه المتابعة
سواء كانت تامة او قاصرة على اللفظ بل لو جاءت بالمعنى لكفي لكتبا مختصة بكونها
من رواية ذلك الصحابي وان وجد متن يروي من حديث صحابي آخر يشبهه
في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط فهو الت احد ومثاله في الحديث الذي رواه
ما رواه النسائي في روايته محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه

من الجوامع والمسانيد اي الكتب التي جمع فيها مسند كل صحابي على هذه على اختلاف مراتب الصحابة وطبقاتهم
والزم جميع مروياتهم صحيحا كان او ضعيفا على القاري
المساي سواء من رواية ذلك الصحابي ام لا قال تلميذه وهو ظاهر انتهى وهذا الايضاح مذكور في
الخاصة وبها سيرة عبارة المنز على قاتله

والاجزاء
وهي ما دون فبذلك
نخلص ما ذكره في
احاديث جماعة من
واحدة على القاري

عليه وسلم فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء فحفظ باللفظ
واما بالمعنى فهو رواه البخاري من رواية ابن زياد وعن ابي هريرة بلفظ فان
غم عليكم فامكوا عدة شعبان ثلثين وحسن قوم المتابعة بما حصل باللفظ
سواء كان من رواية ذلك الصحابي او لا والت احد بما حصل بالمعنى كذلك
وقد يطلق المتابعة على الت احد وبالعكس والامر فيه سهل اعلم ان تتبع
الطرق من الجوامع والمسانيد والاجزاء لذلك الحديث يظن انه فرد ليعلم
حل له متابع ام لا هو الاعتبار وقول ابن الصلاح مؤنة الاعتبار والمتا
والشواهد قد يوههم قسم لهما وليس كذلك بل هو هيئة التوصل اليها وجميع
ما تقدم من اقسام المقبول تحصل فائدة تقيمه باعتبار مراتبه عند المعاينة
والله اعلم ثم المقبول ينقسم ايضا الى معمول به وغير معمول به لانه ان قسم
من المعارضة اي لم يات خبر بضاده فهو المحكم وامثله كثيرة وان هو من
فلا يخلو اما ان يكون معارضته مقبولا مثله او يكون مردودا فالتالي لا
له لان القوي لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف وان كان المعارضة بمنزلة
فلا يخلو اما ان يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف او لا فان لمكن
الجمع فهو النوع المستحق لمختلف الحديث ومثله ابن الصلاح حديث
لا عدوى ولا طيرة مع حديث فر من الجحوم فاركب من الاسد وكلاهما في
الصحيح وظاهرهما التعارض ووجه الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تغدي بطبيعتها
ولكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بالصحيح بها سببا لاعدائه
مرضه ثم قد يخالف ذلك عن سببه كما في غيره من الاسباب كذا يجمع بينهما ابن
الصلاح تبع الفقيه والاولى في الجمع بينهما ان يقال ان نفيه عليه السلام
للعدوى باق على محومه وقد صح قوله عليه السلام لا يعدي شيئا شيئا

وقوله عليه السلام لمن عارضه بان البعير لا حرب يكون في الابل الصحيحة ^{لها}
 فتجرب حيث رذ عليه بقوله فمن اعدى الاول يعني ان الله سبحانه وتعالى ابتداء
 ذلك في الثاني كما ابتداءه في الاول واما الامر بالفرار من المجذوم فمن باب
 الرابع للمنافق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك يتقديرا لله تعالى ابتداء
 لا بالعدوى المنقضة فيظن ان ذلك بسبب مخالطة فيفقد صحة العدوى فيبقى
 في كج فامر بتجنبه حسا للمادة والله اعلم وقد صنف في هذا النوع ان
 كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه وصنف فيه بعده ابن قتيبة
 والطحاوي وغيرهما وان لم يمكن الجمع فلا يخلو اما ان يوف التاريخ اولا
 فان عرف وثبت المتأخرية او باضح منه فهو النسخ والآخر المنسوخ و
 النسخ رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه والناسخ ما دل على الرفع
 المذكور وتسميته ناسخا مجاز لان الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى وتوف
 النسخ باسوار آخرها ما ورد في النص كحديث بريدة في صحيح مسلم كنت
 عن زيارة القبور الا فرؤوها فاختار ذكر الآخرة ومنها ما يحرم الصحابي
 بانه متأخر كقول جابر كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ترك الوضوء تمامته النار اخرجه اصحاب السنن ومنها ما يوف بالتاريخ وهو
 كثير وليس منها ما يرويه الصحابي المتأخر الاسلام معارضا للمقدم عليه
 لاحتمال ان يكون سمعه من صحابي آخر اقدم من المتقدم المذكور او مثله فاسلمه
 لكن ان وقع النصيح بسماعه له من النبي صلى الله عليه وسلم فيتم فيتم ان يكون
 ناسخا بشرط ان يكون لم يتحمل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قبل اسلامه
 واما الاجماع فليس ناسخ بل يدل على ذلك وان لم يوف التاريخ فلا يخلو
 اما ان يمكن ترجيح احدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن

سقط بالحركات الثلاثة والفخ اظهر

بالمتن او بالسناد او لا فان امكن الترجيح تعين المصير اليه والافلا نصار ما
 ظاهرة التعارض واقعا على هذا الترتيب اجمع ان امكن والا فاعتبار النسخ
 والمنسوخ فالترجيح ان تعين ثم التوقف عن العمل باحد هذين والتعجيل في
 اولى من التعجيل بالنسخ قط لان خفاء ترجيح احدهما على الآخر انما هو بالنسبة
 للمعتبر في كالة الراحة مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي عليه والله اعلم ثم
 المردود وموجب الرد اما ان يكون لسقط من الاسناد او طعن في راو
 على وجوه الطعن اهم من ان يكون الامر يرجع الى ديانة الراوي او الى ضبط
 فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند من تصرف مصنف او من آخره او من
 وبينه وبين المعضل الآتي ذكره عموم وخصوص من وجه فمن حيث توقف
 المعضل بانه سقط منه اثنان فصاعدا يجمع مع صور المعلق ومن حيث
 تعجيل المعلق بانه من تصرف مصنف من مبادئ السند ينتف اذ هو اهم من
 ذلك من صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلا قال رسول الله صلى
 تعالى عليه وسلم ومنها ان يحذف الا القحابي او آل القحابي والصحابي معا
 ومنها ان يحذف من حديثه ويضيفه الى من فوقه فان كان من فوقه شيئا لم يمتنع
 فقد اختلف فيه على سبتي تعليقا او لا والصحيح في هذا التفصيل فان عرف بالنسخ
 او الاستفراء ان فاعل ذلك مدس فصحى به والا فتعليق وانما ذكر التعليق في
 قسم المردود للجهل بحال المحذوف وقد حكم بصحته ان عرف بان يبيئ مستنى
 من وجه آخر فان قال جميع من احذفه نقات جازت مسئلة التعديل على الابهام
 والجمهور لا يقبل حتى يثبت ذلك لكن قال ابن الصلاح هنا ان وقع الحذف في كتاب
 التزمته صحته كالبخاري فما اتى فيه باخر من دل على انه ثبت اسناده عنده واما
 حذف لوض من الغرض وما اتى فيه بغيره فمفهومه مقال وقد اوضحتم امثلة

بعض النسخ او غير ذلك قال
 المعلق سوادا ان السقط
 واحدا

في النكبة على ابن الصلاح والثاني وهو ما سقط من آخره من بعد التابعي هو
 المرسل وصورة ان يقول التابعي سواء كان كبيرا او صغيرا قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل كذا او فعل كذا او فعل كذا او فعل كذا او فعل كذا
 المردود للجهل بحال المحذوف لانه يحتمل ان يكون صحابيا ويحتمل ان يكون تابعيا
 وعلى الثاني يحتمل ان يكون ضعيفا ويحتمل ان يكون ثقة وعلى الثاني يكون يحتمل
 حمل عن صحابي ويحتمل ان يكون حمل عن تابعي آخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال
 الثاني ويبتعد اما بالجور العقلي فالي ما لا نهاية له واما بالاستقراء فالي نسبة
 او سبعة وهو اكثر ما وجد في رواية بعض التابعين عن بعض فان عرف من عادة
 التابعي انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور المحدثين الى التوقف لبقاء الاحتمال وهو
 احد قولي احمد وثانيهما وهو قول المالكيين والكوفيين يقبل مطلقا قال
 يقبل ان اعتضد بحديثه من وجه آخر يبين الطريق الاول مسندا كان او مر
 لزج احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الامر ونقل ابو بكر الرازي من الحنفية وابو
 الوليد الباجي من المالكية ان الراوي ان كان يرسل عن الثقات وغيرهم يقبل
 مرسل اتفاقا والقسم الثالث من اقام السقط من الاسناد ان كان بائنا
 فصاعدا مع التوالي فهو المعضل والافان كان السقط بائنين فميتوبين
 في موضعين مثلا فهو المنقطع وكذا ان سقط واحد فقط اكثر من اثنين لكن
 بشرط عدم التوالي ثم ان السقط من الاسناد قد يكون واضحا يحصل الا
 في موثقة كون الراوي مثالا لم يعارض من روى عنه او يكون خفيا فلا يدركه
 الا الائمة الخذا في المطلعون على طرق الحديث وعلى الكسانيد فالاول وهو
 الواضح يدرك بعدم التلا في بين الراوي وشيخه لكونه لم يدرك عصره او ادركه
 لكن لم يجتمعا وليست له منه اجازة ولا وجادة ومن ثم احتج الى التاريخ

الى التاريخ لتضمنه تحرير مواليد الرواة وفيانهم واوقات طليهم وارتحالهم وقد
 افتضح اقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم والقسم الثاني
 وهو الخفي المدلس بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه واوصفه
 للمحدث فمن لم يجدته به واشتقاقه من الدلس بالخبريه وهو اختلاط الظلام
 بذلك لاشتهارهما في الخفاء وبرد المدلس بصيغة من صيغ الاداء تحتمل وقوع اللقي
 بين المدلس ومن اسند عنه كعن وكذا قال ومتى وقع بصيغة صريحة كان كذا
 وحكم من ثبت عنه التدليس اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا ما صرح فيه بالتدليس
 على الاصح وكذا المرسل الخفي اذا صدر من معاصر لم يلق من حدث عنه بل بينه
 واسطة والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق يحصل تخريجه بما ذكرهنا وهو
 ان التدليس يختص بمن روى عن عرف لقاءه اياه واما ان عاصره ولم يعرف
 انه لقيه فهو المرسل الخفي ومن ادخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو تغير لقيه
 دخول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على ان اعتبار اللقي
 في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه اطلاق اصل العلم بما ثبت على
 ان رواية المؤخرين كابي عثمان الهندي ونيس بن ابي حازم عن النبي صلى الله عليه
 وسلم من قبيل الارسل لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفي به في
 التدليس لكان هو لادمدين لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم
 قطعها ولكن لم يعرف هل لقوه ام لا ومن قال في اشراط اللقي في التدليس
 الامام الشافعي وابو بكر البزار وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتمد
 ويعرف عدم الملاقة بالخبره عن نفسه بذلك او بحزم امام مطلع ولا يكفي
 ان تقع في بعض الطريق زيادة راويين لاحتمال ان يكون من المزيد ولا يحكم
 في هذه الصورة بحكم كلي لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع وقد صنف فيه

الخطيب كتاب التفصيل المهم للمسائل وكتاب المزيد في متصل الاسانيد وانتهت هنا
 احكام الساقط من الاسناد ثم الطعن يكون بعثة شيئا بعضا يكون اشتد
 في القدح من بعض ختمه من ارتباطه بالعدالة ونحوه تتعلق بالضبط ولم يحصل اعتناء
 بتسمية احد القسمين من الاخر مصلحة اقتضت ذلك وهي ترتيبها على انشد قال
 في موجب الرد على سبيل التذلل لان الطعن اما ان يكون كذب الراوي في الحديث
 النبوي بان يروي عنه ما لم يقله عليه السلام متعمدا لذلك او تنمته بذلك بان لا يروي
 ذلك كحديث الان جهته ويكون مخالفا للقواعد المعلومة وكذا من عرف بالكذب
 في كلامه وان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي وهذا دون الاول او
 محض غلطة اي كثرة او غفلة عن الاتقان او فسق اي بالفضل والقوة تمام
 يبلغ الكفر وبينه وبين الاول عموم وخصوص مطلقا وانما افراد الاول كون القدح
 فيه اشد في هذا الفن وانما الفسق بالمعتقد فيما تاتي بيانه او وهمه بان يروي
 على سبيل التوضيح او مخالفة اي للثقات او جهالة بان لا يعرف فيه تعديل
 ولا يخرج معين او بدعته وهي اعتقاد ما احدثت على خلاف المعروف عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم لا بمعاندة بل بنوع شجاعة او سوء حفظه وهي
 عبارة عن ان لا يكون غلطة اقل من اصابته فالقسم الاول هو الطعن بكذب
 الراوي في الحديث النبوي هو الموضوع فاحكم عليه بالوضع انما هو بطريق
 الظن الغالب لا بالقطع اذ قد يصدر الكذب لكن لاحصل العلم بالحديث ملكة
 قوية يميزون بها ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاما وذهنه
 ساقيا وفهمه قويا ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك ممكنة وقد يعرف الوضع
 باقرار واضعه قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك لاحتمال ان يكون
 كذب في ذلك الا فرارا انتهى ولم منه بعضهم انه لا يعمل بذلك الا فرارا اصله

الاسانيد اي افاديل بني اسرائيل مما ذكر في التوراة واخذ من علمائهم ومثابهم والظاهر ان يقدر المضاف
 في الاولين اي كلام بعض السلف او كلام قدماء الحكماء او ياخذ كان حقه ان يقول وتارة ياخذ

وليس ذلك مراده وانما نفي القطع بذلك ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لان الحكم
 يقع بالظن الغالب وهو حينئذ كذا ولو لا ذلك لما سأل قتل المقر بالقتل ولا يتم
 المعترف بالزنا لاحتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفا به ومن القرائن التي يدركها
 الموضوع ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع لما مؤمن بن احمد انه ذكر بحضرة
 الخلاف في كون الحسن البصري من ابي هريرة وكما وقع لغياث بن ابراهيم الخفجي حيث
 دخل على المهدي فوجهه يلعب بالحمام فساق في الحال اسنادا الى النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم انه قال لا تسبق الا في نضل او خف او حافر او جناح فزاد
 في الحديث او جناح فوقف المهدي انه كذب لاجله فامر بنزع الحمام ومنها ما يؤخذ
 من حال المروي كان يكون مناقضا لنص القرآن والسنة المنوارة او الاجماع
 القطعي او صريح العقل حيث لا يقبل بشئ من ذلك التاويل ثم المروي تارة
 يخترعه الواضع وتارة ياخذ من كلام غيره لبعض السلف الصالح او قدماء
 الحكماء والاسانيد اي ياخذ حديثا ضعيفا لاسناد فيركب له اسنادا
 صحيحا ليرجح واحكاما للوضع على الوضع اما عدم الذين كالزنادقة وغلبة
 الجهل ببعض المتعبدين او فرط العصبية كبعض المقلدين او اتباع هوى لبعض
 الرؤساء لا غراب لقصد الاستحار وكل ذلك حوام باجماع من يعتد به الا ان بعض
 الكرامية وبعض المتصوفة نقل عنهم ابا حة الوضع في الزغيب والترهيب
 وهو خطأ من فاعلته من جهل لان الترغيب والترهيب من جملة الاحكام
 الشرعية والنقصوا على ان تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من الكبائر
 وبالغ محمد الجويني لكفر من تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم والنقصوا على تحريم
 رواية الموضوع المأمور ونابيه لبقوله عليه السلام من حدث عني بحديث
 يرى انه كذب فهو احد الكاذبين اخرجه مسلم والقسم الثاني من اقسام الرد

اي اجماع الفقهاء في القول
 بطريق التواتر بخلاف الاجماع في كونه
 والنقول بطريق الاحاد
 او الغالب اي الاجماع بخلاف
 بغير الغالب

وهو ما يكون بسبب نعمة الراوي بالكذب هو المترك والثالث المنكر على اى
من لا يثبت في المنكر قيد المخالفة وكذا الرابع والخامس فمن فحش غلظه
او كثرت غفلته او ظهر فيه منكر ثم الوهم وهو القسم السادس وانما
به لطول الفصل ان اطلع عليه اى على الوهم بالفرائض الدالة على وهم راويه
من وصل مرسل او منقطع او ادخل حديث في حديث او نحو ذلك من الاشياء
القادرة وبمحصل موفقة ذلك بكثرة التبع وجمع الطرق فهذا هو المعلن وهو
ما انخفض انواع علوم الحديث وادقها ولا يقوم به الا من رزقه الله فهما
ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة ومملكة قوية بالاسانيد
والمتون ولهذا لم يتكلم فيه الا قليل من اهل هذا الشأن كعلي بن المدني
واحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وابي خاتم وابي ذرعة والدار
قطنى وقد يقصر عبارة المعلن عن اقامة الحجة على دعواه كالصير في نفع
الدنيا والدرهم ثم المخالفة وهو القسم السابع ان كانت واقعة بسبب
تغيير السياق اى سياق الاسناد فالواقع فيه ذلك التغيير هو مندرج الاسناد
وهو اقسام الاول ان يروى جماعة الحديث باسانيد مختلفة فيرويه عنهم
راو فيجمع الكل على اسناد واحد من تلك الاسانيد ولا يبين الاختلاف الثاني
ان يكون المتن عند راو باسناد الاطراف منه فانه عنده باسناد آخر فيرويه
راو عنه تاما بالاسناد الاول ومنه ان يسمع الحديث من شيخه الاطراف منه
فيسمعه عن شيخه بواسطة فيرويه راو عنه تاما بحذف الوسطة الثالث
ان يكون عند الراوى متنان مختلفان باسنادين مختلفين او باسناد واحد
الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الاخر ما ليس في الاول الرابع ان يسوق
الاسناد نفسه فيعرض له عارض فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من

بعض من سمعه من ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك هذه اقسام
مندرج الاسناد واما مندرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون
في اوله وتارة في انشائه وتارة في آخره وهو الاكثر لانه يقع بعطف جملة على جملة
او بدرج موقوف من كلام الصحابة او من بعدهم برفع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم
من غير فصل فهذا هو مندرج المتن ويدرك الدراج بورود رواية مفصلة للفرد
المدرج كما ادرج فيه او التخصيص على ذلك من الراوى او من بعض ائمة المطلقين
او باستحالة كون النبي عليه السلام يقول ذلك وقد صنف الخطيب في المدرج
كتبا بالخصصة وزدت عليه قدر ما ذكره مرتين او اكثر ونه المحر وان كانت المخالفة
بتقديم او تاخير اى في الاسماء كقصة بن كعب وكعب بن مرة لان اسم احدكما
اب الآخر فهذا هو المخلوب وللخطيب فيه كتاب رافع الارتياب وقد يقع القلب
في المتن ايضا كحديث ابى هريرة رضى الله عنه مسلم في السبعة الذين يظلمهم
في ظل عرشه غضبه ورجل يصدق بصدقة اخضاها حتى لا يعلم بموته ما ينشق
شماله فهذا مما انقلب على احد الرواة انما هو حتى لا يعلم شماله ما ينشق بموته
كما في الصحيحين وان كانت المخالفة بزيادة راو في انشاء الاسناد ومن لم يزد
اثنان ممن زادها فهذا هو المزيدي متصل الاسانيد وشرطه ان يقع النص في اجتماع
في موضع الزيادة او ان كانت بالمخالفة بزيادة اى الراوى ولا يرجح لاحد الروايتين
على الاخرى فهذا هو المضطرب وهو يقع في الاسناد غالبا وقد يقع في المتن لكن
قل ان يحكم الحديث على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف في المتن
دون الاسناد وقد يقع الابدال عمدا لعمد المن يراو اختصار حفظه استخفافا من
فاعله كما وقع للبخاري والعقيلي وغيرهما وشرطه ان لا يستمر عليه بل ينقطع بانتهاء
الحاجة فلو وقع الابدال عمدا لمصلحة بل لا غراب في مثل فهو من اقسام الموضوع

ان لا يثبت عليه
المسند على حد
الرواية في المتن
او عليه وسلم

ولو كان غلطاً فهو من المقلوب والمعلل وان كانت مخالفة بتغيير حرف او حروف مع
بقاؤه صورة الخط في التباين فان كان ذلك بالنسبة الى النقطة فالمصحف وان كان
بالنسبة الى الشكل فالخوف ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه ابو احمد العسكري
وابو الحسن والدارقطني وغيرهما واكثر ما وقع في المتن وقد يقع في الاسماء التي
في المصانيد ولا يجوز تعدد تغيير صورة المتن مطلقاً ولا الاختصار منه بالنقص
ولا ابدال اللفظ المرادف باللفظ المرادف له الا لعالم بمدلولات الالفاظ
وبما يحيل المعاني على الصحيح في المسائلين اما اختصار الحديث فالاكثر
على جوازها بشرط ان يكون الذي يختصره عالماً لان العالم لا ينقص من الحديث
الا ما لا يتعلق له بما يتيقن منه بحيث لا يختلف الدلالة ولا يتجمل البيان حتى
يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خيرين او يدل ما ذكره على ما حذفه بخلافه
الما حصل فانه قد ينقص ما له تعلق كترك الاستثناء واما الرواية بالمعنى
فما خالف فيها شهير والاكثر على الجواز ايضا ومن اقوى حججهم الاجماع على
جواز شرح التريفة للجمع بينهم للعارف به فاذا جاز الابدال لغيره اخرى فجواز
باللغة العربية اولى وقيل انما يجوز في المفردات دون المركبات وقيل انما يجوز لمن كان يحفظ
الحديث فمضى لفظه وبقي معناه وتسمي في ذهنه فله ان يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل
الحكم منه بخلاف من كان مستحضر اللفظ وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعده ولا
ان الاولى ايراد الحديث بالفاظه دون النصرف فيه قال القاضي عياض ينبغي ستة
باب الرواية بالمعنى لعلنا نسطر من لا يحسن من يظن انه يحسن كما وقع كثير من الرواة
قدما وحديثا والله الموفق فان خفي المعنى بان كان اللفظ مستعملاً بقوله احتج
الى الكتب المصنفة في شرح الغريب بكتاب ابى عبيد القاسم بن سلام وهو غير ترتيب
وقد رتبته الشيخ موفق الدين ابن قرامته على الحروف واجمع منه كتاب ابى عبيد
قده

فمنع بجمع وكسر تشديد القاف اي فتن عليه متعلق بمفرضا على سبيل التضمن لان التفتيش يتعدى بغيره قال تعالى
فتفتشوا في البلاد واصل التفتيش التفتيش عن الشيء والبحث عنه شرح

يكنى المعاني اي احاطة خبر المعاني
بغير المعاني كما عطف تغييرها
اي بالاول والخط في التبع على ما
في المسائلين اي على الخط
اكدت وسند الرواية
باب اي عطفهم على المصنف
والترتيب والحكمة في قوله عليه السلام
يلفوا عني ولا يبلغن اليك
الفائيب في معنى ما
ابن سلام في نسخة ابن
ابن عبيد

ابي عبيد الروي وقد اعتنى به كالحفاظ ابو موسى المديني فنقبت عليه وكسره لانه
كتاب اسمه الفائق حسن الترتيب ثم جمع بجميع ابن الاثير في الخلاصة وكتابه سهل
الكتيب نسا ولا مع اعوار قليل فيه وان كان اللفظ مستعملاً بكثرة لكن في مدلوله
ورقة احتج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار وبيان المشكل منها وقد اكثر
الائمة من التصانيف في ذلك كالحطاي والخطابي وابن عبيد البر وغيرهم ثم اجاب
بالراوي وصلى السبب الثامن في الطعن وسببها امر ان احدهما ان الراوي قد تكرر
تفوت من اسم او لقب او كنية او لقب او صفة او حرفة او نسب فبشره بغيرها
فيذكر بغيره ما كثر به لفرض من الاغراض فيظن انه آخر فتحصل الجهالة بحاله
وصنفوا فيه اي في هذا النوع الموضح لا وهام الجمع والتفريق اجاد فيه
الخطيب وسبقه اليه عبد الغني بن سعيد المصري ثم الصورى ومن امثله
محمد بن السائب بن بسط الكلبى نسبة بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر وسماه
بعضهم حماد بن السائب وكناه بعضهم ابانصر وبعضهم اباسعيد وبعضهم
اباهاشم فصار يظن انه جماعة وهو واحد ومن لا يعرف حقيقة الامر
لا يعرف شيئا من ذلك والامر الثاني ان الراوي قد يكون مقولاً من حديث
فلا يكفر الاخذ عنه وقد صنفوا فيه الوعدان وهو من لم يرو عنه الا واحد
ولو سكتي فمن جملة مسلم واحسن بن سفيان وغيرهما ولا يستحق الراوي اختصار
من الراوي كقوله اخبرني فلان او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فلان ويستدل
على معرفة اسم المبهم بمرور من طريق آخر مستحق وصنفوا فيه المبهات ولا يصل
حديث المبهم ما لم يستل لان شرط قبول الخبر عدالة راويه ومن ابهم اسمه لا يعرف
عنه فكيف عدالة وكذا لا يفضل خبره ولو ابهم بلفظ التعديل كان يقول الراوي
عنه اخبرني الثقة لانه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عنه غيره وهذا على الاصح

نقطة

فهو مجهول العين وهو احد قسمي المقل من الحديث الذي انت رايه هناك بقوله ولو سئى وانما ذكره هنا فوطئة لقوله الاتي
والذي يفهم ان فيما قبل ويكون مقلا وهو مجهول العين وتسمية الراوي المنفرد المستحق بمجهول العين مجرد اصطلاح على التعام

في المستند وهذه النكتة لم يقبل المرسل وكوارسلة العدل جازما به لانه لا احتمال
بعينه وقيل يقبل تمسكا بالظاهر اذا خرج على خلاف الاصل وقيل ان كان القائل
عالمنا اجزاء ذلك في حق يوافقه في مذهبه وهذا ليس من مبادئ علوم الحديث
وانه للموفق فان سئى الراوي وانفرد راوه واحدا بالرواية عنه فهو مجهول العين
كالمبهم الا ان يوثقه غيره من ينفرد عنه على الاصح وكذا من ينفرد عنه اذا كان
متاحلا لذلك وان روى عنه اثنان فصاحدا ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو
المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بصدقه ولا يقبل لحال على حال
موقوفه الى استبانة حاله كما جزم به امام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح
فمن جرح بخرج غير ختم البدعة وهي السبب التاسع من سباب الطعن في
الراوي وهي اما ان تكون مكفرة كان يعتقد ما يستند الكفر او بمضيق فالاول
لا يقبل صاحبها الجرح وقيل يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب
فمنه مقالته قبل والتحقيق انه لا يرد كل مكفر بدعته لان كل طائفة
تدعي ان مخالفتها صاحب بدعة فلو اخذ ذلك على الاطلاق لا يعلم تكفير
جميع الطوائف فالمعتمد ان الذي ترد روايته من انكر امر امتوا ترا من الشرع
معلوم من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه فلما من لم يكن بهذا الصفة
وانضم الى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه ونصواه فلا مانع من قبوله والى الثاني
وهو من لا يقتضي بدعته العكفية اصلا قد اختلف ايضا في قبوله ورده فقل
يرد مطلقا وهو بعيد واكثر ما عطل به ان في الرواية عنه ترويجا لاداره
وتنويهها بذكره وعلى هذا فيبغي ان لا يردى عن مبدء شيىء فيه غير
مبدء وقيل يقبل مطلقا الا ان اعتقد حل الكذب كما تقدم وقيل من لم يكن
داعية الى بدعته لان نزيهين بدعته قيد محله على تحريف الروايات وتسويتها

ونسوبها على ما يقتضيه مذهبه وهذا في الاصح واغرب ابن حبان فادعى الاتفا
على قبول غير الداعية الا ان يروى ما يقوى بدعته فيرد على المذهب المختار وبه
صرح الكافي ابو اسحق ابراهيم بن يعقوب كجوز جاني شيخ ابي داود والشافعي في كتابه
معرفته الرجال فقال في وصف الرواة ومنهم زايغ عن الحق اي عن السنة صادق
اللجة فليس فيه حيلة الا ان يؤخذ منه حديث ما لا يكون منكرا اذا لم يقو به
انتهى وما قاله من جهة لان العلة التي طارده حديث الداعية واردة فيما اذا كان ظاهر
المروى يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية واسد علم ثم سوا حفظ وهو
السبب العاشر من سباب الطعن والمراد به من لم يرح جانبها صابته على جانب
خطائه وهو على قسمين ان كان لازما للراوي في جميع حالاته فهو ان في
بعض اهل الحديث او ان كان سوا حفظ طاريا على الراوي اما لكبره اوله حاب
بصره او لا حراق كتيبه او عدمها بان كان يعتمد ما فرجع الى حفظه فاف هذا
هو المختلط والحكم فيه ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا تميز قبل واذا لم يتميز
فيه وكذا من استنبه الامر فيه وانما يوف ذلك باعتبار الاخذين عنه ومتى توبع
الشيىء الحفظ بمعتبر كان يكون فوقه او مثله لادونه وكذا المختلط الذي لم يتميز
والمستور والاسناد المرسل وكذا المدس اذا لم يوف المحذوف منه صار حديثهم
حسنا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع لان كل واحد منهم لا خجل
كون روايته صوابا او غير صواب على حد سواء فاذا جاءت من المعبرين رواية
موافقة لاحد من احد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ودل ذلك على ان الحديث
محفوظ فارقى من درجة التوفيق الى درجة المقبول ومع ارتقائه الى درجة القبول
فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته وربما توف بعضهم على اطلاق اسم الحسن عليه وقد
انقضى ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد ثم الاسناد وهو الطريق الموصلة

الى المتنة والمتن هو غاية ما ينهي اليه الاسناد من الكلام وهو اما ان ينهي
الى النبي عليه السلام ويقتضي لفظه اما تصريحاً او حكماً ان المنقول بذلك الاسناد
من قول النبي عليه السلام او من فعله او من تقريره مثال المرفوع من القول
تصريحاً ان يقول الصحابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا
او حدثنا رسول الله عليه السلام بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله
عليه السلام كذا او عن رسول الله عليه السلام انه قال كذا او نحو ذلك
ومثال المرفوع من الفعل تصريحاً ان يقول الصحابي رايت رسول الله عليه
السلام فعل كذا او يقول هو او غيره كان رسول الله عليه السلام يفعل كذا
ومثال المرفوع من التقرير تصريحاً ان يقول الصحابي فعلت بحضرة رسول الله
عليه السلام كذا او يقول هو او غيره فعل فلان بحضرة النبي عليه السلام كذا
ولا يذكر انكاره لذلك ومثال المرفوع من القول حكماً لا تصريحاً ما يقول
الصحابي الذي لم ياخذ عن الاسرائيليات مالا مجال للاجتهاد فيه ولانه
تعلق ببيان لغة او نزع غريب كالاخبار عن الامور الماضية من بدء الخلق
واخبار الانبياء والائمة كالمدح والفتن واحوال يوم القيمة وكذا
الاخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص او عقاب مخصوص وانما كان
له حكم المرفوع لان اخباره بذلك يقتضي محبة الله ولا مجال للاجتهاد فيه
يقتضي موقفاً للقائل به ولا موقف للصحابة الا النبي عليه السلام وبعض
من خبر عن الكتب القديمة فلهذا وقع الاحتراز عن القسم الثاني واذ كان
كذلك فله حكم ما لو قال قال رسول الله عليه السلام فهو مرفوع سواء كان
تماثله منه او عنه بواسطة ومثال المرفوع من الفعل حكماً ان يفعل
الصحابي مالا مجال للاجتهاد فيه فينزل على ان ذلك عنده عن النبي عليه

عليه السلام كما قال الشافعي رحمه الله في صلوة على رضى الله عنه في الكسوف في كل
الكر من ركوعين ومثال المرفوع من التقرير حكماً ان خبر الصحابي انهم كانوا يفعلونه
في زمان النبي عليه السلام كذا فانه يكون له المرفوع من جهة ان الظاهر اطلاقه
عليه السلام على ذلك لتوفر دواعيهم على سؤاله عن امور دينهم ولان ذلك
الزمان زمان نزول الوحي الذي يقع من الصحابة فعل سبباً ويستمر عليه ان
وهو غير ممنون الفعل وقد كسده جابر وابو سعيد رضى الله عنهما على جواز القول
بانهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان مما ينهي عنه لنهى عنه القرآن
ويلتحق بقول حكماً ما ورد بصيغة الكناية في موضع الضيق الصريح بالعبارة
اليه عليه السلام كقول التابعي عن الصحابي في حديث ابراهيم وابراهيم او يبلغ
به او رواه او رواه فقد يقتضون على القول مع حذف القائل ويبدوون به
النبي عليه السلام كقول ابن سيرين عن ابي هريرة قال تقاضون قوما الحديث
وفي كلام الخطيب انه اصطلاح خاص باهل مصر ومن الصنيع المحملة قول
الصحابي من السنة كذا فالأكثر من على ان ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر
فيه الاتفاق واذ قالها غير الصحابي فكذلك ما لم يصفها الى صاحبها كسنة
العهدين وفي نقل الاتفاق نظر فنحن الشافعي في اصل المسئلة قولان وذهب
الى انه غير مرفوع ابو بكر الصيرفي من الشافعية وابو بكر الرازي من الحنفية وابن
حرام من اصل الظاهر احتجوا بان السنة نزلت بين النبي عليه السلام وبين
غيره واجيبوا بان احتمال ارادة غير النبي عليه السلام بعيد وقد روى البخاري
في صحيحه من حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه في قصته
مع الحجاج حين قال له ان كنت تريد السنة فأكبر بالصلوة فقال ابن شهاب
فقلت لالم افعله رسول الله عليه السلام فقال وصل يعنيون بذلك الاسئلة

فتقل سالم واحد فقهاء السبعة من اصل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين
عن الصحابة أنهم إذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك السنة النبوية عليه السلام
وأنما قول بعضهم ان كان مرفوعا فلم لا يقولون فيه قال رسول الله عليه السلام
فجوابه أنهم تركوا الجزم بذلك نورا واحتياطا ومن هذا قول أبي قلابة عن
من السنة اذا تزوج البكر على الشيب اقام عندها سبعا اخرجها في الصحيح
قال ابو قلابة لو شئت لقلت ان أن رفعه الى النبي عليه السلام اى لو قلت
لم أكذب لان قوله من السنة هذا معناه كمن ايراده بالصيغة التي ذكرها
الصحابي اولى ومن ذلك قول الصحابي أمرنا بكذا ونهينا عن كذا فانما
فيه كاختلاف الذي قبله لان مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى من له الامر
والنهي وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف في ذلك طائفة ونسكوا
باحتمال ان يكون المراد غيره كما مر القرآن والاجماع او بعض الخلفاء او الاحتياط
واجيبوا بان الاصل هو الاول وما عداه محتمل لكنه بالنسبة اليه مرجوح وايضا
فمن كان في طاعة رئيس اذا قال امرت لا يفهم عنه ان أمره رتبة واما قول
قال يميل ان يظن ما ليس بأمر اذ الاختصاص له بهذه المسئلة بل هو المذكور
فيما لو صح فقال امرنا رسول الله عليه السلام بكذا وهو احتمال ضعيف لان
عدل عارف بالتان فلا يطلق ذلك الا بعد التحقيق ومن ذلك قوله كنا افضل
كذا فله حكم الرفع ايضا كما تقدم ومن ذلك ان يحكم الصحابي على فعل من الافعال بانه
طاعة لله ولرسوله او معصيته كقول عمار من صام اليوم الذي يشك فيه
فقد عصي بالقاسم عليه السلام فانما حكم الرفع ايضا لان الظاهر ان ذلك
مما نقله عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وانتهى غاية الاسناد الى الصحابي
كذلك اى مثل ما تقدم في كونه اللفظ يقتضي النسخ بان المنقول هو من قول

من قول الصحابي او من فعله او من تقريره ولا يجزئ فيه جميع ما تقدم بل معظمه
لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما كان المختص شاملا لجميع انواع علوم الحديث
استطردت فيه الى تعريف الصحابي ما هو فقلت وهو من لقى النبي عليه السلام مؤمنا
به ومات على الاسلام ولو تخلصت ردة في الاصح والمراد باللقاء اعم من المجامعة
والممانشة ووصول احدهما الى الآخر وان لم يكلمه ويدخل فيه رؤية احدهما
الاخر سواء كان ذلك بنفسه او بغيره والتعريف بالتلقي اولى من قول بعضهم الصحابي
من اى النبي عليه السلام لان يخرج ابن ام مكتوم ونحوه من العيمان وهم
صحابة بدلت ردة والتلقي في التعريف كما بحسن وقولي مؤمنا كما لفصل يخرج
من تحصل له اللقاء المذكور كمن في حال كونه كافرا وقولي به فصل ثان يخرج من
لقيه مؤمنا كمن بغيره من الانبياء عليهم السلام كمن هل يخرج من لقيه مؤمنا
بانه يبعث ولم يدرك البعثة وفيه نظر وقولي ومات على الاسلام فصل
ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مؤمنا ومات على الردة كعبيد الله بن جحش
وابن خطل وقولي ولو تخلصت ردة اى بين لقيه مؤمنا وبين موته على الاسلام فان
اسم القضية باق له سواء رجع الى الاسلام في حياته او بعده وسواء لقيه
ثانيا ام لا وقولي في الاصح اشارة الى الخلاف في المسئلة ويدل على رجحان
الاول قصة الاشعث بن قيس فانه كان ممن ارتد واتى به الى ابي بكر الصديق
اسيرا فعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك وزوجه لخته ولم يتخلف احد عن ذكره
في ذكره في الصحابة ولا عن تخرج احاديثه في المسانيد وغيرها تبين ان احدهما
لا يغفاه في رجحان رتبة من لازمه عليه السلام وقاتل معه وقتل تحت رايته
على من لا يلزمه ولم يحضر معه شهيد او على من كلمة يبيها او ما نشاء فليد
اوراه على بقاؤه في حال الطفولية وان كان شرف الصيغة حاصلا للجميع

الاشعث

ومن ليس له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية وهم مع ذلك معدودون
في الصحابة لما نالوه من شرف الرؤية وتأييدهما يوفى كونه صحابيا بالتواتر و
الاستغاضة او الشهرة او باخبار بعض الصحابة او بعض ثقات التابعين
او باخباره عن نفسه بانه صحابي اذا كان دعواه ذلك تدل على ذلك المكان
وقد استشكل هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك نظير دعوى من قال
انا عدل ويحتاج الى تأمل او انتهى غاية الاسناد الى التابعي وهو من لقي الصحابة
كذلك وهذا متعلق باللقى وما ذكره مع الاقيدة الايمان به وذلك خاص بالنبي
عليه السلام وهذا هو المختار خلافا لمن اشتراط طول المدة او صحة السماع
او التمييز وبقي بين الصحابة والتابعين طبقة تختلف في الحاقهم بابي القسين
وهو المختار مؤيدون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولم يروا النبي عليه السلام
فقد هم ابن عبد البر في الصحابة وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر
يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه افصح في خطبة كتابه بانه انما اوردتهم ليكون
كتابا جامعاً مستوعباً لاهل القرن الاول والصحيح انهم معدودون في كبار
التابعين سواء عرف ان الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي عليه السلام
كل تجاشي ام لا لكن ان ثبت ان النبي عليه السلام ليلة الاسراء كشف عن
جميع من في الارض فراحم فينبغي ان يعد من كان مؤمناً به في حياته وان لم يلقه
في الصحابة لحصول الرؤية من جانب عليهما السلام فالقسم الاول مما تقدم
ذكره من الاقسام الثلاثة وهو ينتهي الى النبي عليه السلام غاية الاسناد
وهو المرفوع سواء كان ذلك الاشهاد بسناد متصل ام لا والثاني الموقوف
وهو ما ينتهي الى الصحابي والثالث للمقطوع وهو ما ينتهي الى التابعي
ومن دور التابعي من اتبع التابعي فمن بعدهم في التسمية

مشهد اي مثل ما ينتهي الى التابعين في تسميته جميع ذلك مقطوعاً وان ثبت قلت
موقوف على فلان فحصلت التفرقة بين المقطوع والمنقطع فالمنقطع من حيث
الاسناد كما تقدم والمقطوع من حيث المتن كما ترى واطلق بعضهم هذا
في موضع هذا وبالعكس نحو اعز الاصطلاح ونحو لا يخرج اي الموقوف
والمقطوع الاثر والسند في قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو مرفوع
صحابي بسند ظاهرة الاتصال بقولي مرفوع كما يجنس وقولي صحابي كالفصل
يخرج به مار لعه التابعي فانه مرسل ومن دونه فانه معضل او معلق وقولي
ظاهرة الاتصال يخرج ما ظاهرة الانقطاع ويدخل فيه الاحتمال وما يوجد
فيه حقيقة الاتصال من باب اولى وفيهم التثني بالظهور ان الانقطاع
اخفى كنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقته لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً
لا طباق الائمة الذين خرجوا المسند على ذلك وهذا التعريف موافق لقول
الحاكم المسند ما رواه المحدث من شيوخ يظهر سماعه منه وكذلك يخرج عن شجرة متصل
الى صحابي الى رسول الله عليه السلام واتما الخطيب فقال المسند المتصل فعل
به الموقوف اذا جاء مسنداً متصلاً بسند لكن قال ان ذلك قد
ياتي بكن بقله وابعاد ابن عبد البر حيث قال المسند المرفوع ولم يتوضح الاسناد
فانه يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعاً ولا قال
فان قل محدوده هي عدد رجال السند فاما ان ينتهي الى النبي عليه السلام
بذلك العدد التحليل بالنسبة الى سند آخر وبه ذلك الحديث بعينه بعد
كثير او ينتهي الى امام من ائمة الحديث ذي صفة عليته كالحفظ والفضة
والضبط والتصنيف وغير ذلك من الصفات المنقضية للترجيح كسجعة وما
والثوري والشافعي والبخاري ومسلم ونحوهم فالاول ينتهي الى النبي عليه السلام

العلو المطلق فان اتفق ان يكون سنده صحيحا كان الغاية القصوى والافضوية
 العلوية موجودة ما لم يكن موضوعا فهو كالمعدوم والثاني العلو النسبي وهو قبل
 العدد فيه الى ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك الى منهاه كبير وقد عظم
 رغبة المتأخرين حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث اعملوا الاشتغال بما هو اهم منه
 وانما كان العلوم غوبا فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطا لانه ما من راو من
 رجال الاسناد الا والخطا جائز عليه فكل ما كثر الوسائط وطال السند كثر
 مظان التجويز وكلما قلت قلت فان كان في الزول مرتبة ليست في العلو كان يكون
 رجاله اوفق منه واحفظ وافقه والاتصال فيها ظهر فلا تردد في ان الزول
 اولى وانما من يخرج الزول مطلقا واحتج بان كثرة البحث تقتضي المشقة فيعظم الاجر
 فذلك ترجيح ما ارجحني عما يتعلق بالتصحيح والتضعيف وفيه اي العلو النسبي الموقفة
 وهي الوصول الى شيخ احد المصنفين من غير طريقه اي الطريق التي الى ذلك المصنف
 المعين مثاله روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثنا فلو رويناه من طريقه
 كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولوروينا ذلك الحديث بعينه من طريق العباس
 السراج عن قتيبة مثلا كان بيننا وبين قتيبة سبعة فحق حصلت لنا الموافقة
 مع البخاري في شجرة بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه وفيه اي العلو النسبي
 البديل وهو الوصول الى شيخ شيخه كذا كان يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من
 طريق اخرى الى القعبي عن مالك فيكون القعبي بدلا فيه من قتيبة واكثر ما
 يعتبر في الموافقة والبديل اذا قارنا العلو والافاسم الموافقة والبديل
 واقع بدون وفيه اي العلو النسبي المساواة وهي استواء عدد الاسناد من
 الراوي الى اخره اي الاسناد مع اسناد احد المصنفين كان يروي الثاني مثلا
 حديثنا يقع بعينه وبين النبي عليه السلام فيه احد عن نفسه فيقع لنا ذلك الحديث

ذلك الحديث بعينه بسناد آخر الى النبي عليه السلام يقع بيننا وفيه وبين النبي عليه
 السلام فيه احد عن نفسه فتساوى السان من حيث العدد مع قطع النظر عن
 من حظه ذلك الاسناد الخاص وفيه اي العلو النسبي ايضا المصاحفة وهي الاسناد
 مع تلميذ ذلك المص على الوجه المشروح اولا وسميت مصاحفة لان العادة جرت
 في الغالب بالمصاحفة بين من تكافوا ونحن في هذه الصورة كانا القضاة
 فكانا صافحتاه ويقابل العلو باقسام المذكورة الزول فيكون كل قسم
 من اقسام العلو يقابل قسم من اقسام الزول خلا فالمن زعم ان العلو قد
 يقع غير تابع للزول فان ثبت الراوي ومن روى عنه في امر من الامور المتعلقة
 بالرواية مثل السن واللقى وهو الاخذ عن المتأخر فهو النوع الذي يقال له رتبة
 الاقران لانهم يكون راويا عن قريبه وان روى كل منهما اي القرينين عن
 الآخر فهو المتكبر وهو اخفض من الاول فكل مدح اقران وليس كل اقران مدحا
 وقد صنف الدارقطني في ذلك وصنف ابو الشيخ الاصبهاني في الذي قبله
 واذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان كلا منهما يروي عن الآخر فليس ستي
 مدحا فيه بحث والظاهر لانه من رواية الاكابر عن الاصاغر والتبديع
 ما خوذ من ديباجتي الوجه فيقتضي ان يكون ذلك مستويا من الجانبين فلا
 يجيء فيه هذا وان روى الراوي عن يودونه في السن او في اللقى او في
 المقدار فهذا النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغر ومنه اي من جملة هذا
 النوع وهو اخفض من مطلقه رواية الآباء عن الابناء والصحابة عن التابعين
 والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك وفي عكس كثيرة لانه هو كجادة السلوك الغالبة
 ومنه من روى عن ابيه عن جده وفائدة موقعة ذلك التمييز بين مراتبهم و
 تنزل الناس من منازلهم وقد صنف الخطيب في رواية الآباء عن الابناء

تسنيها وافرد جزءا لطيفا في رواية الصحابة من التابعين وجميع ما كان في صلاح الدين
العلائي من المتأخرين مجلدا كبيرا في معرفة من روى عن ابيه عن جده عن النبي عليه
السلام وقسمه اقساماً فمنه ما يعود الضمير في قوله عن جده على الراوي ومنه ما يعود
الضمير فيه على ابيه وبين ذلك وحفظه وخرج في كل ترجمة حديثاً من مرويه وقد نكت
كتابه المذكور وزدت عليه تراجم كثيرة جدا واكثر ما وقع فيه تسلسلت فيه الرواية
عن الالباء باربعة عشر ابا وان اشتركا انسان عن شيخ وتقدم موت احدهما على الآخر
فهو التابى واللاحق واكثر ما وقعنا عليه من ذلك ما بين الراويين فيمنى الوفاة
مائة وثمانون سنة وذلك ان حافظ السلفي سمع منه ابو علي البردقاني اخذ
مشايخه حديثاً ورواه عنه ومات على مائة وخمسة عشر سنة ثم كان آخر اصحاب السلفي
بالسماع بسطة ابو القاسم عبد الرحمن بن مكي وكانت وفاته سنة ثمانين ومائة
ومن قديم ذلك ان البخاري حدث عن تلميذه ابي العباس السراج انباء في التاريخ
وغيره ومات سنة ست وثمانين ومائتين واخر من حدث عن السراج بالسماع
ابو الحسين الخفاف ومات سنة ثلث وتسعين وثلثمائة وغالب ما جمع من ذلك
ان المسموع منه قد تأخر بعد موت احد الراويين عنه زماناً حتى يسمع منه بعض
لاحقاته وبعض بعد السماع منه دهر اطول فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة
وانه الموفق وان روى الراوي عن اثنين متفقين الاسم او مع اسم الاب او مع
اسم ابنة او مع النسبة ولم يتميزا بما يخص كلامهما فان كانا نقيضين لم يضر من
ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن احمد غير منسوب عن ابن وهب فانه اما
احمد بن صالح او احمد بن عيسى او عن محمد غير منسوب عن اهل العراق فانه اما محمد
بن سلام او محمد بن يحيى الرضائي وقساوتو عتبت ذلك في مقصدته شرح البخاري
ومن اراد ذلك ضابطاً كلياً يمتاز به احدهما عن الآخر فباختصاصه الى الشيخ

اى الشيخ الراوى عنه باحدهما يبين المهل ومتى لم يبين ذلك او كان مختصا بهما فاشكاله
 شديد فيرجع فيه الى القرائن والظن الغالب وان روى عن شيخ حديثا ومحمد بن الشيخ مرويه
 فان كان جزءا كان يقول كذب على او ما رويت هذا ونحو ذلك فان وقع منه ذلك
 رد ذلك خبر كذب واحدهما لا بعينه ولا يكون ذلك قادحا في واحدهما للتعارض
 او كان بمحمد احتمالا كان يقول ما ذكرنا او لا اعرفه قيل ذلك الحديث في الصحيح
 لان ذلك يحمل على بيان الشيخ وقيل لا يقبل لان الفرع تبع للاصل في اثبات
 الحديث بحيث اذا اثبتت الاصل كحديث ثبت رواية الفرع فكذلك ينبغي ان يكون رعا
 عليه وبتعاله في النفي وهذا متعقب بان عدالة الفرع يقتضى صدقه وعدم علم
 الاصل لا ينافيه فالمتبني متقدم على الثاني وانما قياس ذلك بالشهادة خاصة
 لان نهايه الفرع لا تسمع مع القدرة على شهادة الاصل بخلاف الرواية فافترقا
 وفيه اى في هذا النوع صنف الدارقطني كتابين حديث وتسمى فيه ما يدل على
 نقوية المذهب الصحيح ككون كثير منهم حديثا باحاديت فلما عرضت عليهم لم يتركوا
 لا اعتمادهم على الرواية عنهم صاروا يروونها عن الذين رواها عنهم عن انفسهم حديث
 سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا في قصة الناحد والبعين قال
 محمد بن العزير بن محي الدار وروى حديثي به ربعة بن ابي عبد الرحمن عن سهل بن
 ابي صالح قال فلقيت سهلا فقلت له عنه فلم يعرفه فقلت ان ربعة حديثي عنك
 بكذا فكان سهل بعد ذلك يقول حديثي ربعة عنى انى حديثه عن ابي به و
 نظائره كثيرة فان اتفق الرواة في سناد من الاسانيد في صيغ الاداء سمعت
 فلانا قال حدثنا فلان وغير ذلك من التصنيع او غيرهما من الحالات الضولية
 سمعت فلانا يقول اشهد بانته لقد حدثني فلان الى اخره والضعلية كقوله دخلنا
 على فلان فاطمنا ثم راى الى اخره والضولية والضعلية معا كقوله حدثني فلان وهو

حدث المذکور ولا احفظ
اغذات فی جمع
وسلم فطما بات ہزار بیت ویکذا
مروہوان البنی سلمہ علیہ

هو السلسل بنحو السين وهو في اللغة اسم الشيء بمعنى بعضه ومنه سلسلة الحديث قال السخاوي ومن فضيلة السلسل
الافتداه بالشيء صلى الله عليه وسلم فعل وكثره والاشتغال على مزية الضغط من الرواه على القاري

أخذ بحجته قال أنت بالقدر الى اخره السلسل وهو من صفات الاسناد وقد وقع السلسل
في معظم الاسناد كحديث السلسل بالاولية فان السلسلة تنهي قبة الى سفيان بن
ثيئة فقط ومن روى سلسل الى شهاب فقد وهم وصيغ الاداء المشار اليه على
ثمان مراتب الاولى سمعت وحدثني ثم اخبرني وقرأت عليه وهي المراتبة الثانية
ثم قرئ عليه وانا اسمع وهي الثالثة ثم انبأني وهي الرابعة ثم ناوطني وهي
الخامسة ثم شافني اي بالاجازة وهي السادسة ثم كتب الي بالاجازة وهي
السابعة ثم عن ونحوها من الضيف المحتمل للسمع والاجازة ولعدم السماع
ايضا وهذا مثل قال وذكر روى فاللفظان الاولان من صيغ الاداء وهما
سمعت وحدثني صالحان ممن سمع وحده من لفظ الشيخ هو الثاني بين اصل
الحديث اصطلاحا ولا فرق بين الحديث والاخبار من حديث اللغة وفي
ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد لكن لما تفرق الاصطلاح صار ذلك حقيقة غريبة
فيقدم على حقيقة اللغوية مع ان هذا الاصطلاح انما شاع عند المشافقة
ومن تبعهم واما غالب المخاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الاخبار و
الحديث عندهم بمعنى واحد فان جمع الراوي اي في بصيغة الجمع في الضيغة
الاولى كان يقول حدثنا فلان او سمعنا فلان يقول فهو دليل على انه سمع منه
مع غيره وقد يكون النون للعظمة لكن بقله واقلها اي صيغ المراتب اصحها اي
اصح صيغ الاداء في سماع قائمها لانها لا تحمل الواسطة ولان حدثني قد يطلق
في الاجازة ندبسا وارفها مقدار ما يقع في الاملاء لما فيه من التثبت والحنظ
والثالث وهو اخبرني والربع وهو قرأت عليه لمن قرأ بنفسه على الشيخ فان
جمع كان يقول اخبرنا وقرأنا عليه فهو كالتامس وهو قرئ عليه وانا اسمع
وعرف من هذا ان التعبير بقرأت لمن قرأ غير من التعبير بالاخبار لانه اوضح بصورة

اخبرنا وقرأنا في نسخة صحيحة بالواو لكنها بمعنى او على القاري

٤٢
يعني في الصحة اي تشييع لمابعد وهو قوله سواء كالاول ان يقول ولا سواء ثم يقول ان في الصحة والصحة على قاري
واطلقوا المتأخرة استعملوا المتأخرة بالاجازة الموضحة لاجازتكم

بصورة الحال بنسبة القراءة على الشيخ احد وجوه النقل عند الجمهور وابعده من اي ذلك
احل العراق وقد شهد انكار الامام المالك وغيره من المدنيين عليهم في ذلك حتى بالغ
بعضهم فتجها على السماع من لفظ الشيخ وذبح جمع جمع منهم البخاري وحكا
في اوائل صحيحه عن جماعة من الائمة الى ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه
يعني في الصحة والصحة سواء والله اعلم والابناء من حيث اللغة واصطلاح
المتقدمين بمعنى الاخبار الا في عرف المتأخرين فهو للاجازة كمن لا يخاف في عرف
المتأخرين للاجازة وعنقنة المعاصر محمولة على التامع بخلاف غير المعاصر فانها
تكون مركبة او منقطعة ونشرط حملها على السماع بثبوت المعاصرة الى الميسر
فانها ليست محمولة على السماع وقيل بشرط في حمل عنقنة المعاصر على السماع
ثبوت لقائهما اي الشيخ والراوي عنه ولو مرة واحدة ليحصل ال من في حقه
عن كونه من المرسل الخفي وهو المختار يتبعه على بن المديني والبخاري وغيرهما من النقاء
واطلقوا المتأخرة في الاجازة للتلفظ بها تجوزا وكذلك المكتوبة في الاجازة
المكتوب بها المكتوبة وهو موجود في عبارة كثر من المتأخرين بخلاف المتقدمين
فانهم انما يطلقونها فيما كتب به الشيخ من الحديث الى الطالب سواء اذن لهم في
روايته ام لا لانها اذا كتب اليه بالاجازة فقط واشترطوا في صحة الرواية بال
لما نولة اقرانها بالاذن بالرواية وهي اذا حصلت الشرط ارفع انواع الاجازة
لما فيها من التعيين والتخصيص وصورتها ان يدفع الشيخ اصله اي كتابه وما
قام مقامه للطالب ويحضر الطالب اصل الشيخ ويقول له في الصورين هذه
روايته عن فلان فاروه عني وشرط ايضا ان يمكنه منه اما بالتامك او بالعادة
ليقبل منه ويقابل عليه اي على اصل الشيخ والاذن ناووله واستد في الحال
فلان يتبين ارفعيته لكن لما زاده مزية على الاجازة لا عينه وهي ان يحضره
الشيخ بروايته كتاب معين ويعين له كيفية روايته له واذا علمت المناوذة

استمرطوا لاذن لم يبين في صحة الرواية في أحد جهادون الاخر لان الظاهر ان فائدة الاسماء والمناولة هو اذن
بالرواية لا مجرد اعطاء الكتاب لكن قد يفتل في كتابة الشيخ وارساله الى الطالب قرينة قوية على الاذن بخلاف
مناولة الكتاب وهو في بده وانه اصله على الفارغة

فلا اذن لم يفتل بها عند الجمهور وجنح من اعتبرها الى ان مناولة اياه يقوم مقام ارسال
اليه بالكتاب من بد الى بد وقد ذهب الى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من
الائمة ولو لم يقرن ذلك بالاذن بالرواية كانهم اكتفوا في ذلك بالقرينة ولم
يظهر لي فرق قوي بين مناولة الشيخ الكتاب من بده للطالب وبين ارسال
اليه بالكتاب من موضع الى موضع آخر اذا خلا كل منهما عن الاذن وكذا انشروا
الاذن في الوجادة وهي ان تجد احاديث بخط تعرف كاتبه فتقول وجدت بخط
فلان ولا يسوغ فيه اطلاق الخبر في بحر ذلك لان كان له منه اذن بالرواية
منه واطلق قوم ذلك فغلطوا وكذا الوصية بالكتاب وهي ان يوصي عند موته
او سفره شخص معين باصله او باصوله فقد قال قوم من الائمة المتقدمين
بجوز ان يروى تلك الاصول عنه بمجرد هذه الوصية والى ذلك الجمهور لان كان له منه
اجازة وكذا انشروا الاذن بالرواية في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة
باني اروي الكتاب الضلاني عن فلان فان كان له منه اجازة اعتبره والا فلا اعتبار
بذلك كالا اجازة العامة في المجاز له لافي المجاز له كان يقول اجرت لجميع المسلمين
او لمن ادركه حياني او لاصل الاقليم الضلاني او لاصل البلد الضلاني وهو اقرب
الى الصحة لقرب الاختصار وكذلك الاجازة للجمهور كان يكون بينهما او متهما وكذا
الاجازة للمعدوم كان يقول اجرت لمن سبيله لفلان وقد قيل ان عطفه على موجود
صح كان يقول اجرت لمن سبيله كالأقرب عدم الصحة ايضا وكذلك الاجازة
لموجود او معدوم علققت بشرط سبيله الغير كان يقول اجرت لفلان فلان او لفلان
لمن شاء فلان لان يقول اجرت لمن شاء على الاصح في جميع ذلك وقد جوز الراجحة
بجميع ذلك سوى الجمهور ما لم يبين المراد منه كخطيب وحكاه عن جماعة من مشايخنا
واستعمل الاجازة للمعدوم من القدماء ابو بكر بن ابي داود وابو عبيد الله بن مندة
واستعمل المتعلقة منهم ايضا ابو بكر بن ابي خزيمة وروى بالاجازة العامة جمع كثير

اي من ترتيب حروف التهجى
كثير منهم بعض الحفاظ في كتاب ورتبهم على حروف المعجم كثر منهم وكل ذلك كما قال
ابن الصلاح توسع غير رضى لان الاجازة الخاصة المعونة مختلفة في بعضها انقل
فوقا عند القدماء وان كان العمل بنسخة على اعتبارها عند المتأخرين
لاني دون السماع بالاتفاق فكيف اذا حصل الاسترسال المذكور فانما زاد وضعها كلها
في الجملة غير من ايراد الحديث معضلا واسد علم والى هذا انتهى الكلام في اقسام
صنيع الاداء ثم الرواة ان انفقت اسماءهم واسماء ابائهم فصاعدا وخلف
اشخاصهم سواء انفق في ذلك اثنين منهم واكثر وكذلك اذا انفق اثنين فصاعدا
في الكنية والنسبة فهو النوع الذي يقال له المتفق والمفترق وفائدة معرفة
خفية ان يظن الشخصان شخصا واحدا وقد صنف فيه كخطيب كتابا حافظا
وقد خضت وزدت عليه شيئا كثيرا وهذا عكس ما تقدم من النوع المسمى
لانه يخفى منه ان يظن الواحد اثنين وهذا يخفى فيه ان يظن الاثنين واحدا
وان انفقت الاسماء خطأ واختلفت نطقا سواء كان مرجع الاختلاف
النقط ام الشكل فهو المتوقف والاختلاف ومعرفة من مهمات هذا الفن حتى
قال علي بن المديني ان هذا التصحيح ما يقع في الاسماء ووجه بعضهم بانه ينبغي
لا يدخله القياس ولا قبله ينبغي يدل عليه ولا بعده وصنف فيه ابو احمد العسكري
كعنه اضافة الى كتاب التصحيح ثم افرد عبد الغني بن ابي سعيد فجمع فيه كتابين
كتاب في مشتبه الاسماء وكتاب في مشتبه النسبة وجمع شيخه الدارقطني في
ذلك كتابا حافظا ثم جمع الخطيب زبانا ثم جمع الجميع ما كولا في كتاب الاكمال
واستدرك عليهم في كتاب آخر جمع فيه اصحابهم وبناتها وكتبها اجمع ما جمع
في ذلك وهو عمدة كل محدث بعده وقد استدرج عليه ابو بكر بن نقطة ما فاته
او نجد بعده في جملة ضخم ثم زيل عليه منصور بن سليم بنحسين في جملة لطيف

اي من ترتيب حروف التهجى
اي من ترتيب حروف التهجى

وكذا ابو حامد الصابوني وجمع الذهبي في ذلك كتابا مختصرا جدا اعتمد فيه على الضبط
بالقلم فكنه فيه الغلط والتصحيح للباين لموضوع الكتاب وقد رتبنا له تعالى
بتوضيحه في كتاب سميته بصره المنتبه بتحرير المشتبه وهو مجلد واحد فخطبه بالحرف
على الطريقتين المصنوعة وزدت عليه شيئا كثيرا مما احمله ولم يقف عليه وتدا محمد علي
ذلك وان اتفقت الاسماء خطا ونقطا واختلفت الالباء نقطتا مع ابتداءها خطا
كمحمد بن عجيل بنفخ العين ومحمد بن عجيل بنفخها الاول بنسابوري والثاني في كافي وهما
مشهوران وطبقتهما تقاربا وبالعكس كان يختلف الاسماء نقطتا ونطقا وتألف
خطا ويتفق الالباء خطا ونطقا كطير بن النعمان وسرج بن النعمان الاول
بالشين المعجمة والحاء المهملة وهو تابعي يروي عن علي والثاني بالسين المهملة
وابن جهم وهو من شيوخ البخاري فهو النوع الذي يقال له المتشابه وكذا ان وقع
ذلك الاتفاق في الاسم واسم الاب والاختلاف في النسبة وقد صنف فيه
الخطيب كتابا جليلا سماه تلخيص المتشابه ثم تزل به عليه بما فات اول
وهو كلبه الفائدة وينتهي بمرته وما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق او لا
في الاسم او اسم الاب من الالف حوا وحرفين فكثر من احدهما او منهما وهو
على قسمين اما بان يكون الاختلاف بالتغيير مع ان عدد الحروف ثابت في
الجهتين او يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الاسماء عن بعض
فمن امثلة الاول محمد بن سنان بكبيرة السين المهملة ونونين بينهما الف وهم
جماعة منهم القوي بنفخ العين والواو ثم القاف شيخ البخاري ومحمد بن سيار
بنفخ السين المهملة وتشديد اليماء الختانية وبعد الالف راء وهم ايضا جماعة
منهم اليماني شيخ عمر بن يونس ومنها محمد بن حنين بضم الحاء المهملة ونونين الاول
مفصول بينهما ياء ختانية تابع يروي عن ابن عباس وغيره ومحمد بن جبير بن جهم

فراي

باب جهم بعد حاء موحدة واخوه راء وهو محمد بن جبير بن مطهر تابعي هو ايضا ومن ذلك
مؤلف بن واصل كوفي مشهور ومطرف بن واصل بالطاء بدل العين شيخ اخو يروي عنه
ابو حذيفة النهدي ومنه ايضا محمد بن الحسين صاحب ابراهيم بن سعيد وآخرون
واحمد بن الحسين مثله لكن بدل الميم ياء ختانية وهو شيخ البخاري يروي عنه عبد الله
بن محمد البجلي الكندي ومن ذلك ايضا حفص بن عيسى بن شيخ مشهور بن طبقة مائة وهو
بن بك بن شيخ لعبد الله بن موسى الكوفي والاول بالحاء المهملة والفاء بعدها
همزة والثاني باب جهم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء ومن امثلة الثاني عبد الله
بن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب الاذان واسم جده جندب بن جندب وراوي حديث
الموضوء واسم جده عاصم بن ثعلبة وهما انصاريان وعبد الله بن يزيد بن زيادة
في اول اسم الاب والاي مكسورة وهم ايضا جماعة منهم في الصحابة الخطيب
يكنى ابا موسى وحديثه في الصحيحين والقاري له ذكر في حديث عائشة وقد روى
بعضهم الله خطيب وفيه نظر ومنها عبد الله بن يحيى وهم جماعة وعبد الله بن يحيى
بضم النون ونفخ الجهم وتشديد اليماء تابعي موقوف يروي عن علي رضي الله عنه
او يحصل الاتفاق في الخط والنطق لكنه يحصل الاختلاف بالاشتباه بالتقديم
والتأخير اما في الاسمين جملة او نحو ذلك كان يقع التقديم والتأخير في الاسم
الواحد في بعض حروفه بالنسبة الى الاشتباه به مثال الاول الاسود بن يزيد بن
الاسود وهو ظاهر ومنه عبد الله بن يزيد بن يزيد بن عبد الله ومنه الثاني ابو
بن سيار وابو بن يسار الاول مدني مشهور ليس بقوي والآخر مجهول **خاتمة**
ومن المهم في ذلك عند المحدثين موافقة طبقات الرواة وفائدة الامن من تدليس
المشتبهين وامكان الاطلاع على تعيين التدليس والوقوف على حقيقة المراد
من الغفلة والطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء

الشيء في نسخة

المشايخ وقد يكون الشخص الواحد من طبقين باعتبار بن كاشن بن مالك فانه
من حيث نبوت صحبته للنبي عليه السلام بعد في طبقة العشرة مثل ومن حيث
صغر السن في طبقة من بعدهم فمن نظر الى الصحابة باعتبار الصغرة جعل جميع
طبقة واحدة كما صنع ابن جبان وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدر زانه
كالسبق الى الاسلام او شهود الشاهد الفاضلة جعلهم طبقات والى ذلك
خرج صاحب الطبقات ابو عبيد الله محمد بن سعد البغدادي وكتابته لجمع ما جمع
في ذلك وكذلك من جاء بعد الصحابة وهو التابعون من نظر اليهم باعتبار
الانحد عن بعض الصحابة فقط جعل جميع طبقة واحدة كما صنع ابن جبان ايضا
ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد وحل منها وجه ومن لم يلق
ايضا موقفة مواليدهم ووفياتهم لان بمعرفة ما يحصل الامن من دعوى المدعي
لللقاء بعضهم وصي في نفس الامر ليس كذلك ومن لم يلق ايضا موقفة بدلائلهم واولادهم
وفائدة الامن من تدخل الامين اذا اتفقا لكن افرقا بالنسبة ومن لم يلق ايضا
موقفة احوالهم تعديل وتجربا وجهالة لان الراوي اما ان يعرف عدالة او يوفق
فقه او لا يعرف فيه من ذلك ومن اهم ذلك بعد الاطلاع موقفة مراتب الحجج و
التعديل لانهم قد يجرحون الشخص بما لا يستلزم رده حديث كله ويتناسبا بذلك
فيما مضى وحصرنا في عشرة ونقدم شرحها مفصلا والفرض هنا ذكر الالفاظ الدالة
في اصطلاحهم على تلك المراتب والحجج مراتب اسوءها الوصف بماد دل على المهانة
فيه واصح ذلك التعبير بفعل كالكذب للناس وكذا قولهم اليه المشتري في الوضع
وهو كالكذب او نحو ذلك ثم دجال او وضاع او كذاب لانها وان كان فيها
نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها واسهلها الى الالفاظ الدالة على الحجج قولهم فلان
ليث او شي في الحفظ او فيه ادنى مقال وبين الحجج واسهل مراتب لا تخفى فقولهم ترك

متركبا وسافطا او فاحشا الغلط او منكرا بحيث يند من قولهم ضعيفا او ليس بالقوي
او فيه مقال ومن المهم ايضا موقفة مراتب التعديل وارتها الوصف ايضا بما يدل على
المبالغة فيه واصح ذلك التعبير بفعل كما وثق الناس واشتد الناس واليه المشتري
في الثبوت ثم ما هو تالك بصفة من الصفة الدالة على التعديل او صفتين كنقطة
او ثبتت ثبت او نقطة عاظ او عدل ضابط او نحو ذلك واذما ما اشهر بالقرب من
اسهل التبرج كسج وبيروى حديثه ويعبر به نحو ذلك وبين ذلك مراتب لا تخفى وهذه
احكام تتعلق بذلك ذكرتها هنا لتكملة الفائدة فان قول نقيل التزكية من عارف
بالمبالا من غير عارف للملازمة كيجرد ما يظهر له ابتداء من غير مارة واختياره
لو كانت التزكية صادرة من مركب واحد على الاصح خلافا لمن شرط ان لا يقبل الا من اثنين
الحاقا لها بالشهادة في الاصح ايضا والطرفين هما ان التزكية تنزل منزلة الحكم فلا
يشترط فيها العدد والتهديق عند الحكم فافترقا ولو قيل يفصل بين ما اذا كانت
التزكية والراوى مستندة من المركب الى اجتهاده والى النقل من غير كان تجرأ لانه اذا
كان الاول فلا يشترط العدد اصلا لانه يكون بمنزلة الحكم وان كان الثاني فيجوز
فيه خلافا وتبين انه ايضا لا يشترط العدد لان النقل لا يشترط فيه العدد فكلما
تفرع عليه والله اعلم وينبغي ان لا يقبل الحجج والتعديل الامن عدل متيقظ فكل
حجج من افراط فيه فحجج بما لا يقتضيه رده الحديث المحدث كما يقبل تزكية من اخذ بحجج الظن
فاطلق التزكية وقال الذهبي وهو من اصل الاستفراء اتام في نقد الرجال لم يجمع ثمانية
من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا تضعيف نقطة اشهر ولهذا كان مذهب
الناس ان لا يترك حديث الرجل حتى يجمع الجميع على تركه ويجذر المنكلم في هذه الفتن من
التاصيل في الحجج والتعديل فانه ان عدل من ثبتت كان كالمثبت حكما ليس بتأنيث فيجوز
عليه ان يدخل في زمرة من روى حديثا وهو يظن انه كذب وان حجج بغيره خرد اقدم على

الطعن في مسلم برئ من ذلك ووسم بسم سنو يعني عاره ابا والافه يه خل في هذا
تارة من الهوى والعرض الفاسد وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبا وتارة من
المخالفة في العقائد وهو موجود كثيرا قديما وحديثا ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك
فقد قدمنا تحقيق المقال في العمل برؤية المبتدعة والجرح مقدم على التعديل اطلاق
ذلك جماعة ولكن محله ان صدر ميثنا من عارف بسببه لانه ان كان غير مختل لم يخرج
في من ثبت عدالة وان صدر من غير عارف بالاسباب لم يعتبر به ايضا فان خلا
المجروح عن تعديل قبل الجرح فيه مجمل غير مبين السبب اذ صدر من عارف على المختار
لانه اذا لم يكن فيه تعديل فهو في غير المجهول فاعمال قول المجروح اولى من اجماله وما ان
الصلاح في مثل هذا الى التوقف فيه **فصل** ومن المهم في هذا الفن معرفة كني السمين
من أشهر باسمه وله كنية لا يؤمن ان يؤتى في بعض الروايات مكديا به لئلا يظن
انه آخر ومعرفة اسماء المكثين وهو عكس الذي قبله ومعرفة من اسمه كنيته
وهو قليل ومعرفة من اختلف في كنيته وهم كثير ومعرفة من كثر كناه
كأنه جرح له كنيته ابو الوليد وابو خالد او كثر لغوته والقباه ومعرفة من
وافقت كنيته اسم ابيه كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المدي احد اتباع التابعين
وفائدة معرفة نفي الغلط عن نسب الى ابيه فقال اخبرنا ابن اسحق فنسب الى تصحيح
وان الضواب انما ابو اسحق او بالعكس كما سحق بن ابى اسحق التميمي او وافقت
كنيته كنية زوجة كابي ابوب الانصاري وام ابوب صحابيان مشهوران او وافقت
اسم شيخه اسم ابيه كالربيع بن انس من انس هكذا ياتي في الروايات فيظن انه
يروى عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد وهو ابو هريس
انس شيخ الربيع والده بل ابو بكر بن شيخ انصاري وهو انس بن مالك الصحابي
المشهور وليس الربيع المذكور من اولاده ومعرفة من نسب الى غير ابيه كالمقداد

منقسم بكبر اوله وسكون العارف وفتح السين نرج كما جاء بفتح المهملة وسكون الدال المهملة

كالمقداد بن الاسود ونسب الى الاسود الزهري لونه بقاءه وانما هو المقداد بن عمرو
او نسب الى النكاح بن علقمة وهو اسمعيل بن ابراهيم بن منقسم احد الفقهاء وعليه
اسم امه أشهر بها وكان لا يحب ان يقال له ابن علقمة ولهذا كان يقول الشافعي اخبرنا
اسمعيل الذي يقال له ابن علقمة او نسب الى غير ما سبق الى الفهم كما جاء في ظاهره
انه منسوب الى مناعته او بيعها وليس كذلك وانما كان بجالسهم فغيب الهم
وكسيمان التيمي لم يكن من بني التيم ولكن نزل فيهم وكذا من نسب الى جده فلا يؤخذ
التباسه من وافق اسمه اسم ابيه واسم ابيه اسم جده المذكور ومعرفة من اتفق
اسمه واسم ابيه وجده كما كثر بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب وقد يقع اكثر
من ذلك وهو من فروع المسلسل وقد يتفق الاسم واسم الاب مع اسم الاب
واسم ابجد فصاعدا كابي اليمن الكندي وهو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن الحسن
اسم الراوي واسم شيخه وشيخه فصاعدا كعمران عن عمران بن ابي يوسف
بالقصير والثاني ابورجاء العطاردي والثالث ابن خضين الصعابي وكسيمان
عن سليمان عن سليمان الاول احمد بن ابوب الطبراني والثاني ابن احمد الواسطي
والثالث ابن عبد الرحمن المستفي الموقوف بابن بنت ثعلبة بن جليل وقد وقع ذلك للراوي
وشيخه معا كابي العلاء الهمداني العطار مشهور بالرواية عن ابي علي الاصبهاني
المحداد وكل منهما اسم الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد فانفصا
في ذلك وافتراق في الكنية والنسبة الى البلد والصناعة وصنف فيه ابوه
المدي جزء حافلا ومعرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه وهو نوع الطيف
لم يتوصل له ابن الصلاح وفائدة تدفع اللبس عن يظن ان فيه تكرارا وانفصا
فمن امثلة البخاري روى عن مسلم وروى عنه مسلم فشيخ مسلم بن ابراهيم
الفردوسي البصري والراوي عنه مسلم بن الحجاج الفيزي صاحب الصحيح وكذا

اسم جليل بن الحسن البجلي وفتح الدال
سكون الحاء المهملة وسكون الدال المهملة
نخبة سكون نون
صحة بضم اوله وفتح النون تصفرا

الصغاني يفتح الصاد المهملة وسكون النون الاولى ويعين هذه

وقد ذكر عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن ابراهيم وروى عنه مسلم بن الحجاج
في صحيحه حديثا بهذه الترجمة بعينها ومنها يحيى بن ابي كثير وروى عن صفوان وروى
عنه صفوان بن يحيى عن صفوان بن عروة وهو من اقرانه والراوى عنه صفوان بن ابي عبد الله
الريستواني ومنها ابن عبيد بن روي عن صفوان وروى عنه صفوان قال علي بن عروة والبادلي بن
يوسف الصغاني ومنها الحكم بن عيسى بن عيسى بن ابي سبي وروى عنه ابن ابي سبي قال علي
عبد الرحمن والبادلي محمد بن عبد الرحمن المذكور وانما هذه كثيرة ومن المهم في هذه الفن
معرفة الاسماء المجردة وقد جمعها جماعة من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد كان سعد
في الطبقات وابن ابي شيبة والبخاري في تاريخها وابن ابي خاتم في المعجم والتعديل
ومنهم من افرد الثقات كاليعقوبي وابن خبان وابن شاكرين ومنهم من افرد المحدثين
كان بن عدي وابن خبان ايضا ومنهم من تفيد بكتاب مخصوص كرجال البخاري لمابى نصر
الكلابي ورجال مسلم لمابى بكر بن محمد ورجال المعالي للفضل بن طاهر ورجال ابى داود
لمابى علي الجبائي وكذا رجال الترمذي والنسائي وابن ماجه لعبد الغني المقدسي في كتابه
المكمل ثم هذه المزي في التذييل الكمال وقد تضمنت وزدت عليه شيئا كثيرا وسميته تهذيب
التهذيب وجاء مع ما اشتمل عليه من الزيادات قدر ثلث الاصل ومن المهم ايضا
معرفة الاسماء المفردة وقد صنف فيها الكافي ابو بكر احمد بن حارون البرقي فذكر
اسماء تفتتح على بعضها من ذلك قوله صفدي بن سنان احد الضعفاء بضم
الصاد المهملة وقد تبدل سينها وسكون الغين للجمعة بعد هاء الهملة ثم ياء كياء النسبة
وهو اسم علم بلفظ النسبة وليس هو فردا في المعجم والتعديل لمابى بن حاتم صفدي
الكوفي وثقه ابن معين وقرينه وبين الذي قبله فضتقه وفي تاريخ العقيقي صفدي
بن عبد الله يروي عن قتادة قال العقيقي حديثه غير محفوظ انتهى وانما هو الذي ذكره
ابن ابي حاتم وانما كون العقيقي ذكره في الضعفاء فانما هو للمحدث الذي ذكره وليست

من يفتح الكاف

او سكا اي المحلة والطريق على العاري او بالاسم كابي علي الحسن بن عيسى كان نصرانيا واسلم على يد ابي المباركة

ينفتح هذه وسكون مخجمة ونون ونفتح سوعدة

وليست الافة منه بل هي من الراوى الذي روى عنه عتبة بن عبد الرحمن وانما اعلم
ومن ذلك سند بالمهملة والنون بوزن الجعفر وهو مولى زبناغ الجذامي له صحبة
ورواية ومن المشهور انه يكنى ابا عبد الله وهو اسم فرد لم يتسم به غيره فيما اعلم
لكن ذكر ابو موسى في الزيل على موفية الصحابة لابن مندة سند ابو الاسود
وروى له حديثا وتقيب عليه ذلك بانه هو الذي ذكره ابن مندة وقد ذكر الحديث
المذكور محمد بن الربيع الجبزي في تاريخ الصحابة الذين نزلوا مصر في ترجمة سنده مولى
زبناغ وقد حوت ذكره في الصحابة وكذا موفية الكشي المجردة واللقاب وهي تارة تكون
بلفظ الاسم وتارة بلفظ الكنية وتقع بسبب عاها او حرفه وكذا الانساب وهي
تارة تقع الى القبائل وهو في المتقدمين اكثر بالنسبة الى المتقدمين وتارة الى الاوطان
وهذه في المتأخرين اكثر بالنسبة الى المتقدمين والنسبة الى الوطن اعم من ان يكون هذا
او ضيا على او سكا او مجاورة وتقع الى الصناعات كالحياطة والخزف كالبزاز وتقع
فيها الاستنباه والافتاق كالاسماء وقد تقع الانساب القبايل كالحالدين فخذ القطواني
كان كوفيا ويلقب بالقطواني وكان بغضب منها ومن المهم ايضا معرفة اسباب ذلك
اي الالقاب والنسب التي باطنها على خلاف ظاهرها ومن المهم معرفة الموالي من اهل
واسفل بالرقا وبالمخلف او بالاسلام لان كل ذلك يطلق عليه مولى ولا يعرف بميزة ذلك
الا بالتخصيص عليه ومعرفة الاخوة والاخوات وقد صنف فيه القداماء كعلي بن
المديني ومن المهم ايضا معرفة اديب الشيخ والطالب ويشتركان في تصحيح النسخة والتظهير
من اغراض الدنيا وتحسين الخلق وينفذ الشيخ بان يسمع اذا اتيه به ولا يحدث
ببلده فيه اولى منه بل يرتد اليه استماع احد لنية فاسدة وان ينظره ويجلس بوقار
ولا يحدث قائما ولا يجلس ولا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك وان يسكن عن الحديث
ان غشي التغير او النسيان لمريض او صوم واذا اخذ مجلس الاساء ان يكون مستعمل بلفظ

وينفرد الطالب بان يقر الشيخ ولا يجره ويرشد غيره لما سمعه ولا يدع الاستفادة لطبا
او تكبر ويكتب ما سمعه تاما ويعتني بالتقييد والضبط ويذكر محفوظه ليسخ في ذهنه
ومن المهم معرفة وقت سن العمل والاداء والاصح اعتبار سن العمل بالتميز هذا
في السماع وقد جرت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال مجالس الحديث يكونون
لهم انهم حضروا ولا بد في مثل ذلك من اجازة السمع والاصح في سن الطلب
ان يتأهل لذلك ويصح تحمل الكافر ايضا اذا اذاه بعد اسلامه وكذا الفاسق من
باب الاولى اذا اذاه بعد توبته وثبوت عدالته واما الاداء فقد تقدم انه
لا اختصاص له بزمان معين بل يقيد بالاحتياج او الغايل لذلك وهو يختلف
باختلاف الأشخاص وقال ابن خلدون اذا بلغ النخمين ولا يترك عند الاربعين وتوقف
بمن حدث قبلها كما كان من المهم معرفة صفة كتابة الحديث وهو ان يكتب مبنيًا مختصرا
ويشكل الشكل منه وينقطه ويكتب الساقط في كائنية البني ما دام في السطر بقية
والافقي اليسرى وصفة عرضه وهو مقابلة مع الشيخ المسمع او مع ثقة غيره
او مع نفسه شيئا فشيئا وصفة سماعه بان لا يتشاغل بما يخل به من شيء او قد
او نغاش وصفة اسماعه كذا وان يكون ذلك من اصله الذي سمع فيه ومن
فرع قبول مع اصله فان تعذر فليجوز بالاجازة لما خالف ان خالف وصفة
الرحلة حينئذ ينبغي بحديث اهل بيته فيستوعبه ثم يرحل فيحصل في الرحلة ليس
عنده ويكون اعتناؤه بتكينة السمع اولى من اعتناؤه بتكينة الشيوخ وصفة
تصنيفه وذلك اما على السانيد بان يجمع مسند كل صحابي على حدة فان شاء رتبته
على سوابقهم وان شاء رتبته على حروف المعجم وهو سهل تناولا وتصنيفه على
ابواب الضعيفة او غيرها بان يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا او
نفيًا والاولى ان يقتصر على ما صح او حسن فان جمع الجميع فليبين على التضعيف او

في كتابه في بيان ما لا يترك عند الاربعين

او تصنيفه على العلل فيذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف نقلته والاحسن ان يربتها
على الابواب لسهولة تناولا واما يجمع على الاطراف فيذكر طرفا الحديث الدال على بقیته
او يجمع سانيده اتماما متواليا واما متفيدا يكتب مخصوصة ومن المهم معرفة
سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضى منهم ابو يعلى بن الفراء الحنبلي
وهو ابو حفص العكبري وقد ذكر الشيخ نفى الدين ابن دقيق العيد ان بعض اهل عصره
شتر في جمع ذلك وكأنه ما رأى تصنيف العكبري المذكور وصنفوا في ثمانية
الانواع على ما انتزعا اليه غالبها وصحى اي هذا النوع المذكورة في هذه الخاتمة
نقل محض لملاحظة التعريف تنغية عن التمثيل وعصرها منقطة فليرجع الى
مبسوطها ليحصل الوقوف على حقايقها والله الموفق والهادي لا اله الا هو
عليه توكلت واليه انيب وحسبنا الله ونعم الوكيل آخر توضيح نجبة الفكر
في مصطلح اهل الاثر والمحدثين العالمين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا
ثم استنسخه من قلم الضيف مصطفى المفتي ببولى من تلامذة يمينه
احسن الله لهما ولوالديهما بالخير والسعادة في اليوم
الاول من ربيع الاول سنة وستمائة وثمانين
والف من هجرة من الهجرة

سنة ١٢٧٠

مختصر المتن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و صلواته على سيدنا محمد وآله اجمعين اما بعد فلما اريد تصوير
في الاكثار وميلها الى الاجازة والاختصار صنفت مختصرا في اصول الفقه ثم اختصرته
على وجه يدعى وسيل منيع لايضة التلبيب عن غلظة صداد ولا يرد الارباب عن نفقه
راد مثل الله ان ينفع به وهو حبي ونعم الوكيل ويختصر في المبادئ والادلة السميعة
والاجتهاد والتزجيج فالكبادى حذره وفائدة واستداده اما حذر لقبها فالعلم بالصواب
التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية
بما آتاه مضافا الى اصول الادلة والفقه هو العلم بالاحكام الشرعية الفرعية عن
ادلتها التفصيلية بالاستدلال واوراد ان كان المراد ببعض لم يطرد لدخول المفرد و
كان الجميع لم ينفك لثبوت لا ادري واجيب بالبعض ويطرد لان المراد بالادلة الامارة
والتجميع وينعكس لان المراد تهتبه للعلم بالجميع ولما فائدة فالعلم بالاحكام الله واما
استداده فمن الكلام والعربية والاحكام اما الكلام فلتوقف الدلالة الكلية على
البلدى وصدق المبلغ وهو يتوقف على دلالة المعجزة واما العربية فلان الدلالة
من الكتاب والسنة عربية فاما الاحكام فالمراد تصورها ليكن اثباتها ونفيها وال
جاء الدور الدليل لعمد المارشدة الناصب والذكر وما به الارشاد وفي الاصطلاح ما
يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خيري وقيل العلم به فيخرج الامارة وقيل قوله
فصاحبه ايمنه عنه قول اخر وقيل يستند صفة ولا بد من مستند للمطالع حاصل
للمحكم عليه ومن ثم وجب المتقدمان والنظر الفكر الذي يطلب به علم او ظن
والعلم قيل لا يحد فقال الامام نفعه وقيل لانه ضروري من جهة الاول ان العلم
لا يعلم الا بالعلم فلو علم بغيره كان دورا واجيب بان توقف تصور غير العلم
على حصول العلم دون تصور فلا دور الثاني ان كل احد يعلم بوجوده ضرورة

ضرورة واجيب بانه لا يلزم من حصول العلم بصورة او لعدم بصورة ثم نقول لو كان
ضروريا لكان بسيطا اذ هو معناه ويلزم منه ان يكون كل معنى علما واضح
اكد وصحة يجب التمييز لا يخل النقيض فيدخل او لا كالحواس الاستدراي وال
زيد في الامور المعنوية واعتزض بالعلوم العادية فاما يستلزم جواز النقيض
مقطعا واجيب بان يجعل اذا علم بالعادة انه غير احتمال ان يكون حذره بغيره
وهو المراد ومعنى التميز العقلي انه لو قدر لم يلزم منه محال لنف لانه يخل ولم
ان ما عنه الذكر احكم اما ان يخل النقيض عند الذكر لو قدره اول والثاني للفتق
فان طابق الواقع فصيح والافساد والاولى اما ان يخل النقيض وهو راجع
اولا والراجح الظن والرجوع الوهم والمساوئ والشك والعلم ضربان علم
بمفرد وسننى تصور او معرفة وعلم بالنسبة ويسمى تصديقا وعلما وكلاهما
ضروري ومطلوب فالنصور الضرورى ما لا يتقدم تصور يتوقف عليه لا تنفاه
التركيب في متعلقه كالوجود والشيء والمط بخلافه اى يطلب مفرداته فيجوز التصديق
الضرورى ما لا يتقدم تصديقا اخر يتوقف والمط بخلافه اى يطلب بالدليل واور
على النصور ان كان حاصلا فلا يطلب والافضل شعوريه ولا طلب اجيب بانه
بها وبغيرها والمط يخص بعضا بالنقيض واور ذلك على التصديق واجيب بانه
بتصور النسبة نفى والاثبات ثم يطلب تعيين احدهما ولا يلزم من تصور النسبة
والالزام النقيضان فائدة التلبيب مفرداته وصورة الحقيقة كحقيقة واحدة حقيقي
ويرسمى واللفظي فالحقيقي ما انبأ عن ذاتية الحقيقة المركبة والسمى ما انبأ عن السببي
بما انبأ عن مقتضى ما انبأ عن اللفظي ما انبأ عن حقيقة يلفظ اظهر واوف من العقار
انتم وشروط الجميع الاطراد والانعكاس اى اذا وجد وجد واذا انشأ انشأ والادنى ما لا يتصور
فهم الذات قيل فله كالتونية السوداء والجمية للانسان ومن ثم لم يكن السببي حدان ذاتيان

وقد نوقش بانه غير معقل وبان ترتيب العقل ونظام المناهج هو المقبول في جواب ما هو
وخبرها المتعذر كبحسب المميز الفصل والجمع منها النوع والجنس ما استعمل على مختلفه
بالحقيقة وكل من مختلفه النوع وبطلق النوع على ذي احاد متفظة بالحقيقة والجنس
الوسط نوع بالاول والثاني والبساط بالعكس والوضي بخلافه وهو لازم وعارض
فاللازم ما لا ينصور مفارقه وهو لازم للماهية بعد فهمها كالفردية للثلاثة والجزئية
للاربعة ولازم في الوجود خاصة كاحد ثلث الجسم والطفل والعارض بخلافه
وقد لا يزول كسواد الغراب والنجي وقد يزول كصفرة الذهب وصورة الحكة
الجنس الاقرب ثم الفصل ومثل ذلك نقض وخلل المادة خطاء ونقض فاعطاه
كجعل الموجود وجعل الواحد جسيما وكجعل العوضي الخاص بنوع فصلا فلا يعكس
وزك بعض الفصول فلا يطرده كتعريفه بنفسه مثل الحركة عرض نقلة والاشكال
حيوان بنده وكجعل النوع والجزء مثل الشدة ظلم الناس والفتنة شدة غمة
ونقص الرسمى بل لازم طامع لا يخفى ولا يخفى ولا بما يتوقف عليه مثل الزوج عدد
يزيد على الفرد بواحد وبالعكس فانها متساويان ومثل النار جسم كالنفس فان
النفس الخفي ومثل الشمس ككيب نهارى يتوقف على الشمس والنفس كاستعمال الالفاظ
الغريبة وللشدة والجمالية ولا يحصل كحد بغيره لان وسط يستلزم حكما على الحكموم
فعلية فلو قد في الحدة كان مستلزما عين الحكموم عليه ولان الدليل مستلزم تعقل ما
يستدل عليه فلو قد عليه لزم الدور فان قيل فمثل في التصديق قلنا دليل التصديق
على حصول ثبوت النية او نفيها لا تعلقها ومن ثم لم يمنع الحدة ولكن بعارض و
يبطل ويحلله اما اذا قيل الانسان حيوان لم ينعده مدلوله لغة او شرعا فليعلم العقل
بخلاف تعريف الماهية ويستحق كل تصديق قضائية ويستحق في البرهان مقدمات
والحكموم عليه فيها اما جزئي معين او لا والثاني اما مبين جزئية او كلية اول

اولا فصارت اربعة شخصية وجزئية محصورة وكلية ومهمة لكل منها موجبة
او سلبية والمحقق في الهمة الجزئية الجزئية فاحملت ومقدمات البرهان قطعية
لينتج قطعية لان لازم الحق لازم حق وينتهي الى ضرورة واللازم التلخيص
واما الامارات فخصية اعتقادية اذ لم يمنع مانع ما ليس بين الظن والاعتقاد
وبين امر ربط عقلي لزام الحاسع قيام موجبا ووجه الدلالة من المقدمتين الصوري
وخصوص الكبرى عموم فوجب الاندراج فيلتقي موضوع الصوري ومحمول الكبرى
وقد نجد في احد المقدمتين للعلم والضرورات منها المتصادات الباطنة وهي
مالا يقتصر الى عقل كالجوع والام ومنها الاوليات وهي ما يحصل بحد العقل
لعلم بوجوده وان النقيض يصدق احدهما ومنها المحسوسات وهي ما يحصل
بالحس ومنها التجريبات وهي ما يحصل بالعادة كاسهل المسهل والاسهل
ومنها المنواتر وهي ما يحصل بالعادة لا لخبار نواتر كنفاد ومكة وصورة البرهان
اقراني واستثنائي فالاقراني ما لا يذكر اللازم ولا يقضي فيه بالفعل والاستثنائي
نقيضه والاول بغير شرط ولا يقسم وسنرى المبتدأ فيه موضوعا واخر محمولا وهي
الحدود والوسط اكد المتكبر وموضوعه الاصغر ومحمولها الاكبر وذات الاصغر
صغرى وذات الاكبر كبرى ولما كان الدليل قد يقوم على ابطال النقيض والمط
نقيضه وقد يقوم على التثبي والمط عكس احتيج الى بيانها ونوعيهما فالنقيض
كل قضيتين او اصدقت احدهما كذبت الاخرى وبالعكس فان كانت شخصية
في طرفان لا يقع بينهما اختلاف في المعنى الا التثبي والاثبات فيتحد الجزان بالاثبات
في الاضافة والجزء والكل والقوة والزمان والمكان والشرط واللازم اختلاف
الموضوع لانه ان اتحد جازان يكذب في الكلية مثل كل انسان كاتب لان الحكم
بوض خاص بنوع ويصدق في الجزئية لانه غير متعين فنقيض الكلية المثبتة جزئية

سالبة ونقيض الجزئية المثبتة كلية سالبة وعكس كل قضية تحويل مفرداتها على وجه
يعضد فنعكس الكلية الموجبة جزئية موجبة وعكس الكلية السالبة سالبة مثلها
وعكس الموجبة الجزئية مثلها ولا عكس للجزئية السالبة وإذا عكس الموجبة الكلية
لنقيض مفرداتها صدقت ومن ثم انعكس السالبة سالبة جزئية ولا تصدق

ولا انبؤته والله تعالى كتب انزلها على انبيائه وبينهم فيها امره ونهييه ووعده
 ووعيبه والمواعظ لرسوله عليه السلام في البقعة بتخصه الى السماء الى ما
 شاء الله تعالى من العلى حق وكرامات الاولياء حتى تنظر الكرامة على طريق نقض
 العادة من قطع المسافة البعيدة في المدة القليلة وظهور الطعام والشراب
 عند الحاجة والمنشئ على الماء والطيران في الهواء وكلام الجهاد والجهاد
 او غير ذلك من الاشياء ويكون ذلك معجزة للرسول الذي ظهرت هذه الكرامة
 لواحد من امته لانه يظهر بها انه ولي ولان يكون وليا الا وان يكون محققا في
 ديانته وديانته الاقرار برسالة رسوله وفضل البشر بعد نبينا ابو بكر الصديق
 رضي الله عنه ثم عمر الفاروق رضي الله عنه ثم عثمان ذو النورين رضي الله عنه
 ثم علي المرتضى رضي الله عنه وخلافته ثابتة على هذا الترتيب ايضا واختلفت في ذلك
 سنة ثم بعد طائفة وامارة والمسلمون لا بد لهم من امام يقوم بتنفيذ الحكم
 واقامة حدودهم وسد نفورهم وتجهيز جهودهم واخذ صدقاتهم وقهر المتغلبين
 والمتلصصين وقطاع الطريق واقامة الحجج والاعباد وقطع المنازعات
 الواقعة بين العباد وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وتزويج الصغار
 والصغار لا اولياء لهم وقسمة الغنائم ثم ينبغي ان يكون الامام ظاهرا
 لا مختفيا ولا منتظرا ويكون من فريش ولا يجوز من غيرهم ولا يختص بنسب
 خاصهم واولاد علي رضي الله عنه ولا يشترط في الامام ان يكون معصوما
 ولا ان يكون افضل من اهل زمانه ويشترط ان يكون من اهل الولاية
 المطلقة الكاملة كايك قادر على تنفيذ الاحكام وحفظ حدود
 دار الاسلام وانضاف المظالم من الظالم ولا ينقل الامام بالخطي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال اصل الحق مطابق الاشياء ثابتة والعلم بها متحقق بخلاف الشئ فسطائية
 وسباب العلم ثلثة الخواص السليمة والخبر الصادق والعقل فاعلم ان خمس
 السمع والبصر والشم والذوق واللمس وبكل حاسة منها توقف على ما
 وصفت هي له والخبر الصادق على نوعين احدهما الخبر المتواتر وهو الخبر
 الثابت على السنة قوم لا يتصور توالمهم على الكذب وهو بالضرورة
 موجب للعلم الضروري كما يعلم بالملوك كخالته في الازمنة الماضية و
 البعد ان النائية والمنهج الثاني خبر الرسول المؤيد بالمعجزة وهو موجب
 العلم الاستدلالي والعلم الثابت به ايضا هي العلم الثابت بالضرورة في
 اليقين والثبات واما العقل فهو سبب للعلم وما ثبت منه بالبداهة فهو
 ضروري كالعلم بان كل شئ في اعظم من جزئه وما ثبت بالاستدلال كعلم
 والاحكام ليس من سباب الموقفة بصحة الشئ والعالم بجميع اجزائه محدث
 اذ هو اعيان واعراض فالاعيان ماله قيام بذاته وهو مركب وهو
 الجسم او غير مركب كالجوهر وهو اجزاء الذي لا يتجزى ويحدث في الاجسام
 والجواهر كاللون والاكوان والطعم والرائح والمحدث للعالم هو الله تعالى الواحد
 القديم الخي القادر العليم البصير السميع الخ في المبدأ ليس بوض ولا جسم ولا صور ولا
 ولا محدود ولا محدود ولا متعوض ولا متجزى ولا مركب منها ولا متناه ولا
 بوصف بالمائية ولا بالكميفية ولا يمكن في مكان ولا يجري عليه زمان ولا
 يشبه شئ ولا يخرج عن علمه وقدرته شئ وله صفات قائمة بذاته وهي لا
 ولا غيره وهي العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر والادارة والمنة
 والفعل والخلق والرزق وهو متكلم بظام هو صفة له ليس من جنس
 الكلام

لا عند اصل الحق

من حلس الحروف والاصوات وهذه صفة منافية للكون والآفة والله تعالى متكلم بها
 آية كونه تجزى والقرآن كلام الله غير مخلوق مكتوب في مصاحفنا محفوظ
 في قلوبنا مقروء بالكتاب تناسل من باذاننا غير حال فيها والتكوين صفة لله تعالى
 وهو تكوينه للعالم وكل من اجزائه لوقت وجوده والادارة صفة لله تعالى
 اذ لينة قائمة بذاته ورؤية الله تعالى جائزة في العقل واجبة بالنقل ورد الدليل
 الشعي بايجاب رؤية المؤمنين الله تعالى في دار الآخرة فيرى لاني مكان
 ولا على جهة من مقابلة واتصال شعاع او ثبوت مسافة بين الراي وبين
 الله تعالى والله تعالى خالق افعال العباد من الكفر والايان والطاعة
 والعصيان وهي ارادته ومشيئته وقضيته ونفديته وللعباد افعال
 اختيارية يتباينون بها ويعاقبون عليها واحسن منها رضا الله تعالى
 والقبيل منها ليس برضا الله تعالى والاستطاعة مع الفعل وهي حقيقة
 القدرة التي يكون بها الفعل ويقع هذا الاسم على سلامة السباب والآلات
 والجوارح وصحة التكليف يعتمد على هذه الاستطاعة ولا يخلف العبد
 بما ليس في وسعه وما به جد من الالم في المضروب عقوب ضرب الالم
 والائسار في الزجاج عقوب كسر الانسان لا يصنع للعبد استعانة
 تخليقه والمقتول ميت باجله والموت قائم بالميت مخلوق الله تعالى لا يصنع للعبد فيه
 والاجل واحد واحرام رزق وكل يستوفي رزق نفسه حلا كان او حراما
 ولا يتصور ان لا يأكل انسان رزقه والله تعالى يضل من يشاء
 ويهدي من يشاء وما هو الا صلاح للعبد فليس ذلك بواجب على الله تعالى
 وعذاب القبر للكافرين وبعض عصاة المؤمنين وتنعيم اصل الطاعة
 في القبر وسؤال منكرو وكفرة ثابت بالدلائل السمعية والبصيرة والوزن حق
 بما يعلم الله تعالى به

او باكل غيره رزقه

والكتاب والسؤال حق والحوض حق والصراط حق والجنة حق والنار حق وهما مخلوقتان موجودتان باقيتان لا تغنيان ولا يفتني احدهما والكبيرة لا يخرج العبد المؤمن من الايمان ولا يدخله في الكفر والله تعالى لا يفتن ان يشرك به ويفتر ما دون ذلك لمن يشاء من الضغائر والكبائر ويجوز العقاب على الصغيرة والعفو عن الكبيرة اذا لم تكن عن سخط ولا استحلال الكفر والتفاعة ثابتة للرسل والاخبار في حق اهل الكبار واهل الكبار من المؤمنين لا تجل دون في النار والايمان في اللغة التصديق وفي الشرع هو التصديق بما جاء من عند الله والاقرار به فاما الاعمال فهي منزلة في نفسها والايمان لا يزيد ولا ينقص والايمان والاسلام واحد واذا وجد من العبد التصديق والاقرار صح له ان يقول انا مؤمن حقا ولا ينبغي له ان يقول انا مؤمن ان شاء الله والتعبد قد شقي والشقي قد يسعد والتقية ان يكون على السجادة والسقاوة دون الاسعاد والاشقاء وهما من صفات الله تعالى وفي ارسال الرسل حكمة وقد ارسل الله تعالى رسلا من البشر الى البشر مبشرين ومنذرين ومبينين للناس لما يحتاجون اليه من امور الدين والدنيا واتبعهم بالمعجزات النافعات للعادات واول الانبياء آدم عليه السلام واخرهم محمد عليه السلام وقد روي بيان عددهم في بعض الاحاديث والاولى ان لا يقتصر على عدد في السمعة فقد قال الله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك ولا يؤمن في ذكر العدد ان يدخل فيهم من ليس منهم او ان يخرج منهم من هو منهم وكلام كانوا يخرج من مبلغين عن الله تعالى صادقين يا صديق الخلق والفضل الانبياء محمد عليه السلام والملائكة عباد الله تعالى العاملين بامره وهم بامره يعملون لا يوصفون بذكورة ولا انوثة

صنفه

ولا انوثة والله تعالى كتب انزلها على انبيائه ودين فيها امره ونهيه ووعد به ووعد به والمؤمنون الرسول الله عليه السلام في التفتت بشخصه الى السماء ثم الى ما شاء الله تعالى من العلى حق وكرامات الملائكة حق فتعظم الكرامة على طريق نقص المادة ^{من} قطع المسافة البعيدة في المدة القليلة وظهور الطعام والشراب عند الحاجة والمشي على الماء والطيران في الهواء ولام الحوادث والجماء وغير ذلك من الاشياء ويكون ذلك معجزة للرسول الذي ظهرت به الكرامة لمواحد من امته لانه يظهر بها انه ولي وان يكون والى الاله وان يكون محققا في ديانته وديانته الاقرار برسالة رسوله والفضل لله بعد نبينا ابو بكر الصديق رضي الله عنه ثم عمر الفاروق رضي الله عنه ثم عثمان ذو النورين رضي الله عنه ثم علي المرتضى رضي الله عنه وعنه فاشهد على هذا الترتيب ايضا واخلافه ثلثون سنة ثم بعد صاحبكم وامارة المهدي لا بد لهم من امام يقوم بتنفيذ احكامهم واقامته حد ودم وسنة تقوم وتجزئهم بهموتهم واخذ حصد قمارهم وفهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق واقامته اجمع والاعباد وقطع المنازعات الواقعة بين العباد وقبول الشهادات القائمة على كنف وقبج الصغار والصغار لا اولياء لهم وقسمة الغنائم ثم ينبغي ان يكون الامام ظاهرا لا مختفيا ولا منظر او يكون من فرئيس ولا يجوز من غيرهم ولا يختص بنسب خاص او اولاد علي رضي الله عنه ولا يشترط في الامام ان يكون معصوما ولا ان يكون افضل من اهل زمانه ويشترط ان يكون من اصل الولاية المطلقة الكاملة مسايضا قادرا على تنفيذ الاحكام وحفظ حدود دار الاسلام وانصاف المظلومين الظالم ولا يشترط في الامام بالفسق ويجوز الصلوة خلف كل تبر وفاجر وبصلي

لا تختصنا بآب

شهر جلال

بسم الله الرحمن الرحيم

قال النبي صلى الله عليه وسلم ستغزق امتي ثلثا وسبعين فرقة كلها في النار
الا واحدة قيل ومن هم قال الذين هم على ما انا عليه واصحابي وهذه عقائد
الناجية وهم الاشعة اجمع السلف من المحدثين وائمة المسلمين واهل السنة
والجماعة على ان العالم حادث كان بقدره الله تعالى بعد ان لم يكن على ان
العالم قابل للفناء وعلى ان النظر في معرفة الله تعالى واجب شرعا وبجمل
المعرفة فلا حاجة الى العلم وعلى ان للعالم صانعا فديما لم يزل ولا يزال ولجبا
وجوده متمنا عدمه بالنظر الى ذاته لا خالق سواه متصف بجميع الصفات
الكمال منزّه عن جميع سمات النقص فهو عالم بجميع المعلومات قادر على جميع الممكنات
مريد لجميع الكائنات سميع بصير وهو منزّه عن جميع الصفات النقص والاشبه
ولا ندك ولا مثل له ولا شريك له ولا ظهير له ولا يحل في غيره ولا يقوم
بذاته حادث ولا يتحد بغيره ليس بجوهر ولا عرض ولا جسم ولا في جنس ولا
في جهة ولا يتار اليه بجنا وحناك ولا يصح عليها حركة ولا انتقال ولا
اجزأ ولا كذب ومرتقى للمؤمنين يوم القيمة من غير محاذاة ومقابلة
وجبهة ماثلة الله كان وما لم يكن فالكفر والمعاصي خلقه وارادته
ولا يرضاه غنى لا يحتاج الى شئ في ذاته وصفاته ولا حاكم عليه ولا
يجب عليه شئ كاللطف والاصلاح والعوض على الآلام ولا يجب التوب
عليه بل ان التوب فيفضل له وان عاقب فبعد له ولا فيج ولا ينسب فيما
يفعل او يحكم الى جور وظلم بفعل الله ما يشاء وبحكم ما يريد لا غرض
لفعله راعي الحكمة فيما خلق وامر واودع تفضلا ورحمة لا وجوبا ولا حاكم
سواه ليس للعقل حكم في حسن الاشياء وقبحها وكون الفعل سببا للتوبة

للتوب والعقاب وليس للفعل صفة حقيقيّة او اعتبارية ولو عكس كان
اللاما لعكس وهو غير متيقن ولا متجزئ ولا حادثة ولا نهاية له صفاته
واحدة غير متناهية بحسب التعلق لان مقدوراته غير متناهية فما وجد من
مقدوراته قليل من كثير بل لا نسبة بينهما وله الزيادة والنقصان والله تعالى
ملائكة ذوات جنحة مثني وثلاث ورباع منهم جبرائيل وميكائيل واسرافيل
وعزرائيل لكل واحد منهم مقام معلوم لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون
ما يؤمرون والقرآن كلام الله غير مخلوق المكتوب في المصاحف المخروقات
المحفوظ في الصدور واسماؤه توقيفية والمعاد حق بحسب الاجساد وبعاده
فيها الارواح وكذا المجازاة والمحاسبة والميزان حق وخلق الجنة والنار ويخلق
اصل الجنة واما الكافر فيخلق في النار مطلقا ولا يخلد المسلم صاحب الكبيرة
في النار والعنق عن الصغائر والكبائر بل توبة جائز والشفاعة حق لمن اذن
له الرحمن وشفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصل الكبار وشفاعة
القبر للمؤمنين الفاسق والكافر حق وسؤال من الله وتكبيره وبعثته الرسل من الله
ادم الى جنة عليه السلام حق ومحمد عليه السلام خاتم الانبياء ولا ينبي بعده
والانبياء معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده وعن الكبار وهم افضل
من الملائكة العلوية واصل سبعة الرضوان من اصحاب الجنة وكرامات الاولياء
حق وامام الحق بعد النبي صلى الله عليه وسلم ابو بكر ثم عمر الخطاب ثم عثمان
ثم النورين ثم علي المرتضى والفضلية بهذا الترتيب ومعنى الفضلية اكثر
توابع الله بما كتب والكفر عدم الايمان ولا يكفر احد من اهل القبلة
الا بما فيه نفى الصانع القادر المختار العليم او بما فيه تركه وانكار النبوة
او انكار ما علم محمدي محمد صلى الله عليه وسلم ضرورة او انكار ما جمع عليه

أو بخل الخيرات ^{والله} فالتوكل به مبتدع وليس بكافر ومنه التمسيم
 والتوبة مقبولة من الله لطفًا لا وجوبًا والتمس بالمعروف تابع لما يؤمر به
 فإن كان المأمور به واجبًا فوجب وإن كان مندوبًا مندوب وشرطه
 أن لا يؤدي الفتنه وإن يظن قبوله ولا يجوز التمس بتمسك الله على
 هذه العقائد الصحيحة ورزقك العمل مما يحب ويرضى ثم ^{١٧}

معتقدات اهل السنة المناظرة في الدين ^{٦١} هذا العلم ^{٦٢} كل عاقل بالغ بحسب علمه ان يستدل ^{٦٣}
 الايمان مخلوق ام لا ^{٦٤} احوال عالم ذر حكم من لم يبلغه الوحي وهو عاقل ولم يعرف ربه ^{٦٥} بساكن لا هو الا فخره ^{٦٦}
 من لم يعرف شرائط الايمان ^{٦٧} ان للعالم صانعا قديما ^{٦٨} صفات الذات والافعال ^{٦٩} بيان هذه نيات الزيات ^{٧٠}
 الموجودات على ضربين قديم ومحدث ^{٧١} ويجوز ان يقال بان الله تعالى واحد ^{٧٢}
 ويجوز ان يقال بان الله شئ ^{٧٣} ويجوز ان يقال بان الله نفس ^{٧٤} قلنا المشبهة يجوز ان يقال ^{٧٥}
 بان الله نور ^{٧٦} ويجوز ان يقال بان الله يد بالعربية ^{٧٧} ومعاني اليد في اللغة ^{٧٨} وقلنا المشبهة ان صورته ^{٧٩}
 وساقا واصابع ^{٨٠} ولا يجوز ان يوصف الله تعالى بالمجني والذباب ^{٨١}
 قالت الكرامية ان الله تعالى استقر على الوتر ^{٨٢} قالت الجهمية ان الله تعالى بكل مكان ^{٨٣}
 قالت المعتزلة لا يجوز رؤية الباري ^{٨٤} القرآن كلام الله تعالى وصفته ^{٨٥} كلام الله صلوات ^{٨٦} معاني القول ^{٨٧}
 الاسم والمسمى واحد عند اهل السنة ^{٨٨} قال اهل السنة والجماعة ان رزاق لا يزيد ولا ينقص ^{٨٩}
 وقالت المعتزلة ^{٩٠} وقالوا كلام ليس برزق ^{٩١} قلنا ^{٩٢} المعنى والله الله ^{٩٣}
 وقالوا ^{٩٤} قالت الجهمية ليس للعبد استطاعة ^{٩٥} وقال اهل الحق ^{٩٦} افعال العباد ^{٩٧}
 الايمان هو القرار بالحق ^{٩٨} والتصديق بالقلب ^{٩٩} وقال الشافعي ^{١٠٠} وقالت الكرامية ^{١٠١}
 وقال ابو منصور المازندراني ^{١٠٢} لا يقال ان المؤمن ان شاء الله ^{١٠٣} الايمان لا يزيد ولا ينقص ^{١٠٤}
 قالت المرجئة من ارتكب الكبيرة ^{١٠٥} وقالت المرجئة ^{١٠٦} وقالت الجهمية ^{١٠٧} وقالت الخوارج ^{١٠٨}
 ثم الذنوب على اوجه ^{١٠٩} قال اهل السنة العبد مؤاخذا عما صدر بقلبه ^{١١٠}
 قالت الجهمية الامانة هو اللقمة بالقلب ^{١١١} قال اهل السنة ^{١١٢} قالت المرجئة ان الله تعالى خلق ^{١١٣} الخلق ^{١١٤}
 وسينهم لم يامرهم ولا ينههم ^{١١٥} قالت المرجئة اذا دخل اهل النار النار فاحتم يكونون بلا عذاب ^{١١٦}
 وهذا القول باطل ^{١١٧} قالت الجهمية ليس للعبد استطاعة ^{١١٨} بجنود على الكفر والايمان ^{١١٩}

قال اهل السنة واجماعة اطفال الجنة كمن خدام اهل الجنة ^{٧٥} ثم اهل طيوس اربعة اصناف الملائكة والبرية
في معرفة السباطين ^{٧٥} الغناء افضل من الفقر ^{٧٦} قال القدرية بغزة عن علي بن عبد الله بن كساب وطالب المال
وقال المتقشفة والكرامية الكسب حرام ^{٧٦} الا انا نقول ^{٧٦} ثم الانبياء عليهم السلام لم يدرهم حساب
ولا عذاب ولا رسول القبر فكذا اطفال المؤمنين والعشرة المبشرة في حساب المناقشة
قال بعض اهل السباطين ان الله خلق الاشياء كلها ولم يبق شي في غير مخلوقة ^{٧٧}
قالت المعتزلة والرافضة واجماعة كرامات الاولياء باطله ^{٧٧} قالت المعتزلة ان السباطين ليس
لهم عمل على بنى آدم ولا يمكنهم ان يوسوسوا ^{٧٨} وقال اهل السنة واجماعة لهم عمل في الظاهر والباطن
انما يسمى الحكمة برحماجن والسباطين والملائكة لتأخرن لا تزي لهم ^{٧٨} في اثبات الرسالة
ان نبينا عليه السلام لان رسول الله لا وسائر الانبياء ^{٧٩} قالت المعتزلة المعراج لم يكن
هل رأى نبينا عليه السلام ليلة المعراج ربه ام لا ^{٧٩} قالت المعتزلة وشيعينة العرش هو الملك والكرسي
هو العلم ^{٨٠} قالت المعتزلة ليس علمنا ملائكة ولا حفظه ^{٨٠} قالت المعتزلة اذا امر الله تعالى
بالنسخة الاولى يفتى السموات والارض والجنة والنار ^{٨١} قال اهل السنة واجماعة
قالت الجهمية اذا دخل اهل الجنة الجنة واهل النار النار واستمتع اهل الجنة بغير اعمالهم واهل النار
كمن ثم ان الله يفتى الجنة والنار ^{٨١} قال اهل السنة واجماعة الجنة والنار جهاد رعد
قالت المعتزلة الرضا والسخط لهما من صفات الله تعالى ^{٨١} وقال اهل السنة واجماعة هما من صفات
سؤال الجهمية ان الله هل يعلم عدد انفاس اهل الجنة والنار ^{٨١} قال الشيخ اول من تكلم في هذا الموضوع
واصول الخ ^{٨٢} تفرقت المعتزلة في الشفاعة ^{٨٢} وقال اهل السنة واجماعة الشفاعة حق
قالت المعتزلة لا ميزان ولا حساب ولا صراط ولا هوض ^{٨٢} وقال اهل السنة واجماعة كل ذلك حق
تعدو الكعب سبوا الميزان ^{٨٢} فان قيل ابن كساب وابن الميزان فان قيل ذكر الميزان بلفظ الجمع
^{٨٢}

فان قيل كيف يوزن ^{٨٢} قال بعض المعتزلة والجهمية ان الله تعالى لم يخلق الجنة والنار بعد
وقال اهل السنة واجماعة ان الله تعالى خلق الجنة والنار ^{٨٢} ولانفتيان ابدان
قالت المعتزلة والجهمية عذاب القبر وسؤال منكر وكبير وفيه بيان ^{٨٢} بن عبد الله بن كساب
قال اهل السنة واجماعة عذاب القبر وسؤال منكر وكبير وفيه بيان ^{٨٢} بن عبد الله بن كساب
ثم لا يروى على اربعة اوجه ^{٨٥} قالت المعتزلة والخارج دماء اهل القبلة تحمل باحدى معان اربعة
قال اهل السنة واجماعة الامامة ليس مخصوص لعلي رضي الله عنه ولالا وللاحد ^{٨٦}
بيان خلافة ابي بكر رضي الله عنه ^{٨٦} وخلافة عمر رضي الله عنه ^{٨٦} وخلافة عثمان رضي الله عنه ^{٨٦}
وخلافة علي رضي الله عنه ^{٨٦} في بيان افضل الصحابة ^{٨٦} وصف من الرافضة ^{٨٨}
قالوا بان الوحي كان لعلي وفيه اقوال ^{٨٨} وصف منهم قالوا بالارض لا يجلو عن النبي
قالت الروافض الامام القران الذي اجمعه على رضي الله عنه ^{٨٨} بيان الكتب المنزلة
بيان عند الانبياء والرسل ^{٨٩} وصف من الروافض قالوا ان عليا واصحابه رجحون في الدنيا
وصف من الشيعة الخمر ليس حرام والذواطة والرفص والغنا والتحرلال ^{٨٩} بيان النجس واحكامه
وصف من الروافض المتعة حلال ^{٩٠} قال اهل الاباجية ^{٩٠}
قال اهل النجوم امور اهل الارض متعلقة بالروح اه ^{٩١}

في اسماء الله تعالى ذي الجلال والاكرام العظمة ومنه المنة
الظواهر بياض الجلال والاكرام والكرامة
يعتبر في اي قولوا يا ذا الجلال والاكرام
وجانته في بعض الروايات
اي اسلموا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الجلال والاكرام والصلاة على رسوله محمد خير الانام وعلى اله
واصحابه الكرام قال الشيخ الامام الاجل في شرح اصول السنة والجماعة سيف الدين
والدين ابو المعين النسي رحمه الله اعلموا اعتقده معرفة الله تعالى والتوحيد
واقول بان الله تعالى واحد فرد قديم ازل وانه صمد لا شريك له ولا مثل له
ولا شبيه له ولا شكل ولا ضده ولا تد له لم يزل احدا صمدا فردا وازلا ولا زال
كذلك ابد وهو الكمال في ذاته المازلي بصفاته المنزهة عن النقصان العالم
الخالق المخلوق لم يزل كان قبل ان يخلق المكان وقبل ان يخلق الوقت
الوقت والزمان ثم ان خلق الوقت والفوت واستوى على الفوت وهو مستغن
عن الفوت لا يستقر ولا يمتد بل هو كالفوت والمكان وهو اعظم من ان
يشع المكان وهو فوق كل مكان علم ما يكون قبل ان يكون وما لا يكون ان لم
كان كيف يكون فسبق علمه في الاشياء قبل كونها ولا يكون في ملكه شئ الا
بعلمه وارادته ومشيئته وتقديره وقضائه اي لا يكون شئ في ملكه الا بقضائه
وهو كما وصف نفسه في كتابه من غير صورة ولا كيف وكما عرف نفسه من غير
روية واحاطة فقال جل جلاله لرسوله عليه السلام قل هو الله احد الى تمام
الشورى وهو إشارة الى الموجود وبقوله ونقض على المعطلة والباطنية احد
الى اثبات وحدة نقض على المشركين والشوثية الصمد نقض على المشبهة له
ولم يولد نقض على اليهود والنصارى ولم يكن له كفوا احد نقض على الجوسم
في قولهم يزدان واخر من كما قال الله تعالى ليس كمثله شئ وهو التسميع الصبر
فلما بين وطهر اعتقاده من كل من يعتقد فصيل للمعرفة وبما التوحيد
وما الايمان وما الاسلام وما الدين فقال اما المعرفة ان تعرف بالوحدانية
ان تعرفه

وقوله بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الغيب بديان

وليس العرش له يستقر
فمنه ان يستقر

وهو كما وصف نفسه في كتابه
من غير صورة ولا كيف وكما عرف نفسه من غير
روية واحاطة فقال جل جلاله لرسوله عليه السلام قل هو الله احد الى تمام

الشورى وهو إشارة الى الموجود
وبقوله ونقض على المعطلة والباطنية احد الى اثبات وحدة نقض على المشركين

وما الايمان وما الاسلام وما الدين
فقال اما المعرفة ان تعرف بالوحدانية ان تعرفه

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

بالوحدانية واما التوحيد ان تنفي عنه الشرك والامتنان والافتاد واما الايمان
الاقرار باللسان والتصديق بالقلب بوحدانية الله تعالى واما الاسلام ان
تعبد الله تعالى بالوحدانية واما الدين الثبات على هذه الاصول الاربعة الى
الموت قال الله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في
الآخرة من الخاسرين **فصل** واعلم ان المناظرة واجدل في الدين جائز
بجلاف ما قالت المبتدعة انه لا يجوز وانما يكره **فصل** اذا كانت المذاهب والاطراف
الاجاه والثناء والدنيا **فصل** فان قيل ما هذا العلم قال اصل السنة
واجماعة موقوفة المعلوم على ما هو به وهو علم المخلوقين وعلم الله تعالى
على ما هو به لا اله الا هو وصف بالموقوفة لانه لم يزل عالما لما بيناه قال الله تعالى
وقد احطنا بما لديه خبرا وقالت المعتزلة هذا العلم موقوفة النبي على ما هو به
وهذا باطل لان المعلوم ليس بشئ ولا يقع عليه اسم النبي لان الله تعالى
خلق الاشياء لا من شئ بقوله كن فيكون وعندها بالاصح لا بالقول فلو كان
موقوفة النبي على ما هو به يؤدى الى قدم الاعيان مع الله تعالى وذلك يذهب
الدهرية والكفرة الفجرة لعنهم الله تعالى لان عندهم العالم قديم والله تعالى
عالم بعلمه والعلم من صفاته الازلية بجلاف ما قالت المعتزلة ان ذاته علمه
وانه تعالى عالم بذاته على ما ذكرنا وعندها هو عالم بعلمه والعلم من صفاته
الازلية علم ما يكون قبل ان يكون وما لا يكون ان لو كان كيف يكون وقد
سبق علمه الاشياء قبل كونها قال الله تعالى قل لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله وقالت الروافضة والقدرية انه لا يعلم شئ
ما لم يخلقه ولم يوجد والعلم افضل من العقل وعقل الاولياء لا يكون
كعقل الانبياء وعقل الانبياء لا يكون كعقل نبينا عليه السلام بخلاف

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

الحمد لله ذي الجلال والاكرام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام
والصلاة على رسوله محمد خير الانام

۴۰. ملک فیض
پان پتہ، لاہور

فانما لا عامه
ممنوع امة
منه

لا اله الا الله محمد رسول الله

لا اله الا الله
محمد رسول الله
صلى الله عليه وسلم
والله اعلم
بما كنا نكتب

عل

17. 11. 1917

بلیناہ-نہ

وعمدته المانع قررة المبدع والاختياره
لأنه استعمله عم في النار انه المبدع به على
وبتركة باختياره وقررة فخره المبدع

والله اعلم بالصواب

ولم يرد منه الامتناع بل اراد منه اكل السجدة فصل اعلم بان الله تعالى خلق
 الخلق حين انخرجه من صلب ادم عليه السلام يوم الميثاق لم يكونوا اموات
 ولا كافرين وكانوا خلقا ناعم عرض عليهم الايمان والكفر وكل من اخنار
 الايمان وقبلا اعتقاد فهو مؤمن وكل من لم يجز الايمان فهو كافر
 وكل من اجاب بالقول دون الاعتقاد فهو منافق لقوله تعالى واذا اخذ
 ربك من بني ادم من ظهورهم ذريتهم وشهدهم على انفسهم الست برئكم
 قالوا بئس ثم الدليل على ان الله تعالى خلق الاجساد مع الارواح كما هو
 قوله تعالى الست برئكم قالوا بئس والخطاب والسؤال للاجساد مع الارواح
 ثم ردهم الى اصلا بآباءهم ثم اخبرهم عن الله تعالى في هذه الآية
 لان الله تعالى من ظهورهم قالوا بئس ثم اخبرهم عن الله تعالى في هذه الآية
 كافرين وايدى كان كافرا وابوبكر وعمر كانا مؤمنين قبل الاسلام
 الانبياء كانوا انبياء قبل الوحي وكذا اخوة يوسف كانوا انبياء ووقت
 الكبار وقال اصل السنة والجماعة صاروا الانبياء بعد ذلك وابليس
 كافرا بترك السجدة لان عند الكفار مجبورون على الطاعة والايمان
 وانا نقول العبد مخير مستطيع على الطاعة والمعصية وليس مجبور
 والتوفيق من الله تعالى والمسئلة بتمامها مسطور في آخر الكتاب يدل
 عليه قوله تعالى امنوا بالله ورسوله قلوا لا نؤمن الا بما نرى من الله تعالى
 بل لا يمانون ويدل عليه قوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا
 لا اله الا الله فاذا قالوا هذا فقد عصوا مني دما ودماءهم واموالهم الا بغير حساب
 على الله والمؤمن لا يقاتل فان قيل اذا كانت الاستطاعة من الله تعالى الى
 العبد وقت الفعل مفارنا للفعل لا مقدرة ولا مؤخرة ولا مخيرة ولا غير الله

ولكن يقال بان القضاء اجبره على الفعل وجواب آخر وهو ان القضاء امر
 الخفاء عن الخلق والامر والنهي من الله تعالى على خلقه فاذا ترك الامر
 الظاهر وهو استطاع فذلك المعنى تحقق العقوبة فان قيل لو قلنا بان
 الله تعالى يقضي بالثبوت والعبد لا يمكن ان يفر من قضاء الله تعالى فيؤدي
 الى ان ينسب الله الى الله تعالى قلنا فصل العبد مخير من قضاء الله تعالى
 الا يرى ان الله تعالى خلق آله الزنا ولا ينسب الزنا الى الله تعالى لانه
 عليه ان الله تعالى خلق الحركة والضوء في نفس العبد والعبد يستطيع
 باستطاعته نفسه ولا ينسب الحركة والضوء الى الله تعالى وان كان بقضائه
 ومشيئته ويدل على صحة ما قلنا ان الله تعالى لو لم يات الله والكفر و
 المعصية ولا يقضي به العبد بوجه من وجهه فليست العبد مهيبة الله تعالى فيؤدي
 الى ان ينسب العبد الى الله تعالى وارادته قال الله تعالى وما تشاؤون الا ان
 الله ويدل عليه لو قال مشيئتي وارادتي غير مشيئة الله وارادته يكون في ذلك
 دعوى الربوبية مع الله تعالى وهذا كفر كما قال علي بن ابي طالب رضي الله
 عنه فثبت ان كل مشيئة تحت مشيئة الله تعالى ولان الله تعالى علم من فرعون
 وابليس عليهما اللعنة الكفر فلو قلنا بان الله لم يرد منهما الكفر ولم يات بهما
 ارادته بخلاف علمه وهذا يجوز لانه اذا بطل العلم بقي السمع والابصار والله
 تعالى منزله عن السمع والابصار وهذا بخلاف الامر لانه جاء النص من الله تعالى
 ان لا يامر الله قال الله تعالى ان الله لا يامر بالفسق والنجس الزنا وقوله
 تعالى والله لا يحب الفساد وقوله تعالى فصار معه ولا عن القياس
 ولانه يجوز ان يامر الله بالشيء ولا يبرده كالبليس عليه اللعنة امه بالسجود
 لادم عليه السلام ولم يرد منه السجدة ونهى ادم عن اكل السجدة ولم يرد

فان ترك الامر
 الظاهر وهو
 استطاع

مخير قضاء الله تعالى
 الا يرى

بشيء من خلقه
 الزنا

وهذا كفر وطريقا
 تحت مشيئته

وفي قوله فرعون
 السجدة في قوله
 انبياء اخرى من
 ابليس مع قاري
 فله ابو

ط مع هذا يدل على
 الله تعالى والله تعالى
 منزله عن ذلك
 وشيئة عموم المشيئة
 له تعالى

واما قوله اي اتقى ذنوبه
 ان الله تعالى لا يامر
 بالفسق والنجس
 الزنا وقوله
 تعالى والله لا
 يحب الفساد
 وقوله تعالى
 فصار معه ولا
 عن القياس
 ولانه يجوز
 ان يامر الله
 بالشيء ولا
 يبرده كالبليس
 عليه اللعنة امه
 بالسجود لادم
 عليه السلام ولم
 يرد منه السجدة
 ونهى ادم عن
 اكل السجدة ولم
 يرد

فان ترك الامر
 الظاهر وهو
 استطاع

ولم يرد منه الامتناع بل اراد منه اكل السجدة فصل اعلم بان الله تعالى خلق
 الخلق حين انخرجه من صلب ادم عليه السلام يوم الميثاق لم يكونوا اموات
 ولا كافرين وكانوا خلقا ناعم عرض عليهم الايمان والكفر وكل من اخنار
 الايمان وقبلا اعتقاد فهو مؤمن وكل من لم يجز الايمان فهو كافر
 وكل من اجاب بالقول دون الاعتقاد فهو منافق لقوله تعالى واذا اخذ
 ربك من بني ادم من ظهورهم ذريتهم وشهدهم على انفسهم الست برئكم
 قالوا بئس ثم الدليل على ان الله تعالى خلق الاجساد مع الارواح كما هو
 قوله تعالى الست برئكم قالوا بئس والخطاب والسؤال للاجساد مع الارواح
 ثم ردهم الى اصلا بآباءهم ثم اخبرهم عن الله تعالى في هذه الآية
 لان الله تعالى من ظهورهم قالوا بئس ثم اخبرهم عن الله تعالى في هذه الآية
 كافرين وايدى كان كافرا وابوبكر وعمر كانا مؤمنين قبل الاسلام
 الانبياء كانوا انبياء قبل الوحي وكذا اخوة يوسف كانوا انبياء ووقت
 الكبار وقال اصل السنة والجماعة صاروا الانبياء بعد ذلك وابليس
 كافرا بترك السجدة لان عند الكفار مجبورون على الطاعة والايمان
 وانا نقول العبد مخير مستطيع على الطاعة والمعصية وليس مجبور
 والتوفيق من الله تعالى والمسئلة بتمامها مسطور في آخر الكتاب يدل
 عليه قوله تعالى امنوا بالله ورسوله قلوا لا نؤمن الا بما نرى من الله تعالى
 بل لا يمانون ويدل عليه قوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا
 لا اله الا الله فاذا قالوا هذا فقد عصوا مني دما ودماءهم واموالهم الا بغير حساب
 على الله والمؤمن لا يقاتل فان قيل اذا كانت الاستطاعة من الله تعالى الى
 العبد وقت الفعل مفارنا للفعل لا مقدرة ولا مؤخرة ولا مخيرة ولا غير الله

فان ترك الامر
 الظاهر وهو
 استطاع

والطاعة والكفر والايان والمعصية بنقد رانته وقضائه ومشيئته وادائه ونقضه
 وخذلائه وعصمته فبما سيب يخلق العبد العقوبة والمثوبة فيقول اعلم ان
 الامر بالطاعة من الله تعالى والامر بالتقوى بالطاعة من العبد والشئ من الله
 والاشياء من العبد والعاقبة والقوة من الله والكتاب والحمد
 والعزم من العبد فيجوز وجد منه الحمد والقصد والكتاب فيحصل له
 القوة والاستطاعة من الله تعالى مقارنة للفعل فيحق الثواب والعقاب
 بفعل نفسه وكذلك عطاء الله الايمان من الله تعالى والاعتقاد
 المعقولة من العبد والحرمان من الله تعالى والقصد والمنفعة والكره
 من العبد واخذ لان في المعصية من الله تعالى والتوبة والاستغفار
 من العبد والمنفعة من الله والشكر من العبد فاذا وجد منه القصد والنية في المعصية
 يجزى بغيره فلهذا ان الله مع توبته وقصده واذا وجد عزمه ونيته في الطاعة
 يجزى بغيره فيكون الله تعالى مع قصده وعزمه وانما استحق الثواب والعقاب
 بالحمد والقصد والكتاب وذلك من فعل العبد وصفاته ومن قال
 غير هذا فهو ضال مبتدع وجواب اخر انه انما استحق العقاب بتركه
 والامر والشئ وصما ظاهران كما ذكرنا فان قيل المقتضى هل يصير شقيا والشفق
 هل يصير سعيدا ام لا قلنا من كان في سابق علم الله تعالى ان الشقيا او
 سعيدا فانه لا يتغير ولا يتبدل علمه ولكن يجوز ان يكون اسمه مكتوبا
 في اللوح المحفوظ من الاشقياء او من السعداء ثم تحول ذلك ويكتب من
 الاشقياء او من السعداء لاننا قلنا بان الشقيا لا يصير سعيدا والسعيد
 لا يصير شقيا الى ابطال الكتب والرسا وهذا لا يجوز **فصل** من لم يبلغ الوحي
 وهو عاقل ولم يعرف ربه هل يكون معذورا ام لا قلنا لا يكون معذورا
 بل هو عاقل

والاستمارة

وكذلك عطاء الايمان
 من الله تعالى
 والمعتقولة من العبد
 والاعتقاد المعقولة
 من الله تعالى
 والاشياء من العبد
 والاعتقاد المعقولة
 من الله تعالى

السعيد

والله اعلم
 بالصواب
 والحمد لله
 رب العالمين

معذورا ويجب عليه ان يستدل بان للعالم صانعا كما استدل اصحاب الكهف
 حيث قالوا ان ربنا رب السموات والارض وكابر احبهم عليه السلام فلما لم يمسس
 بارزعة قال هذا ربي الى قوله اني بري مما انتم كرون وقالت المعذولة لا يجب عليه
 ان يستدل بالعقل ولكن يجب ان يعرف الله تعالى وقالت الاشوية ومجته
 من الخبايا يكون معذورا ولا يجب عليه ان يستدل ويحجهم نظام الله
 قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبين رسول **فصل** من لم يعرف نراطة
 الايمان هل يكون مؤمنا ام لا قالت المعذولة لا يكون مؤمنا ما لم يعرف
 بجميع نراطة الايمان ويصدق بسانه ويصدق بقلبه وهو كونه ان
 لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله ويؤمن بالله وملائكته وكتبه
 ورسله ودين الاسلام خيرة من سائر الديان فهو مؤمن ومسلم وقا
 المعذولة ما ذكرنا مذهب ابي حنيفة فانه ذكر في الجامع الكبير ان من تزوج
 امرأة صغيرة فادركت فاستوصفت منها نراطة الايمان فان وصفت
 فهي امراته وان لم تصف او قالت لا ادري بانته منه الا انا نقول بصف
 لها نراطة الايمان فان علمت فهي امراته وان لم تعلم او قالت لا ادري
 بانته منه ولكن قال ما الرسل على ان للعالم صانعا قلنا وجود الصانع
 دليل على وجود الصانع وانما قد واصل الطبايع العالم قديم وكذا
 النطفة قديمة والحيت قديم وهو اصل النبت وهو من الطبايع الارضية
 برودة الهواء وصارة النار وطوبية الماء ونبوت الارض قيل لهم انما
 رايانا شيئا قد تنفاسد وتشتت في السماء مثل الاشجار والحيتن والكلاب
 وبعضها لا تنفاسد كالاس والخنزير والوعر والبقول والذروع فلو كانت
 ذلك من الطبايع وجب ان لا يختلف حكم النبات والذروع فلما اختلف

ما ذكرناه ما ذكر
 مذهب

ما لم تصف
 بان قالت لا ادري
 بانته

وكتبتهم

الاربع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

عالم برزق
البرزق
منه

[illegible]

[Faint handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

نور المحنة البشارة
القديم نعم

المطبخ

صالحا خالفا
مستور

لا اله الا الله
الله اعلم
بما لا يعلمون

والنواضع
من جهة العدد
كما انما هي
مستوية في الكون
والواحد
من الامور
التحقيق والاشراج
كل جزء من فروع
الحسن

نفسه
ابنه تعالى
منه

قل الله شهيد بيني وبينكم فثبت انه يجوز اطلاق اسم الشيء على الله تعالى **فصل**
وجوز ان يقال بان الله نفسه عند اصل السنة والجماعة لان النفس تذكروا
به الذات والله جود قال الله تعالى واصطفتكم لنفسي اي لذاتي وقاله ويجزىكم
الله نفسه اي ذاته فان قالت المجتمة اذا قلتم بالنفس فقد قلتم بالجسم قلنا
الجسم عبارة عن ذات مركبة فالله لصفة العوض والنفس عبارة عن الذات
فلا يلزم من ضرورة اطلاق اسم النفس عليه اطلاق اسم الجسم عليه فان
فيل نحن نقول بانه جسم لا كما لا جسم مما انتم تقولون بانه شيء لا كما لا شيء
قلنا اذا قلتم بالجسم فقد قلتم بالكيفية لما ذكرنا في هذا الجسم ولا يمكن اثباته
في ذات الباري جل جلاله والله الهادي الى سبيل الرشاد **فصل** قالت
المشبهة يجوز ان يقال بان الله تعالى نور يتلوه لان النور له لون فقلنا بانه
لا يجوز ان يكون له خالق النور ومثله النور لان النور له لون فقلنا بانه
لون بلا منة الشبيه والله تعالى منزلة عن التشبيه قال الله ليس كمثله شيء
وهو السميع البصير وهم احتجوا بقوله تعالى الله نور السموات والارض سمي
نفسه نور لا يحجب عنه ان يقول قال ابن عباس رضي الله عنهما يعني منوه السما
والارض وقال بعضهم في هذا في السموات والارض **فصل** ويجوز ان يقال
بان تعديا بالعربية ولا يجوز بالفارسية واليد من الصفات اللازمة بل كيف
ولا تشبيه كالتسمع والبصر والعلم والقدرة والحياة والارادة والكلام
فان الله تعالى سميع بلا جارية بصير بلا عين عالم بلا آلة مرید بلا قلب متكلم
بلا لسان ونشيط بلا يد وكذلك اليد من الصفات اللازمة بل كيف ولا تشبيه
ولا جارية فنقر باليد والمراد به ما اراد الله تعالى وقالت المعتزلة المراد
من اليد انما هي القدرة والقوة والتمتع القوة والتمتع قال الله تعالى بل يده

وجوز ان يقال
نفسه اي ذاته
وقوله تعالى اعلم
ما في نفسي ولا اعلم
ما في نفسي فان
قيل قلنا المعتزلة
اذا قلتم بالنفس
فقد قلتم بالجسم
قلنا الجسم
منه

فوقنا به
سبح
باني
ان الله يدا

ولا تشبيه منه

بل يده بسوطتان يعني نعمته فنقول لا يجوز ان يقال بان المراد من اليد انما
هي القدرة والقوة لان الله تعالى قال ما منكم ان تسجدوا لخلق الله تعالى
ولو كان المراد انما هي القدرة والقوة كان ذلك فوتين وقد بين وهذا لا يجوز
لان قوة الله تعالى وقدرته واحد لا يفتي ولا ينقطع بخلاف قوة المخلوقين
لان صفاتهم اعراض والعرض لا يبقى زواله وقدرته تعالى وقوته ليس
بعرض لا ينقطع ولا يفتي وكذلك الكلام بان الله تعالى متكلم بلام واحد
وكلامه لا ينقطع ثم اليد في القرآن على اربعة اوجه منها الملك كقوله تعالى
تبارك الذي بيده الملك ويقال هذه القرية في يد فلان اي في ملكه وقدرته
ومنها المنة كقوله تعالى يد الله فوق ايديهم اي منة الله فوق مشرتهم يعني
بالتوحيد وقوله تعالى عملت ايدينا انما اي منة الله واياديه وفي
الجنة لهم لا جعل لفاجر عند اي منة ومنها المعصية كقوله تعالى ما كسبت ايديهم
ومنها الجارية وهو التبيين والشمال والله تعالى منزلة عن ذلك لا يخرج من هذا
منة الله بل كيف ولا تشبيه ولا صورة ولا جارية وصي من الصفات اللازمة
وقالت المشبهة ان الله تعالى صورة وبدن وقالوا لئلا يدعى الرحمن بعين لان
عيب وقالوا ان له ساقا واصابعا واحتجوا بقوله تعالى والارض جميعا
فبضته يوم القيمة والسموات مطويات بيمينه والكتاب عن قوله فبضته يوم القيمة
يعني في ملكه وقدرته كما يقال هذا الارض في قبضتي وملكهم احتجوا الى ان
المتن في الله تعالى بقوله تعالى يوم يكشف عن ساق وفي الخبر ان قلوب العباد
بين اصبع الرحمن يقبلها كيف يشاء وفي الخبر ان جهنم تقول يوم القيمة هل من مرید
فبضع الرب قدمه فيها ففقط يعني حبس قلنا اراد بالافعال
وقال بعضهم اراد به ساقه منهم لما روي في الخبر ان لهم ملكين الفرس في كل

منه
فلا ينقطع
منه

في يد فلان اي
في قبضته
فبضع الرب
فلا

وذلك الكلام فان الله
متكلم

في خبره
في خبره
في خبره

رأس تليقون الفهم وكذلك يجوز ان لها ساق ومعنى ان قلب العباد بين
 اصبعي الرحمن اراد به الانزله الصمعي وهو امام في اللغة وقوله مجتهد
 بين الاثرين من آثار الرحمة وهو التوفيق والمخللات فمن رفق الله تعالى يستغل
 بالطاعة ومن خذله يستغل بالمعصية ومعنى ان يجز بضع الجبار قد مر في الجبر
 القاف وهو الصحيح من الروايات من كان في قدمه علمه من الكفار **فصل** ولا
 يجوز ان يوصف الله تعالى بالمجبي والذهاب **فصل** المجبي والذهاب من صفات
 المخلوقين وامارات المحمدين وجما صفتان متضادتان عن الله تعالى لا يرى ابراهم
 عليه السلام كيف استدل بالمنتقل من مكان الى مكان انه ليس برب حيث قل
 فلما اقل قال لا احب الا فلين ومعنى قوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا
 اي امر ربك وقوله تعالى فاتيهم الله من حيث لم يحتسبوا يعني كعب بن الاشرف
 وقوله فاتي الله بنياهم من القوا عد يعني استدلهم واستبصروا فلم يبق
 منهم نالخ نار ولا ساكن ديار نزلت فيهم فخرج كنعان ومعنى قوله صل ينظرون
 الا ان ياتيهم الله في ظلمل من الغمام يعني بعد ما اتيهم من الدلائل لا يشبه ولا يزدل
 ولا يجني له ينظرون اتيانهم في ظلمل من الغمام ويعتقدون انه اليوم منوا به
 وهذا في صفات الله تعالى عليه محال ومعنى ان ينزل الله تعالى كل ليلة ينصف
 من شعبان الى سماء الدنيا فيقول هل من تائب فتجاب عليه قلنا النزول
 من الله تعالى لا يطلع والاقبال على عباده حتى ينظر الى عباده بالرحمة
 هكذا نقل عن علي رضي الله عنه كما قال الله تعالى انا نحن نزلنا الذكر ولم يرد
 به حقيقة الانزال ولكن معناه علمنا وانما كان كذا حيرتها فان قيل لو قلنا
 بان الله تعالى جسم مركب ليس بضرنا قلنا ايضه كم لان الجسم عبارة عن
 مركب وموآلف فاذا اثبتتم الانعاض فقد قلتم بان لا يكون لها واحدا وقا

الاصمعي
 بين اثرين
 في اثر الرحمن

يعني استدلهم
 نزل في نزولهم
 كذا

ينظرون

رجعوا

اراد به الانزله
 اي قول الاصمعي
 كعب بن الاشرف

الا لا ياتيهم الله

يعني ينظر الى عباده

وقال الله تعالى والهم له واحد وانكرتم النص فقد كفرتم لانه يؤدي الى ان
 يحصل التعلق والتزني والاحداث والاختراع لكل جزء منه وكل عضو منه
 فيؤدي الى ان لا يكون لها واحد ومن قال هذا كبر ولا اقلتم بان بعض اجزائه
 ليس باله يكون هذا جمعا بين الخالق والمخلوق ومن قال هذا كبر فان قيل ما روى
 عن النبي عليه السلام قال ايت ربتي ليلة المعراج في احسن صوته فقال يا محمد
 فبم تختص الملاء الا على فضلت لا ادرى قلنا معنى ان ايت ربتي يعني سيدتي
 جبريل في احسن صوته وقال بعضهم ايت ربتي احسن صوته وكنت في احسن
 صوته يدل على صحة ما قلنا قوله تعالى هو الله الخالق البارئ المصور وان ترقى
 المصور بالالف محمد ايكفر وان خطا نفسه صلته ومعنى ان ترقى لاهل
 الموقف على صورة لا يعرفونه اي على صفة لا يعرفونه في الدنيا لانهم عرفوا في
 الدنيا بالتجاوز والكرم فاذا اظهر الله العدل والشفق القوم وسقوط الخيم
 فيقول العباد يا ربنا ما عرفناك في الدنيا بهذه الصفة **فصل** قالت الكرامية
 ان الله تعالى يستقر على العرش حتى امتلا منه وحجته قوله تعالى الرحمن على العرش
 استوى قلنا لهم قال بعض اهل التفسير يعني استوى وقيل بالخارجية برئ من
 بادشاه است برئ عليه قول القائل قد استوى نبتة على الواق من غير سيف
 ودم مهباق يعني استوى وعن مالك بن انس رضي الله عنه امام اهل المدينة انه
 قال الاستوى غير مجهول والكيفية غير معقول واليمان به واجب والسؤال
 عنه بدعة وقال لا بد ان ضا الامر بالصنيع فاذا هم بهم بن صفوان وكان
 تعالى قبل خلق العرش قد يجوز ان يقال بانه انتقل الى العرش لان الانتقال من
 صفات المخلوقين وامارات المحمدين والله تعالى منزله عن ذلك ولان من قال
 بالانتقال على العرش فلا يخلو اما ان يقول انه مثل العرش او العرش كبر منية او هو

وفي الخبر ان الله تعالى
 ينزل على صورته

ثم ينظر التجاوز والعفو
 فيقولون عرفناك
 بهذه الصفة
 فيعرفون هذه
 الصفة

بالفتح بيان
 فاذا اقول ان
 جمعا واثباتا للمركب

وأيضا ما قال: فقل لكل واحد منكم ما كان له

أبهر من الشمس ولما قال فقل لكل ما جعله الله من دونه وعن علي رضي الله عنه أنه سئل
ابن بكير ربه قبل أن يخلق الشمس فقال رضي الله عنه ابن سؤال من المكان وكان الله
تعالى موجودا ولا مكان ولا زمان وهو الآن كما كان وعن جعفر الصادق
رضي الله عنه أنه قال النوحية ثلاثة أحرف أن تعرف الله أنه ليس من شيء ولا شيء
ولا على شيء لأن من وصفه من شيء فقد وصفه الله محمد بن يحيى فيكفر ومن وصفه
أنه شيء فقد وصفه الله محمد بن يحيى فيكفر ومن وصفه الله على شيء فقد وصفه الله
محمد بن يحيى فيكفر وأما أصل النوحية فيكون بطوارق الآيات نحو
قوله تعالى كل شيء هالك إلا وجهه وقوله تعالى ويبقى وجه ربك ذو الجلال
والإكرام وبالأخبار المتناهيات نحو قوله عليه السلام أن الله تعالى خلق آدم
عليه السلام بيده وكتب التوراة بيده وخلق الجنة عدن بيده وغرس شجرة
طوبى بيده وفي رواية خلق الأبن بيده وعن محمد بن الحسن أنا نقول نوح من بما
جاء من عند الله على إرادة الله تعالى ولا تنقل كيفية وبما جاء من عند الله
على ما أراد به رسول الله **فصل** قالت الجهمية أن الله تعالى بكل مكان ويجوز
بقوله تعالى وهو الذي في السماء والارض له وقوله تعالى وهو الله
في السموات والارض وقوله تعالى ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون
وقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو ابراهيم ومحمد وقوله تعالى انما كنتم
واجباب عن قوله تعالى وهو الذي في السماء والارض وفي الارض الله تقديره
وتدبيره وقوله تعالى وامنتم من في السماء ان يخفف بكم الاض اى محن
يعنى الامانة الموكلة بظهور آثار قدرته في السماء وقوله تعالى ليكن الله و
عالمهم قولهم انما كنتم اى بالعلم ولا نالوا قلنا بانه في مكان يؤدي الى امر
تأويله في السماء فيجب لانه لا يخلو اما ان يكون كلمة مكان او بكل مكان من طريق الاجزاء وبمكان
امية وقصدا اى اذ علم زعم العرب
فانهم زعموا انه تعالى في السماء اى يخفف بكم الاض
فيفسدكم فيها كما فعل بشارده وهو بدل من
بدل الاض لى فافهم

أحرف

خلق التوراة بيده

وهو أخصر كثير
من كبر الآيات
وعلم أهل الملّة
في ذلك

بمكان دون مكان وبأطل ان يكون كلمة مكان لانه يؤدي الى ان يكون الحسين
أشبهين وأكالة واحد وبأطل ان يكون بكل مكان بطريق الاجزاء لان من وصف
الله تعالى بالاجزاء فانه يكفر وبأطل ان يكون بكان دون مكان لانه يحتاج
الى الانتقال وهو من صفات المخلوقين وامارة الموحدين والله تعالى منزّه
عن ذلك **فصل** قالت المعتزلة لا يجوز رؤية الباري بالابصار وقال أهل
السنة والجماعة يجوز وجهتهم قوله تعالى خبرنا عن موسى عليه السلام رب
ارني انظر اليك قال لن تراني وكلمة لن للتأنيب وكذا قوله تعالى لا تدركه
الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير وكذا قوله تعالى من غيبته رضى
الله عنها قالت سألت رسول الله عليه السلام هل يابى ربك ليلة الموعج فقال
لا وسببهم العقلية وهو أننا لو قلنا بانه يؤدي الى اثبات الجبهة والجبهة منفية
عن الله تعالى وجهتنا قوله تعالى خبرنا عن موسى عليه السلام **فصل** قال رب
ارني انظر اليك فلو لا انه عليه السلام انه عليه السلام علم رؤية الباري لما سأل
لان الانبياء عليهم السلام معصومون من ان يسألوا سؤال المستحيل وكذا
قوله تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل وكذا قوله وكلم فيها ما تشاءنكم
فلو تشاءنكم أهل الجنة الرؤية ولم يروه يؤدي الى الخلف في كلام الله تعالى و
كذلك روى عن النبي عليه السلام انه سئل عن ربكم كما ترون العرش في ليلة البدر
لا تضاهون في رؤيته كذا تضاهون في رؤيته وكذا روى عن ابن مسعود رضي الله عنه
انه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يابى ربك ليلة الموعج فقال
نعم واجاب عن أسكالهم انما قوله تعالى ان تراني قلنا لا نسلم بان كلمة لن للتأنيب
بل هي للتوقيت ونهايان الله تعالى ان الكفار لا يسمعون الموت بقوله تعالى ولن يسموه ابا بما قدمت
برؤنا وايا ما لك لتفيض علينا ربك تعلم ان كلمة لن ليست للتأنيب وكذا
بسمون الموت

بسم

ووجه الحقيقة

وأيضا ما قال: فقل لكل واحد منكم ما كان له

والفكره
منه

بمعنى
في رؤيته كما لا يخلو
في رؤيته حال البعد
بمعنى
بمعنى

بمعنى
بمعنى

قوله تعالى خبر عن مريم التي نذرت كمال اليوم ان تصوم مع هذا لا يقتضي ان تصوم
واما قوله تعالى لا تدركه الابصار قلنا النص يقتضي انتفاء الادراك ولا يقتضي انتفاء
الرؤية واما حديث عائشة رضي الله عنها قلنا النبي عليه السلام ان خبره لا يرى
في الدنيا ولكن لم علمه لا يرى في الآخرة واما قوله لو قلنا بان لا يرى في الآخرة
اثبات الجحيم قلنا متى كان المرئي في الجحيم اما ان كان المرئي في الجحيم فلا يردى الى
اثبات الجحيم الاول سلم والثاني ممنوع وكن المرئي عندنا ليس في الجحيم فلا يلزم
ضرورة انتفاء الجحيم انتفاء الرؤية وصار هذا كما قلنا في العلم **فصل القرآن**
كلام الله تعالى وصفته والله تعالى بجميع صفاته واحد قديم غير محدث ولا مخلوق
بلا حرف ولا صوت ولا مقاطع ولا مهادي له لا هو ولا غيره فخلق صوته ما سمع به من
بذلك الصوت والحروف فحفظ جبرائيل وعاءه ونقل الى النبي عليه السلام بانزال
الوحي والرسالة لا بانزال الشخص والصورة ونلاه على النبي عليه السلام
فحفظه وعاءه ونلاه النبي عليه السلام على اصحابه فحفظوه فتمت على
التابعين والتابعون على الضاحين هكذا حتى وصل اليها وهو مقرب بالان
وليس موضع في المصحف محفوظ بالقلوب مكتوب في المصاحف لا يحتمل الزيادة والنقصان حتى من
احق المصحف لا يمتد في القرآن كما ان الله تعالى ذكره بالاسن موقوف في
القلوب معبود في الاماكن وليس معبود في الاماكن ولا في القلوب كما قال
الله تعالى الذين يشعرون الرسول النبي الاتي الذي يجدونه مكتوبا عندهم
في التوراة والانجيل والفرقان وانفقت وصفته لا شخصه وكذلك الجنة والنار
مذكوران في كتابهما انما هما في كل مذهب اصل السنة واجماعة وسمع جبرائيل
كلام الله من وراء الحجاب وسمع رسول الله عليه السلام كلمة الميراج من وراء
الحجاب وكلم آدم وموسى عليهما السلام من وراء الحجاب وكل مرة جاء جبرائيل

بنو الادراك
ولا يمتد في الآخرة
انه احسن لا يرى

لم يتم بانه لا يرى في الآخرة
واما قوله بان لا يرى في الآخرة
يؤدى الى

فحفظ الله

ليس موضع في المصحف
المصحف لا يمتد في القرآن
القلوب معبود في الاماكن
الله تعالى الذين يشعرون

في قوله
في قوله
في قوله

في قوله عليه السلام كلمة او آية او سورة كانه ذلك عبارة عن الكلام القديم ولم يكن محذورا

آتي النبي عليه السلام كل ذلك بامر الله تعالى والله تعالى علم القرآن لجبريل
طكا وكذا امر جبريل بان ينزل على محمد بن
جبرائيل ثم بعد ذلك امره بان ينزل على محمد بن كذا من القرآن او سورة كان ذلك عبارة عن القرآن او كلمة مع
عن الكلام القديم ولم يكن محذورا لان كلام الله تعالى غير محدث قال المتفقه والمفسر - والنجارية
واجمعية القرآن محدث مخلوق وقالوا القرآن كلام الله تعالى في ليلة القدر ولم يتكلم قبل ذلك
وقالوا القرآن وامر ونواحي ليس من الحكمة ان يامر المبدء وينهى وتوجه أهل السنة
واجماعة في ان القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق لانه لو كان مخلوقا لاخلوا اما ان
خلفه في غير ذاته او في ذاته فان كان مخلوقا في غير ذاته لكان المتكلم به ذلك الذات
لان المتكلم من قام بصفة الكلام كالاسود والاحمر اسم لشخص قام به صفة
الاسود والاحمر ولا وجه الى ان خلقه في ذاته لانه يكون ذاته محل للمحادثات
فيكون ذاته شيئا لذات المخلوقين ومثلهم وانه منفي بقوله تعالى ليس كمثل شيء
وهو السميع البصير واما قوله لو قلنا بان كلام الله تعالى غير مخلوق لكان امرا
ونا حيا للمبدء وقلنا يجوز ان يؤخر عندنا على معنى انه قال الاشياء كوني
في وقت كذا في يوم ان الله تعالى قال الاشياء قبل ان تكون كوني في وقت كذا
وكذا ولا يلزم ما قلتم كالسمع والبصر والعلم فانه عالم في الازل بجميع المعلومات
السمعية بجميع السموعات بصير جميع المبشرات وان لم تكن المعلومات والسموعات
والمبشرات موجودة في الازل انه يسمع عن وجود السموعات بسمعه القديم
القائم بالذات الازلي في الازل وكذلك البصير فان قيل ههنا دليل اخر يدل على
ان كلام الله تعالى مخلوق منها قوله تعالى ما ياتهم من ذكر من ربهم محدث
الا استمعوه وهم يلعبون وكل محدث مخلوق وكذلك قوله تعالى انا جعلناه
قرانا عربيا وكل محمول مخلوق وكذلك قوله تعالى بل هو آيات بينات في صدور
الذين اوتوا العلم وما في صدورهم يكون محمدا وكذلك قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر
وانا له حافظون وكذلك قوله تعالى ولئن شئنا لنذهبن بالذي اوحينا اليك

والاعمال
منه

المبشرات
منه

في قوله

طكا وكذا امر جبريل بان ينزل على محمد بن

النجارية

في قوله

ان امره

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

وانا له حافظون وكذلك قوله تعالى ولئن شئنا لنذهبن بالذي اوحينا اليك

منه

ما لا يخلو من
ما لا يخلو من
ما لا يخلو من

وما يحتاج الى حفظ يكون مخلوقا وما يذهب به يكون مخلوقا وكذلك قوله تعالى
الله نزل احسن الحديث سمي القرآن حديثا فثبت انه مخلوق والكواب ان يقول قوله
وما ياتهم من ذكر من ربهم محدث قلنا الماد بالانبياء جبرائيل وهو المحدث فاصرف
المحدث الى الانبياء او نقول ذكر الذكر واراد به الذكر وهو النبي عليه السلام وبه نقول
ان النبي عليه السلام كان محدثا واما قوله تعالى انا جعلناه قرانا عربيا قلنا
اجعل يدكر ويراد به المخلوق كما في قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة وبه يكر
ويراد به الوصف كما في قوله تعالى وجعلوا له من عباده جزءا اي وصفوا له كذا
هنا انا جعلناه قرانا عربيا اي وصفنا وبينا به بل ان العرب وبلغتهم لان
القرآن ليس بلغة الجحيم واما قوله تعالى بل هو ايات بينات في صدور الذين اوتوا
الحكم قلنا الماد به محفوظ في القلوب غير موضوع فيها وقوله تعالى انا نحن
نزلنا الذكر وانا له لحافظون قلنا الماد به الحفظ عن الزيادة والنقصان واما
قوله تعالى لننسينا لندعبن بالذي اوجبتنا اليك يعني ذهاب حفظه من
القلوب واما قوله تعالى نزل احسن الحديث قلنا الماد به الحروف المنظومة
وهو احسن من كلام المخلوقين ثم اختلف اهل القبلة في كلام الله تعالى هل هو سموع
ام لا قال ابو الحسن الاشعري انه سموع وبه اخذ مشايخ المتأخرين من اصحابنا
كشيخ الامام الاجل الزاهد الصفيار ومجتهدهم قوله تعالى وان احد من المؤمنين
استجار فاجره حتى يسع كلام الله وهذا يدل على ان كلام الله تعالى سموع
ومجتهدنا وهو ان كلام الله تعالى صفة قائمة بالذات يدخل تحت الرؤية ولا يدخل
تحت السمع اذ لا يدخل تحت السمع اذ هو كحروف والصوت **فصل** اعلم بان
الاسم والمسمى واحد عند اهل السنة والجماعة والله تعالى بجميع اسمائه واحد
وقالت المعتزلة والمتنقضة ان اسم الله تعالى غير الله تعالى وهو مخلوق
ان اسما الله تعالى

واما قوله تعالى
وانا على ذهاب
به نقول
والمراد من الكلام
الذي ليس بحرف
ولا بصوت

قوله تعالى وما من دابة الا انا نازل بها رسولا
قوله تعالى وما من دابة الا انا نازل بها رسولا

مخلوق دليلنا قوله تعالى فاعبدوا الله مخلصين له الدين فاني انزلت من فوق
الله تعالى فلو كان اسم الله تعالى غير الله لكان حصول التوحيد للاسم لا لله تعالى
وليس المقصود منه الالف واللام والهاء واما المقصود هو الله تعالى وهو كقوله تعالى يا ايها
خذ الكتاب بقوة ولم ير دية الاسم وكذا لو قال عبده عا واما انه طالق يقع
الطلاق والعناق فلو كان الاسم غير المسمى لوقع الطلاق والعناق
وكذلك لو تزوج امرأة يصفى النكاح على المسمى فلو كان الاسم غير المسمى
لكان وقوع النكاح على الاسم دون المسمى فان قيل روي عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال ان الله تعالى تسعة وتسعين اسما فممن احصاها
دخل الجنة فلو كان الاسم والمسمى واحدا لكان تسعة وتسعين اسما
وهذا محال وكذلك لو قال الرجل النار فلو كان الاسم والمسمى واحدا
لا حرق نفسه وكذلك لو كتب اسم الله على النجاسة فلو كان كما قلتم لكان بوجده
ذات الله تعالى على النجاسة وهذا محال قلنا اسم النبي يدل على عين ذلك النبي
ومعنى ان اراد به التسميات ولفظ بين الاسم والتسمية لان اصل كل لغة يتوهم
بلفظ نحو الهند والسند والزكوة والكوب والجحيم والتسميات والعبادات مختلفة
وانه تعالى واحد كما ان الشخص الواحد يقال له زيد عالم فاضل صالح فقيه نبيه السلف نبي
كذلك نحننا وكل اسم او تسميته فهو الله تعالى واما ما ذكرتم من النار قلنا
لم يخرق فيه لانه وجد تسمية النار لا حقيقة النار واما اذا كتب اسم الله تعالى
على النجاسة قلنا ذلك كتابة وتسمية ولم يوجب ذلك الله تعالى **فصل** قال
اهل السنة والجماعة الارزاق مقسومة معلومة لا تزيد تنقص المتقين
ولا تنقص بنحو الفاجر والرزق الذي يكفله الله تعالى هو الغذاء وفات
المعتزلة يزيد وينقص والرزق عندهم هو ملك الدارم والذباير والاصل

واما ذكره في
الاسماء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بالكسب وقالوا احرام ليس برزق والله من فعل العبد قلنا احرام رزق الله تعالى
وكن يتيقن العبد العقوبة على فعل نفسه قال الله تعالى نحن قسما
بينهم مبعثهم في الحياة الدنيا وكذلك الشاهد والمؤمن بتقدير الله تعالى وحده
قال الله تعالى ما اصاب من مصيبة في الارض ولا في انفسكم الاية وموله
تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا يحسبها وما يسر فلا يسر الله
وقوله تعالى وان يمسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وان يردك بخير فلا راد
لفضله وقالت المعتزلة الشاهد والمؤمن ليسا بقضاء الله تعالى ولكنه تبرك
اجره للعبد لان الله تعالى لا يقضي بالشء والمؤمن ولا يريد وعندنا الدواعي
الشقاء من الله تعالى ورؤية الشقاء من الدواعي ومن الطبيب كسر الشفاء
من الله تعالى لانه اخذ شريكا مع الله في الشفاء والكسب والرزق من الله
ورؤية الرزق من الكسب كسر الشفاء من الله تعالى ودفع الله
والبرد هو الله سبحانه وتعالى ورؤية دفع الله والبرد من الشفاء كسر
فالتاثيرية ليس للعبد استطاعة والعبد مجبور على الكفر والمعصية كالرجح تذبذب
على الحشيش فقلها يميننا وشمالا وقال اهل الحق نصرهم الله تعالى العبد مستطيع
بفعل نفسه وقت الفعل باستطاعة الله تعالى اياه بقوة وتوفيقه اياه والعبد
مخير مستطيع فاذا وجد منه القصد والاجتهاد والنية والالتزام في المعصية
يجري هذا لان الله مع نياته وقصده في تيقن العقوبة على فعل نفسه فاذا وجد منه
جميع ذلك في الطاعة يجري عون الله وتوفيقه مع فعله لاننا قلنا بان الله
يجبرهم على المعصية ثم يعذبهم على ذلك كان ذلك منه ظلما وجورا والله تعالى
منزه عن الظلم والجور وقالت المعتزلة افعال العباد كلها مخلوقات العباد والعبد
هو الذي يخلق فعل نفسه غير الله لان عندهم العبد مستطيع باستطاعة

وكل العبد مستحق

يقتربها الله
اهل السنة والجماعة

فهم في سنة

استطاعة قبل الفعل ولا يخلج الى الاستطاعة والقوة من الله تعالى اذا كان العبد
مستطيعا باستطاعة نفسه قبل الفعل فافعاله مخلوقة من جهته وقال اهل السنة
والجماعة افعال العباد كلها مخلوقة الله تعالى والله تعالى يخلق افعال العباد
كلها غير ان كان الله المستطاعة من الله تعالى في العبد مستطاعا للفعل
لا مستطاعا على الفعل ولا مستطاعا عن الفعل والعبد جميع افعاله مخلوقة الله
تعالى يدل عليه قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون اخبرانه خلق اعمالنا
وانفسنا ولا جاز ان يقال ارادة الممولات من الجبر والخشب لانه لا يشك
مخلوق الله تعالى قلنا حقيقة وما يعملون ارادة العمل لا الممولات يدل
عليه قوله تعالى هل تحزنون الا ما كنتم تعملون فظاهر الآية يقتضي ان العمل
والمعمولات مخلوقة الله فمن جازي عن الحقيقة فعليه الدليل ويدل على صحة ما قلنا
لانا لو قلنا بان العبد يخلق فعل نفسه اذى الى ان يكون الخالق اثنين ومن ادعى
ذلك فقد ادعى الشرك مع الله تعالى في الخلقية ومن ادعى ان الله كسر الله تعالى
في الخلقية بكفر ويدل عليه قوله تعالى وخلق كل شئ فقدره تقديرا وكذلك
قوله تعالى الله خالق كل شئ وفعل العبد شئ **فصل** الايمان هو الاقرار
بالتان والتصديق بالقلب عند اكثر اهل السنة والجماعة وقال اهل
رحمة الله الايمان هو الاقرار بالتان والتصديق بالجهان والعمل بالاركان
وقالت الكرامية هذا صاحب ابي عبد الله محمد بن اكرام الايمان مجرد الاقرار
دون التصديق ووجه الكرامية ظاهر قول النبي عليه السلام من قال لا اله الا الله
دخل الجنة واجتنب ان يفي رحمه الله بقوله تعالى ليس اليمان تولوا وجوهكم
قبل المشرق والمغرب الاية وقال علم الهدى ابو منصور الماتريدي الايمان عبارة
عن التصديق يدل عليه قوله تعالى خبر عن اولاد يعقوب وما انت بمؤمن ان

اخبرانه اعمالنا وفسنا
مخلوقة الله تعالى
والجبر والخشب
ولا تشك
ولا قلنا ارادة من قوله
وما يعملون العمل للمولات

المعمولات مخلوقة الله
قلا

يقنع الكاف صح

بدر التفسير

اي بمصدق لنا وقال اكثر اصل السنة واجماعة الايمان له شرائط خمس ان تشهد
 بالله والرسول وتؤمن باليوم الآخر والملائكة والكتب والنبين وتجتنب
 في ان العمل ليس من الايمان قوله تعالى قبل لعبادى الذين آمنوا بيمينهم الصلوة
 سيماهم مؤمنين قبل فامة الصلوة فصالحين الايمان والصلوة وكذلك
 قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة ستمهم مؤمنين قبل اقامة
 الصلوة يدل عليه لو وجد منه الايمان قبل الصلوة ثم مات قبل الزوال
 يكون من اهل الجنة فلو كان العمل من الايمان لا يكون من اهل الجنة لانه
 لم يوجد منه العمل فكذا اصحاب الكهف وسجدة فرعون اجتمعنا على انهم من
 اهل الجنة وان لم يوجد منهم العمل فثبت ان العمل ليس من الايمان وجعلنا على
 الكرامة قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما
 هم بمؤمنين فثبت ان التصديق بشرط صحة الايمان ويدل عليه قوله عليه
 السلام من قال لا اله الا الله خالصا مخلصا دخل الجنة بشرط التصديق وقيل
 اهل السنة واجماعة اذ اتى بالايمان يقول انا مؤمن حقا من غير شك وقيل
 اصحاب الحديث يقول انا مؤمن ان شاء الله وجهتهم لو قلنا بانه يقول انا مؤمن
 حقا عند الله تعالى يكون حكما على علم الله في الغيب لان الله لا يهدي الضالين
 وعواقب امورهم وكل من علم الله تعالى انه يموت كافرا لا يموت مسلما لان
 الله تعالى لا يتغير ولا يتبدل فلعن هذا الرجل يقول انا مؤمن حقا وفي علم
 الله تعالى انه يموت كافرا يكون مخبر اخلاف ما عند الله تعالى وهذا لا يجوز
 وجعلنا هو ان الاستثناء يرفع جميع العضود نحو الطلاق والعناق والبيع وكذا
 يرفع عقد الايمان ولاننا اجتمعنا على انه اذا قال لا اله الا الله ان شاء الله
 او قال اشهد ان محمدا رسول الله ان شاء الله او قال امنت بالله والكتب

رسد بيلم

اذا اصبحت

صلى الله عليه وسلم

والكتب واليوم الآخر ان شاء الله يكون كافرا فكذا اذا قال انا مؤمن ان شاء الله
 يكون كافرا لانه يشك في ايمانه وهذا لان كل امر مخفق في الحال والمآضي
 من الزمان لا يحسن الاستثناء فيه امتداد حول الجنة بشرط موته على الايمان
 وذلك في الثاني من الزمان مجاز الاستثناء فيه لا جواب عن شبهتهم اذ كان
 مؤمنا في الحال لا يصح كافر انا لم يوجد منه الكفر كما في علم الله تعالى ان
 آتية ولا يقال باقية آتية في الحال وكذلك في علم الله ان الدنيا للفساد و
 الاخرة للبقاء ولا يقال بانها مخفقتان في الحال يدل على صحة ما قلنا
 ما روى انه عليه السلام انه قال لزيد بن حارثة كيف اصبحت قال اصبحت
 مؤمنا حقا ولم ينكر عليه عليه السلام ولكن قال لكل شيء حقيقة فيما
 حقيقته ايمانه قال عزفت نفسي عن الدنيا اى منفعتها حتى استوى عندى
 ما روى عنها وذهبها فاظلمات هاري واسهرت ليلي وكاني انظر الى عرش ربي
 بارزا وكاني انظر الى اهل الجنة يتنزهون والى اهل النار يتعذرون
 فيها وقال عليه السلام هذا عبد نوره قلبه بالايمان ثم قال فالتزم
 اصبت فالتزم **فصل** الايمان لا يزيد ولا ينقص عند الامام الا عظم
 واصحابه رحمهم الله وقال في رحمة الله يزيد وينقص وجهته قوله تعالى
 ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم وكذلك قوله انما المؤمنون الذين اذكروا الله
 وجلت قلوبهم واذا نطبت عليهم اياته زادتهم ايمانا وكذلك روى عن النبي
 عليه السلام انه قال لو وزن ايمان ابي بكر مع ايمان امي كوزج ايمان ابي بكر
 وكذلك روى عن ابي هريرة وان من ماله وابي سعيد اخذ روى وعبد الله
 بن عباس رضي الله عنهما انهم قالوا عن النبي عليه السلام انه قال يخرج من
 النار من كان في قلبه مثل شعيرة من الايمان وبروى مثل ذرة من الايمان

شجرة في

والكتب واليوم الآخر ان شاء الله يكون كافرا فكذا اذا قال انا مؤمن ان شاء الله يكون كافرا لانه يشك في ايمانه وهذا لان كل امر مخفق في الحال والمآضي من الزمان لا يحسن الاستثناء فيه امتداد حول الجنة بشرط موته على الايمان وذلك في الثاني من الزمان مجاز الاستثناء فيه لا جواب عن شبهتهم اذ كان مؤمنا في الحال لا يصح كافر انا لم يوجد منه الكفر كما في علم الله تعالى ان آتية ولا يقال باقية آتية في الحال وكذلك في علم الله ان الدنيا للفساد و الاخرة للبقاء ولا يقال بانها مخفقتان في الحال يدل على صحة ما قلنا ما روى انه عليه السلام انه قال لزيد بن حارثة كيف اصبحت قال اصبحت مؤمنا حقا ولم ينكر عليه عليه السلام ولكن قال لكل شيء حقيقة فيما حقيقته ايمانه قال عزفت نفسي عن الدنيا اى منفعتها حتى استوى عندى ما روى عنها وذهبها فاظلمات هاري واسهرت ليلي وكاني انظر الى عرش ربي بارزا وكاني انظر الى اهل الجنة يتنزهون والى اهل النار يتعذرون فيها وقال عليه السلام هذا عبد نوره قلبه بالايمان ثم قال فالتزم اصبت فالتزم فصل الايمان لا يزيد ولا ينقص عند الامام الا عظم واصحابه رحمهم الله وقال في رحمة الله يزيد وينقص وجهته قوله تعالى ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم وكذلك قوله انما المؤمنون الذين اذكروا الله وجلت قلوبهم واذا نطبت عليهم اياته زادتهم ايمانا وكذلك روى عن النبي عليه السلام انه قال لو وزن ايمان ابي بكر مع ايمان امي كوزج ايمان ابي بكر وكذلك روى عن ابي هريرة وان من ماله وابي سعيد اخذ روى وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما انهم قالوا عن النبي عليه السلام انه قال يخرج من النار من كان في قلبه مثل شعيرة من الايمان وبروى مثل ذرة من الايمان

وهذه آيات على ان الايمان يزيد وينقص وتحتنا وهو ان الايمان عبارة عن التصديق لما ذكرنا من الدليل وان لا يزيل الزيادة والنقصان واما قوله تعالى يزدادوا ايمانا مع ايمانهم قلنا ذاك في حق الصحابة رضي الله عنهم لان القرآن كان ينزل في كل وقت فيؤمنون به فيكون تصديقهم الثاني زيادة على الاول اما في حقنا قلنا لانه انقطع الوحي واما قوله انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم قلنا ذلك صفة المؤمنين والمؤمنون في الطاعة متناهون اما في الايمان قلنا واما قوله فزادهم ايمانا المراد به اليقين لانفس الائمة واما حديث ابي بكر رضي الله عنه قلنا ذلك ترجيح في الثواب لانه سابق في الايمان وقد قال عليه السلام الدال على الخير كفاعله واما قوله عليه السلام يخرج من النار من كان في قلبه مثل شجرة من الايمان قلنا روى في بعض الروايات من كان في قلبه الايمان فوجب حمله على العمل بما ذكرنا من الدلائل **فصل** قالت الخوارج من اركب الكبيرة يكفر وقالوا ان علينا رضي الله عنه كفى يقتل البغاة واخراج وقالت المرجئة لانصر المعصية مع الايمان كما لا تنفع الطاعة مع الكفر وقالت الجبرية العباد مجبورون على الكفر والمعاصي وقالت المغزلة يخرج من الايمان ولا يدخل في الكفر وشبهة الخوارج ظاهرا لانه قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لم تمشكون وقوله ومن يفتض الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نار خالدا فيها وانما يكون بخروج وجهه عن الايمان وكذلك قوله عليه السلام لا يزي في الزاني وهو مؤمن ولا يبرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يبرق الزاني حين يبرق

لا ذكر من الاول

قلنا ذلك ترجيح في الثواب

فيهم من العترة

وذكرنا ان قوله تعالى يزدادوا ايمانا مع ايمانهم

المراد به اليقين لانفس الائمة

وكل مؤمن يعرف حقيقة كافي حال نفسه وعقله وحركته وكذا الرسل والانبيا عليهم الصلاة والسلام بعد وفاتهم رسل وانبيا حقيقة لا ملكا لانه المقصود بصفة الشورى والايام هو الروح وهو باق لا يتغير بالمرور عمدة السلف

انما يكون من الخوبة وهي الكبيرة وكذلك قوله عليه السلام صعدوا خلف كل بر وفاجر فلو خرج من الايمان لما امر بالصلوة خلفه واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لم تمشكون قلنا المراد به الطاعة في الشك لانهم قالوا المينة حل لانه مذبح الله تعالى لما نزل الله تعالى هذه الآية ولا تأطوا اطاعكم بذكر اسم عليه واما قوله تعالى ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نار خالدا فيها قلنا المراد منه الكفار لان التعدي انما يكون من الكفار واما قوله عليه السلام لا يزي في الزاني حين يبرق وهو مؤمن قلنا هذا اخراج الكلام مجرى العادة لان العادة الظاهرة والغالب في زمن النبي عليه السلام عدم الزني واما قوله عليه السلام الصلوة عماد الدين فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين قلنا المراد به تركه من حيث الاعتقاد واذا تركه من حيث الاحتياط صار كافرا **فصل** ثم الذنوب على وجه منها ما يكون بعينه وبين ربه كالزني واللواط ونزب الخ والكذب والخيانة والبهتان اذا لم يبلغ الخبز يرفع لهوبة اما اذا بلغ الخبز لا يرفع بالتوبة مالم يجعله في حل وكذلك اذا زني بامرأة لها زوج فيلحقه الخبز لا يرفع بالتوبة مالم يجعله في حل واما ترك الصلوة والزكاة والصوم لا يرفع بالتوبة الا بقضاء الفوات **فصل** قانا اصل السنة والجمعة العبد ما خوذ بما قصد بظلمة نحو الزنا واللواط وغير ذلك ما اذا خطر به لاله ولم يقصد لا يؤاخذ به وقال بعضهم لا يؤاخذ به في صورتين جميعا وجميعهم قول النبي عليه السلام ان الله تعالى عفى عن امتي ما خطر به لاله مالم يتكلم به وحتنا قوله تعالى وان تبدوا ما في انفسكم او خفوه بما يكلمكم به الله احد بجاز يكلم الله فثبت انه مؤاخذ بقصده وما ذكرتم من الحديث محمول على ما اذا خطر ولم يقصد اما اذا قصد فلا **فصل** قالت الجهمية الايمان هو المعرفة بالقلب دون الاقرار

المراد به اعتقاد

قوله الله تعالى ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نار خالدا فيها

المراد به اليقين لانفس الائمة

ترجيح هو والله صح مجرى العادة لان الظاهر والغالب في زمن النبي

المراد به اليقين لانفس الائمة

ما يمتد فيها مع التردد من فروع اهلها من هذه الآلة واليك ايها كافي الى طر

ما يمتد فيها مع التردد من فروع اهلها من هذه الآلة واليك ايها كافي الى طر

الصغير الذي هو الله سبحانه
عنه وسلم وان لم يتبع
ذكره اولاد الكفار عليه

انظر ايضا لا ترجعوا

۹. بتر کهنه
المراد به التکلفه
ما یثقل علیها
الدوام و قوی
به عدم البطاقت
افساده کفری التفکیک
لا یجعلنه قرة
و فضائیر یتمیم

أخبركم انهم
الملك صادق
تحت وفاءه
٢

قسي في
انما الزبد
لزر العوج
المنحرف
وقيل اعطف غنا السج
اعطف وارسل من الغدا
من السار فمع انه يغاك عن
بوه القلة الثالثة على عاظم
الامة منه

انما في

حاروت وماروت طمان انزلهم الله تعالى في الارض ليعتقوا انما يفعل بعض الناس سحر لا مفعول ولا مفعول
 غيبا فطلب الناس منها تعلم السحر ليعتقوا انهم يفعلون السحر فاعلموا ان السحر لا يكون الا بالعلم
 فماتوا في ذلك الزمان واشتغل الناس بالسحر واشتغلوا بالامور الكثر امة والكفر
 ودعوى النبوة فبعث الله هذين الملكين ليعتقوا انما يفعل بعض الناس سحر حتى يعلم الناس ان السحر
 والمعوذ والفرقة بين ما فعلوا الناس سحر حتى يعلموا ان السحر لا يكون الا بالعلم فماتوا في ذلك الزمان
 الله تعالى لتعليم ما الناس سحر

من غريب وانما قال ابو حنيفة رحمه الله لا ادري احتياطا لتعارض الأدلة **فصل**
 ثم الخاطبون اربعة اصناف الملائكة وبنو آدم والجن والشیاطين انما الملائكة
 فكان من وجد منه الكفر فهو من اهل النار وعليه العقاب كالمسلم عليه العقوبة
 وجد منه المعاصي فعليه العقاب كالمسلم عليه العقوبة حاروت وماروت وكل من وجد
 منه الطاعة فهو من اهل الجنة ولا ثواب له وانما الشیاطين كلهم من اهل النار
 وانما بنو آدم كلهم من اهل الجنة اذا كانوا مؤمنين وانما الجن كل من وجد منه
 الكفر فهو من اهل النار ومن تاب وآمن فلا الجنة ولا النار له عند الله
 رحمه الله كالملائكة صلوات الله عليهم وقال ابو يوسف وحجة والشافعي رحمهم
 الله الثواب والجنة لله وحده رحمه الله القياس ان لا يستحق العبد الثواب على الله
 تعالى بالطاعة الا ان الله ورد في بني آدم فصاعدا ولا عن القياس وكل من
 يقول بانه يستحق الثواب بالطاعة فعليه الدليل الا ان الله تعالى ومحمد هم بان يفر
 لهم ذنوبهم اذا تابوا يدل عليه قوله تعالى يا قومنا اتوبوا الى الله وامنوا به
 الى اخر الآية وحجتهم اذا كان لهم العقوبة عند المعاصي علمنا ان لهم الثواب
 عند الطاعة وليس لهم اكل وشرب ولكن لهم شتم وذلك غناء لهم ولهم
 التناهل كما في بني آدم وما يتصل به **فصل** في موقة نسل الشیاطين
 قيل انها تبصر بيضات وتخرج منها الولد وهذا هو الصحيح وقد جاء في الخبر
 اذا فرحوا على معصية بني آدم تبصر بيضات فيخرج منها الولد وقد جاء
 في الخبر ان في احدی فخذیه فرجا فيجاء مع نفسه فيخرج منه الولد وهذا رواية
 شاذة وقد جاء في الخبر انه يدخل ذكره في دبره فيخرج منه الولد وهذا غير
 صحيح والصحيح هو الاول وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قلت لعن
 للشیاطين النارية والمغنية والسكران معناه يعاقبونهم ويصلبهم انما الملائكة

هذا الفصل
 في معرفة من
 في الجنة
 في اخر
 في الاخر
 ذكرنا في
 في الجنة

ثم الخاطبون اربعة اصناف الملائكة وبنو آدم والجن والشیاطين انما الملائكة

اما المجامعة كما يحصل بينه وبين بني آدم لان الشیاطين ليس لهم عمل على
 بني آدم والذي يروى ان سليمان عليه السلام زال عنه ملكه اربعين يوما
 وان الشیاطين كان يتواصل الى نساء وجواریه فتولد الاكراد الذين
 يسكنون الجبال فلما عاد اليه الملك عزلهن عن نفسه قلنا هذا غير صحيح و
 الصحيح انهم ما يتواصلوا الى نساء وجواریه **فصل** الغنا افضل من
 الفقر وانه اخذ بعض متبخنا وقال عامة متبخنا الفقير الصابر خير من
 الغني الكاروب اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله وانقصوا على ان الفقير الصابر
 خير من الغني المبذر والبخل وحجة الفرق الاول قوله عز وجل ووجه ضلاله انه قد
 عاكف فاعني من عليه بالغناء كما من عليه بالهدى فلو كان الفقير افضل
 لم يكن للامتنان معنى وقاعدة وكذلك الانبياء كانوا اغنياء كداود
 وسليمان ويوسف وابراهيم وشعيب عليهم السلام والصحابه كانوا اغنياء
 حتى روى ان عبد الرحمن بن عوف طلق امراته في مرضه فمضوا على ربيع
 ثمنها على ثمانين الف درهم وفي رواية على ثمانين الف دينار وكذلك روى
 عن النبي عليه السلام انه قال كاد الفقر يكون كبرا ولان الغناء جمع بين
 العبادتين عبادة النفس وعبادة المال فيكون الغناء الغناء افضل
 من الفقر وكذلك روى عن النبي عليه السلام انه عليه السلام قال نعم
 المال الصالح للرجل الصالح وحجة الفرق الثاني قوله عز وجل كلا ان
 الانسان ليطغى ان رآه استغنى وعن النبي عليه السلام انه قال عرضت
 على صفاتي كنوز الدنيا فما كنت قبلها فقلت اجوع يومين واشبع يوما
 وكذلك روى عن النبي عليه السلام انه قال اللهم اخيمني مسكينا واميتني
 مسكينا واحشرني في زمرة المساكين ولان الانبياء كانوا افقر من مثل

واما الشیاطين
 تواصلوا الى نساء
 وجواریه فتولد
 الاكراد الذين
 يسكنون الجبال

نعمت امراته
 ثمنها
 على ثمانين
 الف دينار

لا كانت فقلت
 نعمت امراتي
 الخ

الحكمة ايم بن علي بن ابي طالب

ذكرنا ويحيى وعيسى والخضر والياس عليهم السلام وكثير من الناس يدل عليه انه
مات اربعون نبيا في يوم واحد من الجوع والقمل وبني عليه السلام اختا
الفقر وقال لكل بني حوفة وحرفتي اثنان الفقر والجهد ومن اخبرها فقد اجبني
ومن اغصتها فقد اغضني وفي خبر آخر الفناصة في الدنيا متعة في الآخرة
وفي خبر آخر يدخلون الجنة قبل الاغنياء بنصف يوم وهو خمسمائة سنة
من سنين الدنيا فيثبت ان الفقر افضل والجواب عن احتجاجهم بقوله ووجد
عائدا فاعني اى غناك بالقناعة لان الغنا غنى القلب لا غنا المال والثاني
اغنك بالعلم وهو الجواب عن قولهم والانبيا كانوا اغنياء قلنا كانوا اغنياء
بالقلب ولم يتفتوا الى الدنيا والمال في ايديهم ولم يطمعوا بها واظفوا من كسب
انفسهم وفي خبر الدنيا ملعونة وملعون ما فيها الا العالم والمتعلم وفي رواية
الا ذكرا لله تعالى واما قوله كاد الفقر يكون كبرا قلنا الماديه الفقر عن العلم عن
الصبر لا عن المال **فصل** قالت القدرية بقرض على العبد الاكتاب وطلب
المال وقال اهل السنة والجماعة ان كان له قوت فاكسب رخصة وان كان
مضطرا او له اهل وعيال فاكسب عليه فريضة وقالت المنقضة والكلامية
الكسب حرام ووضع المال حرام لان التوكل على الله واجب قال الله تعالى
وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين والاكتاب يرفض التوكل وذلك لا يجوز
لان الله تعالى يبرقه من حيث لا يحتسب الا انا نقول التوكل على الله فريضة والا
لا يرفض التوكل لان التوكل من صفة القلب وهو الثقة بالله تعالى والخوف
والرجاء من الله تعالى ورؤية الرزق من الله تعالى لان رؤية الرزق من الكسب
كفر وضلال ومن الله دين وشريعة يدل عليه ما روى عن النبي عليه السلام انه
قال من طلب الدنيا حلالا استعفا قاعن المسئلة وسعيها على عياله ونطقا

في خبر آخر
اي غناك بالعلم
والجواب عن قولهم
الانبيا كانوا
اغنياء قلنا
كانوا اغنياء
بالقلب حيث
لم يتفتوا الى
الدنيا
او كان له يكون
مستورا اى عي
الناس من غيرة
عزته
ان كان له قوت
فالكسب عليه
فريضة وقالت
المنقضة

الحكمة ايم بن علي بن ابي طالب

وتعطفنا على جاره وجاء يوم القيمة وجهه كالقمر ليلة البدر ومن طلب الدنيا حلالا
مخاضا مكثرتا القى الله تعالى وهو عليه غضبان يدل عليه ان النبي عليه السلام
كان يذخر لنفسه قوت سنة وكذلك قوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم
فلو كان الاكتاب حراما لما امر الله تعالى بالانفاق من المكسوب وكذلك امرنا
بائتاء الزكوة ولو كان الاكتاب حراما لما امرنا بايتاء الزكوة ثم الدليل على ان
الاكتاب من مال حلال ليس بحرام ان الانبياء كانوا متوكطين مكسبين
لان ادم عليه السلام كان زارعا وادريس عليه السلام كان خياطاً ونوحا
عليه السلام كان نجارا وابراهيم عليه السلام كان تاجرا وموسى عليه السلام
كان اجيرا ومحمد عليه السلام كان غازيا حتى روى في الخبر بعثني الله بين يدي قديم
الساعة بالتيقظ وجعل رزقي تحت ظل رحمي وجعل الذل والصغار على
خالفني من تشبه بقوم فهو منهم فثبت ان الاكتاب ليس بحرام **فصل**
ثم لا نبياء عليهم السلام ليس عليهم حساب ولا عذاب ولا سؤال القبر
قلنا كل اطفال المؤمنين ليس عليهم حساب ولا عذاب القبر وكذلك القشرة
الذين بشرهم الرسول بالجنة ليس عليهم حساب وهذه اهل حساب الخائفين
اما حساب العوض للانبيا والصحابة جميعا يقال فعلت كذا وعفوت
عنك وحساب المناقشة يقال لم فعلت كذا **فصل** قال بعض اهل
الباطل ان الله تعالى خلق الاشياء كلها ولم يبق بسى غير مخلوقة
حتى يخلقها الآن وكل ما كان مخلوقة فرغ حتى ان الثمار في الاشجار
كلها مخلوقة الا انها غير ظاهرة ونحن لانراها وصح في الحقيقة مخلوقة
واخرجوا بقوله هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وقال اهل السنة
والجماعة ان الله تعالى قد رما هو كائن الى يوم القيمة ولم يخلقها حين قد

او فرضنا الدنيا
الزكوة بالمال
فعلنا ان الكسب
من المال الحلال
ليس بحرام لانه
الانبيا كانوا
متوكطين ورحم
مكسبين لان
آدم عليه السلام
نسخ
ولا عذاب ولا
سؤال القبر
وهو ان يقال
فعلت كذا
فخلقها
في خلقها
في خلقها

اما حساب
المناقشة
يقال لم
فعلت كذا

سورة الاحقاف

سورة الاحقاف

وانما يخلقها بعد ذلك في كل وقت واوان خلق ما مضى وفي المستقبل يخلقها بكل
 عليه قوله تعالى كل يوم في شان قال عليه السلام نشانه الذبيحة وكيت ويعود
 وينزل وعن علي رضي الله عنه انه سئل عن قوله تعالى كل يوم في شان فقال نشانه
 ان يتولى النطفة من اصلاص الالباء الى ارحام الائمة ثم يصور صورة ثم يخرج
 من بطن الام الى الدنيا ثم يميت ثم يبعثه يوم القيمة يدل عليه ان الله تعالى قد ر
 يوم القيمة وليس مخلوق لانه لو كان مخلوقا لكان يخن في القيمة وليس كذلك
 عليه ان الله خلق القلم وقال كتب ما هو كان الى يوم القيمة فان قيل القلم هل فيه حية
 قلنا ليس فيه حية لكنه جماد يشترطه الله تعالى مما يستنطق الاحياء فان قيل
 ايش الحكمة في ان الله تعالى امر القلم بان يكتب على التوح المحفوظ ما هو كان الى يوم
 القيمة قلنا لكي يعلم ان الله تعالى يعلم الغيب ولا يعلم الغيب الا الله تعالى
فصل قالت المعزلة والرافضة والجمية كرامات الاولياء باطلة اما معجرات
 الانبياء ثابتة صحيحة واحتجوا وقالوا لو قلنا بان كرامات الاولياء
 ثابتة لبطلت معجرات الانبياء ولا يكون فرق بين الانبياء والاولياء
 ويقولون ما تحتجون علينا من كرامات يرسم في قوله تعالى وهزي اليك بحزن
 الخلة ذلك كرامة عيسى عليه السلام وكذلك في قوله تعالى كلما دخل عليها
 ذكرنا المحراب وجد عندنا رزقا فاذك كرامة ذكرنا وقال اهل السنة والجماعة
 كرامات الاولياء جائزة وصح لا تخدع في معجرات الانبياء وصحتها ثابتة
 مراتب معجرات الانبياء وكرامات الاولياء ومخادعات الاعداء وانما هي
 معجزة لانه تعجز غير النبي عليه السلام من الانبياء بها مثل عصاء موسى عليه
 السلام وانشقاق القمر وغير ذلك والفرق بين المعجرات والكرامات اما معجرات
 الانبياء وبراه الكافر والمسلم والمطيع والفاسق واما كرامات الاولياء
 براها نية

ان يصدق

انما

الروافض

بها

وجوه ذلك معجزة
مكرية بوضع انبياء
الامر عليه قاضي

لانها نية

بمحنة نية

عيسى عليه

عليه السلام

بها نية

الاولياء لبراهات اولي مثله وللايه الفاسق والثاني وهو ان المعجزة
 كلما اراد النبي عليه السلام يقدر على الجاد حافيد عوائد فيظهر له معجزة واما
 الكرامة لا يكون الا في الاوقات المخصوصة يريد الله تعالى والفرق الثالث
 يعرفها النبي وهو ان المعجزة يعرفها النبي عليه السلام وتوجب عليه ان يقرب بنفسه اوليا بها
 معجزة من الله ثم يظهر لغيره لانه لو انكرها لكانت معجزة بغيره واما الكرامة فلا
 يعرفها الاولي بانها كرامة من يقول انها كرامة غيره من المؤمنين واما مخادعات
 الاعداء في المدة هب عند اهل السنة والجماعة ان الشياطين يصنعونهم الله على ابي
 صورة فيجعل نفع عصفور ابن يدي الانسان فيوسوس للانسان و
 يدل على ان كرامات الاولياء جائزة قصة اصحاب الكهف حين خرجوا من
 القار لم يطل شعورهم ولم يترق نباههم وكانوا كالعوام كما قال العالم الذي
 الجار ويدل عليه قصة اصف قال الله تعالى قال الذي الذي عنده علم الكتاب
 انا اريكه قبل ان تدركك طرف فلما جاز ان يكون له كرامة بسبب سليمان
 جاز ان يكون لهذه الامة كرامة بسبب النبي عليه السلام **فصل** قالت المعزلة
 ان الشياطين ليس لهم عمل على بني ادم ولا يمكنهم ان يوسوسوا وفسوسوا
 يوسوسهم وكذلك كبرن قالوا ليس لهم عمل على بني ادم وقال اهل السنة والجماعة
 لهم عمل على بني ادم في الظاهر والباطن اما في الباطن لما روي عن النبي عليه
 السلام انه قال ان الشيطان يجري في بني ادم مجرى الدم فثبت ان لهم
 ولا يتبع في الباطن فيوسوسوا للانسان ويدعو الى الشر واما في الظاهر
 فيزين المعاصي في قلوب العباد ليقول له تعالى فزين له الشيطان فان قيل اي
 شئ الحكمة في انهم يروننا ونحن لا نراهم قلنا هم خلصوا على صورة شبيهة
 فلورايها هم لم يقدر على تناول الطعام والشراب فسيروا عنار حمة من الله

يعرفها النبي

ويعلمها

منه

كرامة منه

بها

في انفسهم

يخفون

خفا في نية

بها

بها

بها

بها

بها

بها

سنة غيباله على الطائفة

اول نية

يقربها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

تعالى وانما اتجنت فخلقوا من الريج واصل الريج لا يرى فكذلك ما خلق منه واما
 الملكة خلقت من النور فلو راينا لطارات ارواحنا وانفسنا اليهم واما قوله واما قولهم
 بان النفس توقفهم في المعاصي قلنا نعم ولكن بواسطة وسوسة الشيطان
 قال الله تعالى الذي يوسوس في صدور الناس **نفس** في اثبات الرسالة
 لما ثبت ان للعالم صانعا عالما حكيمًا فمن حكمته ان لا يعطل عبده
 عن الاوامر والنواهي لانه لو عطلهم لايكون حجة عليهم يوم القيمة ثم الام
 والهي انما يكون بالخطاب في المتأففة ولا وجه الى الخطاب بالمتأففة
 لان الدار دار ابتلاء والايان بالغيب فريضة وفيه الولى والعدو فلو
 خاطبهم في هذه الدار لايكون فرقاً بينهم فخاطبهم بالتفصيص وهو الرسل
 وبعث اليهم في كل عصر وزمان رسولاً من وقت آدم الى نبينا محمد عليه
 السلام وجعل لهم معجزة خارجة عن الطبع والعادة لا لزوم الحجة عليهم
 ثم الدليل على نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الايات الباهرة والنج
 الطاهرة منها القرآن واشتقاق الفروخين الجذع وسبج الخصا في يده
 وتكثير الطعام القليل ببركة دعائه واما معجزة في القرآن من وجهين
 احدهما من جهة الغنم ونظمه واجازه واختصاره واستعمال معان كثيرة
 تحت الفاظ قليلة والثاني من جهة المعنى لانه اخبر عن علم الغيب فكان محققاً
 منها قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شئتم آمنين فكان كما قال في الآية
 وكان كما قال لان اليهود وجدوا في النورية اذا تمتوا الموت يموتون فامتنعوا عن ذلك
 وكذا عباد النصارى الى المباشرة فامتنعوا عن ذلك لانهم وجدوا
 في الانجيل اذا فعلوا ذلك ميتوا بقوله تعالى ندع ابناؤنا وابناؤكم
 وبناتنا وبناتكم وبناءكم وانفسكم ثم ينزل فنجعل لعنة الله

في الآية انهم اذا
 فعلوا ذلك بقوله
 تعالى ندع ابناؤنا
 وبناتنا وبناتكم
 وبناءكم

والنفس التي
 لا تتركها الا
 الله تعالى

لعنة الله على الكاذبين ولان الله تعالى اخبر عن قصص الاولين ونبأ الآخين
 ونبأ محمداً عليهم السلام لم يخرج من المدينة وما قرأ شيئاً من الكتب ولم يتلمذ لاحد
 علمنا انه اخبر من القرآن ولم يكن منه وانما يكون من الله تعالى فيجب الامتنان
 لاوامره والانشاء عن نواحيه ثم الدليل على القرآن معجزة قول الله تعالى
 قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو بعضهم
 بعضهم ظهيرا
 واما تكثير الطعام القليل فقصة ان ابا بوب الانصارى رضى الله عنه اضافه
 الى بيته فذبح جدياً وله من الطحين اربعة اميناء فشبع اهل المدينة وكلام
 الجدي المسمومة فظاهر **فصل** ان نبينا محمد عليه السلام الان هو رسول
 ام لا قالت اما تقيضة والكرامية العرض لا يبقى زمانين ولهذا قالوا ان نبينا
 محمد عليه السلام الان ليس برسول وقال ابو الحسن الاشعري المزسول عليه
 السلام الان في حكم الرسالة وحكم النبي يقوم مقام اصل النبي الا يرى
 ان العدة تدل على ما كان من احكام النكاح وكذلك المتوضي اذا صلى فبقية
 احداث فذهب ليتوضا يكون في حكم الصلوة ولا يكون من افعال الصلوة
 لانه لو كان في افعال الصلوة لكان لا يجوز مع احداث وكذلك نبوة نبينا محمد عليه
 السلام معرض والعرض لا يبقى زمانين ولكنه في حكم الرسالة والدليل على
 ان العرض لا يبقى زمانين فان من صلى الظهر او الفجر منها لا يقال بانه في الصلوة
 لانه لو كان في الصلوة لا يجوز له اكل وشرب وكلام فثبت ان العرض لا يبقى زمانين
 في وقتين مختلفين وانا نقول رسول في كمال لانه لو لم يكن رسولاً في الحان
 لا يصح ايمان من سلم وامن به وكذلك نقول في الاذان اشهد ان محمداً رسول
 ولا نقول اشهد ان محمداً كان رسول الله وكذلك الحكم في سائر الانبياء عليهم
 السلام **فصل** قالت المعنزلة المعراج لم يكن لانه جاء في فيه ان محمداً رسول

الارادة العدة
 لا كانت من افعال
 الصلوة
 انما في قوله
 مقام النبوة
 وكذا في قوله
 لا يجوز الصلوة
 من الحان النبوة
 لا يجوز ان يكون
 والشرب والاكل

زمانين مختلفين

وخبر الاتحاد بوجوب العلم ولا يوجب الاعتقاد وقال اهل السنة والجماعة المعراج كان
 صحيحا الى السماء لانه روى عن ائمة الصحابة نحو ابي سعيد الخدري وانس بن مالك
 ومالك بن صفصفة وابن عباس وانهما في رضى الله عنهم انهم قالوا المعراج الى السماء
 ظهرنا شبيبين الاشرار والمعراج اما الاشرار من مكة الى بيت المقدس لان مكة المعزلة
 لانه كورد به النص قال الله تعالى سبحان الذي اسرى بعبيده ليلا من المسجد الحرام
 الى المسجد الاقصى والاشرا هو الشيب بالليل ومن انكر الاشرا يكفر واما المعراج
 من الارض الى السماء التابعة للثبوت لا دليل قطعي والدليل على ان المعراج
 ثابت لما روت انهما في رضى الله عنهما انها قالت قال لها النبي عليه السلام
 الا احد تكلم يا عجب ما ريت قالت بلى يا رسول الله فقال تخليص السلام كنت نائما
 وقلبي يقظان وجاء جبريل وذكر حديث الى اخره ثم اخلف في ان النبي صلى الله
 على ربه ليلة المعراج ام لا قيل اراه بقلبه وما اراه بعينه لما روى عن النبي
 عليه السلام قيل له هل ريت ربك ليلة المعراج فقال سبحان الله ريت بقوه اوى
 وما ريت بعيني وعن عائشة رضى الله عنها انها سألت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن الرؤية فاجابه مثل ذلك قال الله تعالى ما كذب الضواء ما اى الضاء
 الرؤية الى الضواء لا الى العين والمعزلة احتجوا النفي المعراج بقوله تعالى وما جعلنا
 الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس وقالوا المعراج كان في الرؤيا لان العقل لا يقبل مثل
 ذلك والعقل حجة الله تعالى على خلقه لان الله تعالى خلق آدم على صورة كشيعة
 ومن طبيعة السفل والحبوط واما العلو من طبع الطيور فلهذا لا يفتح المعراج
 والجواب عنه ان نقول انما يرى نفسه في المنام انه في السماء وانما ينظر شخص
 النبي عليه السلام ان كان ذلك في البقطة واما قوله بان من طبيعة السفل قلنا
 نعم ولكن هو لا يصعد بنفسه وانما عرج به بقوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبيده

نحو كثير من الصحابة
 وظهرنا شبيبا
 لانه كورد به النص

كانت ثابت
 الا احد تكلم

في الرؤيا
 في المعراج

واما قال
 يعلم ان المعراج
 لم يكن الا بقدرة
 راحة واما
 الى منى

ثم قوله

بعبيده ليلا ولم يقل انه سرى بنفسه الا يرى ان البحر والمد من طبقة السفل ومع
 هذا اذا رماه ان يصعد الهواء فالنبي عليه السلام اذا كان مركبة البراق وجبريل
 عليه السلام سائقة والله تعالى هاديه اولى ان يصعد السماء وكذلك من ان
 فوسا يمكن ان يرى به السهم في الهواء فالنبي عليه السلام اذا كان السرى
 فوسا ومركبة البراق وجاديه جبريل باذن الله تعالى اولى ان يجاوز السموات
فصل قالت المعزلة والشيعة العرش هو الملك والكرسي هو العلم قال
 تعالى وسع كرسيه السموات والارض اى علمه وقال اهل السنة والجماعة
 لا يجوز ان يكون العرش هو الملك لان الله تعالى قال ويجعل عرشك فوقهم
 يومئذ ثمانية والملك لا يحتاج الى الحمل وكذلك روى عن النبي عليه السلام
 الله قال لما خلق الله تعالى العرش خلق ملائكة فقال اجعلوا عرشى فلم يستطيعوا
 ان يحملوا قال الله تعالى لو خلقت مثل عدد الريح وقطر المطر فلم يستطيعوا
 ان يحملوا اما ان يستعينوا فقالوا اللهم اغثنا فسموا انداء من الله تعالى قوله
 لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقالوا فحملوا العرش واستوى على رؤسهم
 وهم اربعة في الدنيا وثمانية في الآخرة قال الله تعالى ويجعل عرش ربكم فوقهم
 يومئذ ثمانية والملائكة الاربعة الذين يحملون العرش لكل واحد منهم اربعة
 اوجه اما الحكماء في خلق العرش قال بعضهم قبله دعاء الملائكة ويرفعون ايديهم
 الى العرش وقت الدعاء وقيل مائة الملائكة ينظرون اليه فيرون جميع ما كان
 في السموات والارض واختلصوا في العرش قال بعضهم سر من نور وقال بعضهم انه
 يا قوته حمراء **فصل** قالت المعزلة ليس علينا ملائكة ولا حفظه وكل ما يعمل
 الانسان فانه تعالى عالم به يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء وانما يحتاج الى
 الحفظ ان لو كان جاهلا ولا يعلم ماذا يعلم عباده والله تعالى لا يحتاج

قاله النبي
 فان النبي
 وجاء به
 لا يجاوز

قوله
 لا كفيته

الى ان يركب عليه ليكتب اعمالهم قلنا انما يركب عليهم ليكون حجة على العبد يوم القيمة
 فاذا انكر العبد الافعال يشهد عليه الملكان واذا نسي يكون الكتاب حجة عليه
 قيل يا اي شئ يكتبون قيل لم قال الضحك ينزل كل يوم ملكان مع كل واحد
 منها صحيفة وقال مجاهد ساند قلمها ويريقك مدادها ويدك كتابها وال
 اصح لان الله تعالى قال اقرأ كتابك وهذا يدل على انه كان كتابا وحاصلا
 الجواب اننا لو من بما جاء بالنص والاشعار ولا يشغل بكيفيته وان كان
 ياباه العقل والقياس قال اهل السنة والجماعة يحفظه من على كل واحد
 من اثنتان بالليل واثنتان بالنهار ينزل ملكا لليلة ويحسب ملكا القليل
 وليس كما قال بعض الناس ينزل كل يوم ملكان غير الله تعالى كانا عليه بان
 يدل عليه قوله تعالى وان عليكم لحافظين كراما كاتبين وقوله انما نسبح
 سرهم ونجورهم لي ورسلا اليهم يكتبون **فصل** قالت المعتزلة اذا امر الله تعالى
 بالنفخة الاولى ينفى السموات والارض والجنة والنار والارواح ثم يخلقهم
 الله تعالى يوم القيمة مرة اخرى واحجوه بقوله تعالى هو الاول والاخر ثم ان
 الله تعالى كان في الازل حيث لم يكن معه احد من خلقه فكذلك وجب ان لا
 يبقى في الآخرة شئ حتى لا يبقى بقائه احد ليكون له هذا الاسم خاصة قال
 اهل السنة والجماعة الجنة والنار هما دار الخلود وهما اللثواب والعقاب
 فلا تفتيان يدل عليه قوله تعالى ونفخ في الصور فصعق من في السموات
 ومن في الارض الا من شاء الله يعني الجنة والنار واهلها من ملائكة الغداة
 والاحياء والعين وقال اهل السنة والجماعة سبعة لا ينفى العرش والعرشي
 والارواح والانس والجن والنفوس والقلوب والجنة والنار باهلها والارواح **فصل** قالت الجهمية
 اذا دخل اهل الجنة الجنة واهل النار النار وجميع اهل الجنة بقدر اعمالهم
 الصخرة على قنات اهل النار
 ففهم انه المدين على قدر رتبة
 لا يعارضه النص والظاهر مع انه مؤل بان المراد بجهنم
 طبقة من طبقاتها المختصة بعصاة المومنين فانهم اذا
 خرجوا منها ذهبوا الى الجنة حتى لا يكون فيها احد

على اي شئ
 قلمها بيد

فقد ذكر وجبه سبعة
 في الاخر حتى لا يبقى
 معه احد يكون الى

واما ما روي عن النبي
 عليه السلام انه قال لا يات
 على وجه يوم يصعق
 الى حواشيها وليس
 فيها احد يستدرك
 الجهمية وفي المرحلة
 الصخرة على قنات اهل النار

ففهم انه المدين على قدر رتبة
 لا يعارضه النص والظاهر مع انه مؤل بان المراد بجهنم
 طبقة من طبقاتها المختصة بعصاة المومنين فانهم اذا
 خرجوا منها ذهبوا الى الجنة حتى لا يكون فيها احد

فما هم واهل النار اذا قهر الله بقدر اعمالهم وكفرهم ثم ان الله تعالى ينفى الجنة والنار
 واحجوه بقوله تعالى هو الاول والاخر على ما ذكرنا ونحن النبي عليه السلام انه قال
 سيناتي على جهنم يوم نصف النجوم وليس فيها احد وقال اهل السنة والجماعة الجنة
 والنار هما دار الخلد وهما اللثواب والعقاب فلا تفتيان على ما ذكرنا ولانه لا يجوز
 من الظلم والجور قال الله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين واموالهم بان لهم
 الجنة اشترى اهل الجنة الجنة بايمانهم والدرجات باعمالهم والروية بنيتانهم
 والكفار اشترى والنار بنيتانهم وكفرهم ورايتان من اشترى دارا واشترى الثمن
 لا يحسن من البائع ان يستدعاه منه فان فعل يكون في كيد ظلم او جور والله
 تعالى منزله عن الظلم والجور واما قوله تعالى هو الاول والاخر قلنا نعم ولكن
 هو باق لا بابقاء احد واخلق باق بابقاء الله تعالى فظهر التفقة بين الخالق والمخلوق
 واما معنى الجنة قلنا اخرج العصاة من النار وذهبوا الى الجنة بقي صحاب ليس فيها
 احد وهذا هو معنى **فصل** قالت المعتزلة الرضاء والسخط ليسا من صفات الله
 تعالى لان الله تعالى لا يتغير عليه الاحوال وكلما ما ذكر الرضاء والسخط اراد به الجنة
 والنار وقال اهل السنة والجماعة الرضاء والسخط من صفات الله تعالى للارادة
 بلا كيف ولا تشبيه ولا تنقيح من حال الى حال كس الصفات مثل الارادة والسمع
 والبصر والكلام والدليل على ان الرضاء غير الجنة قوله عز وجل خذواهم عند
 ربهم جنات عدن تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ابدا رضي الله عنهم ورضوا
 عنه وكذلك قوله تعالى يبتغى بهم برحمة وكذا قوله تعالى ومساكن طيبة في
 جنات عدن ورضوان وكذلك في طرف السخط قوله تعالى ومن يقبل مؤمنا
 متعمدا فخر او خالدا فيها الى قوله وغضب الله عليه ولعنه ففضل بين الرضاء
 والسخط والجنة والنار وسئل الشيخ الامام المفسر نصر بن حمر الجبلي

دار الخلد

شريح

الفرق بين
 الجنة وبين النار
 هي اربعة وهذا
 هو الخبر
 وكل موضع ذكر
 الرضاء والسخط
 اراد به الجنة

فصل الفرق بين
 الرضاء والسخط

فرير الحسني

رحمة الله ان الله تعالى هل يغير صفاته فأجاب وقال هذا سؤال محال لان الله تعالى
 بجميع صفاته واحد جميع صفاته واحد قديم فلو غير شي من صفاته تكون تلك الصفة محدثة مخوفة
 وصفاته الله تعالى غير مخلوقة وهذا كما بان ان الله تعالى هل يغير ان يخلق
 مثله وأجواب عنه ان هذا السؤال محال لان الله تعالى قديم فلو خلق شيئا يكون
 ذلك مخلوقا فكيف يكون مثله والله تعالى كان شيئا في الازل فوجب ان لا يكون
 غيره مثله **فصل** في سؤال الجهمية ان الله هل يعلم عدد انفس اصل الجنة والنار
 ام لا فان قلت لا فقد وصفت الله تعالى بالجهل وان قلت نعم فقد قلت بان اصل
 الجنة والنار يفتيان والجهنم عنده ان تقول والله تعالى يعلم ان انفس اصل الجنة
 والنار ليست بمعدودة ولا تنقطع فان قيل اذا قلتم بان اصل الجنة والنار
 لا يفتيان فقد سويتهم بنهم وبين الله تعالى قلنا لا يكون تسوية بينهم وبين الله
 تعالى لان الله تعالى اول قديم بلا ابتداء وآخر حكيم بلا انتهاء واصل الجنة
 والنار محدثون وانما يبقون ولا يفتنون بابقاء الله تعالى اياهم والله تعالى
 باق لا يلبقاء احد فلا يكون تسوية بين الخالق والمخلوق **فصل** قال الشيخ الامام
 الاجل رحمه الله اول من تكلم في هذا المذهب الاعتراف رجل يقال واصف بن عطاء
 وتابعه عمر بن عبيد تلميذ الحسن البصري رحمه الله فلما كان في من هارون الرشيد
 خرج ابو الحذيل الملقب فضنف لهم كتابين وثبت فيهم وجمع علومهم
 وسحق ذلك الكتاب اصول الجنة فكلموا راء رجلا قالوا له خفية هل ترا
 اصول الجنة فان قال نعم عرفوا الله على مذاهبهم والاصول الجنة العدل
 والتوحيد والوعد والوعيد ومسئلة بين بين اما مسئلة بين بين فكل من
 ارتكب كبيرة يخرج عن الايمان ولا يدخل في الكفر عندهم بل يكون منزلة بين
 المنزلتين واما العدل فقالوا بان الله تعالى لا يخلق الله ولا يقضي به

لا والله تعالى بجميع صفاته
 واحد جميع صفاته
 قديم فلو غير شي من صفاته
 تكون تلك الصفة محدثة مخوفة
 وصفاته الله تعالى غير مخلوقة
 وهذا كما بان ان الله تعالى
 هل يغير ان يخلق
 مثله وأجواب عنه ان هذا السؤال
 محال لان الله تعالى قديم فلو خلق
 شيئا يكون ذلك مخلوقا فكيف يكون
 مثله والله تعالى كان شيئا في الازل
 فوجب ان لا يكون غيره مثله

والله تعالى ما خلق شيئا في الازل
 فوجب ان لا يكون غيره مثله
 فالجواب عن هذا السؤال محال
 لان الله تعالى قديم فلو خلق شيئا
 يكون ذلك مخلوقا فكيف يكون مثله

ابو الهزلي

بين البين

به لانه لو خلق الله وقضى به ثم يعذبهم على ذلك يكون جورا والله تعالى عادل
 لا يجوز وانما الثاني بان القرآن مخلوق وكذا سائر صفاته لانا لو قلنا بانه غير
 مخلوق لا يكون توحيدا وانما الثالث قالوا بان الله تعالى اذا وعد عباده ثوابا لم يوف
 لا يجوز ان يخالف وعده لان الله تعالى لا يخالف الميعاد واذا اوعد وعيدا
 لا يجوز ان لا يعذبهم ويخالف وعيده لان في كلام الله تعالى لا يجوز وقال
 اصل السنة والجماعة ان الله تعالى اذا اوعد وعيدا لا يجوز ان لا يعذبهم ولكنه
 يعفو ويغفر لهم ولا يعاقبهم **فصل** في المسئلة بقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا
 فجزاؤه جهنم خالدا فيها وكذلك قوله تعالى فسوف نصليها نارابؤا
 عنه ان يقول جميع ما ذكر الله تعالى من الوعيد صار مستثنى بقوله تعالى
 ان الله لا يغفر ان يك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقوله لا يكون
 خلعا في الوعيد قلنا لا يكون خلعا في الوعيد بل يعذبكم ما وفضلنا بخل في ما
 اذا اوعد الثواب حيث لا يجوز ان يخالف وعده لان ذلك حق العبد فلو جاز
 ذلك يكون لوماء ولا يعذبكم ما وهذا لا يظن بالله عز وجل والجواب عن قوله
 تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها قال ابن عباس رضي الله
 عنهما فجزاؤه جهنم اي جاوزه يدل عليه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب
 عليكم القصاص في القتل سماءه مؤمنا بعد قتل العمد على ان تقول اراد به
 اذا استحل قتل المؤمن وقد روي ان الآية نزلت في حق مقيس بن ضبابة
 الكندي حين قتل مسلما من بني قريظة فقتل اخوه قتيل بن جثابة واراد
 ولحق بدار الحرب والدليل على ارتداده قوله في سورة فقلت بني قريظة حلفت
 عقلة سرة بني النخاري رباب فاع شفتي به نفسي وادركت مني وكنت
 الى الاوثان اول راجع فمن قتل مؤمنا متعمدا او استحل محرم فقتله كما استحل

والراجح قوله اذا
 اوعد وعيدا
 لا يجوز ان لا يعذبهم
 بل يعذبكم ما وفضلنا
 بخل في ما

متنبيه
 فقلت
 وحلفت
 بن النخاري
 رباب

بسم الله الرحمن الرحيم

مفتيس يكون كافراً ويخلد في النار مع ساير الكفار واما مسئلة البين بين قاله
ان مركب الكبيرة يخرج من الايمان ولا يدخل في الكفر عندهم بل يكون لهم منزلة بين
المنزلتين واحتجوا بقوله تعالى فمن كان مؤمناً مكن كان فاسقاً لا يستوفون
فصل بين المؤمنين والفاسق ثبت انه ليس من هذا ولا من ذلك والجواب عن قوله
تعالى فمن كان مكن كان فاسقاً لا يستوفون نزلت في حق وليدين عقبة المنان
حين قال لعلي رضي الله عنه ان كان لك نخوة لسان وقوة ومنظر في ايصال ان
وقوة ومنظر فقال رضي الله عنه اكنت فاكف كافراً نزل الله تعالى هذه الآية
موافقاً لقول علي رضي الله عنه **فصل** تفرقت المسئلة في الشفاعة فمنهم
من انكر الشفاعة اصلاً ورياً ومنهم من اثبت الشفاعة لثلاث فرق ومنهم من
اجتنب الكبار واركب الصغار فيحتاج الى مغفرة الصغار بشفاعة الانبياء
والملائكة ومنهم من اركب الكبار فيحتاج الى قبول توبته
بشفاعة حتى يقبل الله تعالى توبته بشفاعتهم ومنهم من اجتنب الكبار والصغار
فيحتاج الى زيادة الدرجات على اعماله بشفاعة الانبياء والملائكة ولا شفاعته
بغير هؤلاء والجواب عن الفصل الاول انه انما يفتي مذاهبهم لا يفتي لان عندهم من اجتناب
الكبار فواجب على الله ان يعطى ذنوب البتة لقوله تعالى ان تجنبوا الكبار فماذا
عنده بغير عنكم شيئاً فملا يحتاج الى الشفاعة واما الثاني قالوا ان من اركب
الكبيرة ثم تاب فيحتاج الى قبول توبته بشفاعة الانبياء والملائكة فقلنا هذا
على مذاهبهم ايضا لا يصح وكل من اركب كبيرة ثم تاب فوجب على الله تعالى قبول
توبته لا محالة عند توبته فاذا وجب على الله تعالى قبول توبته فلا يحتاج الى الشفاعة
وقال اهل السنة والجماعة الشفاعة حق بيد الله عليه قوله تعالى من ذا الذي يشفع
عنده الا باذنه ويدل عليه قول النبي عليه السلام شفاعتي لاهل الكبار من امتي

لان عند كل من
اركب كبيرة فلا

لا يجوز ان يكون
الشفاعة في الاخرة
فقط الا ان
الشفاعة في الدنيا
والاخرة

من امتي فان قيل قال الله تعالى ما الاطالمين من محبي ولا شفيع بطاعه
ومركب الكبيرة ظالم قال الله تعالى فمن ظالم لنفسه قلنا اراد به الكافر المشرك
قال الله تعالى خبر عنهم ما انما من شفاععين ولا صدق ولا محبم ولا شك
هو الظالم قال الله تعالى ان الشكر لظلم عظيم فان قيل روى عن النبي عليه
السلام لا ينال شفاعتي لاهل الكبار من امتي قلنا قد ذكرنا قوله عليه السلام
شفاعتي لاهل الكبار من امتي بقوله صحيح ذلك خبر اراد به اذا استحل ذلك فان قيل
انتم قبلتم اثبتتم الشفاعة ومركب الكبيرة خرج عن الايمان بقوله عليه السلام
لا يبرئ الزاني وهو مؤمن قلنا اراد به اذا استحل ذلك كما روى عن النبي عليه
السلام انه قال لا يبرئ الذي ادركه في الناس من قال لا اله الا الله دخل الجنة
وان زنى وان سرق **فصل** قالت المسئلة للميزان ولا حساب ولا صراط ولا
حوض ولا شفاعته والميزان يحتاج اليه العامي والبقالون وكل موضع
ذكر الله تعالى الميزان والحساب اراد به العدل لان الميزان انما يحتاج لمعونة
قدر الحسنات والسيئات والله تعالى عالم بذلك كله فمن كانت حسنة اكثر
يومر الى الجنة ومن كانت سيئة اكثر يبعث الى النار ومن كان اهل الجنة
لا يوقف في القيمة ولا يحتاج الى الشفاعة وقال اهل السنة والجماعة كل ذلك
حق واكحوض في القيمة حق والكوتر في الجنة حق والصراط حق بيد الله عليه
قوله تعالى لمن نفلت موازينه فاولئك هم المفلحون وقال ابن عباس الميزان
له اقيتان احدهما بالمشق والاخرى فان قيل اي شيء الحكمة في الميزان انما
ولها يوزن الحسنات والسيئات والله تعالى عالم بذلك قلنا نعم الله تعالى
عالم بذلك ولكن العبد لا يعلم به وانما توزن الحسنات والسيئات حتى يعلم
انه من اهل الجنة والنار فان قيل قراءة الكتب سبق ام الميزان قلنا ليس

لا يبرئ الذي ادركه
في الناس

ولما اذا توزن

والشرك هو الظالم

يحتاج الى قدر
الحسنات

فيه نفس لكن ينسب العلماء على طريق الاستدلال ان قراءة الكتب استوى بدل عليه قوله
 تعالى فمن ثقلت موازينه فاولئك هم المفلحون وهذا يدل على انه لا يبقى عمل بعد الميزان
 فان قيل ان الحساب والميزان قلنا الحساب والميزان على الصراط فيوزن حسنة
 كل واحد وسبب ثقلته فمن ثقلت موازينه يمضي الى الجنة ومن كان من اهل الشقاوة
 يسقط في النار لما روى عن النبي عليه السلام انه قال من امتنى من يسقط النار
 كالمطر وفي الخبر يوقف العبد على الصراط سبع مواقف الموقوف الاول يسأل
 عن الايمان والموقف الثاني والموقف الثاني يسأل عن الوضوء والاغتسال
 والموقف الثالث يسأل عن الصلوة والموقف الرابع يسأل عن الصوم والموقف
 الخامس يسأل عن الحج والموقف السادس يسأل عن الزكاة والموقف السابع
 يسأل عن زوال الدين فان قيل ذكر الميزان بلفظ الجمع فكيف يكون هذا قلنا لكل
 ميزان على حدة فيوزن حسنة وسبب ثقلته ولان الجمع يذكر في ادية الواحد كما في
 قصة زكريا عليه السلام فتادنه الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب والمراد من
 الملائكة جبرائيل عليه السلام وحده وكذا قوله يا ايها الرسل كلوا من الطيبات
 والمراد به محمد عليه السلام فان قيل كيف يوزن قال بعضهم يوزن مع عمله لما روى
 عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله يوزن
 النبي عليه السلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يوزن من ذنوبه ساقيته وانها تفضل
 في الميزان من السموات والارضين فثبت ان العبد يوزن مع عمله وعن ابن
 عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوزن في صفة في كفة والسينات تكتب
 في صحيفة وتوضع في كفة اخرى وتوزن وقال محمد بن علي الترمذي يوزن
 العمل من غير رجل فيرى ذلك كالنور والشمس والقمر في السلم واما عمل الكافر
 كظلمة الليل ثم ان العمل وان كان عرضا فانه سبحانه قادر على ان يصير كال

فيه نفس
 الى

لا روى في تكملة النبي
 عليه السلام ان ابن
 مسعود انه سمع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول في صفة
 الايمان فثبت
 اصحاب الجنة

تفسير
 في تفسير
 لا تعلق
 من اقر

بحال يمكن ان يوزن ويرى قال الشيخ الامام المفيد ايمان العبد لا يوزن
 لانه ليس بوضع في كفة اخرى لان هذه الكفة والادب ان الواحد لا يكون فيه شيء
 الايمان والكفر **فصل** قال بعض المعنونة والجمجمة ان الله تعالى لم يخلق الجنة
 والنار بعد لانه لا يحسن من حكمته الحكيم ان يخلق دار النعمة قبل ان يخلق اهلها
 او يخلق السجين والمجنس قبل ان يخلق اهلها لانهما لو كانا مخلوقين لكانتا
 تفتيان بغناء السموات والارض فكذا الجنة والنار لانها كانتا في السموات
 وفي الارض وتفتي السموات والارض فكذا الجنة والنار وقال اهل السنة والجماعة
 ان الله تعالى خلق الجنة والنار ولا تفتيان ابد لانها ثابتة وعقاب والعقوبة
 والعقاب لا تفتيان لان الله استغنى عما وفتي في الصور فخرج من في
 السموات ومن في الارض الاما شاء الله يعني الجنة والدار واهلها من ملائكة
 الغلاب والحوار والعين بدل عليه ان الادب ان اذ خلق تواب يكون احص
 على العباد وادخل خلق عصى يكون خوف واحذر واكثر امتثالا عما امر به
 ويؤدى عليه قوله تعالى وجنة عرضها السموات والارض اعدت للمتقين
 وقوله تعالى فاقضوا النار التي وقودها الداس وبجارية اعدت للكافرين فلو كانا
 غير مخلوقين لكان ذلك منه كذبا والله تعالى منزلة عن ذلك ويدل عليه ان
 الله تعالى خلق الجنة فوق سبع سموات لا في السموات فلا يقال بانها تفتيان
 بغناء السموات والارض وكيف يقال بانها في السموات وهي الفضرة
 مثل السموات قال الله تعالى عند سدرة المنتهى عند جنة المأوى والآخرة
 فوق السموات وكذلك جهنم تحت الارضين السابعة قال الله تعالى
 كلا ان كتاب الفجر انفي سجين والسجين تحت الارضين وارواح الكفار
 تذهب الى السجين وارواح المؤمنين والشهداء الى العليين والتليل

والجسم

قالت المعنونة
 والجمجمة
 اهلها

اهلها

دار النار وعقاب

فتفتي في السموات
 والارض الاما شاء الله

وسدرة المنتهى فوق
 السموات السابعة

لما ان كتاب الفجر
 انفي سجين

الجنة

سجين

على ان الجنة والنار خلقا متمازيا روى عن النبي عليه السلام انه قال رايته ليلة المعراج في الجنة كذا وفي النار كذا الحديث الى اخره **فصل** قالت المعتزلة والنجارية والجمانية عذاب القبر وسؤل منك ونكير لا يقبل العقل والقياس لانه لو عذب لا يخلو اما ان يعذب بالقياس بغير الروح او يدخل فيه الروح ثم يعذب به وباطل ان يعذب الله تعالى بغير الروح لانه لا يشاء وبطل ان يدخل فيه الروح ثم يعذب لانه لو كان الروح داخل فيه يحتاج الى الموت لما نجا وهذا لا يجوز لان الله تعالى قال كل نفس ذائقة الموت اخبر انهم لا يدون قوت النامة واحدة لان كلمة كل تقتضي عموم الاشياء مرة واحدة الا ترى ان من قال كل امرأة تزوجها فهي طالق يقع اليها كذا حتى تطلق كل من تزوج منها ثم اذا تزوج بعد ذلك لا تطلق فاذا بطل القسمان تعين القسم الثالث وهو ان لا يعذب في القبر وفي اهل السنة والجماعة كثر هم الله عذاب القبر وسؤل منك ونكير حق وضغطة القبر حق سواء كان مؤمنا او كافرا او مطيعا او فاسقا لكن اذا كان كافرا فعذابه يدوم الى يوم القيمة ويرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وشهر رمضان بحرمته النبي عليه السلام لانهم ما داموا في الاحياء لا يؤمنون الله تعالى بحرمته فكله في القبر يرفع عنهم يوم الجمعة وكل شهر رمضان بحرمته النبي عليه السلام فيعذب الله متصلا بالروح والروح متصل بالجسد فينال الروح مع الجسد وان كان خارجا منه ثم المؤمن على وجهين ان كان مطيعا لا يكون له عذاب القبر ويكون له وضغطة فيجده هول ذلك وخوفه لما انه ينتقم بنعمة الله تعالى ولم يشكر النعمة وان كان عاصيا يكون له عذاب القبر وضغطة القبر كثر ينقطع عنه عذاب القبر يوم الجمعة وليلة الجمعة ولا يعود العذاب اليه الى يوم القيمة وان مات يوم الجمعة اول ليلة يكون له العذاب

الله عز وجل
لا يؤمنون
في القبر

ثلاثة اشياء
منه
فتاتا القبر

في آية اخرى قوله
قال انه يردون
الاعذاب عظيم

العذاب ساعة واحدة وضغطة القبر ثم ينقطع عنه العذاب ولا يعود الى يوم القيمة ويكون الروح متصل بالجسد وكذا اذا صار نرايا يكون الروح متصل به ربه فينال الروح والروح معا يدرك عليه الله ما روى عن النبي عليه السلام انه قال لعائشة رضي الله عنها كيف حالكم عند وضغطة القبر وسؤل منك ونكير ثم قالوا حمير او ان وضغطة القبر للمؤمن كغير الام ولد صابدها وسؤل منك ونكير للمؤمنين كائنا من اللعين اذا رمدت وكذا روى عن النبي عليه السلام انه قال لعمر رضي الله عنه كيف حالكم اذا مات فتاتا القبر فقال عمر رضي الله عنه انا اكون في مثل هذه الحالة ويكون معي عظمي قال نعم اذا لا ابالي والله ليكل على ان عذاب القبر مما يقبل العقل الا ترى ان النائم يخرج روحه فيكون روحه متصلا بالجسد حتى انه ينال في المنام ويتوصل اليه الالم والاستراحة وقد ينكلم في المنام لان روحه متصل بجسده والنوم احو الموت فيجوز ان ينال ويستريح بعد الموت والمعذب والراحم هو الله تعالى يعذب من يشاء ويرحم من يشاء كما يريد وهو على كل شيء قدير وعن النبي عليه السلام انه قيل له كيف يجمع الله في القبر ولم يكن فيه الروح فقال عليه السلام اجز ان الشئ كما يجمع لما انه متصل بالقياس وان لم يكن فيه فكذلك بعد الموت لما كان متصلا بجسده فينزع الجسد والليل ان عذاب القبر حق قوله تعالى سنعذبهم مرتين الى عذاب عظيم وقوله مرتين اراد به عذابا في الدنيا وعذابا في الآخرة ولا جاز ان يقال اراد به عذابا في الدنيا وعذابا في الآخرة لانه في الآخرة لم يردون الى عذاب عظيم يعني عذابا في القيمة وقوله تعالى النار يرضون عليها خذا وعسيا وحكي ان ابا حنيفة رحمه الله سئل ابنه حماد عن عذاب القبر فقال انه حق فقال باق دليلا تقول فقال بقوله تعالى وان للذين

تكون منتهى
الجنة
ممكن

فقال كما يستلزم
وان لم يكن فيه
الروح الا يرى
ان النعمة اوفر
ان الشئ قد يجمع
لانه متصل بال

ظلموا عذابا دون ذلك يعني عذابا دون عذاب جهنم واراد به عذاب القبر وعن
 النبي عليه السلام عذاب القبر ثلاثة اجزاء ثلث من الغيبة وثلث من النجاسة وثلث
 من البول فقال عليه السلام استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر
 منه وعن النبي عليه السلام القبر روضة من رياض الجنة او حفرة من
 حفرة النيران وروضة الجنة لا تخلو من اللذات والراحة وحفرة النيران لا تخلو
 من المحنة والمحنة ثبت بهذا الدليل ان عذاب القبر حق وهو للمسلم من الجازات
 ولكافر من العقاب والله هو الهادي **فصل** في ارواح الاربعة اوجده ارواح
 الانبياء عليهم السلام يخرج من جسد ها وتصير مثل صورتها من المسك والكافور
 ويكون في الجنة تاكل وتنعم وتناوي بالليل الى قناديل معلقة تحت العرش واما
 ارواح الشهداء فيخرج من جسد ها وتكون في اجواف طير خضر في الجنة تاكل وتنعم
 يدل عليه قوله تعالى بل احياء عند ربهم يرزقون فحين بما اتهم الله من فضله
 وتناوي بالليل الى قناديل معلقة تحت العرش وروى عن النبي عليه السلام انه
 قال ارواح الشهداء في اجواف طير خضر في الجنة فتعلق من ثمار الجنة واما
 ارواح المطيعين من المؤمنين في رياض الجنة تاكل ولا تمتنع ولكن تنظر
 الى الجنة واما ارواح العصاة من المؤمنين بين السماء والارض في الهواء
 واما ارواح الكفار في جوف طير سود في السجين تحت الارضين اربعة
 وهي متصلة لاجسادها فيقذروا ارواحها فينالهم الابدان منه كالشمس
 في السماء ونورها في الارض واما ارواح المؤمنين في العليين ونورها
 متصل في جسد ها ويجوز مثل ذلك الا ترى ان الشمس في السماء ونورها
 في الارض وكذلك النائم يخرج روحه ومع ذلك ينال اذ كان به الم
 او يصيبه به راحة حتى يسمع منه الضحك في المنام يدل عليه قوله تعالى
 في النوم

الاربعة اوجده
 وتنعم به

في جوف طير خضر
 تعذب به ثمار
 الجنة
 في الجنة
 روح متعلقة
 باجسادها
 متصلة
 بانوارها
 بالارض

وتنعم به
 ولا تمتنع
 من السجين
 في السجين

تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فيمكك التي قضى
 عليها الموت ويرسل الاخرى الى اجل مسحق في ذلك لا يات لقوم ينظرون
 ولا يدري راحة النائم والمه سواء ما لم يتيقن ويخبر بما رآه فكذلك الميت لا يعلم
 عذابه ولا راحته الا هو حتى يبعث يوم القيمة ويخبر عما كان في القبر به ومن
 هذا المعنى يجوز ان قد قيل النوم اخو الموت **فصل** في اهل القبلة تحل باحدى معاني اربعة احدها اذ التركيب الكبيرة والثالث
 اذا حدث بدعة والثالث اذا سئل سبغا على السلطان والرابع اذا عطل فرقة
 ابي تركها واما اذا سئل تركها يحل دمه بالاجماع وقال اهل السنة والجماعة دماء
 اهل القبلة لا تحل الا باحدى المعاني الثلاثة باحديت وهو ما روى عن النبي
 عليه السلام انه قال لا تحل دم ابي مسلم الا باحدى معاني ثلث كفر بولي
 وزنا بعد احصان وقتل النفس بغير حق واما اذا خرج باغيا عن السلطان يجوز
 قتاله ما دام يقاومه ما دام يقتله فاذا تركه ترك بقوله تعالى وان طائفتان
 من المؤمنين اقتتلوا وكذلك اذا وجد منه الفساد في الارض مثل القصوص و
 قطع الطريق بقوله تعالى انما جاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في
 الارض فسادا الآية **فصل** في دماء اهل القبلة لا تحل كذا لا يبادرنا او يوجد
 منه الفساد في الارض بان كان خناقا او قصدا مال غيره او نفسه او كان مبيعا
 اماما في ذلك بدعوا الناس الى البدعة وينول منه الفساد **فصل** في اهل السنة
 والجماعة الامامة ابن منصوص لعلي رضي الله ولالا ولادة وقالت الروا
 الامامة منصوصة لعلي رضي الله عنه وكان هو وصي رسول الله عليه السلام
 وقال اهل السنة والجماعة كان وصيا في شي محصوص وهو قضاء ديونه
 والوصي في شي لا يكون وصيا في الاشياء كلها واما يكون وصيا في الاشياء كلها

الا باحدى ثلثة
 في جسد ما اهل
 القبلة

في بيانها

يعلم
 وكذا الميت لا يعلم
 عذابه ولا راحته في
 القبر الا هو وانه
 تعالى حتى يبعثه
 يوم القيمة ويخبر
 بما رآه فكذلك الميت
 لا يعلم عذابه ولا راحته
 الا هو حتى يبعثه يوم
 القيمة ويخبر بما رآه
 فكذلك الميت لا يعلم
 عذابه ولا راحته الا هو
 حتى يبعثه يوم القيمة
 ويخبر بما رآه

تعالى الله يتوفى
 الانفس حين موتها
 والتي لم تمت في منامها
 فيمكك التي قضى
 عليها الموت ويرسل
 الاخرى الى اجل مسحق
 في ذلك لا يات لقوم
 ينظرون ولا يدري
 راحة النائم والمه
 سواء ما لم يتيقن
 ويخبر بما رآه
 فكذلك الميت لا يعلم
 عذابه ولا راحته
 الا هو حتى يبعثه
 يوم القيمة ويخبر
 بما رآه

فصل في اهل القبلة
 تحل باحدى معاني
 اربعة احدها اذ
 التركيب الكبيرة
 والثالث اذا حدث
 بدعة والثالث اذا
 سئل سبغا على
 السلطان والرابع
 اذا عطل فرقة
 ابي تركها

ان لو كان وصيا مطلقا وعلى رضي الله عنه ما كان وصيا مطلقا وقالت المفردة
 الوصية فرض على كل من مات وعنده اذ اصاب امره وقضى ديونه فاما
 الوصية ليست بفرض وهو اختيار ان شاء اوصى وان شاء لم يوص وان لم
 يصلح امره ولم يقض ديونه فالوصية فرض والله ليل على ان الامامة
 ليست بمنصوصة لعلي رضي الله عنه ولا الحسن والحسين لانها لو كانت
 منصوصة لنقلها الصحابة رضي الله عنهم الى التابعين والتابعون الى
 الصحاحين والصحاحون اليها ولا يظن بالصحابة انهم قد قصروا في ذلك
 ان لو كان لا يرى انهم نقلوا اليها احكام الاستنجاء مع انهم لم ينقلوها غير
 وجوب وغيره من الشرائع الذي يتعلق به احكام الدين اولى ان لا يقصر وفيه
 غرر بل عليه ان النبي عليه السلام لما توفي اجتمعت الصحابة في سقيفة بني
 ساعدة وقالوا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات ولم ير على
 نفسه اماما مات ميتة جاهلية فلا نخت ان يمضي علينا يوم ما ولم ير على
 اميا ما وهو الخليفة لان كل من لا يرى الامام فانه يكفر لان من لا يحكم فانه
 جواز به بالامام نحو الجمعة والعيد ونكاح الايتام وكل من انكر الامام انكر
 الفرض ومن انكر الفرض فانه يكفر فقام واحد من الانصار وقال متنا مبرو
 منكم امير فقام ابو بكر رضي الله عنه وقال اني ظننت ان عليا رضي الله عنه
 يصالح لذلك فاردت ان ابايعه فقام علي رضي الله عنه وسلم سيفه وقال قم
 يا خليفة الله رسول الله قد مك النبي عليه السلام فمن الذي يؤخر كبرت عنه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يامرني وقال مرا يا بكر بان يصلي بالناس
 رضي الله عنه لما صار رضي رسول الله لامر ديننا واما سماء خليفة رسول الله
 لان النبي عليه السلام استخلفه بان يصلي بالناس في اخر عمره فصلى بالناس في رثته

الاستنجاء
 من الشرائع
 الذي يتعلق
 باحكام الدين

الغرض

دينا

اصح

بالا

في رواية سبعة ايام وفي رواية ثلثة ايام فبايعوه على ذلك جميعا وانفقدت
 البيعة واشتغلوا بدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغوا من دفنه
 عليه السلام قام ابو بكر خطيبا وقال وليتكم وكنت يحكم اقبلوني اقبلوني
 فقام علي رضي الله عنه وقال لا نقبلك ولا نقبلك قد مك النبي عليه السلام
 فمن الذي يؤخر فوجدوه يوما يبيع قميصا لمائة في السوق يشترى به طعاما
 فقالوا نجعل لكم اجرا من بيت المال نجعلوا له كل يوم درهمين فقال اني رجل
 ضعيف لا استطيع عمل درهمين فكيف نجعلوا له كل يوم درهما ودينارين
 وكان ياخذوه ويجعلوه في كوز ويبيع من ثلج البيت مائة وينفق فلما كان اليوم
 الذي توفي فيه دعاهم الكوز وصبت مافيه وقال لا بدنته عارت رضي الله عنها
 ردتها الى عمر بن الخطاب واوصى بذلك وقال كتبوا باسم الله الرحمن الرحيم
 هذا ما اوصى به ابو بكر خليفة رسول الله عليه السلام في آخر يوم من الدنيا واول
 يوم من الآخرة وقال اني استخلف عليكم عمر بن الخطاب فان عدل فذلك ظلي
 به وان فجر فلا يعلم الغيب الا الله وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون
 فرضى كلهم خلافة عمر رضي الله عنه ورضى به على كرم الله وجهه ذلك منه
 غاية الرضى وايضا انفقدت البيعة على عمر رضي الله عنه وانما اختاره
 ابو بكر لاسمع من رسول الله عليه السلام انه قال افندوا بالذين من بعدي
 الى ابى بكر وعمر بن الخطاب وفتح البلاد وفتح خراسان وبعت اخنوخ بن
 قيس الى بلخ وفتحها صلحا الا ان سنجاروز الى ما وراء النهر وقال تلك ولاية عمر
 فانصرف اخنوخ من بلخ وتوفي بمروديان وكان خلافة عمر رضي الله عنه سنين
 فقتله ابو لوؤ النضاري غلام مغيرة بن شعبه وجعل الامر شورى بين ستة نفر
 عثمان وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص

ردى

اصنف به قيس
 لا ينج منه

وتستعينك

لا تخلف

ابو بكر وعمر

عمر بن الخطاب

الامام

وتوفي

رضي الله عنهم وكان سعد غائباً فاعتزل طلحة والزبير وقال لا حاجة لنا بما بقي من عثمان
 وعلى وعبد الرحمن بن عوف فقال عبد الرحمن بن عوف وحدثت كما نصبي فأذنا
 لي حتى اختار أحد كما فقال نعم وأجلوه ثلثة أيام وكان يتبع الناس سر واهل
 فوجدواهم الى عثمان اميل فقال اخبرت عثمان بن عفان فبايعه على شئ الله
 عنه وسائر الصحابة فقتله الفوغاء وكان خلافة عمر وعثمان اثنتين وعشرين
 سنة وخلافة ابي بكر سنتين وخلافة علي سنتين فذلك كله ثلثون سنة
 وعمر النبي عليه السلام انه قال خلافة بعدى ثلثون سنة ثم تصير اماره
 وميلكا وبعد علي لا نقول بان الامامة للحسن والحسين وانما الامامة تبثه
 باجماع المسلمين بعد ان قال ابو بكر رضي الله عنه ان الامامة من وريثه
 وقالت الروافض الامامة للحسن والحسين بعد علي وقالت الشيعة ان
 عليا رضي الله عنه كان خليفة رسول الله والمهاجرين والانصار كقر وابطائه
 حين بايعوا ابا بكر رضي الله عنه فنقول ان عقد الاجماع على اسلامهم قبل
 وفاته النبي عليه السلام فكل من يقول بانهم كفروا بعد وفاته النبي عليه السلام
 فعليه الذليل **فصل** في بيان افضل الصحابة وهو ابو بكر يدل عليه ان عليا رضي الله عنه
 كان خطيبا على منبر الكوفة فقال ابنه محمد بن الحنفية من خير هذه الامة بعد
 رسول الله عليه السلام فقال ابو بكر قال نعم من قال نعم من قال
 عثمان قال نعم من فكت علي رضي الله عنه فقال لو شئت لاناكم بالربع
 فقال محمد بن الحنفية انت فقال ابو بكر امير المؤمنين المسلمين وانما سكنت علي
 لانه لم يرو ان يمدح نفسه ويدل عليه ان النبي عليه السلام كان يجلس وابو بكر
 عن يمينه وعمر عن يساره فلا يخلو اما ان جعل ذلك نفاقا واستحقاقا ولا
 يظن بان النبي عليه السلام انه فعل ذلك نفاقا لانه لا يخاف منهما وكذلك

في بيان افضل
 الصحابة

قبل اسم عمر وقيل بمداينة وكلاهما قيل وقراضته فقال ابو عمرو
 والكراهة للدين تسمية عمر او كذا له اعتقه في اسم ابيه
 وجده فيمن زائدة بن الاصم وقيل قيل في حاله بن
 الاصم شارح قاضي
 يعاض

وكذلك يقولون بان جده وكذلك استخلفه في اخر عمره فدل فعله ذلك استحقاقا
 لانه استخلفه بخبرة جميع الصحابة بخلاف استخلاف ابن ام كلثوم لان الصحابة كانوا
 بالغوا ومع رسول الله واليه الحادي فان قيل روى عن النبي عليه السلام انه قال
 لعلي انت مني بمنزلة هرون من موسى عليه السلام الا انه لا نبي بعدي وخلافة
 هرون لم يبدل فذلك كجبرها والجواب عنه ان نقول فضيلة لم يكن من الوجه
 الذي توهّم لان النبي عليه السلام استخلف عليا بالمدينة وخرج الى بعض الغزوات
 فقال المناقبون النبي عليه السلام اعرض بحضرة في البيت فاعظم ذلك
 علي فقال النبي عليه السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى عليه السلام
 يدل عليه ان هرون مات قبل موسى وانما يصحح هذا القول ان انت مني بمنزلة
 يوسف بن نون وهو خليفة موسى عليه السلام **فصل** وصف من الرافض
 قالوا بان الوحي كان لعلي رضي الله عنه لان جبريل غلط بين الوحي وصف
 منهم قالوا بان كان شريكا في النبوة وهو لا ولاوكلهم كفارا وكذا انقض القرآن
 واجماع الامة قال الله تعالى محمد رسول الله وبعضهم قالوا ان عليا كان
 اعلم من النبي عليه السلام وهو بمنزلة الخضر من موسى والجواب ان نقول
 ذلك العلم كان له بتعليم النبي عليه السلام بقوله انما مدينة العلم وعلي بابا
 والباب لا يكون اعظم من المدينة يدل عليه ان عليا كان وليا والرسول
 كان نبيا لا شريكا للنبي عليه السلام افضل من الوحي والخضر كان له
 علم من لدني لقوله تعالى وعلمناه من لدنا علما واراد به علم الاحكام وموسى
 عليه السلام كان افضل لانه صاحب شريعة وولي كتاب والبركة والكتاب
 افضل كداود مع سليمان فداود افضل لما انزل عليه اله نور وصف
 منهم قالوا بان لا يخلو عن النبي والنبوة صارت ميراثا لعلي رضي الله عنه

ام مكثم

فضيلة

استخلفه على المدينة

اعرض وجهه

لعلي الا انه جبريل

لانهم انكروا

انما الخضر

وصاحب

كل لعب واهل حرام الا بالثقة به رمية ذنبا باقوت واديبه من ماله
 الرمي بغير وجهه

لقوله عليه السلام كل لعب حرام الا بالثقة رمية من توبه وتاديب نفسه وماله
 الرمي مع اهله وقال الله تعالى فحسبتم انما خلطناكم حبثا وانكم البقا لا ترجعون
 واما انتم قلنا لانه ورد بانكم تقولون عليه السلام حرمت عليكم انتم قليلها وكثيرها
 والكر من كل شراب حرام وقال الله تعالى قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها
 وما بطن والانس والجن والانس هو الكفر بدل عليه قول القائل من شرب الخمر
 حتى ضل عقله كذا كذا بالانس يذهب العقل والجواب عن احتجاجهم بالآية قلنا
 الآية نزلت في قوم شرعوا الخمر بعد نزول آية التحريم قبل بولوع الخمر اليهم فاعتصموا
 بذلك فانزل الله هذه الآية واما ضرب الدفأ باهات فتى في التزويج للام
 لا للعب فان قيل باهات الخمر والمنفعة كانتا في الابتداء فلو قلنا بجواز
 الشخ يكون ذلك رجوعا عن الاول ويصير كان الله تعالى امرهم بما بدا له
 البدا العطف عن ذلك والبدء والرجوع من الله لا يصح لان البدا والرجوع عن كان
 جاحل ولا يعرف عواقب الامور والله تعالى منزله عن ذلك والجواب عنه
 اننا نقول لا نسلم بقاء رجوع عايل هو انقضاء حكم وانتهائها واستئناف
 حكم آخر لانه قد ظهر لنا ان حكم الاول لم يكن مؤبدا لكنه موقت الى ذلك الوقت
 الا اننا لا نفد ذلك فظهر ان الحكم الاول قد انتهى وانقضى بدل عليه ان الله سبحانه
 الموقى يوم القيمة ولا يقال بان قيد بقاء رجوع عايل فيه انتهاء حكم الموقى وان
 حكم آخر كذا جاحل ولا يقال بان في الشخ بقاء رجوع عايل فيه انتهاء حكم
 المنسوخ واستئناف حكم الناسخ فان قيل اي شئ الفائدة في الشخ قلنا
 الفائدة الشفقة والتخفيف والرحمة على عباده كما ان الله تعالى امر المسلمين
 في الابتداء بان يقال كل واحد منهم مع الغنة من الكفرة الفجرة بقوله تعالى
 وان يكن منكم عت و ن صابرون يغلبوا ما شئتم ثم خفض بعد ذلك

الخمر حرام

لا نسلم بقاء
 بداء رجوعا

في الموت
 في الشقة
 اي الشقة

قد انتهى
 ولم يكن مؤبدا

سنة خفيصة
 عن زائدة

بعد ذلك واستقطب على عشرة ثمانية بقوله الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم
 ضعفا كذا صرحنا الناسخ الفخ في حال لانه بوجوب العمل به في الحال والامان به
 واجب والمنسوخ لا يوجب العمل به في الحال ولكنه بوجوب الامان به **فصل**
 قالت اليهود لعنهم الله نسخ السبعة لا يجوز وعند اهل السنة والجماعة يجوز
 واحتجوا وقالوا ان الله تعالى يقضي المصلحة والنهي عن السيئ يقتضي
 المفسدة واذا كان كذلك فانه تعالى امر في التورية ونهى في ذلك لانه مصلحة
 فلو جاز ان ينهى عما امر به في التورية يؤدى الى ان الله تعالى امر في التورية با
 لمصلحة وهذا لا يجوز لان الله حكيم عالم بعواقب الامور وان يجوز ان يوصف
 فعله بالسنة والجواب عنه قلنا ان الله تعالى اذا امر بما يقتضي المصلحة
 في وقت ولا يقتضي المصلحة في جميع الاوقات كالطعام والابسة يقتضي المصلحة
 في حالة البرص والعطش ولا يقتضي المصلحة في حالة السبع وكالطبيب
 يأمر المريض بادوية مختلفة في اوقات مختلفة ولا يكون ذلك بداء ورجوعا لتحقيق
 المصلحة في ذلك الوقت كذا صرحنا الله تعالى امرهم على عباده من الطبيب الشفيق
 وحين جعل التورية سبعة في زمن موسى عليه السلام كان ذلك مصلحة الى انقضاء
 زمن موسى عليه السلام ثم صارت المصلحة في الزيادة الى انقضاء زمن داود عليه
 السلام ثم صارت المصلحة في الانجيل الى انقضاء زمن عيسى عليه السلام ثم صارت
 المصلحة في الفرقان في عصر نبينا محمد عليه السلام **فصل** وصنف من الروايات
 قالوا بان المنفعة حلال وهو استجارة المرأة للوطى قال الله تعالى فما استمتعتم
 منهن فانهن اجورهن اوجب الاجرة بحد الاستمتاع دون الكحل وقال اهل
 السنة والجماعة المنفعة حرام كالحكم الا انها سمحت في سفر واحد للضرورة ثم سمحت
 بقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة واما الآية

شك في الامان به
 وجب

يقتضي ان يكون
 لا يقتضي ان يكون
 في حالة البرص

فصل قاله الروايات
 استجارية

المراد به
لاشك له
غيرضا
منه

داعية وقره

وقت المسحور:

وأيضا إذا زودها المولى
مع غيره على وجهه
فقد تعطل الزانية المحقة

لما غلبت النار، والاسماء، الاباء، قال الله تعالى الزانية والزاني فاحملوهما كل منهما
مائة جلدة، ولان ما عارضني الله عنه زني فربهم ملوكان حملهما استحق الرحمة
منهم من قال اولئك العبد في اكتب غاية المحبة. اذ انكب الكبيرة لا يدخل الجنة الا
لان كل من دخل النار لا يخرج كذا اهل الجنة هذا من جهنم الباطل والكوابر عند فلما
اذا ذنب العبد وليا كان او غيره وتي قهر في مشية الله تعالى ان شاء وعنه لم يفصل
وان شاء عذبه بعد في نوبة يخرج من النار رحمة او يصفاه الانبياء كاذب
يدخل النار مرة واحدة عنده فاذا انزل يخرج منها ولا يترك ولا يترك فيها بخلاف الكافر
لانه كما كسب الجنة لا يقاد النار لا بمعنى اخر وتلاف اهل الجنة لانه لا يدخل الجنة
الا الطاهر من كل شيء الكونية اما بعبادة النفس وبالثوبة الا يرى ان النبي عليه السلام
انقال تحبون الجنة وما فيها من الغنى والله ان تدخلوها حتى تصبروا كما برز في
النار والنار تحرق نجاسة الذنوب وتزيلها عن المؤمنين العاصي فيخرج منها بعد زوال
جمل ذنوبه لانه لا يترك بل لا يترك بل نجاسة الدنيا يخرج منها ومهم من قال اذا
بنى العبد في اكتب غاية المحبة سقط عنه الامر والنهي ويحل له ما استهى من حبيب
لوصيه من الكفر والفضل يختار هل نفسه فهو حبيب غاية المحبة وكل من لم يكن من
عمر حبيب الله تعالى وقال اهل السنة واجماعة لا يسقط عنه الامر والنهي
وكل من كان اقرب الى الله تعالى يخلف بائنه التكليف كان النبي عليه السلام
كان حبيبهم وصفته وقام حتى تورمت قدماه وقد ارباها وامر بها قوله تعالى
يا ايها النبي اتق الله ولا تطع الكافرين ولا تطيع الكافرين وقوله تعالى ثم القيل لافليس وقوله
يا ايها الرسل كلوا من الطيبات وعملوا صالحا وكذلك عليه السلام كان
حبيبهم وصفته وقد نجاه عن اكل الشجرة بقوله ولا تقربوا هذه الشجرة فلما
اكل منها عاتبه واخرجهم من الجنة وكذلك اود عليه السلام فلما نظر الى امره
اوربا عاتبه الله تعالى بذلك وروى عن عائشة رضي الله عنها ما سمع رسول الله
او رايته

از اذن

توقود النار
نار

حق تعالیٰ

تحریر کیا ہے

الطبيب
لغز

سنة الام من الديات من خبز ترعيت حتى قبض وكذا روى عن النبي عليه السلام
 انه قال مات سبعون نبيا في يوم واحد من الجوع والفعل لان التمتع بلا حمل
 عطاء التكليف مودود في الجنة كما قال الله تعالى كلوا واشربوا بما اسلفتم
 في الايام الخالية اي صمتكم في الايام الحارة وقد امر الله تعالى عباده بالصوم
 حيث قال فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقال يا ايها الذين امنوا كتب
 عليكم الصيام مما دام العبد مؤمنا بما قلنا بالغالا يسقط عنه الصوم
 وكذا سائر الفرائض كالصلوة والزكاة بقوله قيموا الصلوة واتوا الزكاة
 بخلاف المريض والمسافر حيث اتيح لهما الاكل والصوم افضل بقوله تعالى
 فعدة من ايام اخر وقوله وان تصوموا خير لكم بخلاف كالحائض والنفساء حيث
 لا تصوم ولا تضلي وتقضي الصيام ولا تقضي الصلوة لان في قضاء
 الصلوات حرما لتضايعها ولا حرج في قضاء الصوم فمن قال اذا بلغ
 العبد في تحت غاية المحبة سقط عنه الامر والنهي ولم يسقطا عن الاشياء
 فقد راي درجة الولي اعلى من درجة النبي ورأي ان الولي افضل من النبي
 ومن قال بان الولي افضل من النبي هو كافر بالله العظيم وله عذاب من ربه
 البه وان الله الهادي **فصل** قال اصل النجوم اموار اصل الارض متعلقة بالبروج
 الاثني عشر والنجوم السبعة السبابة دخل المشرق والمغرب والزهرة ومن
 وعطارد والقيمر وقالوا بان هذه البروج والنجوم مذرات لاصل الارض فكل
 من علم بذلك يعرف صلح نفسه ويمكنه ان يميل الى ما هو خير له ويحذر عما
 هو شر له ويعلم متى يموت وقال اصل السنة والحجرات البروج والنجوم ومن
 والقمر وجميع المنيرات مسخرات ليس لها من التدبير شي ومدة البرامور سنة
 تعالى كما قال الله تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات لمرده فان قيل علم
 النجوم كان حقا في زمن اديس عليه السلام ومن قال بانه شيخ فطحيه له ليل
 زمانه

بلا تحمل عتاء وبل
 شقة انك لينة
 موجود في الجدة

من علم النجوم
 يعرف السنة
 ويخرج النيرات

يدق عليه قوله تعالى ملكا من ابراهيم فنظر نظرة في النجوم فقال اني سقيم
 بالنظر الى النجوم انه سقيم والجواب عنه ان ابراهيم عليه السلام علم انه يموت وكل
 من علم انه يموت علم انه سقيم ويجوز كونه سقيما كما قال النبي عليه السلام
 المؤمن لا يجلو عن فلة او عن علة او ذلة وانما في زمن اديس عليه السلام
 قلنا ليس التدبير بالنجوم ولكن الله اخبرهم في كتابه ان تمشي اذ المني في موضع
 كذا فاذا علم انه سيموت كذا وكذا فوفوا ان ذلك تعريف الله تعالى اياه نعم
 من وقت سليمان عليه السلام حين غابت الشمس بعد ما دخل الليل
 فتشوش عليهم ذلك الحساب والله الهادي وقد قال النبي عليه السلام ان الله
 عادة جميلة في تكذيب المخبرين وقد قيل ان المنجم كالكاهن والكاهن كالمسحوق
 واليه كالكافر والكافر في النار والدليل على بطلان علم النجوم قوله
 تعالى ما اشهدهم خلق السموات والارض وما كنت ممنخذ المضلين
 معصدا ولان العلم لا يحصل الا بشيئين اما بالمعينة او بانخبار المخبر الصادق
 والنبي عليه السلام لم يخبر عنها والناس في المعينة كلهم سواء الا ان بعض
 الناس وكلوا بارائهم وخذلوا بعقولهم فضلوا ضلالا بعيدا وخسروا خسرانا
 مبينا وقد قيل من اختص به الله من اعظم بعقله وقيل ومن اعظم عقله
 ذل ومن اعظم بره جل ومن ضل شقي ان المنجم كالمهدي وليس له من قال حجب
 في بيته خبر **فصل** قالت اصل النجوم الشمس والقمر والنجوم في السماء الرابعة
 وقال اصل السنة والحجرات واصل التدبير في السماء الدنيا يدق عليه قوله تعالى
 ولقد زيننا السماء الدنيا بمصابيح وقوله اننا زيننا السماء الدنيا بزينتنا الكواكب
 وكذلك قوله تعالى في قصة ذي القرنين حتى اذا بلغ مغرب الشمس وجد هانرب
 في عين حمئة وهو لم يبلغ الى السماء الرابعة والله الهادي الى سبيل الرشاد نعم

اي البروج
 والنجوم
 براهين

والجواب قلنا ان
 ان يخبره اذا بلغ
 موطنه كذا علم ان يكون
 النجم الذي
 في كتابهم
 ايها

منه حال

تمت
اصول ابو المعين بن محمد بن المكيول الشافعي نوزانه مضجعه بفضل الله تعالى
علي دين محمد الامين واجعل لنا شفيعا في يوم الدين ولا تتركنا في عيوبنا
وارحم بطفك يا الله العالمين

اصول ابو المعين بن محمد بن المكيول الشافعي نوزانه مضجعه بفضل الله تعالى
علي دين محمد الامين واجعل لنا شفيعا في يوم الدين ولا تتركنا في عيوبنا
وارحم بطفك يا الله العالمين

منه اثبات الواجب

بسم الله الرحمن الرحيم

حسبنا ما اعظم شأنك واظهر برهانك انت الشاهد في العين وناظر العين
وانت اقرب الى البسي من عينه وقد حال الحجب في البين لما تترك نواظر البصائر
الابانوارك ولا تظهر ظواهر الدلائل الا باظهارك فانت الدال على ذاتك
بذاتك ثم على ما سواك بانوار صفاتك اخرجنا من الظلمات الى النور ونجنا
من الانكاس في مهاوي عالم الزور وصل على الهادي اليك بعد ما قرب
غاسق الجهالة والقائد الى جنابك حيث انتقب وجه حجة الهدى بنظم الضلالة
محمد جميع الكمالات الانسية ومنيع السعادات الانسية واله واصحابه ذوي
النفوس القدسية ما دارت الادوار والازمان وتسلسلت سلسلة الاسباب
والاكوان **وبعد** فيقول الفقير الى عفورية الحقيق محمد بن اسعد الله واني الصديقي
قد حوت في هذه الرسالة وجوه براهين اثبات الواجب جل ذكره على ما اوردته
ائمة الحكماء والكلام واجتهدت في تشييد مبانيها وترتيب مقدماتها على
بلغ النظام ثم اعقبته بما سخر به خاطري من وجوه النقض والابرام
والدفع والانمام الكافي لجميع ذلك مسلك الانصاف ناكصا عن سبيل
الجور والاعتساف لم اجد على التقليد فلك النظر اشاع ولم اتقيد
باختلاف فاكف احق بالاتباع وقد سعيت في تقريب المقاصد الى الافهام
وان افضى الى الاطناب في الكلام فان المقاصد في نفسها غامضة
فكرحت تعقيد اللفظ ودقة المعنى فيخلق نظمه وينغ فيه وقد كتبتها
في يومين من اقصر ايام الصيف ما خلد برهان التطبيق الى حيث انتهت
فقد عاق عنها عوائق المحذات حتى شجعت عليها عناك البيان الى ان
وردت بشارة قدسية هزت مني عطفي وشدت عضدي فعدت الى اتمامها

الى اتمامها نجاءت بحمد الله تعالى حاوية لتناجج افكار المتقدمين والمتأخرين
حاوية الى الحق المبين فليعد بها الزكي المخدق بالنظر الى الدقيق المتعالي بهينه
عن حضيض التقليد الى زروة التحقيق المستوفى اطراف الكلام حله ودقة
المعطى لكل ذي حق حقه وقليل ما هم فان اكثرهم جاهلون او متجاهلون
وانه بحق الحق بكلماته ولو كره المبطلون والله ولي التوفيق وبه مازمة
التحقيق **الم** ان البراهين المؤدية الى هذا المطلب موصلة في مسكنين احدهما
يتوقف على ابطال الدور والتسلسل والاخر ليس كذلك بل يدل على اثبات
الواجب اولاهم ينقل منه الى ابطال الدور والتسلسل كما سيرد عليك فلا
جرم رتبنا الرسالة على مقصدين لبيان المسكين ولما كان الثاني اسهل
رائنا ان نقدره فنقول **المقصد الاول** في المسكن الاول فيه طرف الطرقي
الاول قالوا لا شك في وجود ممكن ما كما كرات فان استند الى الواجب
ابتداء او بواسطة ثبت المطلوب اولاهم لا شك في وجود موجود ما فان
كان واجبا او ممكنا استند اليه ثبت المطلوب والافان رجع سلسلة الاستدلال
في شئ من الارب دار والتسلسل العسل الى غير النهاية اذ كل ممكن فله علة
وح نقول جميع الممكنات اى تلك الاحاد بحيث لا يشك علة شئ منها موجود
اذا لو كان معد وما كان جزء من اجزائه معد وما ضرورة ان ما يوجد جميع
اجزائه فهو موجود ونحن ما اعتبرنا الاتك الاحاد الموجودة فقط لا المشاهدة
المجموع الماخوذ فيه الهيئة الاجتماعية الاختيارية المعدومة فالاجزاء
بانه ما موجوده فيكون المجموع بهذا المعنى موجودا ولا شك انه ممكن لا يحتاج
الى ممكن واحد من الممكنات الماخوذ فيه والمحتاج خصوصا الى الممكن ممكن
وكل ممكن فله علة فعلته اتمانفه او جزؤه او امر خارج عنه والاول بطل

ضرورة وجوب تقدم العلة على المعلول وامتناع تقدم الشيء على نفسه والثاني
 ايضا بطاذا علة الكل يجب ان يكون علة لكل جزء لان كل ممكن محتاج الى علة
 فلم يكن علة المجموع علة لكل جزء لكان بعض الاجزاء معلة بعلة اخرى فل
 يكون ما فرض علة للمجموع وحده علة بل لبعضه فقط واذا كان علة لكل
 جزء فيكون ذلك الجزء علة لنفسه ولعقله واذا بطل القسمان تعين الثالث
 فيكون علة امر موجودا خارجا والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب
 لذاته وهو المطلق وعلى هذا التقرير اندفع عنه عدة ما يورد **منها** ان المجموع
 يشعر بالتناهي وما لا يتناهي لا مجموع له فاثبات الواجب بما يشعر بالتناهي
 يكون مصادرة وذلك لما عرفت من ان المراد بالمجموع الاحاد بحيث لا يشذ
 عنها شيء وقد لوحظت بامراجها الى شاملها **ومنها** انه ان اريد بالمجموع
 كل واحد من آحاد السلسلة فعلته ممكن آخر متسلسل الى غير النهاية وان
 اريد بالمجموع من حيث هو مجموع فلان انه موجود لعدم تحقق الجزء الصوري
 اعني الهيئة الاجتماعية وذلك لما مر من ان المراد هو المتعدد بدل من لحظة
 الهيئة الاجتماعية كما في الاحاد حيث قيل انها الوحدات من غير ان يلاحظ
 فيها الهيئة وقد بينا ان الكل بهذا المعنى موجود بوجود جميع اجزائه و
 تلخيصه ان الاحاد قد يلاحظ واحد واحد وقد يلاحظ بأسرها دفعة
 والاول ان كان بملاحظة لحظات متعددة بحسب عدة الاحاد فهو العلم التفصيلي
 وان كان بملاحظة واحدة بامراجها الى شامل لواحد واحد على سبيل البدل
 فهو معنى الكل الافرادي والثاني هو معنى المجموعي ولا حاجة في ذلك الى
 اعتبار الهيئة الاجتماعية فافهم ذلك ثم بقي عليه ايراد وهو انه ان اريد
 بالعلة التامة فلم لا يجوز ان يكون نفسه قولة ضرورة وجوب تقدم العلة

العلة على المعلول قلنا م في العلة التامة اذ لو وجب يكون تقدم العلة التامة
 لزوم في المركبات تقدمها على نفسها بترتيب لان مجموع الاجزاء المادية والصورية
 جزء من العلة التامة فيكون متقدما عليها وهي على هذا التقدير متقدمة على
 المعلول المركب الذي هو عين مجموع الاجزاء وايضا جميع الموجودات من
 الواجب والممكن ممكن لا احتياجه الى الاجزاء وعلة التامة نفسها ليست
 جزءا منه ضرورة احتياجه الى بقية الاجزاء ولا خارجا عنه اذ لا خارج عنه
 فتعين ان يكون نفسه وايضا العلة التامة مجموع امور كل واحد منها
 متقدم ولا يلزم منه تقدم المجموع فان جميع اجزاء الشيء غير متقدم عليه
 بل هو عينه مع ان كل منها متقدم عليه فان اريد بالعلة الفاعلية فلم لا
 ان يكون جزء قولة لان علة الكل علة لكل جزء فيكون علة لنفسه ولعقله
 قلنا انما يلزم لو كان علة تامة للكل اذ لا يتوقف الكل على ما هو خارج
 عنه والمفروض كونه علة فاعلية وهو لا ينافي في الاحتياج الى الغير والواجب
 ان المراد الفاعل لا مطلقا بل الفاعل المستقل في التاثير بمعنى انه لا يستند
 للمعلول الا اليه او الى ما صدر عنه والفاعل المستقل بهذا المعنى في المجموع
 الذي هو جميع اجزائه ممكن بحسب ان يكون فاعلا في كل واحد والالم يكن فاعلا
 مستقلا في المجموع ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره وغير معلولة لا بقا
 نحن نمنع وجوب كون الفاعل المستقل في المجموع فاعلا في كل جزء ونستند
 بالمركب من الواجب والممكن فان الفاعل المستقل فيه هو واجب وهو جزء
 لاننا نقول ليس لكم هذا المنع بعد قيام الدليل عليه في المركبات الصرفة بل لا بد
 من منع مقدمة من مقدمات دليله وتلك المقدمات بأسرها ظاهرة غير
 قابلة للمنع وليس لكم ان تقولوا انه ينتقض بالمركب من الواجب والممكن

فان الدليل المذكور لا يجري فيه وقيل وبهذا تبين بطلان ما قد قيل انه يجوز
ان يكون ما قبل المعلول الاخير علة للمجموع وهو معلول لما قبله بمرتبة واحدة
وهكذا لانه لو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجودة للسلسلة بأسرها
مستقلة بالتاثير فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعاً واعتراض على هذا الجواب
بانه لو لم يكن ان يكون فاعل المجموع بان الاستقلال فاعل لكل جزء كذلك لازم
في مركب بين اجزائه ترتيب زمني كالسري من تقدم المعلوم على علة
او تخلف المعلوم عن علة المستقلة اذ لا يخفى من ان فاعل المجموع بالاشتغال
كان هو موجودا عند وجود الجزء الاول والا الاول يلزم تخلف الجزء
الثاني عن علة المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم الجزء الاول عن وجود
علة المستقلة وايضا لو فرضنا ثلاثة اشياء وكل واحد منها معلول
لعلة اخرى مستقلة يكون مجموع العمل الثلاثة علة مستقلة للمجموع
المعلولات مع ان ليس كذلك علة لشي من تلك المعلولات الثلاثة ضرورة
استناد كل منها الى واحدة فقط من تلك العمل واجيب عن الاول بان تخلف
المعلول عن الفاعل المستقل بهذا المعنى غير ممنوع اذ لم يعتبر فيه اجتماع جميع مالا
بدمنه في التاثير والممنوع هو التخلف عن الفاعل المجموع على ان المراد يكون فاعل
الكل بالاستقلال فاعل لكل جزء كذلك ان لا يكون فاعله خارجا عن فاعل الكل
لانه بعينه يكون فاعل لكل جزء وبهذا يندفع الايراد الثاني ايضا وهذا الجواب
يكفي في غرضنا وهو ابطال كون الجزء علة مستقلة لجميع الممكنات لانه لو لم يكن
علة ذلك الجزء خارجة فهو اما عينه فيلزم تقدم الشيء على نفسه او داخل فيه
وننقل الكلام اليه حتى ينتهي الى ما يكون علة لنفسه او يتسلسل وحي كل جزء
فرض علة في تلك السلسلة فعلته اولى منه بان يكون علة لخال لان تاثيره اكثر

اكثر لكون الجزء اثره وهو ليس اثر نفسه فيلزم ترجيح المرجوح ويمكن التمسك بهذا
في نفى علية الجزء ابتداء بان يقال كل فرض علة للمجموع فان علة اولى منه بالعلية
لانه اكثر تاثيرا منه فيلزم ترجيح المرجوح وقد اعترض عليه بانه لم لا يجوز ان يكون
علة المجموع بالمعنى المذكور نفسه بمعنى انه كاف في وجوده من غير حاجة الى امر
خارج عنه فان الثاني علة للاول والثالث للثاني وصلح جرا فلكل واحد
من الاحاد علة فيها ولما لم يكن المجموع المتأخوذ على هذا الوجه غير الافراد
لم ينتج الى علة خارجة عن سلسلة عمل الافراد ولا امتناع في تحليل الشيء
بنفسه بطريق توزيع الاحاد على الاحاد وانما المحال تحليل الشيء بنفسه
بالمرة سواء كان بسيطاً في نفسه او مركباً ويجب عنه بان المجموع بهذا المعنى
عين الاحاد بالاسر ولا يشك ان هذه الاحاد ممكنات موجودة كما ان كل
مختار ممكن موجود وكما ان الممكن الموجود الواحد محتاج الى علة موجودة
كافية في ايجادها كذلك الممكنات للتعدد الموجودة محتاج الى علة موجودة
كافية في ايجادها تلك العلة لا يمكن ان تكون عينها لان العلة الموسعة للشيء
سواء كان واحداً في نفسه ومتعدد واجب ان تتقدم عليه في الوجود ومن
المستحيل تقدم المجموع على نفسه والاستنباه انما وقع بين تحليل كل واحد من
السلسلة باخر منها وبين تحليل مجموعها بمجموعها والاول هو المنتزاع فيه
الذي نحن بصدد ابطاله بالدليل والثاني مما يشبهه على ابطاله فانه باطل
بداهة على اي وجه فرض سواء في تحليل المجموع او تحليل الاحاد بان
بطريق الدور وبغيره هذا حل صفة ما ذكره في كبرهم مع شتمات وتفصيلات
من قبلنا لا يخفى على الناظر دفعها ونحن نعيد النظر في تلك المقدمات للفصل
بين ما يلحق منها بالنقض والابرار فنقول اما ما قيل في التسق الاول

من الاراد الاول من انه ان اريد بالعلة التامة فلم لا يجوز ان يكون نفسه مع تفرعهم
ذلك المنع في سائر كتبهم والعدول الى دليل آخر وجزءهم بان العلة يجوز ان يكون
عين المعلول كونه غير واجبة التقدم فحمل نظره حتى ادق من ذلك اذ لو جاز
كون العلة التامة نفس الممكن كفي في وجوده فلم يمتنع الى غيره ولو توجب ذلك
فلمنع في اول المرتبة افتقار الممكن الى غيره فلا يلزم ترتيبا صلا فضلا عن
السلسلة الغير المتناهية وح ينسب باب اثبات الصانع بالامكان لانه لا يحتاج
الى سبب مغاير لجواز ان يكون سببه النعم نفسه فان قلت لا يجوز ان يكون
الحادث علة تامة لنفسه والامكان قد يماضوثة ان ما يكفي ذاته في وجوده
يكون قديما فيمكن اثبات الصانع بالممكن الحوادث قلت هذا اليراد على ما
قلنا من انه ينسب باب الاثبات بالامكان اذ لا يمكن الاثبات به بل
يحتاج الى اتخاذ الحوادث وهم منطبقون على جواز الاثبات بالامكان
وتجوز كون العلة التامة نفس الشيء يتلزم جوازها فهو ما ينافي ما اتفق
عليه كافة المحققين فكيف جعل ذلك مقرا على اننا نقول ح لا يتم البتة
بالممكن الحوادث ايضا لجواز انتهازه الى ممكن قديم يكون علة التامة نفسه
فينفضح التسلسل كما على تقدير انتهازه الى الواجب القديم من غير
فرق فافهم ذلك جدا وايضا الممكن ما لا يجب له الوجود والعدم بالنظر الى
ذاته فلو كان علة تامة لنفسه كان وجوده واجبا بالنظر الى ذاته اذ بالنظر
الى ذات العلة التامة يجب وجود المعلول لا يقال انما يلزم كونه واجبا لولم
يفتقر الى جزئه الذي هو غير لاننا نقول الواجب الحجاج من التظيم هو واجب
له الوجود بالنظر الى ذاته وهو صادق على ما يكون علة تامة لنفسه فيلزم كونه
واجبا مع انه محتاج الى غيره هذا بخلاف لا يقال نحن نقسم حكمه الموجود اما ان

انما ان يحتاج الى غيره في وجوده وهو الممكن اول وهو الواجب فلا يلزم ذلك لاننا نقول
يكفينا دخولنا في الواجب على بعض الثبوتات التي اعترفوا بصحتها وهو قولهم الشيء
انما ان يجب له الوجود بالنظر الى ذاته وهو الواجب او عده كذلك وهو المنع
اولا هذا ولا ذاك وهو الممكن اذ غرضنا انه لا بد لهم من التفتي هذا المنع
مع انهم لم يقوموا به ذلك الامر بل عدلوا عن المصنعة المنوعة وسندوا لولم
المطربيل اخر فتأمل وايضا العلة التامة اما عين العلة الفاعلية
وهو العلة التامة البسيطة وذلك حيث لا يصور مانع عن المعلول كما في
العلة الاولى بالنسبة الى المعلول الاول فلا يكون ارتفاع المانع جزء
من العلة التامة كما قالوا واما مشتملة على العلة الفاعلية وهو العلة
التامة المركبة ولا يمكن عدم اشتغالها عليه ضرورة احتياج الممكن الى بطلانية
الوجود ضروري ولذلك حكموا بان الفاعلية ضروري في كل معلول بخلاف
ما سواها من العلل اذ انهم هذا فنقول لو جاز كون العلة التامة نفس
المعلول فاما ان يكون علة فاعلية له وهو محجوب لوجوب تقدمها وامتناع
تقدم الشيء على نفسه واما ان يكون مشتملة عليه فيكون خروضا علة
فاعلية مستقلة له وهو محجوب لما تقرر ولولم يتم ذلك لا نخدم البرهان
عن بطلان مداره بعد الاصلح على ان الفاعل المستقل للجمع لا يكون
جزءه فلا نفع في العدول من العلة التامة الى الفاعل المستقل فقد
لاح مما ذكرنا ان العلة التامة لا يجوز ان يكون عين المعلول مع قطع النظر
عن وجوب تقدمها او عده على ان الزكي لو ترك العناد ولا حظ بصريح
العقل وجد الامر كذلك مع قطع النظر عن ذلك فالان بقي لنا التفتي عن
حال العلة التامة في التقدم فانه وان لم يتوقف البرهان عليه فهو في حد

ذاته من الطالب وهذا المقصد وان كان قريب المرئ فهو بعيد المرئ متشابه
 الانحاء مغير الارحاء ما ذن القاصد ون اليه منا حجة باقدام افهامهم
 بل صاموا في مهامه شبههم على مطايا او صامهم فلا جرم لم ياتوا بما يشفي
 عليل او يروى غليل وانا اقص ما عندي منه عليك فخذ مما عرك
 اليك فاقول لا بد من النظر فيما اعمد واعلمه في نفى تقدم العلة التامة اما
 الاول وهو انه لو تقدمت لازم تقدم المركب على نفسه برتبته ضرورة
 تقدم جميع الاجزاء على العلة التامة كونه جزء منها وتقدم العلة التامة على
 المركب على هذا الفرض فقد اجيب عنه بان جميع الاجزاء متقدم بالذات والمتقدم
 بالذات باسرها حال تكون عين المتأخر وايضا لو فرضنا مجموع كل واحد من
 اجزائه واجباله انه كان ذلك المجموع ممكنا واجزاءه باسرها غير ممكنة فهي
 غير المجموع وانت خبير بما يرد عليه مما اذ لا يلزم من تقدم كل فرد تقدم
 الكل المجموع فان حكم الافراد قد يخالف حكم الجماعة فلا يلزم ان يكون
 مجموع اجزاء الشيء غير الشيء فانه ليس متقدما وكذا القول في المركب المفروض
 فان الاجزاء بالاسر ليس واجبا بل كل فرد منه واجب فلا يلزم ان يكون الاجزاء
 بالاسر ليس واجبا بل كل فرد منه واجب فلا يلزم ان يكون الاجزاء بالاسر
 مغاير للمجموع ونقول بقول مفصل قولكم الاجزاء بالاسر متقدم على
 المجموع ان اردتم به مفهوم القضية الكلية اعني الحكم على كل فرد فرد
 بالتقدم فسلم ولكن لا يلزم منه تغاير المجموع لكل فرد فرد وليس النزاع
 فيه وان اردتم به حكما واحدا على موضوع واحد وهو متعدد في نفسه
 اعني المجموع فلا يتم انه متقدم بل نقول هو عين المعلول وحصل النزاع في
 الواقع في الجواب ان يقال ان جميع الاجزاء الصورية والمادية لهما اعتباران

اعتباران اعتبارهما منفردين وهما بهذا الاعتبار جزء من العلة التامة متقدم
 على المعلول برتبته واعتبارهما على النحو المعين الارتباطي الذي هما عليه
 في الخارج وهما بهذا الاعتبار عين المعلول فان قلت لا يخلو اما ان يعتبر
 هذا الارتباط في المعلول او لا وعلى الاول لا يكون ما فرض مجموع الاجزاء
 مجموعا وعلى الثاني يكون عينه باق اعتبارا خذ فقلت لعل الارتباط المذكور
 شرط لعينية جميع الاجزاء للمعلول وليس من اجزائه فلا بد ان يحل في كونه
 عين المعلول مطلقا ولئن قلت هذا انما يشي في المركب الذي له جزء صوري
 واما فيما ليس كذلك في مجئنا هذا فلا اذ ليس المجموع الاتك للاتحاد من غير صورة
 فلا يكون بينهما ارتباط يعتبر تارة ليصير عنينا وسقط اخرى ليكون جزء من
 العلة التامة ومتقدما عليها قلت نعم جميع الاجزاء انما تكون جزء من
 العلة التامة وموقوفا عليها حيث للمركب جزء صوري واما في غيره فهو
 عين المعلول لان جميع الاجزاء ليست علة لنفسها والعلم بها ضروري
 فاذا اعتبر ذلك جميع من غير ارتباط فليس هناك ان ذلك الجميع الذي هو
 المعلول فلا يكون جزء من العلة التامة واما الثاني وهو ان جميع
 الموجودات من الواجب والممكن ممكن وعلة التامة ليست جزء لا حقا به
 الى باق الاجزاء ولا خارجا عنه اذ لا خارج فتعين ان يكون نفسه فاقول
 هذا اقوى السببه ولا يدفعه حديث الارتباط اذ لا يعتبر فيما بينهما ارتباط
 بل بل حظ تلك الاجزاء باسرها من غير ام آخر يوجد لها وجه التقصى عنه
 ان يقال المجموع بهذا المعنى ليس معلولا واحدا يستدعي علة واحدة بل
 معلولات متعددة قد لوحظت مرة فيستدعي علة متعددة وتلك العلة
 هو مجموع السلسل التي هي اجزاء تلك السلسلة مما فوق المعلول الاخير

الى الواجب فان قلت المجموع يحتاج الى المعلول الاخير فلا يكون كسلسلة
 علة تامة لاحتمال المعلول الى الخارج عنها قلت المجموع بهذا المعنى هو تلك اللاحقة
 المستفزة وهي قد لوحظت دفعة فلا فرق بين ان يطلب علة كل منها مفصلا
 وبين ان يطلب علتها باسرها مجمل الال بالاجمال والتفصيل في الملاحظة
 ولا فرق في ذات الملاحظة وتفصيله انه اذا طلب علة معلولات متعددة
 فما جواب بان يجمع علة كل واحد واحد فلا فرق بين ان يطلب مثلا علة اتم
 علة ب ثم علة ج وهكذا وبين ان يطلب علة ا ب ج دفعة الآ في الملاحظة
 فانه قد لوحظ كل منها في الاول بصورة خاصة وفي الثاني لوحظت معا
 بصورة اجمالية وكذلك لا فرق في اجواب بين ان يبين علة كل منها مفصلا
 فيقال علة ا د وعلة ب ه وعلة ج ز مثلا وبين ان يجل في القول فيقال
 علتها ه ز لان ما لوحظ في الاولى بالدفعات لوحظ في الثانية دفعة
 ومعلوم ان الملاحظة في صورتين واحد فكما لا يدخل في الصورة الاولى
 المعلول الاخير في علة العمل كذلك لا يدخل في الصورة الثانية ووجه
 الفرق انما نشاء من لفظ المجموع واجماله المركب الذي يدخل فيه الصورة
 وقيمة نظر لان المجموع بهذا المعنى كثير والكثير متألف من الوحدات لا محالة
 فالمعلول الاخير داخل فيه ومن اجزائه فيكون داخل في علة التامة
 فلا يكون ما فوقه الى غير النخاية علة للمجموع فتأمل في هذا المقام فانه
 حقيق بالتأمل التام وهذا التفصيل فيما سياتي مواضع نفع فتذكره
 واذا تخلت الشبهة التي عرجوا عليها فكن التفصيل في الامر وحكم العقل
 الصريح والفضل الجدل جانبنا وخذ بما يحكم العقل به بعد ان توطن انما
 لا تكون عين المعلول في الممكنات الصرفة اذ به يتم البرهان من غير احتياج الى

الى اثبات التقدم واما الشبهة الثالثة وهي ان العلة التامة مركبة من
 اجزاء كل واحد منها متقدم ولا يلزم منه تقدم للمجموع فغير متوجه الا على
 من استدل بتقديم اجزائها على تقدمها واما قولهم في اجواب عن النقض
 على ان الفاعل المستقل للمجموع فاعمل الاجزاء المراد بكونه فاعلا لاجزاء
 ان لا يكون فاعلا خارجا عنه وذلك كاف في غرضنا اذ يلزم انما الانتفاء
 الى ما يكون فاعلا لنفسه وهو مح او التسلسل وح كل جزء يفرض علة فعلته
 اولى فاقول يمكن اختيار التسلسل بان يكون ما فوق المعلول الاخير الى غير
 النخاية علة للمجموع وهو معلول لما قبله برتبة الى غير النخاية وهكذا وقوله
 فكل جزء اه على علل الاجزاء وتخصيصه ان الفاعل المستقل في المجموع بهذا
 المعنى على ما انبأ في اليه اخر الكلام وهو ما لا يكون المعلول مستندا الى
 اليه او الى ما يستند اليه او الى اجزائه اذ اتمه ذلك فنقول علة كل جزء وان
 كان اكثر تاثيرا فيكون الاحاد المستندة الى نفسه اكثر لكنه اقل تاثيرا على
 علل الاجزاء فيكون الاحاد المستندة الى اجزائه اكثر والمعتبر في الاستقلال
 احد الامور الثلاثة من استنادها بالاسر اليه او الى ما يستند اليه او الى
 اجزائه فكون احده الامور في علة الجزء اكثر مع كون امر اخر منها في
 نفس الجزء اكثر لا يقتضي اولوية احدهما الاخر فان قلت لا شك ان ما
 يستند المعلول الى نفسه اقوى في العلية والتاثير مما يستند الى اجزائه
 وعلى تقدير انتفاء الاولوية ايضا يلزم ترجيح المساوي قلت بعد تسليم
 ذلك مفهوم العلية الاستقلالية من حقيقة فيها سواء كان على السوية
 فيها فيكون متواظا او مختلفا بالاولوية وعدمها فيكون متساويا
 فلا يلزم من كون كل منهما علة ترجيح المجموع على تقدير الاولوية ولا

ترجع المساوي على تقدير تساوي كما في سائر المفردات المتشككة والمتواطئة
فان قلت فيلزم توارد العلة المستقلة على معلول واحد قلت توارد العلة
التامة محال مطلقا وكذا توارد الفواعل المستقلة المتنافعة واما المبتدأة
فلانم استحالة بل نقول هو واقع فان العقل العائنه متعل كان كل واحد من
السلاسل المبتدأة مما فوقه الى المبدأ، علة مستقلة بالمعنى المذكور ضرورة
انه لا يستند الى غير تلك السلسلة واجزاؤها وما يستند اليها بل سلسلة العقل
العامة السلسلة المبتدأة من التاسع الى المبدأ، علة مستقلة لحاضرة
ان كل جزء منها اتما مستند اليها والى اجزاؤها فان العائنه مستندة اليها
والثامن والتاسع والعاشر الى اجزاها فان التاسع مستند الى السلسلة المبتدأة
من الثامن والتاسع الى المبتدأة من السابع وكذلك السلسلة المبتدأة
من الثامن وما فوقه الى المبدأ، علة مستقلة لحال لان كل منها اتما مستند
اليها كالتاسع او الى ما يستند اليها كالعاشر والى اجزاها كالثامن فانه
مستند الى اجزاها اعني المبتدأة من السابع وهكذا لا يقال لا بد من
علة لا يكون اولى منها لا تانقول صفة مستقلة وصين النزاع فان
قلت المراد بالعلة المستقلة ما لا يكون له شريك في التأثير كما صرح به
شرح في المواقف في مجت العلة والمعلول وح يتم الكلام الا ان كل جملة
اخذت من غير المتناهي فهو علة قريبة لفرد وبشركه غيره في التأثير القريب
في فرد اخر فلا يكون شئ منها علة قريبة للجموع اذ لا فرق بين جزء وجزء
حتى يكون المؤثر القريب في واحد منها مؤثرا قريبا في الجملة دون المؤثر
القريب في الجزء الاخير قلت ان اراد انتفاء الشريك في التأثير مطلقا قريبا
او بعيدا فلانم انه ضروري في كل معلول ان يكون له علة مستقلة بهذا المعنى

بهذا المعنى كيف ولو صح ذلك لا معنى لترتيب العلة المشاركة في مطلق التأثير وان
اراد ان لا يكون هناك تأثير لا يرجع اليه ابتداء او بواسطة فهو راجع الى المعنى
المطلوب واحتجاج الى التعميم المذكور فيه بان يقال والى جزئه ليندفع عنه النقض
المذكور هناك وح فالكلام عليه كالكلام عليه فان قيل المراد من المؤثر
المستقل في كل مرتبة هو ما لا يكون له شريك في التأثير في تلك المرتبة فربما كان
او بعيدا وهو ضروري في كل معلول لانه لا بد في كل مرتبة من مراتب التأثير من
شئ يكون هو تمام المتصف به فاذا اخذ فهو المؤثر في تلك المرتبة لا يشركه
غيره في هذا التأثير وان لم يتعين المتصف به فلا يكون تأثير ضرورة اقتضا
الوصف موصوفا معينا وح فالزديد في العلة المستقلة القريبة فنقول
العلة القريبة المستقلة بهذا المعنى هو ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية
اذ هو تمام المؤثر القريب في تلك السلسلة فان كل جزء منها معلول قريب
لجزء اخر منها فان قيل المراد به تمام المؤثر في المجموع قريبا وبعيدا فنقول
هو ايضا ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية باعتبار ما يشمل عليه من
السلاسل فان المجموع بهذا المعنى امور متعددة لها علل متعددة فليس للمؤثر
فيه مجموع تلك العلة وكل واحد من احاد تلك السلسلة معلول السلسلة من
تلك السلاسل مثلا المعلول الاخير معلول للسلسلة المبتدأة مما فوقه وهو
وهكذا تلك السلاسل يكون علة للجموع بهذا المعنى فان نقل الكلام الى العلة
تلك السلسلة لكونها ممكنة فنقول هي مجموعات السلاسل التي في جميع
الموجودة في السلسلة في جميع المراتب الغير المتناهية فهناك سلاسل
غير متناهية ثم كل منها سلسل غير متناهية وهكذا فجميع تلك السلاسل
الغير المتناهية مارات غير متناهية هو العلة التامة لتلك السلسلة اجماعا

لجميع ما يتوقف عليه تلك السلسلة قريبا وبعيدا وذلك لجميع ما يتوقف عليه تلك
 السلسلة التي تشمل ما فوق المعلول الاخير عليها بحيث لا يستدعي شيئا منها فاما
 السلسلة التامة اعني جميع ما يؤثر في السلسلة قريبا وبعيدا هو ما فوق المعلول
 الاخير كما قلنا ونقول ايضا سلسلة الموجودات بأسرها من الوجود
 والممكن لا يمكن ان يكون المؤثر العام القريب فيها الوجود ضرورة انه
 مؤثر قريب في واحد منها فقط فاما ان يكون هو ما فوق المعلول الاخير
 بمرتبة سلسلة واحدة ولا يكون اشتراك ما فيها من السلسلة في التأثير
 القريب في الاحاد الاخر منها فيكون مؤثرا تاما فيكون المراد بنفي الاشتراك
 نفي اشتراك ما هو خارج عنه او يكون جميع تلك السلسلة بأسرها وكل من
 الوجهين جارا في السلسلة الغير المتناهي بل يفرق فاختار لنفسك ما يخلو
 فان ما نقول به جريما نقول به هناك فانت مما فصلنا كخبر بان الحق
 هو الثاني والنظر السابق لا يتأتى على هذا وهو بحق الحق ويهدي السبيل
واعلم ان الترتيب العلامة قد تسره قد قرر البهتان في جوانب كثيرة من حكمته
 العين بوجه مفصل وبذل فيه المجهود ووصفه بان ينكشف به المقصود
 ولا يتأتى عليه شيء من الشبهة الواردة ونحن نورد مع ما يورد عليه بتوفيق
 الله تعالى فالتقاسم وانت تهديد تجد الحق الذي ليس عنه محيد قال شكك
 في وجود الممكنات المتعددة وكل واحد منها محتاج الى علة فاعلية موجبه
 مستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول فاذا اعتبرنا كل الممكنات بأسرها
 جملة واعتبرنا كل واحد منها العلة الفاعلية المستجمعة مع قطع النظر
 عن ان يشاء من هذه العلة الفاعلية من افراد الممكنات اول بل اخذنا
 العلة الفاعلية الموصوفة التي هي بازاء الممكنات فلا يخفى ان هذه العلة

العلة المستجمعة هي علة فاعلية مستجمعة لجميع الممكنات فكما ان كل واحد من الممكنات
 محتاج الى واحد من تلك العلة كذلك مجموع الممكنات محتاج الى مجموع العلة وذلك
 مما لا يتوقف فيه للعقل الصريح بل يحكم به بديهته فاما نحمد هذا فنقول اذا اعتبرنا
 العلة الفاعلية المستجمعة للاسوار للمعبدة جملة واحدة واخذنا الممكنات
 باجمعها جملة اخرى ونسبنا الجملة الثانية الى الاولى فلا يخلو اما ان يكون
 في الجملة الاولى امر خارج عن الجملة الثانية او لا وعلى الثاني اما ان يكون
 الجملة الاولى تمام الجملة الثانية فيلزم كون الشيء علة لنفسه وهو قطعي بالاستحالة
 او بعضها فيكون بعض من الجملة الثانية علة تامة لحيثها وهو ايضا محال
 اما اول ذلك العلة التامة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها و
 الجملة الثانية موقوفة على الخارج من ذلك البعض هو البعض الآخر
 اقول ان اردو بالعلة الفاعلية المستجمعة الفاعل مع جميع شرائط التأثير فهو
 ليس بعلة تامة فلا ينافي فيه احتياج المعلول الى بقية الاجزاء لا تخفى ليست
 من شرائط التأثير فلا يصح قوله فيكون البعض من الجملة الثانية اه وان
 اراد به الفاعل مع جميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرط للتأثير
 او لا كما هو ظاهر العبارة فهو العلة التامة وحيث تشاركها تمام العلة
 الجملة الثانية قوله يلزم ان يكون الشيء علة لنفسه وهو قطعي بالاستحالة
 قلنا العلة التامة لا تقدم لها على المعلول كما قرر في غير هذا الكتاب
 فيجوز ان يكون عنها كما قررته والعجب انه اورد هذا المنع في سائر كتبه
 ولذلك عدل عن العلة التامة الى الفاعل المستقل ثم يقول ههنا انه
 لا يجوز ان يكون عينه لانه يلزم ان يكون الشيء علة تامة لنفسه وهو
 قطعي بالاستحالة وليت شعري كيف منع القطعي في سائر كتبه وحل هذا

كثرة على ما قرئ منه قال واما ثانيا فلان اني بعض يفرض فانه معلول جز ما وعلته
اولى بان يكون علة تامة لانها تحصل افراد اكثر ضرورة ان ما هو موجود بتاثير
ذلك البعض فعلته فيه مدخل وطا في نفس ذلك البعض تاثيرا ايضا بخلافه اذ
للتاثير له في نفسه اقوال قد مر الكلام عليه بسوطا فلا يفيد به ثم ان هذا العجب
مما مر فان اكثرية التاثير لا يقتضي الاولوية بالعلة التامة الا ترى ان سلسلة
المعلول لا خير الى الواجب علة التامة اما نفسه مع انه لا تاثير له اصل
اذا ليس لا يؤثر في نفسه واما فوقة الى الواجب مع ان الواجب اكثر تاثيرا منه
قال وعلى الاول اعني ان يكون في الجملة الاولى امر خارج عن الجملة الثانية
فاما ان يكون ذلك الامر معتبرا في العلة الفاعلية او في الامر المعبرة
معها وعلى الثاني العلة الفاعلية اما نفس الجملة الثانية او بعضها اذ
الفرض ان العلة الفاعلية لم يعتبر فيها امر خارج عن الجملة الثانية فعلى
الاول يلزم ان يكون نفس الشيء مع غيره علة تامة لها وهذا الحق من علته
لنفسه اذ اللازم جفت قد مر على نفسه بمرتين اقول هذا ايضا مبنيا
على ما قرره من عدم وجوب تقدم العلة التامة وجواز كونها عين للمعلول
بل اللازم من هذا الشق تقدم على نفسه بمرتبة بناء على ذلك والعجب انه يستدل
في بعض كتبه على عدم تقدمها بين ما ذكره صريحا قال وعلى الثاني يلزم ان يكون
بعض الجملة الثانية مع امر خارج علة تامة لها واستحالة يظهر بالوجهين ان
اقول تقرير الوجه الاول صريحا ان العلة التامة علة لا يتوقف المعلول على امر
خارج عنها والمعلول صريحا يتوقف على بقية الاجزاء وهي خارج عن ذلك
البعض الذي هو العلة الفاعلية مع الامر الخارج وفيه نظر اذ اللازم من كون
العلة الفاعلية بعض الاجزاء عدم دخول بقية الاجزاء في العلة الفاعلية

١٠٥
الفاعلية ولا يلزم منه عدم دخولها في العلة التامة فاعرفه واما الوجه الثاني
ففيه ما سبق قال وعلى الاول اعني ان يكون الامر الزائد معتبرا في العلة الفاعلية
فاما ان يكون عين علة فاعلية منها او جزئها وعلى التقديرين يكون موجودا
اخر ضرورة ان الفاعل المؤثر في الوجود واجزائه يكون موجودا وذلك
الامر الزائد الموجود الخارج عن جميع الممكنات لا يكون ممكنا والامم يكن خارجا
عنها ولا ممكنا لانه موجود فتعين ان يكون واجبا لذاته ويمكن ان ينسب
الجملة الثانية الى العلة الفاعلية وساق الكلام اه اقول لا ينافي صحتها بطا
الجزئية بشئ من الوجهين اما الاول فظاهر ان العلة الفاعلية لا يلزم الاحتياج
المعلول الى ما عداها اذ احتياج المعلول الى الاجزاء ونشراط التاثير لا ينافي
كون العلة الفاعلية علة فاعلية واما الوجه الثاني فالكلام عليه صريحا
كالكلام عليه هناك فان حديث الاولوية قد عرفت ما فيه وعرفت ايضا
ان فاعل المجموع يجمع قواعل الاحاد وكل واحد من الاحاد معلول للسلسلة
المبتدئية مما فوقة بمرتبة فجميع تلك التسلسل يكون علة فاعلية للمجموع الاحاد
وليس لهذا المجموع من ترك في التاثير القريب في تلك الاحاد فضلا عن ان يكون
اولى ويمكن ان يوجه كلامه قد مره بما يندفع عنه بعض التخلل وان كان
بعيدا بحسب اللفظ بان يقال مراده بالعلة التامة صريحا مجموع العلة الفاعلية
مع جميع ما يتوقف عليه التاثير في المعلول لا ما يتوقف عليه المعلول كما هو
ظاهر عبارته بل صريحه ولا شك ان العلة التامة بهذا المعنى متقدمة على المعلول
ومراده من العلة الفاعلية المذكورة فيما بعد حيث قال ويمكن ان ينسب
الجملة الثانية الى العلة الفاعلية هو العلة الفاعلية بدون اعتبار نشراط
وج يستقيم حكم بتقدم العلة التامة وما يتفرع عليه وسبق المنع في ابطال

تشق الجزئية سواء ورد في العلة الفاعلية المستقلة كما في التقدير الاول او في
العلة الفاعلية مع قطع النظر عن الشرائط كما في التقدير الثاني وهذا وان كان
بعيدا جدا عن لفظه لكن ذكرناه احترازا عن ان يخطر ببال القاصرين فينبجون
به ظنا انهم ظفروا بما لم يظفروا لغيرهم كما نشاهدنا في نظائرهما كذا فذلك
اذا احطت بجوانب المقال وكشفت حجاب الخفاء عن جليلة الحال لا شك
ان الحاصل من جميع تلك الانظار والابحاث ان الترتيب سواء وقع في العلة
التامة او الفاعلية المستقلة فكونها عين المعلول بط لو ثبت ان الفاعل
لا يمكن كونه جزء من المعلول وكونها خارجة عن المعلول يستلزم المط
لكن الثاني في ابطال تشق الجزئية سواء كان الترتيب في العلة التامة
او الفاعلية المستقلة لما عرفت من ان العلة التامة للجمع بهذا المعنى
وهو حاصل جميع علة كل واحد واحد ولا شك ان علة كل واحدة هو
السلسلة المبتدأة مما فوقها بل واسطة فيكون مجموع تلك السلسلة علة
تامة للجمع ولا يرد ما يتوهم من احتياج الجمع المعلول الى المعلول
الاخيرة لما تحقق من ان علة المجموع بهذا المعنى هو مجموع صلال احاد
ولما لم يكن المعلول الاخير علة لشي من الاحاد فلا يدخل في علة
مجموع محلها وفيه النظر السابق وانه سبحانه اعلم وقرر بعضهم بوجه
اخر وهو ان المؤثر التام القريب في كل مجموع هو جميع اجزائه لان المؤثر التام
هو ما يتقدم على المعلول بالذات ويمتنع عنه انفكاكه وجودا وعدما وجميع
الاجزاء بالنسبة الى المجموع كذلك فيكون علة تامة قريبة له واذا انفرد ذلك
فنقول السلسلة الموجودة الغير المتناهية مفتقرة الى علة تامة لكونها ممكنة
من حيث المجموع ومن حيث الاجزاء جميعا وعلتها التامة القريبة هي اجزائها

١٠٤
اجزائها باسرها لما تقدم من معنى المؤثر التام القريب وهي ايضا ممكنة مفتقرة
الى علة تامة كذلك وعلتها اما نفسها او بعض اجزائها او خارج عنها والاول
مح الاستلزام تقدم الشيء وكذا الثاني لما تقرر من العلة التامة القريبة لكل
مجموع هو جميع اجزائه وكذا الثالث لان كل واحد واحد منها يستند الى علة
التامة القريبة الموجودة في السلسلة فلو استند شيء منها الى امر خارج لازم
توارد علتين مستقلتين في مرتبة على معلول واحد وهو مح ويدل من فساد
الاقسام كلها امتناع وجود السلسلة المفروضة لاستلزامها الخلف المذكور
وهو وجوب استنادها الى علة مع امتناع الاستناد ولما اورد عليه النقص
بالجزء الاخير فانه متقدم بالذات ويمتنع تخلف المعلول عنه مع انه ليس
مؤثرا تاما وان كان الاحاد باسرها عين المعلول فلا يكون مؤثرا فيها
ثم ان جاز كون المؤثر في المجموع عينه فله لا يجوز ان يكون علة الاحاد
بالاسر ايضا عينها فاجاب عن الاول بان المراد امتناع تخلف المعلول
بالنظر الى ذاته والجزء المعلول الاخير لا يمتنع التخلف عنه بالنظر الى ذاته بل
لاستلزامه سائر الاجزاء من حيث انه اخيرها وعن الثاني بانه كل جزء من الاجزاء
متقدم بالذات على المجموع والمتقدمات بالاسر لا يكون نفس المتأخر والركب
من الواجبات احادها بالاسر واجب والمجموع ممكن ثم لو كان جميع الاجزاء
عين المعلول فالذين قسموا العلة الى المادية والصورية كيف ساء لهم ان
يوردوا المعلول من اقسام العلة ويختص هذا الوجه ان سلسلة الممكنات
الغير المتناهية لها علة هي الاحاد بالاسر وهي مغايرة للمجموع لكن الاحاد
بالاسر لا يكون لها علة اذ لو كانت كانت اما نفس الاحاد بالاسر وهو
مح وجزءها وهو ايضا مح او خارجا عنه وهو ايضا مح لان الخارج لو كان

علة الاحاد بالاسم لم يكن شي من الاحاد معلولا لغيره وقد فرض ان الاحاد
بالاسم مستندة الى عللها الموجودة في السلسلة ههنا قول وانت خبير بحاله مما
اذ لا يشبه عليك ان المقدمات بالاسم لا يلزم ان يكون متقدما كحما وكذا
مجموع الواجبات لا يكون واجباً وتقسيم العلل الى المادية والصورية لا ينافي
كون مجموع المادة والصورة على النحو المعين عين المعلول على ان التقسيم
ليس الى مجموع المادة والصورة بل الى كل منها كحما فان قلت المجموع
الذي لم يعبر فيه الهيئة الاجتماعية تكون مركباً لا محالة وكل واحد من الاحاد
علة مادية له فكيف يكون جميع العلل المادية عين المعلول قلت كون كل
واحد منها علة مادية ومتقدما لا ينافي كون الكل مجموعي عيناً لعدم اعتبار
الصورة فيه ونقول بقول مفضل لا شك ان لنا ان نعتبر احاداً من غير ملاحظة
الهيئة معها ونحكم عليها بحكم واحد مثل ان يقول لاثان زوج اول ولا
شك انه ليس حقيقته الا بالواحد وذلك الواحد فكيف يتوهم كون الواحد
معاً علة له فتوجه فانه ظاهر وهذا الوجه للمحقق الطوسي واعتراض عليه
الكاتب يمنع المقدمة القائلة بان علة المجموع هي الاحاد بالاسم مستنداً بانها
عينه فاجاب عنه المحقق بالبدلين المذكورين ولم يقدر الكاتب على جواب
الكل عنهم فاستمر النزاع بينهما وتداول الكلام من الجانبين من غير فصل
فلا دخل في هذا الوجه الا في هذه المقدمة اذ دون اثباتها خطر القناد
الطريق الثاني لو كانت الموجودات باسرها ممكنة لا تحتاج مجموعها بحيث
لا يند عنهما شيء من احادها الى موجود متقل في الابدان بان لا يستند
وجود شيء من اجزائه الى الاله او الى ما هو صا د عنه فيكون هذا الموجود
للكل ابتداء او بواسطة هي منه ايضا وذلك الموجود يلزم ان يكون ارتفاع

١٠٤
ارتفاع الكل بالطية بان لا يوجد الكل ولا شيء من اجزائه اصل متمتعاً بالنظر الى
وجوده اذ العلة ما لم يجب وجود المعلول عنها لم توجد ويلزم منه امتناع عدم
من اجلها بحيث لا يمكن ان ينطرق اليه لعدم اصل وجوده من الوجوه فيكون جميع
الاجزاء متمتع بعدم بالنظر اليه لان عدم كل جزء مستلزم لعدم المجموع والشيء
الذي به يكون جميع تلك الاحاد كذلك يكون خارجاً عن المجموع لان نفسه ولا
داخل فيه لان عدم شيء منها متمتعاً بالنظر الى ذاته والالكان ولبها لذاته
والخارج عن مجموع الممكنات يكون واجباً فلو كانت الموجودات باسرها
ممكنة كان الواجب موجوداً وهذا خلاف ما انه مطلوبنا اقول هذا قريب
من الطريق الاول وفيه ما فيه لاننا لم احتجنا للمجموع الى موجود متقل
بالمعنى الاعم من ذلك وهو اما ان لا يستند امتناع عدم شيء من الاحاد الى الاله
او الى ما صدر عنه او الى ما جزئه وح نقول لاننا ان العلة المستقلة التي
بها يتمنع عدم المعلول خارج عنه قوله والالكانت نفسه لو داخل
فيه قلنا نختار الثاني ونتمنع كونه واجباً لذاته وانما يلزم لو لم
هو الى علة بها يتمنع عدمه وكونه سبباً لا امتناع عدم المعلول لا ينافي
ان يكون له ايضا سبب به يتمنع عدمه بالمعنى المذكور بان لا يستند وجود شيء
منها الى الاله او الى اجزائه او الى ما هو مستند اليه ولو تم ذلك لكان في اثبات
المطلوب وفي باقي المقدمات فيقال لا بد من علة بجملة يجب وجود المعلول
او يتمنع عدمه لكن هذا في الفرض المذكور محال اذ لا شيء يجب وجوده
ويتمنع عدمه على هذا الفرض ثم العجب ممن ياخذ هذه المقدمة القائلة
بان ما يتمنع عدمه بالنظر الى ذاته واجب الوجود ضرورة مع تجويزه كون
العلة النامة المستقلة في الممكنات نفس المعلول والمخصوص علة التي

بما يمنع عدمه هو مجموع التسلسل الدخلة فيه كما مر في الطريق الأول **الطريق**
الثالث لو لم يوجد واجب لذاته لم يوجد واجب لغيره فلا يوجد موجود أصلا
 أما الأول فلا بد لو لم يوجد الواجب لذاته لا يخسر الموجودات في الممكنات
 ولا شك ان ارتفاعها بأسرها ليس ممتمعا بالذات لا تخاف بأسرها ممكنة ولا
 بالغير لما سبق من ان الغير الذي به يمنع رفع الجميع بالكلية لا بد ان يكون موجودا
 خارجا عنه واجبا لذاته والمفروض عدمه وأما الثاني وهو انه اذا لم يوجد
 واجب الوجود لذاته ولا لغيره لم يوجد موجود أصلا فلان ما لم يجب
 لم يوجد على ما بين في الامور العامة اقول فقد احال في ابطال شق الوجوه
 بالغير الى ما سبق في الطريق الثاني فانها متقاربان ولم يزد هناك على
 ان قال لو وجب لغيره لزم ان يكون ذلك الجزء واجبا ولا يخفى انه انما يلزم
 ان لو ثبت ان ما يجب به وجود الغير يجب ان يكون واجبا ولم يتبين فذلك
 المقدمة غير مبينة هناك فالكوالة غير صحيحة والكلام في الموضوعين
 غير تام لاحتياجه الى هذه المقدمة التي ليست بينة ولا مبينة والوجه في
 بيان تلك المقدمة ان يقال ما يجب به وجود الغير لو كان ممكنا لم يمنع
 ارتفاعها معا اذ لو امتنع فاما لذاته وهو خلفا ولعلته فقد فرضت
 معدومة ولم يلزم منه محال لان انتفاء كل معلول فرض مع انتفاء علته
 وتحقيقه استحالة عدم المعلول أما لذاته العلة بان يمنع عدمه لذاته او بشرط
 وجود العلة فان عدم المعلول مع وجود علته محال والاول مفقود
 ههنا لا مكان العلة والمعلول معا والاشارة في ذلك ان الواجب الغير في قوة
 الشئ طية بمعنى انه لو وجد ذلك الغير وجب وجود ذلك الغير فوجوب ذلك الغير
 بمنزلة وضع المقدم فاذا كان وجود كل واحد واجبا بالغير غير منته الى

الى واجب لذاته كان بمنزلة شرايط غير متناهية وغير نهية الى وضع
 مقدم فلا يلزم وجود شئ منها فعليك بالتأمل الصادق والتوجه الداعي
 من ربه ما يدق عن مدارك القاصرين وتقريرا لبعث النور ان يقال لو انحصر
 الموجود في الممكنات لم يمنع عدم شئ منها ولا جميعها لانا اذا فرضنا ارتفاع
 تلك السلسلة بأسرها لم يلزم منه محال أصلا لا متنع عدم كل منها انما يكون
 لا متنع عدم الجزء الذي فوقه فالمحال ههنا عدم شئ منها مع وجود ما
 ولما لم يكن شئ مما فوقه ممتنع لعدم لذاته فاذا فرضنا ارتفاع الجميع لم يلزم
 منه محال أصلا لا بالنظر الى ذاته لا مكانه ولا بالنظر الى علته اذ هي ايضا
 ممكنة معدومة في هذا الفرض واحاصل انه لو انحصر الموجود في الممكنات
 لكان عدم كل من الاتحاد مع بقاء ما فوقه ممتمعا اذ يلزم خلف المعلول
 عن العلة لكن عدم تلك الممكنات بالأسرها لا يكون ممتمعا والشيء ما لم يمنع
 عدمه لم يوجد أصلا فلا يكون تلك السلسلة موجودة وقد فرضت موجودا
 هذا خلف واذا تحققت ذلك علمت انه اقوى الطرق الواقعة في هذا المسلك
 واوتقها ولا خفاء في انه لا تفاوت بينه وبين الطريق الثاني لا بتغيير امتناع
 عدم الى وجوب الوجود فمن اتى بالثاني بعد العلم بالاول فقد انتحل وانه
 الموفق بتحقيق الحق وببده ازمة الصدق وهو ان الممكن نفسه
 لا يستقل بوجوده ولا بإيجاد اما الاول فظاهر من ملاحظة مفهوم الممكن
 وأما الثاني فلانه فرع الوجود ضرورة ان الشئ ما لم يوجد لم يوجد فلو
 انحصر الموجود في الممكن لزم ان لا يوجد شئ أصلا لان الممكن وان متعدد
 لا يستقل بوجوده ولا بإيجاد اذ لا وجود ولا إيجاد فلا موجود لذاته ولا
 بغيره اقول يمكن ان يناقش في المقدمة الاولى بانه ان كان المراد بعدم الاستقلال

احتياجه الى الغير فمسلّم ولا يلزم المط الجواز ان يكون ذلك الغير ممكنا ايضا وهكذا
وان ارد به عدم استقلاله في نفسه بمعنى انه يحتاج الى ما لا يكون ممكنا فهو
المسئلة هذا ولو اخذت المقدمة القائلة بان لا يستغنى كل واحد من احاده
عن امر خارج عنه لا يستغنى جميع احاده عن امر خارج بوجه حكيمة لم يسجد
لكنه لا يجدي نفعها في المناظرة ثم انهم بعد اثبات احتياج
السلسلة المفروضة الى الواجب قالوا في ابطال التسلسل ان الواجب يكون
طرفا للسلسلة لانه مرتبط بها وليس في وسطها والا كان معلولا من جملة
الممكنات والمربط بالسلسلة اذا لم يكن في وسطها يكون طرفا لها بالضرورة
فمنتهى السلسلة عنده وانعثر عليه بانه يجوز ان يكون علة للجملة
لا لاحادها فيكون مرتبطا بالجملة الغير المتناهية غير واقع في نظامها
فلا ينقطع به السلسلة ولا يجيب عنه بوجهين الاول انه قد تبين ان كل
واحد من تلك السلسلة يمتنع الحصول بدون ذلك الخارج فلا اقل من ان يكون
موجدا لكل واحد منها ابتداء فيكون واقعا في نظام السلسلة كذا قيل
فتأمل فيه وفي انه لم يجوز ان يكون علة لكل واحد منها الواجب موقوفة
فلا يكون طرفا للسلسلة بل ما خذ مع بعض السلسلة في علة كل منها والثاني
انه يجب ان يكون ذلك الخارج علة لبعض الاحاد والالتحق كل من الاحاد
بموجده الواقع في السلسلة فيحصل المجموع بدونه واذا كان علة لبعض تلك
الاحاد لزمت توارده علة مستقلة على معلول واحد لان ذلك البعض
له علة موجبة في السلسلة فرضا فثبت ان كون العلة امر خارجا عنها محال
ايضا كما ان كونها نفسها او جزءا محال فبطل التسلسل وهو المط اقول هذا
طريق آخر مؤد الى ابطال السلسلة الغير المتناهية لا فتقارها الى علة

الى علة وامتناع كون شي ما علة لها ولا دلالة فيه بحجده على لزوم الانقطاع
عند الواجب الى بان يلزم الى ذلك انما اذا بطل التسلسل فكل سلسلة موجودة يكون
متناهية ويكون مقطوعا الواجب اذا لم يكن لا يكون مقطوعا طال فتقارها الى
علة وفيه النظر السابق لا يقال قد فرض ان لكل واحد من احاد السلسلة علة
مستقلة له لانه محال في المفروض لانا نقول بطل التسلسل في العلة المستقلة
فقط كما في الصورة المفروضة في النظر فتفكر وتبين ان يقال في ذلك المط
اذا ثبت احتياج السلسلة الى الواجب فاما ان لا يكون علة لواحد منها فتستغنى
عنه او يكون علة لواحد منها ولا بد ان يكون معينا فعنده ينقطع السلسلة لكن
يرد لكن على هذا التقرير المنع المتقدم وهو انه يجوز ان يكون الواجب جزءا من
علة كل من الاحاد واذا فرغنا عن المسئلة الاول فقد حان لنا ان نشيخ في المسئلة
الثاني مستمد من انه التوفيق وانه خير الرقيق **المقصد الثاني** في المسئلة
الثاني لا نشك في وجود موجود فان كان ولجها هو المط وان كان ممكنا فلان
له من علة فاما ان ينتهي الى الواجب ويلزم الدور والتسلسل وهما باطلان اما
الاول فلان مستلزام تقدم الشيء على نفسه وتاخره عن نفسه وهما محالان بوجه
اما الثاني ففيه طرق **الطريق الاول** يطبق وهو انه لو تسلسلت العلة الى غير
النهاية فنفرض من معلول معين بطريق التصاعد سلسلة غير متناهية ونن
الذي فوقه اخرى الى غير النهاية ايضا ثم نطبق الجملتين من مبندتها بان كان
بازاء كل يفرض الاول من الثانية بازاء الاول من الاول والثاني بازاء
الثاني وهكذا فان كان بازاء كل من الاولى واحد من الثانية لزمت تساوي
الجزء والكل وهو محال وان لم يكن فقد وجد في الاولى جزء لا يوجد بازائه
جزء من الثانية فيتناهي المتناهي قصة اولا ويلزم منه تناهي الزائدة ايضا

لان زيادتها بقدر متناه وهو قدر ما بين المبتدئين والرائد على المتناهي بقدر
 متناه فيلزم انقطاع التسلسل وقد فرضناهما غير متناهيين هذه اعتراض
 عليه من وجهين الوجه الاول ان البرهان جار في كواثر اليومية والنفوس
 الناطقة بل في مراتب الاعداد فيلزم تناسلها بعين الدليل وهو بطلان
 الاول فعندهم واما الثالث فبديهي وهذا الاعتراض غير وارد على مذهب
 المتكلمين فانهم يقولون بتناهي كواثر النفوس الناطقة واما النقض
 بمراتب الاعداد فيعتدرون عنه بانه موهوم محض اذ لم يضبطها وجود
 اصلا فينقطع بانقطاع التوهم فلا يجري فيها التطبيق بخلاف كواثر
 فانها وان لم يجمع في الوجود فقد ضبطها الوجود الخارجي ليس موهوما
 محضا فتأمل فيه واما على مذهب الحكماء فظاهر الورود فيحتاجون في
 الجواب الى ان التطبيق الخارجي في الامور الموجودة مع المترتبة ترتيبا
 طبيعيا او وضعيا اذ الامور الموهومة في الخارج مطلقا لا وجود لاحاد
 الثاني الذهن ولا يوجد فيه الامور الغير المتناهية مفصلا حتى يجري فيها التطبيق
 والامور المتعاقبة في الوجود ايضا كذلك اذ لا وجود للسلسلة الغير
 المتناهية منها اصلا لا في الخارج ولا في الذهن مفصلا والمجموعة الغير
 المترتبة لا يجري فيها التطبيق ايضا لجواز ان يقع احاد كثيرة من احدهما بازاء
 واحد من الاخرى اذ ليس لها نظام حتى يستلزم تطبيق المبتدأ انطباقا لباقي
 على الباقي على الترتيب فلا بد في التطبيق ههنا من ان يلاحظ العقل كل واحد
 بازاء واحد لكن العقل لا يعد على استحضار ما لا يخاطبه له مفصلا لا دفعة
 ولا في زمان متناه فلا يتصور التطبيق بين التسلسلين باسرها بل ينقطع
 بانقطاع الملاحظة واستوضحوا ذلك بتوهم التطبيق بين جيلين ممتدين

ممتدين على الاستواء وبين اعداد احصى اذ يكفي في التطبيق بين الاولين تطبيق طرفها
 اذ يدوم من ذلك وقوع كل جزء من احدهما على جزء من الاخرى على الترتيب ولا
 يكفي في اعداد احصى بل لابد من افراد كل جزء بازاء مقابلة هذا ما ذكرناه
 اقول ولقائل ان يقول لا يخلو اما ان يتوقف التطبيق على ملاحظة الاحاد مفصلا
 او يكفي ملاحظتها مجملا وعلى الاول لا يمكن التطبيق في المرتبة ايضا وعلى الثاني
 يجري في غير المرتبة ايضا فاعلم انه لا يخلو من ان يكون في الجملة الزائدة لا يكون
 بازاء يتبع من الناقصة اولا وعلى الاول يلزم الانقطاع وعلى الثاني ان
 وجه النقض عنه على منحه للخاطر انه يمكن في غير المرتبة ان تختار الاول
 ونمنع لزوم الانقطاع لان الزيادة ربما يكون الاواسط واما في المرتبة
 اذا طبق الطرف على الطرف فلزيادة في جانب التناهي لا انطباق ولا في
 الاواسط لان اقسام الاحاد فلولم يكن في الجانب الاخر لزوم التناهي قطعا
 وتوضيحه ان الجملتين لا تشك في زيادة احدهما على الاخر في جهة التناهي
 وبالتطبيق ينقل الزيادة الى الجملة الاخرى فيلزم الانقطاع فلما لم يكن لغير المرتبة
 اتقان نظام لم يمكن التطبيق بحيث يظهر انتقالي تلك الزيادة الى الجملة الاخرى
 ثم انه لم يظهر بما ذكره لاننا هي كواثر والنفوس انما لزم من ذلك عدم جريان
 البرهان التطبيق في ابطاله ولعل في دلائل اثبات لاتناهيها وجوها من القبح
 ثم اقول متى تحققت الامور الغير المتناهية تحققت الامور الغير المتناهية المترتبة
 بيان ذلك ان احاد تلك الامور ان كانت مترتبة فذاك وان لم يكن احادها
 مترتبة فلا تشك ان المجموع متوقف على المجموع اذ اسقط عنه واحد وذلك
 المجموع يتوقف عليه اذ اسقط منه واحدا اخر وهلم جرا فكل واحد من
 المجموعات يتوقف على المجموع السابق وهكذا الى غير النهاية فالامور الغير المتناهية

مطلقا يستلزم الامور الغير المتناهية المرتبة فبحرى التطبيق بين المجموعات اذ هي امور
مرتبة موجودة في الخارج على فرض وجود الامور الغير المتناهية فان قلت لازم
من التطبيق بين المجموعات تناهي المجموعات لانها بمنزلة الاحاد المترتبة ولا يلزم
منه تناهي احاد المجموع الاول كيف وكل من تلك المجموعات شتمل على احاد غير
متناهية قلت بل يلزم تناهي احاد المجموع الاول ضرورة انه فرض تناهي
المجموعات ينتهي بعد اسقاط الاحاد المتناهية التي هي عدة المجموعات
المتناهية الى مجموع لا يكون مجموع اقل منه وذلك هو الاثنان فهو لا يزيد
على ذلك المجموع المتناهي الا بقدر متناه وهو عدة المجموعات فليتنا مل الفطن
في هذا المقام فان لم ينسب فيه الكلام سنة الغور الازدهان العميقة وحرر
الدور والفكر الدقيقه وتخصص المقام ان اشتراط الترتيب تمام بل خلل
لتمام مفصلا وكذا اشتراط اصل الوجود تمام لان البرهان انما يدل على
ان السلسلة الغير المتناهية يستحيل وجودها والسلسلة المعدومة
الاحاد باسرها غير موجودة وانما اشتراط الاجتماع في الوجود فقد يقال
ان السلسلة الغير المتناهية من الامور الغير المجمعة في الوجود غير موجودة
اصل لعدم اجتماع اجزائها في الوجود والبرهان انما يدل على عدم وجوده
فلا منافاه بينها وبين مقتضى البرهان فيمنع في البرهان الاجتماع
وقد قيل انها قد ضبطها وجود خارجي فبحر في التطبيق وقد يقال
لأنهم ان السلسلة الغير المتناهية منها غير موجودة غاية الامر انها غير موجودة
في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي ازمنة
وجود جزء جزء فعليك بالتأمل الصادق ثم قيل ان النفوس الناطقة
فيها ترتب باعتبار وحدتها وايضا نفس الابن متوقف على بدنه المتوقف

المتوقف على نفس الابن المولد بمادة بدنه ففيها مرتب بالطبع والجيب عن الاول
به جيبين الاول ان ترتب عدوها غير لازم لجواز ان يحدث جملة منها في زمان وجملة
اخرى اقل واكثر في زمان اخر اقول فيه نظر لانه على تقدير قدمها وتعاقب افرادها
ازلا وابدا كما هو بغيرهم بوجدها محالة سلسلة غير متناهية مرتبة في احوال
فبحر البرهان فيها ولا يضر مقارنة جمل اخرى لاحاد تلك السلسلة الثاني انها
اذا اخذت مرتبة بحسب ازمنة حدوثها لم يكن مجمعة بهذا الاعتبار فلا يكون
بمجموعة الاحاد من تلك الحثية واقول فيه نظر لان احاد السلسلة بمجموعة لها
ترتب باعتبار ما يجري فيه التطبيق اذ يكفي في التطبيق كونها ذات اوصاف يقتضي
التطبيق كل منها في سلسلة على نظره في سلسلة الاخرى على الاتاق وهو
حاصل صحتها فاننا نقول بجملة الموجودة منها في اليوم شتملة على الحادث في اليوم
الباقي وهكذا فنأخذ من الاحاد بيت في اليوم الباقي جملة ونطبقها على
الجملة الامة ابتداء من الحادث في اليوم فنطبق كل مرة من السلسلة بحسبها
من السلسلة اكل وسوق البرهان ان الوجه الثاني من الاعتراض اننا لان
ان الثانية ان لم ينطبق على تمام الاول انقطعت فانه يجوز ان يكون عدم
انطباقها عليها العجزنا عن توصف مقابلة اجزائها باجزائها لا يكون الاولى
اطول من الثانية غير جهة عدم التناهي وقد تغير تقرير البرهان لاجل ذلك
الوجه هذه العبارة وهي ان الثانية اما ان يستغرق الاولى على تقدير التطبيق
اولا يستغرق بها او الى تلك العبارة وهي ان الثانية اما ان يصدق عليها
انها قابلة للتطبيق على الاولى او لا يصدق عليها ذلك واعتراض على الاول
باننا لان ستم سخالة كون الناقص مثل الزائد على تقدير التطبيق فان التطبيق
في جوهز ان يستلزم محالا ولان ايضا انه لا يلزم من انقطاعها على تقدير

التطبيق ان لم يستغرق انقطاعها في الواقع وانما يلزم اذ لو كان تقدير التلخيص واقعا
 وهو محال وعلى الثانية باختصار الشق الثاني ولا يلزم من عدم قبولها تطبيق
 انقطاعها لجواز ان يكون عدم قبولها كونه غير متناهية الاجزاء لجهل الوهم
 عن تطبيقها لانقطاعها وانت بخير بان شيئا من هذه المنوع لا تنوجه على
 التقدير الذي قدمناه في سوق البرهان اذ لا معنى بالتطبيق الا ان العقل
 يدرك شيئا بآراء شيئي ولو على وجه الجمال ولا يخفى ان العقل يمكنه ان
 يدرك كل واحد من احدى السلسلتين بآراء واحد من الاخرى على اناسق
 وبذلك يتم الفرض افح لا يخلو اما ان يكون بآراء كل من الـ والـ شيئي من
 الثانية او لا والـ اول مستلزم لتساوي المحال والتالي يستلزم المط
 اما ان تتلخص في التطبيق بحري في غير المرتبة ايضا فعدم الكلام عليه وقد يقرر
 البرهان بوجه آخر فاعلم ان المنوع وذلك بان ينصوّر السلسلتان بحيث
 يكون الاطباق بينهما في الواقع والزيادة والنقصان في جهة التي هما بذلك
 الجهة غير متناهيتين فرضا بان يقال ان كانت علل ومعلولات مرتبة بل
 نهاية في جانب التصاعد لكانت تلك المراتب اخلل المعلول الاخير سلسلة
 العلل الغير المتناهية باعتبار وصي عينها سلسلة المعلولات الغير المتناهية
 باعتبار اخر والسلسلتان متطابقتان لاني الفرض فقط بل في الواقع ايضا
 فان كل واحد من تلك المراتب علة وهو بعينه معلول ولا تشك ان لا ينطبق
 علة من تلك المراتب على معلولها بل انما ينطبق على معلول علة الذي هو
 نفسه فاذا جعلت احدى تلك المراتب مبدءا ولو حظ التصاعد مع اعتبار تطابق
 السلسلتين وجب ان يزداد مراتب العلل على مراتب المعلولات بوحدة ابدأ
 والابطال العلوية والمعلولية وارتفع وجوب التقدم والتأخر اللذين

الذين هما ضرورة انه لو لم يزد العلة لكان شيئي من العلل منطبقا على معلول
 فيلزم المحذور المذكور وفس عليه المعلولات الغير المتناهية فان البرهان بحري
 فيها ايضا وفيه نظر لان اللازم على تقدير التناهي ان يكون لكل جملة متناهية
 منها علة خارجة عن تلك الجملة داخلية في السلسلة الغير المتناهية ويلزم ان
 يكون وراء الغير المتناهية علة فذلك زعم بعض المتأخرين هذا البرهان بانه
 لما زاد سلسلة المعلولات من جانب المبدء بواحد وهو المعلول الاخير وجب
 ان يزداد سلسلة العلل بواحد العلوية في الطرف الاخر والالم يكن للتضاييقان
 المتساويين وانت تعلم ان هذا تركه لئلا الدليل وتمت كبره ان التضاييق
 الذي ياتي بخريره فلا يجد في فرض الابرار على هذا الدليل قول يمكن تقرير البرهان
 بوجه اخر منتقح لندفع بعض الشكوك بان يقال لما بد مجموع المعلولات من علة
 وعلة مجموع المعلولات مجموع علل الاحاد فيجب ان يكون مجموع العلل بقا
 في المرتبة على مجموع المعلولات لان العلوية تقتضي هذا لكن هذا في الصورة
 المفروضة منتقح فان مجموع ما علة المعلول الاخير الى غير النهاية مجموع
 المعلولات الواقعة في هذه السلسلة باعتبار وصي بعينه مجموع العلل باقيا
 اخر مجموع المعلولات وجميع العلل متحدان في المرتبة وان كان كل واحد من
 العلل متقدما في المرتبة على الواحد الذي هو معلوله وعلى هذا التقدير لا يبقى
 للمنع المذكور قوة فتأمل ويمكن بيان المط بوجه اخر وهو ان يقال ان تلك
 السلسلة ما عدا المعلول الاخير علل غير متناهية باعتبار معلولات غير
 متناهية باعتبار اخر فاعلم ان المعلول الاخير مبدء السلسلة المعلولية والذي فوقه
 مبدء السلسلة العلوية فاذا فرضنا تطبيقهما بحيث ينطبق كل معلول على علة
 لازم ان يزداد سلسلة المعلولية على سلسلة العلوية بواحد من جانب التصاعد

ضرورة كل علة فرضت لها معلولية وهي بهذا الاعتبار داخلية في سلسلة المعلوم
 لا غير لا محالة لا متناهي كونه في الوسط الاتق النظام فيلزم ان يوجد
 معلول بدون علة سابقة عليه وهو محال مع انه متحقق المط وهو الانقطاع
الطريق الثاني في برهان التضاييف وتقريره انه لو سلسلت العلة الى غير النهاية
 للزم زيادة عدد المعلولية على عدد العلوية والتالي ببيان المدركة ان احاط
 السلسلة ما خلا المعلوم لا غير لها علوية ومعلولية فيكافؤ عدد هاتين
 سواء وبقي معلولية لا غير زائدة فيزيد عدد المعلوليات كما حصلت في السلسلة
 على عدد العلويات الواقعة فيها بواحد وهذا البرهان يجري في السلسلة المكونة
 بل في سائر المتضايفين الى الابد والبنوة اقول هذا البرهان ظ على تقدير
 التسلسل في احد الجانبين فقط وعلى تقدير التسلسل في الجانبين فقد يتوهم
 عدم جريانه لان العلوية والمعلولية غير متناهيين فلا يظهر عدم تكافؤهما
 ودفع هذا التوهم اننا اخذنا السلسلة غير متناهية هي معلول معين ونصا
 في علة الغير المتناهية فلا بد ان يكون عدد العلويات والمعلوليات الواقعة
 في هذه القطعة متكافئة ضرورة ان العلويات التي تضاييف المعلوليات الواقعة
 فيها لا يمكن ان يكون فيما تحت تلك القطعة من المعلوليات وهو ظاهر فانهم
الطريق الثالث البرهان العنسي وتقريره ان يقال لو ترتب امور غير متناهية
 كان ما بين مبدائها وكل واحد من الذي قبله متناهي لان الكل لا يزيد على ما
 بين المبدأ وكل واحد لا بالطرفين واعتراض عليه بانه لا يلزم من تناهي كل
 واحد من اجزاء السلسلة الواقعة بين المبدأ وبين كل واحد تناسل السلسلة
 بأسرها فان هذا الحكم من قبيل ان يقال ما بين اوب اقل من زراع وما بين
 وج اقل منه فيلزم منه ان يكون ما بين اوج اقل منه فانه غير صحيح ويجب

اوجب عنه بانه ليس من هذا القبيل لان المبدأ هناك واحد بخلافه في المثال بل من
 قبيل ان يقال ما بين اوب اقل من زراع وكذلك ما بين اوج فانه يلزم منه انه اذا
 اخذ مع الواقع بينه وبين ا لم يفرد على اقل من زراع الا بالطرف الاخر وهو محال
 صحيح وفيه نظر لان الحكم في هذه الضرورة بين جزئي الصورة المبجوت عنها اذ
 لا يلزم من تناهي كل من الاجزاء الواقعة بين الطرفين تناهي الكل لكونه غير واقع
 بين الطرفين اصلا وقيل في جوابه ان هذا البرهان حسي وصاحب القوة
 الحسية يعلم ان هناك واحدة من العلويات مع المبدأ محيطان بما عليهما
 ولم يتعين تلك الواحدة عنده ولم يمكن له الاشارة اليه على البقين اقول والظن
 السليم يعلم ما في الاعتذار فان هذه المقدمة اعني وجوب توسط الكل بين
 المبدأ وبين واحد من اجزاء السلسلة من المط حتى ثبت به او يثبت عليه بل يكاد ان
 يكون عينه اذ لا معنى لانتهاء الاصل الى النهاية وليست شئ كيف يمتري انحاء
 في هذا المطلب مع جلاء تلك المقدمة **فانهم** لما توقف جميع البراهين المذكورة
 على ان لا يجوز ان يكون لحد في الوجود والعدم اولى بالشيء لذاته غير بالغ الى
 حد الوجوب والافجوز ان يوجد لا ولوية الذاتية فلا يحتاج الى علة مغايرة
 له او ينتهي الى ممكن كذلك فلا يثبت الوجوب وبعض البراهين يدل على ان الممكن
 ما لم يجب بعلته لم يوجد ولا يكفي في وجوده الاولوية كما حصلت منها ما لم
 يبلغ حد الوجوب حاولنا بيان حدين المطلبين لئلا يكمل الغرض
 فنقول المطلب الاول قاله الممكن لا يكون احد الطرفين اولى به لذاته
 اولوية يكفي في وقوعه والافالطرف الاخر ان امتنع تلك الاولوية كان ذلك الطرف
 واجبا حقه وان امكن فلا يخلو اما ان يكون وقوعه لوقوع العلة اول والثاني
 محال لانتهاءه ترجع المرجوح بل يرجع وان تحت من ترجع المساوي بل يرجع فبقين

الاول وج يتوقف الاولوية على انتفاء تلك العلة اذ على تقدير تحققها تحتها ترجح
الطرف الآخر والا لكان حاله مع العلة كما لها به ومنها فلا يكون العلة عليه وآدا
توقف على عدم علة الطرف المقابل فلا يكون ذاتية وقد فرضت ذاتية صف
مع انه المصطوي عليه ابرادات الاول انما لم انه لو تحقق سبب الطرف المقابل
لم يكن ذلك الطرف اولى لذاته لان رجحان احد الطرفين للسبب الخارجى لا ينافى
رجحان الآخر لذاته لا اختلاف بالجهة ولذلك عدل بعضهم هذا الدليل الى ان
ارتفاع المانع معتبر في كل علة تامة ولا يشك ان علة المقابل مانع عن هذا
الطرف فبعبارة ارتفاعها في علة واجابة عنه سيد المحققين بان رجحان كل واحد
من الطرفين على الآخر في حالة واحدة ممنوع وان كان بسبب متعددة ويستوضح
ذلك من كفتي الميزان على انه لو سلم فلا يكون سبب الطرف الآخر مانعا لولبة
الطرف الاول فلا يتم التوجيه الذي اختاره المردد ايضا اقول هذا الكلام في غاية
المتانة والبرائة وربما يخالج وهم القاصرين ان وحدة الاضافة معتبرة
في التناقض واختلاف العلة يوجب اختلاف الاضافة فلا يكون بينهما تناقض
ووجه دفعه انه ليس كل اختلاف اضافة في كل مادة رافعا للتناقض فانما نعلم
قطعا ان الشيء الواحد في زمان واحد لا يمكن ان يكون قائما وقاعدا ومتحركا
وساكنا ومتحركا الى جهة وعنهما ولو بالاضافة الى مكانين او الى عتين وما
اعتبره القوم في ثمة الخط التناقض فهو شرط كلية الحكم الملزمة في القواعد
المنطقية فاذا ارفعت لم يكن التناقض لازما كليا بل يكون وقد لا يكون وحدة
الاضافة من قبيل الاول فانه لا بد من التناقض في شئ من المواد وليكن تخصيص
الاضافة في كلامهم بما سوى العلية بناء على ذلك ويمكن انفا وصا على الموم
اذ لا يضر ذلك فيما نحن فيه ولا يخفى ما في هذا الوجه او نقول وحدة الاضافة مطلقا

مطلقا شرط لتناقض المصطلح اعني كون احد الطرفين رفع الاخر ولا ينافى ذلك
ان يكون مع ارتفاع هذا الذي طاحدهما سوا بالرفع الاخرى وما نحن فيه من هذا
القبيل وكيف لا يكون الرجوع بل مرجح كذلك وتجاوز ترجيح كل منهما بسبب آخر
فاما ان يقع واحد منها فيلزم الترجيح بل مرجح لتساويهما في الرجحان الا لا يمكن
احدهما اكثر رجحانا من الآخر على الاطلاق والا لكان اولى من الآخر مطلقا
واما ان يقع اوية تفعلا فيلزم اجتماع القيضين في هذا ارتفاعها من ثمة
ان ارتفاع المانع غير معتبر في كل علة تامة عندم كافي العلة الاولى بالنسبة
الى المعلول الاول والثاني تختار الطرف الاخر وتنتج لزوم كونه وبعبارة اخرى
لذاته لان الوجب والمنع لذاته ما يجب لمن تجري النظر الى ذاته من غير التفات
الى غيره الوجود والعدم والوجوب صهنا بالنظر الى الاولوية حسنت اليها
وليس له مع تجريد النظر الى ذاته بدون الاولوية فلا يكون وبعبارة اخرى
قدس سره بان الذات مع الرجحان المستند اليه اذا كان مقتضيا للوجوب الوجود
كان الذات مبدءا لاستحالة انفكاك الوجود عنه قطعيا ولا تقضى بالوجب
الاحد واعتبار تلك الوسطة المستندة الى ذاته لا يعجز في ذلك وانما يكون
قادا لو لم يستند اليه والمآد من عدم الالتفات الى الغير عدم الالتفات
الى غير يكون الالتفات اليه قادا في كون الذات مبدءا لاستحالة انفكاك
الوجود اقول يمكن ان يقرر ذلك بان الوجوب الخارج من التفسير ما يقتضي
ذاته مع قطع النظر عن غير الوجود وهو اعم من ان يكون مقتضيا له بواسطة
او بغيره انتم يجب ان يكون هو وحدة كافي في الاقتضاء على احد الوجهين
يصدق عليهما مع قطع النظر عن غيره يقتضي الوجود فلا حاجة الى تخصيص
الغير مع انه ربما ينافى في بعضه عن اللفظ مع انه في مقام التعريف

الثالث ان اشتراك الطرف الاخر ممكن لكن وقوع سببه محال اذ لا يلزم من إمكان
المعلول إمكان العلة اذ عدم المعلول الاول ممكن وعلة هي عدم العلة الاولى
ممتنع واجاب عنه قدس سره بان تنقض اولوية الطرف الرابع على عدم سبب الطرف
المقابل ممكن كان السبب او ممتنعا وكذا ان نقول اذا امتنع سبب الطرف المقابل
فلا يقتصر اولوية ذلك الطرف الى انتفاء سببه كما في المعلول الاول حيث قلتم ان لما
امتنع المانع عنه لم يكن انتفاء المانع جزء من علة ويمكن الجواب بالفرق بين
امتناع في المانع في نفسه وبين امتناع المانع واما ليس ارتفاع المانع جزء
جزء من علة ما هو ممتنع المانع عنه لاما يمتنع مانعه والمعلول الاول من قبيل
الاول فان ما يفرض مانعا عنه فهو على تقدير وجوده هو المعلول الاول لاما
نع عن وجود الاول اذ لا يصدر عن العلة الاولى لا واحد وهي بقى الكلام في انه
لم لا يجوز ان يكون الممتنع من هذا القبيل فتدبر فانه دقيق الرابع انما بعد تسليم
الاولوية لانتفاء علة الطرف الاخر فنقول لا يلزم انتقاره افتقار الاولوية
الى انتفاء مؤثر موجود لجواز ان يكون وجوده اولى بالنظر لذاته بشرط انضمام
انتفاء علة العدم اليه فيتحقق بنفسه مع انتفاء علة عدمه من غير فاعل موجود
فينسحب باب اثبات الصانع والجيب عنه بان علة العدم عدم علة الوجود لعدم
علة العدم يكون علة الوجود او مستلزما له لان عدم العدم انفس الوجود
او مستلزما له وهذا الذي قلناه اولى مما قيل ان عدم العدم هو الوجود فانه
فهمين بل غير واقع والمط للوقوف عليه اذ على التقديرين يلزم ان يكون هناك امر
موجود يكون هو علة له اولا لما علة ولما بطل التسلسل انتهى الى ما لا يكون
كذلك وهو الواجب فيتم المط وفيه بحث اذ علة العدم قد يكون انتفاء امر عدي
كعدم المانع فيكون موجودا او مستلزما له لعدم علة الذي هو علة الوجود

الوجود يكون عدما واجاب عنه قدس سره في حاشية التجريد عن اصل هذا اليراد
بوجه آخر وهو من يقول بان الوجود لا ينصور الا من موجود فلا يجب وجود
الوجود عينه لاستحالة كون الماهية من حيث هي موجودة لوجودها لا يرد
عليه ذلك لا يحتاج الممكن عنده الى فاعل موجود متقدم عليه الوجود يتم
من جهة في الواجب كون الماهية من حيث هي فاعلة لوجودها من غير شرط يلزم
في الممكن تجوز بشرط غير متقدم الى ماهية من حيث هي والاك كانت واجبة
على قياس مله اقول وفيه نظر لان احتياج الممكن الى العلة فرع التساوي اذ على
تقدير الاولوية يوجد له رجحان الوجود من غير احتياج الى علة والكلام هنا
في اثبات التساوي ونفي الاولوية ثم لا يخفى انه على تقدير هذا التجوز يستلزم على
المجوز باب اثبات الواجب اللهم الا ان يقال ان ذلك لا يثبت ان كان موجودا
فلا بد ان ينتهي الى شيء يكون موجودا فانه من غير شرط وهو الواجب والا
لسلسل التسلسل للموجودة وهو محتمل وان كان عدم مانع فلا بد ان ينتهي الى
عدم يكون واجبا لذاته بان يكون عدم ممتنع لذاته وما يكون ذاته موجودا
بشرط انتفاء امر ممتنع لذاته فهو واجب لذاته او يقال لا يعتبر ارتفاع المانع
على نحو ما قاله الحكماء في ارتفاع المانع في المعلول الاول وان انتشر الى مانعه
والا تسلسلت الارتفاعات الى غير النهاية وهي بطلان التسلسل ليس
اعتباريا محضا ينقطع بانقطاع الاعتبار لانه من جانب العلل دون المعلولا
كما في الوجود ونظيره من المفهومات المتكررة وفيه ما لا يخفى ولانه يحتاج
جميع تلك الارتفاع الى علة موجبة ضرورة ان مجموعها واجب بالغير على ما مر
في تحقيق الطرق الثاني والثالث من المسئلة الاول وان كان امر انتزاعيا
آخر سوى عدم المانع فان كان ذلك الاعتبار لا يكون الشيء واجبا لان كان

ذاته بشئ طارئا لا ينفك عنه يقتضي وجوده فهو واجب عندهم وان كان تلك
الاعتبار حادنا فهو توقف على حادث آخر وهكذا الى النهاية فيحتاج جميع
الاعتبارات الى علة موجبة او يقال ان الامور الاعتبارية مطلقا لا يكون
شئ طارئا لوجود اصله على ما قيل ان عدم المانع كاشف عن امر وجودي وهو الشرط
حققة فتأمل فانه محل تأمل فان جميع هذه الاعداد واجبة بل الوجوه اسند كره
من ان الاولوية تستلزم الوجوب وقد تقرر البرهان بوجه آخر وهو انه لو تحقق
اولوية احد الطرفين لذاته فاما ان يمتنع طريان الطرف الاخر فيلزم الانقضاء
او يمكن فاما بسبب فيلزم ترجيح المرجوح بل يدعى او بسبب فيصير ذلك الطرف
المرجوح بالذات راجحا وهو لا يمتنع زوال ما بالذات بالغير واورد في الوجه
الثالث على التقدير الاول واجب به ههنا وهو ان الحقيقة يعود الى التقدير
الاول فيبقى عليه ما يبقى عليه واحاصل من جميع ذلك انه لم يتم ما ذكره بشئ
من البراهين وقد نسخ لي في هذا المطلب برهان محقق وهو انه لو اقتضى لذاته
اولوية احد الطرفين كان هو بعينه مقتضيا لوجوبية الطرف الاخر ضرورة
معينة المتضايفين بالذات ووجوبية مستند ما لا يمتنع ضرورة لا يمتنع
ترجح المرجوح وامتناعه يستلزم لوجوب الطرف الاول وقد فرض ان الاولوية
غير منتبهة الى حد الوجوب وحدت كون الوجوب بوساطة قدر دفعه وتوزع
في صورة القياس هكذا لو كان الذات مقتضيا تاما لاولوية احد الطرفين فكل
كان ذلك الطرف راجحا وكلما كان ذلك الطرف راجحا كان الطرف الاخر مرجوحا و
كلما كان الطرف الاخر مرجوحا كان ممتنعا وكلما كان ممتنعا كان ذلك الطرف
ولجبا وقد فرض غير واجب حلف مع انه المظن وهو برهان متين لا يرد عليه
شئ مما اورد في هذا المقام وقد عرفت بعد ما لاج لي هذا الوجه على ان يسارع

على ان شئ حكمه العين نقل اصله عن المباحث المشرقية وان لم يكن على ما فررت
من التنقيح والاحكام واورد عليه هو والمحتج ايرادا مجيبا وهو ان لا يمتنع
احد الطرفين يستلزم وجوب الطرف الاخر فان كل من الطرفين ممتنع على التساوي
فيصدق امتناع احد الطرفين مع عدم وجوب الآخر فالحق ان اورد في صورة النقض
التفصيلي والثالث في صورة النقض الاجمالي ونحو ذلك التقدير لاجل ذلك الى امكان
وقوع كل طرف لما توقف على راجحانه ويمتنع ان يكون الطرف المرجوح راجحا حال
كونه مرجوحا فيمتنع وقوع الطرف المرجوح حال كونه مرجوحا فيجب وقوع
الطرف الراجح لما عرفت في الطبيعيات واورد المحتج عليه النقض السابق بعينه
وجعل الحل في صورة الترجيح والتساوي ان الممتنع في الاول هو الطرف المرجوح
مع صفة المرجوحية لا من حيث هو ومنافضة الطرف الاخر من هذه الجبته لان
الاولي لما هو نقض ليس ممتنع وهو ممتنع ليس بنقض وكذا الكلام في صورة
التساوي اقول في اثبات المقدمة الممنوعة لو امتنع طرف ولم يجب الطرف الاخر
كان جائزا لارتفاعه وقد فرض الاول مرتفعا فان وقع فيلزم ارتفاع النقضين
وهو ضروري الاستحالة وان لم يقع فيلزم جواز ارتفاعهما وهو ايضا ممتنع
اورد بصورة النقض فاقول هذا يدل على استحالة التساوي لاستلزام اجتماع
النقيضين وارتفاعهما وهو كذلك فان الممكن يستحيل ان يبقى على التساوي بل لابد
من ترجيح احد طرفيه في نفس الامر والامكان امر اعتباري يفرضه العقل فان العقل
اذا لاحظ ذاته مع قطع النظر عن غيره وجد مساوي النسبة الى الطرفين وهو
في نفس الامر متقون بالرجحان لا يقال كما يجوز ارتفاع التساوي الذي هو مقتضى
الذات بالغير فلم لا يجوز ارتفاع الرجحان الذي هو مقتضى الذات بالغير ايضا لاننا
نقول ليس التساوي مقتضى الذات في الممكن ولو كان كذلك لما جاز ارتفاعه

وكان مستحيلا ان يتصور ان يتصور الى ذاته متساوي النسبة الى الطرفين من حيث انه لا يقتضي شيئا
منهما الا انه يقتضي تساويهما في نفس الامر نعم يقتضي كونهما متساويين بالنظر الى ذاته
وهذا المعنى باق غير مرتفع اصلا فان قلت لانهم مما ذكرت ان الممكن من حيث ذاته متساوي
النسبة الى الوجود والعدم وبذلك لا يتم الثبات الولي لجواز ان يكون الممكن مع
امر عدني كارتفاع المانع عن وجوده سراجا او يجب وجوده قلت بعد الثبات انه
لا يكون احد الطرفين اولى به لذاته احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري
ولذلك اتفق العقلاء كافة على ان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول وان
الممكن لا يمكن ان يوجد بمجده وممن يجوز ذلك فهو متشابه فيعرض عنه ومن
لم يجعل الله له نورا فماله من نور المطلب الثاني ان الممكن ما لم يجب وجوده بعلة
لم يوجد اذ لو لم يجب معها كان متساوي النسبة الى الوجود والعدم فيكون حاله
مع العلة كحاله بدونها وهو موجود ممتنع وهو محض واولي غير بالغ
الى حد الوجوب فلا يستحيل عدمه فلتفرض معها الوجود في وقت الوجود والعدم
في وقت آخر فاختصاص احد طرفي الوقتين بالوجود وان لم يكن المرجح لم يوجد
في الوقت الاخر يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا سبب وبسبب ضرورة
ان الاولوية كحاصلة من العلة متحققة في كل الوقتين فالوقتتان متساويتان
فيها وان كان المرجح لم يوجد في الوقت الاخر لم يكن الاولوية التامة للوقتتين
كافية في الوقوع والمقدرة خلافا وبوجه آخر لو لم يجب وجوده لكان وجوده
متساويا بعده او مرجوحا او راجحا بالنسبة اليه وعلى الاول والثاني يلزم
ترجيح المتساوي والمرجوح وعلى الثالث فذلك الرجحان انما نشأ من العلة
التامة لانه متى فقد جزء من العلة التامة كان العدم اولى بالتحقق بعلة
وهو عدم علة الوجود فان كان لخصائص الوقت لا يرجح لم يوجد في الوقت

112
في الوقت الاخر يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا سبب والا لم يكن العلة التامة
علة تامة فقد ثبت بجهدين الوجوب ان الوجوب بالعلة يلزم وجود الممكن وهذا الوجه
يستلزم بالوجوب السابق واحتجوا في تقدمه الى دعوى الضرورة وحكم الفصل بانه يجب
فوجوده ويلزم بثبوت الوجوب وجوبا آخر يسمى بالوجوب الاحق هذا ما تقر عليه
كلام سيد المحققين في كتبه الثلاثة بعد تزييف ما قيل من غير في هذا المطلب
تزييف من غير ذلك في المطلب واقول يرد على التقريرين من انه على تقدير
الاولوية لا يلزم امكان وجوده في وقت وعدمه في وقت آخر بل يلزم عنه
امكان عدمه ولو في وقت الوجود بان يرتفع الوجود في نفس الامر في ذلك
الوقت ويتصرف بالعدم بدل على اتصافه بالوجود ولا استحالة في امكان العدم
في وقت الوجود وانما يستحيل امكانه بشروط الوجود كما تحقق في معنى التامة
العامة فان الممكن ما يجوز عدمه في الجملة ولا يلزم ان يجوز عدمه على اى وجه
فرض الامر ان الزمان ممكن ولا يجوز ان بعدم تارة ويوجد اخرى لا تتلوه
الاخلف وهو يحقق مع فرض عدمه على ما بين في موضعه فلا يلزم من امكان
عدمه مكان عدمه في وقت وجوده في وقت آخر لما نفع ان يمنع في التقرير الثاني
انه متى فقد جزء من العلة التامة كان العدم اولى ويمنع قوله بالتحقق بعلة
ويسند بان علة العدم عدم العلة الموجبة للوجود والمرجحة له مع العدم
العلة الموجبة له فقط ولجواز ان يبقى الموجبة ويبقى المرجحة فلا يكون العدم
اولى بل جائزا اذ عند انتفاء جزء من العلة التامة لا يلزم انتفاء المرجحة
وكما لا يلزم من انتفاء الوجوب انتفاء الرجحان فالاولى ان يقال لو لم
يجب وجوده لا يمكن عدمه مع اولوية وجوده فيلزم جواز ترجيح المرجح
سادام مرجوحا وهو محتمل ويعلم من هذا الوجه وما سبق في المسئلة المطلب الاول

ان الاولوية ذاتية كانت او غير حاصلة لم الوجوب كذا ثم اقول ما ادعوه من
تقديم الوجوب على وجود الممكن مناف لما قرره من ان العلة القائمة قد يكون
بسيطة لانه اذا تقدم هذا الوجوب على وجوب الممكن تقدم بالذات يكون جزء
من العلة القائمة لا محالة فلا يتحقق علة بسيطة اللهم الا ان يتكلف ويقال
المعلول بالتحقق هو وجوب الوجود وحيث قالوا ان علة وجود المعلول قد
يكون بسيطة اراد به علة وجوب وجوده ومصادم لما قرره المتأخرون
لا سيما سيد المحققين قدس سره بان من ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت
له الى الوجوب بامر ثبوت فيكون ثبوت الشيء متأخرا عن وجوده فالوجوب
السابق على الوجود ان كان عين المسبوق به لزم تقدم الشيء على نفسه وان
كان غيره فقلنا الكلام اليه حتى يلزم ان يكون الشيء الواحد وجودات غير
متناحية وهو بطل على انهم قد اعترفوا بان الشيء الواحد لا يكون له ال
وجود واحد واعلم انه لم يزد الشيخ الرئيس وغيره من القدماء في هذا
المطلب على ان العلة ما لم يجب صدور المعلول عنه لا يصد عنه الدليل
الذي ذكرناه وانما يدل على الاستدراك دون التقدم ودعوى الضرورة
في محل منع ولعله المباحث مزيد تفصيل عليه في
تعلقاتنا ولكن هذا اخر ما قصدت اليه في هذه الرسالة مع تفرق الحاشي
وشتت البال ووقوع في اضحى لهم متخاصمة وبجملته متعاصرة
يكتفون باحصاء عن الباب ويستغنون برأي ولكن هداية الحق الحق
ويبطل الباطل تمت استنساخها من علم الفقير مصطفي المصطفى في سنة
يا سني زادة اكرمهما ولوالديهما بالخير والزيادة في القليلة الثامنة والعشرين
من محرم الحرام في سنة سبع ومائتين والالف لا اله الا الله

اثبات الجزء الذي لا يتجزى في اثبات الهيولى في ان الهيولى لا تنجز عن الصورة
في اثبات الصورة النوعية الهيولى ليست علة للصورة وبالعكس في المكان في الجزء
في الشكل في الحركة والسكون في الزمان في اثبات كون العلة مستديرا في ان العلة بسيطة
في ان العلة قابل للحركة المستديرة في ان العلة لا يقبل الكون والفساد في ان العلة تنجز على الاستدارة
في ان العلة تتحرك بالارادة في ان القوة الحركية للعلة يجب ان تكون مجردة عن المادة
في ان الحركة الغريب للعلة قوة جبرائية في الباطن العنصرية في كائنات الجواهر في ان العلة في
في المعادن في الحيوان وقواها في الانسان وقواها في النبات وقواها في المعادن وقواها في النبات وقواها في المعادن
التقدم والتأخر الواحد والكثير في القديم والحديث في القوة والفعل في العلة المعلول في ان العلة المعلول
كود الشيء موجودا لا ينافي بانه علة في الجواهر والعرض المعولات في اثبات الوجوب لذاته
في ان وجوده وجب الوجود عين حقيقة في وجوب الوجود ونفيه نفس ذاته في وجوب وجوبه وجوب

العلم الثاني في

العلم الثالث في

الوجوب لذاته واجب من جميع جهاته الواجب لذاته لا يشاركه كائنات في وجوده
الوجوب عالم بذاته الوجوب عالم بالطبيات الوجوب لذاته عالم بالجزئيات على وجه كلي
واجب الوجود مريد للاشياء الملائكة في اثبات العقل في اثبات كثرة العقول
في ازالة العقول توسط المقول بين الباري وبين العالم الجسماني خاصة في احوال الاخر
النفس مريد فري بالبدن العالم ادراك المتناهي

العلم الثالث في

فيكون التعليم متدرجا من
 الأسهل إلى الأصعب
 غير ما يقتضيه واجب الاشارة
 في التعليم ملازما

على ما يات
 في القياس لا بد ان يتحقق الاول
 في القياس لا بد ان يتحقق الاول

من قاضي
 الهداية للاصول
 بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني في الطبيعيات وهو منب على ثلاثة فنون **الفن الاول**
 فيما بين الاجسام وهو منب على فصول **فصل** في ابطال الجزء الذي لا يتجزى
 لو فرضنا جزءين جزئين فاما ان يكون الوسط مانعا من تلاقى الطرفين ولا
 يكون لسبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة فلا يكون
 وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف ههنا فثبت كونه مانعا من تلاقى
 فاما في الطرفين غير ما به تلاقى الطرف الاخر فينقسم ولانا لو فرضنا جزء
 على ملتقى الجزئين فاما ان يلاقى واحدا منهما او مجموعهما او من كل واحد منهما
 شيئا والاول محال والالم يكن على الملتقى فتعين احد القسمين ان يخرجه
 فيدرم الانفام لا محالة **فصل** في اثبات الجبولى كل جسم فهو مركب
 من جزئين يحل احدهما في الاخر يعني المحل جبولى واحال صورة وبرهانه
 ان بعض الاجسام القابل للتفكك مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه
 متصلا واحدا والالزم الذي لا يتجزى ويلزم من هذا اثبات الجبولى
 لاجسام كلها لان ذلك المتصل قابل للانفصال والقابل للانفصال اما
 ان يكون هو المقدار او الصورة المستمرة له او معنى اخر لسبيل الى الاول
 والثاني ايضا والالزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة
 لان القابل يجب وجوده مع المقبول فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو
 الكسفي من الجبولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من الجبولى والصورة
 وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة من الجبولى والصورة لان الطبيعة المقدارية
 اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل او لم يكن والاول محال واللاستحال حلولها في
 المحل لان الغنى بذاته عن السبي استحالة حلوله فيه فتعين افتقارها الى المحل فكل جسم

فكل جسم مركب من الجبولى والصورة **فصل** في ان الصورة لا تتجزى عن الجبولى
 لانه لو وجدت الصورة بذاتها دون حلولها في الجبولى فاما ان تكون متناحية
 او غير متناحية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام كلها متناحية واللا يمكن
 ان يخرج من مبداء واحد امتدادا ان على شق واحد كانهما ساقا متثلثا وكل
 كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتد الى غير المتناحية لكانت بينهما بعد غير
 متعام مع كونه محصورا بين حامين بنصف واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول
 لانه لو كانت متناحية لاحاط بها حد واحد وادخلت فيكون مشكلة لانه
 هو الهيئة الحاصلة من احاطة احد الواحد او احدى بال مقدار له فذلك الشكل اما
 ان يكون للجسمية وهو مح والكانت الاجسام كلها مشكلة بشكل واحد
 او لسبب لازم للجسمية وهو مح لما مر والسبب عارض لها وهو مح ايضا
 واللا يمكن زواله فاما ان يشكل الصورة بشكل اخر فتكون قابلة للانفصال
 وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الجبولى والصورة كما مر فتكون الصورة
 العارية عن الجبولى مركبة من الجبولى والصورة **فصل** في ان الجبولى لا يتجزى
 عن الصورة لانه لو تجردت عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع او لا تكون
 ولا سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما ان
 لا سبيل الى الاول لانها مح اما ان ينقسم او لا ولا سبيل الى الثاني لان كل
 ماله وضع فهو منقسم على ما مر في نفى الجزء ولا سبيل الى الاول لانها مح اما
 ان ينقسم في جهة واحدة فتكون خطا او في جهتين فتكون سطحا او في ثلث
 جهات فتكون حجما وكل واحد منهما باطل اما ان لا يجوز ان يكون خطا لان وجود
 الخط على الاستقلال مح لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين فاما ان يجتمع بينهما
 او لا يجب لا جوار ان يجب والالزم ان يداخل خطوطا وهو مح لانه كل سطحين

مجزئتهما اعظم من الواحد والتدخل يوجب ان لا يكون كذلك هف وتاجاز ان
 يوجب واللا فقم الخط في جهتين لان ما تلا في احدهما غير ما تلا في الآخر
 وهو محتمل واما انه لا يجوز ان يكون سطح لا تحالو كانت سطحها فاذا انتهى اليه
 طرف الجسمين فاما ان يجيب تنفيهما او لا يجيب وكل واحد منهما باطل على ما
 مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جما لا تحالو كانت جهتا كانت مركبة
 من الحيولي والصورة لما مر واما انه لا سبيل الى الثاني لانها اذا كانت غير
 ذات وضع فاذا افترقت بها الجسمية فاما ان لا تحصل في جزء اصلا او تحصل
 في جميع الاجزاء او تحصل في بعض الاجزاء دون البعض والاول والثاني
 محالان بالبدية والثالث ايضا محال لانه حصولها في كل واحد من الاجزاء
 ممكن فلو حصلت في بعض الاجزاء دون البعض يلزم الترجيع بل مرجع وهو
 محال ولا يلزم على هذا ان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار
 اولى بموضع لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق فلما يكون مرجعا بل
 مرجع **فصل** في اثبات الصورة النوعية اعلم ان لكل واحد من الاجسام صورة
 اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاجزاء دون
 البعض اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول
 والثاني مشترك لاجسام كلها في ذلك فتعين الثاني وهو **المطلب** **صدارة** اعلم
 ان الهيولي ليست علة للصورة لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود
 الصورة والعلة الفاعلية لا ينبغي ان يكون موجودة قبله والصورة
 ايضا ليست علة للهيولي لان الصورة فانما يجب وجودها مع الشكل او
 بالشكل والشكل لا يوجد قبل الهيولي فلو كانت الصورة علة لوجود
 الهيولي لكانت متقدمة على الشكل في خلاف فاذا وجود كل واحد منهما عن

عن سبب منفصل وليست الهيولي غنية من كل الوجوه عن الصورة وايضا الصورة
 ليست غنية عن الهيولي من كل الوجوه لما بينا انهما لا توجد بدون الشكل
 فالهيولي مفتقرة الى الصورة في بقائها والصورة مفتقرة الى الهيولي
فصل في المكان وهو اما اخلاء او سطح الباطن من الجسم كحوى المماس
 للسطح الظاهر من الجسم المحوى والاول باطل فتعين الثاني واما قلنا
 الاول باطل لانه لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعد مجزئ
 عن الهيولي لا سبيل الى الاول لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان اخلاء بين
 الجدارين اقل من اخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان
 استحالة ان يكون لا شيئا محضا ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد البعد مجزئ
 عن الهيولي لكان لانه غنيا عن الهيولي فاستحال اقترابه هذا خلاف **فصل**
 في تحيز كل جسم فله جز طبيعي لانا لو فرضنا عدم القواسم لكان في تحيزه
 اجزاء اما ان يتحق لانه او قاسم لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسم
 فتعين الاول وهو المطلوب ولا يجوز ان يكون لجسم واحد جزان طبيعيا
 لانه لو كان له جزان طبيعيان فاذا حصل في احدهما فاما ان يطلب
 الثاني او لا يطلب فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الجز الاول طبيعيا
 وقد فرضناه طبيعيا في خلاف فان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا
 يكون الجز الثاني طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا في خلاف **فصل**
 في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه فهو
 شكل وكل شكل فله شكل طبيعي وكل جسم فله شكل طبيعي اما ان
 كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو شكل لا يخطئه احد واحد
 او حدود فيكون متشكلا واما قلنا ان كل شكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا

ارتفاع القواسم كان على شكل وذلك الشكل اما ان يكون بطبيعة او تقاسم لا سبيل
 الى الثاني لان فرضنا عدم القواسم فاذا نزل بطبيعة وهو المطلوب **فصل**
 في الحركة والسكون اما الحركة فهي خروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج
 واما السكون فهو عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك وكل متحرك فله محرك
 غير جسمية اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا والتالي كاذب
 فالمقدم مثله ثم الحركة على اربعة اقسام حركة في الكم كالنمو والذبول وحركة
 في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته ونسبته هذه الحركة استحالة
 وحركة في الازمان وهي انتقال الجسم الى مكان الى مكان آخر على سبيل التدرج
 وبسبب نقلة وحركة في الوضع وهي التي تكون الجسم المتحرك على الاستدارة
 فان اجزاءه تتباين اجزاء مكانه ويلزم محله مكانه فقد يختلف به اجزائه
 الى اجزاء مكانه على التدرج ونقول ايضا ان كل حركة فهي اما طبيعية او
 قسرية او ارادية لان القوة المحركة اما ان تكون مستفادة من خارج او لا يكون
 فان لم يكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور فلهي حركة الارادية
 وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية وان كانت مستفادة من خارج فهي
 الحركة القسرية **فصل** في الزمان اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار
 معين من السرعة وابتداءت معها حركة اخرى ابطاء منها واتفقتا في الاخذ
 والترك وجدت البطيئة قاطعة اقل من السريعة والسريعة قاطعة اكثر
 اكثر واذا كان كذلك كان بين اخذ السريع وتركه امكان قطع مسافة معينة
 واقل منها بطيء معين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان وغير
 ثابت اذ لا توجد اجزاء او محالها امكان متقدر غير ثابت وهو معنى الزمان
 وهو مقدار الحركة لانه لا يخلو اما ان يكون مقدار الهيئته قارة او هيئته غير

غير قارة لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قارة وما لا يكون قارة لا يكون مقدرا
 لهيئته قارة فهو مقدار لهيئته غير قارة وكل هيئته غير قارة فهي حركة فالزمان
 مقدار الحركة ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كانت
 له بداية لكان محله قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية
 لا توجد مع البعدية فهي زمانية فيكون قبل الزمان زمان وكذلك لو كانت
 له نهاية لكان محله بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبليية فيكون زمانية
 فيكون بعد الزمان زمان هذا خلف **الفصل الثاني** في الفلكيات وفيه
 فصول **فصل** في اثبات كون الفلك مستديرا وبيان ان حركتها جردية
 لا تتبدل لان احدهما فوق والاخرى سفلى فكل واحدة منهما موجودة
 ذات وضع غير منقصة في امتداد ما أخذ الحركة ومتى كان كذلك كان
 الفلك مستديرا وانما قلنا ان اجزاه موجودة ذات وضع لانها لو لم يكن كذلك
 لما امكنت الاشارة اليها ولما امكن اتجاه المحرك اليها وانما قلنا انها غير منقصة
 لانها لو انقسمت ووصل المحرك الى ارباب الجزيئين ويتحرك فاما ان يتحرك من المقصد
 او الى المقصد فان تحرك الى المقصد لم يكن ارباب الجزيئين من الجهة فان تحرك عن
 المقصد لم يكن ارباب الجزيئين من الجهة واذا ثبت هذا فنقول تحدد الجهات ليس في
 ملء مثبته والاما كانت الجهتان مختلفين بالطبع فلا يكون احدهما مطلوبة
 والاخرى ممتزكة هذا خلف فاذا تحددت الجهات في اطراف ونهايات خارجة
 عن الملء المتشابه ومتى كان كذلك كان تحددتها بحجم كروي لان تحددتها
 اما ان يكون بحجم واحد واكثر فان كان بحجم واحد وجب ان يكون كرويا
 لان الجسم الذي ليس كروي لا يتحدد به جهة السفلى لان جهة السفلى غاية البعد
 والالتفات بالنسبة الى ما هو ابعد منه فلا يتحدد به غاية البعد فلا يتحدد به

جهة السفل وان كان باجسام وجب ان يكون بعضها محيطا ببعض والآخر
 بها غاية البعد لان ما هو ابعد عن بعضها فهو اقرب من الآخر فكل ما يفرض غاية
 البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع فتجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر
 فيحصل **المطلوب** في ان الفلك بسيط اي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبائع
 لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى كان كذلك كان بسيطا اما ان لا يقبل
 الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه متجه الى جهة وتارك
 لآخرى وكل ما هذا شأنه فاجزائه متحدة قبليه لانه والفلك ليس كذلك
 بل يتحد به اجزائه فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان كذلك يجب
 ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه على شكل
 طبيعي او قسري لا تسبيل الى الاول والا لكان كل واحد منها كرة لان الشكل
 الطبيعي للبسيط هو الكرة ولو كان كل واحد منها كرة لاستحال ان يحصل من
 مجموعها سطح متصل الاجزاء ولا تسبيل الى الثاني لانه لو لم يكن كل واحد منها
 كرة لم يكن قابلا للشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة هذا بخلاف
فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة لان كل جزء من اجزائه المفروقة
 فيه لا يقتضي بما يقتضي حصول وضع معين ومحاذاة معينة لتساوي
 الاجزاء في الطبيعة وكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه ومتى كان كذلك
 كان قابلا للحركة المستديرة ونقول ايضا يجب ان يكون فيه مقداره يصل
 مستديرا يتحرك به والاساس كان قابلا للحركة لكن التالي كاذب فالمقدم مثله
 بيان الشرطية انه لو كان لم يكن في طبيعة ميل مستديرا لما قبل الميل من خارج
 فلا يكون فهو ميل اصل فيمتنع ان يتحرك وانما قلنا انه لو لم يكن في طبيعة ميل
 مستديرا لما قبل الميل من خارج لانه لو تحرك من خارج لتحرك مسافة في زمان

في زمان ويكون ذلك الا زمان اقصر من زمان حركة ذي ميل طبيعي يتحرك بمثل تلك القوة
 في عين تلك المسافة والا لكان النبي مع العائق الطبيعي كحول معه هذا خلاف
 وهذا الزمان الاقصر له نسبة لا محالة الى الزمان الاطول واذا فرضنا ميلنا ^{الضعف}
 من الميل الاول بحيث يكون نسبة الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الى الزمان
 الاطول فتحرك بمثل تلك القوة في مثل زمان العديم الميل مثل مسافته لان الحركة
 تنزاد سرعتها بقدر انتقاص القوة الميلية التي في الجسم لانه لو انتقصت في من
 القوة التي في الجسم ولا تنزاد السعة منه لم يكن القوة الميلية مانعة من الحركة
 هذا خلاف فظهر ان الجسم القليل الميل والذي لا ميل فيه ح يتساويان في السعة
 وهو محال وهذا المحال انما يلزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل له فيه ومن
 فرض الميل الذي نسبة الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى ذي الميل
 لكن فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن فلهذا المحال انما يلزم من فرض تحرك
 الجسم الذي لا ميل فيه اصلا فيكون محالا ونقول ايضا ان الفلك ليس
 في طبيعة ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الواحدة يقتضي اثرين متضادين
فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد والخرق والالتزام اما ان
 لا يقبل الكون والفساد لانه محدد بالجهات ولا يعني من المحدد بالجهات لا يقبل
 الكون والفساد اما الصغرى فقد من تقريرها واما الكبرى فلان ما
 الكون والفساد فلهذا كحاصلة جزء طبيعي والصورة الفاسدة ايضا
 جزء طبيعي لما بيننا الاصل جسم فله جزء طبيعي وكل ما هذا شأنه قابل للحركة
 المستقيمة لان الصورة الكائنة اما ان يجعل في جزء طبيعي او في جزء غريب
 فان حصلت في غريب اقتضت ميل مستقيما الى جهةها الطبيعية وان حصلت
 حصلت في جزء طبيعي فالصورة الفاسدة كانت حاصلة في جهة غريبة

فكانت يقتضي ميلان فيها والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق
والالتزام **فصل** في ان الفلك متحرك على الاستدارة دائما لان الحركة محافظة
للزمان اما ان كانت مستقيمة او مستديرة لا جائز ان تكون مستقيمة لانها
اما ان يذهب الى غير النهاية او يرجع لا تسيل الى الاول والالزم وجود
بعد غير متناه ولا تسيل الى الثاني لانها لو رجعت لكانت تنهي الى طرف فيكون
مفضية للسكون لان بين كل حركتين سكونا لان الحبل الموصل الى ذلك الطرف
موجود حال الوصول فلو لم يكن موجودا حال الوصول استحالة ان يفعل
الوصول وكلما كان الميل الموصل موجودا لم يحدث فيه ميل يقتضي كونه غير
موصول لاستحالة اجتماع الميدين المختلفين في حالة واحدة فاحال الذي فيه
ميل الوصول غير حال الذي فيه ميل الوصول وكل واحد من الميدين آتى الى
الوصول وكونه غير واصل آتى لان حال الوصول لا انقسم فحين ما يكون في
احد طرفه لم يكن واصل وكذا صيرورته غير واصل واذا كان كل واحد منهما آتيا
يجب ان يكون بين الاثنين زمان لا يحرك فيه الجسم والالزم تعاقب الاثنين
فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تنجز ويلزم منه تركيبا فجزء من اجزاء
لا تنجز لا نظما لها على الحركة حذف فسلم ان الحركة محافظة للزمان ليست
مستقيمة فيكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة والالزم القطاع الزمان
فاذن يكون الفلك متحركا على الاستدارة دائما وهو المطلوب **فصل** في ان الفلك
الحركة المرمية الى الطوق عند نزول الجبل تنهي حركتها الى سكون ايضا لان
سكونها آتى وحركة الجبل زمانية وليس بينهما مانع **فصل** في ان الفلك
متحرك بالارادة لان حركته لو لم يكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية
لا جائز ان يكون طبيعية لان الحركة الطبيعية صوب كس حالة متافرة

منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك في الحركة المستديرة محال اما انه لا يمكن ان
يكون صوابا فلان كل نقطة تحرك عنها الجسم بحركة المستديرة فحركته توجه اليها
والطرب عن الشيء بالطبع استحالة ان يكون توجه اليه واما انها ليست طالبة
لحالة ملائمة لان الطبيعة اذا وصلت الجسم بالحركة الى حالة المطلوبة سكنته
والمستديرة ليست كذلك ولا جائز ان يكون قسرية اذ القمر خلاف الطبع فيكون
لا طبع فلا قسرية **فصل** في ان القوة المحركة للفلك تجب ان تكون مجردة عن المادة
لان القوة المحركة للفلك بقوى على افعال غير متناهية ولا شيء من الجسمانية
كذلك فالمحرك للفلك ليست قوة جسمانية وانما قلنا ان القوة الجسمانية
لا بقوى على حركات غير متناهية لان كل قوة جسمانية هي قابلة للتجزئ فان
الجزء منها يقوى على شيء والجملة يقوى على مجموع تلك الاشياء والالكان
الجزء مساويا للكل في التاثير حذف ومتى كان كذلك فالمجموع لا يقوى على غير
المتناهي لان الجزء منها اما ان يقوى على جملة متناهية من مبداء معين
او على جملة غير متناهية لا جائز ان يكون على جملة غير متناهية اذ لو بقوى
على جملة غير متناهية والمجموع يقوى على ما هو ازيد فيلزم الزيادة على
غير المتناهي المتساقط النظام حذف فعلم ان الجزء يقوى على جملة متناهية
والجزء الاخر منه بالمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي
لا يوجب الاضافي فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه **فصل**
في ان المحرك القريب للفلك قوة جسمانية لان التحريك الاختبارية التجريبية
اما ان يقع عن تصور كل اوجز في السبيل الى الاول لان التصور الكلي نسبية الى
جميع الجزئيات على السوية فلو وقوت نسبة الى بعض الجزئيات دون البعض
يلزم الترجيح بلا مرجح فمبداء التحريك الجزئية له تصورات جزئية وكل ما له

فصير جزي فهو جحاني لان الصورة الجوزية ترسم وهي اصفر وترسم وهي كبر فاما
ان يكون الاختلاف في الصف والكبر لا اختلاف في الصورتين بالحقيقى ولا اختلاف في الكبر
لما سبيل الى الاول لا نعلم في الصورتين من نوع واحد ولا سبيل الى الثاني لان
الصورة المختلفة بالصف والكبر لا يجب ان يكون ما خذ من خارج فتعين القسم
الثالث فيكون الكبيرة منها مرسومة في غير ما ترسم فيه الصغيرة فيقسم في الوضع
وما هذا انه فهو جسماني **الفصل الثالث** في العناصر وهو شمل على اصول
فصل في البسائط العنصرية وهي الماء والنار والارض والهواء وكل واحد منها
يخالف الآخر في صورته الطبيعية واللاستقر كل واحد منها يخالف الآخر في جهة
الآخر والتالي باطل فالتفكر مثل كل واحد منها قابل للكون والفساد لان الماء
ينقلب بحرا او بحرا ينقل بالجميل ماء وكذلك الهواء ينقلب ماء كما يرى في قاع البحال
فانه يلفظ الهواء ويتقاطر دفعة والماء ايضا ينقلب هواء بالتسخين وكذلك
وكذلك الهواء ينقلب نار كما في الكبر وفيما اذا عمل الات حافنة مع تحريك شدة
والنار ايضا ينقلب هواء كما في المصباح ونقول ايضا الكيفيات
زائدة على الصورة الطبيعية لانها استحيل في الكيفيات مثل التسخين والتبريد
مع بقا الصورة الطبيعية فلو كانت الكيفيات نفس الصور لاستحال ذلك
والبسائط اذا اجتمعت في المركب فعل بعضها في بعض بقواها المتضادة وكسر
كل واحد منها سورة كيفية الاخر فيحصل له كيفية متوسطة بين الكيفيات
المتضادة متشابهة في اجزائه وهي المزاج **فصل** في كائنات اجزاء السما
والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الاكثر في ذلك تكاثف البخار الصاعد لان
بخار الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء ثم الطبقة التي تقطع
منها تاتر شعاع الشمس يبقى باردة فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف فانه

فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك وتقاطر فالاجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان
كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها ولا يصل فان وصل
ينزل نلجا وان لم يصل ينزل بردا واما اذا لم يصل الى الطبقة الباردة فان كانت
كبيرة فقد ينقع سحابا ما طرا وقد لا ينقع ويستقي ضبابا وان كان قليلا فاذا
ضربه البرد فان لم ينجم فهو الطل وان انجم فهو الصقيع واما الرعد والبرق فهما
ان الدخان اذا اجتمعت فيما بين السحاب فما صعد الى العلوية في السحاب فزعا
عنيفا فيحصل الرعد بتمزيقه وتقلقه وان شتمل بالحركة كان برقا واما الرياح
فقد يكون بسبب ان السحاب اذا تكاثف اندفع الى اسفل فصار رجحا وقد يكون
لان دافع يورض فيصير السحاب من جانب الى جهة اخرى وقد يكون لانبساط الهواء
بالتخلل في جهة وان دافع الى جهة اخرى وقد يكون بسبب برد الدخان المتصعد
ونزوله ومن الرياح ما يكون سموما محرقة لا حارقة او ملوثة بالارض كارة
واما قوس قزح فهي انما يحدث من ارتسام ضوء النير في اجزاء رشيحة مستديرة
واختلاف الوانها بسبب اختلاف ضوء النير ولون القمام واما الحالة فايضا
انما يتخيل من ارتسام ضوء النير في اجزاء رشيحة مستديرة واما الكسب فيسببها
ان الدجال اذا بلغ حيز النار وكان لطيفا استقل فيه النار وانقلب الى النارية
والتهرب بسرعة حتى يرى كالمناطق واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم ان البحار
اذا اجتمعت في الارض يميل الى جهة فيبرد بها فينقلب مياها مختلطة باجزاء
بحارية واذا كثرت بحيث لا يسع الارض اوجب ان تنشق الارض وانفجر منها العيون
واذا غلظت بحيث لا ينفذ في مجار مستحصصة اجتمع ولم يمكنه الخروج فترزله الارض
فصل في المعادن المائية والاذخنة المحبسة في الارض اذا لم يكن كثيرة فخلطت
على ضرب من الاختلاط المختلفة في الكم والكيف فيستكون منها الاجسام

ان رضية فان غلب البخار تولد اليبس والبثور والزرق والرصاص وغيرها من
 الكواهر المشقة وان غلب الدخان تولد الملح والناج والكبريت والنوتاد من
 الاختلاط بعض هذه مع بعض تولد الاجساد الارضية مثل الذهب والفضة
فصل في النبات وله قوة عديدة الشعور يصدر عنها حركات وافعال مختلفة بالآ
 مختلفة ويستقي نفسا نباتيا وهي كمال اول الجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد
 وينزید ويغذي فلها قوة غاذية وهي التي تحيل جمادات الى مادة الجسم الذي
 هي فيه فيلصق به بدل ما يخلل عنه ولها قوة نامية وهي التي يزيد في الجسم
 الذي هي فيه زيادة في طواره طولاً وعرضاً وعمقا الى ان يبلغ كمال النمو
 على تناسب طبيعي ولها قوة مولدة وهي التي ياخذ من الجسم الذي هي فيه جزء
 او يجعله مادة وحد المسد والغاذية تجذب الغذاء وتسكره وتمضمه وتدفع
 ثقله فلها قوة جاذبة وماسكة وصاحضة ودافعة للثقل والنامية تنفذ
 عن الفصل اولاً ويبقى الغاذية تفعل الى ان تعجز **فصل في الحيوان** وهو مختص
 بالنفس الحيوانية وهي كمال اول الجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الحركات
 وينحرك بالارادة فلها قوة مدركة وحركة اما المدركة فهي اما في الظاهر
 فهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس واما التي في الباطن فهي الحس
 المستتر والخيال والوهم والحافظة والمتصرفه اما الحس المستتر هي قوة
 مرتبة في التجويف الاول من الدماغ يقبل جميع الصور المنطبقة في الكوا
 الظاهرة وهي غير البصر لانها في الفطرة النازلة خطا مستقيما وليس لها
 في البصر اذ البصر لا يرسم فيه الا المقابل وهو الفطرة والنقطة فاذا اراد
 انما يكون في قوة اخرى غير البصر واما الخيال فهي قوة يحفظ جميع صور الحس
 ويمثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس المستتر واما الوهم فهي قوة مرتبة في التجويف

في الباطن اما في الظاهر

في التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعاني الجزئية الموجودة في الحسوس
 كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه واما
 الحافظة فهي قوة مرتبة في التجويف الاخير من الدماغ يحفظ ما يدركه القوة
 الوهمية من المعاني الغير المحسوسة الموجودة في الحسوس وهي خزانة القوة
 الوهمية واما المتصرفه فهو قوة مرتبة في البطن الاوسط من الدماغ من
 شأنها ان يركب بعض ما في الخيال مع بعض ويفصل بعضها عن بعض واما القوة
 المحركة فنقسم الى باعثة وقاعدة اما الباعثة فهي التي اذا ارسمت في الخيال
 صورة مطلوبة او مهربة عنها حملت الفاعلة على التحريك وهي ان حملت على
 التحريك يجلب به الشيء المتخيل ملايا او نافعاً طلبها للذة يستحق قوة شهوية
 وان حملت على تحريك يدفع به الشيء المتخيل ضارا او مفسدا طلبها للغبنة
 قوة غضبية **فصل في الانسان** وهو مختص بالنفس الناطقة وهي كمال اول
 الجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل الافعال
 الفكرية فلها قوة عاقلة يدرك بها التصورات والتصديقات وقوة
 عاقلة تحرك بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والترويه على
 مقنضي آراء يخضرها وللقوة العاقلة مراتب المرتبة الاولى ان يكون غلبة
 عن جميع المعقولات بل هي مستعدة لها وهي العقل الهيولاني والمرتبة
 الثانية ان يحصل لها المعقولات البديهية وينتقل من البديهيات
 الى النظريات وهي العقل بالملكة المرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات
 لكن لا يطاق لها بل صارت مخزونة عندها وهي العقل بالفعل المرتبة
 الرابعة ان يطاق المعقولات المكتسبة وهي العقل المطلق ويسمى عقلا
 مستفادا ثم العقل بالملكة ان كان في الغاية تسمى قوة قديمة واعلم ان

بالقوة العاقلة مجردة عن المادة لانها لو كانت ذات وضع فاما ان لا ينقسم
 لا سبيل الى الاول لان كل ماله وضع فهو ينقسم على ما مر في نفي الجبر، ولا سبيل الى الثاني
 لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انفصالها لان احوال في احد جزئها غير احوال
 في الجزء الاخر وان كانت مركبة وكل مركبة فهو انما يتركب عن البساط فيلزم انقسام
 تلك البساط لحذف وتقول ايضا تعقل النفس ليس بالآلة الجذائية والالكان
 يعرض لانه كمال حيث لا يعرض للقوة كمال وليس كذلك لان البدن بعد
 الاربعين ياخذ في التقصان مع ان القوة هناك ياخذ في الكمال وتقول ايضا
 ان النفوس حادثة لانها لو كانت موجودة قبل البدن فالاختلاف بينها ان كان
 بالماضي ولوازمها او بعوارضها المسفارة لا جائز ان يكون بالماضي ولوازمها
 لانها مشتركة وما به الاشتراك غير ما به الاستيلاء ولا جائز ان يكون بالعوارض
 المسفارة لان العوارض انما يلحق الشيء بسبب القوابل لان الماضي لا يتحقق
 العوارض لذاتها والالكان كل عارض لازما والقابل للنفس انما هو البدن فمضى
 لم يكن الابدان موجودة لم يكن النفوس موجودة فيكون حادثة ضرورة
القول في المراتب وهي مرتبة على ثلاثة فنون **الفن الاول** في تقسيم الوجود
 وهو مرتبة على اصول **فصل** في الكلي والجزئي اما الكلي فليس واحدا بالعدد
 والالكان الشيء الواحد بعينه موصوفا بالعوارض المتضادة مثل كونه
 اسود وابيض حطب بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئيات
 في الخارج على معنى ان ما في النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجة
 لكان ذلك الشخص بعينه ذلك من غير تفاوت اصلا واما الجزئي فانما يتعين
 بمشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية لان كل كلي فان نفس تصويره
 غير مانع من الشدة والشخص من حيث هو هو مانع من الشدة والشخص

ثالث شخص زائد على الطبيعة الكلية **فصل** في الواحد والكثير اما الواحد فيقال
 على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد وهو قد يكون بالجنس كالانسان
 والفرس وقد يكون بالنوع كزيد وغيره وقد يكون بالمحمول كالقطن والشعير
 وقد يكون بالموضوع كالكتاب والضاحك وقد يكون بالعدد كزيد وقد
 يكون بالاتصال وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء متباينة كالماء وقد يكون
 بالتركيب وهو الذي يكون كثرة بالفعل كالبيت ويكون حقيقيا وهو الذي
 لا ينقسم اصلا واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد **فصل** في الانسان قد
 يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة واقسامه
 اربعة احدهما الضدان وهما موجودان غير متضايفين كالسواد والبياض
 وثانيهما المتضادان وهما موجودان يعقل كل واحد منهما بالنية الى الآخر
 كالابوة والبنوة وثالثهما المتقابلان بالعدم والملكية وهما امدان يكون
 احدهما وجوديا والآخر عدميا لكن يعتبر فيهما موضوعا قابلا لذلك لا يجاب
 كالبحر والعنى والجهل والعلم واربعا المتقابلان بالسلب واليجاب كالفرسية
 والافرسية وذلك في الضمير لان الوجود **فصل** في المتقدم والمتأخر المتقدم
 بالزمان وهو ظاهر والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد المتأخر
 الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد وليس المتأخر موجودا كتقدم الواحد على الاثنين
 والثالث المتقدم بالثبوت كتقدم ابي بكر على عمر والرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان
 اقرب من مبداء محدود كترتيب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب والخامس
 المتقدم بالعلية كتقدم وجود حركة اليد على حركة المفتاح القلم وان كان معها
 في الزمان واما المتأخر فيقال على ما يقابل المتقدم **فصل** في القديم والحادث
 القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره والقديم بالزمان هو الذي لا اول

لزمانه والمحدث بالذات هو الذي يكون وجوده من غيره والمحدث بالزمان هو الذي
لزمانه ابتداء وكان وقت لم يكن هو موجودا فيه ثم انقضى ذلك وجاء وقت هو فيه
موجودا فكل حادث زمانى فهو سبق بمادة ومدة لان امكان وجوده سابق
على وجوده والامكان قبل إمكاننا ثم صار إمكاننا فيلزم انقلاب الشئ من الامتناع
الذاتى الى الامكان محض وذلك الامكان امر وجودى اذ لا فرق بين قولنا امكانه
منفى وبين قولنا لا امكان له محض والامكان اما ان يكون قائما بنفسه او لا
لا جائز ان يكون قائما بنفسه لان امكان الوجود انما هو بالاضافى الى ما هو امكان
الوجود فلا يكون قائما بنفسه فيكون قائما بحمل وهو المادة **فصل** فى القوة
والفعل القوة هو الشئ الذى هو مبدأ التغير فى شئ آخر وكل ما يصدر عن الاجسام
فى العادة المستمرة المحركة من النار والافعال كالاختصاص بالجين وكيف وحركة
وسكون عن قوة موجود له لان ذلك اما ان يكون كونه جسما او لا صور اتفانته
موجودة والاول باطل والا لا شرت الاجسام فيه والثانى بطل ايضا والاما
كان مستمرا لان الامور الاتفانته لا يكون دائمة ولا اكثرية فاذن هو عن قوة
موجودة وهو **المط** **فصل** فى العلة والمعلول العلة يقال لكل ماله وجود فى
نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره وهى اربع اقسام مادية وصورية وفاعلية
ونائية اما المادية فهو التى يكون جزء من المعلول كمن لا يجب بها ان يكون موجودا
بالفعل كالطين للكون واما العلة الصورية فهى التى يكون جزء من المعلول كمن لا يجب
بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة التى للكون واما الفاعلية فهى
التى يكون منها وجود المعلول موجودا كالفاعل للكون واما الغائية فهى التى
يكون لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب من الكون ثم العلة الفاعلية هى
كانت بسيطة استحالة ان يصدر عنها اكثر من الواحد لان ما يصدر عنه انما هو

فهو مركب لان كون الشئ بحيث يصدر عنه هذا غير كونه بحيث يصدر عنه ذاك
فجميع هذين المصنوعين اولا هما ان كان دللنا فى ذات المصدر لازم التركيب
وان كانا خارجين كان كونه مصدر احدا غير كونه مصدر الآخر فنتهى للمحالة
الى ما يوجب كونه فى ذاته ونقول ايضا ان المعلول يجب وجوده عند علته
اعنى عند تحقق جملة الامور المعبرة فى تحققة لانه لو لم يكن ولجب الوجود فى ذات
ان يكون ممنوع الوجود وهو واما ما وجدنا ويمكن الوجود فيحتاج الى مرجع
لخروجه من القوة الى الفعل فلا يكون جملة الامور المعبرة فى وجوده حاصلة
وقد فرضنا حاصلة محض فبان ان المعلول يجب وجوده عند تحقق
عند تحقق علته التامة فيكون ولجبا بغيره ممكنا بالذات لاننا لو اعتبرنا حصة
من حيث هى لا يجب لها الوجود ولا العدم **هـ** **باب** كونه الشئ موجودا
لاينا فى تأثير العلة فيه لان الشئ اذا كان معه وما لم يوجد فاما ان يكون
العلة يكونها مقيدة لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او فى حالتين جميعا
لا جائز ان تفيد وجوده حالة العدم او فى حالتين جميعا واما يلزم اجتماع الوجود
والعدم فيكون الشئ موجودا لا ينال كونه معلولا **فصل** فى الجواهر والعرض كل
موجود فاما ان يكون مختصا بشئ ساريا فيه او لا يكون فان كان الواقع هو القسم
الاول يسمى السارى حال والمسرى محلا ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه
والا امتنع ذلك المحل فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجا الى محال فيسمى المحل
واحال صورة او بالعكس فيسمى المحل موضوعا وحال فيه عرضا واذا ثبت
هذا فنقول الجواهر هو المساجة التى اذا وجدت فى الاعيان كانت لافى موضع
ومع يخرج منه ولجب الوجود اذ ليس له ورا الوجود ما هيته واما العرض فهو الموجود
فى الموضوع ثم الجواهر ان كان محلا فهو السوى وان كان حالا فهو الصورة وان

لا يمكن حاله ولا محله فان كان مركبا منهما فهو جسم وان لم يكن كذلك فان كان منعكضا
بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والذات العقل والجوهر ليس جنسا لهذه
الاقسام اذ لو كان جنسا لكان ما يدخل تحت مركبا من جنس وفصل وليس كذلك
لان النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيطة اكاله فيها صف واما اقسام
العرض فتسعة النعم والكيف والابن ومشي والاضافة والملك والوطع والفعل
والانفعال اما النعم فهو الذي يتصل بالما واما الاضافة والذات وينقسم الى مفصل
كالعدد والى متصل بالذات كالخط والسطح والخن والى متصل بالذات كالخط
والسطح والخن والى متصل غير بالذات وهو الزمان واما الكيف فهو هيئة في شئ
لا يتفق في كمية ولا نسبة وينقسم الى كيفيات محسوسة كملادة العمل وموجعة
ماء البحر وغيره وكيفيات مجهولة كصفة الوجه والى كيفيات نفسانية كحالات كالكتابة
في ابتداء الخلق وملكات كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك والى كيفيات
استعدادية كخالد في كماله او كوالا لفعال كالدين والى كيفيات مختصة
بالكميات كالمثلثية والمربعية والزوجية والفردية للعدد واما الابن فهو
حالة يحصل للنشئ بسبب حصوله في الزمان واما الاضافة فهي حالة نسبية
متكررة كالابوة والبنوة واما الملك فهو حالة للنشئ بسبب ما يحيط به
وينتقل بانتقاله ككون الانسان متقنصا ومتقنما واما الوضع هي حالة
النشئ بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض بسبب نسبتها الى الامور الخارجية
كالقيام والقعود واما الفصل فهو حالة يحصل للنشئ بسبب تأثيره في غيره كالتقاطع
مادام يقطع واما الانفعال فهو حالة يحصل للنشئ بسبب تأثيره عن غيره كالشحن
مادام يشحن **الفصل الثاني** في العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على فصول
فصل في اثبات الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو لا يكون قابلا

قابلة للعدم وبما انه ان القول ان لم يكن في الوجود وجود واجب لذاته يلزم منه
المحال لان الموجودات باسرها لا يكون جملة مركبة من احوال واحد منها يمكن
لذاته محتاج الى علة خارجية والعلم به بدوي والحاج عن مجموع الممكنات واجب
لذاته فيلزم وجود الواجب الوجود على تقدير عدمه وهو **فصل** في ان وجود
واجب الوجود عين حقيقة لان وجوده لو كان رائدا على حقيقة عارضا له
لكان الوجود من حيث هو مفتقرا الى غيره فيكون ممكنا لذاته فلا بد له من غيره
وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم ان يكون موجودا قبل الوجود لان
العلة الموجودة يجب تقديمها على المعلول بالوجود فيكون النشئ موجودا قبل
نفسه هف وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا الى غيره
وهذا محال **فصل** في ان وجوب الوجود وتعيينه نفس ذاته اما الاول فلان وجوب
الوجود لو كان رائدا على حقيقة لكان معلولا لذاته والعلة ما لم يجب وجودها
استحال ان توجد المعلول وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات فيكون وجوب
الوجود بالذات قبل نفسه هف واما الثاني فلان تعيينه لو كان رائدا على حقيقة
لكان معلولا لذاته والعلة ما لم يكن معينة لتوجد المعلول فيكون التعيين
حاصلا قبل نفسه وهذا محال **فصل** في توحيد الواجب الوجود لو فرضنا وجوب
واجب الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود متميزين بامر من الامور
ومما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل الى الاول لان
الامتياز لو كان تمام الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجا عن حقيقة كل واحد
منها وهو محال لما بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود وان كل
الى الثاني لان كل واحد منهما لا يكون مركبا مما به الامتياز ومما به الامتياز وكل
مركب محتاج الى غيره فيكون ممكنا لذاته هف **فصل** في ان الواجب لذاته

ولجب من جميع جهاته اي ليس له حالة منتشرة لان ذاته كافية فيما له من الصفات
فيكون ولجها من جميع جهاته وانما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها
لو لم يكن كافية لكان ينبغي من صفاته عن غيره فيكون حضور ذلك الغير علة لوجود
تلك الصفة وغيبته علة لعدوها ولو كان كذلك لم يكن لذاته اذا اعتبرت من حيث
هي بل انتزعت بغيرها لوجودها لانها انما انجب مع وجود تلك الصفة او مع
عدوها فان كان مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من وجودها من غيره
وان كان مع عدوها لم يكن من عدوها من غيبته واذا لم يجب وجودها بلا شرط
لم يكن الوجوب لذاته ولجها لذاته **فصل** في ان الوجوب لذاته لا يشارك
الممكنات في وجوده لانه لو كان متاركا للممكنات في وجوده فالوجود من حيث
هو وجودا انما انجب له التجرد او التجدد او لا يجب له شي منهما فان وجب له
التجرد يلزم ان يكون وجود الممكنات مجردا غير عارض للماهيات وهو لا يفصل
الشيء مع انك في وجوده الخارج فلو كان وجوده نفس حقيقة لكان الشيء
الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال وان وجب له التجدد لما كان
وجود الباري تعالى مجردا ههنا وان لم يكن له شيء لكان كل واحد منهما لكان كل واحد
منها ممكنا له فيكون بعلة فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون
كافية فيما له من الصفات **فصل** في ان الوجوب عالم بذاته لانه مجرد عن
المادة وكل مجرد عن المادة عالم بذاته لان ذاته حاصلة له فيكون عالما ان
العلم هو حصول حقيقة الشيء مجردة عن المادة ولواحقها فالباري تعالى
عالم بذاته **فصل** في ان ذاته لا تقتضي التباين بين العاقل والمفعول لان
لان العلم هو حصول حقيقة الشيء مجردة وهذا المعنى اعم من حضور حقيقة الشيء
المفاهيم ولا يلزم من كذب الخاص كذب العام ولان كل واحد من ان سر عقل

يعقل ذاته لذاته والالكان لنفسه ان احدهما قائل والاخر معقول **فصل**
في ان الوجوب لذاته عالم بالكلية لانه مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة
يجب ان يكون عالما بالكلية انما الصغرى فينبه وانما الكبرى فلان كل مجرد بالمكان
العام يمكن ان يعقل وهذا يدعي لا خفاء فيه وكل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل
مع كل واحد من المعقولات لا محالة فيمكن ان يقارنه صور سائر المعقولات
في النفس فان الادراك والتعقل هو حضور صورة المعقول في العقل مجردة
عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج لان
صحة مقارنة المعقولات لا يتوقف على حصوله في العقل لان حصوله في نفس
المقارنة فلو توقفت صحة مقارنتها على حصوله في العقل لزم توقف صحة
الشيء على وجوده المتأخر عنها وهو محال وكل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات
فالوجوب لذاته يمكن ان يقارنه صور المعقولات لذاته وكل ما يمكن ان يوجب
بالامكان العام يجب وجوده له والالكان في الخارج له حالة منتشرة ههنا
فان قيل لو كان الباري تعالى عالما بالكلية لكان فاعلا لتلك الصورة وقابلا
لها وهو محال لان القابل هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء
والاول غير الثاني فيلزم التركيب قلنا لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا
للشيء التصوري ومبدأ له وهذا ان معنى كونه مستعدا للشيء انه لا يمنع لذاته
ان يتصور وهي كونه فاعلا انه مقدم بالعلية على ذلك التصور فلم قلتم بانها
متنافيان ومن اعتقد ان علم الباري تعالى بالاشياء ونفس ذاته فقد نفى العلم
بالحقيقي **فصل** في ان الوجوب لذاته عالم بالجزئيات على وجه كلي لانه يعلم
اسبابها فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة وجب ان يعلم ما يلزم
عنها لانها والامكان عالما بها لكن لا يدركها مع تغيرها والالكان يدرك

فأما أن كان عقلا واحدا أو فلكا واحدا أو عقولا مستكنة لا جاز أن يكون عقلا
واحدا لا سخالة صد وجميع الافلاك عن عقل واحد لما يتبين ان الواحد لا يصدق عنه
الا الواحد ولا سبيل الى الثاني لان الفلك لو كان حلة لفلك آخر فاما ان يكون كحاوي
حلة لوجود المحوى او على العكس لا سبيل الى الثاني لانه لو كانت الحلة لا يصدق عنه
استحال ان يكون سببا لا شرف الا عظم ولا جاز ان يكون كحاوي حلة لوجود
المحوى لانه لو كان كذلك كان وجوب وجود المحوى متاخرا عن وجود كحاوي
لان وجوب وجود المعلول متأخر عن وجود العللة واذ كان كذلك فعدم المحوى
مع وجود كحاوي لا يكون متمعا لذاته والافلاك وجوده مع عدم متأخر عنه
واذ كان عدم المحوى مع وجود كحاوي ممكنا كان الخلاء ممكنا لذاته حذف
نظير ان المؤثر في الافلاك عقول مستكنة **هذا** به كحاوي مع سبب المحوى
العقل الثاني مع ان السبب متقدم على المحوى وكحاوي ليس بمقدم لان
السبب متقدم بالعلية وما مع المنعدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما
هذا به كحاوي والمحوى كل واحد منهما ممكن لذاته وذلك لا يقتضى الخلاء لان
الخلاء لا يلزم من ذلك وانما يلزم من وجود كحاوي وعدم المحوى وذلك غير
ممكنا **فصل** في ازالة العقول وابديتها اما كونه ازيله فلو جوده احد
ان ولجب الوجود مستجمع لجملة مالا يذمه في تأثيره في معلوله والافلاك له حالة
منتظرة حذف والعقول ايضا مستلزمة لجملة مالا يذمه في تأثيره في بعض
لان كل ما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل والافلاك شي من هذا حادثا وكل حادث
مسبوق بمادة فيكون هي مادة حذف ويلزم من هذا ازيلتها لان المعلول لا يجب
وجوده عند وجود علته التامة لمادة واما كونها ابدية فلانه لو انعدم شيء
منها لانعدم امر من الامور المعبرة في وجودها فيكون الباري تعالى اوتى

فأما أن كان عقلا واحدا أو فلكا واحدا أو عقولا مستكنة لا جاز أن يكون عقلا
واحدا لا سخالة صد وجميع الافلاك عن عقل واحد لما يتبين ان الواحد لا يصدق عنه
الا الواحد ولا سبيل الى الثاني لان الفلك لو كان حلة لفلك آخر فاما ان يكون كحاوي
حلة لوجود المحوى او على العكس لا سبيل الى الثاني لانه لو كانت الحلة لا يصدق عنه
استحال ان يكون سببا لا شرف الا عظم ولا جاز ان يكون كحاوي حلة لوجود
المحوى لانه لو كان كذلك كان وجوب وجود المحوى متاخرا عن وجود كحاوي
لان وجوب وجود المعلول متأخر عن وجود العللة واذ كان كذلك فعدم المحوى
مع وجود كحاوي لا يكون متمعا لذاته والافلاك وجوده مع عدم متأخر عنه
واذ كان عدم المحوى مع وجود كحاوي ممكنا كان الخلاء ممكنا لذاته حذف
نظير ان المؤثر في الافلاك عقول مستكنة **هذا** به كحاوي مع سبب المحوى
العقل الثاني مع ان السبب متقدم على المحوى وكحاوي ليس بمقدم لان
السبب متقدم بالعلية وما مع المنعدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما
هذا به كحاوي والمحوى كل واحد منهما ممكن لذاته وذلك لا يقتضى الخلاء لان
الخلاء لا يلزم من ذلك وانما يلزم من وجود كحاوي وعدم المحوى وذلك غير
ممكنا **فصل** في ازالة العقول وابديتها اما كونه ازيله فلو جوده احد
ان ولجب الوجود مستجمع لجملة مالا يذمه في تأثيره في معلوله والافلاك له حالة
منتظرة حذف والعقول ايضا مستلزمة لجملة مالا يذمه في تأثيره في بعض
لان كل ما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل والافلاك شي من هذا حادثا وكل حادث
مسبوق بمادة فيكون هي مادة حذف ويلزم من هذا ازيلتها لان المعلول لا يجب
وجوده عند وجود علته التامة لمادة واما كونها ابدية فلانه لو انعدم شيء
منها لانعدم امر من الامور المعبرة في وجودها فيكون الباري تعالى اوتى

من العقول قابل للتغير واكوانه **فصل** في كيفية توسط العقول بين الباري
 وبين العالم الجسماني قد ثبت ان واجب الوجود واحد ومعلوم الاول هو العقل المحض
 والافلاك معلولات العقول لكن الافلاك فيها كثرة فيكون في مباديها كثرة لما بيننا
 الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة
 لكن لا باعتبار صدورهم عن واجب الوجود بل باعتبار ان له باهية ممكنة الوجود
 لذاتها ولجهة الوجود لوجود علمتها فيلزم وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود
 لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين مبدء للعقل الثاني وباعتبار الآخر مبدء
 للفلك والمعلوم الاثر فيجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف جهات العقل فيكون
 بما هو موجود وواجب الوجود بالغير مبدء للعقل الثاني وبما هو موجود كونه
 لذاته مبدء للفلك الاول وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك الى انه ينتهي
 الى العقل التاسع فيصدر عنه عقل عاشر وهو مبدء للعناصر ومدبر لما تحت
 كره القمر وهو العقل فقال فيصدر عنه الحيولى العنصرية والصور المختلفة
 بشرط استعداد الحيولى العنصرية وليس استعداد الحيولى لقبول الصور من جهة
 العقل المخارق والالما تغير بل استعدادها بسبب حركات السماوية وكل حادثة
 مسبوق بشرط سبق حادثة لان الحركة المحذرة اما ان يوجد دائما او بعد مدة
 حادثة كحركة السيل الى الاول والازم دوام الحوادث وهذا كذا كانت كذا
 على الاجتماع او على التعاقب **السبيل** الى الثاني والازم امور سطحت في
 الوجود بل في غاية وهو محال فقبل كل حركة حركة وقبل كل حادثة حادثة لا الى اولي فان
 قيل لم قلتم انه يستحيل ترتيب امور غير متناهية قلنا لانا اذا اخذناها بجملة
 احدهما من مبدء معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله بمرتبة واحدة واطبقنا
 الثانية على الاولى بان يقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من الاولى

يقابل

من الاولى والثاني بالثاني فاما ان نقول بقتنا الى غير النهاية او ينقطع الثانية **السبيل**
 الى الاول والالكان الزائد مثل الناقص حذف فيلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية
 متناهية والاولى زائدة عليها بعدد متناه والازائد على المتناهي بعدد متناه فيجب
 ان يكون متناهي **ثاني** في احوال الآخرة **هذا** به النفس بعد خراب البدن اما ان
 يفد او يتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ او يبقى موجودة **السبيل** الى الاول
 اذ النفس لا يقبل الفاد والالكان فيها يبقى يقبل الفاد ويبقى يفد بالفعل
 الفاسد بالفعل غير القابل له فيكون مركبة حذف **السبيل** الى الثاني لان النفوس حادثة
 على ما مر فيكون التناسخ محال لان البدن الصالح للنفس كاف في قبضات النفس
 عن مبدءها وكل بدن يصلح ان يتعلق به نفس فتوعلق به نفس اخرى على سبيل
 التناسخ لتعلق بالبدن الواحد نفسان مدبران وهو محال اذ لا يشترط واحد
 من ذاته الانفس واجدة فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت **هذا** به الاله ادرك
 الملايم من حيث هو ملايم كما كملو عند الذوق والنور عند البصر والملايم للنفس
 الناطقة انما هو ادراك المعقولات بان يتصور قدر ما يمكن ان يقال من الحق الاول
 وهو انه واجب الوجود لذاته في جميع جهاته برئ عن النقص منبع لفيضات الخير
 على الوجه الاصول لا يخلو ثم ادرك ما يترب بعده من العقول المجردة والنفوس
 الفلكية والاجرام السماوية والكانات العنصرية حتى يصير كهيئة يرسم فيها جميع
 الموجودات على الترتيب الذي هو بها وهذه الادراك حاصل لها بعد الموت فيكون الاله
 حاصلة وانما قلنا ان هذا الادراك حاصل بعد الموت لان النفس لا تحتاج في
 تعقلها الى الاله اجمدة فيكون تعقلها حاصلة بعد الموت فيكون الاله
 حاصلة وعدم حصولها حالة لتعلق النفس بالبدن انما كان لقيام الملايم وهو
 السد اخل البدنية والعقلية **هذا** به الاله ادراك المنا في من حيث

هو مناف والمنا في النفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة لكل فادركت المنا في حيث
هو مناف فيوض فيها **اللام** **صدية** النفس الكاملة بالاعتقادات البرهانية اذا
حصل لها التنزيه عن العلائق الجسدانية افضلت بالعالم القدسي في حضرت جلال
رب العالمين في مقعد صدق عند مليك مقتدر فان لم يحصل لها التنزيه عن العلائق
الجسدانية بل بقي فيها الهيئات المادية نصيب تلك الهيئات بحجوبة عن الاتصال
بالسعادة فيتاذى بها اذ كانا عظيمهما كن ليس هذا الامر لازما بل الامر عارض غير لازم
فيقول مع ترك الافعال التي كانت تبقى تلك الهيئة بتكررها **صدية** النفس الناطقة
اذا ظهر لها ان من شأنها ادراك الحقائق بكسب المجهول من المعلوم لزما من هذا الكسب
شوق الى الكمال فاذا فارقت وليس معها سبب الكمال يوض لها **اللام** العظيم وهو الم
النار الروحانية الموقدة التي تطلع على الافئدة **صدية** النفس الناطقة التي
لم تكتسب العلم والنور اذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية الزدية
حصل لها النجاة من العذاب والمخلص من **اللام** العظيم فكانت البداية اذ في الى الخلد
من فطانة بشره واما اذ لم يكن خالية عن الهيئات البدنية فيتاذى بها بقدر ان البدن
ويبقى في كدر الهيولى مفيدة بسلاسل العلائق فيكون في غصنة وعذاب ومكراد
الاستقصاء في الحكمة والوقوف على مذهب الحكماء فليرجع الى كتابنا المستفي بزبدة
الاسرار والله ولي التوفيق وببده ازمة التحقيق تحت كتاب الهداية . . .
. وقد فرغ عن نسخة مصطفى المصطفى سولي من تلخيص يائسني نلاد .
. اكرهما الله ولوالديهما باحسنى والزيادة في اليوم الخامس .
. من صفر الخير سنة سبع ومائتين والف .
. من جمرة من له الزوال شرف .

١٤٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم
اكدته الذي صدقنا سواء الطريق وجعل لنا التوفيق غير الرقيق والصلوة على من
ارسله هدى هو بالاعتقاد حقيق ونور به الاقتداء بليق وعلى واصحابه الذين
سعدوا في مناجي الصدق بالتصديق وصعدوا معارج الحق بالتحقيق **انما بعد**
فهمه غاية تهذيب الكلام وتحرير المنطق وتقرير المرام من تقرير عقائد الاسلام
جعلته نبذة لمن حاول التبصر في الافهام وتذكرا لمن اراد ان يذكر عن ذوي
الافهام سيما الولد الاعز الحقني بالكرام سمي مجيب الله عليه التحية
والسلام لازال من التوفيق قوام ومن التأسيب عصام وعلى الله التوكل
وبه الاعتصام **القسم الاول** في المنطق مقدمة العلم ان كان اذ عانا للنسبة
تصديق والا فتصور ويقسمان الضرورة بالضرورة والاكتساب بالنظر
ملاحظة المعقول لتفصيل المجهول وقد يقع فيه الخطاء فاحتج الى قانون يعصم
عنه وهو المنطق وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث يصل
الى مطلوب تصوري فيستفي موقفا وتصديقي فيجوز **فصل** التصورات دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام ولا بد من
الادوم عقلا او عرفا وبزهما المطابقة ولا نقديرا ولا عكسا ان قصد تحريمه
الدلالة على جزء المعنى فركب آتاما خبرا وان شاء واما ناقص فقيدها وبغيره
والا فمجرد فهو ان يستعمل مع الدلالة بجهته على احد الازمنة الثلاثة كلمة
وبدونها اسم والآفاذة وايضا ان اتخذ معناه فمع تشخيصه وضعا علم
وبدون متواحي ان تباوت افراده وشكك ان تفاوتت باولية اولوية وان
فان وضع لكل قسمته وان فان تنهت في الثاني فنقول ينسب الى الناقل والآ
فحقيقة ومجاز **فصل** المفهوم ان امتنع فرض صدقة على كثير فجزئي والآ
فكل امتنع افراده او امكنت ولم يوجد او وجد الواحد فقط مع امكان

بواستثناءه او الكثير مع التناهي وعدمه والكلبان ان تفارقا كلياً فمتباينان
 والافان تصادقا من الجانبين فتساويان ونقيضاهما كذلك او من جانب
 فاعم واخص مطلقا ونقيضاهما بالعكس والافان وجه وبين نقيضيهما تباعد
 جزئي كالمتمتتين وقد يقال يجوز في التخصص وهو اعم والكلبات خمس الاول
 الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة في جواب ما هو فان كان الجواب من
 المماثلة وبعض المتراكبات هو الجواب عنها وعن الكل فمقرب كما يجوز ان
 والاف بعيدا كما يحتمل انما في الثاني النوع وهو المقول على الكثرة المتفصلة المحققة
 في جواب ما هو وقد يقال على المماثلة المقول عليها وعلى غيرها الجنس
 في جواب ما هو ويحقق باسم الاضافي كالاول بالتحقيق وبينها عموم من وجه
 لتصادقها على الان وتفاوتها في الحيوان والنقطة ثم الجنس من ترتيب
 متصاعدة منتهية الى العالي ويسمى الجنس بالاجناس والاف المتنازلة في
 الخصوص منتهية الى السافل ويسمى نوع الانواع وما بينهما من مستويات الثالث
 الفصل وهو المقول على شي في جواب اني شئ هو في ذاته ثابت عن المشاركة
 في الجنس القريب فمقرب او البعيد فبعيد واذا نسب الى ما يميزه فمقوم واذا
 نسب الى ما يميز عنه فمقتسم والمقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس والمقتسم
 بالعكس الرابع الخاصة وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منها ان امتنع
 الخامس الوضو العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منها ان امتنع
 انما كانه عن الشيء فلازم بالنظر الى المماثلة او الوجود بين يزم من نظوره نظوره
 المعلوم او من نظوره الجرم بالضرورة وغير بين بخلافه والافوض مفارق بدوم
 او يزول بسعة او بطلان **خاتمة** مفهوم الحق يستلزم منطقيا وموضوعه
 طبيعيا والمجموع عقليا وكذا الانواع الخمسة واكثر وجودها الطبيعي بمعنى وجود

١٤٠
 الخاص **فصل** موقوف الشيء ما يقال عليه لا فائدة نظوره ويقتضيان يكون ساويا
 جلي فلا يبع بالاسم والافض والمساوي معرفة والافض التعريف بالفضل
 الاخرية حدة وبخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والافض
 ولم يعتبر بالوضو العام وقد اختلف في الناقص ان كان يكون اعم كاللفظي وبما
 هو يقصد به تفسير مدلول اللفظ **باب** في التصديق القضية قول بعمل الصدق
 والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شئ او نفيه فمطلبة وجهه او سلبه
 ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا والادل على النسبة الرابطة
 وقد استعملها هو والافطية ويسمى الجزء الاول مقدما والثاني تابعا والموضوع
 ان كان شخصا سميت القضية شخصية ومخصوصة وان كان نفسا محققة
 فطبيعية والافان بين افرادها كل او بعضها فمحمولة كلية او جزئية وما به
 البيان سورا والافهملة وتلازم الجزئية ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع
 محققا وهي الخارجية او مقدرا فالحقيقة او ذهنا فالذهنية وقد يجعل حرف
 السلب حرف من جزئياتي معدولة وقد يصح بكيفية النسبة فوجهه وما به
 البيان جهة فان كان الحكم لضرورة النسبة مادام ذات الموضوع ضرورة
 مطلقة او مادام وصفه فمطلبة عامة او في وقت معين فوقعية مطلقة
 او غير معين فمطلبة مطلقة او به وامها مادام الذات فذاتية مطلقة او مادام
 الوصف فوقعية عامة او بغيرها فمطلبة عامة او بعدم ضرورة خلافا فممكنة في
 فعده سابط وقد يقيد العامتان والوقيتان المطلقان بالادولم الذاتي
 فيسمى السمة وطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقيتية والمقتضية وقد يقيد المطلقة
 العامة بالضرورة الذاتية فيسمى الوجودية بالضرورة وبالادوام فيسمى الوجودية
 الدائمة وقد يقيد الممكنة العامة بالضرورة من الجانبين الموافق ايضا ويسمى

- الممكنة الخاصة بهذه مركبات لان الدوام يشار الى مطلقة عامة واللازمة
 يشار الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية فيدبرها لما قبلها **فصل**
 الشريعة متصلة ان حكم بثبوت النسبة على تقدير اخرى وينبغي عليه لزومية
 ان كان ذلك لعلقة لثبوتها والا فانضائية ومنفصلة ان حكم فيها يتنافى
 نسبتين اولتا فيها صدق وكذا وصحى كحقيقة او صدق فقط فمما نفع الجمع
 او كذا فقط فمما نفع الخلو فكل منهما عنادية ان كان التنافي لذاتي الجزئيتين
 والا فانضائية ثم حكم في الشريعة ان كان على جميع تقادير المقدم فكليته او
 بعضا مطلقا جزئية او متبنا شخوصية والا فمطلقة وطرقا الشريعة في الاصل
 قضيتان كليتان او منفصلتان او منفصلتان او مختلفتان الا انها خرجتا
 بزادة الاتصال والاتصال عن التام **فصل** التناقض اختلاف القضيتين
 بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب لآخرى وبالعكس ولا بد من الاختلاف
 في الكم والكيف والجهة والاتحاد فيما عداها والتقيض للضرورة الممكنة العامة
 وللدائمة المطلقة العامة والمشرطة العامة الجزئية الممكنة والمعرفة العامة
 الجزئية المطلقة والمركبة المفهوم المردد بين تقيضي جزئيتين لكن في الجزئية بالية
 الى كل فرد **فصل** العكس المنوي بتدليل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف
 والموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول والتالي والسالبة الكلية تنعكس
 كليته واللازم سلب النبي عن نفسه والجزئية لا تنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع
 او المنقذ وانما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمات العامين جزئية
 مطلقة والخاصات الدائمة والوقعيات والوجوديات والمطلقة العامة
 مطلقة عامة ولا عكس للممكنين ومن السواب تنعكس الدائمات دائمة والعائيات
 عرفية والخاصات عرفية لا دائمة في البعض والبيان في الكل ان تقيض العكس

مع الاصل ينتج المحال ولا عكس للبياني بالتقيض **فصل** عكس التقيض بتدليل تقيضي
 الطرفين مع الصدق والكيف او جعل تقيض الثاني اولا مع مخالفة الكيف وحكم للموجبات
 حرمنا حكم السواب في المنوي وبالعكس والبيان البيان والتقيض التقيض وبين
 انعكاس الخاصيتين من الموجبة الجزئية هنا ومن سالبية جزئية ثمة الى العرفية الى صفة
 بالافراض **فصل** القياس قول من لفظ من قضاي يلزم لذاته قول اخر فان كان مذكورا
 فيه بمادة وهيئة فاستثنائي والتاخراني وحمل اية شرطي وموضوع المطلوب
 في محلي يستوي اصفو وتحموله الكبر والمنكر اوسط وما فيه الاصفو الصغرى والاكبر
 الكبرى والا اوسطا اما محمول الصغرى وموضوع الكبرى فهو الشكل الاول او محمولها
 فالتاني او موضوعها فالتالث او عكس الاول فالرابع ويستترط في الاول الجواب الصغرى
 وفعليتها وكليته الكبرى ينتج المجهولات مع المجهبتين والسالبة مع السالبتين وفي
 الثاني اختلافهما في الكيف وكليته الكبرى مع دوام الصغرى او انعكاس السالبة الكبرى
 وكون الممكنة مع الضرورية او كبرى والمشرطة لنتج الكليات سالبية كلية ومختلفان
 في الكم ايضا سالبية جزئية او الكبرى عكس الصغرى ثم الترتيب في النتيجة وفي الثالث
 الجواب الصغرى وفعليتها مع كلية احد هما لنتج الموجبتين مع الموجبة الكلية او بعكس
 موجبة جزئية ومع السالبة الكلية او الكلية مع الجزئية سالبية جزئية باختلف عكس
 الصغرى او الكبرى او الترتيب ثم عكس النتيجة وفي الرابع الجوابها مع كلية الصغرى
 او اختلافهما مع كلية احدهما لنتج الموجبة الكلية مع الرابع والجزئية مع السالبة الكلية
 والسالبان مع الموجبة الكلية وكليتهما مع الموجبة الجزئية عن موجبة جزئية
 ان لم يكن سلبا والتاخراني باختلفا وبكس الكبرى والترتيب في النتيجة او بعكس
 المتقدمين او بالرد الى الثاني بعكس الصغرى والتالث بعكس الكبرى وضابطه شرطي
 شرطه الرابع انه لا بد انما من عموم موضوعية الوسط مع ملاقاته الاصفو

بالفضل او حليته على الكبر واما من عموم موضوعه الكبر مع الاختلاف في الكيف
مع ملافاة نسبة الاوسط الى ذات الكبر نسبة الى الاوسط **فصل** الشرح على من لا يفهم
اما ان يتركيب المتصلتين او المنفصلتين او حليته ومنصلة او متملئة ومنفصلة
وينعقد عنه الاشكال الرابع وتقصيرها طول الاستدلال في بنية من المنصلة ووضع
المقدم ونوع التالي والتحقيقية وضع كل كمانعة اجمع ورعه وممانعة اخلو و
يختص باسم قياس خلف ما يقصد به البينات المطالب بطلان نقيضه ومرجه الى استلزام
وافتراني **فصل** الاستدلال في نفي بيات لا يثبت حكم على التمثيل بيان
مشاركة الجزئي الآخر في علته الحكم لثبت فيه والعمدة في طريقه الدوران والردية
فصل القياس اما برهان يتألف من اليقينيات واصولها الاوليات والثانويات
والجبريات والحدسيات والمنورات والنظريات ثم ان كان الاوسط من عليه
النسبة في الاصل علة لها في الواقع فليكن والاقا في واما جدل يتألف من
المتهورات والمسايات واما خطابي يتألف من المقبولات والمطلوبات
واما شعري يتألف من التخيلات واما سفسطي يتألف من الاحكام
المشتهرة **فانتم** اجزاء العلوم مكنة الموضوعات وهي التي يبحث عنها في
العلم عن اغراضها الذاتية ومبادئ وهي حدود الموضوعات واجزائها واغراضها
الذاتية والمقدمات بينية او ما خوزة يبنى عليها قياسات العلم ومسايل
وهي قضايا يطلب في العلم وموضوعات موضوع العلم او نوع منه او عرض
ذاتي له ومركب عن موضوع وعرضه الذاتي ومجولاتها امور خارجة عنها لا حقة
لهالذ وانها وقد يقال المبادئ لا يبداء قبل شروع والمقدمات لما يتوقف عليه
الشروع بوجه الجبر ونظرط الرغبة كتعريف العلم وموضوعه وكان الغداه
يذكرون ما يسمون الرؤوس الثمانية الاول الفرض الذي يكون عليه عيشنا الثاني

الثاني المنفعة اي ما يشتهه الكل طبعا بالنسبة في المطالبات تحمل المسئلة الثالث
التسمية وهي عنوان العلم ليكون عنده اجمال بالفضل الرابع المؤكف ليسكن قلب
المتعلم الخامس ان يذكر انه من اقل علم هو ليطالب فيه ما يليق به السادس انه في
اي مرتبة هو ليقدم على ما يجب او يؤخر عما يجب تاخيره السابع القصة النبوتية
ليطلب في كل باب ما يليق به الثامن ان يخاء الشعا ليم وهي التقييم التي اغنى
الكثير من فوق والتحليل عكس والتحديد اي فعل المحدود والبرهان اي طريق
الى الوقوف على الحق والعمل به ونه لما تمقا صد شيه ثم
فصل

فاعلان یعنی صغ فاعلان را سنگ فاعلن اولینک فاعلن ضرب جار سن
 فاعلان تالک هشت فاعلن را بیک فاعلن یک مرتبه ضرب و بیل نتایج حالتی
 اشاعاتی بیانه خبر و عدد یک اصلنده ولی در وزن ابون و او حذف اولندی
 فارسیه ده کن معنای در و که کاف عربیه یک کسری و هاء رسمیه ابله اسم اولور
 دخی حرف اولور حرف اوله فده دور معنایه کلور بمقامه مراد اولان معنی
 رطله روستد رغه اشکال بیان اولوب بیان نتایج ترک اولندی بیانی حالتی
 دیگر کلمه که جوابده لیکه ترتیب ضرب و بیل نتایج اشکال حالتی بلکه اعمل طری
 بود که لفظ ایکه حرفی قطع لیکه تری فاعلن بی ضربی فاعلن که نتایج
 فاعلن حالتی فاعلن بلکه اس فاعلن حمل طریق بو فاعلن در که
 ایکه فاعلن حرفی فاعلن هر برن یعنی ایکه حرفیک هر برن رمز ایدم
 بر سینه محصوره یک همزه موجهه با سالبه کلیمه جیم موجهه جزئیه دال سالبه
 جزئیه بر رمز انشد رنگم هاشمیه بیان تدی ضربی آب و واجب آمو چنین
 کلیمین رمز در بری صغی بری کبی ضربی اوله رمز در اصل آن در حظه تانبه
 الفه قلب اولندی اب صغی موجهه کلیمه کبی سالبه کلیمه ضرب تانبه رمز در
 و واجب و او ضرورت وزن ابون کلمه در ضرب تالته رمز در جوب ضرب
 رابع رمز در فاعلن یعنی نتیجه محصورات اربع در اولک یعنی شکل اولک قطع
 هر برن رم فاعلن زیدم بی فاعلن ریسنه حج فاعلن صورتک فاعلن
 ضربی آ فاعلن اب و واجب فاعلن فاعلن فاعلن اولک فاعلن
 شکل فاعلن اب صغی موجهه کلیمه ضرب اولی با صغی سالبه کلیمه کبی موجهه
 کلیمه ضرب تانبی و جب یعنی ضرب تالنی صغی موجهه جزئیه کبی سالبه کلیمه
 دادر یعنی ضرب رابع صغی سالبه جزئیه کبی موجهه کلیمه در ضربی ضربی یعنی

لیکه فاعلن ضرب
 نتایج حالتی
 لیکه فاعلن ضرب
 بود که لفظ ایکه حرفی قطع
 لیکه تری فاعلن بی ضربی
 فاعلن که نتایج
 فاعلن بلکه اس فاعلن حمل طریق
 بو فاعلن در که
 ایکه فاعلن حرفی فاعلن هر برن
 یعنی ایکه حرفیک هر برن رمز ایدم
 بر سینه محصوره یک همزه موجهه
 با سالبه کلیمه جیم موجهه جزئیه
 دال سالبه جزئیه بر رمز انشد رنگم
 هاشمیه بیان تدی ضربی آب و واجب
 آمو چنین کلیمین رمز در بری صغی
 بری کبی ضربی اوله رمز در اصل آن
 در حظه تانبه الفه قلب اولندی اب
 صغی موجهه کلیمه کبی سالبه کلیمه
 ضرب تانبه رمز در و واجب و او ضرورت
 وزن ابون کلمه در ضرب تالته رمز در
 جوب ضرب رابع رمز در فاعلن یعنی
 نتیجه محصورات اربع در اولک یعنی
 شکل اولک قطع هر برن رم فاعلن
 زیدم بی فاعلن ریسنه حج فاعلن
 صورتک فاعلن ضربی آ فاعلن اب و
 واجب فاعلن فاعلن فاعلن اولک
 فاعلن شکل فاعلن اب صغی موجهه
 کلیمه ضرب اولی با صغی سالبه کلیمه
 کبی موجهه کلیمه ضرب تانبی و جب
 یعنی ضرب تالنی صغی موجهه جزئیه
 کبی سالبه کلیمه دادر یعنی ضرب
 رابع صغی سالبه جزئیه کبی موجهه
 کلیمه در ضربی ضربی یعنی

یعنی نتیجه می یابی اولکی ضربی سالبه کلیمه آخرکی ضربی سالبه جزئیه بی منتی
 و بیکد تالک آمو چنین کلیمین آب موجهه کلیمه و سالبه کلیمه ضرب تانبه و جا
 موجهه جزئیه و موجهه کلیمه ضرب تالته و او عطفه در بوله سله مضوم او فو
 جب موجهه جزئیه و سالبه کلیمه ضرب رابعه آمو چنین کلیمه و موجهه جزئیه
 ضرب خامسه و در موجهه کلیمه و سالبه جزئیه ضرب سادسه رمز در و او
 عطفه در فاعلن بی ضربی سی شو حرفیک مدلولید **نقطه** تالک آب فاعلن
 با و جب و فاعلن در ضربی فاعلن فاعلن فاعلن تالک فاعلن
 اب و واجب فاعلن اب و در فاعلن فاعلن فاعلن ضرب آمو چنین کلیمین
 را بیک ضرب و فاعلن بیانه فاعلن با و ابه جب و او ادج آ ضرب اولندی ارج ضرب تالنی
 با ضرب تالته اب ضرب رابعه جب خامسه و سادسه و سابعه بی تالته
 رمز در اولک یعنی ضرب اول ابه تانبه کبی جیم با تالک دال سائرک یعنی ضرب
 رابع و خامس و سادس و سابع و ثامن سالبه جزئیه نتیجه و بر **نقطه**
 ضرب آ فاعلن با و ابه جب فاعلن و او ادج فاعلن را بیک فاعلن
 اولک فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن
 فی بیان نتایج اشکال الاربعه کبی معنی شوقش کلیمه فی ضن اب جزئیه باخذ
 الفاظ مخصوصه دالته علی المعانی المحصوره اشکال اربعه که جهت پوشیدن
 نه طلای بیانشده در و احتمالاتها و نتایجها بحسب دخی جیب ابعده احتمالات اشکال
 و نتایج بیانشده در بحسب ضمیر جمله راجعه زانیت گفته اعتبار اولندی تالزم کلیمین
 که قضایا اختلافی یعنی موجهه که بعضیکه بعضیکه اختلافی حاصل اولان
 اقبیه طبعه و بر سه یعنی سیکه طبعه اختلافی یعنی اقبیه که و بر سه جمله کند
 ناشی قیل سنی مرادنا طکر بیتن از برتا بوله طبعه که **نقطه** کقضایا

لیکه فاعلن ضرب
 نتایج حالتی
 لیکه فاعلن ضرب
 بود که لفظ ایکه حرفی قطع
 لیکه تری فاعلن بی ضربی
 فاعلن که نتایج
 فاعلن بلکه اس فاعلن حمل طریق
 بو فاعلن در که
 ایکه فاعلن حرفی فاعلن هر برن
 یعنی ایکه حرفیک هر برن رمز ایدم
 بر سینه محصوره یک همزه موجهه
 با سالبه کلیمه جیم موجهه جزئیه
 دال سالبه جزئیه بر رمز انشد رنگم
 هاشمیه بیان تدی ضربی آب و واجب
 آمو چنین کلیمین رمز در بری صغی
 بری کبی ضربی اوله رمز در اصل آن
 در حظه تانبه الفه قلب اولندی اب
 صغی موجهه کلیمه کبی سالبه کلیمه
 ضرب تانبه رمز در و واجب و او ضرورت
 وزن ابون کلمه در ضرب تالته رمز در
 جوب ضرب رابع رمز در فاعلن یعنی
 نتیجه محصورات اربع در اولک یعنی
 شکل اولک قطع هر برن رم فاعلن
 زیدم بی فاعلن ریسنه حج فاعلن
 صورتک فاعلن ضربی آ فاعلن اب و
 واجب فاعلن فاعلن فاعلن اولک
 فاعلن شکل فاعلن اب صغی موجهه
 کلیمه ضرب اولی با صغی سالبه کلیمه
 کبی موجهه کلیمه ضرب تانبی و جب
 یعنی ضرب تالنی صغی موجهه جزئیه
 کبی سالبه کلیمه دادر یعنی ضرب
 رابع صغی سالبه جزئیه کبی موجهه
 کلیمه در ضربی ضربی یعنی

۲ رابعه ای شکل ایدم

فاعلان اختلافی فاعلان طبقه ویر فاعلان استعلاج فاعلان قبل برینی
 فاعلان بستن زیر فاعلان تابوله طلب فاعلان عکس علاج فاعلان چونکه
 شکل اوله فعلیه الصفی شرطه یعنی صفی ممکنه اوله انکار ممکنه اوله
 منتهج اوله از باقی اون بر فضایی موجه لردن اوله بر صفی اون اوج
 کبرایه ضرب اوله یوز فرق اوج قیاس اوله و چونکه انتزاعی کبرایه و صفیات
 اربعه اوله از باقی اوله طفقان طفقوز قیاس کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه
 سزین شکل کبرایه ممکنه ایسه ممکنه ایسه منتهج ایسه منتهج ایسه و چونکه
 کبرایه و صفیات اربعه دن برسی اوله و صفی کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه
 و اربعه منتهج ده حذف اوله و صفی لازم و با خود لاد و ام و اربعه حذف
 اوله و کبرایه لاد و ام و اربعه منتهج ده حذف اوله و صفی لازم و با خود لاد و ام
 بیور و کبرایه شکل اوله شرطه را نفاجده فعلیه یعنی ممکنه اوله و صفی
 احتمال یوز فرق اوج اما شتو که کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه
 فاعلان شرطه رفع لیتی صنع فاعلان کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه
 فاعلان شتو که کبرایه فاعلان سی اندک فاعلان غیر و صفیات اربعه بود و شرطه
 عامه شتو و طه خاصه عرفیه عامه عرفیه خاصه در بونده و صفیات اربعه
 مجموع سو ضوعه نبوتی یا خود سلبی مادام الوصف یا خود بشرط الوصف اوله
 اوله طفقان طفقوز قیاس کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه
 تغییر منتهج ندان فرق دورنده بود و دورت کبرایه و صفیات اربعه کبرایه اوله
 بود و دورت اوله بره ضرب اوله فرق دورت حاصل اوله و نول لفظ بول ضرورت
 وزن ایچون کلمه صفی کبرایه صفی کبرایه صفی کبرایه صفی کبرایه صفی کبرایه
 باقی اوله طفق فاعلان کبرایه طفقوز کبرایه فاعلان کبرایه فاعلان کبرایه فاعلان کبرایه

لی عمل من فاعلان یوز فاعلان فرق فاعلان دورنده بول صنع فاعلان
 را کبرایه فاعلان قبل عمل مخصوص ضرورت یعنی صفی کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه
 منتهج صفی ضرورت کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه
 حذف ایله اول قیدی منتهج صفی و فقیه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه
 ضرورت مخصوصه بن حذف ایله و بول لاد و ام حذف اندکده مطلقه و فقیه
 فلور ضم منتهج کبرایه اوله لاد و ام منتهج صفی ضرورت کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه
 اوله منتهج ضرورت لاد و ام اوله **نقطه** قبل عمل یوز فاعلان خصوص ضرورت
 فاعلان لازم و ضرورت فاعلان لاد و ام فاعلان اوله حذف فاعلان ایله ضم کبرایه
 راده اوله فاعلان لاد و ام فاعلان اما شکل الثاني بند در خبر محذوف در
 تقدیر کلام لما یدکر در حمل تصحیح ایچون مس محذوف طرینی اربابین معلومید
 غیر فاعلان تطویل تفصیلی ترک اولند و فقا که شکل ثانیه ممکنه اوله یعنی وقت
 صفی یا ضرورت یا دائمه مطلقه اوله شرطه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه
 اوله ایکی صفی اوله اوله بره ضرب ایله کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه
 ضرورت و دائمه مطلقین اوله منتهج منتهج السوال اوله دائمه مطلقه ضرورت
 مطلقه شتو و طه عامه عرفیه عامه شتو و طه خاصه با عرفیه خاصه بولتی طفقوز
 طفقوز کبرایه ضرب ایله الی دورت قیاس حاصل اوله اگر ممکنه اوله اوله ممکنه
 یا صفی یا کبرایه اوله اگر صفی اوله کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه
 یا شتو و طه خاصه اوله بول اوج ایکی ممکنه یا ضرب ایله الی قیاس حاصل اوله
 اگر ممکنه کبرایه اوله صفی ضرورت مطلقه اوله شرطه بول صفی ایکی ممکنه
 ضرب ایله ایکی قیاس منتهج حاصل اوله مجموع منتهج سکان دورت قیاس ایله
 بول سکان دورت لاجندن صفی کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه کبرایه

بادا تمثیل اولور سه دائمه بی نتیجه و برور بوقرن دورت نتیجه در احدى المقدمین بولم
 اولماز سه صفوی کبی نتیجه و برور لکن صفواده لادوام یا خود صفویه مخصوص ضروری
 وارایه نتیجه دن حذف اولور ناظم فاضل بونی بیان ایدوب دیر که شکل ثابته بونه
 ممکنه ممکنه دن مراد اسکان و قوعیدر عام اولسون خاص اولسون ای نور عین ظاهر
 اولان کلمه ای حمزه نک کسیده حرف نداء فارسیه دندرای کوزم نوری دیکله **نقطه**
 یا ضروری یعنی صفوی ممکنه اولور سه کیری ضروریه ممکنه اولور سه صفوی ضروری
 اولور یا که کبرای کرکته وطنین کرکته ادات زبطه یعنی ممکنه صفوی اولد فده
 صفوی ضروریه اولد بونی سه و طه عاصه و مشه و طه خاصه دخی اولور **نقطه**
 شکل ثانی فاعلان ده بولسه فاعلان ممکنه ای فاعلان نور عین فاعلان با حروف
 فاعلان یا که کیری فاعلان سبک کرکته روطین فاعلان ممکنه اولماز سه
 یعنی احدى المقدمین ممکنه اولماز سه شرط انده صفویه دوام صادق اولمی
 دوامدن مراد دائمه مطلقه و ضروریه مطلقه در کبرای اون برضا یا دن قشقی
 اولور سه اولسون یا اوله یا ادات نزدیک در کبرای ضروریه یا خود دائمه مطلقه
 اولماز سه کبرای عرف عام یعنی منعکته السوالب دن برسی اولمقد ذکر الالزام
 اراده الملزوم فیلندندر حقیقت ابله تغییر نمه مسنده ظاهر اولان وزنه رعایت
 ایچوند مع حصول الاختصاص **نقطه** ممکنه اول فاعلان مزسه شرطه فاعلان
 انده صفوی فاعلان یه دوام فاعلان صادق اولمی فاعلان با اوله کب
 فاعلان راست که فاعلان عرف عام فاعلان کتبونه شرطه اقتضای
 نشا بجن بیانه شروع اولدی سکان دورت قیاس تمام نشو که صفوا سه
 یا کبرایه صادق دوام **نقطه** کتبونه شرطه فاعلان اقتضای فاعلان
 اولدی سکان فاعلان دورت تمام فاعلان نشو که صفوی فاعلان

فاعلان سبعة بالکب فاعلان راسه صا فاعلان دف دوام فاعلان دائمة منبج
یعنی احدی المفرد متین نه دوام صادق اولور سه دائمة بی نتیجه و بر بر بوقرق دیر
یعنی احدی مفرد متبینه دوام صادق اولان قرق دورت نتیجه در مثل صفوی
فرق تمام یعنی یکی مفرد ستمک بر نیده دوام صادق اولما سه بوقرق قیاسدر
خضری کبی نتیجه و بر ور اولسه حذف ایله بو نتیجه دن ضروره لاضروره لادوام
تقطیع دائمة فاعلان فاعلان فاعلان فاعلان فاعلان
فرق تمام فاعلات اولسه حذف فاعلات لضروره فاعلان لاضروره
فاعلان لادوام فاعلات اما الشكل الثالث اما شکل الثالث احکامی مکیاتدر
وقتا که شکل ثالثه فعلیه الصفوی شرطه بر اوون بر صفوی اون اوج کبرایه
ضربدن بوز فرق اوج قیاس حاصل اولور بونده کبری و صفیات اربعه دن بری
اولور سه نتیجه صفواند عکسی کبیده لادوام فیدی بخذوف اولدنی حالده اگر
لادوام فیدی اولور سه ولادوام فیدی نتیجه نه ضم اولنور اگر کبری احدی
الخاصین اولور سه بوقرق دورت قیاس و صفیات اربعه اولان کبری اون بر
فعلیاتدن اولان صفوی به ضربدن در اگر کبری و صفیات اربعه دن بری اولور
بلکه باقی طغوز قضایان بری اولور سه نتیجه کبری کبیده بو طغوز
قیاسدر طغوز کبری اون بر صفوی به ضربدن حاصل اولدنه ناظم علی سبل الای
بیان ایدوب دیر که شکل ثالث شرطه صفواند فعلیتی یعنی صفوانی ممکنه اولما
بلکه باقی اون بر قضایان بری اولور سبل ضرب نتیجه بوز فرق اوج اولور
غایبی اون بر صفوی اون اوج کبرایه ضربدن حاصلدر **تقطیع** شکل ثالث فاعلات
شرطه صغ فاعلان راسه کقع فاعلات لیتی فاعلات سبل ضروی فاعلات
متنهی بوز فاعلات فرجولر فاعلات شایبی فاعلات شویکه و صفیات یکا

اوله کبراده کر لفظ فارسیه اذات شرطه ترکیده اگر دیکه را اولی طغوز طغوز
 ده نتیجه و صفیات اربعه دن ماعدا اولان طغوز کبری اون بر صوابه ضربیدن
 حاصله مثل کبری معتبر کبری کبی اعتبار اولنشد **نقطه** شتوکه و صفی فاعلان
 بات اربع فاعلان اوله کب فاعلان راده کر فاعلان اوله طغوز فاعلان
 سان طغوز و فاعلان مثل کبری فاعلان معتبر فاعلان شتوکه و صفیات
 اربع انده اول قیاسه کبراسی اوله عکس صفی و شتوکه یعنی نتیجه عکس
 صفی کبیدر و شتوکه و اوک فحق و شتوکه سکونید فارسیه بشن معنایه کلور بواره
 مراد اولان معنی شتوکه در شتوکه فرق دورت و صفیات اربعی اون بر صوابه
 ضربیدن حاصله لادوامی حذفله **نقطه** شتوکه و صفی فاعلان بات اربع
 فاعلان انده کبری فاعلان سی اوله فاعلان شتوکه فرق دورت فاعلان
 لادوامی فاعلان شتوکه یعنی شتوکه خاصه و عرفیه خاصه دن بری
 کبراده اولور سه قیدنی اول قید لادوامه عکس صفی ایله ضم ال نتیجه عینی
 یعنی بو عکس عینی لادوام ضم اولدینی حالدیه نتیجه قیل دیکه رنگم اجمال
 بیان اولندی **نقطه** خاصیتک فاعلان ببر کبری فاعلان ده اولور سه فاعلان
 قیدنی فاعلان عکس صفی فاعلان ایله ضم ایت فاعلان ال نتیجه فاعلان
 عینی فاعلان و اما الشکل الرابع اما شکل رابع احوالی مدلول ماسینه کور
 رابع بحسب اجمه انتاجک التي شرطی وارد شرط اول قیاس فعلیاتن اولمقد
 اصلا ممکنه استعمال اولن شرط ثانی بوند مستعمله اولان سالبه ر منفک
 اولمقد شرط ثالث ضرب کماله صفی کماله دوام صادق اولمقد اگر دوام
 صادق اولمقد سالبه کبری منفک السوالب قضایان اولمقد شرط رابع
 ضرب سادسه کبری منفک السوالب اولان قضایان اولوب و صفی

۷ حذف فاعلان

و صفی سالبه خاصه اولوب و کبری منفک السوالب اولمقد شرط خامس
 ضرب نامنده صفی احدی خاصیتن و کبراسی عرف عام کندی اوزرینه صادق
 اولان منفک السوالب اولمقد شرط سادس ضرب سابعده مستعمله اولان
 سوالب احدی خاصیتن و موجبات فعلیه اولمقد و بوضویده قیاس منج
 اولکی ضرب ایله اکیچی ضربیده یوزگیری بر دراون بر فعلیات اولان صفی
 اون برینه کندی کبری کبرایه ضربیدن حاصله و ضرب ثالثه فرق التیدر
 بوقرق التي دامتین اولان صفی عینی اون بر فعلیات اولان کبرایه دخی
 مره و طنین و عرفیتین اولان صفی اربعی منفک السوالب اولان
 التیه ضربیدن حاصله دخی رابع و خامسه اولان قیاس التیش التیدر
 اون بر صفیات فعلیه بی منفک السوالب اولان التي کبرایه ضربیدن حاصله
 دخی ضرب سادس ایله نامنده اولان قیاس اون اکیکیدر صفی عینی
 منفک السوالب اولان ست قضایایه ضربیدن حاصله دخی ضرب
 سابعده کبری اکیکیدر کبریتن خاصیتن اون بر فعلیات ضربیدن حاصله
 دخی نتایج اولکی ضرب ایله اکیچی ضربیده صفی کماله عکسیدر اگر صفی ضروریه
 یا خود دائمه اولور سه یا خود قیاس منفک السوالب اولور سه اگر بویکی
 سندن بری اولمقد سادسه مطلقه عامه در دخی ضرب ثالثه دائمه در احدی
 منفق متبنی ضروریه یا خود دائمه اولور سه و ال صفی کماله عکسیدر دخی ضرب
 رابع ایله خامسه و دائمه در اگر کبری ضروریه یا خود دائمه اولور سه بوند
 بری اولمقد سادسه صفی کماله عکسیدر لادوام قیدی محذوف اولدینی حالدیه
 ضرب سادس شکل ثانی کبیدر بعد عکس الصفی ضرب سابعده شکل ثالث
 کبیدر بعد عکس کبری دخی ضرب نامنده عکس نتیجه ایله اولجیدر بعد عکس

۱۱
۱۱
۱۱
۱۱
۱۱
۱۱

الزمجب ناظم شکر الله سبحانه و تعالی بولغا بیان مراد ادوب در که بیل سکندر شکل
 رابعه ضرب منبجه عکس قابل اوله شرط انده شکل رابعه شرط ثانیه اشتاره در
 قضایای حوجه **نقطه** بیل سکندر فاعلان شکل رابع فاعلان ده ضربی فاعلان
 منبجه فاعلان عکس قابل فاعلان اوله شرط فاعلان انده قضایا فاعلان
 ای حوجه فاعلان ثالثه ضرب سادسی ضرب تامنده شرط اولدی بنده عرف عام
 کبری و بالازم اوله کبر سنه یعنی بونکه کبر سنی منعکته السوال بدن اولمقدر
نقطه ثالثه فاعلان سادسی تا فاعلان منبجه شرط فاعلان دی بنده
 فاعلان عرف عام کب را و بالافاعلان زم اوله کب فاعلان راسنه فاعلان
 ضرب ثالثه دوام صفایه صادق اوله کر اولدی کبر سنه فعلیات اوز بر
 معتبر فعلیات تخصیض انکله شرط اوله اشعارت ایدی **نقطه** ضرب ثالث فاعلان
 ده دوام صغ فاعلان رایه صادق فاعلان اوله کر فاعلان اولدی کبری
 فاعلان سنه فعلی یا فاعلان یا فاعلان بر فاعلان معتبر فاعلان خاتمین
 دن اوله شرط تامنده هم صفوی بنده بوسقا مه کلنجه بالاده مذکور التي شرط
 بشنی بیان ادوب برین بیان تمه دی ششمه متبعه اولی اولان بیان
 انکه قطبک بیانی کبی قیل تا مل وجه حصری یعنی دلیل حصری بود دلیل اینه
 بونده علمدن شرط مذکور به علم حاصل اولور یعنی استلزام ذاتی دکلدر بلکه استلزام
 علمیدر انچه شرط یثینه یعنی بیان و معلوم اولسون **نقطه** خاتمین فاعلان
 اوله شرط فاعلان منبجه هم صغ فاعلان راسنه فاعلان قیل تا مل فاعلان
 وجه حصری فاعلان انچه شرط فاعلان بیثینه فاعلان ایکی اولکی ضرب و یک قیاسی
 یوز یکری بر داون بر صفوی اوز بر کبرایه ضربین حاصلدر هم او جنبی ضربین
 فرقانی قیاس منبج وارد در دامتین اولان صفای اوز بر فعلیات اولان کبرایه

کبرایه ضربین یکری ایکی قیاس دخی مشه و طنین و عرفین اولان صفای ایدی
 منعکته السوال اولان ست کبرایه ضربین یکری دورته قیاس حاصل اوله
 مجموع فرقانی اولور **نقطه** ایکی اول فاعلان کیض و یک فاعلان بوز
 یکری فاعلان بر در فاعلان هم او جنبی فاعلان ضرب چون فاعلان
 قلمین فاعلان وارد در فاعلان ضرب رابع ضرب خاص ده التمثیل القیاس در
 ما حصل یعنی قیاس التي منعکته السوال کبرای اوز بر صفایه ضربین
 حاصل اولور ضرب سادسی ضرب تامنده قیاس اولدی اوز انیکه بی خلل
 لخلل دیکه بطوء الاشغال دیکه ربی ادات نفی در اول انیکه قیاس اولدی
 و ظاهر در دیکه بر اوز انیکه صفین خاصین منعکته السوال لبرای سنه
 ضربین حاصلدر **نقطه** رابعی تا فاعلان مسده التمثیل فاعلان القیاس در
 فاعلان ما حصل فاعلان سادسی تا فاعلان منبجه اولدی فاعلان
 اوز انیکه فاعلان بی لخلل فاعلان هم بدخی ده یکری ایکی اولمدر رحمان
 لفظ همان ترکیبه الحق کلمه قط مفاد معید در بودگی ایکی کبرین خاصینی
 اوز بر صفایه ضربین حاصلدر قیل سماع اشجای ایدم سکابر برسان انچه
 تفصیلده شرط و عدد **نقطه** هم بدخی فاعلان ده یکری فاعلان انیکه اولمش فاعلان
 در همان فاعلات قیل سماع ان فاعلان تا جنبی ای فاعلات دم سکابر فاعلان
 بر بیان فاعلان اولیله تا نشک صفایه کبر سنه عرف عام صادق اولور
 یعنی صفوی و کبری انیکه منعکته السوال بدن ترکیب ایدر سنه یا خود دوام صادق
 اوله صفایه **نقطه** اولیله فاعلان تا نشک صغ فاعلان راسنه کب
 فاعلان راسنه فاعلان عرف عام صاف فاعلان دقا اولور سنه فاعلان یا دوام
 صغ فاعلان راسنه فاعلان عکس صفوی و نشخه حتمال فرق القیاس یعنی بو

یکی ضربند صفین دائمین اون بر کرایه ضربند یکی یکی قیاس شده وطنین و عرفین
 منعکة التوالیه ضربند یکی دورتی مجموعی فرق التیسه قیاس اولوب عکس صفی
 یکی و برور ماعدایمینی بوند ماعداسی که شده وطنین و عرفین اولان صفوی
 منعکة التوالیه اولان بش فضاییه ضربند یکی قیاس صفاده باقی اولان
 فضاییه ضربند یکی اون بر کرایه ضربند التی بش قیاس حاصل اولوب مجموعی بش
 ایدوب بوش مطلقه عامه نتیجه و برور بونی بیاشنده اطلاق عام منبج اولان
 بش بوش بوسی ضربند **نقطی** عکس صفوی فاعلان و نش نتیجه فاعلان احتمال
 فرق فاعلان قالیته فاعلان ماعدایم فاعلان لافعام من فاعلان خج اولان
 فاعلان مشرب فاعلان ثالثه صفاده یا کبراده بولند دوام بواوتوزده
 دائم منبج یعنی دائمی منبج اولور مردم مدام بواوتوز صفوی ضروریه و دائمی
 اون بر کرایه ضربند یکی یکی قیاس و کرای ضروریه و دائمی صفوی صفین
 و عرفین ضربند سکر قیاس حاصل اولوب مجموع او تو قیاس ایدوب بواوتوز
 دائمی نتیجه و برور **نقطی** ثالثه صفی فاعلان راده یا کب فاعلان راده
 بولن فاعلان سه دوام فاعلات بواوتوزده فاعلان دائمی فاعلان
 خج اولور هر فاعلان دم مدام فاعلات کر بولن سه دوام اون التی اولور
 احتمال جمله سنده عکس صفوی و نش نتیجه بی جدال یعنی بواون التی قیاس ده
 نتیجه صفواند عکس کبیدر بواون التی شده وطنین و عرفین اولان صفوی
 کند و لری منبجی دوده ضربند حاصل اولور **نقطی** کر بولن فاعلان
 سه دوام اون فاعلان التی اولور فاعلان احتمال فاعلات جمله سنده
 فاعلان عکس صفوی فاعلان و نش نتیجه فاعلان بی جدال فاعلات رابعی
 خامده صادق اوله کبرایه دوام بویکری ایکینه منبج دواوی بر دوام لفظی

لفظی علی معناسنده در بویکری یکی ضروریه و دائمی مطلقه بی اولان بر فعلیات اولان
 صفویه ضربند حاصل اولوب دائمی نتیجه و برور **نقطی** رابع فاعلان سده
 صادق فاعلان اوله کبری فاعلان یا دوام فاعلات بویکری فاعلان
 ایکینه من فاعلان خج دواوی فاعلان بر دوام فاعلات اولمیان فرق دور
 در کبرایه صادق دوام یعنی کبرایه دوام صادق اولمیان فرق دور
 قیاس کبرایه شده وطنین و عرفین اون بر صفویه ضربند حاصل در
 عکس صفوی و نش نتیجه نتیجه صفواند عکس کبیدر اوله حذفیت لادوام
 یعنی بویکری لادوام و ارایه حذفیت دیکر **نقطی** اولمیان فرق
 فاعلان دورتر کب فاعلان رسنده صاف فاعلان دق دوام فاعلات
 عکس صفوی فاعلان و نش نتیجه فاعلان اوله حذفیت فاعلان لادوام
 فاعلات سادس کبرایه دورتر اولان صادق دوام دائمی دورتر
 خاصین اولان صفوی ضروریه و دائمی اولان کبرایه ضربند حاصل دائمی
 نتیجه و برور ماعدایمینی بودورن ماعدایمینی سکر در عرف عام بویکری
 صفین خاصین و صفیات اربعی کبرایه ضربند حاصل اولوب عرف عامی نتیجه
 و برور **نقطی** سادس کب فاعلان رسنده دورتر فاعلان در اولان
 فاعلان دق دوام فاعلات دائمی در فاعلان ماعدایم فاعلان
 خج سکر در فاعلان عرف عام فاعلات اون ایکینه یعنی اون ایکه قیاس ده
 ضرب سابقه صفویه صادق عرف عام حین مطلقه نتیجه قید در اکال دوام
 بواون یکی کبرین خاصین منعکة التوالیه اولان صفویه ضربند حاصل
 حین مطلقه بی نتیجه و برور و لادوام اکال قید اولور **نقطی** اون ایکینه
 فاعلان سابقه صفی فاعلان رابع صادق فاعلان عرف عام فاعلات

عین مطلق فاعلان در نتیجه فاعلان قید در افعال فاعلان لادوام فاعلان هم او
 یعنی باقی او نه صفت صانع صادق و کدر عرف عام بواون کبرین خاصین منعکس
 السوال باولیان بشی قضایا به ضربین حاصله در اشیا و ان منتج مرکب و وجود
 اللادوام یعنی وجودی الدائمتری نتیجه و برور **نظیر** هم او نه صانع فاعلان
 رکنه صانع فاعلان دو کدر فاعلان عرف عام فاعلان اشیا و ان منتج فاعلان
 پنج مرکب فاعلان دن وجود فاعلان لادوام فاعلان ضرب ثامن اون
 ایکید یعنی ضرب ثامن فیکس اون ایکید جمله منتج عرف خاص بواون یکی
 صفین خاصین منعکس السوالیست قضایا به ضربین حاصله در عرفیه
 خاصه نتیجه و برور نه قلم قطبیک کلامن ایله از بر بول خلاص بول کلام مختلف
 ابتدا سینه متعلقه یعنی کقضایا با اختلاطی اه صدره شفا و برور نه بها و برور نه
 نه قلم غیر تشبیه حکمیتی فالله فی قطبیک کلامن از بر ایست که اختلاط حدن قوتیکه کن
 زیرا بوندن زیاده بر مقدار قطوبیل اولنه قطبیک کلامی کی او لو مطلب اوله
 اختصار فوئندن ماحدا بول که حاجت قالماس **نظیر** ضرب ثامن فاعلان
 اون ایکید فاعلان جمله منتج فاعلان عرف خاص فاعلان نه قلم قط فاعلان
 بکه کلامن فاعلان ایله از بر فاعلان بول خلاص فاعلان

سم فی علمه ج ۲۰

تسمیه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابدع نظام الوجود و اخرج ما حييت الالهيات و خلق احوالها
 بعد ربه انواع الجواهر العقلية و الفاضل برحمته و حرمان الفلكية و الصلوة
 على ذوات الانفس القدسية المنزهة عن الكدورات الارضية خصوصا على محمد
 صاحب الالباب و المعونات و على اله التابين للروح و الجنات و بعد فلما كان
 باتفاق اصل العقل و المطابق دوى الفضل المعلوم لاسما اليقينية اعلى المطا
 و انتهى المناقب و ان صاحبها اشرف الاشخاص السنية و نخبه سيرة اتصاله
 بالحق المملكية و كان الاطلاع على دقائقها و الاحاطة بكنهه حقايقها لا يمكن
 الا بالعلم الموسوم بالمنطق اذ به يوفق صاحبها من غيرها من سجنها
 و اشار من بعد بلطف الحق و امتياز بتأسيده من بين كافة الخلق و مال الى خبايا
 الداني و القاصي و افلح بمنابغة المطيع و العاصي و هو المولى الصد المعظم
 العالم الفاضل المفضل المنعم المحسن الحبيب النقيب و المناقب و المناظر
 شمس الائمة و الدين بجاه الاسلام و المسلمين ملك الصد و والفاضل قد قال الكابر
 و الاما نخل قطب الالهي فلك المعالي محمد بن المولى الصد المعظم و صاحب الاعظم
 دستور الاتفاق ملك و زراة الشرق و الغرب صاحب بون الممالك بجاه المللة و الدين
 علماء الاسلام و المسلمين قطب الملوك و السلاطين كنف الضراء و المسكين محمد
 ادام الله ظلالها و ضاعف جلالها الذي مع حدائمه سنة فاز باستعاذات الابدية
 و الكمالات السرمدية و اختفى بالفضائل الجميلة و الخصال الحميدة بنجر كتاب جامع
 لقواعده و حاو لا صولة و ضوابطه فبادرت الى غنض اشارته و شرعت في تسميته
 و كتابته سنة ما اني لا اخل شي بعنديه مع زبانات شريفة و نكت لطيفة عندي
 من غير تاييد لاحد من الخلق بل بحق الضريح لا ياتيها باطل من بين يديه و لا من خلفه

اولدى طهسان طهوز مثل كبرى معتبر
 عكس صفوى و نش نجه كسب و فرق دورت لادوى
 عكس صفوى بده ضمايت ال نجه عجبني
 عكس قابل اوله سنة شرا نده قضا باله
 عرف عام كبرى و بالازم اوله كبر اسنه
 اولدى كبرى اسنه فعليات اونه معتبر
 قيل نامل وجه حصري نجه نطل بته
 هم او جنبي ضرب لكون فرق التي منج و اردر
 سادسى نامنده اولدى اوان كبرى نخل
 قيل سماع انجاسى ايدم سكا بره بيان
 عرف عام صادق اولور سده يادوام صفونه
 ساعد اطلاق عام منج اولان نمنش سده
 بواو تودده دائمه منج اولور هر دم مدام
 جمله سنده عكس صفوى نجه نجه نجل
 بويكرى ايكيشه منج دواى بر دواى
 عكس صفوى و نش نجه اوله حذفات لادوام
 دائمه در ماعد منج سكر در عرف عام
 حين مطلقه نجه نجه نجل در اكال دواى
 نجه بواو نمنج مركبد و وجود اللادوام
 نه قلم قطبك كلامنا يله از بره بول حلاض
 شم

شوكه و صفيات اربع اوله كبراده كره
 شوكه و صفيات انده كبرى اوله
 خاصيت كبرى كبراده اولور سده قيدنى
 و اما الشكل الرابع
 بيل سكر در شكل ابعده ضرب منج
 نالسه سادسى نامنده شرا ط اولدى نيه
 ضرب نالسه دواى صفوايه صادق اولور كره
 خاصيت ن اوله شرا ط نامنده هم صفوى
 ايكى اولوى ضرب و يك بوز كبرى بر در
 رابع خامده نمنش نجه نجل در ماحصل
 هم بويكرى كبرى ايكى اولور سده رحمان
 اوليله نالسه صفوايه كبرى اسنه
 عكس صفوى و نش نجه نجل فرق النيه
 نالسه صفوايه كبرى اوده بول سده دواى
 كره بول سده دواى اوان التى اولور احتمال
 رابع خامده صادق اوله كبر ايد دواى
 اوليان فرق دورت كبرى كبر سده صادق
 سادس كبرى كبر سده دورت اولور صادق
 اوان ايكيد سابعيك صفوايه صادق عرف عام
 هم اوان صفوايه صادق دكله عرف عام
 طرف نامن اوان ايكيد دكله منج عرف عام

وسميتها بالرسالة التسمينية في افواع المنطقية وترتيبها على مقدمة وثلاث مقالات
وخاتمة اما المقدمة فيها بحثان **الاول** في ماحية المنطق وبيان حاجته اليه
العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل او تصور به حكم وهو
استدلال امر الى اخر ايجابا او سلبا ويقال للمجموع تصديق وليس الكل من كل هذا بدنيا
واللهما جهلنا شيئا ولا نظريا والالدارا وسلسل بل البعض من كل هذا بدني
والبعض نظري يحصل بالفكر وهو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول وذلك
الترتيب ليس بصواب دائما لما نقضه بعض العقلاء بعضا في مقتضى افكارهم
بل الانسان الواحد ينافض نفسه في وقتين فثبت حاجته الى قانون يفيد
معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات والاحاطة بالصحيح والفاقة
من الفكر الواقع فيها وهو المنطق وسموه بانه آلة قانونية تقسم مراحلتها الى
عن الخطا في الفكر وليس كله بدنيا والالاستغنى عن قتمه ولا نظريا والالدار
او سلسل بل بعضه بدني وبعضه نظري متقاد منه **المبحث الثاني** في موضوع
المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن موارضة التي تلحقها بما هو اي لذاته او لما
يساويه او لجزئه وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان
المنطقية تبحث في حيثياتها توصل الى تصور او تصديق ومن حيث يتوقف
عليها الموصل الى التصور كونها كلية وجزئية او تفضيلية وجنب وفصل
حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفها فربما تكونها فضيعة ^{مخالفة} وليس
فضيعة ونقيض فضيعة واما توقفها فربما تكونها سو موضوعات ومجملات
وقد جرت العادة بان يسمى الموصل الى التصور قولنا شارحا والموصل الى التصديق
جملة ويجب تقديم الاول على الثاني وصفا لتخدم التصور على التصديق طبعا
لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه بذاته او بامر صادق عليه والمحكوم

والمحكوم به كذا والحكم لا يستلزم الحكم بمن جمل هذه الامور **واما** المقالات
فثلث المقالة الاولى في المفردات وفيها اربعة فصول **الفصل الاول** في الالفاظ
دلالة اللفظ على المعنى فيمنع اللفظ له مطابقة كدلالة على حيوان الناطق
وتبوت شرطه لما دخل فيه يضمن كدلالته على الحيوان او الناطق وتبوت شرطه ما خرج
عنه التزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة وتبوت شرطه في الدلالة الالزامية
كون الخارج محال يلزم من تصور المستنى تصوره والالامتنع منه من اللفظ ولا
يتبوت شرطه فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المستنى في الخارج تحققه كدلالة العمى على البصر
مع عدم الملزمنة بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط **واما**
استلزامها بالالتزام فغير متيقن لان وجودها يلزم لكل ماحية يلزم من تصور حاقص
غير معلوم وما قيل ان تصور كل ماحية يستلزم تصور افعالها ليس غير حاقص ومن
هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام واما حاقصا فلا يوجدان الا مع المطابقة
لاستلزامها وجود التابع من حيث انه تابع بدون المنبوع والآن بالمطابقة انه
قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو المركب كراي البحارة والافراد المأخوذون
ان لم يصلح لانه تجزئه فهو الاداة كفي ولا وان صلح لذلك فان دلالة جنته على
زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم وح اما ان
يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان شخص ذلك المعنى يستلزم علما
والا فتواطى ان استوت افراده الذهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس
ومسككا ان كان حصوله في البعض اولى واقدم من الآخر كالوجه وبالشبهة الى
الواجب والممكن وان كان الثاني فان كان وضع تلك المعاني على الشبهة
فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك بل وضعها لاحدهما ثم نقل الى الثاني ومع
ان ترك موضوعه الاول بسن لفظا منقول عن غيره ان كان الناقل هو المؤلف العام

كالذاتة ونحوها ان كان هو الشئ كالصلوة والصوم واصطلاحا ان كان هو العرف
اخاض اصطلاحات الشاة والنظار وان لم يترك موضوعه الاول يستحق بالنسبة اليه
حقيقة وبالنسبة الى المنقول اليه مجازا كالسبب بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل
الشجاع وكل لفظ بالنسبة الى لفظ آخر ما دونه ان توافقا في المعنى ومباين له
ان اختلفا فيه واما المركب فهو اتمام وهو الذي يصح السكون عليه واما غير تمام
والتيام ان احتمل الصدق والكذب فهو غير تمام وان لم يحتمل فان قيل الفصل
دلالة لفظية فهو مع الاستفهام امر ومع الخضوع دعاء وسؤال ومع التباين
التماس وان لم يرد في التبيين ويندج فيه التخييل والترجي والقسم والنداء واما
غير تمام فهو تقييد في كحيوان الناطق واما غير تقييد في كالمركب من اسم واداة
الفصل الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي ان منع نفس تصور
وقوع الشدة فيه وكل ان لم يمنع واللفظ الدال عليها يستحق جزئيا وكليا بالاشتراك
والكلى اما ان يكون تمام ما يجبات بما تحته من الجزئيات او داخل فيها او خارجا
عنها والاول هو النوع سواء كان متبعا للشخص وهو المقول في جواب ما هو
بحسب الشدة والخصوصية معا كالان او غير متبعا للشخص وهو المقول
في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كل مقول على واحد
وعلى كثيرين متفقين باحقيق في جواب ما هو وان كان الثاني فان كان تمام
الجزء المشتبه بينهما وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشدة المحضة
ويستحق جزئيا وسموه بانه كل مقول على كثيرين مختلفين باحقيق في جواب
ما هو وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يتركها فيه
عينا الجواب عنها وعن جميع ما يتركها فيه كحيوان بالنسبة الى الانسان
وبعيد ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يتركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض

وعن البعض الآخر ويكون هناك جوابان ان كان بعيدا برتبة كالجسم الثاني بالنسبة
الى الانسان وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا برتبتين كالجسم واربعة اجوبة ان كان
بعيدا بثلاث مراتب كالجسم وعن هذا القيس وان لم يكن تمام الجزء المشتبه بينهما
وبين نوع آخر فلا بد وان لا يكون مشتقا او بعضا من تمام المشتبه مسأله والى
لكان مشتقا بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام المشتبه بالنسبة
الى ذلك النوع لان المقدر خلافه بل يخصصه ولا يستعمل بل ينسحب الى ما ياب ويبر
فيكون فصل جنس فكيف كان يميز الماهية عن ما يتركها في جنس او في وجود
فكان فصلا وسموه بانه كل مقول على التبع في جواب اي شئ هو في جوهره فعلى
هذا لو تركب حقيقة من امرين كساو بين او امهون وانه كان كل منهما فصلا لصلته
بميزها عن ما يتركها في الوجود والفصل المتميز للنوع عن ما يتركه في الجنس قريب
ان يميزه عنه في جنس قريب كالناطق للانسان وبعد ان يميزه عنه في جنس بعيد
كالحساس لير واما الثابت فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم والاول هو
الوضو المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للبحر في وقد يكون للماهية
وهو اتما بين وهو الذي يكون نظوره مع تصور ملازمه كالفيا في جزم الذهن
باللزام بينهما كالانقسام بين الاربعة واما غير بين وهو الذي يقتضيه
في جزم الذهن باللازم بينهما الى وسط كسوى الزوايا الثلاث للثلاث لثلاثين
وقد يقال لبيان على اللازم الذي يلزم من تصور ملازمه نظوره والاول علم
والوضو اما سرى الزوال كحركة الجمل وصفرة الوجه واما بطيئة كالشيب
والشباب وكل واحد من اللازم والمفارق ان يختص بافراد حقيقة واحدة
فقط فهو خاصة كالضاحك والافواه الوضو العام كالماشي وبرسم الخاصة بانها
كلية مفقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولنا غرضيا والوضو العام بانه كل

مقبول على افراد حقيقته و غيرها قولاً عرضياً فالكليات اذن خمس نوع و جنس
 و فصل و خاصة و عرض عام **الفصل الثالث** في مباحث الحكي و الجزئي و هي خمسة
 الاول الحكي قد يكون ممنوع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ كذا في الباري عز اسمه
 وقد يكون ممكن الوجود و لكن لا يوجد كالعنقاء و قد يكون الموجود منه واحداً فقط
 مع امثله غير كالباري او مع امكانه كالمس و قد يكون الموجود منه كثيراً كالمشايخ
 كالكواكب السبعة السيارة او غير متناه كالنفوس الناطقة الثاني اذا قلنا للحيوان مثلاً
 بانه حكي لانه امور كثيرة كحيوان من حيث هو و كونه كلياً و المركب منها و الاول سمي
 كلياً طبيعياً و الثاني منطقياً و الثالث كلياً عالياً و الكلي الطبيعي موجود في الخارج
 لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج و جزء الموجود موجود و اما الكليان
 الاخيران ففي وجودهما خلاف في الخارج فالنظر فيه خارج عن المنطق الثالث
 الكليان متساويان ان صدق كل واحد منهما على كلياً صدق عليه الآخر كالانسان
 و الناطق و بينهما عموم مطلق ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر من
 غير عكس كالحَيوان و الانسان و بينهما عموم و خصوص من وجه ان صدقتهما
 على بعض ما صدق عليه الآخر فقط كالحَيوان و الناطق و متباينان ان لم يصدق
 شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كالانسان و الفرس و تقيضاً للتميز
 متساويان و الا لصدق احدهما على ما كذب عليه الآخر و هو محج و تقيض الاعم
 من شيء مطلقاً اخضع من تقيض الآخر مطلقاً لصدق تقيض الاخص على كل ما
 صدق عليه تقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لو لا ذلك لصدق عين
 الاخص على بعض ما يصدق عليه تقيض الاعم و ذلك مستلزم لصدق الاخص
 بدون الاعم و هو محج و اما الثاني فلانه لو لا ذلك لصدق تقيض الاعم على كل ما
 صدق عليه تقيض الاخص و ذلك مستلزم لصدق الاخص على كل الاعم و هو

و هو محج و الاعم من شيء من وجه ليس من تقيضها عموم اصلاً لصدق مثل الاعموم
 بين الاعم مطلقاً و تقيض الاخص مع التباين الحكي بين تقيض الاعم مطلقاً
 و عين الاخص و تقيض المتباينين متباينان تبايناً جزئياً لا تبايناً كاملاً لم يصدق
 معاً كالا وجود و الثاني عدم كان بينهما تباين كلي و ان صدقاً معاً كالا
 و الا فرس كان بينهما تباين جزئي ضرورة صدق واحد المتباينين مع تقيض الآخر
 فقط فالمتباين الجزئي لازم جزئياً الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المستثنى
 باحقيق كذا يقال على كالا اخضع نفع تحت الاعم و يستثنى الجزئي الاضافي و هو
 اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي دون العكس اما الاول
 فلانه راجع كل شخص تحت الماحضة الموهبة عن الشخصات و اما الثاني فلم يواز كون
 الجزئي الاضافي كلياً و امتناع كون الجزئي الحقيقي كذا كالمس النوع كما يقال
 على ما ذكرناه و يقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ما جحد يقال عليها
 على غيرهما الجنس في جواب ما هو قولنا اولياً و يستثنى النوع الاضافي و مرآته
 اربع لانه اما اعم الانواع و هو النوع العالي كالجسم او اخضراً و هو النوع الفل
 كالانسان و يستثنى نوع الانواع او اعم من الفل و اخضع من العالي و هو
 النوع المتوسط كالحَيوان و الجسم الثاني و متباين لكل و هو النوع المفرد كالفعل
 ان قلنا كجوهه نفس او مراتب الاجناس ايضاً هذه الاربعة لكن كجوهه في مراتب الاجناس
 يستثنى جنس الاجناس لان الفل كالحَيوان و مثال المتوسط هو كالجسم الثاني
 و مثال المفرد كالفعل ان قلنا ان كجوهه ليس جنس فكنوع الاضافي موجود بدون
 الحقيق كالحقائيق البسيطة فليبينها عموم و خصوص مطلق بل كل منها اعم من الآخر
 من وجه لصدقهما على النوع الفل و جزء المفعول في جواب ما هو ان كان ذلك
 بالمطابقة يستثنى و افعا في طريق ما هو كالحَيوان و الناطق بالنسبة الى الحيوان

المقول في جواب ما هو عن الانسان وان كان مذكور بالانضم يستوي داخل فيهما
ما هو كما يحسم الثاني او احتسب بالانضم بالارادة الدال عليها الحيوان بالانضم
والجسد العالي جاز ان يكون له فصل بقومته لجواز تركية من امرين متساويين
او امور متساوية فوجب ان يكون له فصل بقسمه والنوع الثاني فوجب ان يكون له
فصل بقومته ويمنع ان يكون له فصل بقسمه والمتوسطات يجب ان يكون لها
فصول مقومة وفصول مفتمة وكل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل من
غير عكس كل وكل فصل يقيم السافل فهو يقوم العالي من غير عكس كل **الفصل الرابع**
في التعريفات المفردة التي هي الالهية يستلزم بصورة تصور الشيء او امتياز
كل ما عداه وهو لا يجوز ان يكون نفس لما حصة لان المفرد معلوم قبل المفرد الذي
لا يعلم قبل نفسه ولا اهم كونه قاصرا عن افادة التعريف ولا اخفى كونه اخفى
فهو ما دل على العموم والخصوص ويستلزم حدا تاما ان كان باجنس والفضل
القريبين وحدنا فصار ان كان بالفصل القريب وحده او به وباجنس البعيد
ورسماتا ما ان كان باجنس القريب والخاصة ورسماتا فصار ان كان بالخاصة
وحدها او بها وباجنس البعيد فوجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يربو في
المعونة والجرمالة كتعريف الحركة بما ليس بها كن والزوج بما ليس بمفرد وعن
تعريف الشيء بما لا يعرف الاله سواء كان به بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية
بما يقع المتابعة ثم يقال المتابعة اتفاق في الكيفية او بمراتب كما يقال
الاشنان زوج اول ثم يقال الزوج هو المنقسم بمساويين ثم يقال للتساويان هما
الشيئان اللذان لا يفضل احدهما عن الآخر ثم يقال الشيئان هما الاشنان فوجب
ان يجتزأ من استعمال النفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الاله لانه بالقياس الى السائل
كونه مفقودا للفرض **المقالة الثانية** في القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلاثة

وامتة فصول المقدمة في تعريف القضية ما فيها الاولية القضية قول بصح ان يقال
لها صفة صالحة فيه او كاذب وهي جملة ان اخلت بطرفيها الى المفردين كقولنا
زيد عالم بضاده زيد ليس عالم وشروطية ان لم نخل والشروطية اما منفصلة وهي
التي يكلم فيها بصيغة قضية او لا صدقها على تقدير صدق اخرى كقولنا ان كان
هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو مجاد واما منفصلة وهي التي
يكلم فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق والكذب عاونا في احدهما فقط او في
كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا
او اسود **الفصل الاول** في جملة وفيه اربعة مباحث الاول في اجزائها وفيها
الجملة انما يتحقق باجزاء ثلثة محكوم عليه وبسبب موضوع محكوم به وبسبب
محمول ونسبة بينهما يربط المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى اربطة كقول
في قولنا زيد هو عالم ويسمى القضية ثلاثية وقد تجوز في الرابطة في بعض اللغات
اعتماد الشعار الذهني بعناها والقضية يسمى ثنائية وحده النسبة ان
كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا
الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس محمول
فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بمجروح وموضوع الجملة ان كان شخصا
سميت مخصوصة وان كان كلياً فان بين فيها كميته افراد ما عليه حكم ويسمى اللفظ
الدال عليها سوراً سميت محصورة ومسورة وهي اربعة لانه ان بين فيها ان حكم
على كل الافراد فهي الكلية اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة
وسورها كل شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الناس مجراد فان بين
فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية اما موجبة وسورها بعض واحد
كقولنا بعض حيوان او واحد من حيوان انسان واما سالبة وسورها ليس كل

٥٥ وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكتاب يمكن الاصابه ما دام كاتبا لادائما فتركيها من شرطه عامة سالبة
وموجبة مطلقة عامة

مع قيد الادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كاتبا منحرك
الاصابه ما دام كاتبا لادائما فتركيها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة
عامة **الثانية** العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد الادوام بحسب الذات
وهي ان كانت موجبة فتركيها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة
وان كانت سالبة فتركيها من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومنها
اجابا وسلبا ما **الثالثة** الوجودية بالضرورة وهي المطلقة العامة مع قيد
الضرورة بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل بالضرورة
فتركيها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة فتركيها
من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة كقولنا لا شيء من الانسان يضحك
لا بالضرورة **الرابعة** الوجودية الدائمة وهي المطلقة العامة مع قيد الادوام
بحسب الذات وهي سلبا كانت موجبة او سالبة من مطلقتين عامتين

احدها موجبة والاخرى سالبة ومنها **الخامسة** الزمنية
وهي التي يحكم فيها بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين من اوقات
وجود الموضوع مقيدا بالادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة
كل قمر منخفض وقت خيلولة الارض بينه وبين الشمس لادائما فتركيها من موجبة
وقية مطلقة وسالبة مطلقة عامة **السادسة** المنتشرة وهي التي يحكم فيها بالضرورة
ثبوت المحمول للموضوع مقيدا بالادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لادائما فتركيها من موجبة منتشرة مطلقة
وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان
متنفس وقتا ما لادائما فتركيها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة
عامة **السابعة** الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بان نفع الضرورة المطلقة عن جباية

وبين الشمس لادائما فتركيها من سالبة
عامة
وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر منخفض وقتا ما بينه
والشمس لادائما فتركيها من سالبة
عامة

من جباية الوجود والعدم جميعا فهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان ان كان
كاتبا ان كاتبا وسالبة كقولنا بالامكان ان كان كاتبا لا شيء من الانسان يكتب
فتركيها من ممكنين عامين احدهما موجبة والاخرى سالبة والضابط للادوام
انتزاعه الى مطلقة عامة والبالضرورة الى ممكنة عامة محال في الحقيقة وموافق في
الكمية للقياسية المفيدة بها **الفصل الثاني** في ان شرطية الجزم والافواه يستلزم
مقدمة ما والثاني نالها اما المتصلة فاما لزومية وهي التي صدق التالي فيها على
صدق المقدم لعلامة بينهما توجب ذلك كالعلية والتضايف واما انفاضية وهي
التي تكون ذلك فيها بمجرد توافق جزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان
ناضجا فاحمرا ناهي واما المنفصلة فاما حقيقتية وهي التي يحكم فيها بالتناقض بين
جزئيهما في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا
واما مانعة الجمع وهي التي يحكم بالتناقض بين جزئيهما في الصدق فقط كقولنا اما ان
يكون هذا الشيء حجرا او شجرة واما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتناقض بين جزئيهما
في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يفرق وكلا واحدا من هذه
الثلاث اما عنادية وهي التي يحكم بالتناقض لاث جزئين كما في الامثلة المذكورة
واما انفاضية وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد الاتفاق كقولنا لا اسود الكاتب
اما ان يكون هذا الاسود او كاتبا حقيقيه او لا اسود او كاتبا مانعة الجمع او اسود
او لا كاتبا مانعة الخلو وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الخمس هي التي تتركب
ما حكم في موجباتها من سلبية لزومية وسالبة العناد سالبة
عنادية وسالبة الاتفاق سالبة انفاضية والمتصلة الموجبة تصدق عن صادقة
وعن كاذبين وعن مجهولي الصدق والكذب وعن مقدم كاذب ونال صادق
ودون عكس لا مشاع ان يستلزم الصادق الكاذب ويكذب عن جزئين كاذبين

وعنه مقدم كاذب وتام صادق وبالعكس عن صادقين اذا كانت لزومية اما اذا
كانت انطوائية فكذبها عن صادقين والمنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق
وكاذب وتكذب عن صادقين وعن كاذبين والمناقضة اجمع تصدق عن كاذبين وعن
صادق وكاذب وتكذب عن صادقين والمناقضة اخلو تصدق عن صادقين وعن
صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكذب عنه الموجبة
وتكذب عما تصدق وكلية الشريعة ان يكون التالي لازما او معاندا للمقدم على
جميع الاوضاع التي يمكن حصولها عليها وهي الاوضاع التي تحصل بسبب افتراء
الامور التي يمكن اجتماعها معا وبالحقيقة ان يكون كذلك على بعض هذه الاوضاع
والخصوصية ان يكون كذلك على وضع معين وسواء الموجبة الكلية في المتصلة
كلما ومهما ومعنى في المنفصلة دائما وسواء السالبة الكلية فيها ليس البتة
والموجبة الجزئية فيها قد يكون والسالبة الجزئية قد لا يكون وبما دخل حرف
السلب على سوال الجواب الثاني والهمزة باطلاق لفظة لو وان واذا في المتصلة
في المنفصلة والشريعة قد تتركب من جملتين وعن منفصلتين وعن منفصلتين
وعن جملة ومنصلة وعن جملة ومنصلة وعن منفصلة ومنصلة وكل واحدة
من الثلاثة الاخيرة في المتصلة ينقسم الى قسمين لا متباينين مقدمها عن تاليها بالطبع
بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما يتبع عن تاليها بالوضع فقط فافاق المتصلات
سنة واما الاصل فليكن استخراجها من نفي **الفصل الثالث** في احكام القضايا
وقية اربعة مباحث للمبحث الاول في التناقض وحدوه بانه اختلاف قضيتين بالزمان
والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة ولا يتحقق
في المخصوصين الا عند اتحاد الموضوع ويتبدع فيه وحدة التبطو والجزء والكل
وعند اتحاد المحمول ويتبدع فيه وحدة المكان والزمان والاضافة والقوة

في المنفصلة

والقوة والفعل وفي المحصورين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئين
وكذب الكلبيين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم ولا بد في الموجبين من الاختلاف
في الكل وبانه لصدق الممكنين وكذب الضرورين في مادة الامكان فنقيض الضرورين
المطلقة الممكنة العامة لان سلب الضرورة مع الضرورة تماثل تناقضان جزئيا ونقيض
المشروطة العامة الجزئية الممكنة اعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف
عن جانب المخالف كقولنا كل من يذبح اذبح يمكن ان يسجل في بعض اوقات
كونه مجنونا ونقيض العرفية العامة الجزئية المطلقة اعني التي حكم فيها بتبطل
للموضوع او سلبه عنه في بعض اوقات وهذه الموضوع ومنها الجاهل بالامر **والمراتب**
فان كانت كلمة نقيضا احد قضيتين جزئيا وذلك جلي بعد الاطالة بخلاف المركبات
ونقائض الباطل فانما اذا تحققت ان الوجودية الدائمة تركيبها من مطلقين
عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت
ان نقيضها اما الدائم المخالف والدائم الموافق وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها
ما ذكرناه لانه يكذب بعض جسم حيوان لا دائما مع كذب كل واحد من نقيض جزئيه
بل اني ان اردت ان نقيض الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا يخلو من
نقيضها فيقال كل جسم اما حيوان دائما وليس حيوانا واما الشريعة فنقيض
الكلية فيها الجزئية الموافقة في الجنس المخالفة في الكيف وبالعكس **المبحث**
الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية تانيا
والثاني اول مع بقاء الصدق والكيفية اما السوال فان كانت كلمة في سبع
منها وهي الوقتية الوجودية والممكنات والمطلقة العامة لا تنعكس
لا منناع العكس في احدها وهو الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لا يجئ من القمر
بمنخسف وقت التربع لا دائما وكذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي

المطلقة العامة الجزئية الممكنة اعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف

هو اعم لجهات لان كل منخفف فهو قهر بالضرورة واذا لم ينكسر الاخص لم ينكسر الاعم
اذ لو انكسر الاعم لانكسر الاخص لان لازم الاعم لازم الاخص ضرورة وانما الضرورة
والدائمة المطلقتان فتعكبان دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا يشي
من ج ب فدائما لا يشي من ج ج والاف بعض ب ج بالاطلاق العام وهو مع
الاصل ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة في الضرورية ودائما في الدائمة وهو مع
المشروطة والعرفية العامتان فتعكبان عينية خاصة كلية لانه اذا صدق بالضرورة
او دائما لا يشي من ج ج فدائما لا يشي من ج ب مادام ب ج والاف بعض ج
حين هو ب وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب حين هو ب وهو مع
وانما المشروطة والعرفية الخاصتان فتعكبان عينية عامة لادائمة في البعض اما العينية
فلكونها لازمة للعامة لان عينية عامة لادائمة في البعض اما العينية
دائما وقد كان كل ج ب بالفعل وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان
تتعكبان عينية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ليس مادام ج
لادائما ففرض ان الموضوع وهو ج د فع ج بالفعل وهو ايضا لادام سلبا
عنه وليس ج مادام ب والالكان ج حين هو ب ج حين هو ج وقد كان
ليس ج مادام ج هـ فاذا صدق بجيم والباء عليه وتنا فيا فيه صدق
بعض ج ليس ج مادام ب لادائما وهو المطا وانما البتواني فتعكس لانه يصدق
بالضرورة بعض الجوان ليس بان وبالضرورة بعض التمر ليس بمخفف وقت
التربيع لادائما مع كذب عكسها بالامكان العام لكن الضرورة لا يصدق بها
والوقعية اخض المركبات الباقية فتم لم تنكس لم ينكس شي منها لما عرفت
ان انكاس العام مستلزم لانكاس الخاص وانما الموجبة كلية كانت او جزئية قد
تنكس كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع وانما في الجهة فالضرورة

لا وينكس شي من ج ب دائما

عامة الضرورة

فان ضرورة والدائمة والعامة ان جنسية مطلقة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى
الجهات التي هي المذكورة فبعض ج ب حين هو ب والاف لا يشي من ج ب مادام ب ج
مع الاصل ينتج لا يشي من ج ج دائما في الضرورية والدائمة ومادام ج في العامين وهو
ج ج وانما الخاصتان فتعكسان جنسية مطلقة مفيدة بالادوام اما جنسية المطلقة
فلكونها لازمة لعامة وانما قيد الادوام في الاصل الثاني لانه لو كذب لصدق كل
ج ج دائما فنضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما كل ج ب مادام
ج ب ينتج كل ب ب دائما ونضمه الى الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لا يشي من ج ب بالاطلاق
العام ينتج لا يشي من ج ب بالاطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين وهو ج
وانما في الجزئيتين فنفرض الموضوع ج فهو لاج بالفعل والالكان ج دائما
دائما له ولم الباء بدوام الجيم كن اللازم بطبيعة الاصل بالادوام وانما الوقعية
والوجوديات والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب
باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض ج ب بالاطلاق العام والاف لا يشي من
ج ج دائما وهو مع الاصل ينتج لا يشي من ج ج دائما وهو مع وان شئت عكست
نقيض العكس في الموجبات لصدق نقيض الاصل والاف خض منه وانما الممكنتان فغالبا
في الانكاس وعدمه غير معلوم لنوقف البرهان المذكور لان انعكاس فيها على انعكاس
السالبة الضرورية كنفها او على انتاج الصوى الممكنة مع الكبرى الضرورية في
الشكل الاول للذين كل منهما غير محقق ولعدم الظفر بدليل بوجوب الانكاس وعدمه
وانما الكلية فالمتصلة الموجبة فتعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة
كلية اذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الاصل فبالا متشجعا لعمال وانما السالبة
الجزئية فتعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان يمكن
العكس وانما المنفصلة فتعكس لصدق قولنا لا يمكن ان يكون هذا حيوانا فهو انسان يمكن

بالطبع **المبحث الثالث** في عكس النقيض وهو عبارة عن جعل اجزاء الاول من القضية
نقيض الثاني والثاني عين الاول مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته في الصدق
اما الموجبات فاكانت كلية فجميع منها وهي التي لا تنفكس سواء بالكلية المستوي
لا تنفكس لانه يصدق بالضرورة كل فرد هو ليس بمخفف وقت الترسيع لادائما دون
دون عكسه لما عرفت ونفكس الضرورية والدائمة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة
او دائما كل **ب** فدائما لا يثبت مما ليس **ب** والا فبعض ما ليس **ب** هو **ب** بالفعل
وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس **ب** فهو **ب** بالضرورة في الضرورية او دائما في الدائمة
وهو **ب** واما الكشوطية والعرفية العامين فنفكس ان عرفية عامة كلية لانه
اذا صدق بالضرورة او دائما كل **ب** مادام **ب** فدائما لا يثبت مما ليس **ب** مادام
ليس **ب** والا فبعض ما ليس **ب** فهو **ب** حين هو ليس **ب** وهو مع الاصل ينتج بعض
ما ليس **ب** فهو حين هو ليس **ب** وهو **ب** واما الخاصتان فنفكس ان عرفية عامة
لا دائمة في البعض اما العرفية العامة فلا تستلزم العامين اياها واما الدائمة
في البعض فلانه يصدق بعض ما ليس **ب** هو **ب** بالاطلاق العام والافلا يثبت
ما ليس **ب** دائما فنفكس لا يثبت من **ب** ليس **ب** دائما وقد كان لا يثبت من **ب**
بالفعل حكم الداد ولم يلزمه كل **ب** فهو ليس **ب** بالفعل لوجود الموضوع صف وان
كانت جزئية فاختصان نفكس ان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما
بعض **ب** مادام **ب** لادائما لفرض الموضوع وهو **ب** فد ليس **ب** بالفعل لادام
ثبوت الباء له وليس **ب** مادام ليس **ب** والا لكان **ب** حين هو ليس **ب** فليس **ب**
حين هو **ب** وقد كان **ب** مادام **ب** هو **ب** بالفعل وهو ظاهر فبعض ما ليس **ب**
ليس هو **ب** مادام ليس **ب** لادائما وهو المطر واما البواق فلا تنفكس لصدق
قولنا بعض الحيوان هو ليس **ب** انسان بالضرورة المطلقة وبعض الفيل ليس بمخفف

فليس بعض ما ليس **ب** مادام ليس **ب** لادائما هو **ب** بالضرورة المطلقة

بمخفف بالضرورة الوقعية دون عكسها ومتى لم تنفك لم تنفكس شيئا منها لما عرفت
في العكس لشيء واما السوالب سواء كانت كلية او جزئية فلا تنفكس كلية
لا احتمال كون نقيض المحمول اعتمد من الموضوع ونفكس ان خاصتان حينئذ مطلقة
لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا يثبت من **ب** مادام **ب** لادائما لفرض الموضوع
د فهو ليس **ب** بالفعل و **ب** في بعض اوقات ليس **ب** لانه ليس **ب** في جميع اوقات
ب فهو ليس **ب** هو **ب** في بعض احيان ليس **ب** وهو المدعي واما الوقيتان
والوجوديتان والمطلقة العامة فنفكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لا يثبت
من **ب** باحدى هذه الجملات لفرض الموضوع د فهو ليس **ب** بالفعل و **ب** فبعض
ما ليس **ب** هو **ب** بالفعل وهو المطر وهكذا يبين عكس جزئياتها واما اني لا
والشبه كلية موجبة كانت او سالبة فغير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالرجاء
المبحث الرابع في لوازم التوطيات اما المتصلة الموجبة الكلية فيستلزم منفصلة ما
الجمع من عين المقدم ونقيض التالي وما نفعه ان يكون من نقيض المقدم وعين التالي
متفالكين عليهما والابطال للزوم والافصال والمنفصلة الحقيقية يستلزم اربع
منصلات مقدم اثنتين عن احد الجزئين وتاليها نقيض الآخر ومقدم الآخر يبين بعض
احد الجزئين وتاليها عين الآخر وكل واحدة من غير الحقيقة مستلزمة للآخرى مركبة
من نقيضتي الجزئين **المقالة الثالثة** في القياس وهي خمسة فصول الفصل الاول في تعريف
القياس وافي القياس قول مؤلف من قضايها اذا سميت لزوم عنها لادائها قول آخر
وهو استثنائي ان كان عين النتيجة او نقيضا مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا
جسم فهو منخبة كدنه جسم ينتج انه منخبة وهو بجنه مذكور فيه وكقولنا كدنه ليس
بمنخبة ينتج انه ليس بجسم ونقيضه مذكور فيه واقتراني ان لم يكن كدنه كقولنا كل جسم
مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس **ب** ولا نقيضه مذكور فيه

وهو موضوع المطلوب يسمى اصفر ومحمول كبر والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مفيدة
 والمفيدة التي فيها الاصفر الصغرى والتي فيها الكبر الكبرى والمكبر بينهما احدى الاوسطات
 الصغرى بالكبرى يسمى فرينة وضربا والهيئة احاصلة من كيفية وضع الاوسط
 عند احدى الطرفين الاخرى تسمى شكلا وهو اربعة لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى
 وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيها فهو الشكل الثاني وان
 كان موضوعا فيها فهو الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى
 فهو الرابع اما الشكل الاول فشرطه ان يكون البعبعض المحكوم عليه بالاصفر في الاوسط
 وكلية الكبرى والا لا حصل ان يكون البعبعض المحكوم عليه بالكبر غير البعبعض المحكوم
 على الاصفر وضروبه الناجمة اربعة الاول من موجبتين كلتاهما موجبتين ينتج موجبة
 كلية لقولنا كل ج ب كل ا ب فكل ا الثاني من كلتاهما والصغرى موجبة
 ينتج سالبة كلية لقولنا كل ج ب ولا شيء من ا فلا شيء من ا الثالث
 من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية لقولنا بعض ج ب وكل ا ب
 فبعض ا الرابع من موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
 لقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا فبعض ا ونتائج هذا الشكل بينته بناتها
 واما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى ولا يحصل الا اختلاف
 الموجبة للعقم اي لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع
 سلبها اخرى وضروبه الناجمة اربعة الاول من كلتاهما والصغرى موجبة ينتج
 سالبة كلية لقولنا كل ج ب ولا شيء من ا فلا شيء من ا
 بالخلاف وهو ضم نقيض النتيجة الى الكبرى ينتج نقيض الصغرى وبالعكس الكبرى
 الى الاول الثاني من كلتاهما والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية لقولنا لا شيء
 من ج ب فكل ا ب فلا شيء من ا بالخلاف وبكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس

ثم عكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
 جزئية لقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا فبعض ا بالخلاف وبكس
 الكبرى يرجع الى الاول وينتج موضوع الجزئية وكل ج ب ولا شيء من ا فلا شيء
 من ا ثم لقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا فبعض ج ب ليس الرابع من سالبة
 جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية لقولنا بعض ج ب ليس
 ب وكل ا ب فبعض ا ليس ب فبعض ا ليس ب بالخلاف واما
 الشكل الثالث فشرطه ان يشاهد ايجاب الصغرى والا حصل الا خلاف وكلية
 احدى مقدمتيه والا لكان البعبعض المحكوم عليه بالاصفر غير البعبعض المحكوم
 بالكبر فلا يجب التعدية وضروبه الناجمة ستة الاول من موجبتين كلتاهما موجبتين
 موجبة جزئية لقولنا كل ج ب وكل ا ب فبعض ا بالخلاف وهو ضم نقيض
 النتيجة الى الصغرى ينتج نقيض الكبرى وبكسر الاول بعكس الصغرى الثاني من كلتاهما
 والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية لقولنا بعض ج ب وكل ا ب فبعض ا
 بالخلاف وبكس الصغرى وينتج موضوع الجزئية وكل ج ب وكل ا ب فكل ا ثم نقول
 كل ج وكل ا فبعض ا وهو المطابق الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة
 كلية كبرى ينتج سالبة جزئية لقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا فبعض ا ليس
 ا بالخلاف وبكس الصغرى والافتراس ا من موجبتين والصغرى كلية ينتج
 موجبة جزئية لقولنا كل ج ب وبعض ا فبعض ا بالخلاف وبكس الكبرى
 وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافتراس ا من موجبة كلية صغرى
 وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية لقولنا كل ج ب وبعض ا ليس ا
 فبعض ا ليس ا بالخلاف والافتراس ا كانت سالبة مركبة واما الشكل
 الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واختلفا

والكل من ا ولا شيء من ب فبعض ا ليس ب
 والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كبرى كقولنا

بالكيفية مع كلية احدها والا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج ونسبة النتيجة
تامة الاولى من موجبتين كلتيهما ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ج وكل ا
 ب فبعض ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة **الثاني** من موجبتين والكبرى
 جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ج وبعض ا ب فبعض ج ب لمماز
الثالث من كلتيهما والصغرى سالبة ينتج سالبة كقولنا لا شيء من
 ج وكل ا ب لا شيء من ج ا لمماز **الرابع** من كلتيهما والصغرى موجبة
 جزئية ينتج سالبة كقولنا كل ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا
 بعكس المتقدمين **الخامس** من موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية كبرى ينتج
 سالبة جزئية كقولنا بعض ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا لمماز
السادس من سالبة جزئية وصغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض
 ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس بعكس الصغرى يرتد الى الثاني **السابع**
 من موجبة كلية وصغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية **ك** ا ب بعض
 ا ليس ب فبعض ا ليس بعكس الكبرى يرتد الى الثالث **الثامن** من
 سالبة كلية وصغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية لا شيء من ا ب
 ج وبكض ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن بيان خمسة
 الاول لا خلف وهو ضم نقبض النتيجة الى احدى المتقدمين لينتج ما يعكس في نقبض
 الاخرى والثاني والخامس بالافراض ونسب ذلك الى الثاني ليعاين عليه الخامس
 وليكن البعض الذي هو ا وكل د ا وكل ب فنتقول كل ج ب وكل د ب
 فبعض ج د وكل ا فبعض ج ا وهو المط والمقدمون حصروا الضروب الناتجة
 في خمسة الاولى وذكر عدم انتاج الثلاثة الاخيرة الاختلاف في القياس بين سبطين
 ونحن نشترط كونه سالبة من احدى الخاصيتين فيسقط ما ذكره من الاختلاف

من الاختلاف **الفصل الثاني** في المخططات اما الشكل الاول فنشره بحسب الجهة فعلية
 الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المتروطين وعرفتين والافكا الصغرى
 محذوفاتها قيد الازدواج والادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى ان كانت
 احدى العامتين وبعد ضم الادوام اليها ان كانت احدى الخاصتين واما الشكل
 الثاني فنشره بحسب الجهة امر ان احدى صدق الادوام على الصغرى او كون
 الكبرى من القضايا المنطوقة التوابل **الثاني** ان لا يستعمل الكلمة الامع
 الضرورية المطلقة او مع الكبرى المتروطين والنتيجة دائمة ان صدق الادوام على
 احدى مقدمتيه والافكا الصغرى محذوفاتها الادوام والضرورة والضرورة
 اية ضرورة كانت واما الشكل الثالث فنشره فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت
 غير الدوم والافكا يعكس الصغرى محذوفاتها الادوام ان كانت الكبرى احدى العاين
 ومضمومها اليه ان كانت احدى الخاصتين واما الشكل الرابع فنشره انتاجه بحسب
 الجهة امور تحت الاول كون القياس فيه من الفعليات **الثاني** السالبة المستعملة فيه
 الثالث صدق الادوام على صغرى الضرب الثالث او الوف العام على كبراه
 الرابع كون الكبرى في السادس من المنطوقة التوابل الخامس كون الصغرى في
 الثامن احدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليه الوف العام والنتيجة
 في الضربين الاولين يعكس الصغرى ان صدق الادوام عليها والقياس من الست
 المنطوقة التوابل والافطلة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق
 الادوام على احدى مقدمتيه والافكا يعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان صدق
 الادوام على الكبرى والافكا يعكس الصغرى محذوفاتها الادوام وفي السادس
 كما في الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الثالث بعد عكس الكبرى وفي
 الثامن لعكس النتيجة بعد عكس الترتيب **الفصل الثالث** في الافتراضات

محوذة ومن هذا ما يكون صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم شهوات ولا حصل كل ضالة
 بحسبها وسبلات وهي قضايان سلم من الخصم فيبقى عليها الكلام له فقه كسليم الفقهاء
 سائل اصول الفقه والقياس المؤلف من حلهين يعني بدلا والفرض او قاع القصر
 عن درك البرهان والزام الخصم ومقبولات وهي قضايان تؤخذ من معتقده فيها اما
 لامر سماوي او لمزب عقل او دين كالمأخوذ من اصل العلم والزهو ومطلوبات وهي
 قضايان يحكم بها اتباعا للظن كقولنا فلان بطوف بالليل هو سارق والقياس المؤلف
 من حلهين يعني خطابة والفر من تيم غيب السامع فيها ينفعه من تذيب الا خلاف
 وامر من الدين ومجندات وهي قضايان اذا اوردت على النفس اثرت فيها تائيدا
 مجيبا من قبض او بسط كقولنا انما يافوتة سبانه والعل مرة موهو والقياس المؤلف
 منها يعني تشوا والفرض منه افعال النفس بالترغيب والتنفير ويؤثر في وجه الوزن
 والضوت الطيب ووسميات وهي قضايان كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسنة
 كقولنا كل موجود فهو متار اليه ووراء العالم قضاء لا يتناهي ولولا دفع العقل
 والشرع كانت من الاوليات وعرف كذب الوهم بموافقة العقل في مصادمات
 القياس الناجح لنقيض حكمه وانكار نفسه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف
 منها يعني سفسطة والفرض منها انما الخصم وتخليط **المغالطة** قياسا بفسده
 بان لا يكون على هيئة منجحة لا خلال شرط معتبر بحسب الكمية والكيفية او الجهة او اذنه
 بان يكون المقدرة والمطلوب شيئا واحدا وكثيرا لا لفاظ مترادفة كقولنا كل انسان
 بشر وكل بشر ضاحك فكل انسان ضاحك وكاذبة شبيهة بالصادقة من جهة
 الالفاظ كقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الحائط هذا فرس وكل فرس هناك
 ينتج ان تلك الصورة هناك او من جهة المعنى كعدمه اعاده وجود الموضوع في
 الموجهة كقولنا كل انسان فرس فهو فرس وكل انسان فرس فهو انسان ينتج

ينتج ان بعض الانسان فرس وكوشع الطبيعة مقام الكلية كقولنا الانسان
 حيوان واكبيوان جنس ينتج ان الانسان جنس ^{بهم} كقولنا كاد الامور الذمينة
 مكات العينية وبالعكس فعليك مراعاة كل ذلك لتلا نفع في الغلط والتسويل
 سوف طائي ان قابل بها الحكيم ومنه في ان قابل اكمل **المغالطة** في اجزاء
 العلوم وهي موضوعات وقد عرفنا ومهاد وهي حدود الموضوعات اجزائها
 واعراضها الثانية والمقدّمات البينة في نفسها بالمأخوذ على سبيل الوضع
 كقولنا لانا ان نتصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان نعمل باقى بعدد على
 كل نقطة دائرة والمقدّمات البينة نفسها كقولنا المقادير المساوية لمقدار
 واحد متساوية ومساثل وهي القضايا التي تطلب نتيجة محولاتها الى موضوعاتها
 في ذلك العلم وموضوعاتها قد يكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اتمات ك
 لا تحرا ومباين له وقد يكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة
 فهو ضلع ما يحيط به الطرفان وقد يكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه
 وقد يكون نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قائم خط فان ذاويني جنبيه
 قائمان او متساويان لهما وقد يكون عرضا ذاتيا له كقولنا كل مثلث
 فان دواياه مثل قائمتين واما محولاتها فخرجت عن موضوعاتها لا مشاع
 ان يكون جزء الشيء مطبوعة بالبرهان وليكن هذا آخر الكلام في هذه
 الرسالة والمحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين

شرح قياس غير متعارف

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم خطاب شامل لكل احد من يصلح ان يخاطب في هذا المقام وانما صيغته
 تنبيهها على ان ما يذكر فيها يجب ان يتعلم ان القياس وعرفوه بانه قول موافق
 لزمنه عن لسانها قول آخر وهذا التعريف يشهد القياس المذكور كماله المطوى بعضا فقط
 والمطوى كل كنه المراد منها انما هو القياس الذي يستغنى ويستخرج من العبارة
 ثانيا على ما سمع من راجع ان سبب تاليف هذه الرسالة طلب بعض نيل مبدء ليل
 طريق استخراج القياس من العبارة وبيان الغير المتعارف والفرق بينه وبين قياس
 المساواة ومن المعلوم ضرورة استخراجها انما يكون اذا كان مذكورا كليا
 او بعضا وبهذا ظهر ضعف ما قيل على قوله انما ان يذكر كليا متغيرا متبناه
 كلتا مقدمتيه او يطوى احدى مقدمتيه اي فقط الحسن ان يقال انما ان
 يذكر كليا مقدمتيه او يطوى كليا مقدمتيه او يطوى احدى مقدمتيه لان
 المراد بالقياس ما هو اعم من المذكور بسببه قوله او يطوى احدى مقدمتيه
 اذ لا حسن فيه فضل عن الحسن لما عرفت بوجه عليه ان المراد بالقياس ما يعم
 المركب كما يعم البسيط اذ يدل عليه قوله رحمه الله فيما بعد والتركيب من قياسين
 الخ فالمناسب ان يزيد قوله او يذكر مقدمتيه او يطوى ما عداها او بالعكس
 اقول انما ترك لخذلن الاحتمالين واقتصر على ذكره تنبيهها على ان كل قياس انما
 يثبت في الحقيقة من مقدمتيه لا من اكثر اذ اطلاق القياس على المركب من مقدمتين
 فوق اثنين كلام ظاهري والتحقيق ان هذا المركب ليس قياسا واحدا بل فيه

بل اربعة متقدمة على ما في المحاشية للاضاحل عصام الدين على شرح المشبهة والى
 هذا ان يقولوا والتركيب من قياسين حيث لم يخل من مقدماته فان كان الاول
 فالامر ظاهر فيه مناقشة ظاهرة اذا انما يكون الامر ظاهرا لو كان المقدمات
 المذكورتان متضمنين لطرفي المطلوب باسرها انما بان يكون احدهما متقدمة
 للمحكوم عليه منه والآخرى متقدمة للمحكوم به عليه كما اذا كان القياس اقترانيا
 كقولنا لان العالم متغير والمتغير حادث فالعالم حادث واما بان يكونا
 متضمنين لهما معا كما اذا كان القياس استثنائيا كقولنا ان كان العالم متغيرا
 كان حادثا لكنه متغير فهو حادث واما اذا كانتا متضمنين لاحدهما فقط
 بان يذكر احدهما في احدى المقدمتين فحسب اولم يكونا متضمنين لشي منهن
 والامر خفي غير ظاهر فتأمل فنقول الظاهر ان القياس على كل من التفسيرين مركب
 مركب من قياسين اما على الاول فتركيبه من اقترانيين كمن اذا كان المذكور من
 المحكوم عليه او المحكوم به به هو الاول يكون المقدمة المسطوية المتضمنة على الثاني
 كبرى نتيجة القياس المذكور غالبا كما اذا كان قولنا لان العالم لا يخلو عن الحركة ويكون
 وكل ما لا يخلو عنها متغيرا مذكورا وقد زنا قولنا وكل متغير حادث في حدوث العالم
 واذا كان المذكور هو الثاني وهو المحكوم به يكون المقدمة المسطوية على المحكوم عليه
 صغرى لنتيجة القياس المذكور غالبا كما اذا كان القياس المذكور قولنا لان كل متغير
 محل للحادث وكل ما هو كذلك فحادث وقد زنا قولنا العالم متغير في المط المذكور
 واما على التفسير الثاني فالظاهر انه قياس خلف وهو الذي تركيبه من اقتراني
 مركب من متصلتين مقدم صغرى نفىض المط ومن استثنائي احد مقدمتيه وهو
 الشطية نتيجة ذلك الاقتراني والآخرى رفع تاليفها انما كان نفىض المط مقدم
 الصغرى ذلك الاقتراني مذكورة او مسندة وقياس مستقيم ان لم يكن مقدم الصغرى

القياس الاول نقبض المطلوب لكن تركيبه من افرانين كل منهما مركب من الشرطيات
اي المتصلات ان كان نتيجة الاقران الاول شرطية ومن اقراننا واستثنائي ان كان
نتيجة الاقران حيلية وان كان الثاني هو ان بطوى احدى مقدمتيه فقط فلا يخلو
اما ان يكون مقدمته المذكورة مشتملة لاحد طرفي المطر اي مطلقا كما هو الظاهر
واي فقط وهو خلافه الظاهر ان يقال مشتملة على احد طرفي المطر وكذا في كل من
نظائره لان الاستمال لا يعمل بالتمام بل يعلى فعلى الاول يكون معنى قوله اولا
او يكون مشتملة لشي منهما وعلى الثاني او لا يكون مشتملة لاحد طرفي المطر فقط
وذكر اما بان لا يكون مشتملة لشي من هذا اصل واما بان يكون مشتملة لهما معا
فاحفظه وان كان الثاني وهو ان لا يكون مشتملة باحد المعنيين المذكورين
فالظاهر انه اي القياس استثنائي وعرفوا الاستثنائي قياسا بذكر فيه عين النتيجة
او نقيضها بالفضل وهو مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى استثنائية
الاولى انه لا حاجة الى تحديد المفرد او الاستثنائي غير مفرد لوانتجى المطلوب بسيطا
والظاهر ان ذلك مشتملة على المطلوب او على نقيضه والمطوية استثنائية او بان
يكون المذكورة حيلية فتجعل هي مقدمات المقدمة الشرطية والمطلوب تاليا هذا
على المعنى الثاني واما على الاول فلما احتمال كون المقدمة المذكورة شرطية
مشتملة على المطلوب والاولى وان لم ينتج المطلوب بسيطا فقياس مركب من
قياسين احدهما قياس اقران وهو قياس لا يند كرفيه عين النتيجة ولا نقيضها
بالفضل وهو مركب من مقدمتين كل منهما حيلية او كل منهما شرطية او احدهما حيلية
والاخرى شرطية مركب من الشرطيات مطلقا وثانيها استثنائي مقدم النتيجة
ذلك القياس الاقران المركب من الشرطيات وذلك اما بان يكون القياس خليفا
كما اذا كان مقدم صفوى الاقران نقبض المطر فالمقدمة المذكورة اما صفوى

والثانية غير حقيقية

اما صفوى او كبراه او المقدمة الرافعة للاستثنائي واما بان يكون مستقيما كما اذا لم يكن
مقدمها فنقيضه والمذكورة اما صفوى الاقران او كبراه او الواضحة للاستثنائي واي قال
رحمة الله الظاهر استشارة الى احتمال آخر وهو ان يكون القياس مركبا من افرانين وذلك
بان يكون المقدمة المذكورة غير مشتملة على شي من طرفي المطلوب كبرى الاقران
الاول وصفوى المطوية مشتملة على المحكوم عليه منه وكبرى الاقران الثاني المطوية
مشتملة على المحكوم عليه منه كما اذا قلنا العالم حادث لان كل ما لا يخلو عن الحركة
والسكون متغير وهو كبرى الاقران الاول وقد زنا قولنا العالم لا يخلو عن
الحركة والسكون صفوى له وقولنا كل متغير حادث كبرى الاقران الثاني اعلم في قوله
والا فتركب ركائفة فالاولى ان يقال ومركب مع ضم قولنا لولم ينتج المطلوب بسيطا
او يقال فالظاهر انه لم ينتج المطلوب بسيطا فاستثنائي وان كان الاول وهو
ان يكون مقدمة المذكورة مشتملة على احد طرفي المطر فلا يخلو اي فلكه المقدمة
من ان يكون مشتملة لموضوع المطر او لمحموله فقط ومن ان يكون مشتملة لمقدمة تاليه
الظاهر ان يزيد قوله ولهما معا على ما عرفت من ان المعنى الاول لقوله مشتملة لاحد
طرفي المطر ويمكن ان يقال كمنظوره لانه لا حاجة الى تقدير شي سوى مقدمته استثنائية
كما عرفت او يقال اراد المعنى الثاني ثم اعلم انه رحمه الله لو خذنا لفظي المحكوم عليه والمحمول
بال موضوع والمحمول لكان اولى لانه يكون حال الاقران المركب من الشرطيات
مستقيما فلا يستعمل بالمقابلة حتى يحتاج الى ذكر قوله فيما بعد هذا حال الاقران
فتأمل الا انه اختار هذا الطريق تنبيه على ان الاقران المركب من الحيليات اصلها
فلبين حال بعض المركب من الشرطيات في انشاء بيانه حاله ان شاء الله تعالى فان
كانت مشتملة لموضوع المطر او مقدمة فالمذكورة هي صفوى والكبرى مطوية
الا ان الكبرى المطوية لا يخلو من ان يكون مشتملة على محمول المطر او غير مشتملة

لذلك

فانها ليس بسيطة على الاول وركب على الثاني وفيه ان ذكره ليس كذلك على اطلاق لانه
قد يكون المطلوب موجب والمقدمة المطلوبة جزئية وموضوع المطر موضوعا
في المذكورة وقد يكون المطر سالبته كلية والمذكورة موجبة وموضوع المطر فيها
نحو لا يكون الترتيب كما ذكره بل يكون المطلوبة صفوى والمذكورة كبرى فيحصل المطر
بعكس النتيجة فالاولى ان يفيد بقولنا غالبا او بما يؤدي سوداه هذا انهم اعلم
انه قد يقصد الترتيب من شكل لورب القيس منه لما ذكره لا ينبغي شي من شرط
قريب على ذلك ما ذكره بان جعل المطلوبة صفوى والمذكورة كبرى وعكس
النتيجة وان امكن الترتيب كما اذا قصد الترتيب من الشكل الاول وكان المذكورة
سالبة لكن ذلك الموضوع لا يخلو من ان يكون موضوعا في تلك المقدمة المذكورة
التي هو الصفوى او محمول فيها وكذا ذلك المقدم لا يخلو من ان يكون مقدا في
المقدمة المذكورة التي هي الصفوى او تاليا فيها فان كان ذلك الموضوع موضوعا
فيها اي في المقدمة المذكورة وكذا ان كان ذلك المقدم مقدا فيها فيكون كذا الاوسط
محمولا او تاليا فيها لان المفروض ان الصفوى هي المقدمة المذكورة ما تشمل شيئا
من طرفي المطر الا موضوعه وكان موضوعا فيها فيكون الكبرى المطلوبة سواء كانت
مشملة على المحكوم به من المطر او لا الكبرى الشكل الاول فقط لو كان المطر سواء كان
بالذات كما في الاحتمال الاول وبالعرض كما في الاحتمال الثاني ايجابا اي موجبا الى
بحسب ان تكون كلية اذ كلية الكبرى شرط في الشكل الاول وذلك لانه لما كان احد
الاوسط محمولا في الصفوى فلا يخلو من ان يكون موضوعا في الكبرى المطلوبة فيكون
الترتيب من الشكل الاول او محمولا فيها ايضا فيكون من الثاني فعلى تقدير كون المطر
موجبا سقط الاحتمال الثاني لان كل واحد من المقدمتين يجب ان يكون موجبة
والشكل الثاني كون اختلاف المقدمتين بالاجاب فيثبت والسلب شرط فيه لا ينتج

لا ينتج الايجاب فيثبت ان الكبرى المطلوبة انما هي كبرى الاول الا انها كبرى الضرب
الاول منه موجبة كلية ان كانت المقدمة المذكورة وهي الصفوى موجبة كلية
واما كبرى تالفة موجبة كلية ان كانت المذكورة موجبة جزئية وان كان ذلك
المطلوب سلبا اي سلبا فيحصل ان يكون الكبرى المطلوبة سواء كانت مشملة على المحكوم
من المطر او لا الا انها يجب ان تكون كلية ايضا اذ كلية الكبرى شرط في الثاني ايضا
كبرى الشكلياتي الاول والثاني لانه اما ان يكون كذا الاوسط الذي كان محمولا في الصفوى
موضوعا في الكبرى فيكون الترتيب من الشكل الاول او محمولا فيها ايضا فيكون من الثاني
وكل منهما ينتج سالبته فيثبت انه يحتمل ان يكون الكبرى كبرى الشكل الاول والثاني
الا انها كبرى تالفة الاولى سالبته كلية او كبرى اول الثاني سالبته كلية ان كانت المقدمة
المذكورة موجبة كلية واما كبرى تالفة الثاني موجبة كلية اذ كانت المذكورة سالبته
كلية واما كبرى تالفة الاول سالبته كلية او كبرى تالفة الثاني سالبته كلية ان كانت المذكورة
موجبة جزئية واما كبرى رابع الثاني موجبة كلية ان كانت المذكورة سالبته جزئية
ثم اعلم ان هذا ليس على اطلاقه بل انما يكون كذلك لو كانت المذكورة وهي الصفوى موجبة
واما لو كانت سالبته فلا احتمال يكون الكبرى كبرى الاول بل يتعين ج ان تكون كبرى
الثاني فقط لان ايجاب الصفوى شرط في الاول فالاولى ان يفيد بقوله لو كانت
المقدمة المذكورة موجبة نعم انه رحمه الله لو قال ويحتمل ان يكون كبرى الشكلياتي اي الاول
والثاني لو كان سلبا او قال فان كان المطلوب ايجابا فيكون الكبرى المطلوبة
كبرى الشكل الاول فقط لكان اولي وان كان ذلك الموضوع محمولا فيها اي في المقدمة
المذكورة التي هي الصفوى وكذا ان كان المقدم تاليا فيها فيكون كذا الاوسط موضوعا
او مقدا فيها فيحصل ان يكون الكبرى مطلقا كبرى الثاني الثالث والرابع سواء كان المطر
اجبا او سلبا اذ كل منهما ينتج الايجاب والسلب الا انه يجب ان لا يكون المطر موجبة

كلية لانه لا ينبغي شي منها اياها وبينه ما ذكر لظاهر الا اهلح انما كبرى الاول الثالث
موجبة كلية او كبرى ثمانية سابعة كلية او كبرى خامسة موجبة جزئية او كبرى سادسة
سابعة جزئية او كبرى اول والرابع موجبة كلية او كبرى ثمانية موجبة جزئية او كبرى
رابعة سابعة كلية او كبرى سابعة جزئية ان كانت المقدمة المذكورة وصلى الصفوى
موجبة كلية واما الثالث الثالث موجبة كلية او كبرى رابعة سابعة او كبرى خامسة
الرابع سابعة كلية ان كانت المذكورة موجبة جزئية واما كبرى ثالث الرابع موجبة كلية
او كبرى خامسة موجبة جزئية ان كانت تلك المقدمة سابعة كلية واما كبرى سادس
الرابع موجبة كلية ان كانت المقدمة المذكورة سابعة جزئية تنبيه ضرب الاشكال
فيما ذكرناه فيما سذكر هو الترتيب الواقع في الرسالة الشمية ثم اعلم انه رحمه الله
لو قيد هذا الكلام بقولنا لو كان المذكورة موجبة ولم يكن المقطع طليا لكان اولي انه
لو كان المقدمة المذكورة سابعة فلما احتمل كون الكبرى كبرى اذا ايجاب الصفوى وكذا
لو كان المقدمة طليا فلما احتمل كونها كبرى الثالث ايضا اذا الثالث لا ينبغي كلية بل
ينبغي ح ان تكون كبرى الرابعة وان كانت اى تلك المقدمة مستعملة في المحمول المطا وكذا
ان كانت مستعملة على تاليه في الكبرى المذكورة والصفوى مطوية الظاهر ان يقيد
بقولنا غالبا او بما يؤدى مؤداه مثل ما عرفت تفكر فقبه هنا مثل ما عرفت في نظره
من انه قد يقصد الترتيب من شكل لو جعل المقدمة المذكورة كبرى فيه لا يمنع شي
من شرطه فيرتب بعكس ما ذكره ثم يعكس النتيجة وان امكن الترتيب كما ذكره من
شكل آخر لكن ذلك المحمول ايضا اى كالموضوع المتضمن عليه لا يخفى من ان يكون محمولا
في المقدمة المذكورة او موضوعا فيها وكذا انك التالى لا يخفى من ان يكون تاليا
في المذكورة او مقدما فيها فان كان ذلك المحمول محمولا فيها وكذا ان كان التالى
تاليا فيها فيكون احد الاوسط موضوعا في الكبرى او مقدما فيكون الصفوى المطوية

المطوية مطلقا هو ان الشكل الثالث مطلقا لو كان احد المذكور موضوعا او مقدما
في الصفوى ايضا اى كما كان موضوعا في الكبرى وذلك ظاهرا لانه لا يكون المطلوب ح
الجزئية لان الثالث لا ينبغي كلية اصلا وان الصفوى المطوية اما صفوى اول
الثالث موجبة كلية او صفوى ثالثة موجبة جزئية ان كانت المقدمة المذكورة
وهي الكبرى موجبة كلية واما صفوى ثمانية موجبة كلية او صفوى رابعة
موجبة جزئية ان كانت المقدمة المذكورة سابعة كلية واما صفوى خامسة
موجبة كلية ان كانت تلك المقدمة موجبة جزئية واما صفوى سادسة موجبة
كلية ان كانت تلك المقدمة سابعة جزئية ثم لا ينبغي ان يقيد بقولنا وكان
المقدمة المطوية موجبة لانه لو كانت سابعة فلا تكون صفوى الثالث لان
اجاب الصفوى شرط فيه و صفوى الاول لو كان المذكور محمولا او تاليا في
الصفوى لا يحوز ان يقيد بقولنا وكان المقدمة المطوية موجبة والمذكورة
كلية لان اجاب الصفوى وكلية الكبرى شرط في الاول تدبر ثم ان الصفوى
وهي المقدمة المطوية اما صفوى الاول موجبة كلية او صفوى ثالثة موجبة
جزئية ان كان المذكور موجبة كلية واما صفوى ثمانية موجبة كلية او صفوى
رابعة موجبة جزئية ان المذكورة سابعة كلية وان كان ذلك المحمول موضوعا
فيها اى المقدمة المذكورة وكذا ان كان ذلك التالى مقدما فيها فيكون احد الاوسط
محمولا او تاليا في الكبرى فيكون الصفوى المطوية مطلقا صفوى التالى لو كان
احد المذكور محمولا او تاليا في الصفوى ايضا اى كما كان كذلك في الكبرى الالىق
تقييده بقولنا وكانت المقدمة المذكورة كلية اذ كليتته شرط في التالى فنقول
ان الصفوى اما صفوى اول التالى موجبة كلية او صفوى ثالثة موجبة جزئية
ان كانت المقدمة المذكورة سابعة كلية او صفوى سابعة كلية او صفوى رابعة

سابقة جزئية ان كان المذكورة موجبة كلية و صنفى الرابع لو كان الحذف المذكور موضوعا
او مقدا عليها في الصنفى فنقول ان الصنفى اما صنفى اول الرابع موجبة كلية
او صنفى ثالثة سابقة كلية او صنفى سادس سابقة جزئية ان كان المقدة
موجبة كلية واما صنفى ثمانية موجبة كلية او صنفى منه سابقة كلية ان كان المقدة
المذكورة موجبة جزئية واما صنفى رابعة موجبة كلية او صنفى خامس موجبة
جزئية ان كان المقدة المذكورة سابقة كلية واما صنفى سابعة موجبة كلية
ان كانت المذكورة سابقة جزئية واما الامثلة فليكن استخراجها من نفس كنه
هذا الترتيب اى ترتيب الصنفى بين كونه صنفى صنفى التالى وبين كونه صنفى
الرابعة اى يصح لو كان اى المطر سلبا لان اختلاف المقدمات بالدرجات السلب
شروط فى الشكل التالى فلا ينتج الاسالبة وكذا شرط فى الرابع فى الجملة فنتج سابقة
واما لو كان المطر ايجابا فنتج صنفى اى الصنفى لانه ينتج الايجاب والتالى لا ينتج سلبا
عرفت والرابع ولما كان البيان المذكور مختصا ببيان حال الافتراضى المركب من الحملات
الصرفة الذى ذكر احدى مقدمتيه فقط مع استظهار على احد طرفى المطر على ان يقال
لم لم يبين حال الافتراضى المركب من الشرطيات فقال فى هذا اى حال الذى بيناه
فيما قبل من قولنا وان كان الاول فلا يخفى الى هنا حال الافتراضى المركب من
الحملات اى الصرفة بناء على انهم اصطفا على اطلاق الافتراضى المركب من الشرطيات
على ما يتركب من تلك الحملات الصرفة مع ان احوال المبين ليس الا حال المركب من الصرفة
تأمل لعل وجه ان يقال هذا الكلام منافي لقوله السابق والا فتركب من قياسين
احدهما افتراضى مركب من الشرطيات او تدبيره الى جوابه بان المتأثر به جهة الجملة
المبين فيها من قوله وان كان الاول الى هنا لا من اول الرسالة الى هنا كما كانت اليه
انفازة فعمل ان يكون الاول ابتداء اليه والثانى الى استخراج تفصيل الضروب كما بيناه

كما بيناه وان يكون بالعكس ويعلم منه اى من بيان حال الافتراضى المذكور يعلم
بالمقابلة عليه حال الافتراضى المركب من الشرطيات اى الغير المركب من الحملات الصرفة
لما انفاد ولا يخفى انه لا يعلم حال كذا قسم الافتراضى المركب من الشرطيات بالمقابلة
عليه بل انما يعلم حال القسم الذى هو المركب من المتصلتين ولذا بيناه بالمقابلة
واما احوال الاقسام الباقية الاربعة وهى المركب من منفصلتين والمركب
من متصلة ومنفصلة والمركب من متصلة وحملية والمركب من منفصلة وحملية
فلا يعلم منه بل لابد فى بيان حال كل منها من تفصيل هذا ولو كان المقام سعة
لبينته وينبغى انى يجب ان يعلم جهتها اى فى مقام بيان القياس انه كما يكون لكل شكل
من الاشكال الاربعة قياس متعارف وهو الذى يكون الحذف الاوسط فيه جزءا تاما
فى صفواه وكبراه معا لانه مشهور بينهم حتى يكاد يعرفه كل من له ادنى مسكة فى هذا
الفن كذا كل قياس غير متعارف وهو القياس لا يكون الحذف الاوسط فيه بل يكون
فى احدى اجزائه تاما وفى الاخرى متعلقا بجزء غير مكرره واما وجه تسميته فباعتبار
نظيره تامل جدا واما غير متعارف الشكل الاول فهو ان يكون يعنى بان يكون القياس
ليس مذكورا وكذا الكلام فى نظائره متعلق بمحمول الصنفى والمراد بالمتعلق
صحنه هو الارتباط المعنوى لا التعلق الحوى فلا يرد ما بينه وهم من ان هذا هو الوجه
ينتقض لعدم شموله لما يكون فيه محمول الصنفى لا بطريق المجزوءية باجاء موضوعا
فى الكبرى ومن ان المتعلق هو اجزاء والمجزوء ليس المجزوء فقط بل ينكر احوال الاوسط
وكذا الكلام فى نظائره موضوعا فى الكبرى بشرط ان يكون محمول الصنفى متعلقا
فى المعنى لمحمول الكبرى طبع بقوله متعلق بمحمول كل من المتعارفات وكل من الغير
المتعارفات سوى الموصوفى وكل من اقيمت المساواة سوى مساواة الاول
وبقوله بشرط ان يكون اه مساواة كما سيصح به وكذا الكلام فى نظائره

مثلا الفسا ولب وبسا وليج فيكون النتيجة الفسا وليج كقولنا كل انسان
 بعض الحيوان وكل حيوان جسم فكل انسان بعض الجسم اعلم ان هذا النوع
 لغير متعارف الاول تعريف لافرازة الواقعة في الكلام غالبا فلا يرد انه لا ينبغي
 غير متعارف الذي كان بعكس ما ذكر في التعريف وكذا الكلام في الثلاثة الباقية
 لا يقال مثله هذا القول كراهية الاوسط متعلقا في قياس المساوات ايضا
 هذا عين صورة قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلقين بمحمول واحد
 موضوع الاخرى كما قالوا سمى قياس المساواة باعتبار الفرد المعينة فيه والمساواة
 لا يقال هذا القول محمول بضم الفين المعجمة مصدر اى اثبت عن الغضلة او غيرها
 اى محمول فيه عن قولنا ثبت ان يكون محمول الصفوى مخالفا للمحمول الكبرى ولا يشترط
 قياس المساواة بهذا الشرط بل بشرط بخلاف ذلك لانه لو قلنا في الصورة
 المذكورة الفسا ولب وبسا وليج كقولنا الانسان مساو للناطق وان كان
 مساو للناطق فكيف يكون اى بصيرة الصورة المذكورة اى بسبب تبديل المحمول الكبرى مع
 محمول الصفوى في صورة قياس المساواة فينتصرون المقعدة الاجنبية والمراد
 بالاجنبية لانه لا يكون شئ مما اعتبره فيه معتبرا فيها كما توهم لانها قضية
 موضوعها محمول قضية لازمة له لذاته ومحمولها محمول المطع كما اشار اليه في الكيفية
 حيث قال وصح ان كل مساو للمساوى الشئ مساو لذلك الشئ مع مثلا وان
 ليست تلك المقعدة ما ذكره في جميع المواد ولا يخفى ان ذلك الموضوع معتبر في
 قياس المساواة التي لابد منها في قياس المساواة في انتاجه يعنى لا ينبغي قياس
 المساواة لذاته بل انما ينبغي بواسطتها فان صدق كليته والافلا كذا فترى
 وانقصوا عليه كمن صرنا تبعة ومعنى انه ان اردنا ان قياس المساواة لا ينبغي
 اصل فبطلانه ظاهر من مواد يستلزم قولنا مغاير له باسقاط احد الاو

الاوسط وهو صادق واللازم استلزام الصادق الكاذب وان كان له المادة
 مما عده وحاصل المواد لا ينبغي اصلا كقولنا الواحد نصف الاثنين والثاني نصف
 الاربعة فانه ينتج بنتيجة لذاته الواحد نصف الاثنين والاربعة وان اردنا ان لا ينتج لذاته
 مطلوب اصليا فهو مسلم كمن ج في قواهم بل انما بواسطة مقعدة اجنبية اذ لا يمكن
 ج في انتاجه اياه تلك المقعدة بل لابد فيه من ضم قياس اخر اليه هو مركب من تلك
 المقعدة الكبرى ومن نتيجة اولى صفوى كما اذا قلنا في الصورة المذكورة في المتن
 كل الفسا وليج فالفسا وليج على انه لا فرق بين قياس المساواة بين قياس جعل
 الفسا من قياس من الالفية المركب في الانتاج لذاته والكون جزء من افراد القياس
 وعدمه وهو ظاهر مما قررنا مع انهم بان قياس المساوات خارج عن القياس
 فقول المعرف لذاته في تعريفه قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لازم منها الانتاج
 قول اخر احتراز عنه ولم يتعرض ضد الغير من الالفية المحمولة جوهرا بل هو من افراد
 القياس بخلاف الغير المتعارف فلا يرد ان الغير المتعارف قد ينتج بواسطة المقعدة
 الاجنبية كقولنا في الاستدلال على افراد الفسا ولب وبسا فانه ينتج
 المطع بواسطة قولنا كل مساو للشئ افراده متحد مع افراد ذلك الشئ لان نفي
 الوجوب لا ينافيه فتدبر كما لا يخفى على المتتبع وفعلى ما عسى ان يقال ان الطرق
 المذكور بان اتحاد المحمولين لازم في القياس المساوات وعدمه لازم في الغير المتعارف
 غير معتبر بل اصطلاح جديد لعدم وقوعه في كلامهم كما سلك اليه بعض القاصرين
 ويؤيد هذا الفرق ما قاله برهان الدين في حاشيته الفارسية اى ان قياس المساواة
 ما يكون فيه مساواة المحمولين وان قياس المساواة قياس كان الشئ الواحد
 محمولا على الشئين ونابا لهما اهم من ان يكون ذلك الواحد هو المساواة والمبينة
 او غيرهما هذا وانما غير متعارف الشكل الثاني فهو ان يكون متعلق محمول الصفوى

محمول في الكبرى بالشروط المذكورة يعني بشرط مثل الشرط المذكور لان الشرط المعبر
 هنا هو ان يكون محمول الصفوى مخالفا لموضوع الكبرى ومن المعلوم ضرورة انه
 ليس هو الشرط المذكور بعينه ولغافل ان يقول ان تماس المساواة محفظة الشكل
 الاول على ما عرفت فلا حاجة الى هذا الفيد ويمكن ان يجاب عنه بان في المسألة
 برتبة من هذا الشكل ايضا لكن بفهم اياه مبنى اتما على انه لما هو كثر الوقوع او
 على ان الشكل الاول جبار فيشتمل ايضا لارتداده اليه وكذا الكلام في نظائر
 من الجاهلين مثلا الفس ولب وج ليس فيكون النتيجة ليس الفساويا
 لي كقولنا الانسان مسال للناطق والفرس ليس ناطق فليس الانسان للفرس
 مساويا به اي الغير المتعارف من الثاني مثل الغير المتعارف الاول وهو غير متعارف
 الشكل الاول فيكون الاولية صفة القياس ويجوز ان يكون صفة للشكل
 بتقدير المتعارف اي مثل غير متعارف الشكل الاول كثر الوقوع في الكلام
 اي كلام الفصول كما لا يخفى على المستمع كاذب في الترتيب وان كان كل منها غير
 متعارف الشكل الثالث فهو ان يكون متعلق موضوع الصفوى موضوعا
 في الكبرى بالشروط المذكورة اي بشرط مثل الشرط المذكور وهو ان يكون موضوع
 الصفوى مخالفا لمحمول الكبرى ايضا اي كما في الثاني والاول مثل كل مساويا
 لب او كل ب ج فيكون النتيجة بعض مساويا ل ج اقام لازم النتيجة مقامها وال
 فالنتيجة بعض المساويا ل ج الا ما ذكر مثاله قولنا كل افراد الانسان ناطق و
 كل ان حيوان فبعض افراد الحيوان ناطق واما غير متعارف الشكل الرابع فهو ان يكون
 متعلق موضوع الصفوى محمول في الكبرى بالشروط المذكورة ايضا وهو ان يكون
 موضوع الصفوى مخالفا لموضوع الكبرى مثل كل مساويا و كل ب ج فيكون
 النتيجة بعض مساويا ل ج فيه ما مر من المسألة مثاله قولنا كل افراد ان حيوان

شرطان
 شرطان

حيوان وكل ناطق ان فبعض افراد الناطق حيوان لكن لم نعرف من العرف بالعين
 المهمة والتاء المتلثة بمعنى على وقوع الثالث في الكلام وان عرفت بان الوصلية
 على وقوع الرابع في الكلام فليد الاول ان يقال لكن عرفتنا على وقوع الرابع في الكلام
 فليد وان لم نعرف على وقوع الثالث فيه لكون مطابقا لما قرره في العربية فانهم
 قرروا ان ولو الوصلتين انما يستعملان فيما اذا كان تقيض مدخوليهما الاول في حكم
 قبلها وهو الجاهل ومنها ليس كذلك كما لا يخفى ولعله لذا قال في عتبة هنا فيه
 تامل من حيث العربية والشروط المعبرة والضروب الواقعة في المتعارف جارية
 في غير المتعارف اعلم ان القياس الغير المتعارف الواقع في كلامهم لا يتركب كبر امه
 من المحصولات بل انما يتركب من الشخصيات كما كان ان القياس كذلك وقد يتركب
 منها لكن ينتج في بعض ضروبه بعض الاشكال انما جاكليا وفي بعضها لا ينتج نتيجة
 كلية كما في الشكل الثاني كقولنا كل مؤمن شريف بالنسبة الى الكافر ولا يمتلي من
 الكفار بكافر فانه لا ينتج كلية ولا جريئة وغير ذلك هذا لا يخفى على المستمع التامل
 بالتأمل الثاقب وان خفي على المحجوب البليد وكذلك لم نعتبره وان وقع
 في كلامهم احبانا ولعله لما قررناه قال تامل في هذا المقام فانه من مزالقي
 الالف لم والمحمد الذي مبتدانا الختم والانسام والصلوة على حبيبته الذي
 اصطفيه الكرام

مقدمة في قياس غير متعارف
بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان القياس اما ان يذكر كلا مقدمتين او يطوى احدى مقدمتيه واما تركيب
من قياسين فان كان الاول فالظاهر وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون
مقدمته المذكورة شاملة لاحد طرفي المطلوب او لا وان كان الثاني فالظاهر انه يستثنى
لوانتج بسيط وان قيس مركب من قياسين احدهما قياس افتراضي وثانيهما
استثنائي وان كان الاول فلا يخلو من انه يكون شاملة لموضوع المطلوب
او لا فلو لم يكن فان كانت شاملة لموضوع المطر فاما المذكورة الظاهر في صفى و
الكبرى مطوية الا ان الكبرى المطوية لا يخلو من ان يكون شاملة على محمول المطر
او غير شاملة فالقياس بسيط على الاول ومركب على الثاني لكن الموضوع لا يخلو
من ان يكون موضوعا في تلك المقدمة المذكورة التي هو الصفى او محمول فيها
فان كان ذلك الموضوع موضوعا فيها فيكون احدهما وسط محمول فيها وكان
موضوعا فيها فيكون الكبرى المطوية كبرى الشكل الاول فقط لو كان المطر ايجابا
الا انما يجب ان تكون كلية وان كان سلبا فيجوز ان تكون كبرى الشكلين
وان كان ذلك الموضوع محمول فيها فيكون احدهما وسط موضوعا فيجوز ان
يكون الكبرى مطلعا وان كانت شاملة لمحمول المطلوب فالكبرى المذكورة
والصفى مطوية لكن ذلك المحمول ايضا لا يخلو من ان يكون محمول في المقدمة
المذكورة او موضوعا فيها فان كان ذلك محمول فيها فيكون احدهما وسط
موضوعا في الكبرى فيكون الصفى المطوية هو الثالث لو كان احدهما المذكور موضوعا
وصفى الاول لو كان المذكور محمولا وان كان موضوعا فيها فيكون احدهما
محمولا فيكون الصفى المطوية صفى الثاني لو كان احدهما المذكور محمولا في الصفى
ابضا وصفى الرابع لو كان موضوعا فيها هذا الترتيب انما يصح لو كان سلبا

سلبا هذا حاله لان في المركب من احتمالات تامل وتدبر ويعلم منه حاله في
المركب من الشطيات وينبغي ان يعلم جهتها انما يكون لكل شغل من الاشكال
متعارف كذلك لكل غير متعارف واما غير متعارف الاول فهو ان يكون متعلق بمحمول
الصفى موضوعا في الكبرى بشرط ان يكون محمول الصفى مخالفا لمحمول
الكبرى مثلا الفسا ولب وباج فيكون النتيجة الفسا وليم لا يقال في
حين صورة قياس المساواة لانا نقول هذا فنقول عن قولنا بشرط ان يكون
محمول الصفى مخالفا لمحمول الكبرى لانه لو قلنا الفسا ولب ولب مساو في
يكون صورة قياس المساواة فيتصور المقدمة اللاحقة بخلاف الغير المتعارف كما لا يخفى
على المنتبذ واما غير متعارف الشكل الثاني فهو ان يكون متعلق بمحمول الصفى محمولا
في الكبرى بالشروط المذكورة وهذا مثل غير متعارف الاول كقوله في الكلام واما غير
متعارف الثالث فهو ان يكون متعلق بموضوع الصفى موضوعا في الكبرى
بالشروط المذكورة ايضا مثلا كل مساو ب او كل ب ب فيكون النتيجة بعض مساو
ب واما غير متعارف الرابع فهو ان يكون متعلق بموضوع الصفى محمولا في الكبرى
بالشروط المذكورة ايضا مثلا كل مساو ب او كل ب ب فيكون النتيجة بعض مساو
لا يفرج لكن لم نغز على وقوع الثالث في الكلام وان غزنا على وقوع الرابع
في الكلام فليلا تامل في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام

بدن اولی بوفصله عون بس اسمیه
صمم جیبی مصطفی تصلیه تسلیم اوله
که موجباتی بلکه استریک ای کوزم
وصف محمولک ضرورتی که ربطی اوله
ربط دوام له اولورسه دائمه مطلقه در
وصف موضوع واریکن ربط دوام غرضیه
که محیا الفتن ضرورت سلب اوله امکان
فیه لادوامله مشروط مشروطه ضمه در
مطلقه مع لادوام وجود لادائمه در
بل ضرورت لادوامله وقت تعیین و فیه
جانبیندن مع ضرورت سلب اوله امکان خاص
تفصل فی بیان تفایض

اول ساطعتن ضروریه نقیض امکان
منتهی و طه عامه نه نقیضی حین ممکنه
یک نقیض جزوها و کلمات کلیه ده
آن موجها نه عکس استواری سهل اوله
اول بدی ممکنه لر دخی وجودیه لر
دائمتان منفک در دائمه کلیه به
عرفیه مشروطه خاصان در منفک
سلب جزان عرفیه مشروطه خاصان
موجبان دن هم ضروری دائمه عامان

جذبه مطلقه لادانته به خاصه لمر
ممکنایک حال انعکاس و معلوم کل
فی بیان عکس

اولیک نقیضی ثانی فاشند نقیضی
مذہبی متقدمینک دخی متاخرینک
کیفید اصله مخالف صدق و املق منطبق
لیکه موجبہ لرید رسالہ لری کبی
عکس متاخرین صوب اولہ کرای پس
منفک در اثمان کلیہ دائمہ یہ
خاصتان عرفیہ لادائمہ فی البعضہ
یا لیکود خاصتان عرفیہ خاصہ یہ
خاصہ لرحیثہ مطلقہ لادائمہ یہ
جزئیہ یا کہ کلیہ اولو لرسالہ

طوب
فقدت حرله ناظم چونکه تقیید ایلی
وقتیته منشئه ضروره وقتنا ما اوله
ممکنه دائمه وقتنا ماضیه سلب اوله
سلب ضروره بحسب الوصف اوله حکمته
بالفعل فی بعض اوقات وصف مبریده
مطلقه وقتیته انده بالفعل وقت معین
میه

مطلقه
مطلقه
متصله
النفیض

فیلوب اول صدق ایضا بقین بلانی
تاشک فیض اول عین تانی اولک
حکم عکس سلفه مستویله منفق
دخی سالبه لریدر موجبه لری کبی
بولوی بیتن قیل از بر سهل اوله سر
خامتان عرفیه عامه کلیه به
موقضایا موجبه کلیه اولوایه
ترا اولور راسه قضایا موجبه جرنیه
وقتیه وجودیه لمطلقة عامه به
بوندک غیرای دکله انعکاسی رتبه

میکند و قیته وقتی ضروری سلب اوله
قیته مطلق ضرورت وقت معاده اوله
ن مخالف اول قضیه چنینه ممکنه
لم انده اول قضیه حین مطلقه بود
طلاق نشده است بالفعل غیر معنی

سنة ٢٠٠٠ رسالة ابراهيم القفينة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على عباده الذين اصطفى وبعد فهذه التطوير الممدودة للفضيلة

واجزائها مستقلة على مقدمة ومقصود وخاتمة المقدمة لان المذكور هنا شيئا
 يتوقف عليها الحق من المباحث اللاحقة كما او بعضا وتكون في الجملة وقته المحقق الزباني
 المدقق التفتازاني بما له انتفاع المقصود سواء توقف عليه الحق او لا وقال الفاضل
 العيصام في حاشيته الخطيبية يكون وجوب التقديم لما الرفع واعانة في معرفة الحق
 الوجود مطلقا خارجيا او ذهنيا عند تثبيته الوجود الخارجي هو الوجود الحاصل
 الذي مصدره التنازل ومقتضى الاحكام والوجود الذي هو الوجود الظلي الذي
 لا يكون كذلك فالوجود في النفس فقط لكن اختلفوا في ذلك هل هو ما هيته
 الاشياء لا يشترطها المغايرة لها واستدلوا عليه باننا تصور امور الوجودها
 في الخارج ونحكم عليها بالاحكام الثبوتية يجب ان يكون موجودا لان ثبوت
 المصفة الشيء في ثبوت ذلك الشيء فاذا ثبت في الاعيان فهو في الازدهان
 فثبتت ان تلك الاشياء انفسها ثابتة في الذهن والقانون بالشئ يستدلوا على
 مطلوبهم بانه لو كان حاصل في الذهن ما هيته الاشياء لازم ان يكون الذهن
 حارا باردا معا عند حصول الحرارة والبرودة فيه وكذلك يلزم ان يكون تنفيها
 ومعوقا عند حصول الاستقامة والاهو جاج فيه وايضا حصول حقيقة
 الجبل والسماء مع عظمها في ذهننا غير معقول فوجب ان يكون حاصل في الذهن
 علما بما هو مثله ورده المحققون بانه حاصل في الذهن هو نفس تلك الاشياء
 لكن الانوار المترتبة على تلك الاشياء انما ترتب عليها اذا كانت موجودة في
 الاعيان كذا قدره بعض المحققين منحصرا بالاستفراء على مقولات عشرة التي
 واحد جواهر وباقيةها اغراض منها الكيف وهو الذي لا يقبل قسمة ولا نسبة

الاشياء والامور الخارجية والداخلية

خلاق لم يزل اسميه بقاء ابد رز
 انواع ادله سهل اوله ساكه دير سكه
 تصور اطرافه في جرمه كافي اوله
 ادراك حصيل اوله اكانت حده
 من غير فكر انتقال كبولنه حديه
 ذهنه حاضر وسط سبيله اوله حكم
 مقدمات مشهورون مؤلف اوله
 من شخص معتقد ياك اوله مظنونه
 انذرت لف منبسطه بانسبط اوله
 مغالطه يا اوله مركب كاذبه دن

ابواب منطق طهوز در عندهم وقعه
 صناعات الخش مع اف امها الاعمه
 برهان جدل خطابه مشهوره

الوجود الذهني والوجود الخارجي
 المفعولات العشرة اجزاء الفضية اربعة عند المناظرين النسبة الحكمية والوقوع والاداء
 وثلاثة عند المتفكرين والحكم بصفة المحل عند القدام وصفة النسبة عند المتأخرين
 واثنان ان صورتي الشكل والوحد ليستا بفضيتين النسبة الحكمية نسبة تقييدية او خبرية
 وهدى بغاير لما في الشريعة التصديق
 حصل الحكم بين المقدم والتالي او في التالي وحده

بسم الله الرحمن الرحيم

واقف بها اوجه احدها المحسوسات باحدى كواس الظاهرة كاللون والاصوات والكروف
 والطعوم والروائح والحرارة والبرودة وتاثيرها الكيفيات النفسانية وتسمى مع الرسوخ
 ملكة كالخلاق حميدة او ذميمة وبدونه حال كالغضب والسهوة ولها انواع فمنها الكيفية
 والادراك وهو غيبي وظهره وحضوره للشيء عند العقل بحقيقة او بصورة المستزعة وانما
 الادراك احساس وتخييل وتوهم وتعقل ومنها الارادة والقدرة والجمود واللذة والالم
 والصحة والمرض وتاثيرها الكيفيات المنخفضة بالكميات كالاستقامة والاشياء والفردية
 والزوجة واربعا الكيفيات الاستعدادية وهي استعداد شديد على ان يفعل كما
 لمراضية اوله فعل كالمصاحبة والفعل الذي هو تاثيره في شئ ما دام سالكا ولافعال
 الذي هو تاثيره كذلك واما ان لم يكن بل كان الحصول بعد الاستعداد فيكون كذا او
 مثلا والاضافة التي هي النسبة المتكررة يعني انه نسبة معقولة بالقياس الى النسبة
 اخرى معقولة بالقياس الى الاولى ولم يتوضعا في المقولات لعدم تعلق حاجة
 من المباحث الانية مثلها الامور النسبية هي ما هي الكم والكيف من الاعراض
 ما عند الارز ويستتبي ايضا بالكون ليس بوجوده في الخارج عند المتكلمين من ادلتهم
 لزوم التسلسل اما اوله لانه لا بد له من نسبة الى محله التي تقدم بها وذلك النسبة
 موجودة على التقديرين وينقل الكلام اليها بان هذه النسبة لها محل فلهذا وجوده
 وهلم جرا واما ثانيا فلان لوجودها اليها نسبة هي انصافها بالوجودية وهذه
 النسبة موجودة ايضا فلو وجودها نسبة ثانية وهكذا الى ان لا ينتهي خلافا لضرار
 من قدام المتكلمين فانه لما رأى قوة الحاجة على وجودها حكم بوجودها والقرم
 التسلسل ومن ثمة اثبت اعراضا غير متناهية يقوم بعضها ببعض وموجود عند
 الحكماء مطلقا فانهم قالوا الوجود بعض النسب في خارج كالاضافات المنخفضة مثل
 الفوقية للسماء وبعضها ليست بوجوده فيه بل في الذهن كالاضافات التي لا تحقق

لا تحقق لها في خارج بل بغيرها العقل عند ملاحظة امرين كالانقسام والتأخر في
 اجزاء الزمان وان اجزاء الماهية المكنية اما وجودية باسرها واما المكنية انما لانه
 انما ان يكون كلها حقيقة غير اضافية كوحدة العشرة والان ان المركب من ارجاء
 واحد على راي او اضافية كالاقرب فانه مركب من الغرب والزيادة او من جهة
 منها كسر المركب فانه مركب من الجسم المخصوص ومن اضافية الى المركب او بعضها
 وجودية وبعضها عدمية كالاول فانه مركب من كونه مبدءا للغير ومن انه لا مبدءا
 له واما كون جميعها في شريف قدس سره حكم بعدم معقولية بناء على ان العدم لا يحوز
 ما لم يضاف الى شئ من الموجودات وان الماهية الحقيقية يجب ان يكون جميع اجزائها
 موجودة في خارج وهو المناسب وان لم يوجد في غير عانهم بخلاف الاعتبارية
 قال صاحب المواقف بعبد هذا البيان اعلم ان هذه الانقسام انما هي في الماهية
 على الاطلاق حقيقة او اعتبارية واما اذا اعتبر الحقيقة فاجزا ولا تكون ان
 موجودة قال العلامة الشريف قدس سره في شرحه فيكون وجودية قطعا فلا تنافي
 فيها التقسيم باعتبار الوجودية والعدمية لا باعتبار الحقيقة والاضافية اذا لم
 يجعل من الموجودات الخارجية انتهى والشيء المركب ان اوجب تاليفه امران على
 مجموع اجزائه فله صورة عارضة لها تابعة لتاليفها كالسرير فان له هيئة عارضة لمفرداته
 والشيء هو تلك الاجزاء المعروضة والاي وان لم يوجب ذلك المذكور فلا يكون له
 هيئة كهيئة العشرة لانه لم يحصل له كيفية زائدة على المفردات وان كان غير كل واحد
 وان امكن ذلك بحسب التعقل بل يكون عين مفرداته لانه لا صورة تعينه هناك لاجزائه
 ولا قيد وان الاجزاء اما مقومة للشيء وهذه لا تكون الا ذاتية ويلزم من انتفاءها
 انتفاء الشيء لانها داخلية في قوامه حقيقة وهذه هي التي اختلف بانها هل هي عين
 الكل او غيره او عينه ولا غيره اوله يكون مقومة له وهذه تكون عرضية فلا يلزم

ما هو المفهوم من تقرير البعض ايضا وانت تعلم ممسوق ان التقاير الاعتباري لا اعتداد
 باعتبار ما لم يتبع داع يقضي الوطرب هذا وقال ابو الفتح ما حاصله انه ان كان
 تعلق الادراك الذاواني مع بقائه الادراك الغير الذاواني الذي هو الشك بان يضم
 الادراك الذاواني مع غير الذاواني فيلزم اجتماع الشك مع التصديق وهو بطل
 وان لم يكن ذلك التعلق مع المذكور بل بذكره فثبتت المطم من عدم النسبة الكمية في
 القضية اقول ولما ذكر عند مذهب المنفذين حقا عند المحققين مع شتمها تداول
 مذهب المتأخرين في الالسنه في الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع صفة المحمول بمعنى
 اتحاد المحمول والموضوع وعدمه عند القدماء و صفة للنسبة بمعنى اتحاد المحمول
 مع الموضوع بمعنى المطابقة لما في نفس الامر وعدمها عند المتأخرين ولما ينبغي
 ان يعلم هذا ان المتأخرين كما خالفوا القدماء في اثبات النسبة التي هي مورد الحكم
 كذا كسبحا كفون في كون الحكم اي الوقوع واللاوقوع صفة للنسبة بين بين مقبلا
 صحتها باتحاد المحمول مع الموضوع بمعنى المطابقة لما في نفس الامر وعدمها فانها عند
 القدماء وصفان للمحمول بمعنى اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم الاتحاد معه فعلى
 الاول معنى زيد قائم اتحاد القائم مع زيد مطابق لما في نفس الامر مثلا وعلى الثاني
 ان مفهوم القائم متحد مع زيد ولا يخفى ما يرد على المتأخرين ومن ثم قيل الربيع
 الى الوجدان ان لا يجد بعد تصور الطرفين النسبة الاتحاد اي اتحاد المحمول مع الموضوع
 وعدمه على وجه الازمان ورد بمخالفة تخفيفهم من توقف التصديق على تصور النسبة
 ايضا واجيب بلزومه تصور الطرفين وحذف المضاف وانت تعلم انهم الردم ما لم يعلم
 ثبوت ذلك متفقا بين الفريقين ولا الجواب في ذاته لانه وقوع فيها حرب عنه
 ان ان يفرق بين اللازم والالتزام والوقوع انما هو في الالتزام لكن لا يخفى ما فيه
 وبه يعلم حال حذف المضاف ثم ان اعتبار الاجزاء ثلثة اذ اربعة منظورة فيه لانه

لان القضية علم والاجزاء معلومات والمذهب ان العلم ليس بعين للمعلوم كما يقتضي
 مذهب اللاحقين ان التصديق عن التصورات الثلث مع الحكم كان القضية كذلك
 ومن ثم قيل ان التصديق والقضية والسنة والقانون والمقدمة الفاظ مترادفات
 كلها عبارة عن العلوم لا المعلومات ولا يذهب عليك انه يدفع بما حقق به بعض الفقيهين
 على كون القضية تلك المدركات فقط لا الادراك بها منها ان المدركات المذكورة
 هو المدلول المتبادر في الذهن من القضية المملوطة ومنها انه اذا قيل علمت هذه
 القضية يعنون به المدركات لا العلم بها ومنها انهم بوصفها العقولة والخيال
 القضية الصدق والكذب مع عدم احتمال لها المدركات فربما انه ان اريد بها التحقق
 وعدمه فالمدر ك بوصفها وان اريد المطابقة لما في نفس الامر وعدمها جاز
 الوصف بها بمعنى ان المدر ك من حيث هو مدر ك اما مطابق له من حيث نفسه اول
 واخر ان صورتي الشك والوهم ليستا بقضية بل من قبيل التصورات كالانثبات
 فانه لا يوجد القضية بمجرد النسبة الكمية بل يتوقف على الحكم لكن صل النسبة بها
 تقييدية او خبرية المفهوم من كلام الشريف انها خبرية لم يرد عليها احد طرفيها بعينه
 لعل انه مبني على القول اللاحق وبه يظهر فدمذهب من ذهب الى انها قضيتان
 بناء على كونها من باب التصديق لانه كلما وجد التصديق وجد القضية حتى قيل
 يسمى كل تصديق قضية فان التصديق لا يجتمع مع ارادة احد طرفي جزاءا
 وقيل انه توهم ناش من باب اتهام العكس للقضية التي هي انه كلما كان التصديق
 حاصل فالنسبة الكمية حاصلة وفي ايراد هذا القول بقصد نوع رد لما سئوهم على ما
 سبق من انه بنوهم عدم كون النزاع بين الفريقين كلياً جارياً في جميع المواد لانه
 في هذين الصورتين الاجزاء ثلثة مع كونها قضية وان حكم المتأخرين ليس بجلي
 لانهم لا يقولون به فيها وان المتأخرين كيف يكون برمع انهم يقولون بالثلاثة فيها

واما احتمال

وما الداعي تخصيص بعض القضايا به دون بعض وحى الى النسبة الحكمية عند مبيتها وحسم
 المتأخرون صلح الى نسبة تفيدية او امانة خبرية كما قولان اما التفيدية فلم نقف
 على بيان صريح منهم على ذلك لكن المفهوم من كلام بعض النجاشي والمجيبين انه
 لو كان النسبة خبرية لكفى ادراكها في الحكم بمعنى الاتباع ولم ينجح الى ادراكها في آخر
 وايضا لا يخلو من اربابهم نخصيل كالحاصل وانه لا احتياج الى اعتبار شي زائد على النسبة
 فيما هو الحق هنا وانه لو كان خبرية للزم التسلسل في القضايا التي تستعملها قضية
 واحدة واما الخبرية فقد صرح الشريف قدس سره في حاشيته بالخبرية يكون النسبة الحكمية
 في النسبة الخبرية الثبوتية كما يميل اليه تقريره في مواضع متعددة من حاشيته وقال
 بعض الفضلاء في حاشيته على ذلك كالتبعية والتفيدية واستدل بالاعلى الخبرية
 ما حاصله انه لو لم يكن النسبة هي التامة الخبرية لم يصح اتفاق الحكماء على كون تصور
 النسبة الحكمية شرطاً لحصول الحكم لانه ما لم يحصل صورة تلك النسبة في الذهن لم
 يمكن الادعاءات التي هي من ضرورات الحكم وهذا اذا كان يمكن ان يوجد به
 التفيدية اذ يمكن لنا بعد تصور الطرفين تصور النسبة التامة الخبرية بينهما بل
 ادعاءات تتم مع الادعاءات ولا يخفى عليك انه ان اريد بالنسبة الخبرية هنا بما
 هو مقابل للحكم بمعنى الوقوع فلا يتم بطرأت التالى لانه كيف تصور الاتفاق بين
 الحكماء مع أنهم انكروا وان اريد بها الوقوع بطريق من التوصل كما يدعى
 سياق الدليل المسوق عليه فمع كونه تكافؤاً لانهم التفيدية اذ المطالبين ما هو
 اللازم من الدليل وانه لم لا يجوز ان يحصل الادعاءات بمجرد مطلق النسبة خبرية
 خبرية او تفيدية وانه كما يمكن تصور النسبة الخبرية بعد تصور الطرفين بل ادعاءات
 تتم مع الادعاءات بل احتياج الى التفيدية فيمكن التصور التفيدية بل ادعاءات
 تتم مع ادعاءات بل احتياج الى التامة الخبرية ودعوى تخصيص الحكم وقد عرفت ان المذكور

النسبة

ان المذكور لا يكون دليلاً عليه كما كان اتحادهما في الموجبة والسالبة هي الثبوتية
 فيها واختلافها فيها قولين وفي التعبير إشارة الى نوع ارتباط بين هذا القول و
 السابق والاول ما ذهب اليه الفاضل العصام وابو الفتح والمجيب الى المواد
 واستدل عليه بانها لو كان مختلفاً فيها لما يفيد النسبة السالبة الثبوت بل تفيد
 اثباته بل عليه انه يجوز ان يكون السالب في النسبة فيدل للقرن والسلب لا غير
 لا يرد عليه بل على النسبة والحاصل فليكن مثل القضية السالبة المعدولة واما
 لزوم كون جميع السالبة معدولة فامر حين يظهر بالتأمل وايضاً لا يتم ذلك في النسبة
 الالهامية والتفصيلية ليس مرادة في القضية على ما عرفت وتقرر في محله ولا
 يبعد ايضا ان يقال يجوز ان يكون زوال السلب الاول شرطاً لورود السلب
 الثاني لصيانة القاعدة وضرورة داعية والثاني ما اشار اليه السيد الشريف
 وصرحه المحشي داود ووجهه يكون النسبة خبرية لا تفيدية غير ملحوظة تفصيل لكن
 انت بما التفتي قبل تقدّر ان تعرف ما فيه والعبارة المشهورة في تغيير النسبة الحكمية
 بان النسبة واقعة او ليست بواقعة يؤيد الثاني وقد تعبر على الاول بان النسبة
 بين الطرفين بالثبوت او بالاثبات ثم يحمل عليه بالوقوع او باللا وقوع كما تعبر
 على الثاني بالمدكور وهذا تفصيلها واما الالهامية التي هو المق في القضية فلم نجد له
 نصراً بلفظ مستقل معبراً لعله من الاشياء التي تعبر في العقل ولم يوجد باذنه
 لفظ دال عليه بل ان غير معتبر بل ان كان يقال مثلاً فيما نحن فيه بان الحكم هو ذلك
 المجل كما او في الية عبارة بعض المدققين وقد سبق الى الخطأ ان كونها مختلفة في
 الموجبة والسالبة عند كونها ملحوظة تفصيلاً واتحاداً فيها عند الالهام
 مطلقاً وكذا ان النسبة الملحوظة اجمالاً تفيدية دائماً وتفصيل يكون تفيدية خبرية
 تامة مع كون الاصل فيه خبرية ايضا وهذه النسبة المستماة بالنسبة الحكمية في القضية

وذكر ان الثبوت في التفيدية خبري
 لا فصدى لفظ لفظ الحكم السابق
 فيصير
 غير انه يفهم انها هي الموضوع في
 بواقعة مستقلة
 ان يكتفى بالاتفاق هو الذي لا يكتفى
 الجدل

المحملة بغير لما في النسبة الحكمية الواقعة في الشرطية لان النسبة الحكمية في المحلينة :
 نبوت امر لا مر مثله في الشرطية نبوت امر عند آخره وما وافقا وهو المشهور او
 اطلاقا في التحقيق والتنا في بين امرين عندا ووافقا واطلاقا بخلاف الحكم
 اي الوقوع واللاقوع فانه لا يتركب منها لانه يغير في الشرطية ايضا بوقوع اتصال
 تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى ولا وقوع في كمال الاتصال بل وما وافقا مطلقا
 او وقوع منافاة بتحقيق قضية بتحقيق قضية اخرى ولا وقوع تلك المناقاة عندا
 او اتفاقا او مطلقا واما عند منكري النسبة فالحكم نفس الاتصال في المنفصلة
 بمعنى تحقق قضية عند تحقق قضية اخرى ايقاعا وانتماعا ونفس الاتصال
 في المنفصلة بمعنى انفكاك تحقق قضية عن تحقق قضية اخرى ايقاعا وانتماعا على
 كان الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي او في التالي وحده فالاول مذهب
 الميزانيين وقيل الثاني لاحل العربية قال بعض الفضلاء ان معنى الشرط هو حكمكم
 باستلام الشرط ولزوم الجزاء له عند المناطقة وحاصل هو كذلك عند اصل العربية
 ام لا فذهب بعض الى الثاني وان معنى الشرطية هو الحكم المحل في الجزاء الشرط
 فيدل له كالحال والظرف وهو الذي ذهب اليه الشكاكي واغتربه التفاتراني
 ومنشئ اليه الفخاري في فصول البديع وذهب آخرون الى الاول وانه لا خلاف
 بينهم فيه ولا اختلاف واما حفظة المناطقة هم عيسى ما اختاره اهل العربية
 وهو الذي يدل عليه كلام النخاعة في كلام المجازات انها سببية الاول للتالي
 وسببية التالي من الاول ودل عليه كلام ابن الحاجب في اصوله في اوائل
 بحث الخبر وقد نطقت له التفاتراني في شرحه في اتحاد بنسبة شعبة وهو الذي
 حققه الشريف العلامة انتهى كثر عن الامام الشكاكي انه في علم الشرطية لال
 الذي عند جزء من المساعي ان اللاتبات في الشرطية هو كون الانصاف قائما والنفي

في قوله الشرطية
 من حيث ان الشرطية
 هي التي لا ينفك عنها
 الجزاء الشرطية
 هي التي لا ينفك عنها
 الجزاء الشرطية

والنفي فيه سلب الانصاف لعل هذا حمل ابو الفتح كلام الشكاكي على الظاهري
 وقال انه لا ينبغي ان يقول عليه وفي وجود القضية عند وجود جميع الاجزاء
 بناء على ان ما يوجب جميع اجزائه هو موجود منع وهو انه وان كان الاجزاء
 الاربعة او الثلاثة عين القضية ذاتا ومصداق لكن مفهوم القضية عارضة
 على تلك المعلومات بشرط تعلق الابقاع والانتزاع ان تعلق فيكون قضية
 والذات قال بعض الاجزاء وان كانت الذات المعلومة بالذات وبشرط كونه
 اجزاء للقضية ولو بالوض وبالشروط وبوزان يكون وجود الشرط ضروريا للوجود
 مجموع الاجزاء او رده اليه بلزوم مجموعية القضية واجزائه لانه ينبغي
 ان يكون الخارج شرطا للعينية وردد عدم المراد من العينية ما هو سبب المفهوم
 والذات بل بسبب الحمل والاتحاد في المصداق لان ما يتحقق وجوده وذاته
 عند تحقق جميع اجزائه هو على الاتحاد والعينية بحسب الماهية والمفهوم كما يقال
 الانسان هو الحيوان الناطق واما في الاتحاد بحسب الحمل فليجب تحققه عند تحقق الاجزاء
 لانه يجوز ان يكون المحمول من عوارض الذات كحل الكتابة على زيد وان تحقق عند كون
 المحمول تمام ماهية الذات والحل منظوريا اما الجواب فدان الذات المعلومة
 اما اعتبر تركيبها فكونها مركبا اما ان يكون تعلق الابقاع اولا والاول ط والثاني
 اما ان يعتبر التركيب نشي غير الابقاع او نفي وايضا كان مع كونه تكلفا وحكما بلزم
 تحصيل كاحصل بعد تعلق الابقاع او يلزم عدم الاحتياج الى تعلق الابقاع واما
 الابراد فلانه يجوز ان يكون بناءه على مذهب الانتزاع في جواز المجعولية والى
 لا سيما مركبة ممكنة على ان المجعولية وعدها انما يكون بعد وجود الماهية ووجود
 ماهية القضية انما يكون بعد تعلق الابقاع فيجوز ان يكون ذلك الخارج من قبيل
 العملة الشارة واما الورد فلانه بعد سبب كون عدم القضية مفهوما بالذات

في قوله الشرطية
 من حيث ان الشرطية
 هي التي لا ينفك عنها
 الجزاء الشرطية
 هي التي لا ينفك عنها
 الجزاء الشرطية

جميع

الاجزاء مع عدم ملائمة عنوان التقسيم اياه لانهم كونه من العوارض المحولة لجواز
 كونها ذاتيا للفضية وامضى بعض الفضل على ان كون تلك الاجزاء اجزا للفضية
 بمعنى انها اجزاء لا يصدق عليها انها فضية بشرط ما وعندها يختلف ذلك الشرط
 من تلك الاجزاء بخلاف كون جميع تلك الاجزاء فضية اقول وبالله التوفيق
 انه اذا لم يؤخذ ولم يعتبر هذه الاربعة بل انقيت على حالها ان امكن فلا كلام في عدم
 كونها فضية واما اذا اخذت واعتبرت لشيء الاخير بل الرابع منها لا يفتك مفهوم
 الفضية عنها والحاصل ان اعتبار الجزء الرابع مع البواقي اما لا يعلم وجوده او يوجد
 الفضية لانه لا يوجد في العقل بخلاف الموضوع والمجمل منها مثلا فانها قد
 يوجد في غير العقل وانه ما لم يتعلق بشئ ادرك لا يوجد في العقل وعندئذ
 الادراك به فلا شبهة في وجود الفضية وان لم تدفع الاتفاق بمنزلة الاجتماع
 على وجود الصورة للفضية وقد تقرر في المقدمة ان كون الصورة المركب موجودا دائما
 بايجاد التالى كما اذا على مجموع الاجزاء **شبه** الفضية تقتضي كونها من الحقيقة
 الاعتبارية كون الشبهة معدوما في الخارج واما عند كونها موجودة في ذات
 كان الفضية حضيضية او ذهنية فكذا وان كانت خارجية فمن الموجودات الخارجة
 على ما اقتضاه قاعدتهم على ما عرف في المقدمة **الحاتمة** في ان التصديق هل
 نفس الحكم او مجموع المركب منه ومن تصورات الاطراف والادراك المتعارف
 للحكم اقول الاول وهو كون التصديق نفس الحكم الذي يعبر عنه بالابتناع والانتزاع
 الحاصل عن العلم بالمعلوم الاخير الذي هو حكم بمعنى الوقوع واللا وقوع
 فالحكم الاول من قسم العلم ونفس التصديق والثاني من قسم المعلوم وجزء
 الفضية من قسم العلم عند الاول وهم الحكماء وهو من مقولة الكيف لانه اذا عرفت
 وقبول النسبة الحكمية وقيل انما هو الخفي فيه والثاني وهو كونه مجموع المركب

المركب منه ومن تصورات **ثلاثة** هي النسبة الحكمية وتصور طرفيها اي طرفي النسبة
 يعني تصور الموضوع والمجمل من جهة الامام ومن تبعه وهو من مقولة
 الفعل لانه من افعال النفس كما يدل على العبارات التي يعبر بها عنه كالاسناد والاكاب
 والابتناع والسلب والانتزاع **وهو عليه** بانها تغيرات لغوية تجري الى ان لا يفتك اليه
 لانهم لا يفرقون بين الفعل والقبول ووجه الاول باختصاص الامتياز التام عن التصور
 المقابل له ووجه الثاني باختصاص احكام التصديق من طرق الاكتساب بالجمعة
 مثلا وعدم تعلق غرض من التصديق فيما عدا الحكم فلا فائدة في اعتبارها في التصديق
 والثالث ما قال المحقق **التعريف** في شرح المولف مثلا هو كونه الادراك المتعارف للحكم
 بمعنى الابتناع والانتزاع كما يقتضيه عبارة عبارة المتأخرين منهم صاحب المواقف
 والمطالع والمطالع والطولع بل التسمية ووجه الفاضل كسر الائمة الاصفها في عنه
 بانه ادراك بحقيقة الحكم ثم بين بانه ان اريد من اللغوي ما هو اقول بالذات يكون التصديق
 ادراك النسبة الحكمية فقط وان اريد ما هو اعم منه وخمسة هاتان وبالو من جهة
 يكون التصديق ادراك مجموع النسبة الحكمية والطرفين فالعلامة الكبرى في كاشفة الكبرى
 انما عبرة به مع ان مقتضى تعبيرهم هو كونه ادراكا مجامعا للحكم متعارفا لانه لا ينتقض
 بكل واحد من تصور الطرفين والنسبة يعني ان تصور المحكوم عليه ادراك مجامع الحكم
 فيلزم ان يكون تصديقا وكذا تصور المحكوم به تصديقا اخر وتصور النسبة ثالثا ومجموع
 رابعا وكذا تصور اثنين منها خامس فبغير نفي عدد التصديقات في مثال الان لا بد من كونه
 الى سبعة وبعدم تناول التصديق بهذا المعنى ينبغي من مذهبي الحكماء والامام اصيلا
 وجه عدم الانتفاض انما بحقيقة الحكم انما هو مجموع تصورات الثلث بشرط كونه موضوعا
 للحكم ولحقوقا به لاكل واحد ولا اثنين منها ثم منع هذا العلامة من المحصر في ثمانية كاشفة
 بموجب الحكم اي النسبة او لا وبالذات ويلزم كون التصديق هو ذلك النسبة وحدها

٢ وجمع التعبير في حاشية مختصر الاصول في حيث قاله العلوم وكذا وما قيل من ان المقادير فاصطلاح جديد لم يعرف له
 مستند عقل ولا نقل والمفهوم من اطلاقه كفاية مطلق السند سندا اوليا وعدم كجواز قطعا تأمل به
 ٥ هذا المطلق اما ان يكون ابتداء او بعد جعله اسما للعلم كما في اللفظ فعلى ان لا يكون حقيقة بمعنى ان التصديق
 يصدق عليها على من ذهب او على جزئها على اخر او على اكثر اجزاها وعلى الثاني بما من قبيل اطلاق اسم العلم على العلوم
 على اخره اطلاق اسم العلم بالاجزاء على الكل على من ذهب والجزء على الكل على الآخر
 وليس كذلك عليه انه انما يتم اذا كان النسبة تامة كما سبق وانما اذا كانت تقيدية
 فلا يحصل الحكم بادرها بلا واسطة واورد على هذا المذهب ايضا بانه مع كونه
 اخرج تعريف عن المنبأ منه مع عدم قرينة ان اراد بلحوق الحكم وعروضه له عروض
 العارض لمعروضه فلا شك ان الحكم وكذا سائر الادراكات عارضة للنفس الناطقة اذ هي
 محلها كما تقرر في الحكمة وان اراد به تعلق الحكم به لتعلق العلم بمعلومه فلا شبهة انه
 لا يتعلق بالحكم بادر النسبة ولا بادر المجموع بل انما يتعلق بالمدرك كالتجرب بانه اراد
 بعدية بل واسطة وهذا ليس لا مجموع الادراك الثلاثة وكون ادراك النسبة كذلك
 قد عرفت سابقا هذا ونقل عن بعض الافاضل ان هذه المركبات الست لا وجود
 لها اصلا لا بحسب الاصطلاح ولا بحسب غيره ولا يجوز نقض التوفيق بالامور
 الفرضية او رد حكمه بالوجود الاعتباري اذ لكل احد ان يعتبر تركيب الحكم الموجود
 في الذهن مع كل من تلك الست كمن هذا انما يتم اذا كانت الماهية اعتبارية اما
 اذا كانت حقيقية فلا تأمل فكانه ما اصطلاح عليه بانه هو المذهب المستحدث
 وهو الذي عبروا عنه بمجموع النصوص الثلاث من حيث انه ملحق بالحكم وموضوع
 له وفي حاشية المطالع انه وان لم يكن في الاصطلاح مشتقة هذا اذا لم يكن مانع
 من جهة العويبة لكنه كونه اثبات مذهب جديد يستند مستند بعيد جدا للفرق
 بين المذاهب الثلاثة هو ان الحكم نفس التصديق على الاول وجزءه على الثاني وخارج
 عنه على الثالث وان سميت قلت التصديق اسم لنفس الحكم فقط او مع الثلاثة
 او نفس الثلاثة وقد يطلق التصديق على المصدق به يعني على المجموع المركب من
 الطرفين والنسبة والوقوع واللاوقوع كالفضية مع يكون من قبيل المعلوم
 ككون الاول من قبيل العلم كحده على التمام وعلى نسبة السهام من يضاعف
 العباد محمد بن مصطفى الخادمي عنده يعطوه وكرمه في غرة شوال المكرم سنة

سنة تسع وخمسين بعد الف ومائة سنة

مقدمة رسالة ابراهيم القيسية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة الوجود مطلقا منحصرا على مفعولات عشرة منها الكيفية والفعل والانفعال
 والاضافة الامور النسبية ما عدلها لا يثبت بوجوده خلافا للضرار ووجود
 عند الحكماء مطلقا وان اجزاء الماهية المركبة اما وجودية باسرها او بعضها عندية
 كالاول وان الماهية الحقيقية يجب ان يكون جميع اجزائها موجودة في الخارج بخلاف
 الاعتبارية والشيئي المركب ان اوجب تاليه اذ اذ على مجموع اجزائه فله صورة
 عارضة طارئة لا تلبس بها والشيء هو تلك الاجزاء المعروضة والافلا يكون له هيئته
 بل عين مفرداته وان الاجزاء اما مقومة للشيئي او لا الاول حقيقة والثاني
 عرضية **المقصود** القضية من المركبة واجزاءها اربعة عند المتأخرين المتوسعة و
 المحمول والنسبة الحكمية والوقوع واللاوقوع وثلاثة عند المتقدمين لانكارهم
 النسبة الحكمية والحكم صفة المحمول عند القدماء والنسبة عند المتأخرين والحق
 ان صورتي الشكل والوصف ليستا بقضية وهي عند مبتدئها صلي نسبة تقيدية
 او خبرية بهما فolan وبه في الحملية بغاير لما في الطبيعة بخلاف الحكم صلي كما
 بين المتقدم والتالي وفي التالي وحده فالاول مذهب الميزانيين وقيل الثاني

المستعار المستعار له
المستعار المستعار له
المستعار المستعار له
المستعار المستعار له

لاصل العربية وفي وجود القضية عند وجود جميع الاجزاء منع التمام
التصديق نفس الحكم عند الواصل ومجموع المركب منه ومن نصوص ثلثه عند
الامام ^{والا} المستعار للحكم كما يقتضيه عبارة المناظرين وفي حاشية الطالع
انه وان لم يكن في الاصطلاح ساقية لكنه كونه اثباته من ذهب جدي بلا سند
مقدمه بعيد جدا سم

عصام على الاستعارة

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد المفتقر الى الطواف زينة خفية عصام الدين بن محمد حقها مغفرة الجبيلة
ان احسن ما يزاويه النعم الوقتية ويدفع به البلية في البكة والعنة ^{لله} لاهب
العطية اي كل عطية او العطية الموهوبة التي نزلت فيها التورق بمناسب فقرنا
الحمد والصلوة شدة تناسب ولا يخرج الحمد عن ان يكون على التكملة على النعمة الواصلة
الى التكرار لان كل ما ذهب لثبنا من العطايا فهو يعم مسلمي البرايا والصلوة على
خير البرية اي جميع البرايا والبرية الموهوبة التي عهد تفضيل النبي عليه السلام من
الانس والجن والملائكة اذ ما عداها خارج عن ان يكون له في تفضيل
الانتظام وعلى انه اي اتباعه اذ هي احد معاني الال في يلزم على المسطر لاهل
بل فيه ابراهام حسن لا يخفى على ارباب الكمال له قال وعلى العلية كان احسن
سبكا وعلى منزلة عند اصحاب الرواية ذوى النفوس الزكية اي المغلوبة قال الله تعالى
قد افلح من زكيا وزكاه النفس يستلزم زكاء العقل طر بالطريق الاولى ^{اتما بعد}
اتما حده لجد التاكيد لتفصيل المجل مع التاكيد والاول ايضا مما اثبتته الرضى
وان كان المشهور هو الثاني ومن قصر نظره على الفصدة الثاني فقد صار غائبا

حاشيا بتكلمات لا تجد لها عانيا فان معاني الاستعارات اراد الاستعارة المعهجة
والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية واراد بقوله وما يتعلق بها اف
تلك المعاني وقراستها كما يفصح عنه عبارته فيما بعد ولا ينبغي ان المعاني للفظ الاستعارة
للاستعارات فلا وجه للجمع وان لم يكن للاستعارة بالكناية اقسام وان لم يتحقق
الافرنية الاستعارة بالكناية فتأمل قد ذكرت في الكتب مفصلة عميرة الضبط
اراد بالكتيب ما يشتمل ما عثر عليه بالزبر فيما بعد ايضا والاولى غير مضبوطة بل هي
مضبوطة او مجملة سهلة الضبط كبطر التعادل فادرت ذكرها مجملة مضبوطة على
وجه نطق به كتيب المنقذين اي على وجه دل عليه كبرهم دلالة صريحة على ما يفيد
التعبير عن الدلالة بالنطق ودل عليه زبر المتأخرين الزبر على وزن علم الكلام
وعلى وزن عنق جمع زبور بالفتح بمعنى الكتاب والثاني ان الشيب بالكتيب لفظا
ومعنى وان كان الاول اعم فنظمت فرائد عواند جمع فريدة وهي الذرة الثمينة
التي تحفظ في ظرف على حذو ولا تخط بالآل في لث في واصفا فترا الى العوائد من قبل
اضافة الصفة الى الموصوف اي عواند كالفرائد ولا يخفى حسناضافة الفرائد
الى هذا الكتاب الى العوائد ولو قال فرائد فوائده كان احسن يتعلق لتحقيق معاني
الاستعارات واقفاها وقراستها وكانه ادراج النسيج في القرائن تغلبا او لم
يكتفى اليه لان الاهتمام به دون الاهتمام بما ذكره وجعله داخل في تحقيق
معاني الاستعارات واقفاها لانها اذا ذكر لتحقيق الاستعارة المرشحة يا باه ذكر
القرائن مع ان البحث عنها من جملة تحقيق الاستعارة واقفاها في ثلثة عقود ولا
حسن نظم الفرائد في العقود وان المستفاد ان كل عقد لواحد من تلك الثلاثة وان
على الترتيب المذكور والاول حق دون الثاني العقد الاول في انواع المجاز الاولى في
انواع الاستعارة لان المقصود في الرسالة تحقيق الاستعارة واقفاها وقراستها

على سبيل نوله مضبوطة
على سبيل الضبط

في تحقيق معاني الاستعارات في القرائن

اسم الجنس مقابل المصدر والمستحق فلا يصح ارادته ايضا وان كان اقرب من الاول
 ففعل اسم الجنس في عرف بوالفرن كلفي يقابل المشتق كمن هو اسم العلم لا استعار
 لما فانه بجنسية لا قضاة الشخصية يدل على ان اسم الجنس عندهم ما يقابل شخص
 وال فالاشتق ايضا في الجنسية ولا يخفى ان قوله اي سماء غير مشتق يتناول العلم
 الشخصي فكانه اراد اى سماء كطبالة مشتق في معنى كونه استعار لا ان يراد اسما
 طبيا حقيقة او حكما وحسب قول العلم كجاءت منه بصفة فانه في حكم الكلى
 عندهم ويخرج عن هذه الاعلام الشخصية الغير المشتهرة بمالا و صاف ولا يخفى انه كلف
 جدا سيما في مقام التفسير ومع ذلك يخرج عن كونه مع ان الاستعارة فيها صلبة
 وبه دخل في مفهوم التبعية فالاستعارة اصلية بوقوع وجه اصلها بعد موطن وجه
 اصلها بعد موطن وجه تبعية لها والاتبعية بوجهها في اللفظ المذكور في المشتق
 والكرف فانها بقيا بقوله والاتباع جوازا في المصدر ان كان اشتقا و ذلك لانه
 اذا اريدت استعارة قتل لمفهوم ضرب لنسبة مفهوم ضرب بمفهوم قتل في سنة التاثير
 نسبة الضرب بالقتل ويستعار له القتل ويستحق منه قتل فيستعار قتل بتبعية استعارة
 القتل وهكذا باقى المشتقات و علة القوم ذلك بما فيه تحفاء ولا تفي تلك الرسالة
 بتحقيقه لكن نحن نثبت لك ما هو من مواهب الواهب قريب الى الافهام فانها قريب
 المسلك غير بعيد المرام وهوان المشتقات موضوعه بوضعين وضع المادة
 والهيئة فاذا كانت في استعارتها لا تغير معانيها للهيئات فلا وجه لاستعارة
 الهيئات فالاستعارة فيها انما هي باعتبار موادها فاستعار مصدرها باعتبار
 موادها بتبعية استعارة المصدر وكذا اذا استعار الفعل باعتبار الزمان كما في
 عن المستقبل بالماضي يكون بتبعية الهيئة كنسبة الضرب في المستقبل بالضرب
 في الماضي فيحقق فيستعار له ضرب فالاستعارة فيها بتبعية استعارة الهيئة
 في تحقق الوقوع

وكانه سم

الهيئة وليست بتبعية استعارة المصدر بل اللفظ بتمامه مستعار بتبعية استعارة
 الجوز وان اردت تحقيقا زكنا لضيق المقام لا يظن الكلام فعليك برسالتنا
 الفارسية الممولة في تحقيق المجازات قال في حواشي هذه الرسالة اعلم ان الاستعارة
 في الفعل انما ينصو بتبعية المصدر ولا يجوز في النسبة الداخلة في مفهوم الاستعارة
 تبعا على قياس الحرف فان معناه نسبة مخصوصة تجري فيها الاستعارة نبعا لان
 مطلق النسبة لم يشهد بمعنى يصلح لان يجعل وجه شبه في الاستعارة بخلاف متعلقا
 معاني الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة ثم الاستعارة في الفعل على
 قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد بالقتل ويستعار له الضرب ثم يشتق منه
 قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي
 مثلا في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى معنى الضرب موجودا
 في كل واحد من المتشبه والمتشبه به لكنهم قيه في كل واحد منها بقيد مغاير لضيق
 فيصح التشبيه لذلك كذا افادة المحقق الشريف لكن ذكر العلة المحقق عضد الملة
 والدين في الضوائد الغيائية ان الفعل يدل على النسبة وسند على هذا زمانا
 في الاكثر والاستعارة منصورة في كل من الثلاثة ففي النسبة كهرم الامير الجند وفي
 الزمان كنادي اصحاب الجنة وفي كونه قبيحهم بعداب اليم هذا كله انما مثل
 فان فيه اشارة الى ان النسبة التجارية فيها الاستعارة نوع من النسبة دون
 النسبة في التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي فلا فهم امرنا كما مثل تحفاء القول
 بالاستعارة النسبة في هزم الامير الجند دون نادى اصحاب الجنة فانه كما يصح
 في نسبة الزم الى الجند والاستعارة يمكن تشبيه نسبة النداء في الزمان المستقبل
 بنسبة النداء في الماضي والاستعارة تكون الاستعارة في احدى الصورين للنسبة
 دون الاخر ففرقة من غير فارق ولم ينفذ الى ما هو اهم من ذلك من ان نحن من القول

عطف على

ايها ونحن نقول ان ما ذكره الشريف المحقق في التلخيص هو انما الاول فلان الفعل موضوع
لنسبة الى الضاعل مجازيا كان او حقيقيا ولهذا حرم الامة بحد مجاز لغوي واما الثاني
فلان نسبة الفعل انما هي نسبة الى الفاعل وهي نسبة مخصوصة كما ان الابداء نسبة مخصوصة
ونسبة الى المفعول ونسبة الى المكان الى غير ذلك وكل منها نوع مخصوص له لوازم
مخصوصة يصح ان يشبه بها باعتبارها لكن هذه المناقشة مع العلامة ليس الا
في المثال وهو قوله حرم الامة بحد الاستعارة في النسبة انما له قطع النظر عنه
فان معنى العلامة لان الضاعل قد يوضع للنسبة الانشائية الدالة على نحو الضرب
وهي مشتقة بصفات تصلح لان يشبه بها كالموجوب وقد يوضع للنسبة الاخبارية
وهي مشتقة بالمطابقة والامساك بصفة بغير الفعل في احد هما لاخر كما استعارة
رحمة الله لا رحمة واستعارة قوله فليتبوءا قوله عليه السلام من كذب على
متعمدا فليتبوءا مقعده من النار للنسبة الاستقبالية الخبرية فانه بمعنى يتبوء مقعده
من النار صرح به في شرح الحديث وفي متعلق معنى الحرف ان كان حرفا ولما كان
متعلق معنى الحرف ظاهرا فيها هو معنى فيه مضمون بتبعيته حتى توهم صحت
التلخيص انه في لام التعليل مجرورة بفتحة حقيقيا للمحق ورد الخطا المطلق فحقا
والمراد بمتعلق معنى الحرف ما يقرب به عنه من المعاني المطلقة كالابنية ونحوه
من الاشياء والتعليل والموضوع له للحرف هو هذه المعاني المطلقة عند الجمهور
لكن الوضع شرط استعماله في جرئي مخصوص من جزئياته حتى انهم كون الحروف مجازية
لا حقايق لها وبعض من وفق لتحقيق جعل الموضوع له جزئيات مخصوصة وجعل
تلك المطلقات بغيريات للجزئيات احضرت بها عند الوضع لها وتكون الحق تحقيقا لا اختيارا
اختار المصنف جعلها معبر بها بمعنى الحروف ولم يجعلها معاني الحروف وتحقيق الاستعارة
في الحروف ان معانيها لا يمكن ان يشبه بها لان النسبة بها لان النسبة به هو المحكوم

في نفس الامر لا يفيد ولا ينوعها

هو المحكوم عليه بمشاهدة السبيل في امر فهو النسبة فيها بغيره عنها وبل من
بتبعيته الاستعارة في التعبيرات الاستعارة في معاني الحروف ومن اكواشي
التي اقيمتا في هذا المقام هذا واعلم انه لم يفسر المجاز المرسل الى الاصل والتبعي
على قياس الاستعارة لكن ربما يشترط كل ما هم قال في المفتاح ومن امثلة المجاز
قوله تعالى لا اذا قرأت القرآن فاستعذ بالله استعملت قرأت مكان اردت القراءة
لكون القراءة مستتبعة عن ارادتها استعمالا مجازيا فيبين العلامة في المصدر فيبين
الى ان استعمال المشتق بمعنى التبعية المستعارة المصدر ويجوز في نخرج التلخيص ان يكون
نطقت في نطق الكمال مجازا مرسل عن ذلك باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق
فانهم يريدون ان يشبهوا علاقة المجاز بين معنى المصدرين دون الفعلين ويشترط
باعتبار العلامة بين المصدرين اولا وفيه كنه لانه يشبه على ان العلامة تبار
بعض اجزاء معنى الفعل دون كل جزء وانما التبعية قدم المفعول لانه من وضع الظاهر
موضع المفعول لكان الاتساع موضع موضع المضمر لان المضمر كان متصلا ووجب
التقديم على الضاعل لعدم تغذر الاتصال فاحفظه فانه كنهية جليمة وتيقنا لا سيما
السكاكي ورد هذا الى المكينة لا يردونها الى المكينة بل يجعل قرينة المكينة ويردونها
الى التخييلية ولما كان المتق بها قال كما استعارة ليظهر بانه فان قلت لا وجه لا كما
التبعية وغايته اخرجها عن كونها تبعية اذا احتال كونها مكينة لا بد من احتياجا
قلت يردج المكينة عدم كونها تابعة لا اعتبار استعارة اخرى والاحتمال المرجوح
منه كنه ذو العضول الراجحة ونسبة فيما بعد على كون الاسكار ميثاقا على الرحمن
لا على البطلان لو كانت ذاتية الويدة الثالثة ذهب السكاكي الى انه ان كان
المستعارة مستحقا احت او عفا فالاستعارة كنهية تكون المستعارة مستحقا
متعينة بكونها تخيلية لهذا المستعارة على التوهم والتخيل وهذا بذكره السكاكي

في نفس الامر لا يفيد ولا ينوعها

والا فاعلم اني استفاد من طائفة ثلاث هي الحقيقة والتجيلية وتعمد الالفاظ
المجتمعة لهما لا يخرج منها جعل ما كان قسمه الاختصار في الحقيقة والتجيلية والالفاظ
سينكشف لك فيها انشاز الى ما سيدكره من انها قريبة للاستعارة المكنية كاني
الظفار المكنية فان الالفاظ استعملت في امر تخيلت وتوحيث في المكنية تشبيها بالظفار
بعد تشبيهها بالشيء وتنزها عن منزلة واحدة على ما سياتي من ترسيمها بانه
لان الفريضة حاصلة بمجرى انبات الالفاظ الحقيقية لها مجاز افتوحهم صورته
تشبيهه بالالفاظ فيها واستعمال الالفاظ فيها لتفصيل الفريضة المكنية خروج
عن الطريق المستقيم الفريضة الرابعة الاستعارة ان لم تفرق بما يلزم شيئا من
المستعار منه والمستعار له فمطلقة المراد من الالفاظ ان بما يلزم الالفاظ ان بما
سوى الفريضة والالفاظ الفريضة مما يلزم المستعار له فلا يوجد استعارة مطلقة
لا يقال الاستعارة باعتبار الفريضة لا تفرق بما يلزم المستعار له بل تفرق بما
يصير مستعار له باقر ان الفريضة لا تافول الاستعارة انما يتحقق بالفريضة المكنية
من ارادة الموضوع له وملازم المستعار له الفريضة المعينة فالاستعارة باعتبار
الفريضة المعينة مفرقة بما يلزم المستعار له فلا بد من التقييد بخواريت اسما
والاولى تقييد بالوصف بالزمي لتدبرهم ان الالفاظ مرسوطة بانحاء
الفريضة وان اقرنت بملازم المستعار منه فمستحقة بخواريت اسما لم يند
التقيد على وزن علم السور المتفرق بعضها ببعض واللبدة شعر السور التلبيد على
رقبته ويقال للسور ذولبة والتلبيد كتيب جميع الالفاظ وجمع ظفر لم تقلم من
التقليم بمعنى القطع جعل قوله لم يند ترسجا لان التلبيد ملازم التشبيه وكن
خواصه وكذا الالفاظ لم تقلم عندنا لان عدم تقليم الالفاظ اختص به
لا يقال في قوله الالفاظ لم تقلم تشابه التجريد لان الوصف بعدم تقليم الالفاظ

ان تشابه واحدة التلبيد
وان التلبيد تشابه
جميعه

الظفار انما يتعارف فيها هو من ثمة تقليم الالفاظ وهو لاننا نقول عدم
تقليم الالفاظ كناية عن القوة على ما في حواشي الكشف فتأمل وان اقرنت
بملازم المستعار له فمجرد التجريد عما عن بعض مبالغة في الاستعارة لانه صار يذكر
ملازم التشبيه بعد من دعوى الاتحاد الذي في الاستعارة ومنه يتبين والمبالغة
تخواريت اسما تشاكى السراج وقد تجميع الترشيع والتجريد كما في قوله لم يند تشاكى
السراج مضاف له لند الالفاظ لم تقلم اي عندي اسما تام السراج كناية عن التقيد
اسم مفعول من التقيد بالقاف والذال المجهية مبالغة الغذف بمعنى الرمي
كأنه رمى بالحم كناية عن التلحم فالتقيد اعتباري والترشيح ابلغ لتشمله على تحقيق
المبالغة في التشبيه استنادا لبلغة الى الترشيح مجازي من قبيل الاستناد الى السبب
والفالف بلغ من البذلغة هو الكلام ومن المبالغة هو التكلم والالفاظ بلغ
من التجريد واستمر الى وجهه فنبه وجميع التجريد والترشيح في ترسج الالفاظ
بتعارفها واعتبار الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا بد فريضة
المصرحة تجريدا تخواريت اسما يرمي ولا فريضة المكنية ترسجا والالفاظ مستعارة
مطلقة وبستفاد من كلامه انه لو لم يستمر طر زيادة التجريد والترشيح على تمام
الاستعارة لكان التخيلية ترسجا وليس كذلك مطلقا لان الترشيح ذكر ملازم
والمستعار منه في المكنية هو التشبيه على من ذهب السكاكي نعم يكون كذلك على المذهب
المختار الفريضة انما مستمرة كذا ان يكون باقيا على حقيقة تالبع في الذكر على التلبيد
عن الشيء بلفظ الاستعارة مزايا للاستعارة لا يقصد به الاتقونتها كانه نقل
لفظ التشبيه رديفه الى التشبيه ويجوز ان يكون مستعارة بلفظ الموضوع للملازم
المستعار منه ولا يخفى ان هذا لا يتحقق يكون لفظ ملازم المستعار منه مستعارة
بل يتحقق الترشيح بذلك التعبير على وجه الاستعارة كان او على وجه التجريد
او كان الوجه من كونه مطلقا

من ملازم المستعار منه
الملازم المستعار له
الاستعارة بغيره
المستعار له

المرسل اما الملايم المذكور او للقد المتصور ^{في الملايم} المشبه والمشيبه به وانه يحمل مثل ذلك
 في التجريد بان يكون باقيا على حقيقة او مجازا عما يلائم المشبه به في مجموع
 التجريد والترشيح ويحمل الوجهين بل الوجوه قوله تعالى واعتصموا بحبل الله حيث
 اكمل للعهد انت به العهد با تحيل في كونه وسببه لربط شيئين في ذكر الامتصاص
 وهو التمسك با تحيل ترشيحا اما باقيا على معناه او مستعارا للوقوف بالعهد او مجازا
 مرسل في الوقوف بالعهد لعلاقة الاطلاق والتفصيل فيكون مجازا بترتيب
 او في الوقوف كانه قيل نقوا بعهد الله وح كل من الترشيح والاستعارة ترشيح
 للاحرف تماثل ولا يخفى ان الترشيح الموقوف لذكر الملايم المشبه به بعد تنبيهه لذكر
 ملايم المشبه بلفظ ملايم المشبه به وكأنه اخذه مما ذكره الشارح المحقق
 في شرحه للتخصيص اني استنبطت من كلام الكشاف انه قد يكون قرينة الاستعارة
 بالكنائية في كرم ملايم المشبه بلفظ ملايم المشبه به مما ذكره في قوله تعالى الذين
 ينقضون عهد الله وسمتكم تفصيله وما عليه فيما يذكره في الاستعارة
 التخيلية الطريقة السادسة المجاز المركب وهو المركب المستعمل في غير ما وضع
 له لعلاقة مع قرينة كالمفرد اي قرينة المفرد في كونها مانعة عن ارادة
 الموضوع بصدق التوفيق على مجموع اعتصموا بحبل الله على الاختصاص
 لانه اذا استعمل جزء من اجزاء المركب في غير ما وضع له لان الموضوع له
 للمجموع مجموع امور وضع له الاجزاء وفي تسمية مجموع المركب استعارة
 مركبة نظرا بل في تسميتها استعارة كما ان تحيل على من ليس في سورة الفرق
 كالمستعير من الفرق وكذا يصدق على مجموع قولنا في رحمة الله اي في الجنة مع ان
 في جعله مجازا مركبا نظرا وانما حصل ان المجاز المركب يختص بالتشبيهية والتجريدية
 المستعمل في الانشاء والمستعمل في لازم فائدة التجريد والانشاء المستعمل

استعارة

بل صارا كالنق

المستعمل في التجريد ولا يستعمل ما تجوز في الملايم فانه ان كانت بلا فقه غير المتبته
 فلا يستعمل استعارة في حقه ولم يقل في معنى مجازا مرسل لعدم تصريحه بذلك
 هذا وانما طلبة خبر لقوله المجاز المركب ما ليس بها اعتراض بالواو وبوصف في التسمية بالاستعارة
 انه يستعمل باسم آخر بل يكاد يوصف انه يستعمل تمثيلا بغير صيغة الاستعارة مع انه لا يستعمل
 باسم آخر مما فاته على القوم واعتراض عليهم ان ح المحقق في شرحه للتخصيص
 بان المجازات المركبة كثيرة كالاختبار المستعملة في الانشاءات فلا وجه لخص المجاز
 المركب في الاستعارات التمثيلية من حيث هي استعارة تمثيلية بل هي استعارة
 تمثيلية بل هي على ما كانت عليه قبل الاستعارة من كونها حقائق او مجازات او
 مختلفات بل في المجموع من حيث المجموع بخلاف غيرها من المركبات فان التجوز فيها
 سائر الابرار من التجوز حتى اذا جازها ولا يندرج
 عليك انه لا يمكن الحكم على مجموع كالا يصدق على مفهوم الفعل والكيفية ولا
 يصح فيه التسمية التي اوردني الاستعارة بل لا بد من الاستعارة والتسمية فمما يرد
 التسمية منه الى التسمية في مفهوم ذلك المركب كان يغير التسمية في مفهوم الجملة
 او في الحقيقة المنزهة عنها فمما يكون الاستعارة فيها ايضا تبعية وقد خلا من الابداء
 اليه كلام القوم وقيل بخلاف في المصدر ولا يندرج في صدره بعد المصدر ان قوله ان
 اراك نادم رجلا وتوخر اخرى سبب كسر التردد فيحمل ان يكون التجوز باعتماد
 في معنى المجاز المرسل في المجموع من غير تصرف في الاجزاء كالا استعارة في اجزائها
 فلم يلتفتوا الى ذلك التجوز والكشف عن بيانه ببيان التجوز في مفردة وهيئة
 المركب التجريدي والانشاء في موضوعات النوع من النسبة فيتم تجوز فيما ينقلها الى النوع
 الاخر فيصير المركب مجازا بتبعية ذلك التجوز بخلاف التمثيل لانه يتجه ان التجوز في
 الحقيقة التركيبية لم يدخل في سبب من الاقسام فاما ان يتجوز في الكلمة المستعملة

٢٠ ومن نقول لا تجوز في سبب
 من اجزاء التمثيلية

في التوضيح وتجعلت سائلة لها واما ان يتركب بيانها بالمخارج فان قلت انما يقع
بهذا ما ذكره من المركبات لا المركبات التي بها اعادة الا ان كان خبر فان فوك حفظت
النورية بقصد به اعادة علمت ان حفظت التورية ولا يجوز في شي من اجزائه
فهو كقولك تقدم رجلا وتوخر اخي بعينه قلت لعلمه عندهم من قبل المسلمين
سلم المسلمون من سانية ويده فيمن يؤذي المسلمين فانية يراد به ان هذا
ليس مسلم لكن من عرض الكلام ولا يصير اللفظ به مجازا وليس في هذا المتكلم
حاشية يعني عنها ما ذكرنا ان يكون منتظما يكون شرا جامعا لكونه رعاية
وهي هذه اخرج لانه المركب المستعمل استعارة تمثيلية وان كان لها مدخل في التبرك
وجده الشبه لانه ليس في شي منها على افرادة تجوز باعتبار هذا المجاز المتعلق
بمجموعها بل هي باقية على حالها من كونها حقيقة او مجازا اما الاول فكلما كان
المذكور واما الثاني فكما لو عبر في الكلام المذكور عن التقديم والتأخير والرجل
بلفظ مجازي وكما في قوله تعالى ختم الله على قلوبهم اذا جعل الختم استعارة لاحدا
هيئة مائة عن حلول الحق فيها وتجعل الكلام استعارة تمثيلية بناء على تشبيه
حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله عليها حقيقة او مقدرة هذا الكلام والادب استعارة
تمثيلية لا تتماثل على التمثيل بمعنى التشبيه وحقق التمثيل بما مع انه لا استعارة بدون
تمثيل لان فضل التشبيه تشبيه المركب بالمركب حتى كان ما عده من التشبيه في نظر البديهة
كلا وهذه الاستعارة ماثرة في البلاغة حتى لا يكاد يرضى من ذاق حلاوة
البيان وتو بطرف اللسان ان يجعل الاستعارة في المركب على الاستعارات المتعددة
ان امكن ويجعل عليه ما امكن ليكون المنظور للبديهة التشبيه البليغ البليغ العظيم الشان
وحقيقة ان تؤخذ امور متعددة من التشبيه وتجميع في خاطر وكذا من التشبيه
في جعل المجموعان متساويين في شئ يسميها وان اردت مزيد التفصيل فلا تطالب

ما ذكرته
توضيح الكلام على وزن
ما حاشية على الكلام
قوله ولا يصير اللفظ به مجازا
فانه لانه

وقد قيل على سبيل الاستعارة
مطلقا تشبيه تشبي

لا تشابه بل بليغ
توضيح الكلام على وزن
قوله ولا يصير اللفظ به مجازا

اعادة فائدة الكبر
في التوضيح وتجعلت سائلة لها واما ان يتركب بيانها بالمخارج فان قلت انما يقع
بهذا ما ذكره من المركبات لا المركبات التي بها اعادة الا ان كان خبر فان فوك حفظت
النورية بقصد به اعادة علمت ان حفظت التورية ولا يجوز في شي من اجزائه
فهو كقولك تقدم رجلا وتوخر اخي بعينه قلت لعلمه عندهم من قبل المسلمين
سلم المسلمون من سانية ويده فيمن يؤذي المسلمين فانية يراد به ان هذا
ليس مسلم لكن من عرض الكلام ولا يصير اللفظ به مجازا وليس في هذا المتكلم
حاشية يعني عنها ما ذكرنا ان يكون منتظما يكون شرا جامعا لكونه رعاية
وهي هذه اخرج لانه المركب المستعمل استعارة تمثيلية وان كان لها مدخل في التبرك
وجده الشبه لانه ليس في شي منها على افرادة تجوز باعتبار هذا المجاز المتعلق
بمجموعها بل هي باقية على حالها من كونها حقيقة او مجازا اما الاول فكلما كان
المذكور واما الثاني فكما لو عبر في الكلام المذكور عن التقديم والتأخير والرجل
بلفظ مجازي وكما في قوله تعالى ختم الله على قلوبهم اذا جعل الختم استعارة لاحدا
هيئة مائة عن حلول الحق فيها وتجعل الكلام استعارة تمثيلية بناء على تشبيه
حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله عليها حقيقة او مقدرة هذا الكلام والادب استعارة
تمثيلية لا تتماثل على التمثيل بمعنى التشبيه وحقق التمثيل بما مع انه لا استعارة بدون
تمثيل لان فضل التشبيه تشبيه المركب بالمركب حتى كان ما عده من التشبيه في نظر البديهة
كلا وهذه الاستعارة ماثرة في البلاغة حتى لا يكاد يرضى من ذاق حلاوة
البيان وتو بطرف اللسان ان يجعل الاستعارة في المركب على الاستعارات المتعددة
ان امكن ويجعل عليه ما امكن ليكون المنظور للبديهة التشبيه البليغ البليغ العظيم الشان
وحقيقة ان تؤخذ امور متعددة من التشبيه وتجميع في خاطر وكذا من التشبيه
في جعل المجموعان متساويين في شئ يسميها وان اردت مزيد التفصيل فلا تطالب

فلا تطالبه من هذا الخصر القليل وارجع الى مقام الحمد لمنه لا الى كلام عبد الجبار
من فضله وفي حاشية كما ان الاستعارة المبهمة قد يكون مركبة يجوز ان يكون
الاستعارة المكنية ايضا مركبة ولما منع من ذلك عطف كنههم لم يذكر وجها في
وقوعها في الكلام ثم كتب على هذا حاشية ظفرت بعد حين من الدهر بوقوعها
في كلام الله تعالى على ما ذكره العلامة التفناني في قوله تعالى فمن حق عليه
كلمة العذاب فان تنقذ من في النار في سورة التنزيل ومن حاشية في هذا
المقام اذا قيل انبت الربيع البقل وقصد به تشبيه التلبس الغير الفا على التلبس
الفا على فاستعمل المركب الموضوع بالوضع النوني الثاني في الاول فلا شك
انه مجاز مركب والعلاقة فيه المشابهة وصرح العلامة التفناني في شرح شرح
الاصول بانها استعارة تمثيلية نحو اني اراك تقدم رجلا وتوخر اخي وفي قوله
بحت فانه في الاستعارة المركبة التمثيلية على ما صرح حوايه يجب ان يكون وجه التشبه
هيئة منتزعة من عدة امور وكذا الطرفة لا يجب ان يكونا هيئتين منتزعتين
من مجموع اشياء قد تضاعفت وتضاعفت حتى عادت شيئا واحدا فتقع في كل
من الطرفين عدة امور ربما يكون وجه التشبه فيما بينهما ظاهرا لكن لا يلتفت
اليه وفي كون المثال المذكور كذلك بحت ولا تشبه الى اراك غير مستعمل في
التلبس الغير الفا على ثم القول بمثل هذا النوع من المجاز في مثل المركب تشبيه
العلامة محمد الملة والدين في الفوائد الغيانية الى الامام عبد القاهر وذكر الفاضل
التفناني اني انه ليس قول عبد القاهر ولا غيره من علماء البيان كنهه ليس بعيد هذا
كلامه وما ذكره من البحث من دفع بانه لو قصد تشبيه الغير الفا على الفا على لمضاهية الياء
في التلبس وسند الفعل اليه كما هو المثل هو لم يكن يجوز في اللغة فضلا عن ان يكون
مجازا مركبا اما لو قصد تشبيه التلبس الذي هو عبارة عن مفهوم المركب في غير قصد

في حاشية

وفي قوله في شرح

في حاشية

الى جوار من الاجزاء بالتبليس الذي هو عبارة عن مفهوم المركب من غير قصد الى جزء من
 الاجزاء بالتبليس الذي هو عبارة عن مفهوم مركب آخر كذلك فاستعمل اللفظ الموضوع
 بالوضع النوعي للمركب الثاني في الاول فلا خفاء في انها تشبيه شبيه بالشيء قد تضمنت
 وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً وحيث يكون مثل قولنا اني اراك تقدم رجلاً وتؤخر
 اخى ولا يلزم من تشبيه هذا الاعتبار بالقول المذكور كون القول المذكور مستعملاً
 في التبليس الغير الضاع على فلا يشبهه ايضاً ما ذكره بقوله ولا يشبهه نحو اني اراك غير
 مستعمل في التبليس الغير الضاع بل وما يؤيد ما نضله انه قال ذلك المحقق انه لم يقل
 بواحد لكنه ليس بعيداً فانه يشير الى انه يشبه المركب المذكور غير ما هو المشهور نحو اني اراك تقدم رجلاً
 وتؤخر اخى طارحاً وتؤخر رجلاً اخى ولا يحصل له بل هو صفة تارة اي اني اراك
 تقدم رجلاً تارة وتؤخر رجلاً تارة اخى اي تردد في اللفظ اي الشجاعة والجرأة
 على الامر والادماج بحجم وحاء اي تحب النفس عنه لا تدرى ايها اخرى هكذا حقق المتأمل
 في انه التحقيق الوفي الانجلي ولا يشبه عليك انه لا يمكن الحكم على مفهوم الجملة كما لا يصح
 على مفهوم الفعل واحرف فلا يصح فيه التشبيه الذي المبني الاستعارة بل لا بد من التشبيه
 فيما يشبه التشبيه الى التشبيه في مفهوم ذلك المركب كان يعتبر التشبيه في مفهوم
 الجملة او في الهيئة المنتزعة منها فيكون الاستعارة فيها ايضاً متبعية وقد خلا عن
 الالاماء اليه كلام القوم وتماثل في الصدر ولا يجد له في صدر بعد الصدر ان
 قوله اني اراك تقدم رجلاً وتؤخر رجلاً اخى تشبيه عن التردد فيحمل ان يكون النجوم باعتبار
 فتحقق المجاز المرسل في المجموع من غير تصرف في الاجزاء العقد الثاني في تحقيق معنى
 الاستعارة بالكنائية انضقت كلمة القوم اللفظ كالمات القوم لانه لا بد للاتفاق من حال
 متعقد الا ان يقصد بتوحيدها المباشرة في الاتفاق حتى تجازت الى الاتحاد
 بعد ان يقال الاستناد مجازية حقيقة انضقت القوم في كلهم فلا يضر وحدة

٦ ما ذكرناه

واجب من التشبيه عند المتكلم
 متعارف
 وجب من التشبيه عند المتكلم
 اي كنهه كنهه
 متعارف

الاستعارة

وحدة الكلمة في فاعليها على انه ادواتية امر باخر من غير تشبيه بيني من اركان التشبيه
 سوى التشبيه المراد بالتشبيه بالواو اي بالتشبيه كان مشبهاً لا ما ذكره من تشبيهها
 المنيية في اظفار المنيية ليست هكذا اذ ليس في نظم هذا الكلام تشبيه بل التشبيه
 مرئوز اليه باضافة الاظفار والتشبيه المذكور يشبه قولنا زيد في جواب من قال من
 يشبهه ثم مع انه يشبه هناك استعارة بالكنائية فاخرجه بقوله ودل عليه اي على ذلك
 التشبيه بذكر ما يخص التشبيه به لا يشبه مثل نقضون عهد الله اذ اريد بالنقض
 البطلان العهد فانه لم يدل على التشبيه فيه بذكر ما يخص التشبيه به بل بذكر ما يخص
 التشبيه بلفظ ما يخص التشبيه به الا ان يتكلف بما ارجوان لا يخفى على من فكروا
 البيان للاستعارة بالكنائية على من ذهب الى ان نظر لان مبنى الكلام في تشبيهه
 على تشاكي التشبيه كما هو مقتضى الاستعارة فليس الدلالة بذكر ما يخص التشبيه به
 على التشبيه بل على عوى نقر الاتحاد بحيث لا يقصد بالدمعوى ويجعل مسلم القوم
 ويغير عنه باسم التشبيه وكذا في شمول الاستعارة بالكنائية على المذهب المختار اذ
 الدلالة بذكر ما يخص التشبيه به على لفظ المستعار للتشبيه لا على التشبيه فالاول
 ان يقال اذ لم يذكر تشبيه من اركان تشبيه بيني سوى التشبيه وذكر ما يخص
 التشبيه كان هناك استعارة بالكنائية لكن اضطرت اقوالهم من قولهم اضطرب
 خبر القوم بمعنى اختلفت كلامهم وليس بمعنى اختلفت اقوالهم كما هو احد معاني
 الاضطراب لعدم اختلاف قول السلف والاولى ان يقول اضطرب اقوالهم الى
 ثلثة حتى يعين قوله ولتتوض لهما في ثلثة فرائد مزينة بفرية اخرى اي بحولا
 زيلها بفرية اخرى كانه شخوت والافلم بخذ التذليل هذا المعنى في اللغة لبيان
 انه هل يجب ان يكون التشبيه في الاستعارة بالكنائية مذكور باللفظ اي بلفظ
 الموضوع له ام لا لفرية الاولى ذهب السلف بريد من تقدم الشكاكي واهم

٦٠ تشبيه بيني من اركان التشبيه
 تشبيه بيني من اركان التشبيه
 تشبيه بيني من اركان التشبيه

لقد افاضوا بالفرية الاولى
 باخرى وطلب الشاؤ والكلف

قوله في النفس كذا ان يكون مفعولا متبوعا وان يكون مفعولا متبوعا
المصطلح الاستعارة بالكناية والاستعارة المكنية
كما هو الصحيح في غيرهما

في اللغة من تقدمت من بابك وانما بالهمز وكانه يستحق اهل العلم الماضية سلفا
لانهم آباء التعليم الى ان المستعار بالكناية لفظ المشبه به المستعار المشبه في النفس
المعنى الذي لا يرد له من غير تقدير في نظم الكلام وذكر اللازم قرينة على قصد من
عرض الكلام ولا ينفذ فيه عند من شاع هذا الكناية الى الغرضية وصديق بحاشيتها
وهكذا المذهب الثالث الذي جعل التشبيه المضمون في النفس المدلول عليه بذكر لازم للتشبيه
مبني على جعل التشبيه معنى عرضيا لا مقدرا في نظم الكلام ووجه مبتدأ استعارة
بالكناية او المكنية اي استعارة مكنية لان الاسم هو المجموع لا مجرد المكنية ظاهر
لانها استعارة بالمعنى المصطلح وملتقبة بالكناية بمعنى اللغة اي اخفاء وكذا ان لا
تجاوز اللغة فانهم ومن وجوه ترجيح هذا المذهب ان الاستعارة ح افرج
الى الضبط لان كلامها هو لفظ المشبه به المستعمل في التشبيه وكفى شاع هذا القول
انه اليه ذهب صاحب الكشف لا الى غيره وكما احتملا فتقديم الطرف للقصر
والتعبير عن صاحب المذهب بصاحب الكشف تنويرا لانه ولا يخفى ان ما بين
يستلزم كونه المختار فالاولى بقوله وهو المختار التفرع ويمكن ان يعتمد
التفرع بان المقصود انه مختار الجهور وفي التفرع يتفاد انه المختار بناء على
الدليل وكثير من كلام التكملي يميل الى ان مذهبهم هذا حتى ذهب الى ان
المحقق في شرح التلخيص الى ان مذهبهم هذا وصرف عبارة ان الانية عن ذلك
عن ظاهرها لكن الحق ان عبارة ان مذهبهم هذا هو المشهور من مذهبهم
فلذا قال الفريدي الثانية بتعريف كلام التكملي بانها اي الاستعارة بالكناية
لفظ المشبه المستعمل في التشبيه ببادعاء انه اي المشبه عليه اي عين المشبه به
ولا يخفى في ان تسميتها استعارة بالكناية او مكنية غير ظاهرة وان سلم ظهور
وجه كونها استعارة واختار رد التبعية اليها بحمل قرينتها استعارة بالكناية

جعلها بيان

وكان تجاوز سبوح

٥٥ حتى ان المراد بالمنية في نحو واذا المنية ثبتت اظفارها هو السبع بادعاء السبعة لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع
بقرينة اضافة الاظفار التي هي خواص السبع اليها فقد ذكر المشبه واريه المشبه به اعني السبع سرج

قوله في النفس كذا ان يكون مفعولا متبوعا وان يكون مفعولا متبوعا

بالكناية وجعلها اي جعل التبعية اي ما جعله القوم قرينتها على عكس ما ذكره القوم
في مثل نطقت اكلان ان نطقت استعارة لالت واحال قرينة ورد عليه اما
الرد او من الورد وان لفظه المشبه لم يستعمل الثاني معناه فلا يكون استعارة
اذ الاستعارة عندهم مطلقا قسم المجاز وهذا ايراد على نفسه الاستعارة بالكناية
وهذه سبحة قوية لم يحج حول دفعها احد بما يليق به ان يصح في الية ونحن دفعنا
في رسالة المعمولة بالفارسية في الاستعارة وقوله وهو الظاهر وانه قد صرح
بان نطقت مستعار للامر الوهمي فيتعارف يكون استعارة والاستعارة الظاهر
انه بالنصب عطف على نطقت في الفعل لا يكون الاستعارة اخذانه القول بالاستعارة
التبعية ايراد على ردة التبعية الى المكنية عنها فزيد الاقسام ونقربا الى الضبط
كما طرح به ففي الكلام نشر على ترتيب اللف وحاصل اليراد انهم لم يستعملوا
عنا اعتبار التبعية لانك جعلت الفعل استعارة للامر الوهمي ليقوم ما ذكرته في
الاستعارة التخيلية وهذا اليراد مما لا يثبت عن السكاكي ويمكن دفعه بوجهين
احدهما انه يفرض على القوم بانه لو قبلوا الاعتبار في التبعية لصارت استعارة
بالكناية ويستفاد عن اعتبارها لانهم يحلون الاستعارة التخيلية اثباتا لان
المشبه به المشبه مع استعماله في حقيقة ولا يشعر كلامه بانه يرد الى الاستعارة
بالكناية والتخيلية على مذهب بل من ينظر في كلامه يعرف انه كلام مع القوم
وثانيهما انه جعل الاستعارة التخيلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة اليها
باسم الاستعارة في الخاية قبل رد التبعية فله ان يعدل عن القول به لمصلحة
الرد المذكور لان النفع ان يذكر فيه اكثر من رعاية شدة المناسبة في اطلاق الاستعارة
ولا يخفى ان المناسب الحديث رد التبعية ان يذكر بعد تحقيق معنى التخيلية عند
فان مبني الرد عليه لا يخفى الفريدي الثالثة ذهب الخطيب اي خطيب دمشق

الى انحاء التشبيه المضمر في النفس ووجه تشبيهها استعارة وان كان كونها كناية
غير مخفي وبشبهه ايضا ان يذكر لازم التشبيه كما يبرز الى التشبيه يبرز الى الاستعارة
والاستعارة ابلغ فلا وجه للعدول عما حققه القوم من الاستعارة واذا عرفت
الاقوال الثلاثة فاستمع فلما نحقق رابع ارجوان يكون ممن ليس لما اعطاه مانع
وهو ان الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب فكما يجعل التشبيه
مبالغة في كماله في وجه التشبيه حتى استحق ان يلحق التشبيه كقوله وبدا الصبح
كان غرته وجه تخليفة حين يمدح حيث تشبه غرة الصباح بوجه تخليفة كذلك
يستعار اسم التشبيه للتشبيه فيكون غايته في المبالغة في كمال التشبيه في وجه
التشبيه كما في اظفار المنيعة فالمداد بالمنيعة وتعمل الكلام كناية عن تحقق الموت
بل رتبة فنثبت المنيعة اظفارها بمعنى تشبه الشبح اظفاره به كناية عن موته
لا بحالة ووجه لا يجوز في اضافة الاظفار الى المنيعة ولا اشكال في جعل المنيعة استعارة
ووجه تشبيهها استعارة بالكناية في غاية الوضوح الفريدة الرابعة لا شبهة في ان
التشبيه في صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بلفظ التشبيه كما في الاستعارة
المصرحة وانما الكلام في وجوب ذكره بلفظه الموضوع له والحق عدم الوجوب لجواز
ان يشبه شي بامرئ ويستعمل لفظ احدهما فيه وثبت له من لوازم الاخر شي
وقد اجتمع المصحة والمكينة متتاله قوله تعالى فاذا قمها الله لباس الجوع والوقف
ويستفاد من هذا البيان انه اختلف في جواز ذكر التشبيه بغير لفظه ولم نعرف عليه
حتى قال الساجد المحقق في شرح التلخيص والذي يوجب من كلام القوم في هذه
الاية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما خبر تخبية والاخرى مكينة فانه تشبيه
ما عشي الانسان عند الجوع والخوف من انزال الضر من حيث الاستمال باللباس
فاستعمل اسم من حيث الكراهة بالطعم الملبس فيكون استعارة مصرحة نظرا

نظرا الى الاول ومكينة نظرا الى الثاني ويكون الادافة تخيلية وتحقق ذلك ان
الاستعارة بالكناية ان كانت تشبها مضرا في النفس فلا مانع من كون التشبيه
في التشبيه مذكورا وان كانت التشبيه بالمؤثر اليه المستعارة للتشبيه فلا مانع
ايضا في ذلك عن ذكر التشبيه مجازا وان كانت التشبيه المستعار للتشبيه كما هو مذهب
النسائي فصحة يدور على صحة الاستعارة من المستعار فان صححت صح وال
فل العقد الثالث في تحقيق فريضة الاستعارة بالكناية وما به كزيادة عليها
من ملائم التشبيه في نحو قوله كحل محالب المنيعة تشبه بطلان فان المحالب فيه فريضة
الاستعارة وهو جمع محلب كعبه الميم وفتح اللام اما بمعنى ظفر كل سبع طائرا
كان او مشابها وهو لما بصيد من الطير من الطير والظفر لما لا بصيد تشبه
كفرج بمعنى علق زيادة على القرينة وفيه خمس فرائد الفريدة الاولى ذهب السلف
سوى صاحب الكشف الى ان الامر الذي ثبت التشبيه من خواص التشبيه
مستعمل في معناه كحقيق وانما المجاز في الاثبات بعم البيان الترخيص والتخييل
وليس كلام السلف فيما راينا الا في التخييلية وايضا لا يصح على عموم قوله
ويستعمل استعارة تخيلية فيجب تخصيص الامر بما لا يتم الاستعارة الابه وتسميته
استعارة لانه استعارة ذلك الاثبات من التشبيه بالتشبيه وتخييلية لانه خيل ثبوت
للتشبيه وانما المجاز في الاثبات بمعنى ما المجاز الا في الاثبات اي في الاثبات
فلكل خاصية للتشبيه وقع من السلف بيان لان يشي مثل المجاز مجازا في الاثبات
ووجه التسمية ليس موجبا للتسمية حتى نتج ان الزائد على القرينة ايضا كرا
في كونها مستعارة تخيلية ويكون بعدم انشكاك المكينة عنها واليه ذهب السلف
الفريدة الثانية جواز صاحب الكشف كونه استعارة حقيقية في بعض المواد
لما يلزم التشبيه كما في قوله تعالى الذين يرفضون عهد الله حيث استعير اجل

للعهد على سبيل الكناية والنقض لا بطلاله قال صاحب الكشاف شاع استعمال ^{النقض}
 في ابطال العهد من حيث تسبهم العهد بجعل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات
 الوصل بين المتعاضدين قال الشيخ المحقق للتأخير قد استغنى عنه ان قرينة
 الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخيلية بل يكون تحقيقية كاستعارة
 النقص لا بطلاله العهد بكلامه فالقرينة مجرد التعبير عن ملائم المشبه بما وضع للملائم
 المشبه به ويجري ان تكون التخييل باثبات النقص الحقيقي في الآلية ايضا لجعلها
 استعارة لا بطلاله العهد من غير التفات الى هذا الاحتمال يشعر بأنه ما امكن ذلك
 لا يلتفت الى غيره ومن جهات شأ ما ذكره في القرينة الرابعة ولا يخفى ان قرينة
 ضعيفة يستبعد كونها معتبرة عند البلغاء فنقول يحتمل ان يكون مراد صاحب
 الكشاف ان النقص بعد اثباته للعهد كناية عن ابطاله كما ان شبه الخالب
 المنيعة كناية عن الموت وان يكون مراده شاع استعمال النقص في مقام
 افادة ابطال العهد او في اظهار ابطال العهد ولا يخفى ان جعل القرينة مطلق
 التخييل اقرب الى الضبط فمجرده انسب بالاعتبار القرينة الثالثة حتى
 الشك في كونه مستعملا رانها ما راينا بيانهم ان الشك في جعل الاستعارة الخيلية
 مستعملة في امر وهي توجه المتكلم بشبهه بمعناه الحقيقي ولم نفر من غيره على
 نسبة التجويز اليه بان يكون مذهبه التجويز دون الترجيح والتشبيه
 وبسمية استعارة وهو ظاهر تخيلية لانه مما يحيل استعمال المشبه في المشبه به
 ولا يخفى انه تعسف اي خروج عن سبيل الطريق وانفراد عن كل رفيق وهو
 في الشك لا يلبق وذلك لان اجماده هي جعل اللفظ تابعا للمعنى فجعل
 المعنى تابعا للفظ خروج عنها قال الشك في عدل عما عليه طبيعة المعنى
 من اثبات المعنى الحقيقي للملائم المشبه به كناية الى ان المتكلم توهم صورة وجهه

وجهه واستعارها لفظ الملائم للمشبه ولا يرى داع اليه كما ترى سوى طلب
 استعمال لفظ الاستعارة المتعارفة في اللفظ المستعمل في غير ما وضع له
 ذلك القرينة الرابعة المختارة في قرينة الملكية اذ الملائم للملك كور تابع
 يشبه رادف المشبه به اي تابعه كان باقيا على معناه الحقيقي وقد عرفت من قبل
 وفيه بحث لجواز ان يكون ذلك فيما اذالم يكن شاع استعمال لفظ رادف المشبه
 في المشبه لا فيما اذالم يكن فانه الذي ذكر عليه سوف يعبأ بالكشف حيث
 قال شاع استعمال النقص في ابطال العهد ووجه ذكره ان الاولى حاجة
 رعاية اسم الاستعارة اذالم يمنعه جانب المعنى وبعارضه ما سبق ان حصل
 المجموع على نحو واحد اذالم يكن فيه كلمة اولي مع ان خلوص القرينة عن
 الضعف مطلقا بعماليه وكان اثباته له استعارة تخيلية لا توهم صورة
 شبهة اياه له على ما هو مذهب الشك في لانه تعسف الخالب للمنيعة اي كبقاء
 مخالب المنيعة على معناه الحقيقي او كاثبات المخالب للمنيعة فرد على كل تقدير
 الى ما هو له البك فعليه بالرد والسلام عليك وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف
 المذكور كان مستعار ذلك التابع على طريق التصریح فالاحتمالات عنده اربعة
 كون الجميع حقيقة والانقسام الى الاستعارة المصرفة والحقيقية وكون الجميع
 استعارة تخيلية والانقسام الى الحقيقية والتخيلية وكل ان تزيد اسم
 الاحتمال بياحيثنا له كغيره الى ان حصل لك الاستقلال فعلى بالاعتراف
 وعليك بالاقبال واخذته على كل حال القرينة الخامسة كما ينبغي ما زاد على
 قرينة الملكية المصرفة من ملائمت المشبه به في شكاكك بعد ما زاد على قرينة
 الملكية من الملايما ترشحها لكون الزئج موضوعا المفهوم مشتركة بينهما
 وهو ما يلزم المستعار منه ويقرن الاستعارة او المفهوم مشتركة بينهما وبين

التشبيه وهو ما يلائم التشبيه ويقارن الاستعارة او التشبيه او المفهوم مشتركا
وبين التشبيه والمجاز المرسل ايضا والاشتراك خلاف الاصل لا يثبت من غير ضرورة
وللا ضرورة هنا فلكي تحصيل ذلك المفهوم بسهولة تمام الفينا اليك ولا يخفى انه لا معنى
لقوله ما زاد على قرينة المكنية المصروفة لان ذكر ملائم التشبيه به لا يصلح ان
يكون قرينة المصروفة حتى يحتاج الى التقييد جعله ترشحا بالزيادة على القرينة ولا
يكفي الزيادة على قرينة المكنية بل لابد من ان يكون زائدا على قرينة التخيلية ايضا
الا ان يقال الداخل في قرينة التخيلية لا يزيد على قرينة المكنية فلا تغفل ولا يخفى
ايضا ان الاشتراك بين المصروفة والمكنية لا يخضع للترشح بل يشتمل الترخيد ايضا
بل الاشتراك بين التشبيه والمجاز المرسل ايضا الا ان يقال التخصيص مجرد اصطلاح
فاعرفه كقولهم يستنى تخريدا فان محاسن الكلام ليست من توابع الاسماء
وتكون جعله ترشحا للتخيلية او الاستعارة الحقيقية اما الاستعارة
الحقيقية فقط وكذا التخيلية بناء على ما ذهب اليه السكاكي لان التخيلية مصروفة
عنده واما التخيلية على ما ذهب اليه السلف فلان الترشيح والمجاز العقلي ايضا
بذكر ما يلائم ما هو له كما يكون المجاز اللغوي المرسل يذكر ما يلائم الموضوع له و
للتشبيه بذكر ما يلائم التشبيه والاستعارة المصروفة كما سبق الاولى ترك قوله
والاستعارة المصروفة او زيادة المكنية ايضا ووجه الفرق بين ما يجعل قرينة
لمكنية ويجعل نفسه تخيلية او استعارة حقيقية او اثباته تخيل وبين ما يجعل
زائدا عليها وترشحا قوة الاختصاص بالتشبيه فانها اختصاصا وتعلقا
فهو القرينة وما سواه ترشح فخص بيان الفرق بين القرينة والترشح بالمكنية
اذ لا التباس بين القرينة والترشح في الاستعارة المصروفة كما انشأنا اليه
فعم يحتاج الى الفرق بمثل ما ذكر بين القرينة والتخريد فانها اشتد اختصاصا

اختصاصا بالتشبيه كان قرينة وما سواه تخريدا والافضل ان ما يخفى لا يلزم
اولا فهو القرينة وما سواه ترشح وكذا ان يجعل الجميع قرينة في مقام شدة التمام
بالا ايضا ان يحدد على تمام الاصباح بعد النظام المحجج الى الاصباح وزوج
الانظام في سلكه عاء الطلبة الصلحاء في الصباح والرواح ثم
استشفاة عن قلم العصر مصطفى المفتي ببولي من ثل مينة
ياسيني زاده الكرمها الله بالعرف والسعادة
في اليوم الخامس من شهر شوال سنة
سبع ومانين والف

١٨٠٦

اساغوجي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العلامة افضل المتأخرين قدوة الحكماء الراغبين ابن
الدين الباري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه محمد الله على توفيقه ونفعه
هداية طريقه ونصلي على محمد وعترته **امام** هذه رسالة في المنطق اوردا
فيها ما يجب استحضاره لمن يتدق في شئ من العلوم مستعينا بالله انه
مفيض الخير واجود **اساغوجي** اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع
له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلزمه في الذهن
في الذهن بالالتزام كالان فانه يدل على كيان الناطق بالمطابقة
وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام **تم اللفظ**
امام مفرد وهو الذي لا يبرأ بجزء منه دلالة على جزء معناه كالان **وامام**
وهو الذي لا يكون كذلك كراعي البحارة **المفرد** اما كلى وهو الذي لا يمنع
نفس تصور مفهومه عن وقوع الشك فيه كالان **وامام** في وهو الذي
يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد علما **والكل** اما ذاتي وهو الذي
يدخل في حقيقة جزئياته كحيوان بالنسبة الى الان والفرس **وامام** وهو
الذي يخالفه كالفأحى بالنسبة الى الان **والذاتي** اما مقول في جواب ما هو
بحسب الشك المحضة كحيوان بالنسبة الى الان والفرس وهو الجنس ويرسم
بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين باخفاق في جواب ما هو واما مقول في
جواب ما هو بحسب الشك والخصوصية معا كالان بالنسبة الى زيد وعمر
وبكر وهو النوع ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
في جواب ما هو **واما** غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اى شئ هو

هو في ذاته وهو الذي يميز الشئ عما يتركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الان
وهو الفصل ويرسم بانه كلى يقال على الشئ في جواب اى شئ هو في ذاته
واما فاما ان يمنع انفكاكه عن الماحضة وهو العرض اللازم اولا يمنع وهو
العرض المخالف وكل واحد منها اما ان يختص بحقيقة بحقيقة واحدة وهو
الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل لان ويرسم بانها كلية يقال على
ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً واما ان يقع حقايق فوق واحدة
وهو العرض العام كالمتفكر بالقوة والفعل لان وغيره من الحيوانات
ويرسم بانه كلى يقال على ما تحت حقايق مختلفة قولاً عرضياً **القول الثاني**
التميم قول الدال على ماحضة الشئ واتحاد التام وهو الذي يتركب عن جنس الشئ
وفصله القريب كحيوان الناطق بالنسبة الى الان واتحاد الناقص وهو
الذي يتركب عن جنس بعيد وفصل قريب كاجسم الناطق بالنسبة الى الان
والرسم التام هو الذي يتركب عن جنس الشئ وخصائصه اللازمة كحيوان الفأحى
في تعريف الان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات تختص
بجملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الان انه مائت على قدميه عريض
الانفخار يادى البتة مستقيم القامة ضحكان الطبع **القضايا** القضية
قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهي اما حالية
كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اتمان ان يكون زوجا
او فردا وجزء الاول من العملية يسمى موضوعا وجزء الثاني محمولا
والموضوع الاول من الشرطية يسمى مقدمات والثاني تاليا **والقضية**

انما موجهة كقولنا زيد كاتب او سائلة كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد منهما تاما
 انما مخصوصة كما ذكرنا او كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا يثنى من
 الانسان بكاتب وانما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب
 فبعض الانسان ليس بكاتب وانما ان لا يكون كذلك يثنى مهملة في الانسان
 كاتب والانسان ليس بكاتب والمتصلة اما لازمة كقولنا ان كان الانسان
 الشمس طالعة فالنهار موجود وانما انفاضية كقولنا ان كان الانسان
 ناطقا فالحمار ناطق والمنفصلة اما حقيفة كقولنا العدد اثنان زوج
 او فرد وهي مانعة اجمع واخلاقها واما مانعة اجمع فقط كقولنا هذا
 انثى انما حمار او شجر واما مانعة اخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون
 في البحر او لا ينفق وقد يكون المنفصلات ذات اجزاء كقولنا العدد اثنان
 راند او ناقص او مساو **التناقض** هو اختلاف القضيتين بالاجاب والسلب
 بحيث يقتضي لاداة ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا
 زيد كاتب وزيد ليس بكاتب ولا يتحقق ذلك الا بعد انفاضهما في الموضوع
 والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفضل والجزء والكل
 والشرط ونقيض الموجهة الكلية انما هي السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية
 انما هي الموجهة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان
 ولا يثنى من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان فالخصوصات لا يتحقق
 التناقض بينهما الا بعد اخلاصهما في **الكيفية** كقولنا كل انسان حيوان قد تكذب
 كقولنا كل انسان كاتب ولا يثنى من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقا
 كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب **العكس** هو
 ان يثبت الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والاجاب بحاله

وذا نقضت احدتي ليدان
 وحدث موضوع محمول كان
 وحدث شرط اضافته وكل
 قوة فعل است في آخر زمان
 مقام الدين على طلب

والكلية والجزئية

بحاله والنصديقي والتكذيب بحاله الموجهة الكلية تنفكس كلية اذ يصدق قولنا
 كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان بل تنفكس جزئية لاننا
 اذا قلنا كل انسان حيوان فانما نجد الموضوع شيئا مكملا موصوفا بالانسان
 والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا والموجهة الجزئية ايضا تنفكس جزئية
 بهذه الجهة والسالبة الكلية تنفكس كلية وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق
 قولنا لا يثنى من الانسان بغير صدق لا يثنى من البحر بان والتسالبة
 الجزئية لا عكس لها لازوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بان ولا يصدق
 عكسه وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان **القياس** وهو قول يوافق
 من اقوال مني سلمت لزم عنها لادها قول آخر وهو اما ان يقر ان كقولنا كل جسم
 له ثقل وكل ثقل له ثقل فكل جسم ثقل وانما استثنائي كقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود فكل من النهار ليس بموجود فالتسميت بطالعة
 والمكبرين مقدمي القياس قصا عدا يستحق هذا وسط وموضوع المطلوب
 يستحق هذا الصغر ومحموله يستحق هذا الكبر والمقدمة التي فيها الا صغر يسمى الصغرى
 والتي فيها الكبر يسمى الكبرى وهيئة التاليف من الصغرى والكبرى يستحق شكل
 والاشكال اربعة لان احد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا
 في الكبرى فهو الشكل الاول وان كانت بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان
 موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو الثاني فلهذا هي الاشكال
 الاربعة المذكورة في المنطق والرابع تعيد عن الطبع هذا والذي له عقل
 سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول وانما ينتج الثاني
 عند اختلاف مقدمتيه بالسلب واليجاب والشكل الاول هو الذي جعل
 معيار العلوم فنورده ههنا ليحل دستور في هذا النقض وينتج منه

لكن الشمس طالعة فانه
 موجود

[illegible]

وفا مسرہ الخیرات ۴
۵۵۵
وہی قضا یا حکم العقل لا سبب یرج جانب الحكم

۲۰ مهد حیوان و کل حیوان

فقد اتى الحفيظ ورائه
الملك فتارة

ابو القاسم السمرقندي
 متر استعاره عقلية
 من الكثرة والسيادة

بداية الاستعارة للفاضل القاسم الكلي

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله العلي العظيم والصلاة على خير البرية وعلى آله وذو النفوس الزكية
 اما بعد فان معاني الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكرت في الكتب مفصلة
 عسيرة الضبط فاردت ذكرها بمجلة مضمونة على وجه يوفق به كاتب المتقيد
 ودل عليه كتب المتقدمين زبر المتأخرين فنظمت فرائد عوائد لتحقيق معاني
 الاستعارات واف مرها وقرانها في ثلثة عقود **العقد الاول** في انواع
 المجاز وفيه ست فرائد **الفريدة الاولى** المجاز المفرد اعني الكلمة المستعملة
 في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادته ان كانت العقلة
 غير المتباعدة المجاز مرسل والا فاستعارة مصرحة **الفريدة الثانية**
 ان كان المستعار اسم جنس اي اسما غير مشتق فالاستعارة اصلية
 والا فتبعية لجريها في اللفظ المذكور وتلقا بعد جريانها في المصدر كان
 المستعار مشتقا وفي متعلق معنى كحرف ان كان حرفا والمراد بمبتدئ
 معنى كحرف ما يعبر عنه من المعاني المطلقة كالابتداء ونحوه وانكر
 التبعية الشككي وردت في المعاني المكنية كما ستوف **الفريدة الثالثة** ذهب
 الشككي الى انه ان كان المستعار له حقيقة فاعقله فالاستعارة
 حقيقية والا فتخييلية وستكشف لك حقيقة **الفريدة الرابعة** الاستعارة
 ان لم تقترن بما يدل على شيئا من المستعار منه والمستعار له فمطلقة نحو ايت
 اسدا وان اقترنت بما يدل على المستعار منه فمشتقة نحو ايت اسيدا كلفظ اسد
 لم تقلم وان اقترنت بما يدل على المستعار له فمجردة كورايت اسدا شككي
 السدج والترشيح المبلغ لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه والاطلاق
 ابلغ من التجريد واعتبار الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة فلما

عن الغيبة بنظ الاستعارة مرتبها

فلما بعد قرينة المصرفة تجريدا نحو ايت اسدا رمي ولما قرينة المكنية ترشيعا **الفريدة**
 الخامسة الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقة تابلها للاستعارة لا يقتضيه
 ان ينفرد بها ويجوز ان يكون مستعارا عن ملكيم المستعار منه كملكيم المستعار
 ويجعل الوجهين قوله تعالى وانما يصنع الجبل الله جميعا حيث استعير الجبل للعدد
 وذكر الاعتصام ترشيعا تابلها باقيا على معناه مستعارا للعدد في العهد **الفريدة**
 السادسة المجاز المركب وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة
 كالمفرد ان كانت علاقته غير المتباعدة فليس في استعارته كالمركب استعارة
 تمثيلية نحو ايت اراكه تقدم رجلا وتؤخر اخي اي ترد في الافهام والابحار
 لما ترى انهما احوى **العقد الثانية** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية
 انفقت كلمة القوم على انه اذا شبه امر بآخر من غير تصريح بشي من اركان
 التشبيه سوى التشبيه ودل عليه بذكر ما يخص التشبيه به كان صانعا له
 بالكناية لكن اضطربت اقوالهم ولتنوض لها في ثلثة فرائد **الفريدة**
 اخرى لبيان انه هل يجب ان يكون التشبيه في الاستعارة بالكناية مذكورا
 باللفظ الموضوع له ام لا **الفريدة الاولى** ذهب الشيخ الى ان المتعار
 بالكناية لفظ التشبيه به المستعار للتشبيه في النفس الرموز اليه بذكر لانه
 من غير تقدير في نظم الكلام ولا ضرورة وجه تشبيه الاستعارة بالكناية
 او مكنية ظاهرة واليه ذهب صاحب الكشاف وهو المختار **الفريدة**
 الثانية يستمر كلام الشككي بانها لفظ التشبيه المستعمل في التشبيه به بادئا
 انه عينه واختار رد التبعية اليها يجعل قرينتها استعارة بالكناية وجعلها
 قرينتها على عكس ما ذكره القوم في مثل نطقت كمال من ان نطقت
 استعارة لدلت وال حال قرينته ويرد عليه لفظ التشبيه لم يستعمل الا في

بكون ترشيح الاستعارة بغير دانه
 كمن يملك الاستعارة بلفظ
 من غير ان يملكها بلفظ

فلا يكون استعاره وقد خرج بان نظفت استعاره اللام الالهى فيكون استعاره و
 الاستعاره في الفعل لا يكون الا بتعبية فلزمه القول بالاستعاره بتعبية **الفرد**
 الثالثة ذهب الخطيب الى انها التسمية المضمرة في النفس ووجه تسميتها **الفرد**
 الرابعة لا تشبهه في ان التسمية في صورة الاستعاره بالكناية لا يكون
 مذكورا بالمفظة المشبهة كما في صورة الاستعاره المصروفة وانما الكلام في
 وجوب ذكره بالمفظة الموضوع له واحق عدم اوجوب ذكره لجواز ان يشبه
 شيئا بامرئ **الفرد** لا يستعمل لفظا واحدا فيه ويثبت له من لوازم الاخر شيئا فقد اجتمع
 المصروفة والمكينة مثاله قوله تعالى فاذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون
 من حيث الاستعمال بالقبول فاستعمل له اسم ومن حيث الكراهة بالطعم الملبس
 فيمكن ان استعاره مصروفة نظرا الى الاول ومكينة نظرا الى الثاني ويكون اللفظ
 تخييل **العقد الثالث** في تحقيق قرينة الاستعاره بالكناية وما يتركز زيادة
 عليها من ملازمات التسمية به في نحو قوله تعالى فكلوا مما رزقكم الله من حيث يشاءون ولا تتبعوا
 اوتاركم **الفرد** الاولى ذهب السلف الى ان الامر الذي اثبت للتسمية من خواص
 التسمية به مستعمل في معناها الحقيقية وانما المجاز في الالفاظ ويسمونه استعاره
 تخيلية ويحكمون بعدم انفكاك المعنى عنها واليه ذهب الخطيب **الفرد** الثانية
 جوز صاحب الكشاف كونه استعاره حقيقية للملايم المشبهة كما في قوله تعالى
 الذين ينفقون عهدهم حيث يشاءون **الفرد** الثالثة حيث استعمل كجبل للعهد والتفويض لابطال **الفرد**
 الثالثة جوز السكاكي كونه مستعملا في امر وضمني توحيده المتكلم تشبيهه بمعناه
 الحقيقي ويسمونه استعاره تخيلية ولا يخفى انه تعسف **الفرد** الرابعة المختار
 في قرينة المكينة انه اذا لم يكن للمشيبة المذكورة تابع يشبه بمرادف المشبه به كان
 باقيا على معناها الحقيقي وكان اثباته استعاره تخيلية كمنال المينة وان

وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كان مستعارا لذلك التابع على
 طريق التصريح **الفرد** كما بسحق ما زاد على قرينة المصروفة من ملازمات
 المشبه ترشيجا كذلك بعد ما زاد على قرينة المكينة من الملازمات ترشيجا
 لها ويجوز جعله ترشيجا للتخييلية وللإستعاره الحقيقية اما الاستعاره
 الحقيقية فظ وكذا التخييلية بناء على ما ذهب اليه السكاكي لان التخييلية
 مصروفة عنده وانما التخييلية على مذهب السلف فلان الترخيع والمجاز
 العطف ايضا يذكر ما يلزم ما هو له كما يكون المجاز التقوي المرسل بذكر ما
 يلزم الموضوع له او التشبيه بذكر ما يلزم المشبه به والاستعاره المصروفة
 كما سبق ووجه الفرق بين ما يجعل قرينة للمكينة وبما يجعل نفسه تخيلا
 او استعاره حقيقية او اثباته تخيلا وبين ما يجعل زائدا عليها وترشيجا
 قوة الاختصاص بالمشبه به فانهما اقوى اختصاصا وتعلقا به له
 القرينة وما سواه ترشيج **تم**

تم استنساخه من قلم العصر مصطفى
 المفتي في سنة ١٢٩٠

مقدمة الفضاحة والبدعة ^{١٩٥} الفن الاول علم المعاني ^{١٩٤} صدق الخبر وكذبه
 احوال الاستاذ والخبر ^{١٩٤} احوال السند اليه ^{١٩٤} اما حذفه ^{١٩٥} واما ترفيعه ^{١٩٥} فبالاخبار
 وبالطينة وبالشارة وباللام واستغراق المفردات وبالاضافة
 واما تشكيده واما وصفه واما توكيده واما الابدال واما العطف
 واما الفصل واما تقديده ^{١٩٦} واما تناخذه ^{١٩٦} وقد يخرج الكلام على خلافه
 الالتفات ^{١٩٦} ومنه القلب ^{١٩٦} احوال السند اما تركه ^{١٩٦} واما ذكره
 واما كونه فعل ^{١٩٦} واما كونه اسما ^{١٩٦} واما تفهيد بالشرط ^{١٩٦} التعليل
 واما تشكيده ^{١٩٦} واما تخصيصه ^{١٩٦} واما ترفيعه ^{١٩٦} واما كونه جملة ^{١٩٦} بنسبة غير شخص
 احوال متعلقات الفعل ^{١٩٦} نزل المتعدي منزلة اللازم وهو ضرورة
 وتقديم مفعوله ونحوه وتقديم بعض مفعولاته على بعض ^{١٩٦} الفصح ^{١٩٦} الاشياء
 منها التثنية ^{١٩٦} منها الاستفهام ^{١٩٦} ومنها الامر ^{١٩٦} ومنها النهي ^{١٩٦} الفصل والاصل
 اصل احوال المنقلة ان تكون بغير واو ^{١٩٦} الابدان
 الاطناب ^{١٩٦} التوسيع ^{١٩٦} افعال للتذليل ^{١٩٦} التكيل ^{١٩٦} التميم ^{١٩٦} الاقتران
 علم البيان ^{١٩٦} دلالة اللفظ ^{١٩٦} التشبيه ^{١٩٦} وطرفاه ^{١٩٦} تشبيه مقلوب ^{١٩٦} ووجه ^{١٩٦} وادوات
 المحضقة والمجاز ^{١٩٦} علامات المجاز ^{١٩٦} الاستعارة ^{١٩٦} تفارق الكذب
 وفريقتها ^{١٩٦} التزمكية والتبعية ^{١٩٦} وباعتبار الجامع ^{١٩٦} وباعتبار اللفظ ^{١٩٦}
 حرف التكاثر ^{١٩٦} وقد يطلق المجاز على كلمة تفر ^{١٩٦} الكناية ^{١٩٦} المجاز والكناية ^{١٩٦}
 البديع ^{١٩٦} وهو مراد من معنوي ولفظي اما المعنوي فمنه المطابقة ^{١٩٦} ومنه مراعات النظر

وقد يقع الخبر في موضع
 الدعاء بصيغة الامر

ومنه التاكيد ^{١٩٤} ومنه الارصاد ^{١٩٤} ومنه المزاومة ^{١٩٤} ومنه القلنس ^{١٩٤} ومنه الرجوع
 ومنه التورية ^{١٩٤} ومنه الاستفهام ^{١٩٤} ومنه اللفظ ^{١٩٤} ومنه الجمع ^{١٩٤} ومنه التفرق
 ومنه التضمين ^{١٩٤} ومنه الجمع مع التفرق ^{١٩٤} ومنه الجمع مع التضمين ^{١٩٤} ومنه التفرق
 ومنه المبالغة المقبولة ^{١٩٤} ومنه المذهب الطائفي ^{١٩٤} ومنه حسن التعليل
 ومنه التفرع ^{١٩٤} ومنه تأكيد المدح ^{١٩٤} ومنه تأكيد الذم ^{١٩٤} بما يشبه المدح
 ومنه الاستيعاب ^{١٩٤} ومنه الادماج ^{١٩٤} ومنه التوجيه ^{١٩٤} ومنه تشابهات القرآن
 ومنه الهزل ^{١٩٤} ومنه تجاهل العارف ^{١٩٤} ومنه القول بالموجب ^{١٩٤} ومنه الاطراد
 واما اللفظي فمنه الجناس النام ^{١٩٤} وهو مماثل ومستوف ومنشأه وحرف
 والناقص مطرف مضارع ^{١٩٤} لاحق ^{١٩٤} نجس القلب ^{١٩٤} مقلوب ^{١٩٤} ينجح
 ومنه رد العجز الى الصدر ^{١٩٤} ومنه الشجع ^{١٩٤} ومنه الموازنة ^{١٩٤} ومنه القلب
 ومنه العشرع ^{١٩٤} ومنه لزوم باللائم ^{١٩٤} امانة السندات الشعرية ^{١٩٤} وتصل بهذا
 الماقبوس ^{١٩٤} والنضين ^{١٩٤} والعقد ^{١٩٤} واحل ^{١٩٤} والتلبيح ^{١٩٤}

مجازات العلم

تكملة المختار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما انعم به وعلم من البيان ما لم نعلم والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وافضل من اوتي الحكمة وفصل الخطاب .
وعلى الله الاطهار وصحابته الاخيار **اتمامه** فلما كان علم البدعة ونهاها من اجل العلوم قدرا وادقها سدا ذه يعرف دقائق العربية واسرارها .
يكشف عن وجوه الانجاز في نظم القرآن كنسارها وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه القاضى العلامة ابو يعقوب يوسف الكاظمي رحمه الله اعظم ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعا لكونه احسن ترتيبا واتمها تحريرا واكثرها لاصول جمعا ولكن كان غير مصون عن الحشو والسطول والتعقيد قابلا للاختصار مفتقا الى الايضاح والى التجريد الفتح مختصر يتضمن ما فيه من القواعد ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد ولم آل جهدا في تحصيله وتحذيره وترتيبه ترتيبا اقرب تناولا من ترتيبه ولم ابالغ في اختصار لفظه تقريبا لتعاطيه وطلبها لتسهيل فهمه على طالبه واضفت الى ذلك فوائد غنيت في بعض كتب القوم عليها وزوائد لم اظفر في كلام احد بالتصريح بها ولا الاشارة اليها وسمته لتخصيص المفتاح لطالب اسمه معناه وانما سأل الله من فضله ان ينفع به كما ينفع باصله انه ولي ذلك وهو عبي ونعم الوكيل **مقدمة الفصاحة** يوصف بها المظهر والكلام والتمتكم والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط فالفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغزابة ومخالفة القياس فالتنافر عند ايره مستغنى رتبة الى العلوى والتوازي نحو فارحما ومرسنا مسرعا اي كالتنسيق الترتيبى

التنسيق في الدقة والاستواء او كالتدريج في البريق والمخالفة كمد الله العلوى الا قبل قيل ومن الكراهة في التسميع كبريم البحر شتى شريف القرب وفيه نظر والفصاحة في الكلام خلوصه عن ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها فالضعف مخوضب غلامه زيدا والتنافر نحو وليس قربت بوجه قبر وقوله كبريم متى امدة امدة الورى معنى والتعقيد ان لا يكون الكلام ظاهرا لالته على المراد لخلع آية في النظم كقول الفوزدق في حال هتاف وما مثله في الناس الا مملكا ابوامته حى ابوه يقارب به اى ليس حى يقارب له الا مملكا ابوامته ابوه وانما في الانتقال كقول الآخر سأل طلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب تحيناي الدموع ليجدا فان الانتقال من جهود العين الى بخلها بالدموع لا الى ما قصده من التذوق وقيل ومن كثرة التكرار وشتاب الاضافات كقوله سبوح لها منها عليها شواهد وقوله صامته جري حومة الجندل استجعى وفيه نظر وفي الممتكلم ملكة تقدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح والبلاغة في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحتها وهو مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة متقاربة كمن التنكير والاطلاق والتقديم والذكر بيان مقام خلافة ومقام الفصل بيان مقام الوصل ومقام الايجاز بيان مقام خلافة وكذا خطاب الزكى مع خطاب العبنى ولكل كلمة مع صاحبها مقام وارتضاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقة للاعتبار المناسب والخطاطة بعد ما تمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعاني بالتركيب وكبر كماله متى ذلك فصاحة ايضا ولها طر فان اعلى وهو جهة الانجاز هو ما يقرب منه واسفل وهو ما اذا غيرة عنه الى ما دونه الحق عند البلاغ

بأصوات الجوانات وبزعماء كثيرة وتبعتها وجوه آخر توث الكلام حسنا
 والبلاغة في المتكلم ملكة يقدر بها على تليف كلام بليغ فعلم ان كل بليغ
 فصيح ولا عكس وان البلاغة مرجعها الى الاحراز عن الخطاء في تأدية المعنى
 المراد الى تميز الفصيح عن غيره والتكليف منه ما بين في علم متن اللغة والنظم
 او النحو او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي علم البيان وما يعرف به
 وجوه الخبير علم البديع وكثير يستحق الجحيم علم البيان وبعضهم يسمي الاخيرين
 علم البيان والتلعة علم البديع **الفصل الاول** علم المعاني وهو علم يعرف به
 احوال اللفظ العربي التي يطابق مضمونها كمال وينتج في ثمانية ابواب **الاسناد**
 الخبري وحوال الاسناد اليه وحوال الاسناد وحوال تعلقات الفعل والفصل
 والآث والفصل والوصل والابحار والاطناب والتم اواة لان الكلام
 اما خبر او ثبوت لانه ان كانت نسبتة خارج تطابقه او لا تطابقه فمخبر والا
 فثبوت او خبر لا بد له من سند اليه وسند وسناد والمسنود قد يكون
 له تعلقات اذا كان فعلا او في معناه وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر
 او بغير قصر وكل جملة قرئت باخرى اما معطوفة او غير معطوفة والكلام
 البليغ اما رائد على اصل المراد او غير رائد **تنبيه** صدق الخبر مطابقة
 للمواقع وكذبها وقيل مطابقة لا اعتقاد المخبر ولو خطأ وعدمها
 بدليل ان المنافقين الكاذبون ورد بان المعنى الكاذبون في الشهادة او
 في سميتها او المشهود به في زعمهم اجاز مطابقة لا اعتقاد وعندها
 معرو وغيرهما ليس بصدق ولا كذب بدليل افترى على الله كذبا ام لم
 جده ان المراد بالتاني غير الكذب لانه في نفسه وغير الصدق لانهم لم يعتقدوا
 ورد بان المعنى ام لم يفتر فمخبر عنه باجتهاد لان المجنون لا يعتد به

وما يجزئ به عن الاول
 علم المعاني وما يجزئ به
 عن التعقيد المعنوي

في الاول علم المعاني

لا افترا له **حوال الاسناد** الخبري لا شك ان قصده المخبر فافادة المخاطب
 اما الحكم او كونه عالما به ويستحق الاول فائدة الخبر والتاني لازمها وقد
 ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لعدم جبره على موجب العلم فينبغي ان يقتصر
 من التركيب على قدر الحاجة فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والرد
 فيه يستغني عن موكلات الحكم وان كان متزدا فيه طالبا له من تصويته
 بمؤكد وان كان منكرا وجب تركيزه بحسب لانك كما قال الله تعالى حكايته
 ممن رسل عيسى عليه السلام اذ كنوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون وفي
 الثانية انا اليكم لم نرسلون وفي الثالثة انا اليكم لم نرسلون ويستحق الخبر الاول
 ابدا اثما والتاني طليبا والثالث انكارا واخراج الكلام عليها اوجا على فحش
 الظاهر وكثيرا ما يخرج على خلافه فيجعل في كل باب اذا قدم اليه
 ما يتوهم له بالخبر فينتشر له استشفاف الطالب المنزلة نحو ولا يخفى طبعي في الدنيا
 انهم موقوفون وتجعل غير المنكر اذا لاح عليه شيء من امارات الانكار نحو جاء
 شقيق عارضارحه ان بني عكرهم يرمحوا ولكنك كغير المنكر اذا كان معه ما ان
 تأمل ارتدع نحو لا ريب فيه وهكذا اعتبارات النفي ثم الاسناد منه حقيقة عقلية
 وهي اسناد الفعل او معناه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كقول المؤمن
 انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع البقل نحو قوله جاء زيد وانت تعلم
 انه لم يجيء ومنه مجاز عقلي وهو اسناد الفعل الى ملابس له غير ما هو له
 بناء على انه ملابسات شتى يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان
 والمكان والسبب فاسناده الى الفاعل والمفعول اذا كان مبنيا له حقيقة
 كخامز والى غيرهما للملاسة مجاز كقولهم عيشة راضية وشيل نفهم ونشوش
 ونخاره صائم ونهر جار وبني الامير المدينة وقولنا بناؤنا في نخرج نحو ما من قول

ابجاهل ولله الم بجل نحو قوله انساب الصغرى وافنى الكبير كثر الغدات ومن الغدات
على ما لم يعلم او بظن ان قائله لم يعتد بظاهرة كما استدل على ان اسنادا مية
في قول ابي النجم مية عنه قتر. كما عن قتر. جذب القيا الى البطن واسمى مجاز
بقوله عقيبته قيل الله الشمس اطلعت واقت ما اربعة لان طرفية اما حقيقة
نحو انبت الربيع البقل او مختلفان نحو احيى للكل شيا باب الزمان وحي
الارض الربيع وهو في القرآن كثير واذا ثبت عليهم اياته زادت ايماننا
بذلك ابناء وهم ينزع عنهم لباسها يوم ما يجعل الولد ان شيئا واخرجه
الارض انضاجها وخرج مختصا بخبر بن جري في الاشياء نحو باحسان ابن الى
صرخا ولا بد له من قرينة لفظية كما مر او معنوية كاستحالة قيام المند
بالمذكور عقل كقولك مجتهدك جاءت الى اليك او عادة نحو هزم الامير
وصدوره من الموحد في مثل انساب الصغرى وموقعة حقيقة اما ظاهرة
كما في قوله تعالى فما زلت تجارتهم اى فمابكوا واما خفية كما في قوله
سرتنى رؤيتك اى سرتنى الله عند رؤيتك وقوله يزيدك به وجهه حسنا اذا
ما زدت فطره اى يزيدك الله حسنا فى وجهه وانكره الشكاى ذاهبا الى ان
مما مر ونحو استعارة بالكناية على ان المراد بالربيع الفاعل كحقيقى بقرينة
نسبة الانبات اليه وعلى هذا القياس غيره وقية نظر لانه يتلزم ان يكون
المراد بعيشته في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها المسبب الى وان لا يصح
الاضافة في نحوه زهارة صاحب بطلان اضافة البنى الى نفسه وان لا يكون له
بالبناء والحامان وان يتوقف نحو انبت الربيع البقل على التبع واللوازم
كلها منفية ولانه ينقص نحو زهارة لا صام لا احتمال على ذكره في التبع
ا هو المند اليه اما حذفه فلا حذر عن الصبب بناء على الظاهر او تخيل

او مجاز ان ابقى الارض
سباب الامان

او تخيل العدول الى قوى الذين من العقل واللفظ كقوله قال كيف انت
قلت عليل او اختيار رتبة التامع عند القرينة او مقابلة رتبة اولها من صورة عن
البناء او عكس او تاتي الدكر لى الحاجة او تعينها وادعاء التعيين او نحو ذلك
واما ذكره فلكونه الاصل واللا حياط لضعف التعويل على القرينة او التنبه على
غماوة التامع او زيادة الايضاح والتفصيل او الظاهر تعظيمه او احسانه والتبر
بذلك او استلذاذ او بسط الكلام حيث الما صفا ومطلوب نحو على عصاى
واما تعويله فبالاضمار لان المقام للمتكلم او الخطاب او الغيبة واصل الخطاب
ان يكون لمعين وقد يترك الى غيره ليعلم كل مخاطب نحو ولو ترى اذ الجرم
نلكسار رؤسهم عند ربه اى تناهت حالهم في الظهور فلما يختص به مخاطب
وبالعلمية لاحتضار بعينه في ذهن التامع ابتداء باسم مختص به نحو
قل هو الله احد او تعظيمه واحسانه او كناية او ايلهام يستلذاذ او التبرك به
وبالموصولة لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك
الذى كان معنا امين رجل عالم او استعجان النضرى بالاسم او زيادة التفسير
نحو وادته التى هو في يديك عن نفسه او التفتيح نحو ففهم من التيمم ما غلبهم
او تبينه للمخاطب على خطاه نحو ان الذين تركوا اخوانكم يتبعي عليل صدورهم
ان تفرعوا او الاء الى وجهه بنا ونحو ان الذين لم يتكبرون عن عبادى سيد
جهنم داخرين ثم انه ربما جعل في رتبة الى التوضيح والتعظيم شانه نحو ان الذين
سمي السماء بنى لنا بيتا زعاما عزة واطول اوتان غيره نحو ان الذين كذبوا
شعبيا كانوا هم الكاسرين وبالكناية لتميظه كقولك كثر ابو الصغرى فزادنى
في محاسنه والنو ليعرف السامع نحو اولئك الباني فحينئذ يمتثلون او اجمعنا
يا جبر المجمع او بيان حاله في القرب والبعد والنو ليعرف كقولك هذا اولئك اولئك

زيد او تحقيره بالغوب نحو هذا الذي يذكر الحكم او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب
 او تحقيره كما يقال ذلك اللعين فعل كذا او كذا في عند تعقيب المتار إليه هو
 على انه جدير بما يرد بعده من اجلها نحو اولئك على عدى من ربهم واولئك هم
 المفلحون وباللام المتارة الى مهور ونحوه ليس الذكر كالانثى اي الذي طلبت
 كالنثى وصحت لها او الى نفس الحقيقة كقولك الرجل غير المرأة وقد باتى لو انما
 عهد به في الذهن كقولك دخل السوق حيث لا عهد وهذا في المعنى كالنكرة وقد
 يفيد الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر وهو ضربان حقيقي نحو عالم الغيب
 والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي نحو جمع الاسير الصاغية اي صاغية
 ببلده او مملكته واستغراق المفرد اشمل من بلبل صحة لارجال في الدارة اذ كانت
 فيها رجل او رجلان دون لارجل ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم
 لان الحرف انما يدل على مجرودا عن معنى الوحدة ولا يعمى كل فرد لا مجموع
 الافراد ولهذا امتنع وصفه بغير الجمع وبالاضافة لا كما احصر طريق نحو
 هو اي مع الركب التمايز متعديا او تضمنها تعظيمات ان المضاف اليه
 او المضاف او غيرهما كقولك عهدي خضر وعبد الخليفة ركب وعبد السلطان
 عهدي او تحقيره نحو ولد النخام خضر **واما** تنكيره فلما فراد نحو وجاء رجل
 من اقصى المدينة بسفي او التورية نحو وعلى ابصارهم غتاة او التعظيم
 او التحقير كقوله له حاجب في كل امرئ شين وليس له عن طالب الوفاء حاجب
 او التنكير كقوله ان له ليل وان له لغما او التقليل نحو رضوان من انه اكبر
 وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوه فقد كذبت رسل من قبله اي ذوعدة
 كثيرة وذو ايات عظيمة ومن تكثيره لافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة
 من ما ووللتعظيم نحو فاذا نواجر من ابعد ورسوله وللتحقير نحو ان نظن اننا

الاضنا **واما** وصفه فلكونه مهيئاً له كانهما عن معناه كقولك اجسم الطويل الضخم
 العريض الذي يحتاج الى فراغ يشقه ونحوه في الكشف للمعنى الذي يظن ان
 كان قد رأى وقد سمع او تخصصاً نحو زيد الناجر عندنا او مدحاً او ذمماً نحو
 جاءني زيد العالم الجاهل حيث يتعين قبل ذكره او تأكيداً نحو امس الدابر
 كان يوماً عظيماً **واما** تأكيداً فلتكثيراً او ذمماً نحو هم التجوز او السهولة وعدم
 التعمول **واما** بياناً فلبياناً باسم مختص به كقولك صدرتك **واما** التأكيد
 منه فلزيادة التقريب نحو جاءني اخوك زيد وجاءني الضوم اكثرهم وسلب زيد
 ثوبه **واما** القطف فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد ونمر واولئك
 كذلك نحو جاءني زيد فمروا وتمم عمرو وجاءني الضوم حتى خالداً او رد التامع
 الى الضوايق نحو جاءني زيد للومر او صرف الحكم الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو
 او ما جاءني زيد بل عمرو او التأكيد والتشديد نحو جاءني زيد او عمرو **واما**
الفصل في تخصيصه بالمسند **واما** تقديمه فلكونه ذكره اهتم **امال** لانه اصل
 ولا مقتضى للعدول **واما** لينمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ اثباتاً
 اليه كقوله والذي جارت البرية فيه حيوان مستحدث من جهاد **واما** لتعجيل المسند
 او المساءة للتفاوت او التطهير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك
واما لا يهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ **واما** نحو ذلك عبد القاهر
 وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي ما اتاقلت هذا
 اي لم اقله مع انه مقول ولهذا لم يصح ما اتاقلت هذا ولا غيري ولا ما اتا
 رايت احداً ولا ما اتا ضربت الازياء والافضل ياتي للتخصيص رداً على من نعم
 انفراد غيره به او مشاركة فيه نحو اتا سويت في حاجتك ويؤكد على الاول بنحو لا يري
 وعلى الثاني بنحو وعدي وقد ياتي لنفي الحكم نحو هو يعطي بخير وكذا اذا كان للفعل

متفيا نحو ان لا تكذب فانه ينفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت
لانه لتاكيد المحكوم عليه لا حكم هذا اذ اني الفعل على موقف وان بني على متكررا
تخصيص بنفس الواحدية نحو رجل جاءني اي لامة اولاد جلان ووافقه شكلي
على ذلك الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز فليذكر كونه في الاصل
مؤخر على انه فاعل معنى فقط نحو انما فمت وقدر والافلا يفيد التقوى الحكم
جاز كما لم ولم بقدر اولم يحز خوزيدنا أو استثنى المنكر بجعله من باب واسر ونحوي
الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير لئلا ينفي التخصيص فلا سبب له
سواء بخلاف الموقف ثم قال بشرطه ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل
جاءني على ما مر دون قولهم سره ذاتا باما على التقديم الاول فلما منع
ان يراد المقترن لا غير واما على الثاني فلينبه عن مطلق استعماله واذا وضع
اللامعة بتخصيصه حيث تأولوه بما اخر ذاتا باما لا ستر فالوجه تفضيل شأن الشر
بتكثيره وتبيده اذ الفاعل اللفظي والمعنوي سواء في امتناع التقديم ما بقيا على
حالهما فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي كما تم لان لم انتفاء التخصيص
لولا تقدير التقديم لحصوله بغيره كما ذكره ثم لان لم امتناع ان يراد المراد
بشر لا غير ثم قال وبقر هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه الضمير وتبينه
ما خالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة ولهذا لم يحكم بانه
جملة ولا هو بل عامليتها في البناء ومما يري تقديمه كالتزام لفظ متبل
وغير في نحو متلك لا يخل ونحو غيرك لا يوجد بمعنى انت لا يخل وانت لا يوجد
من غير ارادة توبيخ الغير المخاطب كونه اعون على المراد بهما قبل وقد تقدم
لانه دال على العموم نحو كل انسان لم يقيم بخلاف ما لو اخر نحو لم يقيم كل انسان
فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد وذلك لئلا يلزم ترجيح

توجيه التاكيد على التأسيس لان الموجبة المهمة المعدولة في قوة الالبته الجزئية
المستلزمة لنفي الحكم عن الجملة دون كل فرد والالبته المهمة في قوة الالبته
الكليّة المنقضية للنفي عن كل فرد لو ردد موضوعها ككرة في سياق النفي وتبي
نظر لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى وعن كل فرد في الصورة الثانية انما
اخاد الاسناد الى ما اضيف اليه كل وقد زال ذلك بالاسناد اليها فيكون تاسيسا
لتاكيدا ولان الثانية اذا افادت النفي عن كل فرد ففادت النفي عن الجملة
فاذا حملت على الثاني لا يكون تاسيسا ولان الكثرة المنفية اذا حملت كان
بقولنا لم يقيم ان سالبته كليّة لا مهمة وقال محمد القاهر ان كانت كل كلمة
في جيز النفي بان اخرت عن ادائه نحو ما كل ما ينمى المراد بذكره او معموله للفعل
المنفي نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاء القوم ولم اخذ الدرام كل الدرام
او كل الدرام لم اخذ توجه النفي الى التسمول خاصة وافاد ثبوت الفعل او
الوصف او تعلقه به والعم كقول النبي عليه السلام لما قاله ذو البدين
اقصرت الصلوة ام نسيت كل ذلك لم يكن وعليه قوله قد اصبحت اثم الخياط تدعى
على ذنبا كله لم اصنع **وانما** غيره فلا تنضاء المقام تقديم المسند به ككلمة
منفصلي الظاهر وقد يخرج الكلام على خلافه في موضع المضمرة موضع المظهر
كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل في احد القولين وتوالم هو او هي زيد عالم
مكان ان ان والفضة لئيمكن ما يعقبه في ذهن الب مع لانه اذا لم يفرم
منه معنى انتظره وقد يعكس فان كان اسم اشارة فكما العنانية تميزه
لاختصاصه بحكم يدع كقوله كم عاقل عاقل انجبت مذاهبه وجاهل جاهل
تلقاه مرزوقا الذي ترك الاوهام حائرة وصية العالم الخريد يند بجانته
او الترتيبكم باب مع كما اذا كان فاقد البصر والنداء على كمال بلا دة او فطا

او ادعاه كمال ظهوره وعلية من غير هذا الباب تعالوت كي استحي وما يكمل علة تزيين
قوتلي قد ظفرت بذكرك وان كان غيره فلزيادة التمكين نحو قوله تعالى قل هو الله احد
الله الصمد ونظيره من غيره وما يحق انزلناه وما يحق نزل او ادخال الزرع وتزيينه
المهابة او تقوية داعي المأمور ومثاله قول الخلق امير المؤمنين
يا مكر كذا وعلية من غيره فاذا عزمت فتوكل على الله اولئك عطفان كقوله الى
عبدك العاصي انا كاس الكاكي هذا غير مختص بالسند اليه ولا بهذا القدر بل كل من
التكلم والخطاب والغيبة مطلقا بنقل الاخر ويستحق هذا النقل عند علماء
المعاني التفتا كقوله نطاول ليلك بالآتمد والمسهور ان الالتفات هو التعبير
عن معنى بطريق من طرق الثلاثة بعد التعبير عنه بأخر منها وهذا اختص منه مثال
الالتفات من التكلم الى الخطاب وما الى لا عبد الذي فطرنى واليه ترجعون وآلى
الغيبة انا اعطيتك الكون فصل لربك واخر ومن الخطاب الى التكلم طحا بك قارب
في احسان طر كوكب بغيره الشباب تحمر حان منيب يكلفني كينى وقد شط ولها
وعادته عواد ببتنا وخطوب والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم ومن
الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل الرياح فتنه سحابا فضناه والى الخطاب
ما لك يوم الدين اياك نعبد ووجه حسنه ان الكلام اذا نقل من اسلوب كان حسن
تطرية لثا طالت مع واكثر ايقاظا لاضعاء اليه وقد يختص موافقه بلطائف
كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحق باكد عن قلب حاضر بجد من نفسه
محر كما لا يقابل عليه وكما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك
المتحرك الى ان يول الامر الى خاتمها المقيدة انه مالك الامر كله في يوم الجزاء في
يوجب الاقبال عليه والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات
ومن خلاف المنقضى تلقى الخطاب بغير ما يترقبه بجل كلامه على خلاف مراده منها

اي من المنبذ اليه

الالتفات

تنبها على انه هو الاول بالقصد كقول الغيبة في التجايع وقد قال له متوقفا لا حملته
على الادهم مثل الامير كمل على الادهم والاشرب اى من كان مثل الامير في السلطان
وبسط اليه فجدد ان يصفه لان يصفه او السائل بغير ما يطلب يتزىل كقوله
منزلة غيره تنبها على انه الاول في الجاه والمهم له كقوله تعالى بسط يده عن الاهلك قل
صلى مواقبت للناس والنج وكقوله تعالى بسط يده ما ذا ينقصون قل ما انقصم
من غير فطو الدين والافربين واليتامى والمساكين وابن السبيل ومنه التعبير
عن المعنى المستقبل بلفظ الماضي تنبها على تحقق وقوعه نحو يوم يتبع الى الصور
فخرج من في السموات ومن في الارض ومثله قوله تعالى وان الدين لواقع
وتخوذ كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس ومنه القلب نحو عرضت النافذة
على كوض وقيل الشكاى مطلقا ورده غيره مطلقا وانتم انتم انتم اعتبارا
لطيفا قبل كقوله ومنهم منة مغيرة ارجاوه كان لون ارضه سماؤه اى لونها
والآرد كقوله كما طينت بالقدن الشبا عا **احوال المسند** اما تتركه فلما مر
فاني وقيل ارجا لفرجه وقوله نحن بما عندنا راض والراى مختلفه وقوله زيد
منطلق وغيره وكقوله خرجت فاذا زيد وقوله ان محله وان مر محله اى ان لنا في
الدنيا ولنا عندها وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزان رحمة ربي وقوله نصير
جميل كحمل الامر بنا اى جمل او فامرى ولا يبد من فريضة كوقوع الكلام جوابا
لسؤال محقق نحو ولئن سألهم من خلق السموات ليقولن الله او مخدر
نحو لبيك يزيد ضارب لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح وفضله على خلافه
بذكر الاسناد اجمال ثم تفصيلا وبوقوع نحو زيد بغير فضله ويكون موقفة القائل
كحصول نعمة مرفقة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره واما ذكره فلما مر وان
ينعين كونه اسما او فعلا واما افراده فلكونه غير سببي مع عدم افادة نقوى الحكم

فالمزاد بالنسبة كوزيد ابوه منطلق واما كونه فعلا فللمتفقيه بالحد الذي منه
 الثلاثة على ان يخصص وجه مع افاضة التجهد كقوله او كلما وردت على كذا قبيلة
 التي تسمى بنوهم بنوهم واما كونه كسما فلا فائدة عندهما كقوله لا ياتي الدرع
 المضرع صرنا لكن يميزها وهو منطلق واما تقييد الفعل بفعل ونحوه
 فله بينة الفائدة والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان واما
 تركه فلما لا ينع منها واما تقييد فلا اعتبارات لا تعرف الا بمجموعة ما بين ادوات
 من التفصيل وقدين ذلك في علم النحو ولكن لا بد من النظر فيها في ان واذا
 ولو فان واذا للشرط لكن اصل المنع عدم الجزم بوقوع الشرط واذا الجزم
 ولذا كان النادر موقعا لان وغلب لفظ الماضي مع اذا نحو فاذا جاءتهم الساعة
 قالوا الساعفة وان تصبهم سبعة بطير والجوسي ومن مع ذلك المراد بالصفة الملكية
 ولهذا عرف بتوحيده الجنس والصفة نادرة بالنسبة اليها ولهذا ذكرت وقد
 يستعمل ان في مقام الجزم جاهلا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن كذا كذا ان
 صدقت فماذا تفعل او كثر بدم منزهة اياها او التوبيخ وبصورة ان المقام
 لا يتم له على ما يطلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه كما يفرض الحال كقوله
 افترض بكلمة الذكر صفى ان كنتم قوم ما مبدفين فمن قراء ان بالكر او تغليب
 غير المتصف به على المتصف به وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على
 عبدنا فجعلنا من التعليل تجري في فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت من الثمرات
 ونحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون ومنه ابوان ونحوه ولكونهما التعليل
 في الاستقبال كل من جملة كل فعلية استقبالية ولا يخالف ذلك لفظا
 الا للفتنة كابرار غير حاصل في موضع حاصل لقوة الاستنباط او كون ما
 هو للوقوع كالواقع او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه نحو ان لموت حسن

التغليب

حسن العاقبة فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول العريضة لقصور اياته وقبحا
 بجعل اليه حاصله وعليه ان اردت تحضنا قال السكاكي او للتوفيق نحو انتم كنتم
 ليجب طين محكم ونظيره في التوفيق وما الى الامام عبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون
 الذي فطركم به دليل قوله تعالى واليه ترجعون ووجه حسنه لسماع الخاطبين
 الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك النسخ بنسبتهم الى الباطل وتعيين
 على قبوله كونه ادخل في المحاضن النسخ حيث لا يريد ان لا يريد نفسه ولا
 للشرط في الماضي مع القطع بانتقاء الشرط فيلزم عدم التثبوت والمضي في جعلها
 قد حوطها على المضارع في نحو لو بطيعكم في كثير من الامر لغشتم لقصد استمر الفعل
 فيما مضى وقتا فوقتا كما في قوله تعالى الله يستنزه فيهم وفي نحو ولو ترى اذ
 وقفوا على النار لئن لم ينزلنا من الماضى لصدوره عن لا خلاف في اخباره
 كما في ربما يود الذين كفروا او لا تخضار الصورة كما قال الله تعالى فتشبه
 سبحان استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على العظمة الباهرة ولما تنكبه
 فلا رادة عدم كسر العهد كقوله زيد كاتب وعمر وشاعر او للتخميم نحو عدى
 للمنفين او للتخميم واما تخصيصه بالاضافة او الوصف فتكون الفائدة
 انتم كمام واما تركه فظاهر مما سبق واما توفيقه فلا فائدة التامع حكما على
 امر معلوم له باحدى طرق التوفيق باخر مثله او لازم حكم كذا كقوله نوزيد اخوك
 وعمر والمنطلق باعتبار توفيق العهد او الجنس وعكسهما والثاني قد يفيد
 قصر الجنس على شئ تخفيفا كوزيد الامير او مهالفة كماله فيه كعمر والشجاع
 وقيل الاسم متعين لا ابتداء لدلالة على الذات والصفة للنجبة لدلالاتها
 على امر نسبي ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم واما
 كونه جملة للتقوى او لكونه سبيبا كمام واسميتها وفعاليتها ونسبها للمام

ونظرتها لا خضار الفطرية اذ هي مقدرة بالفعل على الاصح واما تأخيرها فلا ذكر
المسند اليه اهم كماله واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه نحو لا فيها قول اي بخل
نحو الدنا ولهذا لم يقدم الظرف في لا رب فيه للتأخير بنبوت الرب في ر
كتب الله تعالى او التبيين من اول الامر على انه خبر لا نعت كقوله له هم لا منتهى
لكبارها او التفاؤل او التثويق الى ذكر المسند اليه كقوله ثلثة ثلثة في الدنيا
ببراهتها شمس الضحى وابو حنيفة والقمر **تنبيه** كثير مما ذكر في هذا الباب
والذي قبله غير مختص بها كالكفر والحذف وغيرهما والفطن اذا اتقن اعتبا
ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما **احوال** متعلقات الفعل الفعل مع
المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الفرض من ذكره معه فاذة عليه به لانه
وتوعد مطلقا فاذا لم يذكر المفعول به معه فالفرض ان كان ابتداء لفاصلة او
نفيه عنه مطلقا نزل الفعل المنعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر
كالمعقود كالمذكور وهو ضربان لانه اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا
بمفعول مخصوص دلت عليه فريضة او لا الثاني كقوله تعالى خل هل ينوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون السكاكي ثم اذا كان المقام خطا بيا لا مسند لا ليا فاد
ذلك مع التعميم دفعا للحكم والاول كقول الجعزي في المقتضب بانه يفرضا شجوا
حشاه ونحيط عده ان يرى مبهم فيسمع فراع اي ان يكون ذورا وية
و ذو سمع فيذكر محاسنه واجبارها الظاهرة الدالة على خفاقة الامامة
دون غيره فلا يجد والى منازعة الامامة سبيلا والآ وجب التقدير بحسب التقدير
بحسب القرائن ثم اكذفا اما للبيان بعد البهام كما في فعل المشية ما لم يكن
تعلقه به فربما فلو لم يولدكم اجمعين بخلاف قوله ولو ثبت ان ابي دما
ليكنه عليه واما قوله فلم يبق منى السوق غير تفكرى فلو ثبت ان ابي كيت

بكيث نفلا فليس منه لان المراد بالاول البكاء والخضرة واما لنوع توهم ارادة
غير المراد كقوله وكم دوت عنى من تحمل مادت وسورة ايتام حوزت الى العظم اذ
لو ذكر التعميم لربما توهم قبل ذكر ما بعده ان لا يحتمل نيته الى العظم واما لانه اذا ريد
ذكره تانيا على وجه يتضمن ابتغاء الفعل على صرح لفظا لظهور الكمال العنانية
بوقوعه عليه كقوله قد طلبنا فلم نجدك في السودة والمجد والمكارم متلا وتكون
ان يكون السبب ترك مواجعة المجد وح بطلب مثاله واما لتعميم مع الاختصاص
كقوله قد كان منك ما يؤلم اي كل واحد وعليه قوله تعالى والله يدعوا الى دار
السلام واما لاجود الاختصار عند قيام فريضة نحو اصبغت اليه اي اذق وعليه
ارنى انظر اليك اي ذاك واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحي الليل
اذا سبجى ما وذكرك ربك وما قلى واما لاسترجان ذكره كقول عائشة رضي
الله عنها ما رايت منه ولا راي منى اي العورة واما لثكنة اخرى وتقدم مفعوله
ونحو لرد الخطاء في النعين كقوله زيد اعرفت لمز اعتقد انه عرفت اننا
وانه غير زيد ونقول لتاكيد لا غيره ولهذا يقال ما زيد اضربت ولا غيره
ولا ما زيد اضربت ولكن اكرمه واما نحو زيد اعرفته فتاكيد ان قد المفتة
قبل المنصوب والآ فخصيص واما تمود فهدنياهم فلا يفيد الا تخصيص
وكذلك قولك زيد مررت والتخصيص لازم للتقديم غالبا ولهذا يقال في
اياك تعبد واياك تستعين معناه تخضك بالعبادة والاستعانة وفي لالى
الله تحمدون معناه اليه لا الى غيره وتفيد في اجمع وراء التخصيص اهتماما
بالمقدم ولهذا يفد في بسم الله مؤخر او اورد افرأ باسم ربك واجيب
بان الاحم فيها القراءة وبانه متعلق بقراءة الثاني ومعنى الاول اوجد القواة
وتقديم بعض معمولاته على بعض امال ان اصله التقديم ولا مقتضى للعود

عنه كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما اولاً
 ذكره احم كقولك قل انما جرح فلان اولاً في التأخير اخلا لا ببيان المعنى نحو قول
 رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه قاله لآخر من آل فرعون لتوهم انه من صفة
 يكتم فلم يفهم انه منهم او بالتشابه كناية الفاصلة نحو فاعل جرح في نفسه خيفة
 موسى **القصر** وهو حقيقي وغير حقيقي وكل منهما نعتان قصر الموصوف على الصفة
 وقصر الصفة على الموصوف والمراد المفعولية لا النعتية والاول من الحقيقين
 نحو ما زيد الكاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها وهو لا يكاد يوجد بعد هذا الا حاطة
 بصفات النبي والتباني كغيره ما في الدار الزيد وقد يقصد به المبالغة لعدم
 الاعداد بغير المذكور والاول من غير الحقيقين تخصيص امر بصفة دون صفة
 اخرى او مكانها والثاني تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه وكل منهما
 ضربان والمخاطب بالاول من ضربين كل من يعتقد الشركة ويستحق هذا قصر
 افراد لقطع الشركة وبالثاني من يعتقد العكس ويستحق قصر قلب لقلب حكم
 المخاطب اوتى ويا عنه ويستحق قصر تعيين ونشر قصر الموصوف على الصفة
 افراد لعدم تنافي الوصفين وقلبا تحقق تنافيهما وقصر التعيين احم وللقصر
 طرائق منها العطف كقولك في قصه افراد زيدت على الكاتب او ما زيد كاتباً بل شاعر
 وقلبا زيد قائم لقاعد او ما زيد قائماً بل قاعد وفي قصه زيدت على امر و
 وما عزم وشاعر بل زيد ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصه ما زيد الشاعر
 وما زيد القاصم وفي قصه ما شاعر لا زيد ومنها انما كقولك في قصه انما زيد
 كاتب وانما زيد قائم وفي قصه انما قائم زيد لتضمنه معنى ما والاقول المفسرين
 انما حرم عليكم المنيعة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا المنيعة والزم وهذا
 المعنى هو المطابق لقراءة الرفع والقول الخاطا ان انما لا تثبت ما يذكرك بعده ونفي

ونفي ما سواه ولصحة انفصال الضمير معه قال الفرزدق انا الزائد احم الى الذم
 وانما يدافع عن آخيه بهم انا ومثلي **وهنا** التقديم كقولك في قصه تيمم انا
 وفي قصه انما كفتي منهم وهذه الطرق تختلف من وجوه فدلالة الرابع بالقرى
 والبقية بالوضع والاصل في الاول النص على المنبت والمنفى كما مر فلا
 ينكر الا كراهة الاطراب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والنصرف والعروض او زيد
 يعلم النحو وغيره وبكر فتقول فيهما زيد يعلم النحو لا غير او نحوه وفي الباقية النص
 على المنبت فقط والنفي لا يجامع الثاني لان شرط المنفى بل ان لا يكون منفياً
 قبلها بغيرها وبجامع الاخيرين فيقال انما انا تيمم لا تيممى لا تيممى وهو يائى للمعرو
 لان النفي فيهما غير مصرح به كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عزم **والسما** شرط
 مجامعته لثالث ان لا يكون الوصف مختصاً بالموصوف نحو انما يستجيب الذين
 يسمعون وقال عهد القاهر لا يكن في الوصف المختص كما يكن في غيره وهذا
 اقرب واصل الثاني ان يكون ما يستعمل له مما يجعله المخاطب وينكره بطل
 الثالث كقولك لصاحبك ايت شجراً من بعد ما هو الما زيد اذا اعتقده
 ضرره وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لا يعتبر مناسب فيستعمل في الثاني
 افراداً نحو وما محمد الا رسول اى حضور على الرسالة لا جودها الى الغير
 من الجلاله نزل ينظر عليهم بل ان منزلة الكارهم انا واوليا نحن وانتم
 الابنة مثلنا لا اعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشراً مع اصرار
 المخاطبين على دعوى الرسالة وقولهم ان نحن الا نبهت من باب
 مجازاة الخصم بغير حجة براد بكنية لا بكنية انشاء الرسالة وقولك انما هو
 اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وتريد ان ترقص عليه وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
 لا دعاء ظهوره فيستعمل في الثالث كقولنا نحن مصلحون ولذلك جاء الالههم

مجازاة الخصم
 وازفاء العنازة
 بتقديم بعض مقدمه

المفسدون لا يعلو عليهم مؤكدا بما نرى ومزية انما على العطف انه يعقل منها الحكماء
بمعنا واحسن موافقها التعريض هو انما يذكر اول الالباب فانه تعريض بان الكفار
من فرط جهلهم كالبهايم فطمع النظر منهم كطمع منة ثم القصر كما يقع بين المبتدأ
والخبر على ما يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما ففي الاستثناء يؤخر المقصور
عليه مع اداة الاستثناء وقبل تقديمها بحالهما نحو ما ضرب الاعمى زيد وما ضرب
الاعمى لم الاستثناء قصر الصفة قبل تمامها ووجه الجميع ان النفي في الاستثناء
المخرج بنوجه الى مقدر وهو المشتق منه عام مناسب للمشتق في جنسه وفي صفته
فإذا اوجب منه شئ بالاجاء القصر في انما يؤخر المقصور عليه تقول انما لا
زيد لما ولا يجوز تقديمه على غيره لا لئلا يفسد وغيره كالتفاداة القصر في الاستثناء
بجامعة لا **لان** ان كان طلبيا يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب وانما
كثرة منها التمني واللفظ الموضوع له لبيت ولا يشترط امكن التمني كما تقول
ليت السحاب يعود يوما وقد يمتنى بجل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان
لا شفيع ويلو نحو لو تاتي فتحدثني بالنصب السكاكي كان حروف التقديم و
التخفيض وهي هلا والا بقلب الهاء حمزة ولولا ولو ما مأخوذة منها مركبتين
مع لا وما المزيدين لتضمهما معنى التمني ليتولد منه في الماضي التقديم نحو
هلا اكرمت زيدا وفي المضارع التخفيض نحو هلا تقوم وقد يمتنى بملق
فيعطى له حكم ليت نحو هل لي اخرج فازورك بالنصب لبعدهم جوعن الحصول و
فيها الاستفهام والالفاظ الموضوع له الهمة وحل وما ومن واخي وكلم
وكيف واين واخي ومتى وايمان فالهمة لطلب التصديق كقولك اقام زيد
وازيد قائم او للتصور كقولك ادرس في الامانة ام عمل واخي الخابية وركب
ام في الذوق ولهذا لم يقع ازيد قام والعمى عرفت والمستعمل عنه بها هو ما يليها

٢٠٢
يليهما كالفعل في اضرب زيدا والفاعل في انت ضربت زيدا والمفعول في ازيد اضرب
وحل لطلب التصديق فحسب نحو هل قام زيد وحل عمود فاعيد ولقد امتنع هل زيد
قام ام عمود ووقع هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل دون هل زيدا ضربه لجواز تقديم المفعول قبل زيد وجعل السكاكي في هل هل
عرف لذلك ويلاحظ ان لا يقع هل زيد عرف وعقل غيره فيهما بان هل يعني قد في
الاصل وترك الهمة قبلها كثره وقوعها في الاستفهام وهي تخص المضارع بال
الاستقبال فلا يقع هل لضرب زيدا وهو اخوك كما يقع الضرب زيدا وهو اخوك
ولا اختصاص التصديق بها وتخصيصها المضارع بالاستقبال كالتحريك في المضارع
بما كونه زمانيا اطهر كالفعل ولهذا كان فهل انتم شكرون ادل على طلب الكبر
من فهل انتم شكرون وهل انتم شكرون لان ابرار ما يستجند في موضوع ان
ادل على كمال العناية بحصوله من افانتم شاكرون وان كان للثبوت ان
هل ادعى للفعل من الهمة فتركه معها ادل على ذلك ولهذا لا يحسن هل زيد مطلق
الا من البليغ وهي قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود شئ في كقولنا
هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شئ في كقولنا هل
الحركة دائمة والباقية لطلب التصور فقط فيطلب بها شئ الاسم كقولنا ما
الفناء او ما هيبة المسعى كقولنا ما حركة وتقع حال البسطة في الترتيب بينهما
وبين العارض المستحق لذي العلم كقولنا من في الدار وقال السكاكي بل
بما عن المجلس تقول ما عندك في اتما جناس الاسماء عندك وجوابه
كتاب ونحوه او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وبان بين
عن المجلس من ذوي العلم تقول من جبرئيل او ايش هو ام ملك ام جني وفيه
نظر وبأخي عما يميز احد المتشاكين في امرهما نحو ابي الفريدين خبر مغاما ابي نحن

ام اصحاب محمد عليه السلام وكم عن العدد نحو سبل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية
بينة وبكيف عن الحال وبارك عن المكان وبمضى عن الزمان وبارك عن الزمان
المتقبل قيل ويستعمل في مواضع التخييم مثل ايان يوم القيمة واتى شغل
تارة بمعنى كيف فواتوا حرككم الى شئتم واخو بمعنى من اين فواتى لك هذا
ثم ان هذه الكلمات كثيرة اما شغل في غير الاستفهام كالكسبية فكم دعوتكم
والتعجب نحو ما لي لا اري الحدة والتنبية على الضلال فواتى نذهيون
والوعيد كقولك لمن يبني الدار كتم اذيت فلانا اذا علم ذلك والتعجب
بايداء المفزية الهمة كحمار والابكار كذلك ومنه ليس الله بكاف عبده لان
نفي النفي اثبات وهذا من قال ان الهمة فيه للتفريق بما دخل النفي لا بالنفي
ولانكار الفصل صورة اخرى وهي فواتوا بياضت ام عمر المنزلة رد الضرب بينهما
والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر نحو افغضت امري
اولا ينبغي ان يكون نحو انقصي ركباً والتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو فاقضكم
ركبكم بالبين اي لا يكون نحو انزلتمكموها والتكلم نحو اصلكم تامر ان نرك
ما يعبد اباؤنا والتخفية نحو من هذا التهويل نحو قراءه ابن عباس رضي الله عنهما
ولقد تخينا بني اسرائيل من الغدا المهرين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع
فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المهرين والاستبعاد نحو اتى لهم الله
وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه **ومننا** الامر والظاهر ان صيغة من
المفترقة باللام نحو لجضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويدا موضوعا للطلب
الفعل استغلاء لتبادر الفهم عند سماعها الى ذلك المعنى وقد يستعمل لغيره
كالاباحة نحو جالب الحزن او ابن سيرين والتهديد نحو اعملوا ما شئتم او تنجز
فاتوا سورة من مثله والتخية نحو كونوا فردة خاسئين والاهانة نحو كونوا

كونوا محجزة او حديدا والتسوية نحو اصبروا ولا تقصروا والتمني نحو الاياتها
التي الطوبى الا انجلي والدعاء نحو رب اغفر لي والامتنان كقولك لمن ينساويك
رتبة افعل بدون الاستغلاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب
ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر دون الجمع واردة
الترخي وفيه نظر **ومننا** النهي وله حرف واحد وهو لا يجازمه في نحو قولك لا تفعل
وهو كالامر في الاستغلاء وقد يستعمل في غير طلب الكف والترك كالتهديد
كقولك لعبدك لا تبتل امرى وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها كقولك
لبتلى ما لا انقصة اي ان ارزقه انقصة واين بينك اترك اي ان تعرفيه واكرمني
اكرمك اي ان تكرمني ولا شئتم يكن خبرا اي لا شئتمى وانما الوض كقولك لا تنزل
نصب خبرا كقولك من الاستفهام ويجوز في غيرها بقرينة فانه هو الولي اي اذوا
ولنا بحق **ومننا** النداء وقد يستعمل صيغة في غير معناه كالانذار في قوله لمن اقبل
بتظلم بامظلوم والاختصاص في قولهم انا افعل كذا يا ايها الرجل اي متخصضا
من بين الرجال ثم انما قد يقع موقع الانشاء اما للتفاضل او لاختصاص في وقت
كحمار والدعاء بصيغة الماضي من البليغ او كذا خراز عن صورة الامر او لطلب المحاب
على المطر بان يكون بمن لا يكتب ان يكذب الطالب **تنبية** الانشاء كاخبر في كثير
مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة فليعتبر الناظر **الفصل في الوصل عطف**
بعض الجمل على بعض والفصل تركه فاذا انت جملة بعد جملة فالاولى اما ان
يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول ان قصدت ترك الثانية لها في
حكمه عطف عليها كالمفرد فشط كونه مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما جهة
جامعة نحو زيد يكتب ويشر او يعطى ويمنع ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا

والذي هو عالم ان التوفي صبر وان ابائكم كريم والافاضات عنها نحو وادخلوا
الى سخطهم فقالوا انا معكم انما نحن مستهزون ان الله يستهزئ بهم لم يعط الله
يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من متولاهم وعلى الثاني ان قصد ربطها بها
على معنى عاطف سوى الواو عطفت به نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج ثم و
اذا قصد التعقيب والمهلة والافان كان لا ولي حكم لم يقصد اعطاؤه
للتانية فالفصل نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله به فيهم على قالوا لئلا
يتركه في الاختصاص بالظرف لماز والافان كان بينهما كمال الانقطاع
بدايهام او كمال الاتصال او شبه احدهما فكذلك والافان لوصل اما كمال
الانقطاع فلا خلتا فيهما خبرا واناء لفظا ومعنى نحو كقوله وقال رائد
ارسلوا نزل اولها او معنى نحو مات فلان رحمه الله اوله لا جامع بينهما كما سياتي
واما كمال الاتصال فيكون الثانية مؤكدة لا ولي لدفع توهم تجوز او غلط
نحو لا ريب فيه فانه لما يولع في وصفه ببلوغه الدرجة القصوى في الكمال يجعل
المبتدأ ذلك وتقريرا كخبر باللام جاز ان يتوهم التامع قبل التاميل انه
مما يبر في به جوازا فاتباعه نفعا لذلك فوزانه وزان نفسه في جوار في زيفه
ونحو هدي للمتقين فان معناه انه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى
كان هداية محضه وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كمال الكتاب الكامل
والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها متفاوت فوزانه
وزان زيد الثاني في جوار في زيد زيد او به لا منها لا غيرها وفيه تمام المراد
او كغير الوافية بخلاف الثانية والمقام يقتضي اعتناء بانه لئلا يكون
مطلوبا في نفسه او فظيحا او عجيبا او لطيفا شوامهكم بما تعملون
عظم

بما تعملون امهكم بانعام ونبين وجنات وعيون فان المراد التنبه على نعم
الله تعالى والثاني او في بتادينه لادلتها عليها بالتفصيل من غير اشارة على علم
المخاطبين المعادين فوزانه وزان وجهه في عجبني زيد وجهه له خول الثاني
في الاول ونحو قول لا رجل لا يقمن عندنا والافان في السنة واجر مسما
فان المراد به اظهار الكرامة لاقامته وقوله لا يقمن عندنا او في بتادينه
له لانه عليه بالمطابقة مع التاكيد وزان وزان حسنها في العجبني الدار
حسناها لان عدم الاقامة مغاير للرجال او غير داخل فيه مع ما بينهما من
الملازمة او بيانها لخطاها نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل
ادرك على شجرة الخلد ومكة لا يبلى فان وزانه وزان عمرو في قوله اقم
بانه ابو حفص عمر واما كونه كالمقطعة عنها فتكون عطفا عليها موها
لوعطفا على غيرها ويسمى الفصل لذلك فطعا متتاله وتنظير سلمي اثني اثني
بها به لا اراها في الضلال نعيم وتكمل الاستيناف واما كونه كالمصلة بها
فلكونها جوابا لسؤال افتضته الاولى فتتدل الاولى منزلة فتفصل عنها كما
يفضل الجواب عن السؤال السكاكي فنزل منزلة الواقع لئلا تكون كغنائات مع
ان يقال او ان لا يسمع منه شيء ويسمى الفصل لذلك استينافا وكذا الثانية
وهو ثلثة اضرب لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال كي كيف انت
قلت تحليل سر دانهم وحزن طويل اي ما بالكم عليل او ما سبب علك واما
عن سبب خاص نحو وما ابر في نفسي ان النفس لا مارة بالسوء كانه قيل حل
النفس اشارة بالسوء وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم واما عن غيرها نحو قالوا
سلاما قال سلام اي فماذا قال وقوله زعم العواويل اثني في غمرة صدقوا
ولكن غمري لا تنجلي وايضا منه ما ياتي باعادة اسم ما استوف عنه نحو

احسن الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما بيني على صفته نحو احسن الى زيد
صديقك القديم اهل لذلك وهذا البغ وقد حذف صدر الاستئناف نحو يسبح له فيها
بالعدو والاتصال رجالا وعليه نعم الرجل زيد على قول وقد حذف كلمة اتمام
قيام شئني مقامه نحو زعمتم ان اخوكم قريش اسم الف و ليس لكم الف او يدون
ذلك نحو فتم الماحدون اي نحن على قول واما الوصل لدفع اليها فلفظهم
لا وايدك الله واما للتوسط فاذا انفصلا خبرا وان شاء ومعنى او معنى فقط
بحامع كقوله تعالى نجاد عيون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم
وان الفجار لفي عذاب وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا وكقوله تعالى
واذا اخذ ميتناق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذيا
القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقولوا للناس حسنا اي لا تعبدوا
اي وتحسنون بمعنى احسنوا اي واحسنوا واجامع بينهما يجب ان يكون بالابتداء
المبتدأ اليها والمسندين جميعا نحو زيد ويكتب ويصلي زيد ويمنع وزيد
شاعر وعمر وكاتب وزيد طويل وعمر وقصير لمناسبة بينهما بخلاف زيد شاعر
وعمر وكاتب بدو وبنوا وزيد شاعر وعمر وطويل مطلقا السكاكي اجماع بين
المتلين اما عطف بان يكون بينهما اتحاد في التصور او تماثل فان العطف
بتجريد المتلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما او تضاديهما بين
العلّة والمعلول او الامل والاكثر او وهما بان يكون بين تصورهما نسبة
تماثل كلوي بياض وصفة فان الوهم بيزهما في موضع المتلين ولذلك حسن
الجمع بين التلثة التي في قوله تلتمة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وابو اسحق
والقمر او تضاد كالسواد والبياض والايمان والكفر وما يتصف بها
او تشبيه تضاد كالسما والارض والاول والثاني فانه ينزل منزلة التضاد

التضاد وتلك قد افترقت اقرب حصولا بالبال مع الضد او خيالي بان يكون بين
تصوريهما تضاد في الخيال سابقا وسبابه مختلفة ولذلك اختلفت الصور
التابنة في الخيال لتربا ووضوحا ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة
الجامع لاستيما الخيال فان جمعه على بحر الالف والعادة ومن محسنات الامل
تناسب المثلين في الاسمية والفعلية والفعليين في الماضي والمضارع
اللامانع **تدنيب** اصل احوال المنتقلة ان تكون بغير او لا تخاف في المعنى حكم على شئ
كأنه بغير وصف له كالنعت لكن غم لف اذا كانت جملة فانها من حيث هي جملة
منتقلة بالافادة فيحتاج الى ما يربطها بصاحبها وكل من الضمير والواو صا
لربط والاصل الضمير بدليل المفردة والخبر والنعت فاجملة ان خلت عن ضمير صاحبها
وجوب الواو وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه ليصح ان تقع حالا
عنه بالواو الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويحكم عمر ولما سياتي
والاعطف فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها نحو لا
تتمن تنكح لان الاصل المفردة وهي تدل على حصول صفة غير ثابتة متجان
لما جعلت فيداله وهو كذلك فلما احصل فلكونه فعلا مثبتا واما المقارنة
فلكونه مضارعا واما ما جاء من نحو تمت واصك وجهه وقوله فلما خشيتم
اظا فخرجتم فخرجتم ما كانا ففعل على حذف المبتدأ اي وانا انا انا وانا
ارضهم وقيل الاول شاذ والثاني ضرورة وقال عبد القاهر حمدا للفظ
والاصل وصلكت ورجعت عدل الى المضارع لحكاية الحال وان كان منفيا
فالامر ان كفاءة ابن زكوان فاستقيما ولا تشبعان بالتخفيف نحو وما لنا لا نؤمن
بانه لانه على المقارنة فلكونه مضارعا دون الحصول فلكونه منفيا وكذا
ان كان ما ضميا لفظا او معنى كقوله تعالى اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو

في المصنوع والمضارع

او جاءكم حصرت صدورهم وقوله والى يكون الى غلام ولم يمسسني بشر وقوله
 تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يحسبهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم
 ان تتركوا الجنه ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم امنا المتيقن فدلالة
 على الحصول لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا ولهذا شرط ان
 يكون مع قد ظاهرة او مقدره واما المنفي فدلالة على المقارنة دون الحصول
 اما الاول فلان لما لا يستغراق وغيره لا انتفاء متقدم مع ان الاصل استمراره
 فتحصل به الدلالة عليها بخلاف المتيقن فان وضع الفعل على فائدة التجدد
 وتحقيقه ان استمرار العدم لا يقتضي سبب بخلاف استمرار الوجود واما
 الثاني فتكونه منفيما وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها لعكس ما مر
 في الماضي المتيقن نحو كلمته فوه الى في وان دخلها اولى لعدم دلالتها
 على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة فلا تجعلها
 لته انداد وانتم تعلمون وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال
 وجبت نحو جاء زيد وهو مسرع وان جعل نحو على كتفه سيف حال كثر فيها
 تركها ونحو خرجت مع البازي على سواد وجن الزكاة خول حرف على المبتدأ
 كقوله فقلت عسى ان ينصبرني كما تبني حوالى الاسود اكواد واخرى
 لوقوع الجملة بعقب مفرد كقوله والله يقيك لنا ساء لما يزدك شجلا وتعظيم
الباب الثامن الالبجاز والاطناب والمساواة فلا السكاى رحمه الله اما
 الالبجاز والاطناب فلكونهما نسيبين لا ينسب الكلام فيهما الا بترك التحقيق
 والتعيين والبناء على امر عرني وهو متعارف الا وساطة اى كلامه في مجرى
 عرهم في تادية المعاني وهو لا يحد في باب البدعة ولا يذم فالالبجاز اداء
 المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداء اكثر منها ثم قال

ثم قال الاختصار لكونه نسيبا يرجع فيه تارة الى ما سبق واخرى الى كون المقام خليقا
 ببسط مما ذكر وفيه نظر لان كون النسيب لا يقتضي نفي تحقيق معناه ثم
 البناء على المتعارف والبسط الموصوف رة الى الجهالة والاقرب ان يقال المتقيد
 من طرق التعبير عن المراتب اذ تاديه اصله بلفظ مساوله او ناقص عنه واف او زائد
 عليه الخائفة واخر زبواف من الاخلال كقوله واليت خيرة في ظلال النوك
 ممن عاش كذاى الناعم وفي ظلال العقل وبخانة عن التطويل نحو والقي كذا
 وبنينا وعن اخنوخ المفسد كالتدى في قوله ولا فضل في الشجاعة والقدى
 وصبر الفتى لولا الفاء وشعوب وغير المفسد كقوله واعلم علم اليوم والانس
 قبله وكنتى عن علم ما في غد عني المساواة نحو ولا يفتي المكي النبي الا باصله
 وقوله فانك كالليل الذي هو مدركى وان خلط ان المنانى عكس واسع
 والالبجاز ضربان ابجاز القصر وهو ما ليس بحذف كقولكم في الفصاح صجوة
 فان معناه كثير ولفظه يسير ولا حذف فيه وفضله على ما كان عندهم اوجز
 كلام في هذا المعنى وهو القتل انفى للقتل بقية حروف ما ينظر منه والنقص
 على المطلوب وما يفيد تنكير حيوة من التعظيم لانه مما كانوا عليه من قبل
 جماعة بواحد او النوعية احاصلة للمقتول والقاتل بالارتجاع والمطردة
 وخلوة عن التكرار واستغنائه عن تقدير محذوف والمطابقة والابجاز
 الحذف والمحذوف اما جرة جملة مضاف نحو واسل الفرية او موصوف
 نحو انا ابن جلاى انا ابن رجل جلا او صفة كوكو كان وراهم ملك ياخذ
 كل سفينة غصباى صحيحة ونحوها بدليل ما قبله او شرط كحمار او جوة
 شرط اما المجرى الاختصار نحو واذا قيل لهم انقوا ما بين ايديكم وما خلفكم
 لعلمكم زعمون فحذف شرط جوابه بدليل جوابه ما بعده او للدلالة على

تأخر

انه ينبغي لا يحيط به الوصف اوله ذهب نفس السامع كل من ذهب يمكن مثاله ان يكون ولو
 ترى اذ وقضوا على النار او غير ذلك نحو الاستوى منكم من انفق من قبل الفتح
 وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده واما جملة مسببة عن
 سبب مذکور كقوله تعالى ليجزى كفى ويطل الباطل اي فعل ما فعل او سبب
 للمذكور نحو فانفجرت ان قد انفجرت بها فيجوز فان ضربت بها فانفجرت او غيرهما
 نحو فتنم الماهدون على مائة واما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله فانسئون
 يوسف اي الى يوسف لا تستعيره الزوايا ففعلوا فافاناه فقال له يا يوسف و
 الكذب على وجهين ان لا يقام شئ مقام المحذوف والندم مقام كونه
 يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر وادكته كثيرة منها ان
 يدل العقل عليه والمقصود الاظهر يدل على تعيين المحذوف نحو خربت عليكم
 الميمنة والدم ومنها ان يدل العقل عليهما نحو وجاء بك اي امره او عذابه
 ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذكت التي لم تكن فيه
 فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله تعالى قد شققها جوار في ما روده لقوله
 تعالى تراود فتاها من نفه وفي شأنه حتى يملها والعادة دللت على
 الثاني لان الحب المفراط لا يلزم صاحبه عليه في العادة لقوله اياه ومنها ان
 الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدءا له ومنها ان
 كقولهم للموسى يا زنا والبنين اي اعزست والكتاب يا مابا لا يضاف بعد
 الا بهام يرى المعنى في صورتين مختلفتين او لئلا يمكن في النفس فضل تمكن او كمال لذة
 العلم به نحو رتب الشرح لي صدرى فان اشرح لي بفقيه طلبت الشرح لي ما له وصدرى
 بفقيه تضييره ومنه باب نعم على احد القولين اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد
 ووجه حسنه سوى ما ذكره ابراهيم الكلام في معرض الاعتدال وابهام الجمع بين

بين المتنافيين ومنه التوسيع وهو ان يؤتى في بحر الكلام بمنى مفترا باسمين
 تباينهما معطوف على الاول نحو شيب ابن آدم ووثقت فيه خصلتان احرص
 وطول الامل واما تارة كخاص بعد العام للتبني على فضله حتى كانه ليس من
 جنس تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات نحو حافظوا على الصلوة
 والصلوة الوسطى واما بالتكرير لئلا يكتفى بالانذار في كل سوف تعلمون
 ثم كلا سوف تعلمون وفي تم دلالة على ان الانذار الثاني الابع من الاول واما
 بالابغال ففعل هو ختم البيت بما يفيد كلفة يتم المعنى به ونها كزيادة المبالغة
 في قولها وان صخر التاثر الهداة به كانه علم في ربه تارة تخفيف التثنية
 في قوله كان عيون الوحش في خباياها وارخلنا البحر الذي لم يشق
 وقيل لا يخفى الشعر ومثل بقوله تعالى انبعثوا من ليل انكم ابراهم
 مهتدون واما بالتذليل وهو تخفيف جملة بجملة تشمل على تخفيف التوكيد
 وهو ضربان ضرب لم يخرج المثل نحو قوله تعالى جزيناكم بما كفوا وحل نجازي
 الا الكفور وضرب اخرج المثل نحو وقل جاء الحق والباطل ان الباطل
 كان زهوقا وهو ايضا اما التاكيد منطوق كقوله الآية واما التاكيد مفهوم
 كقوله ولست بمستبق اخالا كقوله على ثوب اني الرجال المتهذب واما بالتكميل
 ويستحق الاخراس ايضا وهو ان يؤتى في كلام بوجه خلاف المقصود بما يدفع كقوله
 فسقى ديارك غير مفدها وهو صوب الربيع وديمية تهني ونحو اذلة على المؤمنين
 ائمة على الكافرين واما بالتتميم وهو ان يؤتى بكلام لا يوهم خلاف المقصود
 بفضله لئلا يكتفى كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه اي مع حبه
 واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين
 معني جملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لئلا يوهي في الاعراض كالتنزيه

التوسيع

ابغال

التذليل

التكميل

التتميم

في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون والدعاء في قوله ان
التمائنين وبلغتها قد اخذت معنى الى ترجمان والتبني في قوله واعلم فعل المراء
ينفعه وهو ان سوف ياتي كل ما قد راو مما جاء بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا
نحو قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
سأؤكم حزنكم فانت قوله سأؤكم حزنكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم
الله وقال قوم قد يكون النكتة فيه غير ما ذكرتم يجوز بعضهم وقوله آخر جملة لها
جملة متصلة بها في شمل التذييل وبعض صور التكميل وبعضهم كونه غير جملة
في شمل بعض صور التتميم والتكميل واما بغير ذلك لقوله تعالى الذين يحملون الكوف
ومن حوله يستجوبون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون
به لان ايمانهم لا ينكره من يشبههم وحسن ذكره اظهار شرف الايمان شرعيا فيه
واعلم انه قد يوصف الكلام بالبحار والاضباب باعتبار كثرة حروفه وقلتها
بالنسبة الى كلام اخر مساو له في اصل المعنى لقوله يصعد عن الدنيا اذا عتق
سودد وقوله ولست بنظر الى جانب الغنى اذا كانت العليا في جانب الفقر ويق
منه قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الخماسي وشكر ان شيتا
على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول **الفق الثاني** علم البيان وهو
علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه ودلالة
اللفظ اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على خارج عنه وتسمى الاولى
وضعية وكل من الاخرين عقلية وتقييد الاولى بالمطابقة والثانية بالاض
والثالثة بالالتزام وشروطه اللزوم الذهني ولولا اعتقاد المخاطب بوفاء غيره
والايراد المذكور لا ياتي بالوضعية لان السامع ان كان يوضع الالفاظ
لم يكن بعضها واضحا من بعض والالم يكن كل واحد دالا عليه ويتاى بالعقلية

بالعقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له
ان قامت قرينة على عدم ارادته مجازا والاكناية وقدم عليها لان معناه
جزءا معناه انهم منهم ما ينبغي على التنبية فتعين التوضيح فاختصر في التلثة التنبية
التنبية الدلالة على مشاركة امر لا آخر في معنى والمرا دهننا ما لم يكن على وجه
الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد قد دخل فيه نحو قوله تازيد
اسد وقوله صم بكم عني والنظر في اركانه وصي طرفان ووجهه وادانه وفي الفوض
منه وفي اقسامه طرفاه اما حيتان كالحمد والورد والصوت الضعيف و
الهمس والنكتة والعبرة والريق والخمر والجلد الناعم والحري او غفلان كما
لعلم والحيوة او مختلفان كالمدينة والسبع والعطر وخلق كريم والمراد بآستي
المدر ك هو او مادته باخذى كواش الخمر الطاهرة قد دخل فيها كخيالي كما في قوله
وكان مخمرا الشقيق اذا تصدب او تصدق اقلانم بانوت نشيد على رماح من
نيرجه وبالعقل ما عدا ذلك قد دخل فيه الوهمى اي ما هو غير مدرك بجا ولو ادرك
لكان مدركا بها كما في قوله ومسئونة زرق كانياب الخوال وما يدرك بالوجد
كاللذة والاكمل ووجهه ما يشته كان فيه تحقيقا او تخيلا والمراد بالتخييل نحو ما في
قوله وكانت النجوم بين دجاة سكن لاح بينهن ابتداء فان وجه التنبية فيه
هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء متترة بوض في جوانب شئ مظلم اسود
فهو غير موجودة في المسببة الا على طريق التخييل وذكر انه لما كانت البدعة
وكل ما هو جهل يجعل صاحبا كمن يمتنى في الظلمة فلا يفتدى للطريق ولا
يا من ان ينال مكرهها شتهت بها كمن يكره العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم
بالنور وشاع ذكره حتى تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق نحو انبتكم بالخضفة
البيضاء والاول على خلاف ذلك كقوله شاهدت سوادا كمن من يجهل

فصار تشبيه الجرم بين الدجى بالنسبة بين الاستدعاء كتشبيهها بياض النسيم في سود
السياب وبالا توارث متعلقة بين النبات الشديدة الخضرة فعلم فساد جعله في القول
النفوس في الكلام كالملاح في الطعام كون القليل مصححا والكثير مفسدا لان التحويلات
الفلكية والكثرة بخلاف الملاح وهذا مما غير خارج عن حقيقتها كما في تشبيه نوب باخر
في نوعها او جسمها او خارج صفة اما حقيقة اما حصة كالكيفيات الجسمانية
فما يدرك بالبصر من الالوان والاشكال والمقادير والحركات وما يتصل بها او
بالسمع من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين اوبالذوق من الطعوم
او بالشم من الروائح او باللمس من الحرارة والبرودة واليبوسة والخشونة و
الملامسة واللين والصلابة والخفة والثقيل وما يتصل بها او عظمة كالكيفيات
النفسية من الزكاه والعلم والغضب والحلم وسائر الغرائز واما اضافية
كازالة الحجاب في تشبيهه بحجة الشمس وايضا اما واحد او بمنزلة الواحد كونه
مركبا من متعدد وكل منهما حتى او عقلي واما متعدد كذلك او مختلف وحتى
طرفاه حيتان لا غير لا متناه ان يدرك باكتس من غير اكتس شيى والعقلي
اعم لجواز ان يدرك بالعقل من اكتس شيى ولذلك يقال التشبيه بالوجه
العقلي اعم فان قيل هو مشترك فيه واكتس ليس بجلى قلنا المراد ان افراده مدركة
باكتس الواحد احتى كالحجرة والخفاء وطيب الرائحة فيما هو والعقلي كالواحد من
الفائدة والجرأة والهداية واستطابة النفس في تشبيه وجود النبي العديم
النفذ بعوده والسيح بالاسد والعلم بالنور والعطر بخلي كريم والمركب بحسى
فيما ظرفاه مفردان كما في قوله وقد لاح في الضيق التي يا محمدي كغفود مئذ حية
حين نور من البيتة الحاصلة من تقارن الصور البيض المسندة الصغار
المقادير في البرأى على الكيفية المخصوصة الى المقدار المخصوص وفيما ظرفاه مركبا

٢٠٩
مركبان كما في قولك ركان منار النقع فوق رؤسنا وسيما فنأيل نحاوى
كواكب من الهيئة الحاصلة من هووى اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار
متفرقة في جوانب شتى منظم وفيما ظرفاه مختلفان كما في تشبيه التحقيق وكن
بديع المركب كشيى ما يجيى في الهيئات التي تقع عليها الحركة وتكون على وجهين
احدهما ان يقرن بالحركة غير حاصلة من اوصاف الجسم كالتشكل والتلون كما في قوله
والشمس كالمرآة في كفة التل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الانشراق
والحركة الشريفة المتصلة مع تجموع الانشراق حتى يرى الشعاع كأنه يتم بان
ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدؤ له فيرجع الى الانقباض والتأني
ان تجرد عن غيرها فهاك ايضا لابتداء من اختلاف حركات الى جهات مختلفة له
فحركة الرمح والسهم لانه كيب فيها بخلاف حركة المصحف في قوله وكانت
البرق مصحف قارى فالطبا قامة وانفعا حاد وقد يقع التركيب في هيئة الشكون
كما في قوله في صفة كلب يلقى جلوس البدوى المضطلي من الهيئة الحاصلة
من موقع كل عضو منه في افعائه والعقلي كمرمان الانشغال بالبلغ نافع مع تحمل
التعب في استصا به في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجمار يحمل
اسفارا واعلم انه قد ينزع وجه التشبيه من متعدد فيقع اخطاء لوجوب انتزاعه
من اكثر كما اذا انتزع من النظر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غما
غمارا وها افشعت وثلجت لوجوب انتزاعه من الجميع فان المراد التشبيه باتصال
ابتداء مطمع بانتهاء موبى والمنفرد احتى كالتلون والطعم والرائحة في
تشبيه فاكهة باخرى والعقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء الشفاد في تشبيه
طائر بالغراب المختلف كحسن الطلعة ونباحه التان في تشبيه انسان بالنمس
واعلم انه قد ينزع التشبيه من نفس التضاد لانتزاع الضدين فيه ثم ينزل

التضاد منزلة التعاسب فليج او حكم فيقال للجبان ما تشبه بالاسد هو خاتم
وآداته الكاف وكان ومثل وما في معناه والاصل في نحو الكاف ان يلية
المشبه به لفظا او قديرا وقد يلية غيره نحو واضرب مثل الحيوة الدنيا كما انزلناه
الآية وقد يذكر فعل شئ عنه كما في علمت زيدا اسد الكي قريب وحسبت زيدا
اسدا ان بقدر الفرض منه في الاغلب يعود الى المشبه وهو بيان امكانه كما في
قوله فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال او حاله كما في
تشبيه ثوب باخر في السواد او مقدارها كما في تشبيهه بالغراب في شدته او قبحها
كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائر من يرقم على الماء وهذه الاربعة تقضي
ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو يهبط شهر او نزيل بينه كما في تشبيه وجهه
بمقلة النكبي او تشبيهه كما في تشبيه وجهه بمجدور سلحة جامدة قد تفرتها الذئكة
او استطرافه كما في تشبيهه ثم فيه جرم موقد يهترج من المسك موجه الذهب للبراز
في صورة المتنع عادة ولا استطراف وجاخر وهو ان يكون المشبه به نادرا حضور
في الذهن اما مطلقا كما هو واما عند حضور المشبه كما في قوله ولا زور ذئبة
تترقب رزقها بين الرياض على حمار اليوافيت كانتا فوق قامات صنفين
اوائل النار في اطراف كبريت وقد يعود الى المشبه به وهو ضربان احدهما
ايهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المطلوب كقوله
وبه الصبح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح والثاني بيان الاهتمام
به كتشبيه الجاني وجهه كالهدى في الاشراق والاسندارة بالرغيف ويسمى
هذا اظهار المطلوب هذا اذا اريد الحاق الناقص حقيقة او ادعاء بالزائد فاذا
اريد مجرد الجمع بين الشئين في امر فالحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه احترازا
عن ترجيح احد المتساويين كقوله تشابه دمنى اذ جوى وممد مئني فمن مثل

فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فواته ما ادري ابا نحر استبكت جفوني ام من
غيري كنت اشرب ويجوز في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالضيح وعكسه
متى اريد ظهور منه في مظلم اكثر منه وهو باعتبار الطرفين اما تشبيه مفرد بمفرد
وهما غير مقيدين كتشبيه اخذ بالورد او مقيدان كقولهم هو كالراقم على الماء
او مختلفان كقوله والشمس كالمرآة في كف الانثى وعكسه واما تشبيه مركب
بمركب كما في بيت بك كان منار النقع واما تشبيه مفرد بمركب كما في تشبيه
السقيق واما تشبيه مركب بمفرد كقوله يا صاحبي تقضيا نظركما تر يا وجوه
الارض كيف تصور نربا نهارا مستمسقا قد تشابه زهر الزبي فكانما هو مؤتمر
وايضا ان تعد طرفاه فاما ملصوف كقوله كان قلوب الطير طبيا وابا
لدي وكرها العذاب وانحشف البالي او مفروق كقوله الشد مسر واليه
دنايبر واطراف الكف عظم وان تعد طرفه الاول فتشبيه التوبة كقوله
صنع الحبيب وخالى كلاهما كالتبالي وان تعد طرفه الثاني فتشبيه الجمع كما في
يبركهم عن لؤلؤ منضدة منضمة او برد او امواج وبعبار وجهه منترج من
منترج كحمار وقيد السكاكي بكونه غير حقيقي كما في تشبيه مثل اليهود بمثل
الحمار واما غير تمثيل وهو بخلافه وايضا اما مجمل وهو ما لم وجهه لئنه ما
هو ظاهر وجهه بغيره كل احد كوزيد كالسد ومنه شفي لا يدركه الا الخاصة
كقول بعضهم كالحقة المفرغة لا يدري ابن طرفاها اي صم متناسبون في
الشرف كما انها متناسبة الاجزاء في الصورة وايضا منه ما لم يذكر فيه
وصف احد الطرفين ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده ومنه ما
ذكر فيه وصفهما كقوله صدقت عنه ولم يصدق مواهبه عني وعاروده
فكفي فلم يخب كالغيت ان جيته وافيكة ريقه وان ترخت عني في الطلب

وَأَمَّا مَفْضَلُ وَهُوَ مَا ذَكَرَ فِيهِ وَجْهَهُ وَتَوَضُّعُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَدْمَعِي كَالْقَالِي وَقَدْ تَسَامَحَ
بِذِكْرِ مَا يَسْتَنْهَضُهُ مَكَانَهُ كَقَوْلِهِمُ لِلْكَطَامِ الْفَصِيحِ هُوَ كَالْعَسَلِ فِي الْجَلَاوَةِ فَإِنْ اجْتَمَعَ
فِيهِ لَازِمُهَا وَهُوَ مِيلُ الطَّبِيعِ وَإِذَا تَقَرَّبَ بِمَنْزِلٍ وَهُوَ مَا يَنْتَقِلُ فِيهِ مِنَ
الْمُشَبَّهِ إِلَى الْمُشَبَّهِ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَدْقِيقٍ نَظَرُ لَظْهُورِ وَجْهِهِ فِي بَادِي الرَّأْيِ لِكُونِهِ أَمَّا
بِحُمْلَتِيهَا فَإِنَّ الْجُمْلَةَ أَسْبَقَ إِلَى النَّفْسِ وَقَلِيلُ التَّفْصِيلِ مَعَ غَلْبَةِ حُضُورِ الْمُشَبَّهِ بِهِ
فِي الدَّخْلِ أَمَّا عِنْدَ حُضُورِ الْمُشَبَّهِ لِقَرَبِ الْمُنَاسِبَةِ كَغُثْيِيَةِ الْخَمْرَةِ الضَّغِيرَةِ بِالْكُونِ فِي
الْمَقْدَارِ وَالتَّكَلُّفِ أَوْ مَطْلَقًا لِكُنْزِهِ عَلَى كَحْسَرِ كَالشَّمْسِ نَحْمِي بِالْمَرَّةِ الْمَجْلُودَةِ فِي
الاسْتِدَارَةِ وَالْاِسْتِنَارَةِ لِمُعَارَضَةِ كُلِّ مَنْ الْقَرَبِ وَالتَّكَلُّفِ التَّفْصِيلِ وَأَمَّا بِمَعْنَى
غَرِيبٍ وَهُوَ بَخْلَافُهُ لِعَدَمِ الظُّهُورِ أَمَّا كُنْزُهُ التَّفْصِيلُ كَقَوْلِهِ وَالشَّمْسُ كَالْمَرَّةِ
أَوْ نَدْوَرُ حُضُورِ الْمُشَبَّهِ بِهِ أَمَّا عِنْدَ حُضُورِ الْمُشَبَّهِ لِبَعْدِ الْمُنَاسِبَةِ كَمَا مَرَّ وَأَمَّا
مَطْلَقًا لِكُونِهِ وَهَيْئَتِهِ أَوْ كِبَارِ خِيَالِهَا أَوْ عَقْلِيَّاتِهَا كَمَا مَرَّ أَوْ لِقَلْبَتِهِ تَكَرَّرِهِ عَلَى
اِحْتِسَارِ كَقَوْلِهِ وَالشَّمْسُ كَالْمَرَّةِ فَالْقَرَابَةُ فِيهِ مِنْ وَجْهِينَ وَالْمَرَادُ بِالتَّفْصِيلِ
أَنْ تَنْظُرَ فِي أَكْثَرِ مَنْ وَصَفَ وَاحِدًا وَيَقَعُ عَلَى وَجْهِهِ أَعْرَافُهَا أَنْ تَأْخُذَ بَعْضًا
وَتَدَعِ بَعْضًا كَمَا فِي حُمْلَتِ رُذَيْنِيَا كَانَ سِنَانُهُ سَنَانِيَّيَا لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانٍ
وَإِنْ نَعْتَبِرُ الْجَمِيعَ كَمَا مَرَّ مِنْ تَشْبِيهِ الثَّرْيَا وَكَلِمَا كَانَ التَّرْكِيبُ مِنْ أُمُورٍ أَكْثَرِ
كَانَ التَّشْبِيهُ أَبْعَدَ وَابْتَلَعَ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ لِقَرَابَتِهِ وَلِأَنَّهُ يَنْبَغِي
بَعْدَ طَلَبِهِ أَنْ يَنْصَرَفَ فِي الْغَرِيبِ بِمَا يَجْعَلُهُ غَرِيبًا كَقَوْلِهِ لَمْ تَلْقَ بِهِ الْوَجْهَ
شَمْسُ نَهَارِنَا لَا بَوَاجِهَ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءٌ وَقَوْلُهُ عَزَمَانَةُ مِثْلُ الْخُجُومِ تَوَافِيَا
لَوْ لَمْ يَكُنِ لِلتَّأَقُّبَاتِ أَقْوَالٌ يَسْتَحِقُّ هَذَا التَّشْبِيهُ الْمَشْرُوطَ وَبِالْعَبَارِ
أَمَّا مَوْكِدُهُ وَهُوَ مَا حَذَفَ أَدَاتَهُ خَوْصِيَّةُ تَزَمُّرِ السَّحَابِ وَمِثْلُهُ نَوُو
الرِّيْحِ تَجِبَتْ بِالْفَتُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الدَّائِلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَلِكِ أَوْ مَرَّسِلِ

أَوْ مَرَّسِلِ وَهُوَ بَخْلَافُهُ كَمَا مَرَّ وَبِالْعَبَارِ الْغُضُّ أَمَّا مَقْبُولٌ وَهُوَ الْوَاقِفُ بِإِفَادَتِهِ كَانَ
يَكُونُ الْمُشَبَّهِ بِهِ أَعْرَفَ بِشَيْءٍ بِوَجْهِ التَّشْبِيهِ فِي بَيَانِ أَحْكَالِهَا وَأَنْتُمْ سَيِّئٌ فِيهِ فِي الْحَاقِ الْغَاثِ
بِالْكَامِلِ أَوْ مَسْلَمٌ بِكُلِّهِ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ فِي بَيَانِ الْإِمْكَانِ أَوْ مَرْدُودٌ
وَهُوَ بَخْلَافُهُ **خَانِمَةٌ** وَأَعْلَى رَأْيِ التَّشْبِيهِ فِي قُوَّةِ الْمُبَالَغَةِ بِالْعَبَارِ ذَكَرَ كَرَارَتَهُ
أَوْ بَعْضَهَا فَالْأَعْلَى حَذْفُ وَجْهِهِ وَأَدَاتُهُ فَقَطَّ أَوْ مَعَ حَذْفِ الْمُشَبَّهِ ثُمَّ حَذْفُ وَجْهِهِ
كَذَلِكَ أَوْ مَعَ حَذْفِ الْمُشَبَّهِ وَلِأَقْوَةِ لَغْوِهِ **كُفَيْفَةٌ** **وَالْمَجَازُ** كَقَوْلِهِ يَتَّقِدَانِ بِالْفُؤَيْبِ
الْحَقِيقَةِ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِيهَا وَصَوْتُ لَمْ فِي اصْطِلَاحِ بِهِ الْمُخَاطَبُ وَالْأَفْضَحُ
تَغْيِيرُ اللَّفْظِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى نَفْسٍ فَتُجَرِّدُ لِلْمَجَازِ لَانْ دَلَالَتُهُ بِقَرِينَةٍ دُونَ
الْمُشْتَرَكِ وَالْقَوْلُ بِدَلَالَةِ اللَّفْظِ لِدَلَالَتِهِ ظَاهِرَةٌ فَاسَدَ وَقَدْ تَأَوَّلَ الشَّكَاكِيُّ
وَالْمَجَازُ مَقْرُودٌ وَرَكِبَ أَمَّا الْمَقْرُودُ فَهُوَ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي غَيْرِهَا وَصَوْتُ لَمْ
فِي اصْطِلَاحِ بِهِ الْمُخَاطَبُ عَلَى وَجْهِ يَصُحُّ مَعَ قَرِينَةٍ عَدَمِ ارَادَتِهِ فَلَا يَدَّ مِنْ
الْعِلَاقَةِ لِبُخْجِ الْغُلَطِ وَالْكُنْيَاةِ وَكُلِّ مَنِ الْغُفَى وَشَرَّعِي وَعَرَفِي خَاصٌّ
أَوْ عَامٌّ كَالسَّلْبِ لِلتَّبَعِ وَالزَّجْلِ لِلتَّجَاعِ وَصَلَاةٌ لِلْعِبَادَةِ وَالِدَعَاءُ لِلْعَمَلِ
لِلْفِظِ الْمَخْصُوصِ وَالْحَدَثُ وَدَابَّةٌ لِذِي الْأَرْبَعِ وَالْإِنْسَانُ وَالْمَجَازُ مَرَّسِلٌ
إِنْ كَانَتْ الْعِلَاقَةُ غَيْرَ الْمُنَاسِبَةِ وَالْإِفَاسْتِعَارَةُ وَكثيرًا مَا يَطْلُقُ الِاسْتِعَارَةُ
عَلَى اسْتِعْمَالِ اسْمِ الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي الْمُشَبَّهِ بِهِمَا مُتَعَارِفَةً وَمُتَعَارِلَةً وَالْفِظُ
مُسْتَعَارٌ وَالْمَرَّسِلُ كَالْبَيْدِ فِي النِّعْمَةِ وَالْقُدْرَةِ وَالرَّأْيَةِ فِي الْمَزَادَةِ وَمِثْلُهُ تَسْمِينَةُ
الْبَيْتِ بِاسْمِ جِوْنِهِ كَالْعَيْنِ فِي الرَّبِيبَةِ وَهَكَذَا كَالصَّابِغِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الْأَنْثَى
نَحْوُ عَمْنَا الْغَيْثِ أَوْ مَسْتَبِغِ نَحْوِ امْطَرَتِ السَّمَاءُ نَبَاتًا أَوْ مَا كَانَ عَلَيْهِ نَحْوُ
وَأَتَوَا الْبَيْتَ فِي أَمْوَالِهِمْ أَوْ تَسْمِينَةُ مَا يُوَلِّدُ إِلَيْهِ نَحْوُ إِيَّارِ فِي الْعَصْرِ عَمْرًا أَوْ حَمْلَةً
نَحْوُ فُلَيْدِغٍ نَادِيَهُ أَوْ حَالَهُ وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وَجُوهُهُمْ فَنَحْنُ رَحْمَةُ اللَّهِ إِيَّاهُمْ

اوالله نعوذ وجعل لي ان صدق في الآخرة اي ذكر احسننا والاستعارة قد تشبه
 بالتحقيق لتحقق معناها حت او عقلا كقوله لذي اسد شاكى السليح مقذوف
 اي رجل شجاع وقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق ودليل على انها
 مجاز لغوي كونها موضوعا للمثبة لا للمثبة ولا لا نعم منهما وقيل انها مجاز
 عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لا تخالم تطلق على المثبة لا بعد دعاء
 دخوله في جنس المثبة به كان استعمالها فيما وضعت له وهذا واضح التعجب في قوله
 قامت نطفتي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت نطفتي ومن عجب
 شمس نطفتي من الشمس والنهي عنه في قوله لا تعجبوا من بي غدا لته قد زرت
 از راره على القمر وروايات الادعاء لا تقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له
 واما التعجب والنهي عنه فلهنا على تناسي التثنية فضاء الحق المبالغة في
 الاستعارة تضارقي الكذب بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلا
 الظاهر ولا يكون عليا لمنا فانه الجنية ال اذ انتم نوع وصفية كحاتم
 وقربتها اما امر واحد كما في قوله رابت اسدي يري او اكثر كقوله وان تعافوا
 العدل والايمان فان في ايما ننا نسير انا او معان ملتزمة كقوله وصاعقة
 من نضله تنكفي بها على اروس الا قران خمس سخائب وهي باعتبار الطرفين
 قسمان لان اجتماعهما في شيء اما ممكن نحو فاجتنباه في او من كان مينا
 فاجنباه اي ضالا فهدينا وتسم وفاقية واما متمنع كاستعارة اسم
 المعدوم للموجود لعدم غنائه وتسم عناديه ومنها التبركزية والتبليجية
 وهما ما استعمل في ضده او نقيضه لما في قوله تعالى فبشرهم بعد البيم
 وباعتبار اجماع قسمان لانه اما داخل في مفهوم الطرفين كوكلمهما سمع حبيبة
 طار بها فان اجماع بين العدو والطير ان قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما

المستعمل في الاستعارة مجازية ومجازية بالبناء على التأويل

فيهما واما غير داخل كحكمة وايضا اما عامية وهي المبتدلة لظهور اجماع فيها نحو
 رابت اسدي يري او خاصية وهي الغريبة والغريبة قد تكون في نفس الشيء كما في
 قوله واذا احببني قير يوسه بعنانه وقد تحصل الغريبة بتعرف في العاقبة قوله
 وسكنت باعناق المطي الاباطح واذا اسند الفعل الى الاباطح دون المطي
 وادخل الا عناف في السيرة وباعتبار الثلاثة ستة اقسام لان الطرفين
 ان كانا حسيين فاجماع اما حسي نحو فخرج ايم بجلا جسد له خوار فان
 ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط واجماع
 الشغل والجميع حتى يدرك بالبصر واما عقلي نحو قوله تعالى وايت ايم الليل شخ
 منه النهار فان المستعار منه كسط الجلد عن نحوالة والمستعار له كشف
 الضوء عن مكان الليل وهما حسيان واجماع ما يعقل من ترتيب امر على آخر
 واما مختلف كقوله رابت ثمنا وانت تزيدي انا كالتس في حين الطلعة
 وبهاصة الثان والآل هما عقليان نحو قوله تعالى من بعثنا من مرقنا فان
 المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت واجماع عدم ظهور الفعل والجميع
 عقلي واما مختلفان واحتى هو المستعار منه كقوله تعالى فاصدع بما
 تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ واجماع
 التائيه وهما عقليان واما عكس ذلك نحو انما طغى الماء حملناكم في كانه
 فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر واجماع الاستعلاء
 المفوط وهما عقليان وباعتبار اللفظ قسمان لانه ان كان اسم جنس
 فاصلية كاسد وقتل والآ فبعية كالفعل وما يستحق منه والحرف فالتثنية
 في الاولين المعنى المصدر وفي الثالث لمتعلق معناه كالمجور وفي زيد في
 نمة فيقدر في نطقت احوال واحال ناطقة بكذ الدلالة بالنطق وفي لام

وفي لام التعليل نحو فالتقطه ان فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة والحزن
بعد الالتقاط بعلته الغائبة ومدار قريتها في الاولين على الفاعل نحو نطقت
الحال كذا او المفعول نحو قتل الجمل واجبي السماحة ونحو نقرهم كخزفيات نقة
بها والتجور نحو نبتهم بعذاب اليم وباعتبار آخر ثلاثة اقسام مطلقة وهي ما لم
نقترن بصفة ولا تفريع والمراد المعنوية لا النفوت وتجردة وهي ما قرن بما يليها
المستعار له كقوله نمر الزوايا وبنتهم ضاحكا ومرشحة وهو ما قرن بما يليها
المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وقد
يجهل ان كقوله لذي اسد شاكى السحر مخدوف له ليد اظفاره لم نقل
والترشيح ابلغ لاستعماله على تحقيق المبالغة ومبناه على تناسي التشبيه حتى انه يبنى
على علو القدر ما يبنى على علو المكان كقوله ويصعد حتى يظن الجاهل بان له حصة
في السماء ونحوه ما من من التعجب والهنى عنه واذا جاز البناء على الوضع مع الارتفاع
بالاصل كما في قوله في الشمس مسكنها في السماء فمرة القواد عزاء جيد فلن
تستطيع اليها الصعود ولن تستطيع اليك النزول ولا تمنع مجده اولى واما المركب
فهو اللفظ المستعمل فيما شابه بمعناه الاصل تشبيه التمثيل للمبالغة كما يقال
للمتردد في امراني اركب نفقهم رجلا وتؤخر اخرى وهذا يستعمل التمثيل على سبيل الاستعارة
وقد يستعمل التمثيل مطلقا ومتى فشئ استعماله كذلك يستعمل مثلا ولهذا لا تغير
الامثال **فصل** في ضم التشبيه في النفس فلا يصح ان يبنى من اركانته سوى التشبيه
ويدل عليه بان يثبت للتشبيه امر مختص بالتشبيه به فسمى التشبيه استعارة
بالكنائية او مكنيا عنها واينبات ذلك الامر للتشبيه استعارة تخيلية كما في قول
الهذلي واذا المنيته انشبت اظفارها شبيه الهذلي المنيته بالسبع في غتيال
النفوس بالقرر والغلبة من غير تفرقة بين نفع وضرر فان ثبت لها الاظفار

الاظفار التي لا يكمل ذلك فيه بوزنها وكما في قول الاخول لن نطق بذكر
تذكر مقصدا فلن حال بشكرك انطق تشبها كمال بان من متكلم في الدلالة
على المقصود واشتبه لها الانسان الذي به قوامها فيه وكذا قول الهذلي
القلب عن سحيمي واقصر باطله وعزى اناس الضبي ورواحله اراد
ان يبين انه ترك ما كان يركبه من المحبة من الجمل والفقير واعرض عن معاودته
فبطلت آتاه فتبته الضبي بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها الوطر
فاصممت آلتها فانبت له الافراس والرواحل فالضبي من الصبوة بمعنى الميل
الى الجمل والصبوة وتجهل انه اراد دوى النفوس وشهواتها والقوى التي صلة
لها في استيفاء الذات او الاسباب التي فلما تناخض في اتباع الغنى الى اوان
الضبي فتكون تحقيقه **فصل** عرف التشاكى الحقيقة اللغوية بالكلية المستعملة
فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير عن الاستعارة
على اصح القولين فانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وعرف المجاز اللغوي
بالكلية المستعملة في غيرها وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الخطاب مع
قرينة مانعة عن ارادته واكي بقيد التحقيق ليدخل الاستعارة على ما مر
وردد بان الوضع اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل ورد بان النقيض **صطلح**
به الخطاب لا بد منه في تعريف الحقيقة وقسم المجاز الى الاستعارة وغيرها
وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الاخر مدعي ادخل
المتشبه في جنس المتشبه به وقسمها الى المصحح بها والمكفي عنها وعن المصحح بها
ان يكون المذكور هو المتشبه به وجعل منها الحقيقية وتخييلية وفئة الحقيقة بما
مر وعدة التمثيل منها ورد بانها مستلزمة للتركيب المناس في الافراد وفئة التخييلية
بما لا تحقق لمعناه من ولا عقل بل هو صورة وهمية محضة كلفظ الاظفار

في قول المذكي فانه لما شبه المنيّة بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورتها
واختراع لوازمها فاخترع لها مثل صورة الاظفار ثم اطلق عليه لفظ الاظفار
وفيها تعسف وبخلافه تعسف غيره لها كعمل الشيء للشيء ويقضي ان يكون الترشيع
تخييلية للازم مثل ما ذكره فيه ومعنى بالمكنى عنها ان يكون المذكور هو المنيّة
على ان المراد بالمنيّة هو السبع بادعاء السبعية لها بقرينة اضافة الاظفار اليها
ورذبات لفظ المنيّة فيها مستعمل لما وضع له تخفيضا والاستعارة ليست كذلك
واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه واختيار ردّ التبعية الى المكنية عنها يجعل
قرينتها مكنيا عنها والتبعية قرينتها على نحو قوله في المنيّة واظهارها ورد
بانه ان قد التبعية حقيقة لم يكن تخيلية لانها مجاز عنده فلم يكن المكنى عنها
مستلزما للتخييلية وذلك باطل بالاتفاق والافتيكون استعارة فلم يكن
ما ذهب اليه مغنيا عما ذكره غيره **فصل** حسن كل من الحقيقية والمثيل برعاية
جهات حسن التشبيه وان لا يتم راجحة لفظا ولذلك يوصى ان يكون التشبيه بين
الطرفين جليا مثلا نصير الغاز كما قيل رابت اسدا واريد ان انبخر ورايت
ابدا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس وبهذا ظهر ان التشبيه انعم محلا وتصل
به انه اذا قوى التشبيه بين الطرفين حتى اتحد كالعلم والنور والسمكة والظلمة
لم يكن التشبيه وتعمقت الاستعارة والمكنى عنها كالحقيقة والتخييلية حسنها
بحسب حسن المكنى عنها **فصل** وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها بخذف
لفظ او زيادة لفظ كقوله تعالى وجاء زيك واسئل القرية وقوله تعالى ليس
كمثله شيء اي جاء امر زيك واهل القرية ومثله **البيان** لفظ اريد به لازم
معناه مع جواز ارادته معه فظهر ان المجاز مخالف للمجاز من جهة ارادة المعنى
مع ارادة لازمه وفرق بالانتقال فيرا من اللازم وفيه من اللازم ورتبها

٢١٤
بان اللازم ما لم يكن ملا وما لم ينتقل منه فحجته يكون الانتقال من اللازم
وصحى كناية اقسام الاولى المطلوب غير صفة ولا نسبة فمنها ما هي معنى
كقوله والطامعين مجاميع الاضغان ومنها ما هي مجموع معان كقولنا كناية
عن الان في مستوى القامة عريض الاظفار ونشر طرهما الاختصاص بالكفى
عنه الثانية المطلوب بخاصة فان لم يكن الانتقال بواسطة فقرينة واضحة
كقوله كناية عن طول القامة طويل بجاده وطويل الجاد والاولى سارحة
وفي الثانية تصريح ما تضمنه الصفة الضمير وخفية كقوله كناية عن الالبه
عريض القضاء وان كان بواسطة فبعيدة كقوله كناية عن المضيق
فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق كحطب تحت القدر ومنها الى كثرة الطباخ
ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود والثالثة
المطلوب بجانبة كقوله ان السماحة والمروءة والندي في قبة صرّبت
على ابن الجندب فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الجندب بهذه الصفات
فترك التصريح بان يقول انه مختص بها ونحوه الى الكناية بان جعلها في قبة
مضروبة عليه ونحوه المجدين توبية والكرم بين يردية والموصوف مجدين
القسمين قد يكون مذكورا وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي
المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده السكاكي الكناية تنقلا
الى توبيخ وتلويح ورمز وابعاء ونشارة والناسب للتوضيح التوبيخ وتلويحها
ان تسمى الوسائط التلويح وتلويحها ان قلت الوسائط مع خفاء الزم وبدا
خفاء الابعاء والاشارة ثم قال والتوبيخ قد يكون مجازا كقولك اذيتني
فتوفوا انت تريد ان تاتي الخاطبة وانه ان جميعا كان كناية ولا بد
من قرينته **فصل** اطبق العلماء على ان المجاز والكناية ينبغي من الجحفة

والتي هي لان الانتقال فيهما من الملازم الى اللازم فهو كقول النسيب بنية وان
الاستعارة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز **الفق الثالث** في علم البيع
وهو علم يوف به وجه تخمين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
وهي ضربان معنوي وفظي اما المعنوي فمنه المطابقة ويسمى الطباق
والتضاد ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معينين متقابلين في الجملة كقوله
بلفظين من نوع اسمين نحو وتحبهم ايضا وهم رقدوا وفعلين نحو يحيى
ويميت او حرلين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت او نوعين نحو او من
كان مؤثما فاحييناه وهو ضربان طباق الالباب كقوله وطباق السلب
نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من اكيوة الدنيا ونحو
ولا تخشوا الناس واخشوني ومن الطباق نحو قوله تردى نيا ب الموت حرا فما الى الحيا
التي لا وهي من سندس خضر ويلحقه به نحو قوله شدة على الكفار رحما بينهم
فان الرحمة مستبينة عن الدين ونحو قوله لا تشعبي يا سلم من رجل ضحك المستبينة
براسه فبكي ويسمى الثاني ايهام التضاد ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة
وهي ان ياتي بمعنيين المتوافقين او اكثر فيتم بؤتي بما يقابل ذلك على الترتيب
والمراد بالتوافق خلاف التقابل نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ونحو قوله ما
احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واتبع الكفر والافلاس بالرجل ونحو فاما من اعطى
وانقى وصدق يا حسنى فسينره لليدي واما من نحل واستغنى وكذب يا حسنى
فسينره للعسرى المراد باستغنى ان يرهدها عند الله تعالى كانه مستغنى عنه فلم
يتق واستغنى بشهوات الدنيا عن تعيم الجنة فلم يتق وزاد السكاكى واذا شرط
ههنا امر شرط ثمة كقوله كهانين الا تين فانما جعل التشبيه مشتملا على
والانقاء والنصديق جعل ضده مستر كابين اضدادها ومنه مراعات الظاهر

الظهير ويسمى التناوب والتوافق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد نحو
والشمس والقمر بحسبان وقوله كالفيتى المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوزار
ومنها ما يستعمل بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يتم الكلام بما يناسب ابعاده
في المعنى كقوله لا تدرى الا بصار وهو يدرك الا بصار وهو اللطيف الخبير ويتمنى بها
نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم والنسج بحسبان ويسمى ايهام التناوب
ومنه الارصاد ويسمى بعضهم التسميم وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة او
البيت ما يدل عليه اذا عرف الروى نحو قوله تعالى وما كان الله ليعلمهم ولكن كانوا
انفسهم يعلمون ونحو قوله ان لم ينطق سينا فندعه وجاوزه الى ما لم ينطق ومنه
المتكلمة وهو ذكر الشيء بلفظ غير له فوقعه في صحته تحقيقا او تقديره قاله
كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخة قلت اطبخوا في الجنة وميضا ونحو قوله تعالى
تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك والثاني توصيفه الله وهو مصدر مؤكدة
لامتنا بانه اي تظهير الله لان الايمان يظهر النفوس والاصل فيه ان النصارى
كانوا يفتنون اولادهم في ماء اصفر يستعملونه المسمومة ويقولون انه تظهير
لهم فقرة عن الايمان بانه بصفة الله لمت كلمة بهذه القرينة ومنه المزوجة
وهي ان تزوج بين معينين في الشرط والجزاء كقوله اذ امانى الناصي فليج
بى الهوى اصاغت الى الواشى فليج بها الرجى ومنه العكس وهو ان يقدم في
الكلام جزء ثم يؤخر ويقع على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما
اضيف اليه نحو عادات السادات سادات العادات ومنها ان يقع بين متعلقين
فعلين في جملتين نحو يخرج الحق من المبيت ويخرج المبيت من الحق ومنها ان يقع
بين لفظين في طرفي جملتين نحو لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن ومنه
الرجوع وهو العود الى الكلام السابق لنكتة كقوله قط بالدار التي لم يقفها

القدم بكي ونزعها الارواح والذئب ومنه التورية وتسحق الالهام ايضا وهو
ان يطلق لفظه معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد وهي ضربان مجردة وهي
التي لا تجمع شيئا مما لا يلزم المعنى القريب نحو الرحمن على الوتر استوى ومنه
نحو والسماء بنيناها بايد ومنه الاستخدام وهو ان يراد بلفظه معنيان
احدهما تيراد بضميه الآخر ويراد باحد ضميه به احدهما ضم بالآخر الآخر فالاول
كقوله انزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضايا والثاني كقوله
فسقى الغضا والتكنيه وان هم شيوخه بين جوانحي وضلوعه ومنه اللف
والنثر وهو ذكر متعدد على التفصيل والاجمال ثم ذكر ما لكل من غير تعيين
نقطة بان التام مع برة اليه فالاول ضربان لان النثر اما على ترتيب اللف
نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتنبهوا من فضله واما
على غير ترتيبه كقوله كيف استلوك انت حقف وعظن وعزال لحظا وقد ورد
والثاني نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى اي قالت اليهود
لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان
نصارى فلف لعدم الالتباس للعلم بتفصيل كل فريق صاحبه ومنه الجمع وهو ان
يجمع بين متعدد كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا ونحوه ان الثبات
والفراغ واجبة مفسدة للماء اي مفسدة ومنه التفريق وهو ايقاع تباين
بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال
الامير يوم سخاء فنوال الامير بذرة عيّن ونوال الغمام فطرة ماء ومنه
التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين كقوله ولا يقيم على
صنيعه الا الاذلان غير المحي والوتد هذا على الخسف مربوط برمته وذو الربيع
قلنا يرفق له احد ومنه الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيان في معنى ويفرق

ويفرق بين جهنم الاذخال كقوله فوجها كالنار في ضوءها وقيل كالنار في حرقها
ومنه الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او على العكس
فالاول كقوله ضحى قام على ارباض حدشنة شفى به الزوم والصليبان و
البيع للنبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا
والثاني كقوله قوم اذا حاربوا ضروا حدة وهم او حاولوا النفع في اسيابهم
نفعوا استجابة تلك منهم غير محدثة ان المخلوق فاعلم نفعها البدع ومنه الجمع
مع التفريق والتقسيم كقوله تعالى يوم ياتي لا تحكمن نفس الاباذنة فمنهم شفى
وسعيد فاما الذين سفقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما
دامت السموات والارض الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين
سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك
معطاء غير مجذوذ وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال شئ
مضافا الى كل ما يليق به كقوله فقال اذا لافوا خفاف اذا دعوا تظلم كثير اذا شد
قليل اذا دعتوا والثاني استيفاء اقسام الشئ كقوله تعالى يهيب لمزيت انا
ويهيب لمزيت الذكور اوزير وجههم ذكرانا وانا ناكحل منيت عقيما ومنه
التجريد وهو ان يترفع من امر ذي صفة امر اخر مثله فيها مباينة كمالها فيه
وهو اقسام منها نحو قولهم لي من فلان صديق جسيم اي بلغ من الصداقة
حدا صح معه ان يتخلص منه اخر مثله فيها ومنها نحو قولهم لنن سالت فلانا
لنسلن البحر ومنها نحو قوله وشوها نقد والى صاخر الوغاب مستلهم مثل
الغنيق المخل ومنها قوله تعالى لهم فيها دار الخلد ومنها نحو قوله قلن بقيت
لا رخلن بغزوة نحوى الغنائم او يموت كريم وقيل تقديره او يموت مني
كريم وفيه نظر ومنها كقوله يا خير من يركب المطى ولا يترب كاسيا بكف من

يُحْتَمَلُ ومنها مخاطبة الانسان نفسه كقوله لا تخجل عندك تخديها ومنه المبالغة
المقبولة ان يدعى لوصف نوعه في الشدة والضعف هذا مستحيل او مستبعد
لأنه يظن أنه غير متناه فيه ويختص في التبليغ والاعراق والغلو لان المدعى
ان كان ممكنا عقلا او عادة فيبلغ كقوله فعادى عداء بين ثور وكبجة
دراكا فلم يَضُجْ بما وفُيْعِلْ وان كان ممكنا عقلا لا عادة فلا غراق كقوله
ونكرم جارا ما دام فينا ونبته الكرامة حيث مال وهما مقبولان وال
فعلوا كقوله وأخفت اهل الكرم حتى انه لَخافَكَ النُظْفُ التي لم تخلق والمقبول
منه اصناف منها ما ادخل عليه ما يقر به الى الصحة مخوف في يكاد زيتها يضيئ
ولولم تَكْسُبه نار ومنها ما تضمن نوعا حسنا نوعا حسنا من الخيل
كقوله عَقَدَتْ سَنابكها عليها عَظِيمٌ لو تبتغي عُنُقًا عليه لا ممكنا وقد اجتمعا
في قوله تخجل لي ان سَمِيتُ الشَّيْبُ في الذم والشدت باهداي اليه ان اخفا في
ومنها ما اخرج مخرج النذل واتخاذ كقوله اسكر بالاس ان عزمت على
الشرب غدا ان ذامن العجب ومنه المذهب الكلامي وهو ابراز حجة للمط
على طريقة اصل الكلام نحو لو كان فيهما الحجة الا الله لفدتا وقوله خلقت
فلم اترك لنفسك ربي وليس وراء الله لمرء مطلب لكن كنت قد بلغت عتني
لمبتغاك الواسني اغتني واكذب وكنتي كنت امرار الى جانب من الارض فيه
مُسْتَرَادٌ ومذهب ملوك واخوان واذا ما حَذَّ حُرْمُ احكام في اموالهم واترب
كفعلك في قوم اكر اضطقتهم فلم ترهم في مدحهم كاذبا ومنه حسن
التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي وهو
اربعة اضرب لاق الصفة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها
والاولى اما ان لا تظهر لها في العادة علة كقوله لم يكن نال السحاب والما

وانما حتمت به فصيحها الرخصاء او نظير لها علة غير المذكورة كقوله ما به قتل اعداويه
ولكن يتقوا خلاف ما به هو الذي ياب فان قتل الاعداء في العادة لدفع مضرتهم
لما ذكره والثانية لما يمكنه كقوله ياوشيا حسنت فبنا اساءة نبي خذرك
ان في من الفرق فان استحسان اساءة الالهي ممكن لكن لما خالف الناس
فيه عقبة بان حذاره منهم نجي ان الله من الفرق في الدعوى او غير ممكنة كقوله
لو لم يكن نبوة الجوزاء خدمته لما ريت عليها عقد منتطق والحق به ما بني على
كان السحاب الفوق غيبين نخزا جيبيا لما نره فالهت مدامع ومنه التفرع وهو
ان ثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته لمنعلق كقوله احلامكم لسقام الجمل ثلثة
كما دما وكم تشفى من الكلب ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو ضربان فظلمها
ان يستثنى من صفة ذم منصفة عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها كقوله
ولا عيب فيهم غير ان سبوا فم هت فلؤل من قراع الكتاب اي ان كان يقول
السيف عيبا فان ثبت سبوا منه على تقدير كونه منه وهو محتمل في المعنى فليقل
بالمحال فالتأكيد فيه من جهة انه كدعوى التي بينية ومن ان الاصل في الاستثناء
هو الاتصال فذكر اوائه قبل ذكر ما بعدهما يوضح اخراج الشيء مما قبلها فاذا اولها
صفة مدح جاء التأكيد في الثاني ان ثبت شيء صفة مدح ويعقب باداة
الاستثناء يليها صفة مدح اخرى له نحو انا افصح العرب بيدي من فريش
واصل الاستثناء كيه ايضا ان يكون منقطعا لكنه لم يقدر متصلا فلا يفيد
التأكيد الا من الوجه الثاني ولهذا كان الاول الفصل ومنه ضرب آخر هو
وما ينضم منها الا ان اتينا بابات رتبنا والاستدراك في هذا الباب كالتثناء
كما في قوله هو البدر الا انه البحر اخر سوى انه الضرع غام لكنه الويل
ومنه تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى عن صفة

مدح منقبة عن النبي صفة ذم بتقدير دخولها فيها كقولك فلان لا خير فيه الا
انه يبيى الى من احسن اليه وتأثيرها ان ثبت لشي صفة ذم وتعتب باداة الاستثناء
تليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل وتخصفها على قياس
مامر ومنه الاستنباع وهو الموحى بشي على وجه يستبع المدح بشي آخر
كقوله كتبت من الاعمار ما لو خويته ككتبت الدنيا بانه حاله مدحه بالزنا
في السجاعة على وجه استبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها
وقيه وجهان احدهما انه نيب الامم دون الاموال وانه لم يكن ظالما في
قتلهم ومنه الادماج وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى معنى آخر فهو اعلم
من الاستنباع كقوله اقلب فيه اخفا في كافي اعد لها على الدهر الذنوب
فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر ومنه التوجيه وهو
اباد الكلام محتمل لوجهين مختلفين كقول من قال لا غور لبيت عينية
سواء قال الشكاى ومنه متشابهات القرائن باعتبار ومنه الازل الذي
يراد به اجد كقوله اذما تيمى اناك منفا خرافة عن ذاكيف الكلك
للضيق ومنه تجاهل العارف وهو كما سماه الشكاى سوق المعلوم
مساق غيره لنكتة كالتبويج في قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مؤرقا
كاند لم يخرج على ابن طريقه والمبالغة في المدح كقوله الملع برقي سري
ام ضو، مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحى او كذا كقوله اقوم
ال حنين ام ناء فيه والتدله في الحيت في قوله بانه يا طيبات القلاع
قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البش ومنه القول بالموجب وهو
ضربان احدهما ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن ثبوت له حكم
فتبعتها غيره من غير تعرض لثبوت له او نفيه عنه يقولون لن ربحنا الى

الى المدينة لخرجن الاغصنها الاذل ومنه العزة وارسوله والمؤمنين و
التاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحمله ذكر متعلقة
كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالامادى ومنه الاطر
وهو ان ياتي باهواء المدح او غيره وآبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف
كقوله ان يقتلوكم فقد ثقلت عرشهم بعقبة بن الحارث بن شهاب واما
اللفظي فمنه اجناس بين اللفظيين وهو ثبوتها في اللفظ والتام منه
ان ينفقا في انواع الحروف وفي اعدادها وفي صيغاتها وفي ترتيبها فان
كانا من نوع واحد كاسمين سمي مماثلين ويوم تقوم الساعة ينقسم
المجرمون ما لبثوا غير ساعة وان كانا من نوعين سمي مستوفيا كقوله
مما مات من كرم الزمان فانه يحى لدى يحيى بن عبد الله وايضا ان كان
احد لفظيه مركبا جناس التركيب فان انفقا في الخط خضع باسم المتشابه
كقوله اذ امك لم يكن ذاهبة قد غم فذولته ذاهبة والا خضع باسم
المفروق كقوله كلتم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما لذي ضرير الكناس
لوجام ملكنا وان اختلفا في صيغ الحروف فقط سمي محرفا كقولهم جنة
البر جنة البرد ونحوه ابا جاهل اما منقوطة او منقوطة واحرف المستد في حكم
المخفف وكقولهم البدعة شرك الشرك وان اختلفا في اعدادها سمي ناقصا
وذلك اما بحرف في الاول والتفت القبان الى ريت يومئذ المساق
او في الوسط كوجدى وجرى اوتى الاخر بمذون بيجو من ايد عواص
عواصم ورتبما سمي صداما بكثر كقولها ان البكاء هو الشقاء من
البحر بين الجوامع ورتبما سمي مزيدا وان اختلفا في انواعها فيستط ان لا
يقع باكثر من حرف واحد ثم احرفان ان كانا منقارين في المخرج سمي مضاعفا

وهو الثاني الاول فهو بيني وبين كفى ليل دامت وطربني طامس او في
الوسط نحو قوله تعالى وهم يظنون عنه وبنادون عنه وفي الآخر نحو قوله
معه وبنوا صبرا اخبر والآسمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو قوله
تعالى ويل لكل همزة لمزة او في الوسط نحو قوله تعالى فليكن بما كنتم تكفرون
في الارض بغير الحق وبما كنتم تكفرون او في الآخر نحو فاذا جاءهم ام
من الامن وان اختلفا في تربتها سمي تخمس القلب نحو حكاية
لاولبانه حنظل لا عدائه وسمي قلب كل ونحو اللهم استر عورتنا وآمن
رؤعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما في اول البيت والآخر
في آخره سمي مقلوبا مجتعا واذا ولي احد المتجانين الآخر سمي مزدوجا
ومكثرا ومرددا نحو وجيتك من سباء نبيا نصيبا ويحق يا بخترا شيا
احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو فاقم وجهك للدين القيم والثاني
ان يجمعهما المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق نحو قوله تعالى قال للمكمن
الغالبين ومنه رد البحر على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين
المكررين او المتجانين او الملحقين بهما في اول الفقرة والآخر في آخرها
نحو ونحش الناس والله اعق ان تحننه وكوسا للثيم يرجع ودمعه
سائل ونحو استغفر وارثكم انه كان غفارا ونحو قال اني لكم من القالين
وفي النظم ان يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول او
عشوه او اخوه او صدر الثاني كقوله سريح الى ابن العم يطعم وجهه وليس
لداعي الندى سريح وقوله تمتع من شميم عار نجد فما بعد العتية من
نوار وقوله ومن كان بالبعض الكواكب مغرما فما زلت بالبعض القواضب
مغرما وقوله وان لم يكن الامعجج بساعة قليل فاني نافع لقليلها وقوله

وقوله دعاني من ملا مكما سفاها فداعي التوفيق قبلكما دعاني قوله واذا
البلابل افصحت بلغاتها فانف البابل باحتاء بلابل وقوله فمتعوف
بابات المتاني ومفتون برنات المتاني وقوله اتملتهم ثم تاملتهم فلج
لي ان ليس فيهم فلج وقوله طرب ابد عنها في السجاع تلك تازي كذا فيها
طربا وقوله اذ الماء لم يجرن عليه لسانه فليس على بني سواء بجران وقوله
لو اختصرتم من الاحسان زركم والعذب بهجر بل فراطني كحضر وقوله
فدع الوعيد فما وعيدك ضارري اطللين اخوة الذباب بضير وقوله
وقد كانت البيض القواضب في الوغي بوارير وهي لان من بعده بئر ومه
السجع قيل هو توافي الفاصلتين من النثر على حرف واحد وهو معنى
قول الشكاكي هو في النثر كالتقافية في الشعر وهو ثلاثة اضرب مطرف
ان اختلفا في الوزن كمالكم لا ترجون الله وقارا وقد خلقكم اطوارا
والا فان كان ما في احدي القريبتين او اكثره مثل ما يقابل من الاخرى
في الوزن والتقفية فتر صبيح نحو فهو بطبع الاسجاع بكواض لفظه و
يقع الاسماع بزواج وعظمه والافتواز نحو قوله فيها سرر مرفوعة
واكواب موضوعة وقيل واحد السجع مات وت فرائنه نحو في سدر
مخضود وطلح منضود وظل تمدود ثم ما طالت قرينة النانية نحو الخيم
اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او الثالثة نحو خذوه فقلوه
ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى اقصر منها كثيرا والاسجاع مبينة على
سكون الالحاز كقولهم ما بعد ما فات وما اقرب ما هوات ولا يقال
في القرآن اسجاع بل يقال فواصل وقيل السجع غير مختص بالنثر ومثاله
من النظم قوله بخلي بربندي وانت ربدي وفاض به تمدي واوري زندي

ومن السجع على هذا القول ما يستحق التشهير وهو جعل كل من شطري البيت
سجعة مخالفة لا ختمها كقوله تدير معنهم بالله منتقم لله متغيب في الله مرغب
ومنه الموازنة وهي توافي الفاضلتين في الوزن دون النقيضة نحو ونماز
مرصفوفة وزراي مبيتونة فان كان ما في احدى الفرقتين او اكثره مثل ما
يقابل من الاخرى في الوزن خص باسم المماثلة نحو واستيناها الكنا المبتين
وهديناهما الصراط المستقيم وقوله لها الوحش ان هانا وايزس قنا الخط
الان تلك القناذ وابل ومنه القلب كقوله مودته تدوم لكل حوول وصل كل
مودته تدوم وفي التنزيل كل في فلك سبحون وربك فكبر ومنه التثنية وهو
بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما كقوله يا خاب
الدينا الدنية اغماشك الردي وقرارة الكدار ومنه لزوم ما لا يلزم وهو
ان يجيء قبل حرف الزوي او ما في معناه من الفاصلة ما ليس يلزم في السجع
نحو فاما النبي فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقوله ساشكر عمر ان تركت
ميتي اياي لم تمنن وان صحت فتي غير محبوب الغنى عن صديقه ولا مظهر
الشكوى اذ الفعل ذلك رأى خلعتي من حيث يخفى مكانها فكانت قد نيتي حتى
تجلت واصلا حسن في ذلك كله ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس
خاتمة في التراتيب الشعرية وما يتصل بها وغير ذلك اتفاق القائلين ان كان
في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والتخاف لا بعد سرقة لتقره
في العقول والعادات وان كان في وجه الدلالة كالتشبيه وكذكر صفات
ندل على الصفة لاختصاصها لمن هو له كوصف الجواد بالتهنل عند ورود
العفاة والخبيل بالعبوس مع ذات اليد فان اشترك الناس في موقفة لا يستقر
في التشبيه السجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول والجازان بدعي فيه

فيه السبق والزيادة وهو ضربان احدهما خاص في نفسه غريب وعام في تصرف
فيه ما اخرج من الاستدلال الى الغاية كما مر فالأخذ والسرقة نوعان ظاهر
وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او مع بفضه
او وحده فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه فهو مذموم لانه سرقة محضة
وبسعي نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن زبير انه فعل بقول مغزى اوس
اذ انت لم تنصف اخاك وجدته على طرف البحر ان كان يعقل ويركب حد
الشيف من ان يضيئه اذ لم يكن عن شفرة الشيف مرسل وفي معناه ان يبذل
بالكلمات كلها او بعضها ما يراودها وان كان مع تغيير لنظمه او اخذ بعض اللفظ
سمى غارة ومسحا فان كان الثاني المبلغ لاختصاصه بفضيلة فممدوح كقول
بش من رقيب الناس لم يظفر بجاحته وفاز بالطيبات الغايك الكبرج وقول
سلم من رقيب الناس مات حيا وفاز بالثمة الجحور وان كان دونه فهو مذموم
كقول ابي تمام في مريته محمد بن محمد صبرهات لا ياتي الزمان بمثل ان الزمان
بمثل الخيل وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخابه ولقد يكون
به الزمان بخيلا وان كان مثله فابعد من الذم والفضل لا قول كقول ابي تمام
لو حار مناد المينة لم تجد الا الفراق على النفوس دليلا وقول ابي الطيب لولا
مخارقة الاحباب ما وجدت لها المنيا الى ارواحنا سبيلا وان اخذ المعنى
وحده سمي المياما وسخاؤه هو ثلثة اقسام كذا كقول ابي تمام
هو الصنع ان تجعل خيرا وان تترك فللثبث في بعض المواضع النفع وقول ابي
الطيب ومن خير بطو اسنيك عنى اسرع الشجب في المسير الجاهم وتابها
كقول البخري واذا تالقي في الكندي طامه المصقول فخلت راسه من غضبه
وقول ابي الطيب كان السهم في النطق قد جعلت على سحرهم في الطعن

خوصانا وتاليتها كقول الاعرابي ولم يكن اكثر الفتيا مال ولكن كان ارحمهم
ذراجا وقول الشجع وليس يا وسهم في الفتي ولكن موقوفه او سيع وانما
الظاهر فمعه ان يشابه المحيان كقول جرير قد ينسك من ارب لحاظم سواء
ذوالعمامة والخمار وقول ابي الطيب ومن في كفة منهم قناة كمن في كفة
منهم خضاب ومنه ان ينقل الى محل اخر كقول الجعفي سلبوا واشترقت الدما
عليهم حمزة فكانتم لم يسلبوا وقول ابي الطيب يمس الجميع عليه وهو جرد
عن غمده فكانما هو غمد ومنه ان يكون معنى الثاني اشمل كقول جرير اذا
غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضبا وقول ابي نواس ليس
من الله بمنكر ان يحج العالم في واحد ومنه القليب وهو ان يكون معنى
الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذينة
حبنا لذكرك فليكني التوم وقول ابي الطيب ارجته واحبت فيه ملامة
ان الملامة فيه من اعدائه ومنه ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما
يخالفه كقول الالفوه ونرى الطير على آثارنا رأى عين ثقة ان سمار
وقول ابي تمام وقد طللت عثمان اعلامة ضحي يعقبان طير في الدماء
نواحل اقامة مع الرايات حتى كانها من الجيش الا انهم نقاتل فان ابا تمام
لم يسمي من معنى قول الالفوه رأى عين وقوله ثقة ان سمار لكن زاد
ابو تمام عليه الا انهم نقاتل وبقوله في الدماء نواحل وباقامة مع الرايات
حتى كانها من الجيش وبجائهم حسن الاول والآخر هذه الانواع ونحوها مقبولة
ومنها ما يخرج من التصرف من قبيل الالبع الى جنة الابداع وكل ما كان
استد خفاء كان اقرب الى القبول هذا كله اذا علم ان الثاني اخذ من الاول
بجواز ان يكون الاتفاق من قوله واخطا طراي جبينه على سبيل الاتفاق من غير

من غير قصد الى الاخذ فاذا لم يعلم قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان كذا
يقتضي بهذا القول الاقتباس والتضييق والعقد والحل والتلخيص اما الاقتباس
فهو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن والحديث لا على انه منه كقول جرير فلم
يكن الاكلع البصر او هو اقرب حتى انشد واغرب وقول الآخر ان كنت از مومت
على صبرنا من غير ما جرم فصر جميل وان بدلت بنا غيرنا فحبنا الله ونعم الوكيل
وقول جرير برى قلنا شاحنا آله جوه وبيع الكع ومن بر جوه مثل قول ابن عباد
قال ان رقيبى سبى اخلق قداره قلت دغنى وجرى كجنة خلقت بالكاره وهو
ضربان ما لم ينقل اليه المقتبس عن معناه الاصلى كما تقدم وخلافه كقوله
لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في مني لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي فتن
ولا باس بتغيير سيرة للوزن او غيره كقوله قد كان ما خفت ان يكونا انا الى الله
راجعونا واما التضييق فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير مع التبيين عليه
ان لم يكن مشهورا عند البلغاء كقوله على ابي سنان عند يوم سبي اصاعوني
واتى نبي اصاعوا واصنيه ما زاد على الاصل بكنة كالتورية والتشبيه في قوله
اذ الوهم ابدى لي لها وكفرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني بين
قدحا ومدامى مجر عوايينا وتجري السوايق ولا يضر التغيير اليسير وبما سمي
تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمن المصراع فما دونها ابدعا
ورفوا واما العقد فهو ان يضمن نثر لا على طريقة الاقتباس كقوله ما بال
من اوله نطفة وجيفة اخره نطفة عقد قول على رضي الله عنه مال بن ادم و
الفخر وانما اوله نطفة واخره جيفة واما الحل فهو ان يضمن نظم كقول بعض
المفارقة فانه لما تحت فعلاته وخطايت غلابة لم تزل سوء الظن يقناده
ويصدق هو نوحه هو الذي ينادى على قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء

مستفعلين فاعلن قرنين
 وأغنم من الأنهر قبل الشيب ما شاءوا
 ولغنم من الأنهر قبل الشيب ما شاءوا
 فغنم فاعلن فتناء تحت في كجاج فذل

البسيط اصله مستفعلين فاعلن
 البسط رجااء كذا بالأيام
 البسط رجااء كذا بالأيام
 البسط رجااء لو صل كذا ثبت

ایده تغییر اول و در حرم مضاعفین یعنی حذف آنکه در در و نشتر داخل اول و ب تا علن ایده تغییر اول و نشتر حرم مع القیض در
و حرم داخل اول و ب مضاعفون نه نقل اول و نشتر حرم مع الکفدر و حرم داخل اول و حرم پیشا اول و نه به حرف و با کثر
نیز و آنکه در در و بوزاده و زنده اعتبار اول و نشتر مهم

[illegible]

مثل حذف علف من متعلقا لبقى متعلقا الى فعلين ويسمى حذفاً في العروض وهو الاجزاء المذكورة
 بين الصدر والعروض واليمين والابتداء والضرب من البيت ركبان مفاعيلن فان ثرات متعلقا لاول صدر
 والثاني والثالث حشو والرابع عروض والخامس ابتداء والسادس والسادس حشو الثامن ضرب واذا كان ركبا
 مفاعيلن اربع رات متعلقا بعلين الاول صدر والثاني عروض والثالث ابتداء والرابع ضرب فلما وجد فيه
 الحشو امكن حذف الحرف الثاني الساكن مثل الفاعلن لبقى فعلن ويسمى محذوفاً قبل هذا الحذف الحذف
 والظلي حذف الحرف الساكن وحذف الرابع الساكن كحذف سين مستفعلن وحذف فانه فيبقى متعلقن
 فينقل الى فعلتن ويسمى محذولاً الحرف وهو حذف الميم من مفاعيلن لبقى فاعيلن لينقل الى مفعولن
 ويسمى اخرم الحرف وهو حذف الميم والنون من مفاعيلن لبقى فاعيلن فينقل الى مفعولن ويسمى
 اخرم الحرف وهو الحرف الذي يبنى عليه القعدة وتنسب اليها فيقال قعدة والية او ثمانية الزحاف وهو
 التغيير في الهمزة او الثانية من البيت اذا كان في الصدر او الابتداء او في الحشو السبب الخفيف وهو متحرك بعد
 ساكن نحو قوله السبب الثقيل وهو حرفان متحركان نحو قوله ولم ينظر حذف نصف البيت ويسمى متطوراً
 الشعر العلم وفي الاصل طرح كلام مقفى موزون على سبيل القصد والقيد الا غير يخرج نحو قوله تعالى
 الذي انقض ظهره ورعدناك ذكر فانه كلام موزون مقفى لكن ليس بسو لكان اليتان بل موزوناً
 ليس على سبيل القصد القصد وهو اول جزء من المصراع الاول من البيت الضخم حذف الوتد المزدوق
 مثل حذف لات من مفعولات لبقى مفعول فينقل الى فعلن ويسمى اصله الضرب اخر جزء من المصراع
 الثاني من البيت الضخم حذف الرابع الساكن كحذف فله مستفعلن لبقى مستفعلن فينقل الى مفعولن
 ويسمى مطوياً العروض اخر جزء من السطر الاول من البيت الضخم وهو حذف الحرف الخامس المتحرك من مفاعيلن
 وحذف اللام لبقى مفاعيلن فينقل الى مفاعيلن ويسمى مفعولاً القعدة التغيير في الاجزاء الثمانية اذا كان
 في العروض والضرب القافية وهي الحرف الاخير من البيت وقيل هي الحلة الاخرة منه المتغير حذف
 الساكن السبب الخفيف ثم ساكن متحرك مثل اسقاط نون فاعلان وساكن تاء لبقى فاعلان ويسمى
 منقصوا القضم وهو العصب والغصب وهو حذف الميم من مفاعيلن وساكن لام لبقى فاعلان
 وينقل الى مفعولن ويسمى انقص القاصلة الصغرى وهي ثلث متركات بعد حاساكن نحو بلغا يدكم
 القاصلة الكبرى وهي اربع متركات بعد حاساكن نحو بلغكم وبعدكم القضم حذف الخامس الساكن مثل
 يا مفاعيلن لبقى مفاعيلن ويسمى مقبوضاً القضم كحذف ساكن الونة المجموع ثم ساكن متحرك
 مثل ساكن متحرك مثل اسقاط النون وساكن اللام من فاعلن لبقى فاعلن فينقل الى فعلن وكحذف
 نون مستفعلن ثم ساكن لام لبقى مفعول فينقل الى مفعولن ويسمى مقبوضاً القضم كحذف
 سبب خفيف بعد ساكن ما قبله كحذف نون فاعلان وساكن لام لبقى مفاعيلن فينقل الى مفعولن القضم حذف
 السابع المتحرك كحذف تاء مفعولات لبقى مفعول فينقل الى مفعولن ويسمى مكسوفاً القضم حذف الحرف
 السابع الساكن مثل حذف نون مفاعيلن لبقى مفاعيلن ويسمى مكسوفاً القضم حذف الحرف السابع
 الساكن من مفاعيلن وساكن الخامس كحذف نون وساكن لام لبقى مفاعيلن فينقل الى مفاعيلن ويسمى
 منقصوا الونة المجموع وهو حرفان متحركان بعد حاساكن نحو بلغا يدكم وبها الونة المزدوق وهو حرفان متحركان
 بغير حاساكن نحو قال الوقف ساكن الحرف السابع المتحرك كحذف نون وساكن لام لبقى مفعولن فينقل الى مفعولن ويسمى
 الوقف وهو حذف التاء من متعلقا لبقى مفعولن فينقل الى مفعولن ويسمى الوقف الضرب اسكان الحرف الخامس المتحرك
 كحذف لام مفاعيلن فينقل الى مفاعيلن ويسمى موصوباً القضم وهو حذف الميم من مفاعيلن لبقى فاعلان
 ونقل الى مفعولن ويسمى موصوباً

في العروض والعروض واليمين والابتداء والضرب من البيت ركبان مفاعيلن فان ثرات متعلقا لاول صدر والثاني والثالث حشو والرابع عروض والخامس ابتداء والسادس والسادس حشو الثامن ضرب واذا كان ركبا مفاعيلن اربع رات متعلقا بعلين الاول صدر والثاني عروض والثالث ابتداء والرابع ضرب فلما وجد فيه الحشو امكن حذف الحرف الثاني الساكن مثل الفاعلن لبقى فعلن ويسمى محذوفاً قبل هذا الحذف الحذف والظلي حذف الحرف الساكن وحذف الرابع الساكن كحذف سين مستفعلن وحذف فانه فيبقى متعلقن فينقل الى فعلتن ويسمى محذولاً الحرف وهو حذف الميم من مفاعيلن لبقى فاعيلن لينقل الى مفعولن ويسمى اخرم الحرف وهو حذف الميم والنون من مفاعيلن لبقى فاعيلن فينقل الى مفعولن ويسمى اخرم الحرف وهو الحرف الذي يبنى عليه القعدة وتنسب اليها فيقال قعدة والية او ثمانية الزحاف وهو التغيير في الهمزة او الثانية من البيت اذا كان في الصدر او الابتداء او في الحشو السبب الخفيف وهو متحرك بعد ساكن نحو قوله السبب الثقيل وهو حرفان متحركان نحو قوله ولم ينظر حذف نصف البيت ويسمى متطوراً الشعر العلم وفي الاصل طرح كلام مقفى موزون على سبيل القصد والقيد الا غير يخرج نحو قوله تعالى الذي انقض ظهره ورعدناك ذكر فانه كلام موزون مقفى لكن ليس بسو لكان اليتان بل موزوناً ليس على سبيل القصد القصد وهو اول جزء من المصراع الاول من البيت الضخم حذف الوتد المزدوق مثل حذف لات من مفعولات لبقى مفعول فينقل الى فعلن ويسمى اصله الضرب اخر جزء من المصراع الثاني من البيت الضخم حذف الرابع الساكن كحذف فله مستفعلن لبقى مستفعلن فينقل الى مفعولن ويسمى مطوياً العروض اخر جزء من السطر الاول من البيت الضخم وهو حذف الحرف الخامس المتحرك من مفاعيلن وحذف اللام لبقى مفاعيلن فينقل الى مفاعيلن ويسمى مفعولاً القعدة التغيير في الاجزاء الثمانية اذا كان في العروض والضرب القافية وهي الحرف الاخير من البيت وقيل هي الحلة الاخرة منه المتغير حذف الساكن السبب الخفيف ثم ساكن متحرك مثل اسقاط نون فاعلان وساكن تاء لبقى فاعلان ويسمى منقصوا القضم وهو العصب والغصب وهو حذف الميم من مفاعيلن وساكن لام لبقى فاعلان وينقل الى مفعولن ويسمى انقص القاصلة الصغرى وهي ثلث متركات بعد حاساكن نحو بلغا يدكم القاصلة الكبرى وهي اربع متركات بعد حاساكن نحو بلغكم وبعدكم القضم حذف الخامس الساكن مثل يا مفاعيلن لبقى مفاعيلن ويسمى مقبوضاً القضم كحذف ساكن الونة المجموع ثم ساكن متحرك مثل ساكن متحرك مثل اسقاط النون وساكن اللام من فاعلن لبقى فاعلن فينقل الى فعلن وكحذف نون مستفعلن ثم ساكن لام لبقى مفعول فينقل الى مفعولن ويسمى مقبوضاً القضم كحذف سبب خفيف بعد ساكن ما قبله كحذف نون فاعلان وساكن لام لبقى مفاعيلن فينقل الى مفعولن القضم حذف السابع المتحرك كحذف تاء مفعولات لبقى مفعول فينقل الى مفعولن ويسمى مكسوفاً القضم حذف الحرف السابع الساكن مثل حذف نون مفاعيلن لبقى مفاعيلن ويسمى مكسوفاً القضم حذف الحرف السابع الساكن من مفاعيلن وساكن الخامس كحذف نون وساكن لام لبقى مفاعيلن فينقل الى مفاعيلن ويسمى منقصوا الونة المجموع وهو حرفان متحركان بعد حاساكن نحو بلغا يدكم وبها الونة المزدوق وهو حرفان متحركان بغير حاساكن نحو قال الوقف ساكن الحرف السابع المتحرك كحذف نون وساكن لام لبقى مفعولن فينقل الى مفعولن ويسمى الوقف وهو حذف التاء من متعلقا لبقى مفعولن فينقل الى مفعولن ويسمى الوقف الضرب اسكان الحرف الخامس المتحرك كحذف لام مفاعيلن فينقل الى مفاعيلن ويسمى موصوباً القضم وهو حذف الميم من مفاعيلن لبقى فاعلان ونقل الى مفعولن ويسمى موصوباً

زحاف بحرل خين داخل اولوب فعلتن وكحذف داخل اولوب فاعلان وشكل داخل اولوب فعلتن تعبير اولوب
 وقصر داخل اولوب فاعلان قالوب فاعلان ابد تعبير اولوب وقصر داخل اولوب فاعلان اولوب وقصر
 فاعلان اولوب فعلتن وقصر اولوب فاعلان ابد تعبير اولوب وقصر داخل اولوب فاعلان اولوب وقصر
 تعبير اولوب

و كملت اذ طغوت كذا مجزوء
 من نكاح فاروق وعاطف مجزوء
الترج اصله مفاعيلن مفاعيلن
 مفاعيلن مفاعيلن
 حرجتم اذ دنا غدا مجزوء
 برى جئناكم الوجود مجزوء
 حرجتم اذ دنا غدا مجزوء
 برى جئناكم الوجود مجزوء
الرجز اصله مستفعلن مست
 رجز فان ما كوالنا عن موعد
 رجز فان ما كوالنا عن موعد
 رجز فان ما كوالنا عن موعد
 رجز فان ما كوالنا عن موعد
الزمل اصله فاعلان
 مرمل من وصل غدا واثنين
 مرمل من وصل غدا واثنين
 مرمل من وصل غدا واثنين
 مرمل من وصل غدا واثنين
الترج اصله مستفعلن
 اسرعت في اتارهم جا هذا
 اسرعت في اتارهم جا هذا
 اسرعت في اتارهم جا هذا
 اسرعت في اتارهم جا هذا

زحاف بحرل خين داخل اولوب فعلتن وكحذف داخل اولوب فاعلان وشكل داخل اولوب فعلتن تعبير اولوب وقصر داخل اولوب فاعلان قالوب فاعلان ابد تعبير اولوب وقصر داخل اولوب فاعلان اولوب وقصر فاعلان اولوب فعلتن وقصر اولوب فاعلان ابد تعبير اولوب وقصر داخل اولوب فاعلان اولوب وقصر تعبير اولوب

[illegible]

تَقَارِبْتُ اِدْشَمَّ وَا جِدَّو مَحْدُونَه
تَقَارِبْتُ اِدْشَمَّ وَا جِدَّو مَحْدُونَه
الْمَتَدَكَّ اَصْلُهُ فَاعِلُن
دَايِرِ الْقَوْمِ نَطْفِي عِلْمًا وُضَاء
سَانَهُ اَنَّهُ مَنجَزْ وَعَدَه
سَانَهُ اَنَّهُ مَنجَزْ
سَانَهُ اَنَّهُ مَنجَزْ

الباب الاول في التعريف ٢٩٥
الباب الثاني في التقسيم ٢٩٦
الباب الثالث في التصديق ٢٩٨

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

بسم الله وحده و صلوة وسلام على رسله يقول الباشا الفقيه محمد المدعو

بشاهي زاده اكرمه الله سبحانه بالصلاح والشجاعة هذه رسالة في فن المناظرة محمداك يا فليد ولا متناك المبتدئين باركة الله فيها لك وللمن ارادها غيرك وهذا الفن لا شك في استحباب تحصيله وانما انك في وجوه كفاية **والمناظرة** في العرف هي المداخلة ليظهر الحق اعني دفع التائل قول المعتل ودفع المعتل قول التائل فن المناظرة فن يعرف فيه صحيح الدفع وفاسده **اعلم** انك اذا قلت شيئا فذا اما تعريف او تقسيم او تصديق او مركب ناقص او مفرد او انك وانت في جميع هذه الصور اما ناول اوله ولتشرع في بيان المناظرة على تقدير عدم النقل **واعلم** ان الاخيرين لا يمكن فيهما المناظرة فنضع على ثلثة ابواب **الباب الاول** في التعريف لتتأمل ان ينقضه ومعناه ان يبطله بعدم جميعه او بعدم منعه او يستلزمه لئلا وسبب الاول كون التعريف اخص مطلقا كتعريف الانسان بالزنجي وسبب الثاني كونه اعم مطلقا كتعريفه باحيوان وقد يجمع الاول والثاني وذلك اذا كان التعريف اعم من وجهه كتعريفه بالابيض وتقريرهما ان هذا التعريف غير جامع لافراد الموقوف او غير مانع من التخييل وكل تعريف هذا شأنه فاسد فلصاحب التعريف ان يمنع الكبرى مستندا بان التعريف لفظي وبيان صحة هذا المنع ان التعريف قسمان لفظي وحقيقي والاول تعيين معنى اللفظ بلفظ آخر واضح الدلالة بالنسبة الى السامع وهو طريق اصل اللغة وبكوز بالاعم والاحص والاول كقولهم سعدان كبت والثاني كقول القاموس لها هو كعب اقول والتعب نوع من التهو والتأني يراى في التفصيل

ان المناظرة في العرف هي المداخلة ليظهر الحق اعني دفع التائل قول المعتل ودفع المعتل قول التائل فن المناظرة فن يعرف فيه صحيح الدفع وفاسده اعلم انك اذا قلت شيئا فذا اما تعريف او تقسيم او تصديق او مركب ناقص او مفرد او انك وانت في جميع هذه الصور اما ناول اوله ولتشرع في بيان المناظرة على تقدير عدم النقل واعلم ان الاخيرين لا يمكن فيهما المناظرة فنضع على ثلثة ابواب الباب الاول في التعريف لتتأمل ان ينقضه ومعناه ان يبطله بعدم جميعه او بعدم منعه او يستلزمه لئلا وسبب الاول كون التعريف اخص مطلقا كتعريف الانسان بالزنجي وسبب الثاني كونه اعم مطلقا كتعريفه باحيوان وقد يجمع الاول والثاني وذلك اذا كان التعريف اعم من وجهه كتعريفه بالابيض وتقريرهما ان هذا التعريف غير جامع لافراد الموقوف او غير مانع من التخييل وكل تعريف هذا شأنه فاسد فلصاحب التعريف ان يمنع الكبرى مستندا بان التعريف لفظي وبيان صحة هذا المنع ان التعريف قسمان لفظي وحقيقي والاول تعيين معنى اللفظ بلفظ آخر واضح الدلالة بالنسبة الى السامع وهو طريق اصل اللغة وبكوز بالاعم والاحص والاول كقولهم سعدان كبت والثاني كقول القاموس لها هو كعب اقول والتعب نوع من التهو والتأني يراى في التفصيل

التفصيل بذكر العام اولا والخاص ثانيا كقولك الانسان حيوان ناطق ويستقر ط فيه المساواة على مذهب المتأخرين فيبطل بعدم الجمع والمنع والقدرا يجوز والتعريف بالاعم والاحص اما الاول ففيه موضع يراد بالتعريف تميز الموقوف عن بعض الاشياء لا شتبا بهم كما اذا اشتبه المتكلم بالدائرة عند السامع واريد تميزه منها فقط فيقال المتكلم شكل مضع واما الثاني ففي موضع يراد فيه بالتعريف بيان الافراد المشهورة والله اعلم فلصاحب التعريف منع الكبرى مستندا بان المراد تميز الموقوف عن بعض الاشياء او بيان افراد المشهورة فلو نطق بفتح الله عليك **فصل** في بيان منع الضم - **الصوفى** في التوفيق انك ان اعلم ان الصوفى فيه تنحل الى قضيتين فادفقت انه غير جامع لافراد فلا في فكانت قلت ان الموقوف صادق عليه والتعريف غير صادق عليه فادفقت انه غير مانع عن مادة فلا ثبته فكانت قلت بعكس المذكور فلصاحب التعريف ان يمنع كل من شكك القضيتين وسند ذلك المنع في الغالب تحرير المراد بالموقوف والتعريف فاعرف سخط الله عليك **فصل** في تقرير الابطال بالتأني وهو ان هذا التعريف مستلزم للدور والتسلسل وهو محج وكل تعريف يستلزم المحال فهو فاسد ولا مجال لمنع الكبرى صريحا بل يمنع الاستلزام وسنده في الغالب تحرير التعريف او يمنع الاستحالة مستندا بان هذا الدور غير محال او ان هذا التسلسل غير محال وبيان محالهما في عدم محالهما في علم الكلام فكيفيك هذا الاجمال صريحا واعلم انه قد ينقض التعريف بان ليس باجلى من الموقوف كتعريف النار بانه شبيه النفس في اللطافة اقول النفس اخفى من النار ومن ثمة انك صحة التعريف كونه اجلى من الموقوف واما

استعمال الالفاظ العربية وآراة المدلول الالزامي واستعمال اللفظ
 المستعمل والمجاز بدون القرينة الواضحة المعينة للمراد فهو يذهب
 حسن التوفيق لا صحتة اذا كان المعنى المقصود اجلي من الموقف **فصل**
 اشهر ان ناقض التوفيق مستدل وموجبهم مانع ومعناه ان الاعتراض
 على التوفيق لا يكون الا بطريق دعوى بطلانية والاعتراض على ذلك الدعوى
 بما عرفت والجواب عن ذلك منع مقدمات ذلك الدليل وقد عرفت لكن هذا
 اذا لم يتبع صاحب التوفيق بان هذا التوفيق حد او رسم فاذا ادعى انه
 حد فكانت ادعوى انه العام والخاص الذين فيه من الذاتيات فيسمى العام
 جسا والخاص فصل واذا ادعى بان رسم فكانت ادعوى **الاعتراض** ان
 احدهما او كليهما من الوضائيات فيجوز الاعتراض بمنع كونها من
 الذاتيات وبمنع كون احدهما او كليهما من الوضائيات ومورد المنع هنا
 المدعوى الضمنية فانعرف ودفع هذا بما يكون بانها من الذاتيات والوضائيات
 وهذا غير لما قيل ان تمز الذاتي عن الوضعية **اعلم** ان كون الحق
 بمعنى التركيب عن الذاتيات انما هو عرف اهل الميزان ومن وافقهم وانما في عرف
 اهل العربية فهو التوفيق لجامع المانع سواء كان بالذاتيات او بالوضائيات
 فيمكن ان يحد بكذا ان يدفع المنع المذكور بان المراد به عرف اهل العربية ثم
اعلم ان المنع الذي هو الاعتراض بما وقع في هذه المسألة هو بمعنى
 طلب الدليل ويسمى نقضا تفصيليا ومناقضة وقد يستعمل في
 بعض الكتب بمعنى الرفع مطلقا سواء كان بطلب الدليل او بالابطال
 وبالسند لال ثم ان طلب الدليل قد يخلو عن ذكر السند كالقول
 لا نسلم ما ذكرته او يقال هو ممنوع ولا يرد على هذا القول ويسمى

الدائنة
 الرضائية

ويسمى هذا منعاً مجرداً وقد يذكر مع سنده وسيجيئ تفصيل السند في باب التصديق
 والمنع المجرد صحيح لكن المنع مع السند اقوى منه والسند في عرفهم ما يذكر
 لتقوية المنع وانما وقع النقض بدون قيد التفصيلي فهو بمعنى ابطال الشيء بدليل
البيان الثاني في التقسيم وهو اما تقسيم الكل الى جزئياته واما تقسيم الكل
 الى اجزائه والكل يستميان مقسما ومورد القسمة ويسمى الجزئيات
 والاجزاء اقسامها ويسمى كل قسم بالثبوت الى القسم الاخر قسما ويسمى القسم
 الذي دخل في المقسم ولم يذكر في التقسيم واسطة بين الاقسام وتوسط
 صحة التقسيم الجمع والمنع ويسمى الاول مجع ومعناه ان لا يتكرر في التقسيم
 ذكر بعض ما دخل في المقسم ومعنى الثاني ان لا يذكر في التقسيم ما لم يدخل
 في المقسم ومن ثم اظهر ايضا بيان الاقسام **فصل** في تقسيم الكل الى جزئياته
 ومعناه ضم قيود متباعدة الى المقسم فقد يذكر المقسم في الاقسام
 صرحا كقولك الانسان ابيض وانما الانسان اسود وقد يدخل
 في مفهوم المذموم كقولك الكلمة اما اسم او فعل او حرف وقد يحدف وهو
 مراد كقولك الانسان ابيض واسود ثم ان هذا التقسيم اما عقلي واما
 استقرائي والاول لما لا يجوز العقل فيه فسمي آخر ويكون ذكر الاقسام
 لتزويد بين الاثبات والنفي كقولك المعالوم اما موجود او لا والتداني
 لما يجوز العقل فيه فسمي آخر لكن ذكر فيه ما علم بالاستقراء كقولك العنصر
 ايتا ارض وماء وهواء او نار والتقسيم الاستقرائي حصل من التجربة
 بين النفي والاثبات لكن قد يذكر في صورة كقولك العقل بالبرهان كذا فيكون
 بعض الاقسام مرسلا بالثبوت ومعنى الارسال ان يكون مفهوم المقسم
 اعم مما وجد بالاستقراء مما صدق عليه ومعنى هذا العموم ان يجوز العقل

صدق ذلك المفهوم على غير ما وجد كقولك العنصر اما ارض اول والثاني اما
ماء اول والثاني اما هواء اول وهو النار فالقسم الاخير سلب اي لا ينقسم
في النار بحسب العقل بل بحسب الاستقراء **فصل** في الاعتراض على حصر التقسيم
فان كان عقليا ينقضه ثل بوجود قسم آخر يجوز العقل وان كان استقرا
ينقضه بوجود قسم آخر متحقق في الواقع وقد يظن ان ثل التقسيم الاستقراي
المرد بين النفي والاثبات تقسيم عقليا فيقول انه باطل لتجوز العقل قسما
اخر كان يقول في تقسيم العنصر كما ذكرنا ان القسم الاخير لا ينقسم في النار
اذ يجوز بحسب العقل ان ينقسم في النار وغيره فاجاب عنه بان القسم الاستقراي
والقسم الذي يجوز له غير متحقق في الواقع والتقسيم الاستقراي لا يبطل الا
بوجود قسم آخر في الواقع فاذا ابطالها التل بعدد كحصر فقه بحسب عنه
القاسم بتجريد المقسم اعني ان يريد منه معنى لا يشمل الوساطة **فصل**
قد ينقض التقسيم بانه يلزم فيه ان يكون قسم الشيء في الواقع قسما له
وذلك اذا كان بعض القسم اعتم من الآخر كما اذا قلت اجسم اما حيوان
او نام فان الحيوان قسم من النامي في الواقع وقد جعل في هذا التقسيم
قيما له وجاب عنه بمنع اللزوم مستند بالتجريد اعني ان يراد به غير كجواز
وقد ينقض بانه يلزم فيه ان يكون قسم الشيء في الواقع قسما له وذلك اذا
كان بعض الاقسام مبيانا للمقسم كما اذا قلت الانسان اما فارس
او زنجي فالفارس قسم الانسان لانها قسمتان من الحيوان وقد جعل في
هذا التقسيم قسما له وقد ينقض بان القسم اعتم من المقسم كما اذا قلت
الانسان اما ابيض او اسود فاجاب عنه بان المقسم معتبر في الاقسام
وقد ينقض بانه تقسيم الشيء الى نفسه وذلك اذا كان بعض الاقسام مساويا

مساويا للمقسم كتقسيم الانسان الى البنية والزنجي **فصل** وقد ينقض التقسيم
بان فيه تضاد في الاقسام اي صدقها على شيء واحد وذلك اذا كان بين الاقسام
كلها او بعضها عموم من وجه كما اذا قلنا الحيوان اما انسان واما ابيض لانها
يصدقان على الانسان الابيض قال في شرح المطالع المقصود من التقسيم
التمايز بين الاقسام اقول يعني من التمايز التباين لكن التضاد انما يبطل
به التقسيم كحرفي وهو جعل المقسم شيئا متميزة في الواقع ولا ينقسم
التقسيم الاعتباري وهو تقسيم المفاهيم متباينة متميزة في العقل
وان كانت متصادقة في الواقع كتقسيم الكلى الى اقسامه الخمسة مع اختصاصها
في المكون كما بينته الفخاري فقد تعذر على التقسيم بانه باطل لتضاد الاقسام
فيه فاجاب عنه بانه تقسيم اعتباري يكفي فيه تمايز الاقسام بحسب المفهوم
ولا يضره التضاد اقول فالشيء الواحد باعتبار اقسامه بمفاهيم متخالفة
مختلفة اشياء متعددة فيدخل في الاقسام المتعددة فاعرفوا ولولا ان هذا
اذا كان مقبولا فمفهوم الادكلم بيانا هذا كم الله **فصل** في تقسيم الكل الى اجزائه هو
تحصيل ما عليه المقسم بذكر اجزائه ليس فيه ضم فيود الى المقسم وتشرطه
الحصر وتباين الاقسام ودخول كل قسم في المقسم كتقسيم المعبود الى غسل
وشنويز واستحجج الاعتراض عليه ودفعه **فصل** اعلم ان معنى تجريد المراد
ارادة معنى غير ظاهر من اللفظ كارادة الخاص من العام بقرينة المقابلة
لكن لا تصح ارادة المجاز بدون العلامة المعبرة المذكورة في علم البيان
فدبر اد الفرس من الكتاب مثلا واما القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة
فلا تجب اذا كان المحرر مانع لان المانع يكفي به كجواز القرينة المانعة انما
تشتط للقطع بالمعنى المجازي لا التجويزه **الباب الثالث** في التصديقي

وما في محله من المركبات الناقصة اعلم ان التصديق اذا قاله احد يقال له
 انه حوى والمدعى وقبالة المعتل لان من حقه التعليل عليه بان لم يكن مفروفا
 بدليل ولم يكن بدلهما جليلا قلت ان يمنع ومعناه طلب الدليل عليه
 وان كان بدلهما جليلا فلا يصح منعه ويسمى منعه مكابرة وان كان مفروفا
 بدليل قلت بل قلت وظائفا للمنوع والمعارضة والنقض فهناك مخالفة
المقالة الاولى والمنع اعلم ان السائل منع مقدمة الدليل او المسموع للمعتل
 عليها ولم يكن بدلهما جليلا ولا يصح منع المدعى جليلا لان المنع طلب الدليل
 والمطلوب حاصل الا ان يراد منع شئ من مقدمات دليله وذا جاز في
 النسبة وراينا من بعض العظماء منع المدعى المدلل بسند اولاهم منع مقدمة
 من مقدمات دليله **فصل** المنع اما مجرد عن السند او مفروفا به والسند
 ما ذكره المباح لزمه انه يستلزم نقض المسموع ويكفي في الاستناد به جواز معتقده
 فقد يذكر على سبيل التحويل كأن يقال لانهم ليس بالانسان لم لا يجوز ان يكون
 ناطقا وقد يذكر على سبيل القطع كأن يقال كيف وهو ناطق او يقال انما
 يصح ما ذكرته لو كان غير ناطق وليس كذلك ولما كفي في السند الجواز لا يتوقف
 صحة المنع على اثبات السند الذي ذكر على سبيل القطع ويسمى المنع الذي
 بسنده هو الصورة الثالثة حل لان فيه بيان مبنى المقدمة الممنوعة وكل
 هو بيان منتها الخلط واكثر وقوعه اكل بعد النقض الاجمالي يستوف
 النقض الاجمالي **فصل** الواجب على المعتل عند منع التثنية حاله الغير
 المدلل او مقدمة دليله اثبات ما منعه لان هذا مطلوب المانع وذلك
 الاثبات نوعان احدهما ذكر دليل يثبت المنوع والاخر ابطال السند
 المساوي للمنوع لان باطلا بطل نقض المسموع فثبت عينه لاستحالة ارتفاع

ارتفاع النقيضين وبيان هذا ان معنى مساوات السند المنوع واختصاصه منه
 مساواة النقيض المنوع واختصاصه منه والسند بالاحتمال العقل تحت اقسام
 المساوي والاختصاص مطلقا والاعم مطلقا والاعم من وجه والمباين
 ولنتمثل لكل فاذ قلنا هذا السند ليس بصالح لانه ليس بان فان قال
 السائل لانهم ليس بالانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا فاعدا سند مساوي
 المنوع وهو انه انسان وان قال لم لا يجوز ان يكون رجلا فاعدا الاختصاص مطلقا
 وان قال لم لا يجوز ان يكون حيوانا فاعدا اعم مطلقا وان قال لم لا يجوز
 ان يكون ابيض فاعدا اعم من وجه وان قال لم لا يجوز ان يكون حجرا فاعدا
 والمباين والاعم من وجه لا يجوز الاستناد بهما ولا ينفع المعتل بطلانها
 لو استند بهما السائل والمساوي والاختصاص مطلقا يجوز الاستناد بهما
 لكن لا ينفع المعتل بطلان لو استند به السائل **فصل** في المنوع على كل مقدمة
 دليل المعتل فله معتل وظيفة اخرى للخطيئة عنه وهو اثبات المدعى بدليل
 اخر وذا انجم من وجه فاعرف **فصل** وعند اثبات المعتل مدعى او مقدمته
 بدليل او بابطال السند قلت ان يمنع منها من مقدمات الدليل والابطال علم
 يكن بدلهما جليلا فاذ اذ منع ياتي فيه التفصيل السابق **فصل** يمنع السائل مقدمة
 دليل المعتل قد لا يضر المعتل وذلك اذا ذكر المانع سند الشتم لا اعتراف
 بدعوى المعتل كما اذا قال المؤمن العالم بحدوث لانه متغيرة وان ثبت الصغرى
 بانه لا يخلو عن الحركة والسكون فيقال الفلاني لان عدم خلقه لم لا يجوز
 ان يخلو عنهما كما في آن حدوته فخذ السند فيه اعتراف بحدوث العالم **فصل**
 لو ابطال السائل بالدليل المدعى الغير المدلل او مقدمة دليل المدعى قبل ان يستدل
 المعتل على نكاح المقدمة فاعدا يسمى نصيبا لان السند لال من نصيب المعتل

بالاختصاص بالاطلاق السند المساوي والاعم مطلقا يجوز الاستناد بهما

فقد غصبه التاثر واختلف في انه مسموع يجب على المعتل ان يجيب عليه
 والمحققون قالوا انه غير مسموع ومن قال انه مسموع يعجزون ان يلبسوا
 ان يقول اردت المنع مع السند ذكرته في صورة الابطال والاستدلال
 الجواب البتة قال في التوضيح ينبغي لمن حكى بفساد مقدمة معينة ان يورد
 اعتراضه عليها على سبيل المنع لا على سبيل الابطال لئلا يقول الخصم انه غصب
 فحتاج الى العناية انتهى **فصل** الغصب في عرفهم استدلال التاثر على بطلان
 ما صح منه فالمعارضته ليست بغصب لانه ابطال الدعوى بدليل بعد استدلال
 المعتل عليه وليس منع الدعوى بعد الاستدلال عليه صحيحا وكذا التقضي
 بغصب لانه ابطال الدليل بدليل ولا يصح منع الدليل لان المنع انما يصح على
 يمكن الاستدلال عليه والدليل لا يمكن الاستدلال عليه لانه مركب من مقدمتين
 والدليل لا ينتج الا مقدمات واحدة وهما بكت وستوف المعارضة والنقض
فصل اعلم ان الباطل قد يمنع تقريبه دليل المعتل ومعنى التقريب سوق
 الدليل على وجه يستلزم المدعى وتقرير منعه انما لا يتم استلزام هذا الدليل
 المدعى وقد يحمل استلزام الدليل المدعى ويقال لانهم التقريب او التقريب
 ممنوع والتقريب انما يتم اذا انتج الدليل عين المدعى او يحارب ويه
 او ال خض منه مطلقا واما اذا انتج الاعم فلا تقرب كان يكون المدعى
 موجبة كلية وينتج الدليل موجبة جزئية **فصل** قيل لا يمنع النقل والمدعى
 ان يجازا ومعناه لا يستعمل لفظ المنع وما استثنى منه في طلب الدليل
 عليها الا مجازا وبيان ذلك ان المنع في اصطلاحهم طلب الدليل على
 مقدمة الدليل ولم يكن النقل والمدعى مقدمة من دليل فقولك هذا
 النقل من هذا المدعى مجازا عن طلب الدليل مطلقا واما اذا احتمل

فقد غصبه التاثر
 اختلفوا في انه مسموع
 لا يمكن الاستدلال عليه
 السوف لا يكون سورا

للمدعى
 الدليل
 او ما يسمونه

اذا استعمل لفظ آخر في طلب الدليل عليهما فلا مجاز كان نقول لانهم هذا النقل وهذا
 المدعى او هو مطلوب البيان هذا في المدعى الغير المدعى واما اذا كان مدعى فطلب
 الدليل عليه باق لفظ كان مجازا في التسمية والما د طلب الدليل على منعه
 دليله وكيفيك هذا البيان عمن الله ما لم تعلم **فصل** لما كان الواجب على المعتل
 عند منع المانع هو الاثبات كما عرفت تفصيله فلا ينفعه منع المنع ومعناه منع
 صحته تقريره لا يتم صحة ورود هذا المنع لم لا يجوز ان يكون المنوع بدنيا جليا
 وكذا لا ينفعه منع السند الذي ذكر على سبيل القطع قال شارح الحنفى في المنع
 ومنع ما يؤيده لا بد من اثبات المضادة الذي يجب على المعتل عند منع المانع انتهى
 وكذا لا ينفعه منع صلاحية السند للسندية مستند بعمومه وكذا لا ينفعه ابطال
 صلاحية السندية مستند بعمومه وكذا لا ينفعه ابطال عبارة المانع على افتراء
 القانون العربي فاستغال المعتل بهذه الافتراضات انتقال منه الى بكت آخر يجب
 على التاثر دفعه فان كان استغاله بجوابه دون اثبات ما منه التاثر فله مجز
 عن اثبات مدعاه فانهم فيه وانتقل الى بكت آخر تنفع المنع ابطال المنع
 مستدلا عليه بصدقية المنع بدعيته جليته وهذا بمنزلة اثبات المنوع وكذا
 ينفعه ابطال المنع بدعوى ان المنوع مستم عند المانع لكن هذا جواب الزاقي
 جدي لا تحقيقه بل يصح عند ارادة اظهار الحق والبيان ان يدعى الرجوع عن تسليم
 ما سلمه ما لم يكن بدنيا جليا **المقالة** الثانية في المعارضة وصح اثبات التاثر
 بنقض ما ادعاه المعتل واستدل عليه او ما يسمونه او ما يسمونه او ما يسمونه
 بنقضه كان ادعى المعتل ان ابنته بشي واستدل عليها فعارضه التاثر
 باثبات ابنته او اثبات ضاحكته او باثبات انه زني ولكل مثل عند ارادة
 المعارضة ان يقول المعتل وليك وان دعى على ما ادعته ودفع المعتل

لكن عندنا لا ينفعه اي بنو ما دققت

المعارضة انما يمنع بعض مقدمات دليل المعارض او باثبات فادليله وهو
النقض وسبب ان تفصيل النقض او باثبات الدعوى بدليل اخر وهو المعارضة على
معارضة التل وفي كون هذه المعارضة حافضة لمعارضة التل كبت
ثم ان المعارضة تنقسم الى المعارضة في المدعى وهي ان يثبت التل خلاف
مدعى المقتل بعد اثبات المقتل مدعى الى المعارضة في المقدمة وهي ان يثبت
التل خلاف مقدمة دليل المقتل بعد اثبات المقتل تلك المقدمة وكل منهما
تنقسم الى ثلاثة اقسام لان دليل المعارض ان كان عين دليل المقتل مادة و
صورة كما في المغالطات العامة الوردية يستعمل في المعارضة قلبا ومعارضة
على سبيل القلب قال ابو الفتح صلي اللادية التي يمكن ان يستدل بها على جميع الاشياء
حتى التقيضين مثل ان يقال البعث الذي يكون وجوده وعدمه مستلزما
للمط اما موجودا او مقبوضا وانما ما كان يلزم بثبوت المط اقول فاذا استدل
به الفيلسفي على قدم العالم فمعارضة بالاسد لال به على حدوثه وان كان غيره
مادة وعينه صورة تستعمل معارضة بالمثل كان يقول الفيلسفي العالم قديم
لانه اثر القديم وكل ما هو اثر القديم فهو قديم فمعارضة بانه حادث لانه متغير
وكل متغير حادث وان كان غيره صورة تستعمل معارضة بالغير سواء كان غيره
مادة ايضا كما اذا عارضنا في الصورة المذكورة بان العالم حادث لانه اثر
المختار والاشي من القديم بانه المختار او كان عينه مادة وهذا اوضح به عظام
في شرح الاداب العسدي ومثاله ان يستدل المقتل على مدعىه بمغالطة
عامة الوردية فمعارضة السائل بايد ذلك المغالطة على نقض مدعى
المقتل بصورة اخرى غير ما اختاره المقتل **المقالة الثالثة** في النقض
وقد يقيد بالاجمالي ومعناه ان يدعى التل بطلان دليل المقتل

مستدلا بانه جار في مدعى آخر مع تخلف ذلك المدعى عنه وكل دليل هذا استلزامه
فيما طرأ لان الدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعى كذا في بطلان الاستلزام
يدل على بطلان الملاوم كان قلنا للفيلسفي المستدل على قدم العالم بانه
اثر القديم انه جار في كواكب اليوميه اي نتيج قدم كواكب اليوميه مع انها
مادة بالبداهة ولا يجاب عن هذا النقض بمنع الكبرى بل بمنع الصغرى
ولما كانت الصغرى مستمدة على مقدمتين بمنع الجريان بانه مستلزم للآخرى
وقد يستدل المناقض على بطلان دليل المقتل بانه مستلزم للآخرى
التسلسل وسو محال وكما ما يستلزم المحال وهو محال وقد يجاب عن النقض
باثبات المدعى بدليل اخر وهذا الفحام من وجه واعلم ان المعارض والنقض
اذا لم يذكر دليل فلا يسمع دعواه البطلان ويستعمل دليل النقض لتأخر
ان قلت اليس التل من مجموع الدليل بمعنى طلب الدليل عليه قلت لا لانه
تكميل بمال يطابق لان الدليل لا ينتج الا مقدمة واحدة وهذا **بجواب فصل**
اعلم ان الناقض قد يترك بعض اوصاف دليل المقتل عند اجراءه في مدعى آخر
فيستعمل ذلك نقضا مكسورا للمقتل بمنع الجريان مستندا بان الوصف
المتركة مدخلا في العلية وقد يبطل التل هذا الاستدلال بانه لا يدخل
لذلك الوصف في العلية مثاله قال السائل لا يصح بيع الغائب لانه مبيع مجهول
الصفة فتناقضناه بانه جار في تزوج امرأة غائبة لانها مجهولة الصفة
مع انها صحيحة فقد خالفنا قيد المبيعة **فصل** لا ينقض الدليل وغيره بالمتماثل
على التطويل او الاستدراك او الخفاء الى غير ذلك مما يزيل حسمه فلا يصح لاحد
المناظرين ان يقول لاخر ان ما ذكرته باطل لان المعنى الذي اذنت به
ذكرته من العبارة يصح ادواؤه باحسن منها وانما لم يصح ذلك النقض لان

والاجمالي المدعى هو وجه النقض في الاستلزام وقد يمنع الاستلزام

وجود الطريق الرابع لا يوجب بطلان المرجوح وانما يصح الاعتراض على حسن
 العبارة ويسمى هذا الاعتراض تعيين الطريق وهو ليس من ادب المناظرين
 وصحاستثناء وهو ان يكون التعريف اخفى من الموقف بطله كما عرفت **فصل**
 قد ينقض العبارة ومعناه دعوى بطلانها مستند لا بخالفها قانون اللغة
 والصرف والخو وقد يجاب عنه بمنع مخالفتها مستند بمنع من مذهب
 اصل العوية تضع عليه تلك العبارة وقد استمر ان ناقض العبارة مستند
 ومعناه ان الاعتراض على العبارة بخالفها القانون العربي لا يصح على طريق
 المنع لكن هذا النقص لا ينفع المعتل عند منع المانع مدعا او مقدمة دليل
 بل هو انتقال عنه الى بحث آخر فنقط ونباجملة ان النقض اربعة نقض التعريف
 ونقض التقييم ونقض الدليل ونقض العبارة وانما يطلب على المدعى المقدمة
 بل لا يسمي نقضا مطلقا بل نقضا تفصيليا **فصل** اعلم ان التركيب الناقص اذا كان
 قبيحا القضية هذا التصديق معني فيه عليه المنع كان نقول هذا ان روي
 قلت بل ان يمنع رويته فقط فلا يثبت رويته بدليل قلت بل ان يمنع
 مقدمة ذلك الدليل او يعارضه والمتنطق لا يخفى عليه واذا لم يكن قيدا
 للقول كان قال احد غلام زيد ومثله عن غير من عليه شي الى بخالفه ذلك
 اللفظ القانون العربي اذا خالف **فصل** واذا اجاب المعتل عن اعتراض السائل
 بجواب مبتني على باسمة السائل بان ثبت باسمة السائل بدليل متمثل على مقدمة
 مسلمة عند السائل مع علم المعتل بان الذي سلمه باطل فذا جواب الزامه حتى يجد في
 لا تحقيق وليس الغرض منه اظهار الحق بل الزام الخصم فقط وكذا الباتسمة بمغالطة
 مع علمه بانه مغالطة فلا ينبغي للمعتل ذلك الجواب الا اذا كان الخصم متعصبا
 اي طالبا لاثباته المعتل لا طالبا لاثباتها الحق والجواب الحقيقي هو الجواب

قوله وجها استثنائيا اي استثنى من قوله
 او خطأ وان لم يغير شي
 لكنه من جهة الخطأ والاعتراض
 الا اذا كان الخطأ هو الذي

الجواب الذي بناه المعتل على ما علم حقيقة لكن ان اداسكتح يحصل الازم
 وان منع ما سلمه من قبله ذلك اذ لم يرد في التردد بعد اجزم ما لم يستعمل بهما
 حليتا ولذا قيل ان المانع لا مذهب له **فصل** ثم نشأ في بيان المناظرة على
 تقدير التقبل ان كنت نافدا فان لم تلزم صحة المنقول فلا بد عليك الطلب
 نصحيح النقل وهذا معنى منع النقل فلو ان ثبتت نقلك باحضار كتاب مثلا
 وان التزمته صحة هذا لا يتصور في المفرد والافتاء فيرد عليك بالاحتياط
 السابقة ان ان يوجب الایمان به وليس التزم صحة حكمك عليه بانه صحيح او
 نقوية مقابلته به **خاتمة** ثم ان البحث بين المعتل والاثبات ان ينتهي الى
 عجز المعتل عن دفع اعتراض السائل او الى عجز السائل عن الاعتراض على
 جواب المعتل اذ لا يمكن جريان البحث الى غير النهاية ونجزم المعتل يستحق في نحو
 افحاشا ونحوه ان الزامه ويقال لحم السائل المعتل ويقال انم المعتل
 السائل ويقال المعتل ثم نعم والسائل ملزم بفتح الحاء والراء فاضافة اللاحق
 الى المعتل اضافة المصدر الى مفعوله وكذا الزام السائل ثم ان السائل
 قد يكون بمعنى الاعتراض وهذا سؤال المناظرين وقد يكون بمعنى الاستفسار
 اي الاستفسار عن معنى اللفظ او عن وجه التركيب او عن تفصيل المجل وهذا
 ليس داخل في المناظرة والكشاف مشحون به ولا بأس بذكره عند خفاء
 المسئول عنه **فصل** اعلم ان حاصل منع مقدمة الدليل ونقضه ابقاء
 دعوى المعتل بدليل وليس حاصل نقضه ابطالاً لدعوى المعتل اذ الدليل
 ملزم لدعوى ولا يلزم من ابطال الملزوم ابطال الملزم اذ يجوز ان يكون
 له ملزوم آخر يجوز عموم القارن فيجوز ان يكون للمدعى دليل آخر وكذا حاصل
 المعارضة المقطرة اعني ان ينقطع ويبطل دليل المعارض دليل المعتل

قوله ومن التزم او معلول على ان ذلك
 الایمان او النقض في ذلك الایمان
 ان بقية حالات الاحوال العامة
 ان يجب الایمان به واما من التزم
 مقتضى البحث في ذلك
 على جواب السائل او كونه
 ما يفاده ان السائل
 ان يجب الایمان به واما من التزم
 مقتضى البحث في ذلك
 على جواب السائل او كونه
 ما يفاده ان السائل
 ان يجب الایمان به واما من التزم
 مقتضى البحث في ذلك
 على جواب السائل او كونه
 ما يفاده ان السائل

وبالعكس إذ الدليل الصحيح لا يدل على خلاف مدلوله فيبقى مدعى المعتل بدليل غير صحيح حاصل المعارضة بطلان المدعى المعتل فأقوى الدلائل المعارضة بطلان المدعى الغير المدعى بدليل وأن سمي ذلك غصبا أو سلبا المتعذر لا يجب له سند دليل ومن أراد الاستقصاء في فن المناظرة فعليه براسة المناظرة لتقريبها من المناظرة وعلى المستفيدين اخذ الله تعالى ارتد دهم عن احديةا من رسالتنا ان يستغفروا الى ولوالدي ويدعونا يا بجنة و التعم الباقية ومن لا يترك الناس لا يشكر الله والمحمدية التي بعزته وجلاله تتم الصالحات وسبحان ربنا رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
 سم استناده لانه ذا حجة

العلمية والحكام الاسم المدوب العامل غير المنصرف المرفوعات فمنه الفاعل ونائبه
 المبتدأ والخبر خبران واخواتها خبرا لتقني الجنس اسم ما ولا المشبهين ليس المنصوبات
 المفعول المطلق والمفعول به المنادى وترخيه ما اضطررنا على تربيته التفسير التحذير
 المفعول فيه المفعول معه المفعول له احوال التمييز المستثنى خبر كان واخواتها
 اسم ان واخواتها المنصوب بدل التي لتقني الجنس خبر ما ولا المشبهين ليس
 المجرورات المضاف اليه النواصب الفتحة العطف التاكيد البدل
 محط البينة المبني المظهر اسماء الاشارة الموصول
 اسماء الافعال الاصوات المركبات الكتابات الظروف الموصلة والكدة
 اسماء العدد المؤنث الثنائي المجموع المذكر المصدر اسم الفاعل
 اسم المفعول الصفة المشبهة اسم التفضيل الفعل الماضي المضارع
 المتعدي وغير المتعدي الافعال القلوب الافعال النافضة افعال المقارنة
 افعال التعجب افعال المدح والذم حروف الجر الحروف المشبهة بالفعل
 الحروف العاطفة حروف التثنية حروف النداء حروف الايجاب حروف الزيادة
 حروف التفسير حروف المصدر حروف التخييض حروف الاستفهام حروف الشرط
 حروف الردع التثوين ونون التاكيد
 ٢٤١

كافية

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وصي اسم وفعل وحرف لا تخاف ان تدل على
في نفسها اولا الثاني الخوف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا
الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك هذا كل واحد منها **النظام** فانقضى
تكميلين بالسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم **الاسم** بادل
على معنى في نفسه غير متقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول اللام
والجر والنون والسناد اليه والاضافه وهو موب ومبنى **فالمركب**
المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل
لفظا او تقديره **الاعراب** باختلاف اخره في المعاني المتغيرة عليه
واثنا عشر رفع ونصب وجر فارفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
والجر علم الاضافة **العامل** ما ينفذ المعنى المتضمني للارباب فالمراد
المنصرف والجمع الملك المنصرف بالضمه رفعاً والفتح نصباً والكثرة جراً
جمع المؤنث السالم بالضمه والكثرة غير المنصرف بالضمه والفتحة
ابنوك واخوتك وعموك وعتك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء
المتكلم بالواو والالف والياء المتنى وكلا مضافا الى مضمرا واثان بالفاء
والياء جمع المذكر السالم واولو وعته ون واخواتها بالواو والياء
التقدير فيما تعذر كعصا وغدا في مطلقا او استغنى كفاض رفعا وجراً
ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه غير المنصرف ما فيه علتان من تسع
او واحدة منها تقوم مقامهما وصي عدل ووصف وتانيث وموثة و
عجة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا
القول تقريب مثل عمر واخر وطلحة وزينب وابراهيم وساجد ومعدي

منه في اللفظ

ومعدي كربت وحكمه ان لا تسر ولا ننوين وتجاوز صرفه للضرورة اول التناسيب
مثل سلاسل واغلا لا وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث فالعدل خوصه
عن صيغة الاصلية تحققت كثلث ومثلث واخر وجمع او تقدير كمر وباب
قطام في بني تميم **الوصف** شرطه ان يكون وصفا في الاصل فلا نكرة العلمية فلا
حرف اربع في مرتبة سبعة اربع وامتنع اسود وارقم للحمية وادغم للقيود وضعف
منع انقى للحمية واجدل للصقة واخيل للطاير التانيث بالتاوسرطة العلمية والمفعول
كذلك وشرطه تحتم تاشيره زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او الهمزة فند
بجوز صرفه وزينب وسقروماه وجور تمنع فان سمي به مذكر شرطه الزيادة
على الثلثة فقدم منصرف وعقب بمنع **المؤنث** شرطه ان تكون علمية على
الهمزة وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فتخرج منصرف ونسرة وابراهيم
تمنع **الجمع** شرطه صيغة مشبهة بجمع بغير هاء كساجد ومصابع واما فرائد
فمنصرف وحضاجر علما للضيق غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل
اذالم بصرف وهو الاكثر فقد قيل انه عجمي حمل على موازاة وقيل عربي جمع سرولة
تقديره **الاعراب** شرطه ان يكون في افعالها ووجوهها **القياس** **التركيب**
شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا سناد مثل بعليك **الالف والنون**
ان كانا في اسم فشرطه العلمية كمران او في صفة فانتفاضه وقيل
وجود فعلى ومن ثم اختلف في رجم دون سكران ونذمان **وزن الفعل**
شرطه ان يختص بالفعل كسمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادة غير
قابل للتاء ومن ثم امتنع احر وانصرف يعمل وما فيه علمية مؤثرة اذ انكر
حرف التانيث من انها لا تجتمع مؤثرة الا ما هي بشرط فيه الا العدل ووزن الفعل
وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فاذا انكر بقى بلا سبب او على سبب واحد

و خالف سبويه ان يخفض في مثل امر علم اذا نكر اعتبار اللفظة الاصلية
 بعد التنكير ولا يتركه باب خاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد
 وجميع الباب بالآدم والاضافة بنحو بالكسر **المفعولات** هو ما اشتمل على
 علم الفاعلية منه الفاعل وهو ما استند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على
 جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه والاصل ان يبي فعله فذلك جاز
 ضرب علامة زيد وامتنع ضرب علامة زيد واذا انشئ الاعراب لفظا فيهما والقربة
 او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه واذا
 اتصل به ضمير للمفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل بمفعوله وهو
 غير متصل وجب تأخيره وقد حذف الفصل لقيام قرينة جواز في مثل زيد
 لمن قال من قام وليك زيد ضارح مخصوصة ومختصة عما تطيح الطوائج
 وجوبا في مثل قوله تعالى وان احدهم المشركين استجاره وقد حذفت فان
 معالي مثل نعم لمن قال قام زيد واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعد عما حذفت
 يكون في الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت
 زيدا وفي الفاعلية والمفعولية تخالفين فيختار البصريون اعمال الثاني
 والكوفيون اعمال الاول فان عملت الثاني اضرمت الفاعل في الاول على
 وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفرع وحذفت
 المفعول في الاول ان استغنى عنه والا اظهرت وان عملت الاول
 اضرمت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر
 وقول امرأى القيس كفاي ولم اطلب تلميل من المال ليس منه لفساد المعنى
 مفعول ما لم يستم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وتشرط
 ان يغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت

علمت ولا الثالث من باب علمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد
 المفعول به تعيين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
 فتعين زيد فان لم يكن فاجمع سواء والمفعول الاول من باب اعطيت اولى
 من الثاني ومنها المبتداء والخبر فالمبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
 مستند اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام راضة لظاهر
 مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز التوجه
 والخبر هو المجرد عن العوامل اللفظية المستند به للمغايرة للصفة المذكورة اصل
 المبتداء للتقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار وقد يكون
 المبتداء نكرة اذا انحصرت بوجه ما ولبعد مؤن خير من مشرك وارجل في الدار
 ام امرأة وما احد خير منك ونثر امره ذناب وسلام عليك والخبر قد يكون
 جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد قائم ابوه فثابت من عائد وقد حذفت وما وقع
 ظر فافلا كثر على انه مقدرة جملة واذا كان المبتداء مستمرا على ماله صدر الكلام
 مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين مثل افضل منك افضل مني
 او كان الخبر ضمما له مثل زيد قائم وجب تقديمه فاذا تضمن الخبر المفرد على ماله
 صدر الكلام مثل ان زيد او كان متصلا به مثل في الدار رجل او متعلقة
 ضمير في المبتداء نحو على النمرة مثلها زيدا او كان خبرا عن ان مثل عندى
 قائم وجب تقديمه وقد يتعد الخبر مثل زيد عالم عاقل وقد تضمن المبتداء
 معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف
 او النكرة الموصوفة بهما مثل الذي يابتيه او في الدار فله درهم وليت
 ولعل ما نعان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما وقد حذفت المبتداء لقيام
 قرينة جواز مثل ضربت فاذا الشئع وجوبا فيما ألزم في موضعه فيه مثل

فقد حذفت الخبر جوازا

او كل جاد يابتيه او في الدار فله درهم

لولا زيد لكان كذا ومثل ضربى زيدا قائما ومثل وكل رجل وصنيعته ومثل لمرك
لا فعلت كذا خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف مثل ان زيدا
قائم وامره كامر خير المبتدأ الا في تقديمه الا اذا وقع ظرفا خبرا للنفي الجنس
هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظرف فيها وكذف كثيرا وبنو تميم
لا يثبتونه **الصل** اسم ما والى المبتدئين ليس هو المسند اليه بعد دخولها
مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منه وهو في لاشاذ **المنصوب** هو ما
يشتمل على علم المفعولية فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعله فعل
مذكور بمعناه ويكون للتأكيد والنوع والعدد مثل جلست جلوسا **والت**
وجلست فالاول لا يشئ ولا يجمع بخلاف اخويه وقد يكون بغير لفظه نحو قد
جلوسا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جواز القول لمن قدم خير مقدم
وجوب اسماء مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحدا وشكرا وعجبا
وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم
لا يكون خبرا عنه او وقع منكرا مثل ما انت الاسباب وان انت الاسباب البريد
وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا ومنها ما وقع تفصيلا لآخر مضمون جملة متقدمة
مثل فشد والوثاق فاما منابعد واقفا وشرها ما وقع للتشبيه على ما
بعد جملة شتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه مثل مرت به فاداله
صوت صوت حمار وصراح صراح الشكوى ومنها ما وقع مضمون جملة لا
يحتمل لها غيره مثل له على الف درهم اعترافا ويستى تأكيد النفس ومنها
ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره مثل زيد قائم حقا ويستى تأكيد
لغيره ومنها ما وقع منتهى مثل ليك وسعديك **المفعول** هو ما
وقع عليه فعل الفاعل مثل ضربت زيدا وقد يقع على الفعل وقد يحذف

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جواز القول كزيد لمن قال من اضرب ووجوبا
في اربعة مواضع الاول سماعي مثل امراء ونفسه وانتهوا خبرا لكم واهلادهم
الثاني المنادى وهو المطلوب اقبالة بحرف نائب مناب ادعوا لفظا او تقديرا
ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة مثل يا زيد ويا رجل ويا زيدا
ويا زيدون ويخفف بلام الاستغاثة مثل يا يزيد ويصح لاحاق الفها
وللام مثل يا زيدا وينصب ما سواهما مثل يا عبد الله ويا طالع الجبل
ويا رجلا لغير معين وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والصيغة و
عطف البيان والمعطوف المتنع دخول با عليه ترفع على لفظه وتنصب
على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل والتحليل في المعطوف تختار الرفع والجر
النصب وابو القياس ان كان كالحسن فكما التحليل والافعال في عمر والمباعدة
نصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف
بابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه واذا نودي الموصوف باللام قيل يا ايها الرجل
ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل والنزموارفع الرجل لانه المقصود بالنداء
وتوابعه لا تختار توابع معرب وقالوا يا الله خاصة ولك في مثل يا تميم تميم عدتي
النصب والضم والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه بالفتح والياء ويا غلام
ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا اتي ويا ابيته ويا ابيته
فتحا وكس او بالالف دون الباء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب
يا غلامى وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورة
وهو حذف في آخره بشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغنى ولا جملة و
يكون اما علما زائدا على ثلثة احرف واتباء التانيث فان كان في آخره
زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو

الزمن اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذفت الاسم الاخير وان كان غير
ذلك حذفت واحد وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثور ويا كرو
وقد يجعل اسماء به فيقال يا حار ويا ثور ويا كرو وقد يستعملوا صيغة
النداء في المنادى وهو المنفوع عليه بيا او وا واختص بيا وحكم في الاعراب
والبناء حكم المنادى ولكن زيادة الالف في آخره فان خفت اللبس قلت
واغلا مكبيه واغلا مكبوه وكل الهاء في الوقف ولا يندب الا المعروف فلا
يقال وارجله وامتنع مثل وازيد الطويله خلافا ليوثس ويجوز حذف
حرف النداء الا مع اسم الجنس والاسمارة والمستغاث والمنذوب نحو
يوسف اعرض عن هذا واهما الرجل وتشد اصبع ليل واطرق كرا وقد
يحذف المنادى لقيام قرينة مثل الايا سجدوا والثالث ما اضر عاملا
على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او في
متعلقه لو سيطر عليه هو او مناسبة لنصبه نحو زيد اضربه وزيد امرت به
وزيد اضربت غلامه وزيد اجبت عليه بنصب بفعل يفتره ما بعده اي ضربت
وجاوزت واحسنت ولايتك ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافة
او عند وجود اقوى منها كاتامع غير الطلب واذا المفاصلة ويختار النصب
بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا
الشرطية وحيث وفي الامر والنهاي اذ هي مواقع الفعل وعند خوف لبس المصتر
بالضمة نحو انا كل شي خلقناه بقدر ويستوي الامر ان في مثل زيد قام وعمر
اكرمه ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التخييض نحو ان زيد اضربه فركبه
والا زيد اضربه وليس مثل زيد ذهب به منه فالرفع لازم وكذا كل شي فعلوا
في الزبر ونحو الزانية والزاني فاجله واكمل واحد منهما الفاء بمعنى الشرط عند

عند المبرد ومجتان عند سيبويه والاف المختار النصب الرابع التحذير وهو محمول
بتقدير انتق تحذير ما بعده او ذكر المحذره منه مكررا نحو اياك والاسد واياك
وان تحذف الطرقي الطرقي وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك
ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لا متناع تحذير من **المفعول فيه**
هو ما فعل فيه فعل يذكر من زمان او مكان ونشرط نصبه تقدير في
وشرط الزمان كلها تقبل ذلك ونشرط المكان ان كان مبهما تقبل ذلك
والا فلا وفي المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدي وشبههما
لأبهما مبهما ولفظ مكان لكثرة ما بعده دخلت مثل دخلت الد على الصبح
وينصب بعامل مضمرة على شريطة التفسير **المفعول له** هو ما فعل لاجله
فعل يذكر مثل ضربت ناديا وقعدت عن الحرب جينا خلافا للزجاج
فانه عنده مصدر ونشرط نصبه تقدير التام وانما يجوز حذفها اذا كان
فعل الفاعل الفعل المعلق ومقارنا له في الوجود **المفعول معه** وهو
مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى فان كان الفعل لفظا
وجاز العطف فالوجهان نحو جئت انا وزيد وان لم يجز العطف تعين
النصب مثل جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف
مثل ما زيدا وعمرو والاعين النصب نحو مالك وزيدا وما تشاء في عمرا
فان المعنى ما تصنع **كالم** ما بين حية الفاعل او المفعول به لفظا
او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيدا في الدار قائما وهذا زيد قائما وعاملها
الفعل او شبهه ونشرطها ان تكون نكرة وصاحبها موقوفة غالباً وارسا
العراك ومررت به وحده متاؤل فان كان صاحبها نكرة وجب تقديرها
ولا تقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور في الاصح

وكل ما دل على حقيقة صح ان يقع حال مثل هذا ابر الطيب منه رطباً وحمه يكون
 جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع
 المبتدأ بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي
 المبتدأ من قد ظاهرة او مقدرة ويجوز حذف العامل كقولك لسافر اشداً
 مهدياً ويجوز في المؤكدة مثل زيد ابوك عطو فإي حقير وشبهها ان تكون
 مسفرة لمضمون جملة اسمية **التمية** ما يرفع الابهام عن ذات فذكره او مقدرة
 فالقول عن مفرد غالباً اقل في عدد نحو عشرة ودرهما وسبائك وآتاني غيره
 نحو رطل زيتاً ومنوان سمناً وقصير ان يراو على المرة مثلها زيداً فيفقد
 ان كان جنس الا ان يقصد الانواع فيجمع في غيره ثم ان كان بتثنية
 او بتثنية جازت الاضافة والافلاو عن غير مقدار مثل خاتم حديد
 واخفض الكثر والثاني عن نسبة في جملة او ماضيا حاصها نحو طراب زينة
 وزيد طبيب ابا وابوة ودارا وعلماً او اضافة نحو اعجبني طبيب ابا وابوة
 ودارا وعلماً وشه دره فارس ثم ان كان اسماً يصح جعله لا انتصب
 عنه جاز ان يكون له ولمتعلقة والآخر متعلقة فيطابق فيهما ما قصد
 الا ان يكون جنس الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقة
 واحتملت اكمال ولا يتقدم على عامله والاصح ان لا يتقدم على الفعل
 خلا فالمازني والمبذ **المستثنى** متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج
 من منفذ لفظاً او تقدير اياً واخواتها والمنقطع هو المذكور بعد حاشية
 مخرج وهو منصوب اذا كان الا غير الصفة في كلام موجب او مقدما
 على المستثنى منه او منقطعاً في الاكثر او كان بعد عدا وطلا في الاكثر
 وقاعدا وما خلا وليس ولا يكون ويجوز فيه النصب ويجوز البديل

ويجوز البديل فيما بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه
 الا قليلاً ويجوز على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو
 في غير الموجب لبيان المعنى نحو ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحووات
 الا يوم كذا ومن ثم لم يحذف ما زال زيد الا علماً واذا تعذر البديل على اللفظ
 فعلى الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد
 شيئاً الا شيئاً لان من لا تزداد بعد الاثبات وما ولا تقدر ان عاملتين
 بعده لانهما عملتا للنفي وقد انقض النفي باله بخلاف ليس فليس شيئاً الا شيئاً
 لانها عملت للفعلية فذا انقض معنى النفي بقاء الامر العامل حتى لا جله ومن ثم
 جاز ليس زيد الا قائماً وامتنع فزيد الا قائماً ونحوه بعد غير وسوى وسواء
 وبعد حاش في الاكثر واعراب غير فيه كاعراب المستثنى باله على التفصيل وغير
 صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت
 تابعة بجمع منك غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان الله لكان الله لفظاً
 وضعف في غيره واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح غير
 كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائماً وامره كام خير لبيد
 غالباً ويتقدم موقفة وقد يحذف عامله في مثل الناس محزونون بما عملهم
 ان خير انخير وان شرافته ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجوز كذا في انا
 انت منطلقاً انطلقت اي لان كنت منطلقاً اسم ان واخواتها هو المسند
 اليه بعد دخولها مثل ان زيد قائم المنصوب باله النفي الجنس هو المسند
 اليه بعد دخولها بغيرها كمره مضافاً او شيئاً به مثل كلام رجل فيها ولا
 عشرين درهماك فان كان مفرداً فهي مبني على ما ينصب به وان كان
 موقفة او مفصولة بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير وهو كوقضية ولا

والثاني يبيحه في النسخة الاولى وفي الباقي كالفضل ومن ثمه حين قام جل
قاعه علمانه وضعف قاعه ونه علمانه ويجوز يعود علمانه والمضمر للوصف
ولا يوصف به والموصوف انحصر اوصافه ومن ثمه لم يوصف ذو اللام
الا بمثله او بالمضاف الى مثله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام
ومن ثمه ضعف مرت بهذا الابيض وحسن بهذا العالم **العطف** تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينهما وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسباني
مثل قام زيد وعمرو واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل كد بمنفصل نحو ضربت
اما وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على الضمير
المجرور بعد انما انض نحو ضربت بك وزيد **والعطف** في حكم المعطوف
عليه ومن ثمه ما زيد بقاءه او قائما ولا ذاهب عمر والارفع والما جاز الذي
يربط فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية واذا عطف على عاملين مختلفين
لم يجز خلا للفرق الثاني نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلا فليس بوجه **التاكيد**
تابع بقرام المتبوع في النسبة او التسمول وهو لفظي ومعنوي فاللفظي
تكرير اللفظ الاول كوجاء في زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالانفاظ
مخصوصة وهي نفي وعينه وكلاهما وكلاهما وكله واجمع واكتع
وليتع وابضع فالاولان يتمان باختلاف صيغتهما وضيربهما في نفسه
نفسها انفسهما انفسهم والثاني للمثنى كلاهما كلناهما والباقي لغير المثنى
باختلاف الضمير في كلمة وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في الباقي اجمع جمعاء
اجمعون جمع ولا يذكرك بكل واجمع الا ذوا اجزاء يصح افتراقها حيث او
حكما نحو اكرمت القوم كلهم واستريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله
واذا كد الضمير المرفوع المتصل بنفس والعين كد بمنفصل مثل ضربت انت

امر

انت نفسك واكتع واخاه اتباع لا يجمع فلا تقدم عليه وذكرها دونه ضعيف
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه وهو بدل الكل والبعض والاول
والفعل فالاول مدلوله بدل الاول والثاني جزؤه والثالث بينه
وبين الاول ملازمة بغيرهما والرابع ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره
ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنكت
مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين ومضمينين ومختلفين
ولا يبدل ظاهر من مضمين بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيد **العطف** **البدل**
تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل قسم بانه ابو حفص عمر وفصله من البدل
لفظا في مثل انا ابن التارك البكرى **بشر المبنى** ما نصب مبنى الاصل او وقع
غيره كيب وحكمه ان لا يختلف اخوه باختلاف العوامل والاقاب ضم وفتح و
كسر ووقف وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات
والكنائيات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف المضمرة ما وضع
لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما وهو متصل
ومنفصل فالمنفصل المستقل والمتصل غير المستقل بنفسه وهو مرفوع
ومنصوب ومجرور فالاولان متصل ومنفصل والثالث متصل فقط
وذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربت وضربت والثاني انا
الى هن والثالث ضربت الى ضربت واشئ الى هن والرابع انا الى انا
والخامس غلامى الى غلامت وهن فالمرفوع المتصل خاصة
بسته في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب
والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا ولا يسوع المنفصل الا لتعذر
المتصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفضل لغرض او بالكذف او يكون

وكانه لا فاعل والاصوات

العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او يكونه مسندا اليه صفة جرت على غير
من صي له مثل اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشه وانا زيد وبانت
قائما وسند زيد ضاربه صي واذا جتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان
احدهما اعرف من الآخر وقدمته فلكم اختيار في الثاني مثل اعطيتكم ضربك
والا فهو منفصل مثل اعطيتك اياك واياه والمختار في خبرا كان الانفصال
والاكثر لولا انت الى آخرها وعسيت الى آخرها وجاء لولاك او عساك الى آخرها
ونون الوفاية مع الياء لازمة في الماضي والمضارع عريا عن نون الاعراب
وانت مع النون فيه دل على ولدك وان واخواتها مخيرة ويختار في ليت ومن عن
وقد وقط وعكسها العل وتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل وبعد
صفة مرفوعة منفصل مطابق للمبتداء ويستحق فصل ليفصل بين كونه نعتا
وخبرا بشرط ان يكون الخبر معرفة او افعال من كذا مثل كان زيد هو افضل من كذا
ولا موضع له عند التحليل وبعض الوب يجعله مبتداء وما بعده خبره ويتقدم
قبل الجملة ضمير غائب يستحق ضمير التثنية والصفة بفتحة بالجملة التي بعده
ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل مثل هو زيد
قائم وكان زيد قائما وحذف منصوبا ضعيفا لامع ان اذا خففت فانه
لازم **اسماء** الاشارة ما وضع لمت رالية وهي المذكور والمتناه ذان
وذين والمؤنث تا وتي وتو وذي وذه وتي وذه وهي والمتناه تان
وتين ولجمعها اولاء ودا وقصا ويحقها حرف التثنية ويتصل بها حرف
الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذكر الى ذكر
وذاك الى ذاك وكذا البواقي ويقال في اللزيم وذلك للبعد وذاك
للمتوسط ولك ومانك وذاك متدين واو كذا مثل ذاك واما

٢٤١
وامانته وحننا وحننا فلما كان خاصة **الموصول** بالايتم جزء الاصلة وعاء
وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له وصلته الالف واللام اسم فاعل او
مفعول وصي الذي والقي والذات والتثان بالالف والياء والاولى والذين
والثاني واللاء واللام واللاتي والتواقي وما ومن واوي واوية وذو والطائفة
وذا بعد الاستفهام والالف واللام والعائد المفعول يجوز حذفه واذا
انجرت بالذي صدرتها وجعلت موضع الخبر عنه ضمير لها واخرته خبرا فلذا
انجرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام
في الجملة الضمنية خاصة ليصبح بناء اسم الفاعل والمفعول فان نعت
امر منها تعذر ال اخبار ومن ثمة امتنع في ضمير التثنية والموصوف والصفة
والمصدر العامل واحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المتصل عليه وال
الاسمية موصولة واستفهامية وشروطية وموصوفة وناقعة بمعنى شئ و
صفة ومن كذا في التام والصفة واوي واوية كمن وهي موصوفة وحدها
الا اذا حذف صدر صلتها وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع
والاخر اني شئ وجوابه نصب **اسماء** الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي
كرويد زيد اي امهله **والثاني** صيهات ذاك اي بعد وفعل بمعنى الامر من التثنية
قياس كنزال بمعنى انزل وفعل مصدر معرفة كقبحار وصفة مثل ياف
مبني لم يهتد بعد لا وزنة وعلم الاعيان كقطام وغلاب مبني في كبحار
ومعرب في بني تميم الا ما في آخره راء كوحضار **الاسماء** كل لفظ حكمي به
صوت او صوت به للبرهانم فالاول كقاف والثاني كقح **الركبان**
كل اسم ركب من كلمتين ليس بينهما نسبة فان تضمن الثاني حرفا بينها تحته
عشر وحادي عشر واخواتها الا اثني عشر والاعرب الثاني كبعليكة وبني

وبني الاول على الافصح **الكتاب** كيم وكذا للعدد وكيت وزيت للحدث
لكن الاستفهامية حمزة منصوب مفرد واخرية مجرور مفرد ومجموع
وتدخل من فيهما وطحا صدر الكلام وكلاهما يقع حرفا ومنصوبا و
مجرورا فكل ما بعده فعل او شبهه حمزة تنقل عنه بضمير او متعلق
صغره كان منصوبا معمولا على حبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف مجرور
والا فمفعول مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط وفي مثل حمزة كم حمزة كذا بجرر وخالة ثلثة اوجه وقد يحد في مثل
كم مالك وكم ضربت **الظروف** ما قطع عن الاضافة كقيل وبعد واجرى
مجراد لا غير وليس غير وحسب ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في
الاكثر ومنها اذا وصي للمستقبل وفيها معنى الشرط ولذلك اخيرة بعدها
الفعل وقد يكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها ومنها اذ لما مضى
ويقع بعدها الجملتان ومنها ان واقي للمكان استفهاما وشبه طامعي
للزمان فيهما وايمان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما وما ومنه ومنه
بمعنى اول المدة فيليهما المفرد الموقوفة وبمعنى الجميع فيليهما المفعول باله
وقد يقع بعدها المصدر والفعل او ان فيقدر مضاف وهو مبتدأ
خبره ما بعده خلا فاللزاج ومنها كذا وكذا وقد جاء كذا وكذا
وكذا ومنها قط لما مضى المنفي ونحوه للمستقبل المنفي والظروف المضافة
الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وخبر مع ما وان وان
الموقوفة ما وضع لشيء بعينه وهي المصبرات والاعلام والمبهمات
وما عرف باللام او بالهاء والمضاف الى احد جانبي **العلام** وضع لشيء
بعينه غير متناول غيره بوضع واحد واعرفها المتكلم ثم المحاط به ثم الغائب

ثم الغائب ثم المبتدأ ثم الموصول والموقوف باللام لا التكرار وضع لشيء لا بعينه
اسماء العدد وضع بكيفية احاد الاسماء واصولها اثنتا عشرة كلمة واحدة
الى عشرة ومائة والالف نقول واحدا اثنتان وواحدة اثنتان ثلثة
الى عشرة وثلث الى عشرة احدى عشرة اثنتي عشرة احدى عشرة اثنتا عشرة
ثلثة عشرة الى تسعة عشرة ثلث عشرة الى تسع عشرة وتيمم كسر السين
عشرون واخواتها فيهما احد وعشرون احدى وعشرون ثم باللفظ
بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين نقول مائة والالف مائتان والذان فيهما
ثم باللفظ على ما تقدم وفي ثمان عشرة فتح الباء وجاز اسكانها وثلثة
خذلها بفتح التون وحمزة الثلثة الى عشرة مخفوض ومجموع لفظا او معنى
الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان فيا سهما مات او مئين وحمزة احدى عشرة
الى تسع وتسعين منصوب مفرد وحمزة مائة والظ في ثلثينها وجمعه مخفوض
مفرد واذا كان المعدود مؤنثا والتفظظ كرفو جهان ولا تميز واحد
واثنان استغناء بلفظ تميزه عنهما مثل رجل ورجلان لا فائدة النقص
المنقصود بالعدد ونقول في المفرد من المتعدد باعتبار نصيره الثاني و
الثانية الى العاشرة والعاشرة لا غير باعتبار حاله الاول والثاني والاول
والثانية الى العاشرة والعاشرة والحادية عشرة والحادية عشرة والثاني
عشرة والثانية عشرة الى التاسع عشرة والتاسعة عشرة ومن ثم قيل
في الاول ثالث اثنين اي نصيرهما وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها ونقول
حادي عشرة احدى عشرة على الثاني خاصة وان ثبت قلت حادي احدى
الى تاسع عشرة فيوب الاول المذكور والمؤنث **المؤنث** ما فيه علامة الثابت
لفظا او تقديرا والمذكر خلافه وعلامة الثابت التاء والالف المنصورة

او المدة وهو حقيقي او لفظي فالحقيقي ما باذاته ذكر من الجمل ان كلمة
وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين واذا اسند اليه الفعل فالتاء
وانت في ظاهر غير الحقيقي باختيار وحكم ظاهر الجمع غير المذكور السالم
مطلقا حكم ظاهر غير الحقيقي وضمية العاقدين غير المذكور التام فعلت
وتعلو نحو التاء والزيام فعلت وقعلن **المشتق** ما لحق آخره الف
او ياء مفتوحة ^{بالنون} مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه و
المقصود ان كان الف عن واو وهو ثلاثي قبلت الف واوا والافياء
والمجدود ان كانت حمزة اصلية تثبت وان كانت للتانيث قبلت
واوا والافياء جهان وتحذف نونه بالاضافة وحذفت تاء التانيث
في خصيان والبيان **المجمر** ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة
بتفغيره فانحوت وركب ليس جمع على الاصح ونحو فلك جمع وهو صحيح
ومكسر فالصحيح لذكر ومؤنث المذكور ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها
او ياء مكسورة ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه الزممة فان
كان اخره ياء قبلها مكسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت
الالف وبقي ما قبلها مفتوحا كمصطفون بشرطه ان كان اسما لذكر
علم بعقل وان كان صفة فذكر بعقل وان لا يكون افضل فعلا مثل
احمر حمراء ولا فعلان فعلى مثل سكان سكرى ولا مستويا فيد مع الملائكة
نحو صبور ورجح ولا بناء التانيث مثل علامة وتحذف نونه بالاضافة
وتشد نحو سنين وارضين **والتانيث** ما لحق آخره الف وناؤه وبشرطه
ان كان صفة له مذكرا ان يكون مذكرا جمع بالواو والنون فان لم يكن له
مذكرا فان لا يكون مجزوا عن تاء التانيث كحائض والجمع مطلقا جمع

جمع الكثير ما تغير بناء واحده كرجال وافر اس جمع القلة افعل وافعال ففلة
واففلة وففلة والصحيح وما عد ذلك جمع كثرة **المصدر** اسم اكدت الجارية
على الفعل وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس كواخرج اخراجا و
استخرج استخراجا وبمحل عمل فعله ما ضيا او غيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا
ولا يتقدم معموله عليه ولا يضر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته
الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول والعمالة باللام قليل فان كان مطلقا
فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان **اسم** الفاعل ما اشتق من
فعل لمن قام به كجودت وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره
على صيغة المضارع بيمين مضمومة وكسرة ما قبل الآخر كمدخل ومستغفر
ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صيغة
او الهزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكتابي
وان اضيف وكان له معمول اخر فبفعل مقدرة كخوزية موطى عمر ودرجاس
فان دخلت اللام استوى الجميع وما وضع منه للمبالغة كغراب وفرو
ومضارب وعليم وحذر مثله والمشتق والجمع مثله ويجوز حذف النون
مع العمل والتعريف تخفيفا **اسم** المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه
وصيغته من الثلاثي المجرد مفعول ومن غيره على اسم الفاعل بفتح
ما قبل الآخر كاستخرج وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل مثل زيد
موطى غلامه درهما **الفقة** المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به
على معنى الثبوت وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع
فحسن وصنوب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا ونقسم ما قبلها ان
تكون الصفة باللام او مجردة عنها ومعمولها مضافا او باللام او مجردا

فهذه سبعة والمعمول في كل واحد منها مرفوع او منصوب او مجرور فصارت ثمانية
عشرة فالرفع على الفاعلية والنصب على التثنية بالمفعول في الموقفة وعلى التثنية
في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجه ثلثة وكذلك حسن الوجه **حسن وجه**
واحسن وجه واحسن وجه اثنان منها ممتنعان ممتنعان نحو احسن وجهه و
احسن وجهه واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن
وما كان فيه ضمير ان حسن وما لا ضمير فيه فيجوز ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي
كالفضل والافضلها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع واسما الفاعل والمفعول
غير المتعديين مثل الصفة في ذلك **اسم** التفصيل بالاشتقاق من فعل الموصوف
بزيادة على غيره وهو افضل وشرطه ان يبنى من ثلثاتي مجرد ليكن بناء افضل
ليس بكون ولا عيب لان منهما افضل لغيره نحو زيد افضل الناس فان قصد
في غيره يوصل اليه بمثل هو كونه منه استخراجا او بياضا وعلمى وقياسه للفعل
وقد جاء للمفعول كوا عذر واليوم واشغل واشهر ويستعمل على احد ثلثة او
مضافا او بمن او موقفا باللام فلا يجوز زيد افضل من عمرو ولا زيد افضل
الا ان يعلم فاذا اضيف فلم معينان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
على من اضيف اليه فيشتهر ان يكون منهم نحو زيد افضل الناس فلا يجوز يوسف
احسن اخوته لخواجه عنهم باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة
ويضاف للتوضيح فيجوز احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة
لمن هو له واما الثاني الموقوف باللام فلا بد من المطابقة والذي بمن مفرد
مذكور لا غير ولا يعمل في مظهر الا اذا كان صفة لشيء وهو في المعنى لم يثبت
مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منقضا مثل ما رأت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفقوا لفصلوا بينه وبين

٢٢٤
وبين معموله باجتنبي وهو الكحل ولكن ان تقول احسن في عينه الكحل من عين
زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رأت كعين زيد احسن فيها الكحل من عيني
على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم اقل به ركب اتوه تاتية
واخوف الاماوتى انه سار **بالفعل** ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد اللامنة
الثلثة ومن خواصه دخول قد والتين وسوف والجزم ولحق ما والتانيث
التكئة نحو تاء فعلت **الله** ما دل على زمان قبل زمانك بنى على الفتح مع غير
الضمير المرفوع المنكوك والواو **المضارع** كما شبه الاسم باحد حروف كائت لوقوعه
مستة كما ونخصيصه بالتين او سوف فالهزة للمتكلم مفردا والنون لم يمع غيره
والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين عينية والياء للغائب غيرهما وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي ومفتوحة فيما سواه ولا يوجب من الفعل غيره
اذ لم يتصل به نون التاكيد ولا نون جمع المؤنث واعرابه رفع ونصب وجرم
فالضحية المجرور عن ضمير يارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب بالضم والفتحة
لفظا والسكون مثل يضرب والمتصل به ذلك النون وحذفتها مثل يضربان
ويضربون وتضربين والمقتل بالواو والياء بالضم تقدير والفتحة لفظا
واخذف والمقتل بالالف بالضم والفتحة تقدير واخذف ويرفع اذا تجرد
عن الناصب واجازم مثل يقوم زيد وينصب بآن ولين وكى واذن وبآن
مقدرة بعد حتى ولا م كى ولا م كمود والفاء والواو او مثل اريد ان حسن
الى وان نصوموا والتي تقع بعد العلم صى المنخفضة من المنقلة وليست هذه نحو
علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد النطق فيها الوجهان ولن
مثل ان ابرج ومعاها نفي المستقبل واذن اذ لم يعتمد ما بعد ما على ما قبل
وحكان الفعل مستقبلا مثل اذن ندخل الجنة واذا وضعت بعد الواو والفاء

فالوجهان في مثل سلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية وحتى اذا كان
 مستقيلا بالنظر الى ما قبله بمعنى كي او الى مثل سلمت حتى ادخل الجنة وكنت برت
 حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت اكمال تحقيقا وحكاية
 كانت حرف ابتداء فيرفع وتجب السببية مثل مرض فلان حتى لا يبرهنه وكن
 ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسيرت حتى دخلها
 وجاز كان سيري حتى ادخلها في التامة واتهم سار حتى يدخلها ولام كي
 مثل سلمت لا دخل الجنة ولام كي دلام التاكيد بعد النفي لكان مثل وما كان
 الله بعد بهم والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها
 او نفي او نفي او استفهام او تمن او عرض والواو بشرطين احدهما الجمعية
 والثاني ان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان والعاطفة اذا
 كان للمعطوف عليه اسما ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة وجب
 مع لا في التام وينجز المضارع بلم ولما ولام الامر ولا في النفي وكلم
 المجازاة وهي ان ومهما واذا ما وحيثما واين ومنى ومن وما واى واتى
 واتامع كينى واذا فساد وبيان مقدرة فلم تعلق المضارع ما ضيا ونفيه
 ولا مثلها ونخص بالاستغراق وجواز حذف الفصل ولام الامر المطلوب لها
 الفصل ولام النهي ضمة ها وكلم المجازات تدخل على الفعلين سببية الاول
 ومسببية الثاني ويستعملان شرطيا وجزا فان كانا مضارعين او الله
 فاجزم وان كان الثاني فالوجهان واذا كان الجزاء ما ضيا بغير قيد لفظا
 او معنى لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منقيا فالوجهان وان
 فالفاء وتجيى اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء وان مقدرة بعد ال
 والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل سلمت تدخل الجنة

الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلا فالك الى لان التقدير
 ان لا تكفر مثال لام صيغة بطلب بها الفعل من الفاعل المحاطين بحذف حرف
 المضارعة وحكم آخره حكم المجرى فان كان بعده ساكن وليس برأى نزلت
 حمزة الوصل مضمومة ان كان بعده ضمة ومكسورة فها سواه مثل اقبل اضر
 وا علم وان كان رابعا مفتوحة مقطوعة فعل بالم يسم فاعله هو ما حذف
 فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع حمزة
 الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومقتل العين الا فتوح قيل وبيع
 وجاء الا شمام والواو مثله من باب اخير وانقيد دون استخبر واقيم وان كان
 مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ومقتل العين ينقلب فيه الفاء **المتعدى**
وفير المتعدى المتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدى بخلافه
 كقعده والمتعدى يكون الى واحد كضرب واثنين كاعطى وعلم والى تثنية
 كاعلم وارى واخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث وحده مفعول الاول
 كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعول اعلمت **انفعال** القلوب
 ظننت وحييت دخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على
 الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتصيب الجزئين ومن خصائصها انها اذا ذكر
 احد صما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالفاء اذا توسطت
 او تأخرت لا استقلال الجزئين كل ما تها ومنها انها تعلق قبل معنى الاستفهام
 والنفي واللام مثل علمت از يد عندكم عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعله او
 مفعولها ضميرين لشي واحد مثل علمتني مطلقا وبعضها معنى اخر ينعدى به
 الى واحد فظننت بمعنى اهتمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت
 بمعنى اصبت **الانفعال** الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وصي كان وصا

بخلاف باب اعطيت
 زيد علمت قائم

واصبح وامسى واضى وظل وبات واخذ وراح وما زال وما انفك
 وما برح وما فتى وما دلم وليس وقد جاء ما جاءك وحدثت كانه حربه
 تدخل على الجملة الاسمية لا تعطى الخبر حكم معناها فيرفع الاول وتنصب الثاني
 مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة لثبوت خبرها ما ضيفا او منقطعا وبمعنى
 صار وتكون فيها ظهيرة لثان وتكون ناقصة بمعنى ثبت وزائدة و صار
 للاستقبال واصبح وامسى واضى لا تقرأ ان مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار
 وتكون ناقصة وظل وبات لا تقرأ ان مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار
 وما زال وما فتى وما برح وما انفك لا تقرأ ثبوت خبرها لفاعلا عليها قد قبله
 ويظهر منها النفي وما دام لتوقيت اربعة ثبوت خبرها لفاعلا عليها ومن ثمه لحتاج
 الى كلام لانه ظرف وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا ويجوز تقديم
 اخبارها كلها على اسمائها وهي تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز
 وهو من كان الى راج وقسم لا يجوز وهو ما اوله ما خلا فالان لمكان
 في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس **افعال** المقارنة ما وضع له نون
 الخبر جاء او حصل لا فالاول عسى وهو غير متصرف نقول عسى زيد ان يخرج
 وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد نقول كاد زيد يخرج وقد
 يدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالفعال على الاصح وقيل نفي كونه
 للثبات وقيل يكون في الماضي للثبات وفي المستقبل للنفي كالفعال
 تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ونقول ذي الرمة لم يكن ريس الهوى
 من تحت ميتة يبرح والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وصي مثل كاد
 واوشك وصي مثل عسى وكاد في الاستعمال **افعال** التمجيد ما وضع
 لاث التمجيد وصي صيغتان ما فعله واخبر به وصي غير متصرفه مثل حسن

او اخذ ان فيه

وقيل يجوز
 ان يثبت كونه

ما حسن زيدا واحسن زيدا ولا يبينان الا ما بيني منه افعال التفضيل ويتوصل
 في المجتمع بمتلوا تارة استخراجا وتارة بانخراجا ولا ينصرفانما بتقديم و
 تاخير ولا فصل واجاز في الما في الفصل بالطرف وما ابتداء نكرة عند سبويه
 وما بعد ما الخبرين وموصولة عند الحذف والخبر محذوف وبه فاعل عند
 سبويه للاضحية في الفعل ومفعول عند الحذف والباء للتعدية او زائدة ففيه
 ضير **افعال** المدح والذم ما وضع لاث التمجيد فيها نعم ونعم ونشرطها
 ان يكون الفاعل موقفا بالذم او مضافا الى الموقف بها او مضرا متميزا بنكرة
 منصوبة او بما مثل فتعاصي وبعد ذلك المخصوص وهو مبتداء وما قبله خبره
 او خبر مبتداء محذوف مثل نعم الرجل زيد بشرطه مطابقة الفاعل ونعم
 مثل القوم الذين وشبهه متناول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم
 العبد وفتنم الماحدون وساء مثل نيس ومنها جندا وفاعله ذا ولا
 يتغير وبعده المخصوص واغرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل
 المخصوص او بعده تميزا او حال على وفق مخصوصه **الحرف** ما دل على معنى
 في غيره ومن ثمه لحتاج في جزئيته الى اسم او فعل **حروف** الجرح ما وضع للاضحية
 المفعول او معناه الى ما يليه وصي من والي وحتى وفي والباء واللام ورب
 وواو صا وواو القسم وياؤه وياؤه وعن وعلى والكاف وند ومنذ
 وحاشا وعدا وحاشا فمنز لا ابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير
 الموجب حلا فالكوفيين والحقش وقد كان من مطرو شيبه متناول
 والى لا شرها وبمعنى مع وحتى كذا وبمعنى كذا وتختص بالظاخر خلافا للبر
 وفي للظرفية وبمعنى على فليلا والباء للصاق والاستعانة والمصاحبة
 والمخاطبة والتعدية والظرفية وزائدة في الخبر في النفي والاستفهام قياسا

وفي غيره سماعا مثل كسبك زيد والقي بيده والندم للاختصاص والتعليل وزائدة
 وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في القسم للتعجب ورب للتغليل ولما صدر
 الكلام مختصة بكرة موصوفة على الاصح وفضلها ماض محذوف غالبا وقد
 تدخل على مضمر مبهم ميم بكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر خلافا لكونه في
 في مطابقة التمييز وتلحقها ما فتدخل على كمل وواو حادثة دخل على كمة موصوفة
 وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والباء
 مثلها مختصة باسم الله تعالى والباء اعم منهما في الجميع وينبغي القسم بالندم
 وان وحرف النفي وقد يحذف جوابه اذا اعتزض او تحته ما يدل على جوابه وعن
 للمجازرة وعلى الاستعلاء وقد يكونان اسمين له دخول من عليهما والكاف
 لعتبيه وزائدة وقد يكون اسما ويختص بالظاهر وقد ومنذ للزمان للابتداء
 في الماضي والظرفية في الحاضر مثل ما رايته قد شربنا ومنذ يومنا وحاشا وخلا
 وحدا للاستثناء **حروف** المشبهة بالفعل ان وان وكانت وليت ولعل لها
 صدر الكلام سوى ان وصي بعكسها ويحتمل ما فتدلى على الاصح وقد دخل على
 الافعال فأت لا تغية معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب
 الكسرة في موضع اجل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول وبعد
 الموصول وفتحت فاعلة ومنفوعة ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتداء
 ولولا انك لانه فاعل فان جاز التقدير ان جاز الامران مثل من يكمن في اتي اكره
 وكنت اري زيدا كما قيل سبيبا واذا انه عبد القضا والهازم وشبهه ولذلك جاز
 العطف على اسم ان المكسورة لفظا وحكما بالرفع دون المفعولة مثل ان زيدا
 قائم ويشترط مضى ان خبر لفظا او تقديره خلافا لكونه فيين ولانته لكونه مبنيا
 خلافا لغيره والكاف في مثل انك وزيد اصبهان ولكن كذلك ولذلك دخلت

دخلت النعم مع المكسورة دونها على انحر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على
 ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف ان المكسورة فيلزمها النام ويجوز النفا وها
 ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتداء خلافا لكونه فيين في التعميم وتخفف
 المفعولة فتعمل في ضمير ان مقدر فتدخل على كمل مطلقا وتدخل على كملها
 في غيرهم وتبزمها مع الفعل التين او سوف او قد او حرف النفي وكان للتبني
 وتخفف فتدلى على الاصح ولكن لا يستدرك بتوسط بين كلامين متغايرين
 معنى وتخفف فتدلى ويجوز معها الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت ربا
 قائما وعل للترجي وتدخل بها **حروف** العاطفة الواو والفاء ونم وحتى واو
 وانا وام ولا وبيل ولكن والاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب
 فيها والفاء للترتيب وتم مثلها بمهبة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه
 ليفيد قوة او ضعفا واو واما وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة
 لازمة الاستفهام بليها احد المتبوعين والآخر الهزة بعد ثبوت احدهما الطلب
 التعيين ومن ثم لم تجز رايته زيدا ام كذا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون
 نعم اولا وام المنقطعة كبل والهزة مثل انما لابل ام شاة واما قبل المعطوف
 عليه لازمة مع انا جائرة مع او ولا وبيل ولكن لاحد هما معينا ولكن
 لازمة للنفي **حروف** التنبيه الا واما وها **حروف** النداء يا اعمها وها
 للبعيد واني والهزة للفريق **حروف** الابجاب نعم وبلى واجل وخير وان
 فنعم مفرقة لما سبقها وبلى مختصة بابجاب النفي واني اثبات بعد الاستفهام
 واجل وخير وان تصديق للمخبر **حروف** الزائدة ان وان وما ولا ومن والباء
 والندم كان مع ما النافية وقلت مع ما المصدرية ولما وان مع ما وبين
 لندم والضم وقلت مع الكاف وكل مع اذا ومنى واني وان شرطا وبعض

حرف الجح وقلت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها **حرف** التثنية
 اتي وان فان مختصة بما في معنى القول **حرف** المصدر ما وان وان فان اول
 للفعلية وان لا سمية **حرف** التخصيص صلا والاول والاول ولو ما لها صلا الكلام
 ويدرم الفصل لفظا او تقدير **حرف** التوقع قد وفي المضارع للتقليل **حرف** الاستفهام
 الهزة وهل لها صلا الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذا هل والهزة
 اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت واضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو
 وانتم اذا ما وقع وان من كان واو من كان دون هل **حرف** الندب ان ولو
 وانما لها صلا الكلام فان لا سمية وان دخل على الماضي وتو عكسه
 ونزبان الفصل لفظا او تقدير ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وطلقت
 بالفعل موطع منطوق فيكون كالعوض وان كان جارا مجازا لتعذره وانما تقدم
 القسم اول الكلام على الشرط لزم المضى لفظا او معنى وكان الجواب جوابا
 للقسم كقول الله ان انتني اولم تاتني لا كرمك وان توسطت بتقديم الشرط
 او غيره جازا ان يعتبر وان يلحق كقولك انا والله ان تاتني اتيك وان انتني لا تاتنيك
 وتقدير القسم كاللفظ مثل لن اخرجوا لا يخرجون وان اطعموهم انكم لم تذكروهم
 واما التفصيل والتيزم حذف فعلها وعوض عنها وبين بانها جازي لما في خبرها
 مطلقا وقيل هو معمول المخدوف مطلقا مثل انا يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل
 ان يكون جائز التقديم فمن الاول والآخر الثاني **حرف** الرق كذا وقد جاء
 بمعنى حقا تاء التثنية الساكنة تلحق الماضي لتأنيث المسند اليه فان كان
 ظاهرا غير حقيقي فحجة واما الحاق عدمة التثنية والجمعين فضعيف التنوين
 نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا التاكيد الفعل وهو للممكن والتشكيك والعوض
 والمقابلة والترنم ويجذف من العلم موصوفا بان مضافا الى علم نون

والله

نون التاكيد خفيفة ساكنة ومنتهى مفتوحة مع غير الالف تحذف
 بالفعل المستعمل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم
 قلت في النفي لزم في مثبت القسم وكثر في مثل انا نفعلك وما قبلها
 مع ضمة المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وبما عدا ذلك مفتوح
 تقول في التثنية وجمع المؤنث اضر بان واضربان ولاندخلها الخفيفة
 خلا فالهونس وهما في غيرهما مع الضمة البارز كالمفصل فان لم يكن المتصل
 ومن ثم قيل هل تريت وزوت وتريت واغزون واغزون والمخففة بخذ
 تحذف الساكن وفي حال الوقف فبدا حذفت والمفتوح ما قبلها تغلب الف
 ثم استغناصه في اليوم الرابع من ذي الحجة سنة سبع
 ومائتين والالف

كواحدة اي جعلته بعدا فباعد وليس الزاوية من المطاوعة ان يبين الفعل لازما لانه بجبى المطاوعة مع ان الفعل متعد كونه
صحة الفضة متعل به بجبى الفعل لازما بكون المطاوعة كونه ضارب زيد عمرا ونصارا زيد وعمرا ومن يكون احد صاحبين الآخر
ولا يستلزمه والاما جدد بكونه بل الزاوية من المطاوعة قبول الاثر والتاثير سيد عبد الله

نحو ثركا ومن ثم نقص مفعولا عن فاعل ويجبى ليدل على ان الفاعل اظهر من نفسه
ان اصله حاصل له وهو مشتق عنه كونه جاحل ولغاغل وبمعنى فعل نحو توانيت
ومطاع فاعل كونه باعده فباعد وتفعل لمطاوعة فعل كونه كسرة فتكسره
وللتكلف نحو شجع وحكم وللاخذ نحو كسرت وللتجنب نحو تائم وتخرج وللعمل
في مهلة كونه تخرجته ومنه تفهم وبمعنى استفعل كونه وتكظم والفعل لازم
مطاع فعل كونه كسرة فانكسره وقد جاء مطاع فعل نحو اسفقتة فانسق
واربعته فانزعج فليلا ويختص باليدج والتاثير ومن ثم قيل الغدم خطاء وفعل
للمطاوعة غاليا كونه فاعله فاعلم وللاخذ نحو استوى وبمعنى فاعل نحو جتورا
واختصوا والتصرف نحو اكتب واستفعل لتساؤل انا صرحا كونه استكنبته او تقدير
نحو استخرجته وللتحويل نحو استخرج الطين وان البغات في ارضنا تشبه وبمعنى فعل
نحو قر واستقر وللاي الهجر دبناء واحد نحو حرجته ودرج وللازيد فيه ثلثة
ندرج واحرجهم وافشروا وهي لازمة والمضارع بزيادة حروف المضارعة على
الماضى فان كان مجزعا على فعل كسرت عينه او ظلمت او فحمت ان كان العين
او اللام حرف حلق غاليا غير الف وشذباى باي واما على فاعلمية وركن يركن من
التداخل ولزموا الضم في الجوف بالواو والمنقوص بها والكسرة فيها بالياء
ومن قال طوح وطاح بطيح وقاه بعينه ساذ عنده
او من التداخل ولم يثبتوا في المثال لا وجد بعد ضعيف ولزموا الضم في المضاعف
المنعدي كويته ويمدة وان كان على فعل فحمت عينه او كسرت ان كان
مثالا وطى يقولون في باب يقي يقي يقي واما ففعل يفضل ويعم ينعم
فمن التداخل وان كان على فعل ضمت وان كان غير ذلك كسرة ما قبل الآخر
ما لم يكن اولا ماضية نازلة كونه فاعله وتجاصل فلا يفتر اوله كن الدم مكررة

ومن ثم اى من اجل ان المضارع اذا حصل بزيادة حروف المضارعة صار بالفعل سيد عبد الله
وقبول واما اظهر مضارع الغاء عن مضمرها ثلثة قال بعضهم القبول والدخول والولوع
والاربع طالى المصادر وقال المبرد وهي خمسة هذه الثلثة والظهور والوضوء سيد عبد الله

مكررة نحو احمه واحمار فيدغم ومن ثم اصل مضارع افعل يؤفعل لانه
رفض لا يزم من توالي الهمزتين في المتكلم فحذف الجميع وقوله فانه اصل
لان ثلثا تاذ والآخر واسم الفاعل واسم المفعول والفعل التفضيل فقد
الصفة المشبهة من خوفج على فوج غاليا وقد جاء معه في بعضها الضم
كونه نرس وعذر وعجل وجارية على سلم وشكس وخر وصر وخبور ومن الا
والعيوب والحق على افعول ومن نحو كرم على كريم ومهات على حنن وحسن
وصنع وضلب وجبان وشجاع وقور وجنب ومن فعل قليلة وجاء
نحو حريص واشيب وضيق وتجيى من الجميع بمعنى الجوع والعطش على فعلان
نحو جوهان وشبعان وعطشان وتبان المع للابنية الثلثة كونه كسرة
قتل وفسق وشغل ورغمة وزينة وكثرة ودغوى وذكرى وبشرى و
ليان وحرمان وعطشان وكزوان وطلب وخفق وصر وهدى وعلمة
وسيرة وذخايب وصداف وسؤال وزهادة ودرية ودخول وقبول
ووجيف وصهوة وندخل ومرجع ومنعاة ونجدة وبغاية وكراحيمة
الات الغالب في فعل التلازم كونه على ركوع وفي المتعدي نحو ضرب على
ضرب وفي الصنائع ونحوها كونه على كتابة وفي الاضطراب كونه خفق
على خفقان وفي الاصوات كونه على صراخ وقال الفراء اذا جاءك فعل
في الابعص مصدره فاجعله فعلا للمجاز وقولا ليجد ونحو هدى وقرى
مختص بالمنقوص ونحو طلب مختص بفعل الا جلب الخرج والفلب وفى
فعل التلازم كونه على فوج وفى المتعدي كونه على حمل وفى الالوان
والعيوب كونه سمر وادم على شمة وأدنة وفى فعل كونه كرم على كرامة غاليا
وعظم وكرم كثير والمزينة والرابعة قياس ففعل كرم على كرام وكوكرم

على كبريم ونكرته وجاء كذاب وكذاب والتزموا الحذف والتقليص في تفرقة واجازة
وفي استجازة ونحو ضارب على مضاربه وضارب ومراء شاذ وجاء في مثال وكو
نكرم على نكرم وحاول فيق والباقي واضح ونحو الترداد والتحويل للتكثير ويجوز
المصدر الميمى من التلاني المجرد على مفعول نياسا مطردا كالمقتل وضرب
واتما مكرم ومتقون ولا غيرهما فتادان حتى جعلهما الفاء جمعاً للمكرمة و
ومتقونة ومن نكرم على زنة اسم المفعول كخرج واستخرج وكذلك الباق
واتما جاء على مفعول كالميسور والمعسور والمجلود والمفتون فظليل
وقال على كالعافية والعاقبة والباقية والكاذبة اقل ونحو صرح على دوحه
ودخل ونحو لعل على لالة وزلزاله بالكره والفتح والمرة من التلاني
بما لا تاء فيه على فعلة كوضعية وقسلة وبكر الفاء للنوع كوضعية وقسلة
وما عداه على المصدر المستعمل نحو اناخه فان لم تكن تاء زدتها وايتسه ايتانه
ولقيته لقاء شاذ اسماء الزمان والمكان مما مضارعه مفتوحة العين
او مضمومة بها ومن المنقوص على مفعول كوضعية ومثرب ومثري ومدعى
ومرعى ومن مكسورها والمثال على مفعول كوضعية وموعد وموضع
وجاء المنسك والمنيت والمجزر والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق
والمسقط والمسكن والمرقق والمسيح والمنجز واتما نخرج فخرج كسنتين
ولا غيرهما واتما المرظنة والمقيرة فتخا وضما ليس بقياس وما عداه فعلى
لفظ المفعول **الانه** على مفضل ومنفعال ومفعلة كالمكمل والمفتاح
والمكسحة ونحو المسوط والمنخل والمدق والمدفن والمأكلة والمحرقة
ليس بقياس **المصرف** هو اللفظ المزيد فيه ياء ليدل على تقييد بالمتكسر يضم
اؤه ويضغ ثانيته ويزاد بعد ياء ساكنة ويكسر ما بعد صا في الاربعة

في الاربعة التا في تاء الثابته والالف والنون المشبهين بهما والالف افعال جمعا
ولا تارة على اربعة فذلك لم يجز في غيرها الا تحيل وتحييل وتحييل واذا ضمة
الخماسي على ضمة فلا ولي حذف خامس وقيل بالاشبه الزائد وتجمع الالف
تصغيرا على وبرد ثوباب وثاب وثيران وموظا الى اصله لذهاب المقضى بجملة
قائه وثرات وأود وقالوا تجيب لقولهم انجيد فان كانت مدة ثانية قالوا و
نحو ضوبرب في ضارب وضوبرب في ضارب والاسم الممكن على حرفين يرد
مخدوفه نقول في عدة وكل اسماء غنية وكليل وفي سة وند اسماء شبيهة وثنية
وفي دم وجر دمي ونحو ذلك باب اسم واين واخت وبنت وهذت بجملة
باب ميت وحار فاس واذا ولي ياء التصغير واو او الف منقلبة او زائدة قبلت
ياء وكذلك الهزة المنقلبة بعدها نحو غيرة وعصية ورشيكة وتصغيرها
في باب كيت وجديل قليل فان اتفق اجتماع ثلث ياءات حذفت الاخرى
كسبا على الافصح كقولك في عطاء واداة وغاوية ومعاوية عطيتي واودية
ونوعية وميعة ونياس اخوي احي غير منصرف وعيسى بصرفه وقال ابو عمرو
واحي وعلى قياس كسيد احيو وتزاد في الموهن التلاني بغير تاء كالعينة و
وادينة وعريب وعريس شاذ بخلاف الرابع كعقير وقديرة ووريفة
ساد ونحو الف التاليف المقصورة غير الاربعة كالحجج وحويلي في جمعي حول
وتثبت الممدودة مطلقا ثبت التلاني في بعلبك والمدة الواقعة بعد كسرة
التصغير تنقلب ياء ان لم يكن اياها نحو مضيق وكريز وذا الزيادة تنقلب ياء
من التلاني بحذف اقلها فائدة كطريق ومقيم ومضرب ومقيم في منطلق
ومقيم ومقيم ومضرب فان تاء ياء مخيرة كقلية وقلية وكبيطة
وكبيطة وذا الثلاثة غيرها تنقلب الفضلى كضيق في مضيق ونحو

مذبات الرباعي كلها مطلقا غير المدة كقصر في مفتوح وخرجه في آخر تمام وتكون
 التعويض عن حذف الزائدة بمدة بعد الكسرة فيما ليست فيه كقصر في مفتوح
 ويرد جمع الكسرة لا اسم الجمع المجمع قلته فيصغر نحو غليمة في غلمان الى واحد
 ثم يجمع جمع السداسة نحو غليمتون ودورات وما جاء على غير ما ذكر كائتيان
 وعشرون واصبغة شاذ وقولهم اصغر منك ودون هذا وفوق ذاك تقييل
 بينها وقولها اثنتان شاذ والمراد المنع من منه وتوحييل وكقوت لطايرين
 وكقوت للفوس موضوع للتصغير وتصغير الزخيم ان يحذف منه كل الزوائد ثم يصغر
 كقوت في احد وخولف بالاشارة والموصول فالحقت قبل اخرهما باء وزيد بعد
 اخرهما الف فقبيل ذرا وشيا والذيا والذيتا والذيان والذيتان والذيتون
 والذيتات ورقضوا نصف النصارى ونحو اين ومنى ومن وما وجبت ومنه
 ضوئرب زيد **المفتوح** هو المالحق باخرة باء مشددة ليدل على نسبة الى المجرى عنها
 وقياسه حذف تاء التانيث مطلقا وزيادة التثنية واجمع الاعلى اعرب
 بالحركات فذلكه جاء فليبري وقصر بني وفتح الثاني من نحو من وسق ودل
 بخلاف تغلبتي على الافصح وتحذف الواو والياء من نحو فعية وشعولة بشرط
 صحة العين ونفي التضعيف كخفتي وشنتي ومن فعية غير مضاعفة كجهرتي
 بخلاف شديدي وطويبي وسليبي وسليبي في الازد وعمرتي في كل شاذ
 وعبدتي وعبدتي في بني عبيدة وعبدية اشذ وخرتيتي شاذ ونفقي وقرنتي
 وفقنتي وملحتي في خداعة شاذ وتحذف الياء من المعتل الهم من المذكر والمؤنث
 وتقلب الياء الاخيرة واوا كغوتى وثصوتى بخلاف غوتى واموتى شاذ
 واجرى نحو في تجنة مجرى غوتى واتا كحعد وفعدوتى انفا قاذ كحعدوة

الى التثنية عن الياء
 اختار من المعنى اخره الياء
 المشددة للوحدة نحو ذرا
 اولها الف نحو ذرا
 نحو كسي شديدي

وعدوة فقال لمجدد شذ وقال سبويه عدوتى وتحذف الياء الساكنة
 من كوسيدى وميتى ومهيتى وطايتى شاذ فان كان نحوهم تصغيرا فهو
 قيل موتى بالتعويض وتقلب الالف الاخيرة الثالثة والرابعة المتقلبة واوا
 كعصوتى ورحوتى وملهوتى ورموتى وتحذف غير حاكبتي ومرتى وجرمتى
 وقبعتى وقد جاء في نحو حلي حبلوتى وحبلوتى بخلاف نحو جرمتى وتقلب
 الياء الاخيرة الثالثة المكسورة ما قبلها واوا ويفتح ما قبلها كعموتى وشجوتى
 وتحذف الياء الرابعة على الافصح كقاضى وتحذف ما سواها كمشترى وباء
 محتى جاء على نحوى وعلى محبتي كاموتى واميتى وكوظيفة وفنية وزينة
 وغزوة وغزوة ورشوة على القياس عند سبويه وزكوتى وقزوتى شاذ عند
 وقال يونس غزوتى وطبوتى وبدوتى شاذ وباب حى وطى ولية نرد الاول
 اصلها وفتح ونقول طوتوتى وحيتوتى بخلاف باب كوتى ودوتى وما اخره ياء
 مشددة بعد ثلثة ان كانت اصلية في نحو مرتى قبل وجهان مرموتى ومرى وان
 كانت زائدة حذف ككرنتى وبجاتى اسم رجل وما اخره حمزة بعد الفان كانت
 للتانيث قلت واوا وصغاني وهراني وروحاتى وحلوتى وحوروتى شاذ
 وان كانت اصلية ثبتت على الالف كقرأتى والاقالوجمان ككروتى وعليا
 وباب سقاية سقأتى بالهمزة وباب سقاوة سقاوتى بالواو وباب راي راي
 راي ورايتى وراوتى وما كان على حرفين ان كان متحركا لوسط اصل والمؤنث
 الهم ولم يعوض حمزة وصل او كان المحذوف فاء وهو معتل الهم وجب زده
 كابوتى وشنتى في شنت وشوتى في شية قال لا يخفض وشنتى على الاصل وان
 كانت لا يه صحبته والمجذوف غير حال لم يزد كعدي وزيتى في عدة وزنة وشنتى
 في سبه وجاء عدوتى وليس يزد وما سواها مجوز فيه الامران نحو عدوتى وعدوتى

و نحو ابنتي و بنوتي و خرتي و اخوتي و ابوا حسن يكن ما صلة التكون
فيقول غدوي و خرتي و بنت كاخ و ابن عمه سبويه و عليه كلوتي
وقال بونس اختي و بنتي و عليه كلتي كلتوتي و كلتاتوتي و المركب ينسب
الى صدرها كبعتي و تاتبطي و خمتي في خمة عشر فل ينسب اليه عددا
و المضاف ان كان الثاني مقصودا اصلا كان الزبير و ابى عمر و قبل زبير
و عمر و ابى و ان كان كعب مناف و امراء القيس قيل عبيد و امراؤي و الجمع
يرد الى الواحد فيقال في كتب و صحف و مساجد و فرائض كتابي و صحفي
و مسجدي و فرضي و اما مساجد فمساجدي كالتضارفي و كطباي و ما جاء
على غير ما ذكر في ذ و كثر مجيء فعال في بحرف كبتات و عواج و نوات
و جمال و جافا على ايضا بمعنى ذي كذا كالمرو و لابن و دارع و نابل و منه
عمته راضية و طاعم و كاس جمع الثلاثي الغالب في نحو قلبي على قلبي
و قلبي و باب ثوب على الثوب و جاء زناد في غير باب سبيل و زيدان و بطنان
و غردة و سقف و انجدة ساذ و كويحل على الخمال و كويحل و جاء على فراج
و على ارجل و على صنوان و ذو بان و قرودة و نحو قرء على اقرء و صلى
قرؤ و جاء على قرطة و خفاف و فلك و باب عود على عيدان و كوي
يحل على جمال و انجال و باب تاج على تيجان و جاء على ذكر و ازم من
و خربان و حملان و جيرة و محلي و كويحل على اخاذ فيهما و جاء على
مور و نر و كويحل على انجاز فيهما و جاء سباع و اس جلة بشكير و كوي
عيب على اعصاب و جاء اضلع و طلق و كويحل على ابال فيهما و كويحل
على صردان فيهما و جاء ارطاب و رباع و كويحل على عناق فيهما و استعوا
من افعل في المقتل العين و افس و اكتب و اعين و انيب ساذ و استعوا

و استعوا من تعال في الباني دون الواو كقول في الواو دون الباء و قوب و سوب
شاذ الموثق كوقصة على قضاة و بدور و بدو و نوب و كويحل على قضاة
غاليا و جاء على قضاة و على انكم و كويحل على برق غاليا و جاء على كويحل
و على برام و كويحل على رقاب و جاء على انين و شير و بدن و كويحل
على معد و كويحل على تخم و اذ اصبح باب ثمة قبل ثرات و الاسكان ضرورة
و المقتل العين و كويحل على سوي و باب كنة على كسات بالفتح و كويحل
و المقتل العين و المقتل اللام بالواو و يكن و يفتح و كويحل على مجرات
بالضم و الفتح و اما مقتل العين و اللام بالباء يكن و يفتح و قد يكن
في ثمة في مجرات و كسات و المضاعف ساكن في الجمع و اما الصفات
فبالاسكان و قالوا بجيات و رببات للجمع اسمية اصلية و حكم كويحل و اصل
و عرس كدك و باب كنة جاء فيه سينون و قنون و ثنون و قنون و سينون
و عرس و ثبات و صغات و ام كاي الصفة كويحل على صبا غاليا
و باب شبة على شياخ و جاء ضيفان و وثمان و كويحل و شبة و شبة
و شحل و شحوا و كويحل على اجلاف كثيرا و اجلاف نادر و كويحل على احرار
و كويحل على ابطال و حسان و اخوان و ذكران و نصف و كويحل على انكا
و و جاع و خشن و جاء و جاعي و جباطي و حذاري و كويحل على انقاظ
و باب التصحيح و كويحل على اجناب و جمع الجميع جمع التمام للفظاء المذكور
و اما مؤنثه فبالالف و التاء لا غير نحو عجلات و حلوات و حدرات و يقرنات
الا نحو عجلة فانه جاء على عيال و كماش و قالوا على في جمع عجلة و ما زباد
عدة نالته في الاسم نحو زمان على ازمته غاليا و جاء قزل و غزلان و غنوق
و كويحل على اخمة و كويحل غاليا و جاء صبران و شمائل و كويحل غراب على غربة

و جاء فرد و غربان و زرقان و غلّة في جمع غلام قليل و ذب ناد و جاء في
مؤنث التلّة اتفق و اذرع و انقب و امكن شاذ و نحو ريف و رغبة و
رغف و رنغان غالباً و جاء النضياء و فريصال و فائل و ظلمات قليل
و ربما جاء مضاعفة على سرر و نحو عمود على غمّة و عمد و جاتيدان و انداء
و ذائب الضفة نحو جبان على جنباء و ضنع و جباد و نحو كناز على كنز
و صبحان و نحو شجاع على شجعاء و شجعان و اشجعة و نحو كريم على كراء
و كرام و نذر و شتيان و حفيضان و اشراف و اصدقاء و اشجعة و ظرؤف
و نحو صبور على صبر غالباً و و ذداد و اعداء فعيل بمعنى مفعول و بابه فعي
نحو جرحي و قتلني و اشري و جاء اسارى و شذ اساراء و قتلاء و لا يجمع جمع
التصحيح فلا يقال جرحون و لا جرحات لتمييز عن الاصل و نحو فرضي محمول على
جرحي و كذا حمل عليه نحو صلتك و جرحني و متوفى فهذا اجدر كما حملوا اباي و يثاني
و جباطي و المؤنث نحو صبيحة على صباح و صبلج و جاء خلفاء و جعله جمع
خليفة اولى و نحو مجوز على مجائز و فاعل الاسم نحو كاهل على كواهل غالباً
و جاء هجرات و جنات و المؤنث نحو كاتبة على كاتيب و قد نزلوا فاعل من لته
نضالوا فواضع و نوافق و دوام و سواب و الصفة نحو جاحل على جهال و نزل
غالباً غالباً و فقة كبة و على فضاة في المعتل التمام و على بزل و شعراء
و صبحان و تجار و قعود و انا فوارس فناد و المؤنث نحو نائمة على نوايم
و نؤم و كذا كخوابيض و حبيض و المؤنث بالالف رابعة نحو انثى على انث
و نحو صهراء على صحاري و الصفة نحو عطشى على عطاش و نحو جرحي على جرحي
و نحو بطحاء على بطاح و نحو عشاء على عشاء و فعلي نحو الصفر على الصفر
و بالالف خامسة نحو جباري جباريات على جباريات و افضل الاسم كيف

و جاء فرد و غربان و زرقان و غلّة في جمع غلام قليل و ذئب نادر و جاء في
مؤنث التلثة اتفق و اذرع و انقب و امكن شاذ و نحو رفيف ارغفة و
رغف و رنغان غالباً و جاء النضياء و فريصال و افاضل و ظلمات قليل
و ربما جاء مضاعفة على سرر و نحو عمود على غمزة و عمد و جاقيدان و انلاء
و ذائب الضفة نحو جبان على جنباء و ضنع و جباد و نحو كناز على كنز
و صبحان و نحو شجاع على شجعاء و شججان و اشجعة و نحو كريم على كراء
و كرام و نذر و شتيان و حضيضان و اشراف و اصدقاء و اشجعة و ظرؤف
و نحو صبور على صبر غالباً و وذرذراو و اعداء فعيل بمعنى مفعول و بابه فعي
نحو جرحي و قتلني و اشري و جاء اسارى و شذ اساراء و قتلوا و لا يجمع جمع
التصحيح فلا يقال جرحون و لا جرحات لتمييز عن الاصل و نحو فرضي محمول على
جرحي و كذا حمل عليه نحو صلتك و جرحني و متوفى فهذا اجدر كما حملوا اباي و يثاني
و جباطى و المؤنث نحو صبيحة على صباح و صبلج و جاء خلفاء و جعله جمع
خليفة اولى و نحو مجموز على عجائز و فاعل الاسم نحو كاحل على كواحل غالباً
و جاء هجرات و جنات و المؤنث نحو كاتبة على كاتيب و قد نزلوا فاعل من لته
نضالوا فواضع و نوافق و دوام و سواب و الصفة نحو جاحل على جهال و نكل
غالباً غالباً و ففة كئبر و على فضاة في المعتل التمام و على بزل و شعراء
و صبحان و تجار و قعود و انا فوارس فناد و المؤنث نحو نائمة على نوايم
و نؤم و كذا كخوابيض و حيتض و المؤنث بالالف رابعة نحو انثى على انث
و نحو صهراء على صحاري و الصفة نحو عطشى على عطاش و نحو جرحى على جرحى
و نحو بطحاء على بطاح و نحو عشاء على عشاء و فعلى نحو الصفر على الصفر
و بالالف خامسة نحو جبارى جباريات على جباريات و افضل الاسم كيف

كيفية تصرف كواجل واصبع واحوص على جادل واصابع واحاوص وقولهم
حوص للمحوصية الاصلية واجتيل الصفة كواجر على عمران كثير ونحوه ولا يقال
انهمون لتمييز من افعال التفضيل ولا حمراوات لانه فرعه وجاء الخضر اذات لغلبته
اسما وتوالي فضل على الفاضل والافضلين ونحو شيطان وشيخان
وسلطان على شياطين وسراطين وسلاطين وجاء سراج والصفة نحو
كوفضبان على غضاب وسكاري ونحو صفت اربعة كساري وسكاري ونحو
وغياري وقيل كومت على اموات وحياد وابينة ونحو شرايون ونحو
وفيتقون ومضروبون ونكرومون ونكرومون استغنى فيها بالتصحيح وجاء
عوارير وملاعين ومثايم وميثامين ومياسير ومقاطر ومناكير ومطافل
ومثدن **والراني** كوجعفر ونحو جعفر قهايا ونحو قهايا على قهايا
وما كان على زنته ملحقا او غير ملحق بكذا او غير ملة بكذا مجراه نحو كوكب
وجداول وعشيرة وشضب ونحو عكس وترواج وقراط وطير وميصل ونحو
جواربه ومثاينة في الاعمى والمنسوب ونكسيرة نحاسي مستكة كتصنيفه بكذا
خامسة ونحو نمره منتقل ونطنج لما يميز واحده بالنساء ليس يحكي على الاصح
وهو غالب في غير المصنوع ونحو مسفين ولين وقنس ليس يقاس ونحو كماء
ونحو وخباءة ونحو عكس نمر ونمره ونحو ركب وخلق وجاسل وسراة وفرصة
وغزني وثوام ليس جمع على الاصح ونحو اراسط واباطيل واحاديت واعاريض
واقاطيع واحال وليال ونحو وانكن على غير الواحد منها وقد جمع الجميع نحو
الكائب وانايم ونحو جملات كليات وبيونات ونحو جزات **النفاة**
الباكين يضيق في الوقف مطلقا وفي المد ثم قيله حرفين في كلمة نحو نحو يصفية
ولا الضالين ونحو الثوب وفي ميم قاف حين ثابني لعدم التركيب ونفا

بمكة لما كان في اول هجرة وصل مفتوحة دخلت عليه حمزة الاستقام وذلك في الموضوعين الاول لام التوفيق
والثاني ايم وايم سيد عبده الهطائ بانيات الف حلقنا شاذ سيد عبده
واصله لم يده شهيد بكتف فكس القم فالنفي سكان فخر الثاني كما ذكرت ان سيد عبده

ووصل في نحو الحسن عندك وايم الله بمكة لا التباس وفي لاصاته والى
وحلقنا البطان فان كان غير ذلك واو لهما مدة حذفت نحو خوف وقيل وبع
وتحتين واغزو واري واغزن وارمن وبخشي القوم وبغزو وبخش في الغرض
واحركة في نحو خف الله واخشواته واخشون واخشيت غير معتدة بهذا بخلاف خاف
وخافت فان لم يكن مدة حرك نحو اذهب اذهب ولم يكن والم الله واخشواته
واخشيت الله ومن ثمة قيل واخشون واخشيت لانه كالمفصل الثاني نحو انطلق
لم يده وفي رد ولم يرد في تميم مما فر من تحريك للتخفيف فحركة الثاني وفراة تحفص
وبتقة ليس منه على الاصح فان نحو فلعارض كوجوب الضم في ميم الجمع وفي رد
وكا اختيار الفتح في الم الله وكجواز الضم اذا كان بعد التاني منهما ضمة اصلية
في كلمته نحو وقالت اخرج وقالت اغزي بخلاف ان امرئ وقالت ارموا وان
الحكم واختياره في نحو واخشوا القوم عكس لو استطعنا وكجواز الضم والفتح نحو
رد ولم يرد بخلاف رد القوم على الاكثر وكوجوب الفتح في نحو رد حاء والضم في رد
على الافصح والكس لفتية وغلط تغلب في جواز الفتح لكونه ضعيفا والسج في
نون من مع التام نحو من الرجل والكس ضعيف عكس من ابك وعن الرجل على اصل
وعن الرجل ضعيف وجاء في المغنم الثغر من النفر واضربه ودأبه وشأبه بخلاف
نون تام وفي الابد لا يبداء الا بخرك كما لا يوقف الا على ساكن فان كان الاول
ساكنا وذلك في عشرة اسماء محفوظة وهي ابن وابنة وابنم واسم وانت
واثنان واثنان وامرأة وايم الله وفي كل مصدر بعد الف فعلة الماضي اربعة احرف
فصا عدا كالفقدار والاستخراج وفي افعال تلك المصادر من ماض وامر وفي صيغة
امر الثاني وللام التعريف وبممة التحريك لا يبداء خاصة حمزة وصل بكسوة ان
فيما بعد كنه ضمة اصلية فانها تضم نحو اقتل واغزوا واغزى بخلاف ارموا

ونبيه وجوه مختلفة تنفي الى اثني عشر وجهاً لا يمكن المحرر الروم الاستقام ابدال الالف بـ ^{٥٥٦}
التانيث المنصبة بالاسم صاء زيادة الالف الحاق صاء التكت اثبات الواو والياء حذفهما ابدال الهزة الضعيف
لفعل الحركة سيد عبده

ارموا والالف في لام التوفيق وفي ايم الله فاتها فتفتح واثباتها وصل لمن وشذ
في الضرورة والترماوا جعلها لابن بن علي الافصح في نحو آكسن عندك وايم
الله بمكة للسكون واما سكون صاء وهو وهو وحشي وهو والى فعارض فصيح
فصيح وكذلك لام الامر نحو ولبو فواو سمية به انه واني وثمة ليقضو ونحو ان يمل
نحو قليل الوقف قطع كلمة عما بعد حاء ونبيه وجوه مختلفة في كس والمحل قال
المجرد في المنحرف والروم في المنحرف وهو ان تاتي بالحركة خفية وهو في المفتوح
قليل والاشمام في المضموم وهو ان تضم الشفتين بعد الاشكان والاكتر
على ان لا روم ولا اشمام في صاء التانيث وبمجم الجمع والحركة العارضة وابدال
الالف في المنصوب المنون وفي اذن ونحو اضرين بخلاف المرفوع والمجروح في الواو
على الافصح ويوقف على الالف في باب عصا ورحى بالاتفاق وفيها وقيل كل
الف حمزة ضعيف وكذلك تلب الالف في نحو جيلي حمزة او واوا او باء وابدال
ياء التانيث الاسمية هاء في نحو حمة على الاكثر ونسبة تاء هيئات به قليل
وفي الضاربات ضعيف وعرفات ان فتحت تاءه في التصب فبالهاء واللبا
وانا ثمة اربعة فحين حرك فلانه نقل حركة حمزة القطع لما وصل بخلاف الم الله فانه لا
وصل التقي سكان وزيادة الالف في انا ومن ثمة وقف على كنه هواته ربي
بالالف وانه قليل والكاف صاء التكت لازم رة وقه وبجبي مة مثل
مه في بجبي عم جيت ومنزل انت وجائز في نحو لم يخه ولم يغزه ولم يرمه
وعلى مينة وحتى مه والامة حاء حركته غير اعرابية ولا مشبهة بها كالماضي وباب
يازيد ولا رجل وفي نحو جهنناه وهو لاه وحذف الباء في نحو القاضي وغدا في حرك
او سكنت واثباتها اكثر عكس نحو قاض واثباتها في كوا بامري اتفاق واثبات
الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوا في نصيح وحذفهما في نحو لم يغزوا

على زيادة الالف سيد عبده

ولم يبرح وصنع قليل وحذف الواو من ضربهم فثبت الحق وآتيا في
 كونه وذهابها الهزة حرفا من حركاتها عند قول مثل هذا القول والخبو والبطء والرد
 ورايت الكلام والبطء والردا ومرت بالكلي والخبو والردى ومنهم من يقول
 هذا الردى ومن البطء فينبع والتضعيف في المتحرك الصحيح غير الهزة المتحركة قبله
 فلهذا جعفر وهو قليل وكما انشأه ونقل الحركة فيما قبله صحيح اللفظة
 التي في الهزة وهو ايضا قليل مثل هذا بكونها خبوء ومرت بكونها خبيث
 ورايت الخبوء ولا يقال رايت البكر وهذا جمل ولا من قبل وقال هذا الردى ومن
 البطء ومنهم من يفرق فينبع المقصود ما اخره الف مفردة نحو العصا والرحى والمدود
 ما كان بعد حاشية كالكس والرداء والقياس من المقصور ان يكون ما قبل
 نظيره من الصحيح فتحته ومن المدود ان يكون ما قبله الضافا لمقتل اللام من سماء
 المفاعيل من غير التلا في الجرد مقصور كعطى ومنتهى لان نظائرهما مكرم ومنتهى
 واسماء الزمان والمكان والمصدر مما قياسه متفعل او متفعل كغزى ومثلها
 لان نظائرهما متفعل ومخرج والمصادر من فعل هو فاعل او فاعلات او فاعل
 والصدى لان نظائرهما كقول والعطش والفرق والفراء شاذ ولا يصح قصره
 ومن جمع فعلة وفعلة كغزى وجزى لان نظائرهما قرى وقربى ونحو الامطاء
 والرماء والاششاء والارجنطاء ممدود لان نظائرهما الاكرام والطلاب و
 الافتتاح والاحرجام واسماء الاصوات المضموم اولها كالغواة والغواء
 لان نظائرهما النباج والصرخ وممدودا فاعلة كوكس وقياء لان نظائرهما
 حمار وفزال وانه تبتاد والسماعى نحو العصا والرحى والخبوء والاباء
 وما ليس له نظير كعمل عليه وذو الزيادة حروفها اليوم نساء واسمونها او سماء
 صويت اى التي لا تكون الزيادة لغير الحاق والتضعيف لانها ومعنى الحاقها

٢٥٦
 والاشتقاق المحقق وهو الاشتقاق الذي لا يعارضه اشتقاق آخر وان عارضه لا يرجع فهو الاشتقاق الواضح ونرجح
 هذا الاشتقاق الرابع وقبله الاقسام الثلاثة من الاشتقاق المحقق سببها

انها انما زيدت لغرض جعل مثال على مثال ازيد منه ليعامل معاملته فتحو كردد
 ملحق بجعفر وكما نقل غير ملحق لما ثبت من قياسها لغيره ونحو افعل وفعل وامل
 كذلك لذلك ويجوز مصادرها مخالفة ولا تبع الا لفظ الحاق في الاسم شيئا
 لما يلزم من تحريكها ويعرف الا انه بالاشتقاق وعدم النظر وتعلية الزيادة فيه و
 ان يرجع عند التعارض والاشتقاق المحقق مقدم فذلك حكم بطلانته غشيل و
 شمل وشمال ويندل ونشت ونسب وبلكن ولطاط وذلزل ومارس
 وجرماس وزرزم وقياس وقياس ونسب وكرموت وكان التردد افعلا ومعة
 فعلا لمجيئ متعد ولم يمتد بتسكن وتدرج وتمندل لوصف شذوده ولم يجل
 فعائل لمجيئ ثوب كمرجل وصهياء فعلا لمجيئ صهياء وتينان فيعلا لمجيئ تين
 وجرائش فعلا لمجيئ جرائش ومهزى فعلا لمجيئ مهزى وسبنة فعلة
 لقوام سنب وبلهنية فعلية لقوام عيش ايه وعرضة فعلة لانه من
 الاعراض واقل فعل لمجيئ الاولى والاوول والصحيح انه من وول لان من وول
 ولا من اول والتخل الفعل من قول اى بيس وافعوان افعلا لمجيئ افعى
 واضحيان افعلا من الضحى وخففقيق فتعليل من خفق وعففى فعلى
 من العفر فان رجع الى اشتقاقين واضحين كارتى واوتى جرت قبل بغير اوط وراط
 وايدم ماروط ومركى وما لوق ومولوق جاز الامران وحسان وجمارتان جرت
 صرف ومنع والافانرجي كملك قيل مفضل من الالوكه ابن كيسان فعلا من الملك
 وابو عبيدة مفضل من لاءك اذا ارسل وموسى مفضل من اوسيت والكوفيون فعلى
 من ماس وارتان فعلا من اللبس وقيل افعان من نسي لمجيئ انيسبان و
 تربوت فعلة من الزاب عند سبويه لانه الذلول وقيل في سبوت فعلا وقيل
 من التبر وقيل ثيبا لانه فعلة وقيل من النبل للصغار لانه القصير وسبوت قيل

من السر وقيل من السراة ومسوة من مان يمون وقيل من الاون لانها تقبل

وقال الفراء من الازن واما مجيب فان اعتد بمنقونا فتعويل والافان اعتد مجاب
فتعويل والافان اعتد كسب على الاكثر ففعلهم والاف فعلهم ومحالة كسب

الوجود الثلاثة وتلجئون مثل الحبي مجتنبين إلى في منفصلين لولا مجتنبين

فعلوا بعضكم بعضا ثم أخذوا سيفهم فقتلوا بعضهم بعضا ثم استوفوا الصلوة
كثاء تشظ وتزيت ومنه نون كذا، وكذا نون كذا، وكذا نون كذا، وكذا نون كذا،

وَمُنْفَخَ وَجْهًا آخَرًا هَٰكَذَا تَقْلُ وَتُرْتَبُ مَعَ تَقْلٍ وَتُرْتَبُ وَنَدْنُ

لننظر مع ونفهم وختفام مع ختفا، وهذه النج مع النجوم فإرك
فمختفام فإرك أيضا كنون زيف وخطأ وند حذرك فإرك

جُحَدَّبَ الْآنَ بِشَدِّ الزَّيَادَةِ نَحْوُ مَرَّةٍ نَحْوُ ثَلَاثِينَ دُونَ نَوْحَهَا اُولَمْ يَزِدْ بِالْمِمْ اُولَا خَارِئَةً

وَنُونٌ بِرِئَاسَةٍ، وَأَمَّا الْكُتَابُ بِلِ قُتْلِ خُرَجِيسٍ فَإِنَّ لَمْ يَخْرُجْ فَيُخَالِفُهُ كَالْتَضَافِ
فِي مَوْضِعٍ أَوْ مَوْضِعٍ مُمْتَلِكٍ أَصْلًا لِمَا جَاءَ فِيهِ وَغَيْرُهُ كَقَوْلِهِ مَرَّ عَصَبُ

وَحَمْدُكَ وَتَحْمِيدُكَ أَصْلُهُ قَهْمُكَ شُكْرُكَ لَعْنَةُكَ فَعَلُّكَ لَمْ يَطْهَرُوا

والزائد في نحو كرم الثاني وقال التحليل الزائد الاول وجوز سيبويه الامر بـ

رابعی و لیکن شکر پرفاء و لایعین لفصل و لایندی زیاده لاحد حرفی القین

لرفع التحكم وكذلك سنبيل خماسي على الاكثر وقال الكوفيون نزل من رات

فقط فانكرا اقل والمخالف محطى واصطبل فيست كفر طوف والميم كذا

ومطرده في الجاري على الفعل والياء فزيدت مع ثلثة اصول فصاعدا الا في اول
الساغ الزمى الجارى على الضاء وان كان الساغ كذا وكذا وكذا وكذا

[illegible]

۲۵۸
فصل اول در بیان احوال

الاحتكاك المجهة الزائدة من عروق الزيادة لان كل واحد منها انما جئى للفرق بين المدرك والمعنون لانه لو وقع على الحواف

فعلية والواو والالف زيدا مع ثلثة فصاعدا الما في الاول كان وزننل كخفظ

و النون كثر بعد الالف آخر و ثالثة ساكنة نحو شربت و عرند من عدد و اطردت

فی مضاعف و منشذ فی اسطاع قال سبویہ اطالع ثم صار عند شطیع بالضم

قال الفراء ان ذفتح الهمزة وحذف الناء فمضارع بالفتح وعديسين

قال بعضهم في قبلة فيعلمه مع قبلة وفي حقيقته مع ضيق وفي طيسل مع

طيس وني انجل كجعد مع الحج واما الهاء فكان المبرد لا بعد ها ولا يزمه كذا

وَالْيَاسَ أَيْ وَأَمَّ فَعَلَ بِدَلِيلِ الْمُؤَقَّةِ وَاجْتِبَ كَمَا أَزْ اَصْلَاتُهَا بِدَلِيلِ تَأْمَنَتِ

فعله كآبته ثم حذف الحاء او هما اصلان كدنت ودمت وقرنة وزنتار ولؤلؤ

وللّٰل ويُلزِمُه ايضا خواصا في البري الحرة وابو الحسن يجمع بين القولين في جميع ما
السماء وحيلته من البلم وخولده وقال في خيل المراكبة للضخمة مفعولة لانها

تُرْكَلُ فِي شَوْهَاءٍ وَخَوْلَفٍ فَإِنَّ نَعْدَ الْعَالِبِ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ حُكْمٌ بِالرَّيَاذَةِ فِيهَا أَوْ فِيهَا

وَمَا عَزَّوْتَ وَطَاءَ قُطُوبِكُمْ وَلَا مَادَّلُوْنِي دُونَ الْغِيَا لَعَدَمُ تَعْمَلُوْا وَافْعَلُوْا وَوَلَوْ

حول بادون يا ثها واقلها ^{والتضعيف} دون الثانية وحجة أردنان دون واره

وَأَن لَّمْ يَأْتِ الْاِسْتِجَارَ فَإِن فَرَجْنَا نَحْمِلْهُ بِالْغَرَامِ زَادَتْ اَلْاِسْتِغْفَارُ فِي سَبْعِ اَلْوُجُوهِ
كَتَبْنَا وَنَزَلْنَا بِاَلْاِسْتِجَارِ وَوَاوِيَا فَإِن فَرَجْنَا نَحْمِلْهُ بِالْغَرَامِ زَادَتْ اَلْاِسْتِغْفَارُ فِي سَبْعِ اَلْوُجُوهِ

الاستغفار ومن ثم اغتسل في يابح وياحج است ذلك يلزم عدم قاعدة معلومة

وَنَحْنُ مُجِيبٌ عَلِيمٌ يَقْوَى الضَّعِيفُ وَاجْتَبِ بِرُضُوحِ اسْمَاءَ فَانْ بَسَّ بِأَمَّا

فبالاظهار ان اذ اتفقا كذا لم يكن فيه الظاهر فيسيرة الاشتقاق كالمطلب
ومعنى وفي تقديم اعلينا عليها لظهور ذلك قبل ان يقال لعلها في نحو فان
ثبتت فيها رجع الغلب للوزن وقيل بانفسها ومن ثم اختلف في متورق
دون نحو فان ندر احتمالها كازجوان فان فقدت شبهة الاشتقاق فيها
فيما لا غلب كقصة اخفى واو كان وميم اربعة فان ندر احتمالها كسطوانة
ان ثبتت افعولة وان ففعلوانة لا افعلانة لمجيئها طين **الامالة** ان ينجى
بالفتحة نحو الكسرة وسببها قصد المناسبة لكسرة او ياء او تكون الالف
منقلبة عن كسرة او ياء او صائر ياء مفتوحة او للفواصل اول ما قبلها
قبلها على وجه فالكسرة قبل الالف في نحو عماد وشمال ونحو ذر يمان سوغه
خفاء الهاء مع ثمة وذه وبعدها في نحو عالم ونحو من كلام قليل لعموضها تحذف
من دار المرء وليس مقدرا حال أصلي مملوفا لها نداء بال على الالف كجاء وجواز
بجاء فسكون الوقف ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو ونحو من بانه
وجا له والكيان اذ كانت الفاء والمك وباب ومال والكجج والناس
بغير سبب وانما الزيادة من داخل جال الراء والياء انما تؤثر قبلها في نحو سبال
وسبب ان والمنقلبة عن المكسور نحو خاف وعن ياء نحو باب والرحى وسال
ورجى والضائرة ياء مفتوحة نحو دعا وحيدى والعللى بحداف حال وجال
والفواصل نحو والضحي والامالة كورأيت عمادا وقد نال الف التنوين نحو
أريت زيدا والاستقلال في غير باب خاف وباب طاب وباب صفي مانع قبلها
يليه في كسرها نحو على راي وبعدها يليها وبحرف وكحرفين على المشهور والآراء
غير المكسورة اذا وليت الالف قبلها وبعدها منعت منع المستعينة وتقلب
المكسورة بعد جها المستعينة وغير المكسورة فيما لا طارد ونعازم ومن

ومن قرا كفاذا ابتاعت فكما لعدم في المنع وفي الغلب عند الاكثر فيما لا كافر
ويصح مررت بتأدرو وبعثهم بعكس وقيل هو الاكثر وقد يقال ما قبل جاء الثابت
في الوقف ونحو في نحو حمة ونفتح في الراء في نحو كره وتوسط في الاستعداد
نحو حمة الحروف لا قال فان سمي بها فكلا السماء واميل بي وباني اقالا لفتها
وغير المتكسر كالحروف وذا ومتى واتى كبلى واميل عسى لمجيئ محسيت وقد
نما الضمة منفردة في نحو من الضر ومن الكبر ومن المحاذ **تخفيف** الهمزة
تجميع الابدال والحذف وبين بين اي بينها حرف حركتها وقيل اوسها وبين
حركة ما قبلها وشروطه ان لا يكون مبداء بها وصح ساكنة او متحركة فالتسكنة
بحرف حركة ما قبلها كراس وبير وسوت الى الهدى والذين ويقولوا ذنبي
والمتحركة ان كان قبلها ساكن وهه واوا ويا زائدة تان لغيرها لالحاق قلبت اليه
قلبت اليه وادغم فيها كخطبة ومقروة وأقنيس ونحوكم التزم في ثني وبرية
غير صحيح ولكنه كثير وان كان الساكن الفاضل بين الشهور وان كان حرفا
صحيحا او معتلا غير ذلك نقلت حركتها اليه وحذفت نحو مسكنة والحج
وشى وسو وجيل وحنونة والبوتوب وذو نهم وقاضويك وكنيتي زرة
وقد جاء باب شتى وسو ندم ايضا والتزم ذلك في باب يرى وارى ليرى
لكثرة مجاز بنيائى وانما شتى وكثر في سئل للمزني واذا وقف على الهمزة
المتطرفة وقف بمقتضى الوقف بعد التخفيف فيجئ في هذا الحرف فيرى والمنفرد
والسكون والروم والاشمام وكذلك نها سئى وسوء نقلت او ادغمت
الا ما قبلها الف اذا وقف بالسكون وجب قلبها الفاذا لانقل وتسمى
التسهيل فيجوز القصر والتطويل وان وقف بالروم فالتسهيل كالوصل وان
كان قبلها متحرك فتسرع مفتوحة وقبلها التثنية ومكسورة كذلك ومضمومة

كذلك نحو سال ومائة وموخل وسهم ومنه بين وسيل ورؤف ومنه ذون
ورؤس فمؤجل واو ونحو مائة باء ونحو سل ومنه ذون بين بين المشهور
وقيل البعيد والباقي بين بين المشهور وجاء منساة وسال ونحو الواجب وصلا
واما شج راسه بالفتح واجي فعلى القياس خلاف السبويه والترموه اخذوا كل
على غير قياس لكثرة وقالوا لم وهو اوضح من الهمزة واما وأمر فافصح من ومن
فاذا خففت حمزة باب الاحمر فبقا حمزة الهمزة الكثرة فيقال أكثر وأكثر وعلى الأكثر
قبل من كسر بفتح النون وفيما كسر بحذف الباء وعلى الأقل على كوني ولم يبق لولا
اسل ولا أقل لا تحاد الكلمة والهمزة ان في كلمة ان سكنت الثانية وجب
قبلها كادام وايت واوئمن وليت أجبر منه لانه فاعمل لا افعل لثبوت بولج
وقما قلته فيه دللت على ان بوج لا يستقيم مضارع أجبر فعالة جاء
والا ففعل عزة وصحة أجبر تمنع أجبر وان حركت وسكن ما قبلها كالتأني ففت
وان حركت ونحو ما قبلها فقالوا وجب قلب الثانية باء ان انكس ما قبلها
او انكسرت وواو في غيره نحو جاء واوئدم واوادم ومنه خطا في التغيير
الاصلي خلافا للخليل وقد صح التسهيل في نحو الهمزة والتزم في باب اكرم
حذف الثانية وحملت عليه اخواته وقد التزموا قلبها مفردة ماء
مفتوحة في باب مطايا ومنه خطا يا صلي القولين وفي كلمتين كونه
تخفيفا وتخفيف احدهما على قياسها وقد جاء في ثوباء الواو ايضا في
الثانية وجاء في المتفخين حذف احدهما وقلب الثانية كالتكثرة **الهمزة**
تغير حرف العلة للتخفيف في كسر القلب واخذت الاسكان وحروفه الالف و
الواو والياء ولان يكون الالف اصلا في تمكن في فعل ولكن عن واو وياء وقد
اتفقتا فأتيت كوعديس وعينين كقول وبيع ولا بين كزور وورني وتقدمت

وتقدمت كل واحدة على الاخرى فاء وعينا كوني ويوم واختلفتا في ان الواو تقدمت
عينا على الياء لاما بخلاف العكس واو تبدل عن باء وان الياء وقعت فاء وعينا
في بين وفاء ولاما في يديت بخلاف الواو والا في الواو على وجه وان الياء
وقعت فاء وعينا ولاما في بينت بخلاف الواو والا في الواو على وجه الفاء
تقلب الواو حمزة لزوما في نحو اواصل واوئصل والاول اذا تحركت الثانية تحرك
واوئري وجواز في نحو اجوه واوئري وقال المازني في نحو شاح والترموه في
الاولى حمل على الاول واما الهمزة واخذ واسماء فعلى غير القياس وتقلب
هاء في نحو اتقد واتقد بخلاف ايتتزر وتقلب الواو باء اذا انكس ما قبلها والياء
واو اذا انضم ما قبلها كميزان وميثاق وموقف وموسر ونحوه في الواو من
نحو بلد وبعد لو توغها بين ياء وكسرة اصلية ومن ثم لم يبدل كوددت بالفتح
لما يلزم من اعلالين في ياء وحمل اخواته نحو نعد واعد وصيغة امره عليه ولا بد
حملت فتحة بصح ويضع على الووض وفتحة بوجل على الاصل وشبهتها بالتجاري
والتجاري بخلاف الياء في يئس ويئسر وقد جاء يئس ويأيس كما جاء يا نعد وعليه
موقد وموتسر وشذ في مضارع وجن ينجل وباجل ويبجل ونحوه في الواو
من نحو العدة والمضة ونحو وجهه قليل العين تقلبان الفا اذا تحركت مفتوحا
ما قبلها او في حكمه في اسم تداني او فعل تداني او مجهول عليه او اسم مجهول عليها
نحو ناب وقام وبيع واقام وابع واستقام واستكان منه خلافا لكثرة بعد
الزيادة والقولام استكانة والاقامة والاستقامة ومقام ومقام ينجل
قول وبيع وطائي وباجل تشاذ بخلاف قاول وبيع وقوم وبين وبين
وتقاول وتبايع ونحو القود والضيد واخيلت واخيلت واخيمت
وصح باب قوي وهوي لعل اعلالين وباب طوي وحبي لانه فرعها او لما يلزم

وادع من عند ياء لكثرة فحاشا اصلها من شدة مشيب ومهوب وكثر
 نحو يسوع وتل نحو مضمون واعلان يواويني قليل ونحو فان في نحو
 قلات وبعث وتلن وبعث وكسر الاول اذا كانت العين ياء نحو بعث او واو
 مكسورة وبضم الاول في غيره ولم يفعلوه في ليست ليهب باحرف ومن
 ثمة سكنوا الياء في ليس وفي نحو قل وبع لانه عن قول وتبع وفي الاقامة
 والاسنافة فبحر الكذف في نحو سيد وميت ونحو كينونة وقيلولة وفي
 باب قيل وبيع ثالث لغات الياء والاشمام والواو فان اتصل به ما يمكن
 لانه نحو بعث يا بيع وفلت يا قول فالكسر والاشمام والضم وباب اخير
 والقييد مثله وباب اقيم واستقيم وشتر طاعلان العين في الاسم غير المثال
 غير الجاري على الفعل كما لم يذكر موافقة الفعل حركة وسكونا مع مخالفة
 بزيادة او بنية مخصوصتين به فلهذا السطر لونه من البيع مثل
 مضرب وتجهلي مبيع وتبيع معتلا ومثل ضرب قلت تبيع مصحح اللام
 تقلبان الفحاشا اذا حركتا وانضم ما قبلها ان لم يكن بعدهما موجب للفحاشا
 ورمي ويقوى ويحيى وعصا ورمي بخلاف غزوت ورميت وغزونا و
 رميتنا ونحسين وثانين بخلاف غزو ورمي وغزوا ورميا وعصوان
 ورحيان واخشي لانه من باب لا يخشى واخشين تشبه بذلك واخشي
 واخشين وتقلب الواو ياء اذا وقعت مكسورا ما قبلها رابعة فصاعدا
 ولم يضم ما قبلها كدعي ورشي والغازي واغزيت وتغزيت واستغزيت
 ويغزبان ويرضيان بخلاف يدعوا ويغزو وقنية وهو ابن حمي دينا
 شاذ على تقلب الياء في باب رضي ورضي ورمي الفاء وتقلب الواو طرعا
 بعد ضمة في كل اسم مثمن فتقلب الهمزة كسرة كما انقلب في التبرجعي
 والتجاري فيصير من باب مثل اول وفلنيس بخلاف فلتسوة ومحمدوة

فان

ومحمدوة وبخلاف العين كالقوبا والخيلاء ولا انزل لمة الفاصلة في الجمع
 الا في الاعراب نحو عنتي وجنتي بخلاف المفرد وقد كسر الفاء لاتباع فيقال
 عنتي وجنتي ونحو نحو شاذ وقد جاء نحو عنتي ومغزني والقياس الواو
 وتقلبان حمزة اذا وقعتا طرفا بعد الف زائدة كوكس، ورداء بخلاف راي
 وبعث بناء الثابت نحو سافرة وسفانة ونحو صلاوة وعظاوة
 ونحو عباوة شاذ وتقلب الياء واوا في ثعلبي اسما لتقوى ويقوى بفتح
 الصفة كوصدي وريا وتقلب الواو ياء في ثعلبي اسما كالتينا والعليا
 وشاذ القسوى وخروفي بخلاف الصفة كالغزوي ولم يفرق في ثعلبي
 من الواو كودغوي وكشوي ولا في ثعلبي من الياء نحو القشيا والقشيا
 وتقلب الياء اذا وقعت بعد حمزة بعد الف في باب مساجد وليس
 مفردة كذلك الف والهمزة ياء كرمطاي وركايا وخطايا على القولين وخطايا
 تتم اتميز وجره وشوايا جمع شأوية بخلاف شواء جمع شأوية شاكوت
 بخلاف شواء وجموع شأوية وجاهية على القولين فيها وقد جاء
 ادواي وعلاوي وهراوي مراعاة للمفرد وكنان في باب يفرز ويرز
 مرفوعين والغازي والراي مرفوعا ومجرورا والتفريك في الرفع والجر في الياء
 شاذ كان تكون في النصب والاثبات فيها وفي الالف في الجزم وتحدان
 في مثل يفرزون ويرمون واغزيت واغزيت وارميت واورميت ونحو يد ودم
 واسم وابن واخواب واختر ليس بقياس **الالف** جعل حرف مكان حرف
 غيره ويوف بامثلة استقافة كرات واجواء وتقلب اشماله كالشعالي ويكونه
 فرعا والحرف زائدة ويكونه فرعا وهو اصل كوني وبلاوم بناء مجهول نحو حراق
 واصطبر وادراك وحروفه انضمت يوم جده طاه رل وقول بعضهم استنجد

يوم ظلك وهم في نقص الصاد والزاي البتوت صراط وزفر وفي زيادة السين
وتواورد استمع ورد اذكر واظلم فالهزة من حروف اللين والعين والهاء
فمن حروف اللين لازم نحو كاء ورداء وقائل وبائع واواصل وجائر نحو
اجوه واووي انا نحو دابة وشكابة والعالم ونار وكشممة ومؤكد فت ذ
واما الباب كحركات وما شاذ لازم والالف من اختيها والهزة والهاء فمن
اختيها لازم في نحو قال وباع وآل على رأي ونحو باجل ضعيف وطا في
شاذ لازم ومن الهزة في راس ومن الهاء في آل على رأي والياء من اختيها
ومن الهزة ومن احد المضاعف والنون والعين والباء والسين والياء
فمن اختيها لازم في نحو ميققات وغاز وفهام ونحو صرقت ذ في نحو جيلي وطستم
وصببة ويجهل ومن الهزة نحو ذبيب ومن الباقى المعدود ومن مسموع كثير
في نحو امليت وقصيت وفي نحو اناسي وانا الضفادى والشفالى وان ي
والثاني فضعيف والواو من اختيها ومن الهزة فمن اختيها لازم في نحو
ضوارب وضوئرب ونحو توى وعصوى وموقن وطوبى ويوطى ويوقى
ونشاذ ضعيف في هذا امر تمضو عليه وهو عن المنكر وجباوة ومن الهزة
في نحو جونة وجون والميم من الواو واللام والنون والياء فمن
الواو لازم في هم وحده وضعيف في لام التوفيق وصلى طائفة ومن
النون لازم في نحو عنبر وشنباء وضعيف في البنام وفي طامة الله على خير
وفي نبات مخز وفي مازلت لانما ومن كشم والنون من الواو واللام شاذ في
صنعاني وبهراني وضعيف في لعن والياء من الواو والياء والسين والياء و
الصاد من الباء والواو لازم في نحو انعواقه على الاصح ونشاذ في انجبه
وفي طسيت وحده وفي الزعالت ولصت ضعيف والهاء من الهزة والالف

والالف والياء والتاء فمن الهزة مسموع في حركته في حركته وحركته وحركته
ويخذ فعلت في طي وهذا الذي ومن الالف شاذ في انه وفي حركته ومنه
مستفهما وفي باهنا على رأي ومن الباء في هذه امته الله ومن التاء في باب
رحمة وقفا واللام من النون والصاد في اصيلاا فليل والطبيع روى
والطاء من التاء لازم في كواضيك ونشاذ في نحو حطط والال من التاء
لازم في نحو اردجر واذكر والال من التاء في نحو فزد وفي اجد معوا واجد
ودويج واليهم من الباء المستدرة في الوقف وفي نحو قبيح وهو شاذ
ومن الباء الغمر المشددة لاهم ان كنت قبلت حبيح عند وحني اذا ما
استجيت وامسجاستند والصاد من السين التي بعدها ثين او طاء او
قان او طاء جوارا نحو اخبج واصلح وشن صفر وصرط والزاي من السين
والصاد الواقعين قبل الال ساكنين نحو يركل وهذا فزدى الكروقد
ضويع بالصاد الزاي دونها وضويع بها نحو كة ايضا كوصف وصد
والبيان كثر منهما وكومر سفر كلبية واجدروا نشدق بالمضارعة فليل
الادغام ان ياتي برفين ساكن ومنحرف من مخرج واحد من غير فصل ويكون
في المتلين والمتقاربين فالمتلذان ولجب عند سكون الاول لاني الهزبن
الاني سئال والدلت والالف لتعذره والاني نحو قول لا لباس
والاني توى وربما على المختار اذا حقف وفي نحو الواو ما ونحو في يوم
وعند تحريكها في كلمة ولا كافي ولا ليس كورد برة لاني جيبى فانه
جائز والاني نحو اقتل وتنزل وتباعد وشكاي بيانه وينقل حركته ان
كان قبله ساكن غير لين نحو يرد وسكون الوقف كالحركة ونحو مكنتي و
يمكنتي ومناسككم وناسككم من باب كلمتين ويمتنع في الهزة

التثنية والياء وحى الكسنان المقدمه اشتمان فوق واشتمان اسفل جمع ثنية والرباعية بفتح الراء وخفيف الياء
 حى اربع خلفها والاثنيان اربع اخرى خلف الرباعية ثم اضر اس وحى عشرة من كل جانب من كل جانب منها الطول
 الضواحي وحى اربعة من الجانبيين ثم الطول احدى اثني عشر ط من حنا من الجانبيين ثم الضواحي وحى الاخر من كل جانب
 اثنتان واحدة من اعلى واخرى من اسفل ويقال فسر اكمل وحى العقل سبعة عباد
 على الاكثر وفي الالف وعند سكون الثاني لغير الوقف نحو ظلمت ورسول حسن و
 تميم ندغم نورة ولم يرد وعند الالحاق واللبس بزنة اخرى كوقرود وسرر
 وعند سكون صحيح قبلها في كلمتين نحو قوم مالك وحمل قول القراء على اخفاء
 وجائز فيها سوى ذلك وبز المتقاربان وتضمني بهما ما انفاربا في المخرج او
 في صفة تقوم تكه مضاده **مخارج** الحروف ستة عشر تقريبا والاعمال مخرج
 فلهزة والياء والالف وحى الحلق واللين والحاء وسطحه واللين والحاء
 اذناه وللغاف اقصى اللسان وما فوقه من الحكة والكاف منها وما يليهما
 والجيم والسين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحكة والكاف منها وما يليهما
 احدى جافيتيه وما يليهما من الاضراس واللام ما دون طرف اللسان الى منتهاه
 وما فوق ذلك وللا منهما وفوق الثنايا ما يليهما ولتكون منهما ما يليهما
 وللطاء والذال والطاء طرف اللسان واصول الثنايا وللصاد والراء
 والسين طرف اللسان والثنايا وللظاء والذال والثاء طرف اللسان وطرف
 الثنايا وللغاف باطن الشفة السفلى وطرف الثنايا العليا والياء والميم
 والواو ما بين الشفتين ومخرج المنفخ واضمح والغصية ثمانية وعشرة بين
 بين ثلثة والنون الخفيفة نحو عند والفاء المائلة واللام التخفيف والصاد
 كالزاي والسين كالجيم والفاء كالباء والصاد الضعيفة والكاف كالجيم فتسبعة واما الجيم
 كالکاف والجيم كالسين فلا يتحقق ومنها المجهورة والمهموسة والتديدة
 والرخوة وما بينهما ومنها المطبقة والمنفحة ومنها المستعينة والمخفضة
 ومنها حروف الذلاقة والمصنعة ومنها حروف القلقة والصغيرة واللين
 والمنحرف والمكرر والهاوى والمهتوت فالجهرورة ما ينحصر في خمس حوى

حوى النفس مع حركه وحى ما عدا حروف تنفصك خصفة والمهموسة بخلافها ونشلا
 يفتق وككك وخالف بعضهم فجعل الصاد والظاء والذال والزاي والعين والسين
 والياء من المهموسة والكاف والثاء من المجهورة ورأى ان الالف توكد الجهر
 والشد بدة ما ينحصر حوى صوته عند مكانه في حركه فلا يجرى ويجمعها احدى ك
 قطبت والرخوة بخلافها وما بينهما ما لم يتم له الانحصار ولا يجرى ويجمعها
 لم يزد وتثا ومثلت بالجر والظن والنخل والمطبعة ما ينطبق على حركه
 وحى الصاد والصاد والطاء والظاء والمنفحة بخلافها والمستعينة
 ما يرفع اللسان بها الى الحكة وحى المطبعة والحاء والعين والفاء والقاف و
 المخفضة بخلافها وحروف الذلاقة ما لا ينفك رباعى او خماسى عن شئ منها
 لسهولة فجمعها ما يرفع والمصنعة بخلافها لانه ضمت عنها في بناء رباعى او خماسى
 منها وحروف القلقة ما ينضم الى ستة فيها ضبط في الوقف ويجمعها قد طبع
 وحروف الصغيرة ما يصغر بها وحى الصاد والزاي والسين واللين وحروف
 اللين والحواف المنحرف لانه لان اللسان ينحرف بها والمكرر الراء لانه لسان
 والهاوى الالف لانه حواء الصوت به والمهتوت الثاء لخفاها ومنى قصد
 او خام المنقار بين فلا بد من قلبه والقياس قلب الاول الى العارض نحو اذ يفتق
 واذا يجاذبه ومن جملة من ثاء الافتعال نحو وكثرة تغيرها ومحم في معهم ضعيف
 وست اصله سدس شاذ لازم ولا بد نعم منها في كلمة ما يؤدى الى اللبس بتركيب
 آخر كوطد ووتد ونشأة ونماء ومن ثم لم يؤولوا وطد لما يلزم من نقل الهمزة
 بخلاف امي واظيرة ولا بد نعم حروف ضوى متفرقا بغيرها لزيادة صفتها
 وكوسيد وكية انما لان الاعمال متفرقا بغيرها متلين واد غمت النون
 في اللام والراء لكرهه شبرها والميم وان لم يتفرقا بغيرها وفي الياء والواو

ابائنا ومن اوتيت ابونا وسئل ابو علي عن مثل ما نشاء الله من اولي فقال يا ابا القاسم
والثاق على اللفظ واللاق على وجه بناء على انه فعل واجاب با نعم بالاق او بالاق
على ذلك وسئل ابو علي ابن خالويه عن مثل مستطار من آاءة فظنه مفعلا
وتحير وقال ابو علي مستاء على اصله وعلى الاكثر مستاء وسئل ابن جني عن خالويه
عن مثل كوكب من اوتيت محضا مجموعا جمع السمة مضافا الى المتكلم فتجوز ايضا
ابن جني اوتي مثل عنكبوت من بعث ببعثوت ومثل اطمات من بعث ابيهم
مصحا ومثل اغدودن من قلت اقوول وقال ابو الحسن اقول للهوات ومثل
اغدودن اللهوول والبيوع مظهر ومثل مضروب من القوة مقوى ومثل عضف
من القوة قووي ومن الفز وغزووي ومثل عضد من قضيت قض ومثل فرغمة
من قضيت قضية كعينة في التصفية ومثل فرغمة قضوية ومثل قضية
قضوية فنقلب كحوية ومثل ملكوت قضوت ومثل حمرش قضيتي ومثل
بحر من جيت جيتو ومثل جلداب فضيضا ومثل درجت من فراء فرائت
ومثل سطر من فراء فرائي ومثل اطماتت من فراء فرائات ومضارع يفرطي
مثل يفرطي **خط** تصوير اللفظ بحروف حجاب الاسماء الحروف اذا قصد حرف
المسمى بها نحو قولك كتب جيم عين فارا انما كتب هذه الصورة جعفر لانه مسمى بها
خطا ولفظا فلذلك قال الخليل لاسمهم كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا
جيم فقال انما نطقتم بالاسم لان الجيم اسم ولم تنطقوا بالمثل عنده واجاب
به لانه المسمى فان سميها مسمى آخر كغيرها وفي المصحف على اصلها تويس
وحم ومنهم من يكتبها كوايسين وحابيم على الوجهين والاصل في كل كلمة ان يكتب
بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فمن ثم كتب بحوارة وقدره
وقد زيد بالهاء وكو مثل من انت ومجئى من جئت بالهاء ايضا بخلاف الحرف الجار

الجار كوحاتم والام وعلام ومن ثم كتب معها بالغات وكتب ثم ونعم بغير نون
فان قصدت الى الهاء كتبها ورجعت الياء وغيرها ان كتبت ومن ثم كتب انا
زيد بالالف ومنه لكتنا هو الله ومن ثم كتبت تاء التانيث في رحمة ونحة هاء
ومن وقف عليها بالتاء تاء بخلاف اخت ونبت ومن ثم كتب المتون المنون
المنصوب بالالف وغيره بالكاف واذا بالالف على الاكثر واضربا كذلك وكان قبا
اضرب بواو والاضرب واصل تضرب بواو ونون واصل تضرب بياء ونون
ولكنهم كتبوه على لفظه لعمري بنبه او لعدم بين قصد هاء وقد بحري اضرب
بجاء ومن ثم كتب باب فاض بغير ياء والقاضي بالياء على الانصاح فيها ومن
ثم نحو زيد ولزيد وكزيد متصلا به لانه لا يوقف عليه وكتب نونك ومنكم
وضربكم متصلا لانه لا يبتداء به والنظر بعد ذلك في سببين فيما لا صورة له
تخصه وفيما خولف بوصل او بزيادة او نقص او بدل فالاول المهور وهو اول
ووسط وآخر الاول الف مطلقا مثل اء واحد واين والوسط اما ان
فتكتب بحرف حكة ما قبلها مثل ياكل ويؤمن ويئس واما متحرك فقبله ساكن
فتكتب بحرف حكة مبدئيا ل ويؤمن ويئس ومنهم من كذا فان كان تحفها
بالنقل او الادغام ومنهم من يذف المفتوحة فقط والاكتر على حذف المفتوحة
بعد الالف ومنهم من يذفها في الجميع واما متحرك وقبله متحرك فتكتب على ما سهل
فلذلك كتب نحو موبل بالواو ونحو فيئة بالياء وكتب نونك ونونك ويئس
ومن مفرتك ورؤف بحرف حكة وجاء في سهل ويترك القولان والآخر
ان كان ما قبلها ساكنا حذف كونه وكتب وان كان متحركا كتب بحركة ما قبلها كيف
كان مثل قراء ويقرأ ورؤف ولم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ والطرف الذي
لا يوقف عليه لا اتصال غيره كالوسط نحو جرك وجرك وجرك وكوردك

وإن يقرأه ويُقرأه في نحو مفردة وبرية بخلاف الأول المتصل به غيره نحو بأحد ولا
وكأحد بخلاف ليل لكرته أو لكراهة صورته وبخلاف لبن لكرته وكل أمرة بعدها
حرف مد كصورتها بخلاف نحو خطاء في النصب ومستزود ومستزبن وقد يكتب
الياء بخلاف قرأ أن لبس وبخلاف مستزبن في المثني لعدم المد وبخلاف
ردائي ونحوه في الأكثر لمغايرة الصورة والفتح الأصلي وبخلاف حيتاني في الأكثر
للمغايرة والتشديد وبخلاف لم تقرأ في للمغايرة واللبس **وأما الوصل** فقد وصلوا
الحروف وشبهها بماء الحرفية نحو أنا الحكم الله وأبنا كن كن وكلما التيني أركب
بخلاف أن ما عندي حسن وابن ما وعدتني وكل ما عندي حسن وكذلك
وعن ثا في الوجهين وقد يكتبان متصلين مطلقا لوجوب الإدغام
ولم يصلوا متبوعا لما يلزم من تغيير الياء ووصلوا أن الناصبة للفعل
بخلاف أن المخففة نحو علمت أن لا تقوم ووصلوا أن التثنية بل وما
نحو لا تفعلوه وأما تخالف وحذفت النون في الجميع لتأكيد الاتصال ووصلوا
نحو يومئذ وحشد في مذهب البناء فمن ثمة كتب الهمزة ياء وكتبوا نحو الرجل على
المذهبين متصلان الهمزة كالألف أو اختصارا للهمزة **وأما الزيادة** فإنهم زادوا
بعد واو الجمع المنطرفة في الفعل الفا نحو أطوا وشربوا فرقا بينها وبين واو العطف
بخلاف نحو ويذرو ومن ثمة كتب ضربهم في التأكيد بالألف وفي المفعول
بغير الف ومنهم من يكتبها في نحو ربوا الماء ومنهم من يحدونها في الجميع وزادوا
في مائة الفا فرقا بينها وبين منه واكفوا المثني به بخلاف الجمع وزادوا في عمرو
علما واو فرقا بينه وبين عمرو ومن ثمة لم يزدوا في حالة النصب وزادوا في
أولئك واو فرقا بينه وبين الياء وأجرى أولاء عليه وزادوا في واو
فرقا بينه وبين إلى وأجرى أولو عليه **وأما النقص** فإنهم كتبوا كل متدة

كل متدة من كلمة حرفا وحدا نحو متدة ومة وأذكر وأجرى نحو كنت مجرا بخلاف
نحو وعدته وبخلاف وجهه وبخلاف لام التعريف مطلقا نحو القوم والرجل كونهما كلمتين
وكثرة اللبس بخلاف الذي والذين جميعا لكونهما لا تنفصل عنها ونحو الذين
في التثنية كتب بلامين للفرق وحمل التثنية عليه وكذلك الدون وأخواته ونحو
عمة وعم وأما وال ليس بقياس ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الألف لكرته
بخلاف يا سم الله وباسم ربك وكذلك من اسم الله والحن لكرتهما مطلقا
ونقصوا من نحو الرجل ولدا رجلا وأبدا والالف لثلاثين بالنفي بخلاف
بالرجل ونحوه ونقصوا مع الألف واللام فما أوله لام نحو قلم وتبين كراهة
اجتماع ثلاث لامات ونقصوا من ^{بالتثنية} بار في الاستفهام ومن أصطفى البنات
الف الوصل وجاء في نحو الرجل الامران ونقصوا من ابن ادا وقع صفة بين
عملين الف هذا زيد بن عمرو وبخلاف زيد بن عمرو وبخلاف المثني ونقصوا الف
ياء التثنية مع الإشارة في نحو هذا ونحو هذا ونحو ذلك وبخلاف صكاتها وحاشي
لقلته فان جاءت الكاف ردت الالف نحو صاذاك وهذا لك لان اتصال الكاف
ونقصوا الالف من ذلك ومن أولئك ومن الثلاث والتثنية ومن لكن وكن
ونقصوا كثيرا الواو من داود والالف من ابراهيم واسماعيل واسحق وبعضهم
الالف من عثمان وسليمان ومعوية وأما البديل فإنهم كتبوا كل الف رابعة
فصا عدا في اسم او فعل ياء الالف قبله ياء والثاني ياء وكري علكين وأما
الثالثة فان كانت عن ياء كتبت ياء وأما الالف ومنهم من يكتب الباء
كلمة بالالف وعلى كتبه بالياء فان كان متونا فاختار أنه كذلك وهو المبرد
وهو قياس المبرد وقياس المازني بالالف وقياس سيبويه المنسوب بالالف
وما سواه بياء ويشعر فالباء من الواو بالتثنية كوثقيان وعصوان وباجمع

نحو الضمات والقنوت وبالمة نحو مينة وغزوة وبرة الفعل الى انفسك
نحو مبيت وغزوت وبالمضارع نحو يرمى ويفر ويكون الغاء واوا نحو وقى
ويكون العين واوا نحو شوى الامانة نحو القوي والصوتي فان جهل فان
اميلت فالياء نحو متى والافال لف وانما كتبوا لى بالياء لقولهم لربك وكل
يكتب على الوجهين لا حتم ان يكون الفه عن الواو ولا حتم ان يكونها من الباء
وانما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير يى وعلى والى وحتى

كتب الرسالة بيوتته تعالى في اليوم الرابع
والعشرون من ذي الحجة سنة
سبع ومانين والف

باب المصدر	باب الماضي	باب المضارع	باب الفاعل	باب المفعول	باب المفعول به
نهي الحاضر	اسم الفاعل	الصفة المشبهة	اسم المفعول	اسم الران	والنحو
اسم الالة	اسم التصغير	اسم النسب	اسم التفضيل	اسم النجب	
باب الحروف	الهزة	والالف الكسرة	حروف النداء	الباء المغمضة	
التاء	الراء	السين	الكاف العربي	الميم	النون الواو
الهاء	الياء	لفظ است	حالي تا	الهمزة الكسرة	كلمة بالنداء
باب قواعد	اذا اردت نصير المصدر متعديا	لا يوجع في الفارسية ثمانية احرف			
المفردات	اسماء الاسماء	اسم الموصول	اسم الاستفهام	في الحروف	
في الاعداد					

مفاتيح الدورية

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الذي خلق الانسان بالنطق عن عالم الحجاد والجماء وحمد الذي علم
البيان مع تنزيل القرآن من ارم العلماء وصلوة على من ابحى من غابات الجن
الانبياء وسلاما على من هدانا الى جنات عدن المنسحرة بالنساء وترضية على من
صاحبه ولو بساعة ومن تبعه باحسان ولو بخطة ونظيمة على نواب منبرهم
الي يوم القيمة بهذا فودهم وبعد فلما كان ثلث ايام اسرار الحق علت كلمته مصونة على
السن العارفين باللغة الفارسية وكانت ضوابطها مفتاح معاني الفاظهم الهتمة
للاجرم حتى على ذي القمة العلية ان يتعلم اول قواعد الفرس وان يطالع الايام في
كتبهم بالقراءة والدرس حتى وقف على تمام مرادهم بلا خطأ ولا غلط وعلم اقصى
اشاراتهم بل زرع ولا ذل ورسالتنا هذه ان شاء الله تعالى متكفلة ببيان ضوابطها
ومتضمنة بقا طبة قواعدها سميتها مفاتيح الدورية في اثبات الفواهيح الدورية
هذه فريدة لم تنسب الى الآن فلتدرك في كل حين **باب** المصدر وهو اسم
اخره نون بعد ال او ناء مفتوح حين ساكن قبلها فها سا مطر داف هو على قسمين
دال و تائي فالقسم الاول على خمسة انواع لان ما قبلها اما حرف مد او اراء ساكنة
او نون ساكنة تجمعها حروف ياء نون فاما يستد من مخفف من ستاد ن لان ما ضيه
ستاد لا يستد واما تدن وتشدن وزدن وتزدن فتا ذ من وجوه الاول
تحرك ما قبل الدال في الماضي والتائي عدم وتوع ما قبل الدال حونا من حروف ياء نون
والثالث في المضارع سيجي تفصيله في بحثه النوع الذي قبله بالياء امار باي
مثل ديدن او خماسي مثل بريدن او سداسي مثل ارزیدن او سباعي مثل
پرستیدن النوع الثاني الدال في الواو امار باي بودن او خماسي نور بودن
او سداسي نور فرمودن او سباعي نور آزمودن النوع الثالث الدال في الالف

مثل داون وشدان وافتادن وفرستادن ومرتاده داون النوع الرابع الذي
 الرائي نحو بزدن وسيردن وفسردن النوع الخامس الذي النوني مثل كندن وراندن
 واكندن واقتندن القسم الثاني على اربعة انواع لان ما قبل التاء لما جاء او سين
 او شين او فاء تجمعها حروف خسفت فالتاء في الخاي ما قبلها حرف مد مثل بافتن
 وكرفتن واما بفتن فاذ فالتاء التين مثل بفتن وبفتن وفتن
 وداستن وارتستن والتاء التين مثل كستن وكفتن والكاستن والتائي
 الثاني مثل فتن وافتن ورففتن ودرافتن ما المصدر مطلقا فاما مفرد
 نحو بزدن وداستن او مركب نحو درافتن فكون يكون
 الاول اسما والثاني من مصادر الافعال العامة مثل كزذن وكفتن ووزذن
 وبستن وغيرها وهذا التركيب فيه قياسي ويدخل الباء على المفرد وعلى الجوز
 الثاني من المركب وتنقلب الالفات بباء نحو بياستن وبياموختن ودرافتن كذا
 ورود بياستن وهذه الباء مكسورة الا اذا كان اوله مضموما او باء او ميما فتضم
 الباء الزائدة نحو دزن وسيردن وبسكيدن وقد يحصل للمعنى المصدرى بالباء
 نحو نيكى ويدي وبالشين للجمجمة المكسورة ما قبلها المربعة في اخر صيغة الامر نحو
 ورويش وصي است بضمير وقيل قد يؤخذ المعنى المصدرى بزيادة الالف والراء
 هو وضع النون المصدرى مثل كفتار ورفنتار وقد يكون لغتا مثل حديد وحنانتار
 وقيل مثل رفنتار من قبيل الوصف التركيبى يعنى الجوز الاول صيغة الماضى والثاني
 صيغة الامر المخففة من اور فيكون معناه الذهاب اللطيف **باب** الماضى وهو
 صيغة المصدر كخذف نونه واسكان داله او تائه مع سكون ما قبلها نحو دانست
 وبريد وقد تجتمع ثلث سواكن كحورابذ وكزارد وتجب في الذى قبل تائه خاء نحو
 اندوختن والتبخت والتبخت وتجب ايضا في الاسماء نحو جاستن ودوست

ودوست وبست وتجب اول التواكن حرف مد وسبب عدم السكون في شذوذ
 لتعقير الابداء بالكن والابداء به يمكن لا متعذر قال البيضاوى والرحمى
 والسكاكى في تصريف المضارع حيث قال من داهم ان يشدوا بالمتحرك ولم يقل من
 الواجب ان يشدوا به وما انتهى قال ابن الجنى في الموافقة الابداء بالكن كثر
 في الفارسي مثل شيردش بمعنى الأسد والفرقة واما شيردش بكسر الهمزة
 ثمعنى القنب والتحية ونى المعنى الاول يستحق السكون بكسرة للمجهولة اى يشبه
 الكسرة وليس بكسرة قال نجم الدين الرضى مثل ذلك كن يعقد قبله على حرف فرب
 من الهمزة المكسورة وللطفا ال اعتماد عليه لا يشبه وقيل انه كسرة بالاختلاس
 وبزيادة الهمزة المجهولة نحو شوروصى حركة بال اتفاق **اعلم** انه الكسرة الحكاية في الهمزة
 من الافعال بلفظين كذلك في الفارسية وكذا في الخطاب والغيبة في الفارسية
 فيصير صيغتها سماء وعلامة الجمع في غيرها وجود النون والدال الكنين بفتح ما
 قبل النون نحو دانستن وعلامة مفرد الخطاب الباء المكسورة ما قبلها وعلامة جمع
 اسحاق الدال بعد الباء الساكنة وعلامة التكلم وحدها حاق اليم الساكنة المفتوحة
 ما قبلها وعلامة التكلم مع الغير نحو الباء والميم الساكنة مع كسرة ما قبل الباء واعلم
 ان الثبينة والجمع الفارسي يثبتان في الكل كالمذكر والمؤنث وتدخل عليه الباء
 كالمصدر بل فرق نحو بدشت واذا اردت الحكاية عن حال الماضى زيدت لفظى
 عليه نحو في دانست واذا اردت نفية نزيد عليه النون المفتوحة في المفرد وعلى الجوز
 الثاني في المركب تنقلب الالفات بباء نحو بيا موخت ودرنك نكد وبسنى الجوز المطلق
 والاضابطة المجهولة ان يجئ بكلمة من باب شذن ملتبسة بهيئة الباب الذى
 ان يجعله مبنيا للمفعول متاخرة عن اسم مفعول ذلك الباب مثلا تقول في مجهول
 المصدر دانست **شذن** **باب المضارع** وهو مشتق من المصدر كخذف نونه وحل

اخره والاسكنة اصلية او مقلوبة من التاء مع فتح ما قبل الدال وتشتاقه اما من المصدر
الدال او التاء في اما المشتق من الدال فلن يكون ما قبل حرفا من حروف
يارنو فان كان قبل الياء حذف نحو جرد من جريدك واما افريند من افرين
وجند من جنيد وبيند من دين وكريند من كزين المجعولة فعل بتقديم
نون المصدر على الدال وتكون من شين بقلب الياء واما بعد حذف النون المصدر
فتشواذ وان كان ما قبل الدال لسا حذف ايضا كجيشند من جيشادون اما كشتيد
مشتق من كشودن لا كشدن او منه فمخالفته للقياس لدفع الالتباس بكشد
من كشتن واما دزد من دادن فتشاذ وقيل دهيدين لغة فيه فيكون من قبل
حذف الياء فلن يكون تشاذ واما زازيد من زادن بزيادة الياء في المضارع فتشاذ
وقيل زابيدن لغة فيه وان كان ما قبل الدال واوا حذف وخصوصت عنهما الالف
والياء معا نحو ازمايد من ازمودن واما بوزد من بوزدن فتشاذ وقيل لغو
من الالتباس بهما من يابيدن وان كان ما قبل الدال راوا ونونا فتشاذ
بوزد من بوزدن ورازد من رازدن واما باء بزدن فليس بمتين مضارع
بزيدن به واما ميرد من مرزد بزيادة الياء وكسر الميم لاجلها فتشاذ لا حكم له
واما كشد من كردن فتشاذ واما آورد من آوردن فجار على القياس وكثيرا ما يقال
آرد بحذف الواو واما زرد من زدن وتمرزد من تمرزدن بقلب مكان النون مكان
الدال وايد من آمدن بقلب الميم باء وتشود من تشدن بزيادة الواو فهي اربع
كلمات مضارعا سماعي نوادر لا حكم لها واما المشتق من المصدر الثاني فلن
يخلو من ان يكون ما قبل التاء حرفا من حروف تشتق بقلب التاء دال في
الحال اما اذا كان ما قبل الدال المقلوبة من التاء بقلبها فتشاذ واما آورد
في اسوختن وفتح الباء من بزدن فمتن اكثر واضمح مع جواز الضم واما تشايد

واما تشايد من تشاقتن وفروشد من فروختن وكشيد من كشتن
فتشاذ عن القياس واما اذا كان ما قبلها سينا مهملة منها احوال كشد حذفها و
تبدلها باء او هاء مثال كحذف نحو داند من دانستن ومثال التبديل باد نحو
بيريد من بيرستن وكجوز زادة الواو قبل الياء بعد حذف السين اذا كان ما قبلها
مضموما باسبيل الضمة حتى يحصل منها الواو وهو نحو كويد من كشتن ورويد
من روستن وتويد من شستن ومثال تبدلها هاء نحو خواهد من خواستن
واما تشدد من تشدن فتشاذ وقيل تشديد لغة فيه فيكون من حذف الياء
فلا يكون تشاذ واما كيوئند من كيوئستن ووشيند من وشتن وورشيند
من ورشتن ونويست من نوستن وورجيد من ورختن فتشاذ واما
اذا كان بمجمة فتشاذ راء نحو آنيارد من آنياشتن وزيادة الالف في انغارد
من انغشتن خلاف القياس واما كرد من كشتن بفتح الكاف القياسية فتشاذ
وقيل كرديدن لغة فيه بل كبر الاستعمال واما كشد من كشتن بضم الكاف الوصلية
ونويشد من نوشتن بالسين المجمة او المهملة وسويشد من سويستن بكسر السين
والراء المهملتين فتشاذ عن القياس واما اذا كان ما قبلها فاء فتشاذ باء
موحدة نحو تابيد من تافتن وقد جاء يا فدن وشكافد من شكافتن
وشكفد من شكفتن بضم السين المجمة فعلى الاصل تحريك الفاء في الحال
وجاء تشكوفد بزيادة الواو واما كويد من كفتن ورويد من رفتن بفتح الواو
وخفتد من خفتن وكيرد من كرفتن ويزيرد من يزيستن فتشاذ اعلم
انه اذا دخل الباء على المضارع خلص الاستقبال واذا دخل لفظي مخلص
للحال نحو بداند وميداند فهذه الباء مكسورة الا اذا كان اوله مضموما او باء
او ميما كما سبق في المصدر نهدي في المنفرد واما في المركب فتدخل على الجذر الثاني

نحو در انوش بکند و میکند و قد بکن با بعد الباء لرعاية الوزن مثل ششاسنه
و یزدرد با **ب** بوی الاسماء والافعال نفی الحال نفی الاستقبال مضارع دخل
عليه النون المفتوحة فتقلب الفات الاوائل باء نحو نعي داند و بنا موند و در
نمی کند و نکند و تا کید نفی الحال و نفی الاستقبال مضارع دخل عليه لفظ امر آینه
نقول امر آینه نمی داند و امر آینه نداند **امر** الغائب صيغة المضارع بعينها كمن نفى
بينهما بالقرائن كمن بداند و بجي ايضا بزيادة الالف قبل ال المضارع كوكنا
يسعمل في الدعاء و بجي ايضا على صيغة امر حاضر بزيادة لفظ كوكنا كوكنا
و بدان كوكنا بزيادة على اول صيغة المضارع نحو لو بکند و قد بجي بزيادة
لفظ بايد که على المضارع نحو بايد که بدان **نهي** الغائب صيغة امر الغائب اذا دخل
عليه المفتوحة و في بعض المواضع نون مفتوحة نحو مداند و نداند و مکند و کوند
و بدان کوند و بايد که نداند **امر** الحاضر صيغة المضارع بخلاف الدال من اخره و كان
ما قبلها و قد دخل عليه الباء على وفق ما سبق نحو بدان و بجوي و بنجن و ببال و بدان
و يا و بکين و بجوز اسقاط الباء من الامر ان كان ما قبلها الفاء و او نحو بيا في بياي
و بجوز في بجوي **نهي** الحاضر صيغة امر الحاضر بزيادة الميم المفتوحة في قوله كوكنا
مدان و درنگ بکن و ميا **اسم** الفاعل صيغة المضارع زبدت قبل الدال نون ساكنة
و بعد الدال هاء غير ملفوظة كوكنا داند و قد دخل عليه الباء و في فیدل على الحال
والاستقبال بقرينة دالة عليه نحو كوكنا بکند و بنشد و بمانشد و ميرنشد
اعلم ان للمضارع كايض في اسم الفاعل في العز في بصر في الفارسي و يضر في داند
مدلول هو صحت انت انت انا و في جملة دانسته كان مدلول صما حاهم انما انتم
انتن نحن انا و كذا في المفعول و علامته جمع اسم الفاعل و المفعول الحاق لفظ
كان في اخره بالهاء الفارسية من الاسماء والافعال ساكنة الاواخر الاما

الاماندر و المتحرك مفتوح مثل اسم الفاعل و المفعول ان لفظ كه لذي العقل وجه
لغيره **الصفة** المشبهة صيغة امر الحاضر بزيادة الف في اخره مثل انا و نشاسا
و مع النون مثل كوكنا و خندان و في غير المشتق بزيادة لفظ كوكنا كوكنا
و بانغبان و سکوان و منها الوصف التركيبي فمئة صيغة امر الحاضر التركيب
بالمفعول المقدم مثل فرمان بردار و دلبر و دورين و قبل اصلها اسم الفاعل
المضاف الى المفعول مثل بردارنده فرمان فحذفت علامته اسم الفاعل اعني
لفظ نده ثم اخر عن المفعول و هو اوفق معنى من الاول و الاوالب ضبطا
و منه المعطوف عليه و المعطوف مثل خوناب اصله خون و آب حذفت العطف
و جعلت كلمة واحدة و منه المضاف اليه المقدم على المضاف و هو في النرس
سابع مثل دولت و پادشاه و پناه عالم و نشاء شاحان **اسم** المفعول
صيغة الماضي بفتح اخره و كتب الهاء الغير الملفوظة فاقبل الهاء اما دال و انا
مفتوحان **اسم** الزمان و المكان كلمة في اخره لفظ كاه كوكنا دانتن كاه
و باركاه و ارام كاه و جبركاه و سحر كاه او كان في اولها لفظ صكام للزمان
و جاي و ستان للكان نحو صنكام دانتن و جاي دانتن و كلستان
و قبل اذا زيدت الباء بعد نون المصدر يكون مناطا لا يستحق الزمان و المكان
مثل خواندن و رفت نمودن جاي **اسم** الالة كلمة بضاف اليها نحو الالة دانتن
بناء المرة و النوع مصدران يتركبان مع ما يفيد المرة و النوع مثل كيكبار دانتن
و ديكر كونه دانتن **اسم** التصغير كلمة في اخرها كاف عربية ساكنة بيسر ك
و دختر ك و ان كان اخرها هاء غير ملفوظة فتقلب الهاء يا، نحو دانسته ك و
خواجك و تغلب كافا عربية كوكنا داند ك و خواجك او جمان فارسية
منقوطة و هاء غير ملفوظة كوكنا غلام **اسم** المنسوب كلمة في اخرها يا ساكنة

۷ و وان صح

نمودن شی و شیرازی او فی آخرها لفظ ناک او متدا و ژا و بان نحو خوشنادر
 و خطر مند و صر و و ر و شتر بان و من اداة التثنية كلمة سا مثل عین سا و شکر سا
 و قیل صی من اداة التثنية و يكون امر من سا و یدن و سایدن کان اصله
 سا و او ساي كلاهما بالنزکی از یک اسم التفضیل كلمة فی آخرها لفظ مثل
 داننده تر و دانسته تر **فعل التعجب** كلمة زیدت فی اولها زهی و وجه عجب
 او ایا و ایا نحو ذی دانست و وجه عجب دانست و زهی دانستن و وجه عجب
 دانستن و زهی داننده و ایا دانست و ایا دانسته **باب** الحروف المعانی
 الهمزة بجئی للتنبیه نحو ابی جرم کسی رکنی ظلم و جور کند لا جرم مر ترا جور
 دور و الالف التاکن بجئی للنداء مثل خدایا و للتوصل بین المركبات مثل
 سر یا و سر این و دوستان دوست و للزيادة مثل كفتار و قد يكون زائدة فی قوای
 الاشعار و قد یزاد الالف الممدودة فی اوائل المصادر و الافعال للتنبیه مثل
 او اریدن و الالف من ایدن ممدودة یازا و الغالب فی اللغة الفارسی
 دانی ان تزداد فی اوله یا مثل بدان و آن زید الباء فی اول امر ایدن تقلب الهمزة
 یا فیقال بیا و من و هم ای ففضل القلب المکانی بین الباء و الالف فصاریبیا
 فقد و هم لانه یلام حذف الالف مع القلب المکانی و هو تکلف مبتدع من عند
 نفس بل يجوز ان اصل بیا ای فحذفت الباء فصاری فقلبت الهمزة بیا فصاری
 بیا کما موختن و بیا موختن و **حرف النداء** فی الفارسی حرفان هما یا و ایا
 و اسمان و صا و صی و وجه عجب **الباء** المفتوحة بجئی للاصاق مثل عایشی
 که یاز کالش نظر نگر ای حواجه درد نیست و کر نه طبیب نه صحت نه مصیبه
 مثل است و نیست و بجان ضمیر را و لقم مثل کدای و لظرفیه مثل کس بدور
 ترکست طرف نیست از عافیت و تخمین اللفظ مثل بدیدار منافع بی شمار است

بی شمار است و کر خواهی سدمت بر کنار است و بشکر اندیش و المکسورة تدخل
 علی المشتقات و صی الاستقبال اذا دخلت علی المضارع مثل بدان و للتأكيد اذا
 دخلت علی غیره مثل بدانستن و بدانست و بدانسته و المضمومة کما کان اوله مضمومة
 او باء او یما مثل نخوردن و بیه و ردن علی ما سبق **الناء** علامة الخطاب مثل
 عمرت و جمعه تان مثل عمرتان و اذا دخلت فی مثل یا بقال یا بمعنى البک
 و بجئی بعد الواو التاکن مثل کیسوت و يجوز ان یفتح الواو مثل ابروت و
 يجوز ان یبرأ الباء مثل کیسویت و قد یزاد الناء بعد الباء المصدریه مثل
 راستیت و بعد صاء العداة تزداد حمزة مفتوحة مثل بندت و دانسته
 و يجوز حذف الاء و الهمزة مثل بندت و دانست **الزای** بمعنى من و عن و صی
 مکسورة اذا کان ما بعده حرف صحیح او حرف علته متحرکة مثل زمن و وزیر دان
 و اذا کان ما بعده حرف علته ساکنه فیکون الزاء مفتوحة ان کان ما قبل الالف
 مثل زانید ترا بر من میکن نظر است آنا رنم از آفتاب مشهور تر است و مضمومة
 اذا کان قبل الواو الساکنه مثل زوست و مکسورة اذا کان قبل الباء الساکنه
 مثل زین **الشین** ضمیر غائب فا حکامه اذا دخل علی الاسم او الفعل مثل احکام
 الناء علی التفضیل المذكور مثل عمرش و دیدش و عمرش و عصایش و ابروش
 و کیسوش و راستش و بنده اش و بندته علی الضرورة فیکون ما قبل الشین
 مکسورا ایدا و یكون ما قبل الضمیر مفتوحا ایدا ان لم یکن بعد حرف علته ساکنه
 مثل ابروش و کیسوش و الا لضرورة الشین فیکون ساکنه مثل وقت فرمتش
 خوشت باید جید **کاف** العربی علامة التصغیر بفتح ما قبله مثل جاک و ان کاف
 ما قبله صاء العداة تقلب الاء یا مثل حواجک و يجوز ان تقلب کافا عیا
 مثل حواجک و بندک **المیم** الذي الحق الاخر یكون ضمیر المنکلم مثل جائم

و دانستم و ان زاد على الاول يكون علامة النفي مثل مدان **النون** ان زاد على
اخر الماضي يكون علامة المصدر مثل دانستن و ان كان زائدا على الاول يكون
علامة للنفي مثل ندانست و نداند و قد نيزاد عليه الالف فيدخل المشتق و غيره
و يكون و صفاته كيتبا مثل نادان و نامرد **الواو** هو حرف عطف غير ملفوظة
للاكتفا بضمه ما قبلها الا اذا كان بعد حرف المد فتضم الواو مثل يارسا من زه صفوتي
و ظرف ابرو و چشم و قد يشيع ضمة ما قبل الواو و يمد و لا يضم الواو و قد يفتح
الواو للضرورة عند اهل خراسان و قد يكون الواو كنة علامة التنصيف
مثل بينم و بمعنى يبرك و قد نيزاد لجزء الاشباع **الهاء** قد يكون للنسبة و الياقة
مثل صه كارا و ست نشا صانه و قد تكون لبيان المقدار و القدر مثل كمال
و چند مرده محل جيت و قد يكون علامة لفتح ما قبلها مثل دانسته و جوابه
و هو غير ملفوظة فل يكون من حروف المعاني بل لا يكون من حروف المعاني
الياء قد يكون للمصدر مثل سروري و للخطاب مثل توي و للتوحدة مثل ياد
و للنسبة مثل روي و الحكاية حال الماضي مثل دانستی و قد يكون للتوصل مثل
پارسی و قد يكون لجزء الاتصال و الربط في آخر الادوات أو لجزء الاشباع
في اخر الكلمة اعلم ان لفظ است علامة كون الكلمة خبرا و جمعا اند و اذا كان
اخر الكلمة مفتوحا يجب اثبات الضمة في الخط و لا يلزم في النلفظ مثل دانسته
و اذا كان اخرها ساكنا يجب حذفه في الخط و النلفظ مثل قربت و كل كلمة
اخرها صاء لعدوة فتحت ما قبلها نيزاد في جمعها لفظ كان بالكاف الفارسية
فيقال حواجه كان و زنده كان اعلم ناه حرف تغليب بمعنى الدم المجازة مثل
آدم تا ترا بينم و يعني لانتهاء الغاية مثل رفتم تا بمكة و لثمة تا نو نياهي
من بنام و قيل للدم و ام مثل تادرين كلمة كوسفندي صنانة نشد اجل فضا

ز فصاي ولعني الضعف مثل كيتا و دة نادسه تا **البجيم** الساكنة في اخر
 الكلمة علامة التعريب مثل نضج في سفة وبابونج في بابونه وقد يكون مطلقا **م**
 في الكلام او ينج في بك وببدل القاف من الهاء للتعريب مثل ببادق في بباده وكتب
 واورسني بعد اخاء المفتوحة او المكسورة لكن لا تدخله في التلظ لان محزبه يخرج
 يضم الفم فيه الى كلق فيجبي الواو لا تشاء هذا الانضمام مثل خواست وخورش وكلة
 بجي بمعنى اللام ابحارة وعلامة المفعول وللضم مثل خدارا ولزيادة
 كانهما من اسباب التعرية مثل دم را برید دادم و **كلمة** المنداء والخطاب والترديد
 مثل يا خدا ويازيد اعدست يا عم **باب** قواعد شتى اعلم انه لا يظهر الاعراب التلثة
 في الفارسي الا في محذنين المضاف والمعطوف عليه والمضاف مجرور كما ان المضاف
 اليه مجرور في العربية نحو جان من الا اذا اضيف الى المضم متصل فله نظما بحر في
 الفطمة بن يفتح في نحو جائته وجائتم وجانت والمعطوف عليه ان احتمل اخره حركة
 ليرفع آخره ويكتب الواو للدلالة على الضمة والعطف بالضمه واما الواو فعلمته
 لتدو الضمة لان الضمة تلفظ والعطف بالمعطوف المفوظ اخرى والواو
 لا تلفظ وهو بخلاف العربي لانه العطف بالواو فيه وقيل العطف بالواو
 موافقا للعربي والضمة المفوظة علامة للواو العاطفة الغير المفوظة والاول اولى
 والثاني للعربي مثل جان وسر يضم النون وان لم يحتمل الضمة بان كان اخره حرف
 مد او هاء وقف غير ملفوظة فتضم الواو فقط نحو دانا وبينا وآينده ورونده
 ان المصدر كالا يستعمل الضم في العربي ويضاف اليها كذلك في الفارسي نحو
 دانستن و دانستن و دانستن **فصل** **الادوات** **التي** **تزيد** **في** **الافعال**
 الحاضر منه الفاونونا مكسورة ويا ساكنة ودالا مفتوحة ونونا ساكنة
 مرتبة نحو دانا نيدن واذا حذف النون من آخره يكون ماضيا متقدما مثل دانيد

الى تسعة والعشرين من العشرة الى التسعين والمائة من مائة الى تسعمائة
 والالف من الف الى تسعة الاف وعشرات الالف من عشرة الاف الى تسعين الف
 ومائة والالف الى تسعمائة الف والالف الالف من الف الى تسعة الاف الف
 وعشرات الالف الالف من عشرة الاف الف الى تسعين الف الف ومائة الالف
 الالف من مائة الف الى تسعمائة الف الف وعلى هذا القياس في سائرهم اعلم
 انه كما لا يخفى لمعلومات الله تعالى ومقدراته كذلك لا يخفى لا اعداد ولا ابعاد
 لكل واحد الا الله العليم الحكيم لكن احوال اعداد انتي عشرة سواء كانت في العوالم
 او في الفارسي او غيرها وحي الاحاد وتسعة وعشرة ومائة والالف مبدؤها
 واحد واخرها الف اذا ركب بعضها ببعض يبدأ من احد عشر ولا ينتهي الى سبعمائة
 فتثبت بما يتصلك ببلغ معارج العلماء ولا تنكفت الى ما قاله غير الفحول من الكبراء
 لان كلامه كخالد بعدت بظنه الظمان ماء ونحوي الفاظه لا يروى القليل ولا
 ينبت كلام بل لم يخلص بعد من رتبة التقليد ولا يعطى له من فضل الله اقله
 بفضل الله تعالى وعونه الفت مضايح الغرس على طبق النهج الا قدم وقبلها
 رتبته امثلة الغرس على وفق الطبع الا قوم ليكونا حديثين الى اولى الابواب
 جعلها الله تعالى لهم مفتاح كلمات الاقطار من الفقير خدام الفقراء ابن ابي بكر
 السيد مصطفى بن محمد في الاخرة والاولى وعلى رسول الصلوة وعلى له
 الطاهرة قد فرغ من استنساخه مصطفى المفتي سولي من
 نيل مبدئ سبني زاده عفي عنها ولوالدها واكرمهم بالحسن والرضا
 في اليوم الثامن من محرم الحرام سنة ثمان مائتين
 والالف من حجة من له العرف

بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد محمد بن استغفر في مطالعة جماله انظار الناظرين وانه في
بسم الله اراة العالمين والصلوة على سيد المرسلين في جملة محمد المصطفى وصحبه
واله فيقول المتوكل على الله الملك الباري حاضرا برهان الدين أبي ذر الغفاري
رزقهم الله تعالى مطالعة ذات بصفاة ويداء عنهم سنانهم بحسانهم هذه رسالة
في ادب المطالعة مشتملة على مقدمة ومقصود ووصية الفقهاء بالناس طائفة
من الاغرة والصحابة وجماعة من الاخلة والاصد فادخلتكم حديثه مني عليهم وعلى
سائر الطالبين ليرتقي في التدقيق والتصديق لسلك طرق التحقيق متوكلا على الصدق
الجليل وهو محبي ونعم الوكيل **المقدمة** كل ما يندكر في كتب الفنون التي من احد الامرين
تصوره وتصديقه فالآراء الذي بنو عليه على الاول مضبوط وهم اما ان يكون التوفيق
المفيد له غير منطبق عليه او غير محمول عليه او مشتمل على اجزاء على ما هو اخفى من اللوح
او على ما هو متولد في المعرفة والجمالة او غير ذلك ولان الالفاظ المشتملة فيه غير خالصة
عن ارتكاب التجوز والاستدراك والتكرار او غير حواء على الثاني ايضا كذا كذا لانه اما ان يكون
الذي يليل المفيد له غير مستلزم له او بعض مقدماته مدخولة او كلها على التفصيل والتعيين
او كونه على الجمال مستلزما لافاد او جارية في صورة تختلف عنها الحكم او كونه بما يقام
على خلاف مقتضاه دليل او كونه دافعا لتلك الامور المتوجبة على ذلك وعلى **الاول المقصد**
اذ انتم عت في المطالعة فانظر في البحث من اوله الى آخره اجمالا على وجه تنقش في ذهنك
المعنى المراد منه ظاهر ثم لاحظ الامور النظرية بدقة النظر واستنبطه فيها على
عليها من الامور القادرة فيها وصل يكتن دفعا ودفع ما يمكن دفع ذلك النوع والخط
الامور التصديقية ايضا بدقة النظر واستنبطه فيها على نوجها شئ من الاشياء التي قد خرج
وصل يوسع التفصي ولا حظ الاشياء القادرة المودة عليها واستنبطه في دفعها ودفع
ما يدفعه فاذا انظرت من اوله الى آخره على هذا الوجه قد تخلو حالك من الامور الثلاثة اما ان

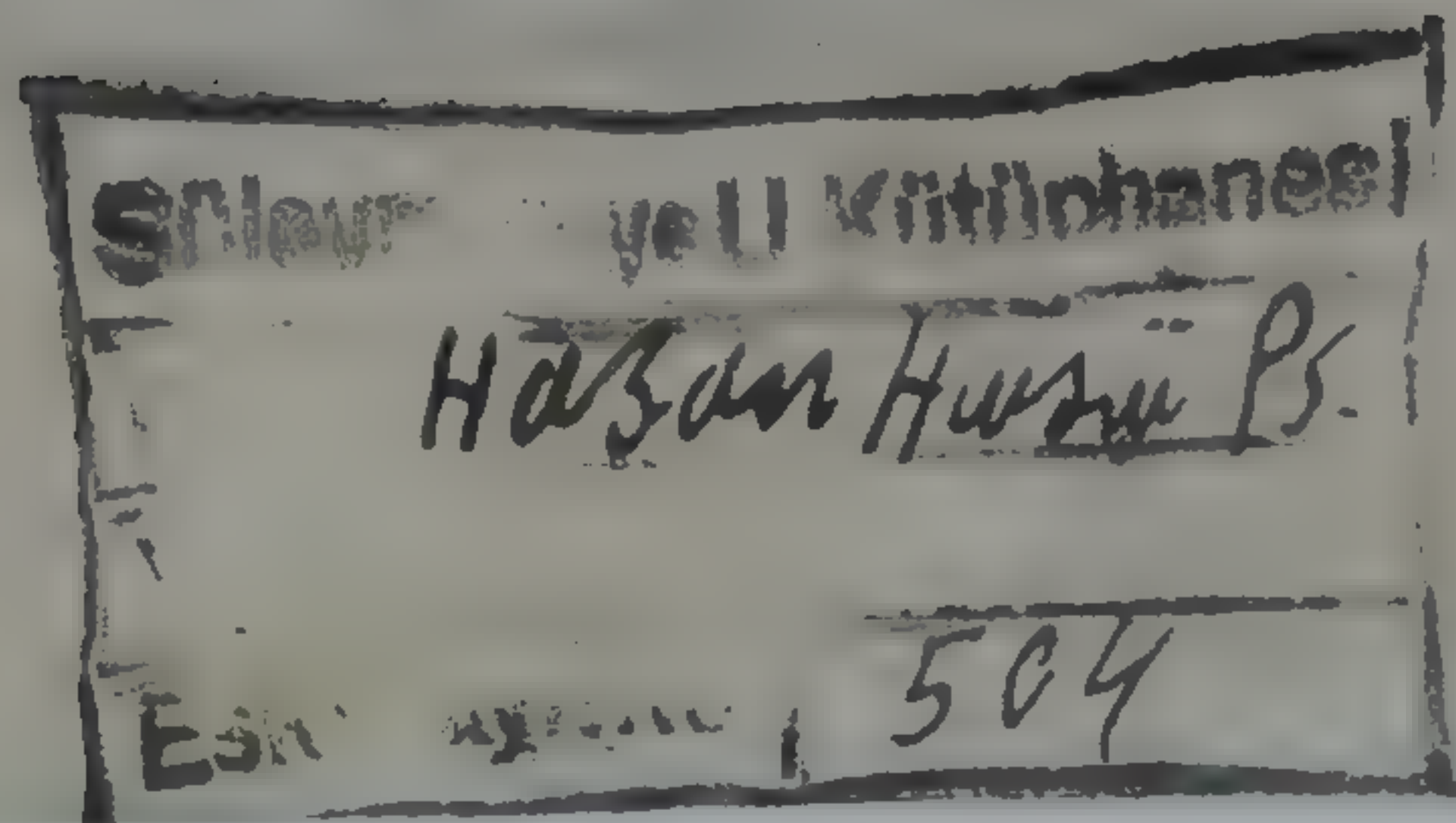
اما ان لا يكون له وبعد الشئ اصل فذلك لقصورك او كمال من حوره وبينه واما ان يكون واجدا
لاشياء له فخره واما ان يكون واجدا لاشياء الغير المدفوعة ولا تصور في شئ من هذه
الاحوال الا في الحالة الاولى اذا كانت تامة عن القصور فلا تغتر بحدك ايضا في ذلك فانظر
في البحث من اوله الى آخره على الوجه الذي اريتك فان ظهر عليك القصور في نفسك فلا تغتر
بحدك ايضا فانظر في البحث الثاني والثالث وبهذا اذا حصل لك كمال فاما ليست من الدين
قد محاسن مخاطبيون عن فائزهم واداموا في حدك في المطالعة على النهج سنة او اثنين
لا اظنك ان لا تتر في المطالعة على وجه تقدر على وجه تميز المعقول من المردود والذات
مستورا على ذلك فادق الى حيث خلقت له **التهنئات** الاول لم يتبرك الله استحضار
اصول المناظرة وقوانين مشهورة فيما بين القوم بالمخاولة والندوبين ذكرنا الكلام
المتعلق بها على سبيل الاجمال الثاني المبحث قد يكون بدنيا عند من يجوز ان يكون مسئلة
العلم بهيئة فعدم وجدان الشيء عند المطالعة لا يوضح في شئ الثالث اذ رجعت الى دفع
ما يدع في صدرك الى من العصر لم يكن به بأس بل هو الحق واولي الراي ان لم تجد
في نفسك في اقل التعلم ترقيا تافا في المطالعة فلا تغتر بحدك فان ما ذكرنا متوقف على
معرفة اصطلاحات الفنون ايضا **الوصية** اياك ان تخط الالفاظ من غير ان تفهم المعاني
المرادة منها فان يورث البلادة واعوجاج الطبيعة بل يباسلبي الادراك بالكلية واياك
وان تنظر فيها فطر اجماليا من غير ان تعقب بدقة النظر والاستبصار فان ذلك ايضا
من سوابب الادراك وموزونات البلادة والاعوجاج تحت

هدية رسالة المطالعة

اسلوب مطالعة الكتاب ان ينظر القاطم ومعاينه ويتدبر غاية التدبير في ان هذا اللفظ
موضوع لذلك المعنى ام يحتمل غيره وانه لازم او متعده والمحقق ان باب وانه صفة او
ان كان مضافا او جزءا او معرفة او فكرة وانه عام او خاص وتبينها وتبينها موجود

او معدوم ورتب على وجه تقديم الكلام وتاخيرها وترتيبها مناسبة وفائدة ذلك كل لفظ
وان ينظر في المتن وترتبه ويقصد ان يعرف الترتيب من اتي عبارة المتن اخذ واستخرج
معنى هذا الذي ذكره ويجهل ان يجد مستغنا او مناقضة كيفية اخذهم واخراجهم او معارضة
على قانون توجيه علم المناظرة وبالحكمة يلزم ان ينظر في مؤلفات الفضلاء كيفية اخذهم
واخراجهم واسلوب مطالعتهم واستدلالهم واجوبتهم بربهم وينقله ويستعمل
العلوم التالية من الصرف والنحو واللغة والمنطق والمعاني واستعمال شيخ شيوخ

اعلم ان محصل التلخيص انهم اخذوا طبائع الاشياء واعتبروا عوارضها العقلية التي لها دخل
في الاتصال وحكموا على تلك العوارض احكاما طبيعية ينسجج فيها احكام تلك الطبائع بحيث يمكن
لنا ان نتعرف احوال خصوصيات الطبائع في باب الاتصال اذ ارجعنا الى احوال العوارض
فاننا اذا علمنا ان الكلبي ينحصر في خمسة عرفنا ان الحيوان لا بد ان يكون احدها واذا علمنا
على الجنس والفصل باحكام كان الحيوان والناس في تلك الاحكام وكذا اذا علمنا
ان السببية الدائمة تنفكس كنفسها عرفنا ان قولنا لا شيء من الالاف ان يحجر دائما تنفكس
الى قولنا لا شيء من الجحريان ان دائما وعلى هذا القياس سائر مسائل المنطق فانها احكام
على المعقولات الثانية سارية منها الى المعقولات الاولى منتجة من خاصية المطالع
للسيد الشريف



[illegible]

باب ما جاء بالالف اصغر الكلام المصنف باب ما جاء بالباء شرح برهان الفتاوى التجارية
ق بقالى بو و بوى بم برهان صاحب المحيط بس برهان السمرقندى بط بمر محيط
بت برهان ترجماني بر بدر نظام بر بزدوى بخ بمر خواص زاده بص برهان

الصدر برف ابو بكر الفضل بك برهان الدين الكافى باب ما جاء بالقاءات
واقعات بكر الناطقى تج تاج الدين اخو حسام الدين الشهيد تج تخمعة باب
ما جاء بالتاء ث ابو الليث او الفخاني ثو ثوى باب ما جاء بالهمزة جت
جمع التفاريق البقالى جس اجناس الناطقى جص اجماع الصغير جمع ججامع العلوم

جك جامع الكبير جن جمع البخارى ججم ابو حفص المهندى باب ما جاء بالحاء حك
ابو حفص الكبير حم ابو حامد حل ملووى باب ما جاء بالحاء حج نخجندى خج خلاصة
خو غير الوبى خك خزنة الاكل باب ما جاء بالذال ذ ذخير باب ما جاء بالراء ر روضة
باب ما جاء بالزاي ز زيادات باب ما جاء بالسين س سيجان سى سيف الائمة السابى
سم اسمعيل المتكلم س السمرقندى سموات باب ما جاء بالسين ش شرب شرح بمر خواص زاده
شجك شرح اجماع الكبير شج شمس الائمة الكلوانى شد شرح الارشاد شد شرح ابو ذر شر
شرح الائمة الاورجندى شيز شرح بزدوى شس شرح سرخس شتغى شرح قاضى خان
نص شرح صافى شط شرح لمحاوى شظ شرح ظهير شظت شرح ظهير ترمناشى
شع شرح الائمة العقل شق شرح الاقطع شيق شرح البقالى شمر شرف الائمة البكرى

شرح الزبادات شه شهاب الدين الامامى باب ما جاء بالصاد ص صر
صبر الفتاوى الصغرى صش القاضى الصدر فى شرح صق محمد القضاة
صيق صلاة البقالى ص اصل صج صلاة اجمالى صهب الصده الشهيد
صلى البخارى صب صلاة برهان الائمة صج صدر حسام باب ما جاء بالصاد
ضج ضياء الائمة الضجى او الاضاح باب ما جاء بالطاء ط محيط اطح طحاوى باب ما جاء
بالظاظ طظ ظهير الترمناشى ظمر ظهير الترمناشى باب ما جاء بالسين عت علاء التاجرى
عج علاء الترمناشى عح عبد الكاسى عخ عبد الخياطى عس عبد السعدى
ع عيون عك عين الائمة الكلاشنى عمن عمر الشافى او القاضى ابو على الشافى عف عفا حافظ
على علاء الدين الزاهدى عط عطاب بن حمزة السدى عح عبد الرحيم الكنتى عجت
العدان بمعنى علاء الدين الائمة الكمانى وعلاء الائمة التاجرى باب ما جاء بالقاف ف فتاوى
فت فتاوى العتبانى فت فتاوى ابى الليث فنج فتاوى التجارية فتح فتاوى خواص زاده
فتفت فتاوى السمرقندى فص فتاوى طاعده فغ فتاوى العصر فض فتاوى الفضلى
فك فتاوى ابو الفضل الكمانى فن فتاوى النسخى فخر الفقيه ابو بعفر باب ما جاء
بالقاف فب القاضى البديع فى القاضى كمال البخارى فى قاضى خان قص القاضى
الصدر فظ القاضى ظهير فى القاضى هبة الجبار قد فدوى قمر القاضى علاء المروزي
قضم قاضى قضاة المسكافى قس القاضى ابو اليسر باب ما جاء بالكاف ك كج ركن الدين التجرى
كص ركن الرصباد ك كفايه كن ركن الدين الوبحانى باب ما جاء بالميم م مجد الائمة
الترجماني م محمد الائمة صاحب التجرى م حش مل امالى م منقضى من مجد الائمة البخارى
م مجد الائمة الخياطى باب ما جاء بالنون ن نجم الائمة الكلبى نط نظم الائمة المنصورى
ن نزال نج الائمة البخارى ما جاء بالواو و واقعات برهانى و واقعات حسام الدين الشهيد
و واقعات كبرى باب ما جاء بالياء ي يوسف الائمة البلاطى يت يوسف الائمة الترمناشى الصغير
ي ينة الدهرى فتاوى العصر ي صايد

شرح كمال الشافى

الحمد لله الذي
والجواب الحمد لله
والجواب الحمد لله
والجواب الحمد لله